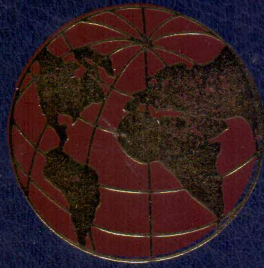




مَسْئَلَةُ الْعَرَبِ

بَعْدَ أَخْذَاتِ سَبْتَمْبَرِ

تَرْجُومَةُ الرَّبَائِثِ وَالْكِتَابِ



إِمْدَاد
مَرْكَزُ الْبُحُوثِ وَالدراسَاتِ



مُسْلِمُوا الْغَرْبِ

بَعْدَ أَحْدَاثِ سِبْتَمْبَرِ ٢٠٠١

نخب من الباحثين والكتّاب



إعداد
مركز البحوث والدراسيات

الطبعة الأولى

شوال ١٤٢٥هـ - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤م

مسلمو الغرب بعد أحداث سبتمبر

- نخبة من الكتاب والباحثين.

الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤م.

٥٩٢ ص، ٢٤سم

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية:

الرقم الدولي الموحد للكتاب:

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

بدولة قطر

مركز البحوث والدراسات

هاتف : ٤٤٤٧٣٠٠ - فاكس : ٤٤٤٧٠٢٢

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة

www.Islam.gov.qa

موقعنا على الإنترنت :

E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني:

ما ينشر في هذا الكتاب يعبر عن رأي المساهمين فيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا
النَّاسُ إِنِّي خَلَقْتُكُمْ
مِنْ ذَكَرٍ وَإِنِّي جَعَلْتُكُمْ
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا

(الحجرات : ١٣)



حَضْرَةُ صَاحِبِ السَّمْوِ
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيفَةَ الثَّانِي
أَمِيرَ دَوْلَةِ قَطْرُ

مُسْلِمُوا الْغَرْبِ

تقديم

سعادة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

محمد بن إبراهيم الخطيب (راكه الله الفردوس)

الحمد لله الذي خلق البشر من أسرة واحدة، وجعل الحياة الإنسانية قائمة على التعارف والتحاور والتفاهم والتكامل وبناء المشترك الإنساني، فقال تعالى: ﴿بَنَيْنَاهَا لِلنَّاسِ إِنَّنَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَدُّمُكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

فكانت الدعوة إلى التعارف والتعاون والتكامل دليل الاعتراف (بالآخر) ومرتكز الفاعلية والتفاعل، وعلّة الخلق، وسنة الوجود البشري، وسر الامتداد والإنجاز الحضاري.

والصلاة والسلام على المبعوث للناس كافة، سواء في ذلك من آمن واستجاب أو الذي مازال على طريق الإجابة، أي سواء في ذلك أمة الدعوة وأمة الإجابة، الذي كانت الغاية من بعثته إلحاق الرحمة والسعادة بالعالمين جميعاً، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

ولعل من أبرز ملامح تلك الرحمة إقرار حرية التدين، وربط كرامة الإنسان ومسؤوليته بتحقيق حرته، تحت شعار: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦).
وبعد:

فهذا الإصدار الرابع في مشروعاتنا الثقافية العالمية الممتدة بمشيئة الله تعالى: «مسلمو الغرب بعد أحداث سبتمبر» يأتي في هذه اللحظة التاريخية الحرجة، التي ماتزال أسبابها وآثارها وتداعياتها ماضية في حياة العالم جميعه، التي يمكن أن تمثل بداية لحقبة تاريخية جديدة وخطيرة على مستوى الثقافة، والسياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والتربية والتعليم، والإعلام وإن شئت فقل: على مسيرة الحضارة الإنسانية عامة بكل مكوناتها.

لذلك فالأمر يتطلب الكثير من التفكير والنظر والتأمل وحسن قراءة المقدمات والتعرف إلى الأسباب، في محاولة لإبصار العواقب والتداعيات، ووضع خطة مدروسة لكيفية التعامل معها، على مستوى (الذات) وما كشفت عنه تلك الأحداث من فجوات وإصابات، وأورثته من اجتهادات وردود أفعال، منها السوي ومنها الكثير غير السوي، بحيث أعادت الكثير منا إلى مواقع الفكر الدفاعي وسمحت بتحكم (الآخر) بساحة اهتمامنا وتفكيرنا.

وقد تكون الإصابة الذهنية الكبيرة أن تلك الأحداث أعادت الكثير منا، قبل أن نستيقظ بشكل سليم، إلى التلبس بالفكر الذرائعي، واستفراغ الطاقة في إعفاء النفس من المسؤولية، والإلقاء بالتبعة على (الآخر)، وبذلك بتنا نسهم ونساهم، عن قصد أو غير قصد، بإلغاء أنفسنا، وإطفاء فاعليتنا، وشل حركتنا، وسلب إرادتنا، والدخول إلى غرفة الانتظار لتلقي ما يُهبأ لنا، وإذا ما أعيقتنا الحيلة ألقينا بالتبعة على

القدر ليشكل ذلك إيقافاً لتفكيرنا بالأسباب ونقدنا للواقع وتقويمنا لأهلية القيادات، وإجمالاً لألسنتنا في الطرح والمناقشة والدراسة، وكأن القدر يستهدفنا دائماً دون غيرنا، وفي ذلك ما فيه من الإساءة لقيم الدين، والفهم الرشيد والنضيج لقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ إِنَّ هَذَا قُلٌّ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥).

إن الإلقاء بالتبعة على القدر، هروباً من مواجهة المشكلة وإعفاء للنفس من تبعاتها، يمثل إساءة لفهم السنن والأقدار التي تحكم الحياة والأحياء، وغفلة خطيرة عن سنن المدافعة، التي - تعني فيما تعني - مغالبة قدر بقدر، كما أوضح ذلك وأبانه بدقة وحسن فقه وإدراك الإمام ابن قيم الجوزية: بأنه ليس المسلم الذي يستسلم للقدر، بل المسلم الق هو الذي يغالب القدر بقدر أحب إلى الله منه، وما لم يكن شعارنا الدائم، قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾، فسوف تستمر رحلة الضياع والضلال والمعاناة.

نعاود القول: إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر تستدعي الكثير من الدراسة والتأمل والتفكير والاستيعاب ومعاودة اكتشاف (الذات) وإمكانها بعد هذا الوهم الكبير الذي احتل النفوس، والحلم العريض بالصحو واليقظة، وإعادة تقويمها، والتقدم بجرأة إلى تحديد الأسباب والعلل والإصابات التي هيأت الأمة وأصابتها بالوهن، ودفعت الكثير من أفراد الأمة إلى هدر الطاقات في المعارك الخطأ والقيام بمجازفات وانفجارات غير محسوبة، كما كانت دفقات الحماس والضجيج التي تلبست بالكثير منا سبباً في اختراق نسيج الأمة الاجتماعي والثقافي والتمهيد لمحاولة التحكم بها والهيمنة عليها من (الأخر).

بل لعلنا نقول: إن عجزنا عن تشخيص أمراضنا ووضع العلاج الحقيقي لها وقصورنا عن وضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة هو الذي ساهم، ولو سلبياً، بدفع بعض الأفراد نتيجة لحالات الضغط والظلم والإكراه والاحتقان والهيمنة والتسلط إلى نوع من الممارسات والانفجارات التي كانت الأمة أولى ضحاياها.

كما أن أحداث سبتمبر من وجه آخر كانت بمثابة الكاشف والمحك الذي أبان (الآخر) على حقيقته، وكشف دواخله، وأظهر نواياه، وحرك أحقاد التاريخ، وأيقظ نزعاته العنصرية، ومهد لرغبته في الهيمنة والتسلط، ودفعه إلى الكثير من التصرفات والممارسات والمجازفات العقيمة، كما دفعه إلى التعميمات غير الموضوعية في حكمه على عالم الإسلام والمسلمين، بقدر من الصلف وغرور القوة، رغم كل شعاراته ودعاواه في الحرية والديمقراطية والمساواة ومحاربة العنصرية.

والذي نريد أن يكون واضحاً ابتداءً أن إرعاب الآمنين وقتل المدنيين والاعتداء على البريء مدانٌ بكل المعايير، وأن منطلقنا في ذلك كله قوله تعالى أن: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْيِرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢)، مهما ادعي لذلك من الأسباب والمعاذير والمصالح.

كما نريد أن يكون واضحاً أيضاً أنه لا يجوز ولا يعقل معالجة الانحراف والظلم بانحراف وظلم، وإنما بعدل وحكمة وموضوعية، حتى لا تقع بما ندينه ونأخذ به على (الآخر).. ومن المفيد أن نذكر هنا بأن الله سبحانه وتعالى لم يأذن للمسلمين ببعض الممارك خشية الوقوع في الظلم والتعدي وعدم تمييز البريء من الظالم، وما نزال نقرأ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ فِتْصِبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ يَغْيِرُ عَلَيْهِمُ ...﴾ (الفتح: ٢٥).

وقد تكون الإشكالية، عند الكثير ممن يحاولون معالجة التوهم، بأن السبيل هو المواجهة والحل الأمني، الذي كثيراً ما يصاب بعمى الألوان والتعميم والضربات الاستباقية، التي تُبنى على الكثير من الأدلة الظنية والأوهام، وتنطلق من الخلفيات العنصرية والمذهبية، وأنه هو السبيل الوحيد للعلاج (!)

ونحن هنا لا ندعو لإلغاء الحل الأمني وبذل كل جهد لحماية الأمنين، والحيلولة دون ترويعهم، وهذا من الطبيعي أن يكون هاجس الحكومات والأجهزة الأمنية والاستخباراتية، ولكننا ندعو إضافة إلى ذلك إلى الدراسة والتحليل للأسباب التي أدت إلى مثل هذه الأحداث؛ ذلك أن الأسباب إذا بقيت متوفرة فسوف تستمر بالإنتاج للرعب والإرهاب والانفجارات هنا وهناك، كلما سنحت الفرصة، ولعل ازدياد حالات الإرهاب والرعب والإخلال بالأمن تناسبت عكسياً مع الحلول الأمنية، ولم يعد العالم من الأحداث إلى الآن أكثر أمناً، بل إنه أصبح على العكس تماماً.

ولكن كانت أجهزة الأمن والحكومات والاستخبارات معنية بالحلول الأمنية -كما أسلفنا- فإن العلماء والمفكرين والباحثين ومراكز الدراسات والمحللين السياسيين ورجال الفكر والثقافة هم المعنيون بدراسة الأسباب وتقديم الحلول لمعالجتها.

وقد يكون من أخطر الإشكاليات الثقافية، بالنسبة للمسلم، عدم قدرته على استيعاب الحدث وإرجاعه لأسبابه الموضوعية وامتلاك الدليل الشرعي للتعامل مع نوازل العصر من خلال قيمه الإسلامية؛ ذلك أن الاستمرار في رفع درجات الإحساس بالمشكلة، والحماس الكبير في وصفها وإدانتها وبيان مخاطرها، دون الاجتهاد في وضع استراتيجية ورؤية شرعية لحركة الأمة وتقديم دليل عملي للتعامل مع النوازل، سوف يؤذن باستمرار الكوارث والانفجارات العشوائية والمعارك الخطأ.

ومع ذلك نقول: رب ضارة (في المقدمات القرية) نافعة (في النتائج والعواقب البعيدة) ذلك أن استقراء التاريخ يؤكد أن الكثير من الظلم والعدوان على المسلمين كان سبباً في دفع (الآخر) للتعرف على الإسلام، والإيمان به، والانتصار له بعد اكتشاف الحقيقة، وإدانة الظلم، مهما طبل له الإعلام.. ولا يتسع المجال أن نذكر بالإعصار المغولي الذي جاء لاقتلاع الإسلام فتحول إلى نصره وفتح للقيم الإسلامية.. وليس أقل من ذلك ما أحدثته الحملات الصليبية، عند احتلالها لبلاد المسلمين وتحديدها للأمة، الأمر الذي كان سبباً في إعادة تشكيل الأمة والقضاء على الجوانب الرخوة في حياتها، للنهوض من جديد.

ولا يسعني بهذه المناسبة، التي نصدر فيها هذا الإنجاز الثقافي الكبير، إلا أن أتقدم لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله، بوافر الشكر والإجلال والتقدير على تشجيعه لمثل هذه المشروعات، ومتابعته لإنجازها، والأمر بترجمتها إلى اللغات الحية، تعميماً للفائدة، وتوصيته بتوسيع دائرة المشاركة والمساهمة فيها.

كما لا يفوتني أن أنسب الفضل لأهله، حيث بدأت بواكير فكرة هذا المشروع في عهد سعادة الأخ الفاضل أحمد بن عبد الله المري، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الإخوة الكتاب والباحثين، الذين كان لهم الفضل في إنجاز هذا العمل العظيم، وإلى الإخوة في مركز البحوث والدراسات الذين اضطلعوا بعبء هذا العمل، رغم الإمكانيات المتواضعة.

سائلاً الله للجميع التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين.

هذا الكتاب

الكتاب الذي نقدمه: «مسلمو الغرب بعد أحداث سبتمبر»، يعتبر أحد مشروعاتنا الثقافية الكبرى، والممتدة بإذن الله، التي لا يحيط بها كتاب ولا كاتب، وإنما تعتبر من الملفات المفتوحة والقضايا الدينامية الحية المتحركة والمتغيرة والمتطورة، والمفاصل الاجتماعية والسياسية الرئيسة، التي تتطلب الكثير من النظر والتأمل، والبصيرة النافذة، والانطلاق من مرجعية واضحة، وامتلاك الأدوات البحثية المناسبة، ومحاولة الإحاطة بالموضوع من جوانبه المتعددة، وأحياناً المتباينة، من قبل متخصصين وخبراء، وعدم الخلط بين الأمنيات والرغبات والأحلام، وبين الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة، وحسن التقدير، والحذر - ما أمكن - من الوقوع في فخاخ الفكر الدفاعي؛ لأنه يمثل لوناً من رد الفعل والاستلاب الثقافي الخفي، والتوقّي من الإثارات والانفعالات الخطابية الحماسية والأصوات العالية، التي ما تزال تغشى الكثير من أنشطتنا وندواتنا وأعمالنا الفكرية، والتي تنتهي آثارها بانتهاء أصواتنا العالية.

ولا أقل من ذلك خطورة - فيما نرى - الوقوع في النظرات الجزئية والرؤى الذرائعية، أو الأحكام التعميمية، أو السقوط في نظرية المؤامرة - كما يقال - بعيداً عن استشعار المسؤولية وإدراك الفراغات والفجوات، والأسباب الذاتية التي أنشأها، التي تسمح بامتداد (الآخر)، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥).

وما لم تملك الجرأة الكافية على الاعتراف بالخطأ، وإدانة (الذات)، و«الكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ ... وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ...» (أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن)؛

وما لم نميز بين قيم الدين المعصومة المستمدة من الوحي، التي تمثل المعايير والمرجعيات والمقاييس وأدوات الاختبار والتقويم للفعل البشري، وبين صور التدين التي تمثل اجتهادات البشر التي يجري عليها الخطأ والصواب، والتي تخضع بطبيعتها للتقويم والمراجعة والنقد والإلغاء والتعديل؛

وما لم نحاول العمل الدؤوب على فك الالتباس، أو التلبس، بين الذات والقيمة، بين الفعل البشري والقيم السماوية، بين الصواب النسبي البشري والصواب المطلق الإلهي، فنعاير الرجال بالحق ولا نعاير الحق بالرجال، فنعرف الحق أولاً لنعرف أهله، ونعمل على إلغاء الكهانات البشرية الدينية، وبذلك نحول - ما أمكن - دون تسرب علل التدين، التي كانت سبب انقراض الأمم السابقة؛

فسوف نستمر في رحلة التيه والضياع والتضليل الثقافي وصور التدين المغشوش والممارسات المخزنة، وأحياناً الشائنة، باسم الدين ومصلحة الدعوة.. تلك الممارسات المحكومة بفقهاء قليل ونظر قليل وبمجازفات غير محسوبة، تؤدي إلى هدر طاقات مقدورة، وتقديم توضيحات لغير الصالح الإسلامي، وتصفية الحسابات الدولية والإقليمية بدماء المسلمين. لذلك قد يكون من الأولويات الكبرى لحياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، وحياتنا الثقافية بشكل أخص، فتح أبواب الحوار مع (الذات) على مصراعها، وبذل الجهد لاستدعاء العقل الناقد، الغائب، وإعادة تشكيل الذهنية الثقافية القادرة على النقد والتقويم والمراجعة، وفك قيود التعصب والتقليد والتباس الذات بالقيمة واجتهاد الإنسان الشارح للنص بقول الله الخالق الشارع للنص، والاطمئنان أن ممارسة التقويم والمراجعة والمناصحة دين من الدين وسبيل إلى التقوى، وامتلاك أهلية الفرقان، وبناء (الذات)، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي للأمم، وتوسيع دائرة التفاهم والمشارك الإنساني،

وتشريع أبواب الاجتهاد والحرية على مصراعها، وإعادة بناء وبلورة مفاهيم ومصطلحات كبيرة وكبيرة في حياتنا، تواضعت عليها الأجيال لقرون طويلة، حتى كادت تصبح من المسلمات، وفي مقدمتها مفهوم الولاء والبراء، ومفهوم أهل الحل والعقد، ودار الحرب ودار الإسلام، بعد تغير الزمان والمعادلات الدولية، لتحول الأمة من حقة الحماس إلى دائرة الخبرة والاختصاص، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ فَشَلَّ بِهِ خَيْرًا ﴾ (الفرقان: ٥٩)، ﴿ وَلَا يَنْبِتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ ﴾ (فاطر: ١٤).

وليس ذلك الحوار المطلوب على مستوى (الذات) فقط، بل التقدم والسير صوب (الآخر)، والتعرف على السنن والقوانين الحضارية للسقوط والنهوض، وأخذ العبرة والدرس، والتحقق بالوقاية الحضارية، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ فَاسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ ﴿١٣٧﴾ هَذَا بَيِّنٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ (آل عمران: ١٣٧-١٣٨)، وانطلاقاً من قول الرسول ﷺ: «الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» (أخرجه الترمذي).

فالحوار مع (الذات) على أهميته وأساسيته قد يتحول إلى حوار مغلق، وافتتان بالذات وقوالب جامدة، وخنادق ومتاريس، بعيدة عن التفاعل والنمو والمعرفة والتماحك والاحتكاك والمدافعة، لذلك لا بد من الحوار لإعادة بناء (الذات) أولاً ومن ثم الانفتاح والحوار والتفاهم مع (الآخر).. وهذا الحوار هو إحدى وسائل الدعوة وأساليب الإسلام في الإقناع والتواصل؛ فإما طريق الحوار والدعوة والتفاهم، وأما طريق الإكراه والغصب والإقصاء (للآخر)، والله تعالى يقول: ﴿ لَا إِكْرَاهَ ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

لذلك نعتقد أن هذا الكتاب، الذي حاولنا فيه - ما أمكن - تناول حدث ونازلة من أخطر النوازل، إن لم تكن أخطرهما على الإطلاق في هذه الحقبة من تاريخ البشرية، وما يمكن أن يترتب عليها من تداعيات، يعتبر من الموضوعات الثقافية والسياسية الفكرية الكبرى، على المستوى الإقليمي والعالمي، بل والإنساني، وليس الإسلامي فقط.

من هنا جاء طرحنا لهذا الموضوع الدقيق والخطير في آن واحد، وحاولنا -كعادتنا في مشروعاتنا الجماعية الكبرى، التي لا يمكن أن يحيط بها فرد أو أفراد- أن يكون مساحة مفتوحة للحوار من الجميع، حتى من (الأخر)؛ لأن الموضوع يخص الجميع وليس المسلمين فقط.

كما أننا نرغبنا أن نلقي بذلك التنوع الضوء على جوانبه المتعددة، ونقدم للقارئ المسلم رؤية للموضوع من زواياه المتنوعة، ليعرف تماماً موقعه من الأحداث ووقع هذه الأحداث على العالم، علنا بذلك أن نساهم بتحقيق رؤية متكاملة، وعبرة دقيقة، وقدرة على كيفية التعامل مع التنازل، من خلال قيما ومقاصد إسلامنا الذي كانت الغاية الكبرى منه إلحاق الرحمة بالناس: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

ولا نزعم، أو ندعي، أننا بلغنا في هذا المشروع الثقافي، ما نريد ونأمل، ولكن حسبنا أننا فتحنا ملف الموضوع، واستدعيناها إلى ساحة الهمم الإسلامي، وقدمنا بعض الملامح، والعالم، والإضاءات البسيطة، التي يمكن أن تشكل دليل عمل وتعامل.

ولقد حاولنا، كما هو الحال في مشروعاتنا الثقافية السابقة، أن تأتي المساهمات، من مواقع ثقافية وجغرافية، ومدارس فكرية ومذهبية ومؤسسية متنوعة، إضافة إلى مساهمات من غير المسلمين أيضاً، وجاء التركيز على بلاد الغرب، أو من الذين يعيشون ضمن منظومة الثقافات الغربية، ومؤسستها، حتى لو تضمنت مساهماتهم بعض المغالطات أو سوء الفهم للقيم والأحكام الشرعية، والعجز عن تنزيلها منازلها من منظومة القيم الإسلامية، واجترائها، والحكم عليها في ضوء قيم حضارية أخرى، حتى تأتي نظرنا للأمور واقعية وموضوعية تمكثنا من كيفية التعامل مع الواقع وامتلاك المفاتيح الصحيحة للمداخلة والتأثير. ونحب أن ننوه بأن فكرة المشروع والاستكتاب حولها طُرحت منذ زمن مبكر، وقد تكون بعض المساهمات تمت قبل ظهور الكثير من التدايعيات التي كانت زمن الكتابة متوقعة قبل أن تصبح واقعة، لذلك نعتقد أن الحكم على الأفكار والقضايا وتقويمها لا بد أن يستصحب الزمن الذي طُرحت فيه، حيث الزمن ركيزة موضوعية مهمة في عملية التقويم.

وحرصاً على تقديم فكرة واضحة عن الموضوع المطروح، وضبط مساره، ما أمكن، وضعنا له عدة محاور، عليها تحدد الإطار المطلوب للمساهمات، وتأتي البحوث فاصدة إلى حد ما، وملتزمة بالمحاور المطروحة، ومستصحبة الإطار الموضوع، لكن الإشكالية التي لا تزال نعاني منها، أو يعاني منها بعض المثقفين المسلمين، من الذين قد يحسبون على النخبة، أن الكثير منا ما يزال يعاني من بعض الإصابات، التي تتمركز في عدم الالتزام بالموضوع، والانضباط بمحاوره، واستصحاب إطاره، والتوهم أن ما عنده، أو ما يشغله، أو يهتم به، يمكن أن يكون صالحاً لكل زمان، وكل مكان، ويمكن أن يندرج تحت أي عنوان، ويستجيب لكل موضوع، مهما كان عنوانه، ومحوره، وإطاره، وهذا يوقع في حرج شديد، من جانب، ويدلل على الحالة الثقافية البائسة لبعض من نسميهم «نخبة» من جانب آخر.

ولا شك أن من المعوقات، والإشكاليات، التي واجهتنا، وتواجهنا في معظم مشروعاتنا الثقافية، هي تلك الاعتذارات، غير المتوقعة، التي تشكل لنا الكثير من الإحباط، على طريق الإنجاز، لأنها تشكل فجوات في العمل، خاصة عندما تُسبق بوعود والتزامات بالمساهمة. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن بعض الإشكاليات والاعتذارات، التي واجهت مشروعاتنا الجماعية السابقة وظننا أنها ظروفًا طارئة، تبين لنا أنها حالة ثقافية أو إصابة ذهنية تتطلب المعالجة.. ذلك أن الكثير ممن نُصّبوا كتاباً أو رواداً أو مفكرين أو أهل حل وعقد لحل مشكلة الأمة، يمكن - من حيث لا يدرون- أن يكونوا جزءاً من المشكلة.

ولكن في نهاية المطاف، لا يسعنا إلا أن نحترم أصحاب الاعتذارات، على الرغم مما يترتب عليها؛ لأن الاعتذار عن المساهمة، أفضل بكثير من المساهمات التي تفتقر إلى الموضوعية، والانضباط بمحاور الموضوع وإطاره.

إضافة إلى أنه في كثير من الحالات يكاد يكون الاعتذار عن عدم المشاركة أفضل من الإقدام على المشاركة بموضوعات نشرت سابقاً، أو أرسلت لأكثر من جهة في الوقت نفسه، والاكتفاء بتغيير العنوان، أو حتى الإبقاء عليه، دون الإشارة إلى ذلك.

كما نود أن نعتذر لبعض الإخوة، الذين تجاوزت مساهماتهم القدر المقبول، مما اضطرنا لمعاودة الكتابة إليهم والتنسيق معهم على بعض الحذف، الذي نعتقد أنه لا يؤثر على الأفكار الرئيسة للمساهمة؛ وغالباً ما يقع الحذف في إطار التعريفات مما يمكن استدراكها في مقالات أخرى.

ومع ذلك نقول: لعل هذه النوازل والميزات الفكرية والثقافية التي تجتاحنا، تكون قادرة على تحريك الرواكد، بحيث تمثل تحريصاً ثقافياً، وحضارياً، وتشعرنا بالتحدي، وتدفعنا إلى إعادة النظر بواقعا الثقافي، واكتشاف مواطن الخلل، والتخلص من إشكالية الرجل الملحمة، الذي ما يزال يملأ مخيلتنا، الذي يدعي المعرفة بكل شيء، ويدعي للكتابة ورئاسة كل شيء، للوصول إلى نوع من تقسيم العمل، والتخصص المعرفي حتى يتكامل العمل، ويعظم الإنجاز، ويعاد بناء شبكة العلاقات الاجتماعية بشكل سليم.

ونعاود القول: بأن ما أقدمنا عليه يعتبر ملفاً مفتوحاً بطبيعته، لا يمكن أن يُعالج بكتاب أو كتب، وحسبنا - كما أسلفنا- استدعاء الموضوع لساحة التفكير والنظر والاجتهاد، إلى جانب الإطلاع على الحالة الثقافية، أو الواقع الثقافي لعالم المسلمين ونخبهم على حد سواء، ورؤية (الآخر) لنا، وهذا يجد ذاته يمثل جزءاً كبيراً من الاستواء على طريق الحل، ودليلاً هادياً من أدلة العمل الثقافي، إن شاء الله.

ونحب أن نؤكد أن الآراء والاجتهادات الواردة، لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الوزارة، بل يمكن القول: إن بعضها قد لا يمثلها، بل هو محل نظر.

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن نتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الكتاب والباحثين، الذين أسهموا معنا في إنجاز هذا العمل .. وإلى الإخوة موظفي مركز البحوث والدراسات، الذين شاركوا في إعداد الكتاب، على الرغم من الظروف الصعبة، والإمكانات البشرية المتواضعة. والله نسأل أن ينفع به، وأن يكون خطوة سديدة على الطريق الطويل، وإضاءة متميزة وبصيرة نافذة، على هذه الحقبة الخطيرة من مسيرة البشرية، تعين المسلم المعاصر على الاضطلاع برسالته... إنه نعم المسؤول.

مَسِيلُ الْغَرْبِ

بَعْدَ أَخْذَاتِ سَبْتِمَبْرَ ٢٠٠١م

المحاور الرئيسة

المحور الأول: الإسلام في الغرب «النشأة والتاريخ»:

- من الإقامة إلى المواطنة (الاستمرار).
- من المعرفة بالإسلام إلى اعتناقه.
- بين الاندماج والذوبان والانتماء.

المحور الثاني: التباس المفاهيم والمصطلحات:

تحرير مصطلح:

- الولاء والبراء.
- دار الحرب ودار الإسلام.
- أمة الإجابة.. وأمة الدعوة.

المحور الثالث: مؤسسات المسلمين في الغرب:

- الدور الغائب والفاعلية المطلوبة.
- المرأة وظاهرة إسلام النساء.
- مواصفات مخاطبة الغرب.

المحور الرابع: الإصابات الداخلية والتحديات الخارجية:

- من التعارف المشروع إلى التعايش المطلوب.
- حوار لا مواجهة (عنف تدين .. لا عنف دين).
- الإسلام والديموقراطية (التجانس الغائب).

المحور الخامس: مسلمو الغرب والعالم الإسلامي:

- أبعاد الارتكاز الحضاري التاريخي.
- تجسير التواصل والحوار بين الحضارات.
- دور مسلمي الغرب في نهوض عالم المسلمين.

المحور السادس: رؤية مستقبلية:

- كيفية بناء النموذج المثير للاقتداء.
- دور الكفاءات المسلمة في المستقبل الحضاري الغربي.

تجاوز الأزمة إلى مستقبل أكثر إشراقاً

الدكتور عبد الرزاق خليفة الشايجي (*)

الإسلام في الغرب حقيقة قائمة؛ فإذا ما استنهض البعد الرسالي في العقول الإسلامية، بما يتضمّن من قيم، فسيتكوّن من ذلك حركة تفاعل حضارية بالغة الأهمية، تتلاقح فيها تلك القيم الإسلامية ذات البعد الإنساني. بما يتوفّر عليه الغرب من مكاسب العلوم الكونية والأنظمة الإدارية، خاصة بعد هزة سبتمبر التي أعادت الإسلام إلى ساحة الاهتمام.

أولاً: مسلمو أوروبا

بدأ الوجود الإسلامي في أوروبا منذ أن وصل المسلمون في فتوحاتهم إليها، حيث فتحوا مدينة ناربون الفرنسية عام ٧١٦ م، ومدينة تولوز عام ٧٢١ م، ومدينة ليون عام ٧٢٦ م، ومدينة بوردو عام ٧٣١ م، ثم هزموا في مدينة بواتيه عام ٧٣٦ م، إلا أن الهزيمة لم تؤد إلى جلاء كل المسلمين العرب عن فرنسا. فضلاً عن أنه بعد سقوط الأندلس لجأ أكثر من ١٥٠ ألف عربي ومسلم إلى جنوبي فرنسا.

(*) العميد المساعد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا في جامعة الكويت (سابقاً)، رئيس مجلس إدارة مركز المشكاة للبحوث والاستشارات (دولة الكويت).

ويرى المؤرخون أن الإسلام - ديناً وحضارةً - بوجه خاص كان منذ البداية عنصراً مكوناً في جميع مراحل الحضارة الأوروبية، جنباً إلى جنب مع الحضارات والتقاليد الهلينية والمسيحية واليهودية والعلمانية.

فكان «ابن رشد»، الفيلسوف المسلم القرطبي، أوروبياً بنفس الدرجة مثل الفيلسوف المسيحي «توماس الأكويني»، كما كان المسجد الكبير في قرطبة والحمرى في غرناطة وجسر موستار- الذي هُدم - جميعهم ينتمون إلى التراث الحضاري الأوروبي تماماً مثل «البارثيون» في أثينا أو كاتيدرائية «يورك».

ومع هذا فعند تأسيس الدولة القومية الأسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر تعرضت كل الآثار الغربية الباقية مما كان إسلاماً شعبياً «لإبادة عرقية» ثم حُصر الإسلام الأوروبي في جنوب شرق ووسط أوروبا لقرنين من الزمان.

وفي حقبة الاحتلال الفرنسي لأفريقيا، استُخدمت مجموعات عمالية للعمل في الصناعة وفي شق الأنفاق والطرق، وكان غالبيتهم من دول المغرب العربي (المغرب - الجزائر - تونس).

ثم جاءت موجة الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مزيجاً من الطلاب القاصدين التعلم في الجامعات، والعمال القاصدين العمل، رغم الظروف الصعبة التي كانت تضطربهم إلى الانفصال عن عائلاتهم، مع ما يرافق ذلك من انفصال ثقافي يؤدي إلى تشتت ذهني وضياع اجتماعي ومعاناة من تلك النظرة الدونية التي ينظر بها إليهم، حيث هم في أدنى المراتب الاجتماعية: عمال في الأنفاق والبناء والتنظيفات وما شابه ذلك.

هذا على الجانب الفرنسي، أما على الجانب البريطاني فقد كان الوفود إليها كثيفاً من شبه القارة الهندية نتيجة لطول الاحتلال البريطاني للهند، ونتيجة للتقسيم الذي تم بين الهند وباكستان، والذي دفع بالكثير من الباكستانيين للهجرة إلى بريطانيا.

عدد المسلمين:

ليست هناك إحصاءات دقيقة ومفصلة؛ لأسباب عديدة، منها أن الإحصاءات الرسمية في دول أوروبا لا تحدد هوية الشخص الدينية، وحتى العرب كخلفية عرقية لم تظهر في استمارات الإحصاء الرسمية إلا نادراً.

وعليه، فيمثل الإحصاء المدرج أدناه أرقاماً تقريبية أوردها د. أحمد الراوي في دراسة نشرت على موقع «إسلام أون لاين» في ٢٠٠٣/١٢/٣٠م، ووضعت من خلال الوقوف على إحصاءات بعضها لمؤسسات رسمية أو شبه رسمية، وأخرى لبعض المؤسسات الإسلامية.

ولا شك أن التباين ليس بسيطاً بين تلك الإحصاءات، غير أنه يمكن القول من خلال إطلالة واسعة على تلك الإحصاءات، ومن خلال الوقوف على أوضاع المسلمين في جل دول أوروبا، ومعايشة تطور نمو أعدادهم خلال السنوات العشرين الماضية: إن الأعداد المذكورة أدناه تقارب الواقع، إن شاء الله.

أوروبا الغربية:

القطر	عدد سكان البلد	عدد المسلمين	عدد العرب	نسبة العرب
فرنسا	٥٦,٥٧٦,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٧٠% أكثرهم من المغرب العربي
ألمانيا	٧٩,١١٣,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	١١% أكثرهم من المغرب العربي
بريطانيا	٥٧,٢٣٦,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٢٧% أكثرهم من العراق
إيطاليا	٥٧,٧٣٩,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٥% أكثرهم من المغرب العربي
هولندا	١٤,٨٠٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٩% أكثرهم من المغرب العربي
بلجيكا	٩,٩٢٨,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٥٣% أكثرهم من المغرب العربي
السويد	٨,٥٢٦,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٢٧% أكثرهم من المغرب العربي
سويسرا	٦,٧٩٦,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٨٧,٥٠٠	٢٢% أكثرهم من المغرب العربي
أسبانيا	٣٨,٨٦٩,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٦٨% أكثرهم من المغرب العربي
النمسا	٧,٦٢٤,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٨% أكثرهم من المغرب العربي
اليونان	١٠,١٤٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧% أكثرهم من مصر
الدنمارك	٥,١٣٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٥% أكثرهم من المغرب العربي
فنلندا	٤,٩٧٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٥٢% أكثرهم من الصومال
المجموع	٣٥٧,٤٥٦,٠٠٠	١٥,٨٤٠,٠٠٠	٦,٦٨١,٥٠٠	٢٤% من الجالية

إضافة إلى أعداد أخرى قليلة في كل من البرتغال والنرويج ولوكسمبورج؛ أي أن عدد المسلمين في أوروبا الغربية أكثر من ١٥ مليون نسمة.

أوروبا الشرقية والبلقان:

القطر	عدد سكان البلد	عدد المسلمين	عدد العرب
روسيا الاتحادية	١٤٧,٣٨٦,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
أوكرانيا	٥١,٧٠٤,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
رومانيا	٢٣,١٥٢,٠٠٠	٠,١٢٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
بلغاريا	٨,٩٧٦,٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
بولندا	٣٧,٩٣٢,٠٠٠	٠,٠٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠
المجر	١٠,٥٩٠,٠٠٠	٠,٠٨٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
روسيا البيضاء	١٠,٢٠٠,٠٠٠	٠,٠٨٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
ملدوفيا	٤,٣٤١,٠٠٠	٠,٠٢٥,٠٠٠	٢,٠٠٠
دول البلطيق	٧,٧٠٠,٠٠٠	٠,٠٣٥,٠٠٠	٢,٠٠٠
ألبانيا	٣,٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	أعداد متفرقة وقليلة نتيجة لعدم استقرار هذه الدول
البوسنة	٤,٤٧٩,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	
كوسوفا	٢,٢٨٣,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	
مقدونيا	٢,١١١,٠٠٠	٠,٥٠٠,٠٠٠	
كرواتيا	٤,٦٨٣,٠٠٠	٠,٤٠٠,٠٠٠	
سلوفينيا	١,٩٤٨,٠٠٠	٠,٢٥٠,٠٠٠	
صربيا	٩,٨٣٠,٠٠٠	٠,٨٠٠,٠٠٠	
المجموع	٣٣٠,٥١٥,٠٠٠	٣٤,٦١٨,٠٠٠	٤٨٤,٠٠٠

وهذا يعني أن أوروبا كلها تضم اليوم ما يقارب من ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مسلم،

أكثر من ٧,٠٠٠,٠٠٠ منهم من خلفية عربية.

تصنيف ثقافي واجتماعي

لقد تطورت أحوال الجالية المسلمة في أوروبا مع ازدياد أعداد المسلمين وانتشارهم في جل الأقطار الأوربية، وبرز الجيل الثاني والثالث بل والرابع في بعض الأقطار التي هاجر إليها المسلمون في وقت مبكر، وقد بات الاتجاه السائد في صفوف المسلمين هو الاستقرار. ولا شك أن مطلوبات الاستقرار غير مطلوبات الإقامة المؤقتة، وشعور المسلمين بأنهم جزء لا يتجزأ من مجتمع أوربي متعدد الأعراق والأديان غير شعورهم بأنهم جسم غريب ينبغي الارتحال كل يوم، ويمكن القول: بأن الغالبية العظمى من المسلمين في أوروبا قد استقر بهم المقام، وبدأت أجيالهم الجديدة على وجه الخصوص تستشعر أن أوروبا وطنهم.

ويمكن تقسيم الجالية المسلمة في أوروبا اليوم إلى أربع شرائح، لكل شريحة وضعها وتوجهاتها وآمالها التي تتداخل أحياناً وتباين أحياناً أخرى.

الشريحة الأولى: شريحة العمال:

كانت وما زالت هذه الشريحة تمثل العدد الأكبر من المسلمين في أوروبا؛ إذ رغم القيود الكثيرة التي تضعها المجموعة الأوربية في وجه المهاجرات الجديدة وفي وجه اللجوء السياسي؛ فما زال عدد غير قليل من المسلمين ومن دول كثيرة يحافظون بأنفسهم من أجل الوصول إلى دول أوروبا، كل ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في كثير من الدول الإسلامية. غير أنه يمكن القول: إنه مع مرور الوقت - ربما خلال عقدين من الزمان - فستصبح هذه الشريحة في مرتبة متأخرة مقارنة بشريحة الأجيال الجديدة من المسلمين.

ويمكن وصف هذه الشريحة بإيجاز بالأمور الآتية :

- ١- ضعف المستوى الثقافي للغالبية العظمى منها، الأمر الذي انعكس ضعفاً على قدرتهم على التأثير الإيجابي في أبنائهم أو توريث قيمهم ومثلهم وعاداتهم.
- ٢- الانحياز نحو العزلة، لضعف شديد في لغة القوم، وتباين في القيم والطباع والعادات؛ وهو ما ساهم في ترسيخ الجهل في المجتمع الجديد، ومن ثم ضعف القدرة على التأثير فيه.
- ٣- حرص الغالبية منهم في الحفاظ على التزامهم العام بالإسلام كدين مختلط بعادات وتقاليد وأعراف لا علاقة لبعضها بالدين.
- ٤- ساهمت هذه الشريحة في بناء عدد غير قليل من الزوايا والمساجد في مناطق سكنهم المعزولة غالباً، والتي كانت ملجأ لهم ومساعداً للحفاظ على ارتباطهم بدينهم.
- ٥- رغم هذا الحرص في الانتماء إلى الإسلام كدين فإن الانحياز العرقي، وأحياناً المذهبي لأبناء الخلفية العرقية الواحدة، هو الأبلغ تأثيراً، وذلك نتاج جهل بالإسلام وقيمه ومثله العليا.
- ٦- ما زال هناك ارتباط عاطفي للغالبية من هذه الشريحة بأقطارهم الأم، التي هاجروا منها، وهذا واضح لدى هذه الشريحة من أبناء الخلفيتين التركية والمغربية على وجه التحديد، ورغبة بعضهم في الرجوع عند تحسن أوضاعهم الاقتصادية.

الشريحة الثانية: شريحة الكفاءات العلمية والاقتصادية والطلبة الدارسين:

هذه الشريحة كانت هجرتها الواسعة إلى أوروبا متأخرة عن الشريحة الأولى، وبدأ أثرها في محيط الجالية المسلمة يظهر قبل أربعة عقود. وكانت صاحبة الفضل في إنشاء الاتحادات الطلابية أولاً، ثم المراكز الإسلامية المتقدمة، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. واستقر الكثير منها نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي لم تغرها بالرجوع إلى بلادها الأصلية، ويزيد عدد الأطباء المسلمين مثلاً الذين لا يمثلون إلا جزءاً يسيراً من هذه الشريحة، عن ٣٩٠٠٠ طبيب في أوروبا الغربية وحدها، إضافة لعشرات الآلاف من المهندسين والآلاف من رجال الأعمال.

ويمكن وصف هذه الشريحة بالخصائص الآتية:

١- تتمتع بمستوى ثقافي مرتفع ساهم في تأثيرها الإيجابي في الأجيال الجديدة، ويمكن القول: بأنها صاحبة الفضل في توريث الإسلام وقيمه، بل والمساهمة في إنشاء المؤسسات الشبابية الجديدة.

٢- ساهمت في بناء جل المؤسسات الكبرى (طلابية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، مهنية، إغاثية) التي أصبح بعضها اليوم منارات إشعاع في أوروبا.

٣- تأثير العادات والتقاليد في فهمهم لقيم الإسلام أقل بكثير من الشريحة الأولى، وحتى تأثير الخلفيات العرقية والمذهبية أقل أيضاً، إلا أن هناك اختلافات حركية كان لها انعكاس سلبي على هذه الشريحة، ساهم في تقليص أثرها الإيجابي على أبناء المسلمين بشكل خاص، وعلى المجتمع الأوروبي بشكل عام.

٤- تفهّم الكثير منهم لطبيعة وجودهم في المجتمع الأوربي وضرورة التواصل معه؛ ومساهمة الكثيرين منهم اليوم في جوانب الحياة المختلفة للمجتمع الأوربي، وربما تبوأ بعضهم مواقع متقدمة فيه (مواقع علمية وأكاديمية وحتى سياسية، وخاصة المساهمة في إدارات الكثير من البلديات).

٥- تفهّم الغالبية منهم لضرورة الموازنة بين محافظة الأجيال الجديدة على هويتها الإسلامية واندماجها في المجتمع الأوربي، وأن ذلك الاندماج أصبح ضرورة لا بد منها، وأن حماية الأجيال الجديدة لا تأتي من خلال عزلتهم عن مجتمعهم الأوربي.

٦- هناك نسبة من هذه الشريحة تأثروا ببعض قيم المجتمع الأوربي المادية؛ فتراهم بعيدين عن التزامهم بقيم الإسلام ومفاهيمه، وهؤلاء لا شك غير قادرين على توريث قيم الإسلام لأبنائهم، وإن كان بعضهم يرغب ويجتهد من أجل ذلك بالاستعانة بالمؤسسات الإسلامية.

٧- هناك جزء من هذه الشريحة -نحسبه قليلاً- يرفض التواصل مع المجتمع الأوربي، ويحمل أفكاراً وآراء متشددة، ويمكن أن نقول: إن بعضها يتجاوز حالة التشدد إلى التطرف، وانعكاس هذه الأفكار سلبى بل سئى على المسلمين في أوروبا، ويساهم في تشويه صورة الإسلام الناصعة بين أبناء المجتمع الأوربي. ورغم قلة عدد هذه الفئة إلا أن صوتها مرتفع، وتجد تشجيعاً من الإعلام الغربي والعربي لإظهارها.

الشريعة الثالثة: شريعة الأجيال الجديدة:

وهي الأجيال التي ولدت وترعرعت وتشربت الثقافة الأوربية والتي أصبحت تمثل الشريحة الثانية في عددها، وتكاد في القريب أن تكون الأكثر، التي تمثل مستقبل الإسلام والمسلمين في أوروبا، ويحمل اليوم الغالبية العظمى منهم جنسية البلاد الأوربية، ويستشعر الكثير منهم أنهم أوروبيون وطناً ومسلمون ديناً، ونحسب أن من يفكر منهم في الهجرة إلى بلاد آبائهم قليل ونادر.

ويمكن وصف هذه الشريحة بالأمور التالية:

١- وجود أعداد غير قليلة منها استطاعت الحفاظ على قيمها الإسلامية مع أخذها الكثير من قيم المجتمع الأوربي دون الشعور بالتعارض والتناقض (قيم العدل والحرية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون...)، وجل هؤلاء ممن انتظم في المؤسسات الشبابية التي بدأت تنتشر في معظم البلدان الأوربية (هناك عشرات المؤسسات الشبابية في الأقطار الأوربية، منها أكثر من ٤٠ مؤسسة شبابية كبرى على المستوى الوطني تنتظم في المنتدى الأوربي للشباب والطلاب، الذي ساهم اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا في إنشائه).

٢- شعور كثيرين من هذه الشريحة بأن هذا المجتمع أصبح مجتمعهم، الذي لا بديل لهم عنه، وقد بدأوا يتعاملون مع المجتمع الأوربي على هذا

الأساس؛ مساهمة في أوجه حياته المختلفة، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

٣- وجود عدد غير قليل، بعيد عن دينه، أثرت فيه آفات المجتمع الأوربي كالمخدرات والانحلال الخلقي، غير أن من انسلخوا عن دينهم أو تركوه كانوا قليلين.

٤- وجود شريحة - نحسبها صغيرة - تحمل أفكاراً دخيلة على قيم الإسلام الإنسانية، طابعها التشدد والتحامل على كل ما هو غربي، دون نظر أو تمحيص، وذلك نتاج تربية لبعض القوى الوافدة من المشرق الإسلامي، زاد في حدتها تلك الحملات المغرضة على الإسلام في الإعلام الغربي، إضافة إلى بعض الأحداث داخل البلدان الإسلامية (فلسطين - الجزائر - البوسنة - العراق...) وموقف الغرب منها.

٥- انعكاس الخلافات العرقية والمذهبية، وحتى الحركية، على هذه الشريحة أقل بكثير من تأثيرها على الشريحتين الأولى والثانية، وبات ذلك واضحاً في انخراط الكثير من أبناء المسلمين من الأجيال الجديدة في مؤسسات واحدة رغم انتماء آبائهم لخلفيات عرقية ومذهبية مختلفة.

٦- يمكن القول: بأن هذه الشريحة وشريحة المسلمين من أصل أوروبي ستقاربان بل ستصبحان شريحة واحدة خلال جيلين أو ربما جيل واحد.

الشريحة الرابعة: المسلمون من أصل أوروبي:

وهؤلاء هم الذين اعتنقوا الإسلام، إما متأثراً بقيمه ومثله، أو من خلال دراساتهم الأكاديمية، أو الشخصية، أو من خلال اختلاطهم ببعض العاملين في الحقل الإسلامي، أو عن طريق الزواج والمصاهرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن أعدادهم في أوروبا الغربية لا يزيد عن نصف مليون، ويتركزون في فرنسا وألمانيا وبريطانيا على التوالي.

ولا شك أن لهم توجهات متباينة ومختلفة، وليس من اليسير تحديد مواصفات خاصة بهم. واليوم، كثير منهم بدأ يستشعر ضرورة التوافق بين انتمائهم إلى الإسلام وارتباطهم ببلدهم الأوربي، وأن تحولهم إلى الإسلام لا يعني انسلاخهم عن مجتمعهم.

وقد بذل قسم الدعوة والتعريف بالإسلام في اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا جهداً في تجميع الكثير منهم في عمل مؤسسي، يركز على واجبه تجاه مجتمعهم الأوربي في التعريف بالإسلام وقيمه الإنسانية، إضافة إلى العمل الجاد على إشعار المجتمع الأوربي أنهم ما زالوا جزءاً منه، وأنهم حريصون على أمنه واستقراره وتطوره وتقديمه.

بيد إن حل أبناء الجالية اليوم يرنو إلى الاستقرار، ويميل إلى التجانس والتآلف مع المجتمع الذي يعيش فيه؛ لأنه أدرك أن هذا المجتمع مجتمع، ولا بديل له عنه، رغم كل العوائق المتمثلة في كثرة البطالة في صفوفهم، وانحياز شرائح من المجتمع الأوربي ضدهم، ووجود بعض العناصر المتشددة بين أبنائهم، إضافة إلى انعكاس بعض الخلافات العرقية والمذهبية والحركية التي وردت معهم من المشرق الإسلامي.

ثانياً: مسلمو الولايات المتحدة

يختلف المؤرخون حول توقيت بدء تاريخ وجود المسلمين في أمريكا، هل يعود إلى عام ١٤٩٢م أو قبل ذلك؟ حيث يتحدث بعض المؤرخين عن أن اكتشاف «كريستوفر كولمبس» لأمريكا كان بمساعدة بعض بحارته المسلمين، كما يتحدثون عن اتباع بعض قبائل العالم الجديد الأصلية لعادات إسلامية كدليل على وصول المسلمين إلى أمريكا قبل «كريستوفر كولمبس»، ويؤكدون وجود العديد من المسلمين بين الأفارقة الذي أحضروا إلى أمريكا في موجات تجارة العبيد الشائنة.

ولكن استقرار المسلمين، وتميزهم كجماعة مستقلة داخل المجتمع الأمريكي بدأ مع ستينيات القرن العشرين، فقد ساعدت قوانين الهجرة الأمريكية الجديدة، وموجات الطلاب المسلمين القادمين للدراسة بالغرب، وثورة الحقوق المدنية الأمريكية، وتوجه الأقلية الأفريقية الأمريكية نحو الإسلام، في زيادة عدد المسلمين في أمريكا بشكل ملحوظ منذ أواخر الستينيات.

ومنذ منتصف السبعينيات شرع مسلمو أمريكا بقوة في بناء مؤسساتهم الأساسية والضرورية، مثل المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية والمنظمات الاجتماعية ثم المدارس الإسلامية؛ حيث تشير دراسة «المساجد في أمريكا» التي أصدرها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كبير) في عام ٢٠٠١م إلى أن ٢% من المساجد الأمريكية تم تأسيسها قبل عام ١٩٥٠م، وأنه منذ عام ١٩٧٠ تم تأسيس ٨٧% من المساجد الموجودة حالياً، بينما يمثل عام ١٩٨٠م عاماً فارقاً؛ حيث تم تأسيس نصف مساجد أمريكا قبل عام ١٩٨٠، بينما أسس النصف الآخر بعد هذا العام.

وليس ثمة اتفاق حول إحصائية واحدة لمسلمي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تشير بعض التقديرات إلى أنهم ٩ ملايين مسلم، وأخرى ١٥ مليوناً، واطلعت مؤخراً

على دراسة للدكتور عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، أشارت إلى أن عدد مسلمي أمريكا بلغ ٣٠ مليون مسلم، وأنهم منظمون في ٢٠٠ ألف مؤسسة تجارية، و٤٤٠ رابطة، و١٧٠ مدرسة، و١٦٠٠ جامع، ويصدرون ٩٥ مجلة، ومعها عشرون محطة إذاعية وتلفزيونية، بالإضافة إلى عدد غير قليل من المحطات التلفزيونية العربية الفضائية التي تبث باللغة الإنجليزية من أجل اختراق المجتمع الأمريكي وبث وجهات النظر العربية والإسلامية.

وفي أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأ مسلمو أمريكا مرحلة تأسيس مؤسساتهم السياسية والإعلامية؛ حيث تأسست المؤسسات السياسية المسلمة الأمريكية الأربع الكبرى، وهي:

- مجلس الشؤون العامة الإسلامية (MPCA)؛

- المجلس الإسلامي الأمريكي (AM)؛

- مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)؛

- التحالف الإسلامي الأمريكي (AMA).

وفي عام ٢٠٠٠م أسست تلك المؤسسات بجمعة المجلس الإسلامي الأمريكي للتنسيق السياسي (AMPCC)؛ لكي يقوم بمهمة التنسيق بين نشاطات المؤسسات الأربع السياسية، وقد جاء تعبيراً عن الحضور المتزايد للمسلمين الأمريكيين، سواء على مستوى عددهم أو على مستوى إمكاناتهم التعليمية والاقتصادية والعمرية.

حيث تشير «دراسة المساجد» السابق الإشارة إليها إلى القدرات العالية التي يتمتع بها الناشطون المسلمون بتلك المساجد؛ حيث إن ٨١% منهم من الحاصلين على شهادتهم الثانوية على الأقل، و٤٨% منهم حاصلون على شهادتهم الجامعية.

ومن الناحية العمرية، يتميزون بالشباب، حيث إن ٤٧% منهم تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً، وتنحصر نسبة من تزيد أعمارهم على الـ ٦٠ عاماً في ١١% فقط. وبالنسبة لدخولهم الاقتصادية، فتبلغ نسبة الحاصلين على أكثر من ٢٠ ألف دولار بينهم ٧٦%.

كما تشير الإحصاءات إلى أن هذه النسب في استقرار وفي نمو، خاصة أن ٣٠% من هؤلاء النشطين هم من المسلمين الجدد.

وقد جاء تأسيس هذه المؤسسات إيداناً ببدء مرحلة جديدة من مراحل وجود المسلمين في أمريكا، مرحلة تتخطى الاستجابة للحاجات الدينية والاجتماعية الأساسية، مثل المساجد والمدارس والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، إلى بناء القوة السياسية والإعلامية للمسلمين الأمريكيين، وقد عمل المسلمون في الولايات المتحدة على المشاركة في الحياة السياسية الأمريكية، واستخدام حقوقهم المكفولة دستورياً، وبخاصة حقوق التصويت، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التنظيم السياسي، والترشيح لتولي المناصب السياسية.

كما يقومون أيضاً بالعمل على التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية؛ لتطوير الموقف الأمريكي من قضايا المسلمين، مثل: قضية فلسطين، وكشمير. إذ كان واضحاً أن توجهات المسلمين الأمريكيين نحو المشاركة في الحياة العامة والسياسية الأمريكية قد تصاعدت بشكل لافت، خاصة خلال عقد التسعينيات الذي شهد تأسيس مجموعة من أنشط منظمات مسلمي أمريكا السياسية والإعلامية حالياً، وقد أوضحت دراسة أجرتها «كبير» في عام ٢٠٠٠م لتوجهات قادة المساجد في أمريكا، أن ٩٦% منهم يؤيدون مشاركة المسلمين في مؤسسات المجتمع الأمريكي المختلفة؛ وأن ٨٩% يؤيدون المشاركة في العملية السياسية؛ وأن ٧٧% منهم يؤيدون فكرة أن الولايات المتحدة تقدم نموذجاً من الحرية والديمقراطية يمكن أن يتعلم منه المسلمون.

وقد انتهى عقد التسعينيات بخاتمة إيجابية لمسلمي أمريكا تمثلت في نجاحهم في تنشيط أعداد كبيرة منهم في أول حملة لوبي منظمة ضغطوا فيها على الكونجرس الأمريكي للمطالبة بإبطال بعض القوانين التي طبقت بشكل تمييزي ضدهم، وقد تجلّت هذه التحولات في عدد من الاختبارات الحقيقية لقدرة مسلمي أمريكا على التأثير السياسي، ففي عام ١٩٩٦م رفض مرشح مجلس الشيوخ عن ولاية نيوجرسي، «ريتشارد زيمر»، قبول دعم مسلمي نيوجرسي له خلال انتخابات مجلس الشيوخ خوفاً من انتقادات يهود الولاية له، ومن ثم سحب المسلمون دعمهم له وأعلنوا عزمهم على هزيمته بدعم خصمه «روبرت توريتشلي» الذي فاز بفارق بسيط، وكان المسلمون - كما أعلن «توريتشلي» - السبب في نجاحه. ويختلف السناتور «توريتشلي» الآن كثيراً في مواقفه عن غيره من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في ما يتعلق بالقضايا التي تمّ المسلمون والعرب.

وفي حادثة أخرى تعهد أحد مرشحي مجلس الشيوخ، عن ولاية نورث داكوتا، «لاري برتسر» للناخبين بخفض المساعدات الأمريكية لباكستان إذا ما فاز، وفي المقابل قامت الجالية المسلمة والباكستانية بالعمل على جمع التبرعات لتأييد خصمه الذي فاز عليه.

وهكذا بدأت معالم الوجود الإسلامي السياسي في الظهور للمراقبين في مختلف الدوائر السياسية الأمريكية بعدما ترك المسلمون بصماتهم على الانتخابات المحلية ببعض أهم الولايات الأمريكية حيث يوجد المسلمون بكثافة.. وقد كان لهم دور في انتخابات عام ٢٠٠٠م لم ينكره المراقبون في ترجيح كفة الرئيس الأمريكي الحالي «جورج بوش» على منافسه «آل جور»، بعد أن أبدى الأخير - أثناء حملته الانتخابية - آراء و مواقف غير عادلة أو منصفة لقضايا العرب و المسلمين في العالم.

ثالثاً: مسلمو الغرب بعد ١١ سبتمبر

منذ مع مطلع القرن الميلادي الحادي والعشرين، لم يعد المسلمون المقيمون بالغرب مجرد «جاليات» غريبة ومهمشة من عمال وطلبة يقيمون بإقامة مؤقتة من جهة، ولا يمثلون «أقليات دينية» بالمعنى التقليدي للكلمة؛ فهم يطالبون بحقوقهم في صراع مع الغالبية من جهة أخرى. وتراجعت تدريجياً أشكال التجمعات المنعزلة. صحيح أن النسبة العددية الكبرى تشكل من أجناب ومهاجرين ولاجئين، ولكن العنصر «الفعّال» على المدى القريب والبعيد، بصدد الوجود الإسلامي في الغرب، يتمثل في نسبة عددية ترتفع عاماً بعد عام، من مجموعة فئات أصبحت جزءاً من نسيج المجتمع الغربي، في نطاق اندماج متوازن لا يذيب خصوصية عنصر التميز بالانتماء الإسلامي. ونقصد بها المسلمين من ذوي الأصول الغربية، والمقيمين منذ زمن بعيد، ومواليدهم الذين بلغوا سن الإنتاج، ويعرفون المجتمع الغربي باعتباره «مجتمعهم» هم.

وارتفاع مستوى وجود هذه الفئات، عدداً وتفاعلاً مع المجتمع، جعلها هي العنصر الفعّال الذي يعطي الوجود الإسلامي بالمجموع «صورة أخرى» تختلف عما كانت عليه في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية. وأهم محاور هذا التفاعل هو الجانب «الحضاري» بما تعنيه الكلمة من منطلقات عقائدية، ومدارس فكرية، ومناهج سلوكية، إلى جانب الوسائل والإمكانيات العلمية والمادية والتقنية.. وقد تحققت قفزة نوعية على هذا الصعيد خلال العقود الماضية.

وإذا أردنا تلخيص ما وصل إليه هذا التفاعل عشية تفجيرات واشنطن ونيويورك، يمكن القول: بأن الوجود الإسلامي في الغرب أصبح يمثل «جزءاً من المجتمعات الغربية»، يتأثر بما حوله.. وربما برز الجانب الثقافي، والفكري، والإعلامي

في هذه النقلة النوعية في أوروبا أكثر منه في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما بدأ ينعكس ببطء في الساحة الإعلامية، بمعنى «التقلُّص» الكمي والنوعي للتهجم التقليدي المحض، مقابل ظهور مواقف وأصوات منصفة، بدأت تنتشر وتترك آثارها.

فقد أصبح مستقبل الإسلام في الغرب سؤالاً ملحاً ومكرراً لدى عشرات الدوائر والمعاهد، وأبرز السؤال مجلدات وكتباً من الأجوبة، وما زال يحرك العديد من الخلايا الدراسية في الدوائر الحساسة والمراكز الاستراتيجية السريّة والمعلنة أحياناً. وتذهب بعض هذه الدراسات، التي وضعت من قبل منظّرين غربيين، إلى أن الإسلام في الغرب أصبح حقيقة قائمة لا مناص منها ولا مفر، فلا يخلو شارع أوروبي من مسجد أو امرأة محتجة أو مدرسة إسلامية أو ملحمة كتب على باهما؛ نبيع اللحم الشرعي، أو لحومنا مذكاة على الطريقة الإسلاميّة، وغير ذلك من المظاهر الإسلاميّة. كما أن بعض هذه الدراسات تؤكّد بأن ملايين المسلمين أصبحوا، أوروبيين بحملهم الجنسيات الأوروبية، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات مع السكّان الأوروبيين الأصليين، لهم أن يصوتوا ولهم أن يشكلوا أحزاباً، ولهم أن يفتحوا إذاعات وتلفزيونات، وما إلى ذلك.

والأخطر ما في هذه الدراسات إشارة إلى أن التكاثر بين المسلمين الغربيين في اطراد، فيما النسبة الغربية آيلة إلى الشيخوخة، وقد أشارت دراسة حديثة إلى أنّ نسبة المتقاعدين من الغربيين بعد عشر سنوات سيكون مذهلاً، وأنّ البديل لهؤلاء في مناصب الشغل سيكون من المهاجرين العرب والمسلمين وبقية القادمين من العالم الثالث.. ومعنى ذلك أنّ المسلمين سيدخلون في قلب المعادلة الاقتصادية للغرب والغرب يعتبر أنّ أمنه الاقتصادي كأمنه السياسي؛ حتى أنّ صحيفة

«هآرتس» الإسرائيلية كتبت في تموز ٢٠٠١م معربة عن تخوفها من «التغيير الديمغرافي الجاري في غرب أوروبا» الذي يتضمن ارتفاع عدد المسلمين وانخفاض عدد اليهود في أوروبا وموقف الحكومات الأوروبية تجاه إسرائيل؛ لأن الوجود الإسلامي الكبير في أوساط السكان يتحول إلى عامل سياسي، كما حدث في الانتخابات البريطانية».

كما أن الكونغرس اليهودي العالمي أعد ورقة تحت عنوان «نمو الإسلام في أوروبا» جاء فيها: «اليوم يتمتع الدين الإسلامي بمعدلات النمو الأعلى في أوروبا، وهناك حوالي ٢٠ مليون مسلم في دول الاتحاد الأوروبي، وإذا تواصل هذا الاتجاه سيشكل المسلمون في عام ٢٠٢٠ حوالي ١٠% من مجموع السكان في أوروبا».

وفي هذا السياق يشار إلى أن الكتب التي تتحدث عن «الإسلام» باتت تحقق أعلى المبيعات في معارض الكتب في الغرب؛ كما أن دور النشر الغربية اتصلت بالعديد من المتخصصين في الدراسات الإسلامية والحضارة الإسلامية والعربية للكتابة في مواضيع بعينها على صلة بالإسلام؛ كما أن المعاهد الجامعية الغربية باتت تحضّر الباحثين الراغبين في إنجاز أطروحات دكتوراة للكتابة عن الحركات الإسلامية أو المذاهب الإسلامية وغيرها من المواضيع ذات العلاقة بالإسلام.

أمّا البرامج التلفزيونية التي تصوّر حياة المسلمين في أكثر من قطر إسلامي، فقد أصبحت من الكثرة بحيث يندesh المشاهد للقنوات الغربية لهذا السيل الإعلامي الذي يتناول ظواهر الإسلام والمسلمين في خطّ طنجة - جاكرتا.

ففي ألمانيا، على سبيل المثال، وبعد تفجيرات سبتمبر، ولأول مرة نُقلت صلاة الجمعة كاملة من مسجد صغير في برلين؛ حيث أقيمت الخطبة بالألمانية من جانب

دكتور نديم إلياس، رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، الذي حرصت وسائل الإعلام على إجراء عدد من اللقاءات والمقابلات معه، كما استقبله المستشار الاتحادي «جيرهارد شرودر» في نطاق وفد إسلامي - وهذا لأول مرة - إذ كانت اللقاءات تقتصر في الدرجة الأولى على رئيس الجمهورية، الذي تقتصر صلاحياته الدستورية على الجانب التمثيلي بالدرجة الأولى.

ولا يكاد يمضي يوم واحد دون برنامج إذاعي أو تليفزيوني يتصل بالمسلمين؛ وخصّصت بعض الإذاعات مساحة زمنية واسعة، لبث برامج تضمنت ترجمة لمعاني سور كاملة من القرآن الكريم، مع بيان أهم نقاط الاحتكاك مع الديانات الأخرى وما يتعلق بالجهاد. وتعدّدت الملاحق المخصصة للإسلام، وبعضها بمشاركة أقلام من المسلمين في ألمانيا، في الصحف اليومية والأسبوعية الرئيسية.

أمّا ذروة ما يمكن وصفه بردة الفعل الإيجابية على التدايعات السلبية الأولى بعد التفجيرات، فكانت في يوم «الباب المفتوح» للمساجد الإسلامية في ألمانيا، يوم ٣/١٠/٢٠٠١م، الذي يصادف يوم عطلة «ذكرى إعادة الوحدة الألمانية». فقد نظّم القائمون على المساجد أكثر مما مضى عملية استقبال الزوار، وهيئة المحاضرين والمحاورين الأقدر من سواهم على عرض الإسلام وإجابة الاستفسارات عنه باللغة الألمانية. وبالمقابل شهدت المساجد في هذا العام نفسه أضعاف الزوار الذين كانت تستقبلهم في مرات ماضية، منذ إطلاق هذا التقليد السنوي عام ١٩٩٦م.

بل ويصل رصد الجانب الإيجابي - على الصعيد الشعبي - إلى تسجيل حالات جديدة لاعتناق الإسلام «في الظروف الراهنة بالذات وتفاعلاً معها»، فضلاً عن أن

القوى الكنسية نفسها بدأت تتجه نحو الحوار مع الجهات الإسلامية، بعد أن وصلت الحملة «العلمانية الأصولية» في الغرب إلى البقية الباقية من مواقع القوى الكنسية في مناهج التدريس مثلاً. وبالمقابل نجد أيضاً أن نسبة جهل عامة الغربيين بالإسلام بدأت تتضاءل عاماً بعد عام، سواء تحت تأثير الاحتكاك المباشر أو بتأثير مفعول الصحوة الإسلامية في بلاد المسلمين وفي الغرب، أو نتيجة تطور وسائل الاتصال والنقل.

تقدير موضوعي للموقف:

وفي هذا السياق فإنه لا يصح الانطباع القائل: إن المسلمين أصبحوا عمومًا تحت الخطر في بلدان الغرب، وإن الاعتداءات عليهم باتت يومية؛ ففي ذلك تهويل من شأن ما شهدته الأيام والأسابيع التالية للتفجيرات، أي الفترة التي يمكن أن نتوقع أن تسجل ذروة ردود الفعل الانفعالية على مستوى الشارع الغربي. ولا يعني ذلك التهوين من شأن ما وقع من اعتداءات وتحرشات؛ فمجرد وصول ذلك إلى مستوى قتل عدد من الأفراد، كما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية، كافٍ للتنبؤ بحجم الخطر، إلا أن تقويم الوضع بصورة موضوعية ينبغي أن يقوم على استحضار الأرقام.

إذ نجد مثلاً، ووفق بيانات مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية، أن عدد الاعتداءات التي تم رصدها في الأسبوعين الأولين بعد التفجيرات بلغت زهاء ٦٢٥؛ ثلثها (١٤٠) عبارة عن تحرشات لفظية، ومنها ٤ حالات (قتل)، وهي نسبة عالية بشكل ملحوظ إذا قورنت بأرقام حالات الاعتداء المرصودة على مدى عامين سابقين معاً.

لكن يصعب وصفها بالمرتفعة ارتفاعاً خطيراً عند مقارنتها من وجه آخر بمعدّل حوادث الاعتداء العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهة أخرى لم يتمّ رصد أي حادثة من مستوى العنف الإجرامي في البلدان الأوروبية. وعندما سُئل رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا في ذلك لم يذكر سوى تحرشات وتهديدات كلامية في الشوارع وعبر البريد الإلكتروني.

الأهم من ذلك - على المدى المتوسط والبعيد - هو رد الفعل الشعبي والإعلامي الإيجابي نسبياً على ما انتشر من أخبار، بصدد تعميم الأحكام المسبقة والتسرّع في اتهام المسلمين. ومن ذلك ما انتشر - وما زال ينتشر - في وسائل الإعلام، وقد اتخذ، بشكل عام، طابع التعريف بالإسلام لا التنفير منه بشقّي الافتراءات.

قد يمضي بعض الوقت قبل أن يرصد المسلمون في الغرب أنفسهم حجم التغيير «الإيجابي» الكبير وغير المنتظر على مستوى الرأي العام الغربي، ولكن يمكن رصد أمثلة مبدئية عليه، لبيان اتجاهه العام، رغم استمرار الانطباع المعاكس لذلك في كثير من وسائل الإعلام العربية، ولا سيما ذات التوجه الإسلامي:

بعد أقل من ثلاثة أسابيع من الحدث تبدّلت مضامين التقارير اليومية الصادرة عن الجهة المركزية الرئيسة للمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، متمثلة في «مجلس العلاقات الأمريكية - الإسلامية»، فلم تُعدّ تشكو بقلق ظاهر - كما كان في الأيام الأولى - من موجة الاعتداءات، بل تتحدث في الدرجة الأولى عن الخطوات الجديدة من جانب الجهات الإسلامية لتتحرك في نطاق ظروف جديدة.

فإذا خرجنا من النطاق المركزي إلى بعض الولايات والمدن الأمريكية، نجد الحديث عن تطور إيجابي غير منتظر أشدّ إيجابية، كما ينقله مثلاً د. وليد فتحي في

مقالين نشرهما في جريدة عكاظ السعودية، وكان ثانيهما في ٢/١٠/٢٠٠١م، وكان مما جاء فيه: «توالت علينا الدعوات من الكنائس من مدينة بوسطن والمدن المجاورة لتقديم محاضرات عن الإسلام في كنائسهم، ونظراً لكثرة الطلبات فقد كوَّنت لجنة من إخوة وأخوات - وبعضهم أمريكيون مسلمون - لتطوير هذا البرنامج بصورة دائمة، وعمل زيارات أسبوعية للكنائس في مدينة بوسطن والمدن المجاورة».

وبعد أن يعدد أمثلة على بعض اللقاءات الجارية، يقول: «إن ما ذكرت أعلاه اليوم وما ذكرت في مقالي السابق ما هو إلا أمثلة بسيطة مما يحدث في مركز إسلامي واحد في مدينة واحدة في ولاية واحدة من ولايات أمريكا، وقد سمعنا قرأنا عن مدن كثيرة أخرى تعيش ما نعيشه، وإن كانت بوسطن قد حباها الله بعوامل قد لا تتوفر لغيرها من المدن، وتلقى من المنح أكثر بكثير من نحن».

ومن جانب آخر، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قادت إلى العديد من الدفعات الإيجابية لمسلمي أمريكا كقوة سياسية، لخصها رئيس قسم الشؤون العربية بمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «كير» د. علاء بيومي فيما يأتي:

١ - فتحت الأزمة أمام المنظمات المسلمة الأمريكية أبواب أكبر المؤسسات السياسية والإعلامية الأمريكية. بل إن الرئيس الأمريكي نفسه التقى بالمنظمات المسلمة الأمريكية مرتين خلال الأسابيع الثلاثة التالية للحادي عشر من سبتمبر. أضف إلى ذلك تمييز الرئيس الأمريكي والعديد من مساعديه بين الإسلام وبين مرتكبي الحوادث الإرهابية الأخيرة.

٢ - خلقت الأزمة شعوراً بالتوحد والتحدي داخل المجتمع المسلم الأمريكي. وعلى الرغم من أن التحدي الذي خلقتة الأزمة قد يخيف العديدين، ويدفع بعضهم

إلى ترك الولايات المتحدة، كما فعل بعض المسلمين الأجانب في الولايات المتحدة، فإنه زاد من ارتباط العديد من المسلمين والعرب بعضهم بعضاً وعمّق التفاهم حول مؤسساتهم، كما ظهر في إقبال المسلمين الكبير على تلبية دعوة منظماتهم ومساجدهم لهم في أكثر من مناسبة خلال الأسابيع الأخيرة.

٣ - مثلت الأزمة فترة انقطاع في عقلية المواطن الأمريكي (المسلم وغير المسلم) جعلته يفكر في علاقته بالإسلام والمسلمين بشكل جديد وغير مسبوق، فقد تحدثت جريدة «USA Today» الأمريكية الشهيرة، في عددها الصادر يوم السابع عشر من سبتمبر عن نفاذ الكتب المتعلقة بالإسلام والشرق الأوسط من مكتبات الولايات المتحدة، مشيرة إلى اهتمام الأمريكيين المتزايد بمناقشة الإسلام وعلاقة الشعب الأمريكي بأبناء الشعوب الإسلامية. نفس الأمر حدث مع العديد من المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، فقد دفعتهم الأزمة - وما تضمنها من هزة - إلى مراجعة المصادر والمؤسسات الإسلامية للبحث عن أجوبة لما أثارته الأزمة من تساؤلات.

من المؤكد إذن أن الجالية المسلمة والعربية استطاعت أن تتجاوز أزمتها الكثيرة والمتعددة، والتي تعثرت بها في تاريخ وجودها في العالم الغربي على وجه العموم، واستطاعت اتخاذ خطوات تاريخية ومصيرية على طريق بناء قاعدة ورصيد اجتماعي ومؤسسي وسياسي يمكن استخدامه في تحالفات وتحديد معالم مستقبل جديد، ليس فقط لأبنائها في أوروبا والولايات المتحدة، ولكن أيضاً في تقديم رسالة أمتها الحضارية إلى المجتمع الغربي، وفي بناء جسور تعاون جديدة بين العالمين العربي والإسلامي من جهة والعالم الغربي من جهة أخرى.

رابعاً: الدور الرسالي لمسلمي الغرب

لا شك في أن للهجرة في التاريخ الإسلامي معنى خاصاً واثراً متميزة، بحيث اتخذت فيه وضعاً لم يكن لها في أي دين أو مذهب آخر، فقد جاءت النصوص الدينية تبارك الهجرة في سبيل الدين، وتحث عليها، وتعتبرها إحدى وسائل الجهاد في سبيله، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ (النساء: ٩٧)، وكانت هجرة النبي ﷺ من مكة إلى المدينة عاملاً حاسماً في انتصار الإسلام ورسوخه، كما كانت بعد ذلك هجرات المسلمين إلى أصقاع الأرض سبباً في انتشاره بين الناس، وسبباً في تلاقح حضاري اعتبر أحد الأسباب المهمة في نشأة الحضارة الغربية الراهنة.

ومن هذا الوضع المتميز للهجرة في الإسلام وتاريخه، أصبح في المخزون الثقافي للمسلمين ما يمكن أن يسمّى بثقافة الهجرة، وهي ثقافة أصبح بها المسلم يعتبر أن الهجرة لئن كان فيها من الشدة والمعاناة ما يلقاه عموم الناس إلا أنها بالنسبة إليه تعتبر وسيلة من وسائل الدعوة إلى الدين، وضرباً من ضروب الجهاد في سبيل الله، فاكتمت بذلك في نفس المسلم بعداً رسالياً اختلفت به عن موقعها في نفوس غير المسلمين من سائر أهل المذاهب والأديان الأخرى.

ولئن كان البعد الرسالي في هجرة العقول المسلمة في النصف الأخير من القرن الماضي (العشرين) خافتاً عند أكثر المهاجرين، لأسباب يعود بعضها إليهم، كما أسلفنا، متعلقة بضعف وعيهم الثقافي العام، ويعود بعضها إلى المناخ الحضاري الذي هاجروا إليه متمثلة في السطوة الحضارية الغالبة في الحضارة الغربية، إلا أن التطورات التي حدثت في نوعية المسلمين المهاجرين، وفي مجمل الوجود الإسلامي

بالديار الغربية، مضافاً إليه ذلك الرصيد من البعد الرسالي المخزون مستكناً في النفسية الإسلامية، يمكن أن يكونا عاملين مهمين من العوامل التي يمكن استثمارها في الدفع بالمجرة الإسلامية إلى الديار الغربية إلى آفاق رسالية واسعة يمكن أن تكون لها آثار نوعية في الدعوة الإسلامية.

وفي هذا الإطار، يتنزّل ما يثار اليوم من حجاج واسع حول هجرة العقول من البلاد الإسلامية إلى الديار الغربية، فقد كثرت حول هذه الهجرة التساؤلات فيما إذا كانت تمثّل عاملاً سلبياً بالنسبة إلى المسلمين يُضعف من أسباب نهضتهم وتقدّمهم، أو هي تنطوي على عناصر من القوّة بالنسبة لمجمل الوضع الإسلامي العامّ في جانبه الدعوي على وجه الخصوص، وكيف يمكن لتلك العناصر من القوّة، إذا ثبتت أن تفعّل لتحديث الآثار المطلوبة فيربو ما تنطوي عليه من خير على ما يمكن أن تكون منطوية عليه من ضرر؟

فمنذ بعض العقود وكما أوضحنا تكثفت هجرة أعداد كبيرة من العلماء والمفكرين المسلمين من بلادهم بالشرق إلى أوروبا وأمريكا، حتى أصبح عددهم اليوم يقدر بعشرات، إن لم يكن بمئات الآلاف، ومنهم من بلغ في الريادة العلمية الدرجة الأولى من بين علماء العالم ومفكره، وهم يساهمون إسهاماً فاعلاً في تقدّم الحركة الحضارية في جميع وجوهها.

وبقطع النظر عن الأسباب التي أدت إلى تفشّي هذه الظاهرة وتناميها بمرور الزمن، والتي ليس هذا محلّ بحثها، فإنّها ظاهرة ذات تأثير بالغ على كلّ من طرفي البلاد، المهاجر منها والمهاجر إليها، على حدّ سواء، إلاّ أنّه تأثير يختلف في طبيعته بعض الاختلاف بين الطرفين.

أما بالنسبة إلى البلاد المهاجر إليها، فإنّ هذه العقول المهاجرة تعتبر رصيذاً إضافياً في مجال الريادة العلمية والفكرية، تساهم إسهاماً فاعلاً في التقدّم الصناعي والتكنولوجي، وتسرع من حركة التنمية الشاملة فيها، وهو أمر مشهود به من قبل أهل تلك البلاد أنفسهم، كما يدلّ عليه حصول بعض العلماء المسلمين المهاجرين على جائزة «نوبل»، وهي الشهادة العالمية العليا على الريادة والعطاء في النشاط العلمية على اختلافها.

وأما بالنسبة إلى البلاد المهاجر منها، فإنّ تأثير هجرة العقول يبدو في طرفه القريب تأثيراً سلبياً عليها، إذ هجرة العقول منها يعتبر نقصاناً من رصيدها الذي به تتحرّك نحو نمطتها، وذلك بما ينقص بتلك الهجرة من إمكانيات الابتكارات والكشوف العلمية والفكرية، التي من شأنها أن تطوّر الحياة وتنمّيها، وإن كان بعض الباحثين يشكّك في أن يكون لتلك العقول المهاجرة تأثير إيجابي في البلاد التي هاجرت منها فيما لو بقيت فيها، إذ هي حينئذ سيكون مآلها الانكماش والعطالة كالعقول التي لم تهاجر، وذلك بحسبان أنّ المناخ العامّ في تلك البلاد غير مساعد على الانطلاق في سبيل الريادة والابتكار والعطاء، وهو ما كان أحد أسباب هجرتها إلى بلاد يتوفّر فيها ذلك المناخ.

ولكن قد نظفر بنتائج أخرى لظاهرة هجرة العقول الإسلامية مخالفة للنتائج الآتفة البيان لو وسّعنا زاوية النظر إليها، بحيث تتجاوز في التقدير حدود الربح والخسارة، بميزان التنمية المادّية، لتمتدّ إلى مساحات تشمل مستقبل الدعوة الإسلامية فيما يمكن أن يكون لها من انتشار بتلك الهجرة في ديار الغرب من شأنه أن يثمر من النتائج ما يعود بنفع حضاري عامّ، مادّي ومعنوي، لكلّ من طرفي الهجرة،

المهاجر منه والمهاجر إليه، على حدّ سواء، ونحن نعني هنا ما أشرنا إليه آنفاً من البعد الرسالي في هجرة العقول الإسلامية إلى بلاد الغرب.

وإذا ما استنهض هذا البعد الرسالي في العقول الإسلامية المهاجرة ليصبح نشيطاً فاعلاً فإنه سيمتدّ بالدعوة الإسلامية، بما تتضمنه من قيم إيمانية وخلقية واجتماعية إلى بلاد المهجر الغربي، وستكوّن من ذلك حركة تفاعل حضارية بالغة الأهمية تتلاقح فيها تلك القيم الإسلامية ذات البعد الإنساني بما يتوفّر عليه الغرب من مكاسب العلوم الكونية والأنظمة الإدارية، وتكون تلك العقول المهاجرة واسطة تبليغ إيجابي تنقل الحسنات من كلّ طرف إلى (الآخر)، فإذا التقدّم المادّي بالبلاد الغربية يتعزّز بالقيم الإسلامية في أبعادها الإنسانية، وإذا بتلك القيم عند المسلمين تتعزّز بمكاسب الغرب من العلم الكوني وأنظمة الإدارة، وإذا بذلك كلّه يفضي إلى مدخل مهمّ من مداخل التلاقح الحضاري الذي يبلغ فيه خير الإسلام إلى الناس، ويستفيد فيه المسلمون ممّا عند هؤلاء الناس.

يتبيّن إذن أنّ ظاهرة هجرة العقول المسلمة إلى الغرب هي ظاهرة تنطوي من مكوّنات الخير والمنفعة للأمة الإسلامية وللإنسانية عامّة على ما يمكن أن يذهب بما قدّر فيها من الوجوه السلبية، ممّا أشرنا إليه آنفاً، وذلك حينما ينظر إليها من زاوية أرحب تجعل البعد الرسالي وما ينجرّ عنه من تفاعل حضاري مثمر المحور الأساس في التقدير، والمحور الأساس في معالجة هذه الظاهرة وتوجيهها.

إنّ هذا المحتوى للبعد الرسالي في هجرة العقول المسلمة، في طرفي الأخذ والعطاء، من شأنه أن يغيّر طبيعة تلك المهجرة من مجرد حركة انتقال آلي تحوّلت به تلك العقول من ضفّة حضارية إلى أخرى، ومن غمط اجتماعي إلى آخر، عابرة ما بينهما

من هوة في سبيل تحقيق مآرب فردية ضيقة، مثل العيش في رفاهية من الحياة، أو الاطمئنان بالأمن، أو إشباع الطموح العلمي، مع بقاء تلك الهوة الفاصلة على حالها، إلى انتقال يحمل معه مخزوناً ثقافياً قيماً حضارياً يبلغه إلى أهل الغرب، ويشارك به في حركة الحوار الحضاري من أجل المصلحة الإنسانية العامة.

ومن شأن ذلك أن يغيّر من طبيعة تلك المحرّة لتكون محرّة واصله بين حضارتين، تحمل من كلّ منهما إلى الأخرى ما هي في حاجة إليه من الحقّ النظري والعملية، لينمو الخير فيها وتضيق مساحة القصور، فتضيق إذن تلك الهوة الفاصلة، وتقرب الأمة الإسلامية من أمم الغرب بما تقدّم إليهم من القيم الخلقية والدينية، وبما تأخذ من الكسوب المادية والإدارية، وفي ذلك خير الإنسانية، وفيه على وجه الخصوص خير الإسلام والمسلمين.. وإنّ العقول الإسلامية المهاجرة لمؤهّلة للقيام بهذا الدور الرسالي في محرّتها.

بالإضافة إلى تلك المؤهّلات الذاتية المتحقّقة في العقول الإسلامية المهاجرة للقيام بدورها الرسالي، فإنّها تتوفّر أيضاً على مؤهّلات للقيام بهذا الدور من حيث البيئة الغربية التي هي مسرح وجودها ونشاطها.. فهذه البيئة بالرغم من كونها بيئة مغايرة في جذورها الفلسفية وفي تشكيلها الثقافي للرسالة الإسلامية إلى حدّ التعارض في كثير من العناصر، إلّا أنّها تنطوي على جملة مهمّة من المعطيات المؤهّلة لدور رسالي تقوم به العقول الإسلامية المهاجرة، وذلك سواء بالنظر إلى المناخ الروحي النفسي الذي يسود تلك البيئة، أو بالنظر إلى الوسائل المتاحة للحوار والتبليغ.

فالمجتمع الغربي يعاني معاناة مضمّنة من الإرهاق الماديّ جرّاء المذاهب الفلسفية المادية التي صاغت حياته فأفضت به إلى فقر روحي مدقع، ظهر في مستوى المشاعر

الفردية وفي مستوى العلاقات الأسرية والاجتماعية على حدّ سواء، وأفضى إلى جملة من المشاكل النفسية والاجتماعية من مثل الاكتئاب والإجرام والمخدرات والاضطراب الأسري.

وبما أن هذا الوضع نشأ من خلل في الفلسفة التي بنيت عليها الحياة، إذ هي فلسفة تعتدي على الفطرة الإنسانية ذات البعدين المادّي والروحي، بإفراطها في الأوّل وإجحافها في حقّ الثاني، فقد ظهرت بوادر كثيرة، فردية وجماعية، تعبّر عن الرّفص لهذا الاعتداء على الفطرة الإنسانية المزدوجة، وباتت تطلب تعديل الميزان بالبحث عن مذاهب ذات بعد روحي تجد فيها النفوس تحقيق أشواقها الروحية، وهو ما بدا في انتماء الكثيرين من أهل الغرب إلى أديان ونحل شرقية روحانية، وسقوط أخرى في ضروب من التهويمات والأساطير ذات الطابع الروحي، فما ذلك إلاّ تعبیر عن الحاجة إلى مذهب جديد يحقّق الفطرة التي تعرّضت إلى الإجحاف.

ولو عرض الإسلام في هذا المناخ المتعطّش للروحانية عرضاً رشيداً لكان رسالة تتلقّاها نفوس أهل الغرب المرهقة بالمادّة، لما تجد فيه من توازن تشبع فيه أشواق الروح، وتلبّي مطالب الجسم، إذ هي مؤهّلة بحكم الوضع الذي آلت إليه لتلقّي تلك الرسالة.

مسلمو الغرب والعالم الإسلامي

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري (*)

الأحداث التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر هزت الضمير العالمي، وشقت خطأً وهمياً بين العالم الإسلامي والغرب، ترتب عليه تضيق الخناق على المسلمين في كل مكان، وخاصة في الغرب، والزج بهم في دائرة الصراع المفتعل، وانتحال الأعداء لإعادة عملية التاريخ إلى الوراء، ببسط النفوذ الغربي على البلدان الإسلامية.

كلمة في المنهج

ما الفرق بين عبارة (مسلمو الغرب) وعبارة (المسلمون في الغرب)؟
نعتقد أن ثمة فروقاً تتعدى المعنى اللغوي الذي يتراوح بين المضاف والمضاف إليه وبين الجملة الخبرية، إلى معنى أعمق يستحق منا أن نتدبره ونأمله وندرس ما يترتب عليه من دلالات ومضامين. ذلك أن عبارة (مسلمو الغرب) تنطوي على دلالة عميقة تؤكد النسبة إلى الغرب بكل ما تعنيه هذه النسبة من ارتباط جغرافي وانتماء تاريخي، كما تنطوي على مضمون قانوني ودلالة دستورية وحالة انتماء دائمة لا سبيل إلى

(*) المدير العام.. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

الإخلال بشروطها. بينما تخلو عبارة (المسلمون في الغرب) من هذه الدلالة وتنصرف إلى المعنى المادي المجرد الذي يقتصر على الوجود دون أن يتعداه إلى أي معنى آخر، كما تنصرف إلى مفهوم متحرك وحالة غير مستقرة، تفتقد إلى المكونات القانونية والمسوغات الدستورية.

فمسلمو الغرب هم جزء من النسيج المجتمعي في دول الغرب، بالمصطلح السائد، التي تشمل دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أمريكا اللاتينية، بل إننا إذا أسقطنا من اعتبارنا الحدود الجغرافية، أمكننا أن نضيف أستراليا واليابان - على سبيل المثال - إلى هذا المحيط الغربي.

وإذا استعملنا التعبير النحوي، فإن الإضافة هنا عامل أساس في تشخيص حالة المسلمين في الغرب، ولذلك فإن العبارة التي اعتمدها في هذا البحث، وهي (مسلمو الغرب)، تعبر عن الحالة القائمة بأوفي ما يكون من الدقة، وتجعلنا أمام الظاهرة الاجتماعية والثقافية التي تتمثل في الوجود الإسلامي الراسخ في الغرب الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات الغربية، والذي يشكل في عالم اليوم، ظاهرة جديدة تستحق الدراسة.

الخلفيات التاريخية:

للمرة الأولى في التاريخ تنشأ ظاهرة وجود المسلمين في الغرب في مجتمعات أصيلة ذات الانتماء التاريخي والجغرافي والقانوني إلى مجموعة من الدول الغربية. فقبل النصف الثاني من القرن العشرين، كان المسلمون من الأصل الغربي يشكلون نسبة قليلة جداً من تعداد السكان في الغرب، بحيث لم يكونوا يشكلون ظاهرة اجتماعية ودينية، بل لم يكن وجودهم يلفت النظر. ومعظم هؤلاء كان يعيش في الدول الأوروبية التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وانفصلت عنها، كما هو

معروف، إبان الحرب العالمية الأولى، فنشأت دول أوروبية مستقلة حديثاً بعد أن وضعت الحرب أوزارها، في منطقة البلقان واليونان، وفيما كان يعرف إلى وقت قريب بأوروبا الشرقية التي انتهى بها المطاف إلى السقوط تحت هيمنة الاتحاد السوفياتي السابق بعد الحرب العالمية الثانية.

ومسلمو هذه الدول الأوروبية هم جزء أصيل من نسيج المجتمعات الغربية الأوروبية، فهم مسلمو الغرب تاريخياً وواقعياً، وهم يكتسبون الأصالة والعراقة في انتمائهم الإسلامي، باعتبارهم ينتمون إلى الشعوب التي عاشت في أوروبا منذ أقدم العصور، والتي اعتنقت طوائف كثيرة منها الإسلام في القرون الوسطى، التي لم تكن بالنسبة للعالم الإسلامي مراحل الظلام والتخلف كما كانت تسود الغرب في تلك العصور، وإنما كانت دولة الخلافة العثمانية خلال هذه المراحل الطويلة التي استغرقت خمسة قرون، سيّدة العالم بلا منازع.

لقد دخل الإسلام إلى أوروبا في القرن الخامس عشر للميلاد. ولربما أمكن لنا أن نقول: إن احتكاك الغرب بالعالم الإسلامي خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين اللذين شهدا ما تسميه المراجع الأوروبية بالحروب الصليبية، قد نتج عنه تعرّف بعض الفئات من الشعوب الأوروبية على الإسلام. وإذا كانت المصادر التاريخية عن تلك الفترة لم ترد فيها الإشارة إلى دخول بعض الأفراد في الإسلام، فإن لنا أن نتخيّل أن أفراداً أو مجموعة ممن شاركوا في تلك الحروب، قد تعرفوا على الإسلام، ولربما اعتنقه بعضهم.

ولابد أن نستثني هنا الأندلس التي هي جزء من أوروبا، والتي دخلها الإسلام في القرن الأول الهجري. وحتى بعد سقوط غرناطة آخر حصون الإسلام في الأندلس في عام ١٤٩٢م، استمر الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية لقرنين من الزمن،

في شكل الأقلية المسلمة التي عرفت في التاريخ بالموريسكيين^(١). ويذهب المؤرخ محمد عبد الله عنان إلى أن المسلمين كانوا لا يزالون يعيشون في الأندلس إلى غاية القرن السابع عشر الميلادي، أي بعد قرنين من سقوط غرناطة، وإن كانوا قد عاشوا مطوقين بالاضطهاد الذي بلغ ذروته في تلك الفترة، إلى أن لم يبق في الأندلس مسلم^(٢).

والملاحظ أن انتهاء الوجود الإسلامي في الأندلس بهذه الصورة الممجية من القمع والاضطهاد الديني العنصري، قد تزامن مع ما يعرف في أوروبا بعصر الأنوار. والجدير بالذكر هنا أنه مع ظهور بوادر الصحوة الإسلامية في إسبانيا المعاصرة، قبل عقدين على الأقل، بدخول أعداد متزايدة من الإسبان في دين الله أفواجا، ظهر من بين المسلمين الجدد من أعلن على الملأ أنه توارث الإسلام أبا عن جد طوال القرون الأخيرة، وأن أجداده حافظوا على الإسلام ولم يرتدوا قط، كما ارتدَّ بعض المسلمين في الأندلس تحت وطأة محاكم التفتيش. وهذه حالة فريدة تثبت لنا أن الإسلام يستعصي على القهر والمحو والذوبان حتى في أحلك الظروف التي مرَّ بها في الأندلس.

ولكن الإسلام وإن كان قد ضعف وجوده البشري في أوروبا في حدود القرن الثامن عشر، فإن التأثير القوي الذي أحدثته الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي في عقول مفكري أوروبا في عهود مختلفة، ظلَّ يعمل عمله في توجيه الفكر الأوروبي نحو

(١) هؤلاء يمثلون للمأساة التي استحالَت فيها بقية الأمة الأندلسية بالمتصير المفروض إلى طائفة جديدة عرفت من ذلك التاريخ بالموريسكيين - MORISCOS - أو المسلمين الأصغر أو العرب المتصيرين، محمد عبد الله عنان، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتصيرين، ط٣ (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٦م) ص ٣٢٢.

(٢) محمد عبد الله عنان، نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتصيرين، ص ٤٠٧.

مجالات لم تكن مطروقة. وهنا لابد من الإشارة إلى ما كان لمؤلفات الفيلسوف الفقيه العالم أبي الوليد بن رشد وشروحاته لمؤلفات أرسطو طالس، من تأثير بعيد الغور في العقل الأوروبي ابتداءً من القرن الثالث عشر، إلى درجة أن المنصفين من مؤرخي النهضة الأوروبية أثبتوا في مؤلفاتهم التي تعدُّ من المراجع المعتمدة المهمة، أن الفكر الرشدي كان هو الأساس في تطوير الفكر الأوروبي وارتقائه وتحرّره من رواسب القرون الوسطى، وخروجه من عصر الظلمات، التي هيمنت فيه الكنيسة الغربية على الحياة العقلية، حتى ساد الجهل والخرافة وحورب العلم محاربة لا هوادة فيها، إلى عصر الأنوار.

وعلى المستوى العلمي، فقد ظلت الجامعات في أوروبا تدرس الكتب العربية في الطب والصيدلة إلى القرن الثامن عشر، حيث كانت مؤلفات ابن سينا والبيروني وابن الهيثم في العلوم الطبية، من المصادر الأساس للمعرفة العلمية ولازدهار الحياة الأكاديمية في العديد من المدن الأوروبية.

ونخلص من هذا إلى أن للإسلام تأثيراً لا ينكر على العقل الأوروبي، وعلى الحياة الفكرية والعلمية في أوروبا، منذ الاحتكاك المباشر الذي وقع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وخلال الوجود الإسلامي في الأندلس وجزر البحر الأبيض المتوسط، وخاصة صقلية. ولا قيمة للآراء التي تقلل من أهمية هذا التأثير، لأنها نشاز^(١).

(١) هذه الحقائق التاريخية تدحض بشكل كامل المقولة التي كان يرددتها الكاتب الإنجليزي رديارد كبلنج: (الشرق شرق والغرب غرب وهيهات أن يلتقيا). والذي يقرأ مؤلفات كبلنج يشتم بين سطورها أكثر من هذه العبارة، لقد كان من طغاة المستعمرين الذين أدى بهم التعصب الأعمى إلى الاعتقاد بأن حضارة الشرق قد قضى عليها القضاء الأخير، وأن رمال الصحراء قد دفنتها إلى الأبد، ولن يسمح لها الزمان أن تبعث، وأكثر من ذلك، أن الحضارة الغربية لن تستطيع أن تتغير من العقلية الشرقية، د. أمير بقطر، حضارة الغد هل تطلع من المشرق؟، مجلة (الهلل)، مارس ١٩٥٣م، القاهرة.

الوجود الإسلامي في الغرب: أقليات وجاليات

نشأت ظاهرة الأقليات الإسلامية في العصر الحديث، مع تصاعد الهجرة من البلاد الإسلامية إلى مختلف أقطار الأرض، خلال العقد الأول من القرن العشرين، في مستواها الأول، بينما برزت هذه الظاهرة في مستواها الثاني، مع نشوء الدول الحديثة في العديد من المناطق التي كانت تقع تحت حكم المسلمين، إلى أن قررت القوى الاستعمارية الأوروبية إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية لهذه المناطق، بحيث يتضاءل نفوذ المسلمين ويتقلص حضورهم، ليصبحوا أقلية في المجتمعات التي كانوا يحكمونها إلى عهود قريبة.

فمع نمو حركة انسياب الهجرة من العالم الإسلامي إلى شتى الأصقاع، وبخاصة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في أول العهد، ثم إلى أمريكا الجنوبية وكندا وأستراليا، نشأت ظاهرة الأقليات الإسلامية لأول مرة تقريباً في تاريخ الإسلام، حيث وصل المسلمون إلى هذه الأقطار يحملون ثقافتهم وحضارتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ليجدوا أنفسهم وسط مجتمعات لها أديانها ولغاتها وثقافتها، ولها أنماط العيش وأساليب الحياة الخاصة بها والتي تختلف عما ألفوه ونشأوا عليه وعاشوا في كنفه في بلدانهم الأصلية.

ولقد كانت الأفواج الأولى من المهاجرين من العالم الإسلامي إلى البلدان غير الإسلامية، ذات خصائص متقاربة يغلب عليها الطابع الشعبي العام؛ إذ لم يكونوا من ذوي المستويات الثقافية العالية، في حين كان البحث عن موارد الرزق، هو أكبر دافع على هذه الهجرات الأولى التي نتج عنها ظهور تجمعات إسلامية تتوزع على رقعة جغرافية مترامية الأطراف، وهو الأمر الذي أدى إلى ذوبان معظم هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الجديدة عليهم، بحيث لم يشعر بهم أحد، خاصة في العالم

الإسلامي الذي كان في وضعٍ بالغ الضعف من جراء عوامل عديدة، يكفي أن نذكر منها، أن معظم الأقطار الإسلامية، كان خاضعاً عهدئذٍ للاستعمار الغربي.

وبالتحوّل الذي حدث في العالم الإسلامي، وبخاصة مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، حصل تغيّرٌ رئيسٌ في تركيبة المهاجرين من البلاد الإسلامية إلى الغرب على وجه الخصوص، حيث أخذت أفواج المتعلمين والدارسين من ذوي الكفايات الثقافية والعلمية والمهارات المهنية المتميزة، تغلب على ظاهرة الهجرة المتصاعدة في اتجاه البلدان الأوروبية والأمريكية، مما أدّى إلى ظهور أوضاع جديدة طبعت حياة التجمعات الإسلامية التي أخذت في البروز بصورة واضحة في العديد من الأقطار، فنشأت عنها مشكلات متنوعة، شعر المسلمون في المهجر بوطأتها الشديدة عليهم، فصاروا يتطلعون إلى إيجاد حلول لها، حتى تستقيم حياتهم، وينتهوا إلى التوافق والانسجام بين ثقافتهم وهويتهم، وبين المحيط الاجتماعي والبيئة الثقافية والمناخ الفكري العام الذي وجدوا أنفسهم يعيشون في خضمه^(١).

وعلى مستوى آخر، فإن تأسيس الدولة الحديثة في بعض الأقطار التي كانت تحت هيمنة الاستعمار الأوروبي، تسبّب في نشوء أوضاع سياسية فرضت على المسلمين في العديد من المناطق، نتجت عنها حالة شديدة التعقيد تتمثل في أن مجتمعات إسلامية كثيرة انقلب وضعها من النفوذ والسيادة والأخذ بزمام الأمور، إلى الانعزال والتفوق والانكماش وزوال السلطة، وبذلك نشأت أقليات إسلامية بقوة الأمر الواقع الذي فرضه المستعمر الأوروبي، فيما فرض من أوضاع أراد بها تحقيق مصالحه بعد رحيله من البلاد التي كان يحتلها احتلالاً عسكرياً مباشراً.

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش (القاهرة: دار الشرق، ١٩٩٩م) ص ١٢٧.

وبانتشار الإسلام في بقاع واسعة، سواء أكان ذلك بإقبال أهل الأديان والعقائد الأخرى على اعتناقه والدخول في دين الله أفواجاً أو أفراداً، أم بوصول المسلمين إلى تلك البقاع واختلاطهم بشعوبها واندماجهم فيها، نشأت أقليات إسلامية ذات خاصيتين ثقافيتين اثنتين؛ أولاهما أن هذه الأقليات جماعات بشرية متجانسة نابعة من مجتمعاتها الأصلية، فهي بذلك تكتسب صفة الانتماء إلى الأوطان التي تعيش فيها، وثانيتهما أن المعيار العددي لم يُفقد هذه الأقليات حقوقها السياسية والمدنية في أوطانها، يسري هذا على المسلم من أهل البلد غير الإسلامي الذي اعتنق الإسلام حديثاً، كما يسري على المسلم الذي وفد على بلد المهجرة من الخارج، فاندمج في محيطه، واكتسب صفة المواطنة بحكم القانون.

فهاتان الخاصيتان اللتان تمتاز بهما هذه الفئة من الأقليات الإسلامية، تجعلان الأوضاع التي يعيشها المسلمون في بعض الأقطار غير الإسلامية، ذات طبيعة مختلفة عن سائر الأوضاع التي تسود مجتمعات الأقليات الإسلامية في مختلف أنحاء الأرض.

ونستطيع أن نخلص من هذا التحليل، وبالاستناد إلى المعيار العددي، وبالاحتكام إلى المقتضيات القانونية والدستورية المتعارف عليها دولياً، إلى أن الأقليات الإسلامية، هي إحدى الفئات الثلاث التالية:

أولاً: رعايا دولة غير إسلامية، ينتسبون إلى هذه الدولة بالأصل والمواطنة، عليهم ما على مواطني تلك الدولة من حقوق وواجبات. وتمثل هذه الفئة النسبة العالية من الأقليات الإسلامية (مثال مسلمي الهند، والصين، والفلبين، وروسيا الاتحادية، المقيمين في أوطانهم الأصلية). ويندرج تحت هذه الفئة أيضاً مواطنو الدول

غير الإسلامية الذين اعتنقوا الإسلام في أوطانهم، فهم جزء لا يتجزأ من شعوبهم، ولا ينقص دخولهم في الإسلام شيئاً من مواظبتهم.

ثانياً: رعايا دولة إسلامية يقيمون في دولة غير إسلامية ويخضعون لمقتضيات القانون الدولي ولأحكام القانون المحلي. وتأتي هذه الفئة في الدرجة الثانية من حيث التعداد (مثل المسلمين من دول منظمة المؤتمر الإسلامي المقيمين في شتى بلدان العالم).

ثالثاً: رعايا دولة غير إسلامية يقيمون في دولة أجنبية غير إسلامية، وتمثل هذه الفئة نسبة كبيرة من الجماعات والأقليات الإسلامية (مثل مسلمي الهند، والصين، والفلبين، وروسيا الاتحادية، وجنوب أفريقيا .. الخ المقيمين في دول لا تنتمي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي).

ومن الواضح الجلي أن هذه الفروق التي نشير إليها هنا، إنما تخضع لمفهوم القانون الدولي، ولكن حينما يتعلق الأمر بالمفهوم الإسلامي للقضية في عمقها، فإن هذه الفروق تتلاشى بصورة تلقائية، إعمالاً لمبدأ الأخوة الإسلامية، طبقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠) ^(١).

ومن الطبيعي أن تختلف الأوضاع العامة للأقليات الإسلامية، من بلد إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى. ولكن، وعلى الرغم من هذا الاختلاف القانوني والدستوري، فإن هناك قدراً مشتركاً من التشابه فيما يجب القيام به تجاه هذه المجتمعات الإسلامية، من حيث العناية بشؤونها، والاهتمام بأحوالها، وتقديم الدعم الثقافي والتربوي والعلمي لها، ومساندتها في حماية هويتها وصون ذاتيتها الحضارية، ومن حيث المشكلات التي

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

تعاني منها هذه الأقليات في الغالب الأعم، وما تستدعيه هذه المشكلات من حلولٍ موضوعية، ومعالجةٍ سليمة.

لقد كان التنبّه إلى وجوب الاهتمام بالأوضاع العامة للأقليات الإسلامية في العالم، جزءاً من حركة اليقظة الشاملة التي سادت العالم الإسلامي منذ أن أخذت الشعوب الإسلامية تتحرّر من قيود الاستعمار الأوروبي. ولقد تفاوتت درجة هذا الاهتمام من مرحلة إلى أخرى، تبعاً لخط تصاعد الاتجاهات العامة في العالم الإسلامي ونموّها في مستوياتها السياسية والثقافية والفكرية، إلى أن صار الاهتمام بالأقليات الإسلامية، من صميم العمل الإسلامي المشترك في قنواته الرسمية والشعبية، من وجوه شتى، وتحت تأثير ضغوط المشكلات المتعددة التي بدأت تحاصر هذه الأقليات، لا سيما في العقود الأخيرة التي تصاعد فيها مدّ الموجات العنصرية والفكرية والثقافية والمذهبية والسياسية المعادية للإسلام، عقيدة وثقافة وحضارة.

ولقد اكتسبت الأقليات الإسلامية في معظم البلدان الأوروبية والأمريكية بصفة خاصة، كياناً قانونياً يوفر لها إمكانات الاندماج في المجتمعات التي تعيش في وسطها على النحو الذي لا يفقدها خصوصياتها، ولا يؤثر في تركيبها الاجتماعية التي تستند إلى الهوية الثقافية الحضارية التي تميّز بها، بحيث صار اندماج هذه الأقليات في الحياة العامة للمجتمعات التي تعيش فيها، لا يتعارض مع صفة التمايز الحضاري الذي يطبع المجتمع الإسلامي في أية بقعة من الأرض ينشأ فيها ويتكوّن هذا المجتمع. وهو الأمر الذي يجعل هذه الأقليات في موقع القدرة على الحوار والتعايش مع جميع الفئات في مجتمعاتها، وبمكّنها في الوقت نفسه، من التعامل المتكافئ مع الظروف المحيطة بها، وبقدر كبير من الاستقلالية في القرار، والحرية في التصرف.

إن العلاقات التي تُقيمها الأقليات الإسلامية مع غير المسلمين في البيئات التي تعيش فيها، تنبع أولاً من خصوصية الثقافة الإسلامية التي تنفتح على (الغير)، وتتميز بالتسامح مع جميع أهل الأديان والعقائد والثقافات والحضارات، وتنزع نحو التعاون في إطار الأخوة الإنسانية التي تجمع بين البشر كافة، من دون اعتبار للاختلاف في المعتقد والمذهب، أو في العرق والجنس.. وتقتضيها ثانياً، ضرورات التعايش الذي أصبح سمة العالم الجديد، وتُملئها متطلبات الحياة في المجتمعات المعاصرة، وتفرضها المصلحة المؤكدة لهذه الجماعات الإسلامية الناشئة في غير البلاد الإسلامية.

بل إن هذه العلاقات ترتقي إلى مستوى أعلى من مجرد كونها ضرورات، لأن استمرار حياة الأقليات الإسلامية على النحو الذي يضمن لها الاستقرار ويكفل لها المناخ الطبيعي السليم للرقي والتقدم، يتطلب إقامة أوثق علاقات التعاون مع جميع مكونات المجتمع الذي تعيش فيه هذه الأقليات، وعلى مختلف المستويات، وبما يحقق اندماجها الفاعل والمؤثر في المحيط العام على النطاق الواسع، وبالقدر الذي يجعلها طرفاً مشاركاً في الحياة العامة.

وأيّاً كانت الظروف التي تكتنف كل فئة من الفئات التي تتكوّن منها الأقليات الإسلامية، فإنه مما لا شك فيه، أن العلاقات التي تُقيمها هذه الأقليات مع غير المسلمين، هي المحك الذي يمحّص سلامة الكيان الحضاري للمسلمين في غير ديار الإسلام؛ فبقدر ما تنتظم هذه العلاقات وتستقيم على النهج الصحيح وتقوم على القواعد السليمة، يتقوى استقرار الأقليات الإسلامية، ويتعاظم الدور الذي تؤديه في الحياة العامة، وتترأبُ المكاسب التي تحققها والمنافع التي تجنيها.

إن الرصيد الثقافي والحضاري الذي تمتلكه الأقليات الإسلامية في كل مكان، يمدّها بأسباب التواصل مع المجتمعات غير الإسلامية التي تتعايش معها، على شتى المستويات.

فعلى المستوى الإنساني، يعتبر التسامح الحضاريُّ القاعدة العامة التي يبني عليها المسلمون علاقاتهم بغير المسلمين، وهو تسامح ينطلق من الإيمان بوحدة الأصل الإنساني، وبالقيم والمثل العليا التي يدين بها البشر في كل عصر من عصور التاريخ، وهي قيمُ الخير والعدل والفضيلة والصدق والأمانة والاستقامة والمروءة والنجدة.

وعلى مستوى تبادل المصالح والمنافع والتعايش بمفهومه الشامل العميق، فإن المسلمين المتشبهين بتعاليم دينهم الحق، يعلمون جيداً أن العمل وجهٌ من وجوه العبادة، وأن السعي في الأرض تكليفٌ ربّانيٌّ للإنسان، وأن نفع العباد مقصدٌ شريفٌ من مقاصد الشريعة الإسلامية، وأن درء المفساد مقدّمٌ على جلب المنافع، وأن التعاون على البر والتقوى والخير والمصلحة العامة، فريضةٌ دينية، وأن اكتساب القوة وتحقيق الرقيِّ وصنع التقدم والتفوق في العلم والتعمق في المعرفة، من مقتضيات الحياة الكريمة التي ينشدها الإنسانُ السويُّ في كل مكان وزمان^(١).

أما على المستوى الثقافي العام، وعلى الصعيد الحضاري، فإن المسلمين حينما كانوا، يسعون دائماً إلى التقارب مع أتباع الديانات والثقافات والحضارات، والتحاور معهم، ويجعلون هذا التقاربَ والتحاوَرَ في مقام الدّعوة إلى الله التي أمر، سبحانه وتعالى، أن تكون بالحكمة وبالموعظة الحسنة وبالي هي أحسن، ويصدرون في سلوكهم هذا عن إيمانٍ بالرسالة التي يحملونها، وبواجب تبليغها إلى الناس كافة، وبأنهم دعاةٌ هداية ربّانية، وحضارة بانية، وثقافة هادفة.

(١) المصدر نفسه، ص ١٤١.

وحيثما تجتمع المسلمون خارج ديار الإسلام، سواء أكانوا جالية تقيم بصفة مؤقتة، أم أقلية مستوطنة، أم أقلية مواطنة، فإن القيم والمبادئ التي يؤمنون بها تشع من حولهم، وتترك أثرها في تعاملهم مع من يعيشون معهم، لأن هذه القيم بانية للعلاقات الإنسانية السليمة، ومؤسسة لمبادئ التعايش الحضاري الراقى.

بيد أن تأثير القيم الإسلامية في المحيط الاجتماعي الذي يشكل المسلمون فيه نسيحاً متناسقاً ومترابطاً، لا يأتي مفعوله الإيجابي، إلا إذا توفرت شروط موضوعية تتمثل في الإيمان والوعي بهذه القيم، وتشرّبها، وتمثلها، والعمل بمقتضاها، وهو الأمر الذي يقتضي القيام بمجهود مستمر في التوعية، والتربية، والتوجيه، على أكثر من مستوى، مما له علاقة بالرعاية المتكاملة في إطار الحرص على حماية الهوية الثقافية والذاتية الحضارية.

ولا شك أن الأقليات الإسلامية المقيمة في مختلف الأقطار، هي أحوج ما تكون إلى أن نتعهدا بهذه الرعاية المتكاملة، تربوياً وثقافياً وأخلاقياً وفكرياً، حتى تبقى هذه الأقليات في منأى عن المؤثرات الضاغطة التي تهدد الوجود المعنوي في الصميم، وتضعف في الإنسان المناعة الثقافية والأخلاقية، فيصبح فريسة الضياع والانحراف والتهيه.

ولذلك فإن تأثير الأقليات الإسلامية في المجتمعات التي تعيش في محيطها، يتوقف على مدى سلامة الكيان الفكري والثقافي، وعلى المناعة الأخلاقية لهذه الأقليات؛ فكلما كانت الجماعات الإسلامية خارج بلدان العالم الإسلامي، متمسكة عقائدياً وأخلاقياً، وواعية برسالتها الحضارية، كان ذلك أقرب إلى التأثير الإيجابي المتحصّر في البيئة والمحيط.

أما إذا ضَعُفَ هذا الكيانُ وتَرَخَى بسبب غياب الوعي الديني الصحيح وانعدام التضامن القوي والعمل المنظم المتقن في إطار احترام القوانين السائدة والاستفادة منها، وغير ذلك من الأسباب، انعزل المسلمون عن مجرى الحياة، وانسحبوا من ميدان التدافع الحضاري، وانتهى أمرهم إلى التلاشي، فالانحيار، حيث تصبح الأقلية الإسلامية في هذه الحالة، عبئاً ثقيلاً على المجتمع الإسلامي الكبير، تُسيء إلى الإسلام من حيث تدري أو لا تدري.

من هذا المنظور، فإن علاقة الأقليات الإسلامية بغير المسلمين، ينبغي أن تقوم على أساس من القيم الإسلامية التي تصنع الفرد والجماعة، وتجعل من المسلم عضواً فاعلاً ومؤثراً في دائرته القريبة، وفي محيطه الأشمل، وفي أي بيئة يعيش فيها، يتجاوب مع ما تعجُّ به الحياة من أحوال وأحداث، ويتفاعل مع ما يسود المجتمع من أفكار وآراء ومواقف، ويستوعب كل ما يجري من حوله بعين فاحصة، وعقل مدبر، وفكر حصيف.

فإذا ارتقت الأقليات الإسلامية إلى هذا المستوى من التعامل والتجاوب والتحاوُر مع المجتمعات التي تعيش فيها، كان لها حضورٌ متميِّزٌ في ميادين العمل العام، وكان لها تأثيرها الفاعل في مآجريات الأمور، وكان لها بعد ذلك كله، صوتها المسموع وذكرها المحمود.

وليست الأقليات الإسلامية سواء في مدى تعاملها مع غير المسلمين، وإنما هناك تفاوتٌ في درجة هذا التعامل، وفي تأثيره، نتيجة اختلاف ظروف كل فئة من فئات الأقليات الإسلامية. ويتربَّب على هذا التفاوت، تعدُّدٌ في مستويات تجاوب الأقليات الإسلامية مع مختلف طبقات المجتمع الذي تعيش فيه، مما ينعكس على العلاقة التي

تُقيمها هذه الأقليات مع غير المسلمين، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى الثقافي والإنساني العام.

وليس من شك أن العلاقات الثقافية لا تثمر النتائج المرغوب فيها إلا إذا استندت إلى قاعدة راسخة من الاحترام المتبادل، ومن الثقة في دوافع كل طرف من الأطراف المنشئة لهذه العلاقات، ومن الإيمان بالأهداف المشتركة، والالتقاء حولها، والاعتناع بها، وجعلها محط كل اهتمام وموضع كل عناية، حتى تتحقق في الواقع المعيش.

ومن المؤكد أن الأقليات الإسلامية ستحقق لذاتها منافع جمّة وفوائد كثيرة، إذا ما وفقت في إقامة علاقات ثقافية غنية ومثمرة مع جميع شرائح المجتمعات التي تندمج فيها وتتعايش معها، فمن شأن تقوية العلاقات الثقافية بين الأقليات الإسلامية وبين غير المسلمين، أن تُنشئ روابط إنسانية متينة ترسخ الوجود الإسلامي في الديار غير الإسلامية، وتساهم في إبراز الصورة الحقيقية للإسلام، وفي تصحيح ما يروج من مغالطات وافتراءات وأخطاء، عن الإسلام، من حيث هو عقيدة ودين وثقافة وحضارة.

إن إقامة علاقات ثقافية نشيطة وذات فعالية ومردود واقعي، على أي مستوى من المستويات، تتطلب انتهاج الطرق القانونية، وسلوك المنهج العلمي الذي يُفضي إلى أقوم السبل المؤدية دائماً إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ويقتضي هذا أن يُرجع في إقامة هذه العلاقات، إلى القوانين المحلية، والتقيّد بمقتضاها، والالتزام بروحها ونصّها، وذلك تجنباً لأي لبس أو غموض، وابتعاداً عن أية شبهة أو مظنة، وتوخياً لبلوغ الغايات الشريفة في قصد واعتدال.

مسلمو الغرب في إطار العمل الإسلامي الدولي

هذه الفئات العريضة والعناصر المتنوعة والكثيرة التي تشكل الوجود الإسلامي في الغرب، بكل أطيافه وتصنيفاته من الأقليات والجاليات، هي جزء أصيل من الأمة الإسلامية، من حقوقها على الأجهزة العاملة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، إيلاؤها بالغ العناية والاهتمام.

إن الأقليات الإسلامية في العديد من المناطق والأقطار، تتوفر لها فرص كثيرة للعمل في هذا الميدان، خاصة الأقليات الإسلامية التي تعيش في الدول الأوروبية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي كندا، وأستراليا، واليابان، وفي بعض دول أمريكا الجنوبية، حيث تُتيح القوانين المحلية الفرص المتعددة لإنشاء الجمعيات والهيئات والروابط التي تنظم علاقات الأقليات فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين جميع فئات المجتمع ومختلف شرائحه، من جهة ثانية، وحيث تكفل هذه القوانين للأقليات الحق في ممارسة الشعائر الدينية، والقيام بالأنشطة الثقافية التي تخدم الأهداف التي ترغب في تحقيقها، وتمهد أمامها السبل نحو تنمية علاقات التعاون مع مكونات المجتمع الذي تعيش فيه، بالقدر الذي يكفل لها حظوظاً كبيرة لتطوير قدراتها، ولتقوية كيانها، وإحكام علاقتها بمن تشاء من الفئات والطوائف، من مختلف المشارب والمذاهب والاتجاهات.

أما الأقليات الإسلامية التي تعيش في أوطانها، كحالتَي مسلمي الهند والصين، على سبيل المثال لا الحصر، فإنها في حاجة ماسة إلى تنظيم نفسها بالشكل القانوني الذي يضمن لها العمل على تنمية ذاتيتها، وإقامة علاقات ثقافية مع المحيط الذي

تعيش فيه، من أجل أن تحافظ على هويتها الثقافية التي من أقوى مقوماتها وأهمها على الإطلاق، عقيدتها الدينية.

وليس بخاف أن الأقليات الإسلامية في هذه البلدان، لا تجد المناخ المناسب في معظم الأحوال، للتحرك في هذا الاتجاه. وهنا يتعين على المنظمات والهيئات الإسلامية الرسمية والشعبية، أن تقوم بواجبها تجاه الأقليات الإسلامية التي تعيش في أوطانها محرومة، أو مضطهدة، أو واقعة تحت ضغوط مختلفة المصادر. ومن أوجب واجبات البلدان الإسلامية أن تتضافر جهودها في تقديم الدعم المادي والأدبي لهذه الأقليات، وأن تقوي صلاتها بها، وأن تُشعرها دائماً بأنها جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، تتجاوب معها، وتساندها وتدعمها.

والعلاقات الثقافية التي تنظمها الأقليات الإسلامية في مثل هذه البلدان، تشكل في جوهرها، رصيذاً للأمة الإسلامية، يمكن استثماره في التعامل الرشيد مع حكومات هذه الدول ومع منظماتها الرسمية والشعبية، من أجل تحسين أوضاع المسلمين فيها، في إطار العلاقات الدبلوماسية القائمة بينها وبين بلدان العالم الإسلامي.

وفي كل الأحوال، فإن العلاقات الثقافية التي تُقيمها الأقليات الإسلامية في مختلف المهاجر، سواء في الشرق أو الغرب، في الشمال أو في الجنوب، يمكن استثمارها لدعم الوجود الإسلامي في هذه الأقطار، بشتى الأساليب والطرق التي يكفلها القانون الدولي، وذلك من أجل تصحيح صورة الإسلام التي تتعرض للتشويه، وتبليغ الرسالة الإسلامية إلى العالم، بلغة مفهومة، وبمنطق مقنع، وبأسلوب جذاب، من دون إخلال بجوهر العقيدة، أو بأصل من أصول الدين الحنيف، ومن دون بخس حق من حقوق المسلمين. ويتطلب هذا الأمر حسن التصرف، والفهم الرشيد لمقتضيات العمل الثقافي في قنواته الدولية، مع الوعي المتفتح بمتطلبات التحرك في هذه الميادين الحيوية.

وتتسع القنوات التي يوفرها العملُ الدوليُّ في المجال الثقافي، للعلاقات الثقافية بين الأقليات الإسلامية وبين غير المسلمين على العديد من الأصعدة؛ فعن طريق هذه القنوات، يمكن أن يُقيم المسلمون، خاصة في المهجر، علاقاتٍ تعاونٍ نشيطة، إذا عرفوا كيف يستثمرونها ويوظفونها للتوظيف الجيد المدروس والمتقن، أمكن لهم أن يحققوا مكاسب كثيرة تنفعهم في حياتهم حيث هم، وتنفع العالم الإسلامي بأسره والمسلمين كافة في كل مكان.

وتعدّ العلاقات الثقافية في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، من أقوى الوسائل للتعاون فيما فيه المصالح المشتركة للشعوب. ويتوجّب على الأقليات الإسلامية حيثما كانت، أن تشارك مؤسساتها الثقافية والتربوية والاجتماعية في أعمال هذه المنظمات والهيئات الدولية، وأن تستفيد من الفرص التي تُتيحها في إقامة شبكةٍ من العلاقات الثقافية المنتجة التي تصبّ في اتجاه خدمة مصالحها.

وتقع على منظمات العالم الإسلامي ومؤسساته المعنية بالعمل الثقافي العام، مسؤوليةٌ كبيرة في هذا المجال الهام، إذ أن الأقليات الإسلامية في حاجة شديدة إلى أن تقف هذه المنظمات إلى جانبها، وتدعمها، وتقدم لها الخدمات التربوية والعلمية والثقافية، وتوفّر لها المساندة والموازة في كل الأحوال، لأن نجاح هذه الأقليات في حماية هويتها، وفي الدفاع عن حقوقها ومصالحها، يخدم في نهاية المطاف، المصالح العليا للعالم الإسلامي^(١).

ولقد صادق مؤتمر القمة الإسلامي العاشر على (استراتيجية العمل الإسلامي الثقافي في الغرب)، وهي الوثيقة ذات البعد الاستراتيجي والرؤية المستقبلية التي وضعتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، بالتعاون والتنسيق مع رؤساء

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية في أوروبا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أمريكا اللاتينية.

إن هذه الاستراتيجية تنطلق من قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: ٤٨)، ومن الإيمان بأن نهضة الأمم وتقدم الشعوب مرهونان بوعيها بذاتيتها الحضارية وبخطيبتها لمستقبلها، مدفوعة بدافع من مجموعة من العوامل أبرزها ما يلي^(١):

أ- مبدأ التمييز الحضاري: الداعي إلى الوعي بمقومات السلم الحضاري الإسلامي، وحماية الذاتية الحضارية للمسلم من آفات التيارات الأيديولوجية والثقافية والسياسية التي لا تتلاءم مع هويته الحضارية.

ب- الوعي بالبعد الروحي والأخلاقي: البارز في تشخيص المنطلقات والغايات وتحديد المواقع والمواقف في ظل المتغيرات والاحتياجات والتحديات.

ج- تأكيد مبدأ التعاون: إن التعاون والتنسيق بين العاملين في الحقل الثقافي الإسلامي في الغرب، عامل أساس في تطور الرسالة الحضارية للمراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية.

د- العمل الاستراتيجي: اقتناعاً من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بأن المشاريع الحضارية لا تبلغ شأوها وتحقق أهدافها، إلا بقدر الخطط والاستراتيجيات التي تستند إليها في بنائها، فقد وضعت عدة استراتيجيات موجهة في المجالات الثقافية والتربوية والعلمية التكنولوجية للعالم الإسلامي، وإيماناً منها بأن الجاليات والأقليات الإسلامية تشكل عضواً رئيساً في كيان الأمة الإسلامية المترامية

(١) استراتيجية العمل الإسلامي الثقافي في الغرب، ص ٧، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) الرباط، ٢٠٠١ م.

الأطراف، حرصت على وضع هذه الاستراتيجية للجيلات والأقليات الإسلامية في الغرب، ساعيةً إلى تحقيق أهداف منها:

- تأكيد دور الثقافة في حماية الهوية الحضارية للجيلات الإسلامية.

- تقريب الرؤى، وتوحيد مناهج العمل، وتوطيد جسور التعاون بين العاملين في

حقل العمل الثقافي الإسلامي في الغرب.

- تصحيح المفاهيم وتحديد المصطلحات.

- إيجاد مرجعية قيمة إسلامية توجيهية تهدي الأعمال وتحميها من الاستلاب

والانغلاق معاً.

من هذه المبادئ والمرامي، تستمد هذه الاستراتيجية منطلقاتها من القواعد

الكبرى التالية:

أولاً: القاعدة الإيمانية: تستند الاستراتيجية في تصوراتها إلى المرجعية القيمة

الإسلامية التي تنظر إلى العمل الثقافي على أنه فعل تعبدي، وليس مجرد مهارات

وتقنيات، مؤكدة بذلك البعد الروحي والقيمي للتنمية الشاملة المنشودة للمسلمين.

ثانياً: القاعدة التوازنية: تقوم على التلاحم بين مبدأي الأصالة والمعاصرة، حيث

تعتمد إلى ترسيخ قيم الانتماء العقدي والحضاري من جهة، وعلى الانفتاح على

مستجدات العصر من جهة أخرى، لكي لا تنقطع صلة هذه الأجيال بماضيها، وفي

الوقت نفسه لا تتعاس عن مواكبة زمانها.

ثالثاً: القاعدة الشمولية: تنطلق من أن البناء الحضاري السوي لأي مجتمع من

المجتمعات يجب أن يقوم على العناية بمختلف الجوانب، الثقافية والاجتماعية

والتربوية، مؤكدة بذلك تعدد الأبعاد للنموذج الحضاري السليم.

المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب

وإذا كانت الاستراتيجيات لا تعدو أن تكون لافتة مضئية، ومبادئ عامة موجهة، وإشارات مختصرة، فإنها لن تحقق أهدافها إلا بخطط وبرامج مترجمة لحقائقها، وبتطبيق العاملين بها في حياتهم العملية. ولذلك عمدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إلى تأسيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب في عام ٢٠٠١م؛ ويعقد المجلس دوراته سنوياً في إحدى العواصم الغربية؛ ويعمل المجلس تحت إشراف المنظمة الإسلامية.

ويسعى المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب، الذي تأسس في إطار استراتيجية العمل الإسلامي الثقافي في الغرب، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- متابعة تنفيذ استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب، بالتنسيق مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- التنسيق بين الجمعيات والمراكز الثقافية الإسلامية في الغرب، لتقريب الرؤى فيما بينها، وتوحيد مناهج عملها، في المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والدعوية.
- العمل على ترسيخ مبدأ التعدد الثقافي، ونبذ أشكال التمييز العنصري والعنصرية والعنف والتطرف كافة.
- نشر ثقافة الاعتدال والوسطية والتزام الموضوعية في معالجة قضايا المسلمين في الغرب، وإبراز الصورة الصحيحة عن الإسلام والمسلمين.
- رصد الاحتياجات التربوية والثقافية للمسلمين في الغرب، لاعتمادها في وضع المخططات وبرامج العمل المستجيبة لهذه الاحتياجات.

- الانفتاح على مكونات المجتمع الغربي في مستوياتها الرسمية والشعبية والإعلامية، وربط علاقات التعاون معها بما يخدم مصالح المسلمين في الغرب، ويُفعّل إسهامهم في بناء المجتمعات الغربية، التي ينتمون إليها ويدعم الحوار والتفاعل بين الحضارات والثقافات والديانات.

ويمكن القول: إن استراتيجية العمل الإسلامي الثقافي في الغرب، باعتبارها وثيقة إسلامية دولية مصادق عليها من طرف مؤتمر القمة الإسلامي، تمثل إطاراً ملائماً للعمل من أجل تحقيق هدفين رئيسيين:

أولهما: تقديم الدعم الأدبي للمسلمين في الغرب، سواء أكانوا من الجاليات الوافدة من دول العالم الإسلامي، أم من الأقليات التي تنتمي إلى الدول الغربية أصلاً. وتعدّد هنا أوجه الدعم، ولكن أهم أنواع هذا الدعم هو المساعدة في إنشاء قواعد للتعليم تتلاءم مع الظروف المحلية في كل دولة، سعياً وراء الحفاظ على الخصوصيات الثقافية وثوابت الهوية الحضارية للمجتمعات الإسلامية.

ثانيهما: تقوية أواصر الارتباط والتقارب بين عناصر الأمة الإسلامية من كل الأجناس والقوميات، تقوية لوشائج الوحدة الثقافية للعالم الإسلامي، وتعزيزاً لأسس التضامن الإسلامي، وحرصاً على ربط اهتمامات المسلمين في الغرب بالواقع في بلدانهم الأصلية، وإتاحة الفرصة لهم للإسهام في خدمة أغراض التنمية في العالم الإسلامي بخبراتهم التي اكتسبوها في الغرب.

وتعزيزاً لهذه الجهود المتواصلة التي تقوم بها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في مجال تطبيق استراتيجية العمل الإسلامي الثقافي في الغرب، فإنها تعقد اجتماعات سنوية لرؤساء المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية في الغرب، على

مستويات ثلاثة؛ المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية العاملة في كل من أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا. ولكل هذه المناطق منسقٌ قاريٌّ يعمل تحت إشراف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة التي تتابع تنفيذ التوصيات التي تصدر عن هذه الاجتماعات السنوية.

ولقد فتح إنشاء المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب، وعقد سلسلة من الاجتماعات لرؤساء المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية في المناطق الجغرافية الثلاث، المجال واسعاً أمام المسلمين في الغرب (وفي الشرق أيضاً، اليابان والقبليين وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وغيرها من الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي) للعمل الجدي المنظم والمدروس للحفاظ على خصوصياتهم الثقافية، ولتوفير فرص تعليم اللغة العربية والتربية الإسلامية للأجيال الجديدة من أبنائهم وبناتهم، ولربط الصلات بالعالم الإسلامي الذين هم جزء لا يتجزأ منه.

ولقد تعددت قنوات الترابط والتعاون بين المسلمين في الغرب، فنشأت شبكة من الجمعيات والاتحادات والروابط والمؤسسات التي تعمل من أجل تعزيز التعاون والدفاع عن المصالح المشتركة للمجتمعات الإسلامية في الغرب. وقد تأسس أخيراً المؤتمر الإسلامي الأوروبي الذي يضم القيادات الإسلامية العاملة في إطار المراكز الثقافية والاتحادات والجمعيات الإسلامية في الدول الأوروبية. كما أنشئت خلال العقد الأخير مؤسسات تعليمية إسلامية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على مستوى راقٍ. ومعظم هذه المؤسسات أنشئت بمبادرة من المسلمين من ذوي الأصول الغربية، هذا فضلاً عن المؤسسات التعليمية التي أنشأها بعض الدول الإسلامية في عديد من العواصم الغربية.

مسلمو الغرب بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١

لا أحد ينكر أن الأحداث الإجرامية الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، قد هزّت الضمير العالمي هزاً عنيفاً، وشقّت خطأً وهمياً يفصل بين العالم الإسلامي والغرب، مما ترتّب عليه تضيق الخناق على المجتمعات الإسلامية في كل مكان، وبصورة خاصة في الغرب، وضرب نطاق من الحصار الإعلامي والفكري على العالم الإسلامي، والزج به في دائرة الصراع المفتعل بغية التأثير على مقدراته وإضعاف إمكاناته وربطه بالسياسة الاستعمارية الجديدة التي تتحلل الأعدار لتعيد عجلة التاريخ إلى الوراء، بيسط النفوذ الغربي الاقتصادي والسياسي والثقافي على البلدان الإسلامية.

ولقد نال المسلمون في الغرب قسطاً وافراً من هذه الحرب الإعلامية العدائية الموجهة إلى الإسلام، عقيدة وثقافة وحضارة وتاريخاً وأمة؛ فهم المستهدفون في المقام الأول، وهم الذين يعانون أشدّ المعاناة من جراء هذه المواقف العدائية التي تتخذها بعض الأطراف في الغرب إزاء المسلمين كافة، وهم إلى جانب ذلك، يقاسون ويكابدون في صمودهم في مواقعهم متشبثين بدينهم وهويتهم، ويحرصون على ممارسة حياتهم في مواقعهم ساعين إلى تطوير قدراتهم وتحسين أوضاعهم وإثبات كفاءتهم في العمل والإنتاج، وفي الإبداع والتفوق في حقول اختصاصاتهم. ولذلك فإن العبء الأكبر في المعاناة من المشاكل التي ترتبت على المواقف التي اتخذتها بعض الدول الغربية وقطاعات واسعة من وسائل الإعلام ودوائر البحوث والدراسات إزاء العالم الإسلامي، يقع على المسلمين في الغرب، باعتبارهم الواجهة الأولى التي تتلقى الضربات وتعرض للمضايقات.

وأمام هذا الوضع غير المستقر الذي يعيشه المسلمون في الغرب، على اختلاف مستوياتهم وتعدد انتماءاتهم، تتضاعف مسؤوليات العالم الإسلامي قاطبة، ليس للوقوف إلى جانب المجتمعات الإسلامية في الغرب ومساندتها وشد أزرها فحسب، وإنما من أجل قطع الطريق على قيام الحجاج التي تستغلها الأطراف المغرضة لضرب الإسلام والتحريض على النيل من المسلمين، وذلك بالمضيّ قدماً في طريق الإصلاح الشامل لجميع مرافق الحياة في البلدان الإسلامية، سياسياً ودستورياً، اقتصادياً واجتماعياً، فكرياً وثقافياً، تعليمياً وتربوياً، علمياً وتقنياً.

إنّ ثمة تأثيراً متبادلاً بين مسلمي الغرب وبين إخوانهم في البلدان الإسلامية كافة؛ فكلما تحسنت الأوضاع في العالم الإسلامي، واستقرت الأحوال، وتحقق قدرٌ مناسبٌ من التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي في ظلّ الاستقرار السياسي، انعكس ذلك التحوّل بالقدر نفسه، على الأوضاع التي يعيشها مسلمو الغرب، لأنهم يجدون في ذلك تقويةً لموقفهم الذي يلتزمونونه للدفاع عن خصوصياتهم الثقافية وحقوقهم ومصالحهم، وبعثاً للثقة في أنفسهم، وتحسيناً لصورة الإسلام والمسلمين التي ينقلونها إلى المجتمعات التي يعيشون فيها وافدين مندجين، أو أصلاء مستقرين.

ومهما يكن مستوى الجهود التي يبذلها مسلمو الغرب للدفاع عن شخصيتهم ولحفاظ على خصوصياتهم الثقافية والحضارية ولتصحيح الأخطاء ودحض الافتراءات والشبهات والأباطيل التي تروجها الأطراف الغربية التي تقف مواقف معادية للإسلام، فإن هذه الجهود لن تُجدي فتياً، ما لم تصلح أوضاع العالم

الإسلامي وتستقيم وتحسّن، وما دام المسلمون أنفسهم لا يصحّحون صورة الإسلام في ذواتهم أولاً، ثم في أعمالهم وممارساتهم وسياساتهم، لأن تصحيح صورة الإسلام في الغرب تبدأ بتصحيح صورة الإسلام في موطنه، وذلك من خلال الإصلاح الشامل القائم على أسس علمية، والمحكوم بالضوابط الشرعية، والمنفتح على آفاق العصر.

وما دام أن مستقبل الإسلام في الغرب لا ينفصل عن مستقبل الإسلام في العالم الإسلامي؛ لأن هؤلاء المسلمين هم جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية ومن العالم الإسلامي، يتأثرون سلباً وإيجاباً بما يجري في البلدان الإسلامية، على نحو من الأنحاء، فإن المستوى الرفيع من التطور الذي بلغوه في حياتهم، بالقياس إلى الواقع المعيش في بلدانهم الأصلية بالنسبة للوافدين منهم من دول العالم الإسلامي، يحملنا على التفاؤل بأن ازدهار الحضارة الإسلامية سيتعزّز بجهود مسلمي الغرب، وبأن فجر المستقبل المزدهر للإسلام والمسلمين سيبزغ في الغرب، بمشيئة الله تعالى.

دور مسلمي الغرب في نهوض العالم الإسلامي

الشيخ الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني^(*)

علينا أن لا نُستدرج إلى معاداة الغرب؛ لأن ذلك يخدم الأعداء الحقيقيين، الذين لهم أهداف استراتيجية.. والمسلمون في الغرب، قبل أحداث سبتمبر، كانوا يتمتعون بحياة مدنية أفضل من الحياة المدنية التي يحصل عليها أقرانهم في أوطانهم الأصلية، وما يحدث لهم الآن رد فعل شبيه بما حدث لليابانيين الأمريكيين في أعقاب أحداث «بيرل هاربر».

في ١٨٩٧ م قال «فريدريك راتزل» مقولته المشهورة: «إن الدافع الأول للتوسع يأتي الدولة البدائية من الخارج. معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع»^(١).

ومنها، منذ فكرنا في العنوان أعلاه كان تركيزنا على: لماذا لا يساهم المسلمون في الدول المتقدمة في نقل الحضارة الإيجابية التي لا تتعارض مع ديننا الحنيف إلى دولنا

(*) أستاذ مشارك في الجيوبوليتكس.. باحث قانوني.. جامعة قطر (دولة قطر).

(١) رياض محمد، ص ٦٠.

في العالم الإسلامي، خاصة وأن الدول المتقدمة التي فيها أقليات إسلامية جميعها تعتبر دار عهد^(١) أي تنظم العلاقات معها ويمنع الاعتداء، بل وأصبح معظم الأقليات المسلمة في الغرب تتمتع بحق المواطنة.

ونعتقد أنه لا بد لنا أن نوضح ابتداءً المصدر الرئيس للعنوان أعلاه، فهذا العنوان مصدره الرئيس جاءنا مع الدعوة الكريمة التي تلقيناها من مركز البحوث والدراسات التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية.

والمركز المذكور بصدد إنتاج مشروع مهم تحت عنوان: «مسلمو الغرب بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)» وكان هذا المشروع ينقسم إلى ستة مواضيع هي: الإسلام في الغرب، والتباس المفاهيم والمصطلحات، ومؤسسات المسلمين في الغرب، والإصابات الداخلية والتحديات الخارجية، ورؤية مستقبلية، ومسلمو الغرب والعالم الإسلامي.

وقد اخترنا أن تأتي دراستنا ضمن الموضوع الأخير، مع مراعاة تجنب الجمود في إطار عنوان مشتق من موضوع واحد، بل حاولنا أن نروض الدراسة لكي تستفيد من المواضيع المختلفة وخاصةً موضوع رؤية مستقبلية للعالم الإسلامي.

وكذلك حاولنا أن نكون موضوعيين قدر الإمكان في هذه الدراسة، والابتعاد قدر الإمكان عن نظرية المؤامرة التي يُتهم بها معظم الباحثين المسلمين، وكذلك حاولنا قدر الإمكان الابتعاد عن الأسلوب العاطفي الذي يعتمد على الديماغوجية أو إلهاب مشاعر المسلمين، و في النهاية يتحول الأمر إلى إسفاف وزبد عدم الفائدة، أو شعارات براءة في شكلها الخارجي، ولكنها خاوية في مضمونها الداخلي، وهذه الكلمة الأخيرة تمثل مصطلح «الإصلاح» الذي تنادي به معظم الحكومات الإسلامية، وهذا «الإصلاح» المزعوم ينطبق عليه المثل العربي القائل: «اسمع جعجعة، ولا أرى طحيناً!» أما المحاور الرئيسة التي سنتناولها في هذه الدراسة فهي:

(١) إدريس، ص ٢.

المحور الأول

الوضع القانوني للأقليات المسلمة في الغرب

١ - الأقليات المسلمة في الدول الغربية:

يبلغ عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوربي ٢٥ مليون مسلم تقريباً، وذلك يعادل أكثر من ٦% من سكان دول الاتحاد الأوربي الخمسة والعشرين (Shokat) ولكن لو وفقت تركيا وحصلت على عضوية الاتحاد الأوربي ستصبح نسبة المسلمين ما يقارب ١٨% من سكان الاتحاد الأوربي، وذلك يعني أن المسلمين بعد انضمام تركيا سوف يشكلون ما يقارب خمس سكان أوربا، وهذه النسبة الإسلامية ستزداد بالطبع، لأن النمو الطبيعي عند المسلمين ما بين ٢% إلى ٣%، وهذا يعني أن معدل النمو يتضاعف ما بين كل ٢٥ إلى ٣٥ سنة.

أما الأوربيون الآخرون فمعدل النمو الطبيعي عندهم أقل من ١% وذلك يعني أن معدل التضاعف عند الأوربيين غير المسلمين يتضاعف كل سبعين سنة مرة واحدة، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فستحول أوربا في بداية القرن القادم إلى قارة إسلامية تقريباً.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل سيوافق الأوربيون على انضمام تركيا إليهم؟

أما عدد المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية فيبلغ ستة ملايين نسمة، ويشكلون ما يقارب ٢% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

(١) الراجحة القطرية، العدد ٨١٩٧.

٢- الحياة المدنية لمسلمي الغرب:

نستطيع أن نقول: بأن المسلمين قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، كانوا يتمتعون بحياة مدنية أفضل من الحياة المدنية التي يحصل عليها أقرانهم في أوطانهم الأصلية، من حيث حرية العبادة، والاجتماع، والتعبير، وتشكيل الجمعيات. إلى أن جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وأصبح هناك تضيق كبير ليس على حرية التنظيم فقط، بل حتى على حرية الحركة بالنسبة للمسلمين، كما سنوضح لاحقاً.

فمثلاً في ديسمبر ٢٠٠١م فقط، داهمت وأغلقت السلطات الفيدرالية الأمريكية أربع جمعيات خيرية إسلامية على الأقل بحجة أنها تقوم بدعم ما تسميه الولايات المتحدة منظمات إرهابية. غير أن تلك المداهمات لم تثبت وجود أي صلة لتلك المؤسسات بأي نشاط إرهابي، ولكنها أثارت بالمقابل مخاوف من انتهاك الحريات المدنية في الولايات المتحدة.

والأغرب في هذا الأمر، أنه بعد الصدمة الأمريكية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، دعا ائتلاف من المسلمين الحكومة الفيدرالية إلى تحديد المشتبه فيها من المنظمات حتى يمكن التبرع إلى جمعيات خارج إطار الشبهة بدون مشكلات قانونية وأمنية، ولكن وزارة العدل الأمريكية رفضت تحديد الجمعيات الإسلامية المشروعة^(١).

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الصدمة التي تعانيها السلطات الأمريكية، والتي جعلتها في حالة تشوش كامل (Chaos) إزاء: من هو العدو؟! ومن هو الصديق!؟

وهذه اللخبطة التي تعيشها الولايات المتحدة، وحتى أوروبا الغربية، ليس بالضرورة اعتبارها ردة فعل سلبية ضد الإسلام، ولكنها لحظة هيجان هستيرية

(١) الجزيرة نت، ١٩/١٠/٢٠٠٤م.

للبحث عن الخصم الحقيقي الذي يريد أن يدمرهم! وأكثر من استغل هذه الأوضاع التخبطية التي يعيشها الغرب هو الإدارة الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، بحيث أصبح شارون لا يتورع عن القيام بأي عمل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، من دون أن نسمع أي شجب أو استنكار حقيقي من المجتمع الدولي، لكي يوقفه عند حده! وكذلك استفادت من هذه الأوضاع التخبطية في العالم روسيا الاتحادية ضد المسلمين في الشيشان^(١).

ومن هنا علينا نحن المسلمين، أن لا نُستدرج إلى معاداة الغرب؛ لأن ذلك سيقدم خدمات جليلة للأعداء الحقيقيين، الذين لهم أهداف استراتيجية ثقافية ومكانية في العالم الإسلامي، ونود أن نذكر بأن ما يحدث للمسلمين الآن في أمريكا هو شبيه بما حدث لليابانيين الأمريكيين في أعقاب أحداث «بيرل هاربر». ومن هنا هل يمكن القول: إن العداء لليابانيين أيضاً كان عداءً لثقافة؟! وفي رأينا أن العداء لليابانيين ولا للمسلمين هو عداء للثقافة، وإنما هو عداءً لعدو معالمة غير ظاهرة، ففي الأربعينيات من القرن الماضي، ربما كان العدو متخفياً في شخص أي ياباني، وفي بداية القرن الواحد والعشرين ربما تخفى في شخص أي مسلم من ملايين المسلمين في الغرب!

طبعاً نحن هنا لا نبرر ما حدث للمسلمين في أمريكا، ولكننا سنتعامل مع الأمر بشكل أكثر موضوعية وعقلانية، وسنلجأ بدلاً من تحكيم العاطفة إلى تحكيم القانون الدولي العام في مثل هذه الحالات! وعلينا أن نتذكر دائماً في عالمنا الإسلامي أنه عندما تقوم قبيلة أو مدينة أو محافظة بالتمرد ضد الحكومة، ماذا يحدث لها؟ ألا تسحق بشكل كامل؟ والأمثلة على ذلك كثيرة في العالم الإسلامي!!

Herald Tribune, October 17, 2004.

(١)

٣- أوضاع المتجنسين المسلمين في الغرب:

المسلمون الذين يحملون جنسية الدول الغربية يتمتعون في الغرب بكامل حقوقهم المدنية والسياسية، التي لا يحصلون حتى على الجزء اليسير منها في أوطانهم الأصلية، ومن هنا بدلاً من أن نذهب إلى أسلوبنا الشرقي التقليدي العاطفي وهو تجسيد الشعور بالألم، لا بد أن نلجأ إلى استخدام الأسلوب العملي التنظيمي بحيث نعيد تنظيم أنفسنا من خلال تكتلات قوية في الدول الغربية ونطالب بحقوق المستضعفين من المسلمين، سواء في الغرب أو في العالم الإسلامي، وخاصةً أننا لاحظنا أن بعض علماء المسلمين يحثون أبناء المسلمين المتجنسين في الغرب على الاستفادة القصوى من حقوقهم السياسية.

فعلى سبيل المثال، أفى الشيخ أبو بكر جابر الجزائري بجواز: أن يحمل المسلم المقيم في دولة غير مسلمة جنسية الدولة التي يعيش فيها، بل والمشاركة بمجالسها النيابية والتشريعية، خاصة بعد ما استقرت عليه الأوضاع في الغرب أن حمل جنسية إحدى دوله لا تجر من يحملها على تغيير عقيدته أو تبديل دينه الأصلي.^(١)

إذاً ما الذي يمنع الجاليات المسلمة في الغرب من التمتع بحقوقها المدنية والسياسية كاملة؟!

(١) عبد الخالق؛ إسلام أون لاين، ٥/١٠/٢٠٠٤م.

٤- تأثير أحداث ١١ سبتمبر على المسلمين في الغرب:

بعد أحداث ١١ سبتمبر صدر في أمريكا قانون مكافحة الإرهاب باسم «باتريوت أكت» - سنوضحه لاحقاً- وقد أثر هذا القانون على المسلمين؛ اعتماداً على تقرير مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) ٢٠٠٣م، في التالي: (١)

أ- ذكر تقرير أعده المفتش العام بوزارة العدل الأمريكية أن السلطات اعتقلت ٧٣٨ مسلماً وعربياً منذ أحداث سبتمبر وحتى أغسطس ٢٠٠٢م، وأن المعتقلين أخضعوا لمعاملة سيئة وتمييزية مثل إعاقة عملية اتصالهم بمحاميين يدافعون عنهم أو الاتصال بأسرهم، واعتقالهم بناء على أدلة سرية، والاعتداء عليهم لفظياً وجسدياً.

ب- قيام وزارة العدل بعقد مقابلات استجوابية مع حوالي ٨٠٠٠ مسلم وعربي.

ج- إخضاع حوالي ٧٠ ألف إلى ٥٠ ألف مهاجر مسلم وعربي إلى عمليات تسجيل إجبارية لدى إدارة الهجرة الأمريكية.

د- إخضاع ١١ ألف مهاجر عراقي إلى عمليات استجواب منذ بداية الحرب على العراق.

ما حدث أعلاه للمسلمين في أمريكا لا يُختلف حول وصفه بأنه شيء سيء جداً، ولكن هذا ما يحدث في حالة الحرب بين الأمم، حيث يدفع الأبرياء ثمن الحرب

(١) مجلة الوطن العربي، العدد ١٣٧٧.

غالباً، فالأمريكيون من أصول يابانية في فترة الحرب العالمية الثانية بين أمريكا واليابان اعتقلوا في معسكرات خاصة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية^(١).

وكذلك أوضح تقرير «كبير» عن حوادث التمييز ضد المسلمين، أن حوادث التمييز ضد المسلمين كانت ٦٠٢ حالة عام ٢٠٠٢م بما يمثل زيادة قدرها ١٥% مقارنة بعام ٢٠٠١م، وزيادة قدرها ٦٤% بعام ٢٠٠٠م، وقد أرجع التقرير الارتفاع الملحوظ في حوادث التمييز ضد المسلمين في أمريكا إلى تبعات أحداث سبتمبر ٢٠٠١م^(٢).

وكذلك «الفويا» الجديدة التي أصابت أمريكا هي التركيز الدقيق في تطبيق قوانين الهجرة ضد الشرق أوسطيين، فمثلاً يوجد في أمريكا أكثر من ٣٠٠ ألف أمر ترحيل غير منفذة، ولكن وزارة العدل تركز فقط على ٦٠٠٠ شرق أوسطي^(٣).

وتعتقل الولايات المتحدة منذ الحرب على أفغانستان ما يقارب ٦٠٠ أسير من دون محاكمة في خليج غوانتانامو^(٤). وفي خارج أمريكا تعرض المسلمون في أشخاصهم المادية والمعنوية لمجموعة من الاعتداءات، مثل ما حدث في هولندا، وأستراليا، وجزيرة فيجي.. الخ. وكذلك استغل غضب العملاق الأمريكي على المسلمين استغلالاً بشعاً في مجموعه من الدول لتصفية حسابات كانت كامنة أصلاً، وخاصةً روسيا وإسرائيل!

(١) نيوزويك، العدد ٨٥.

(٢) الوطن، ١٣٧٧.

(٣) نيوزويك، العدد ٨٥.

(٤) نيوزويك، العدد ١٥٦.

وربما تثار نقطة مهمة في ما يتصل بالمعتقلين في خليج غوانتانامو: هل هم أسرى حرب؟ أم إرهابيون؟

وهنا نقتبس إجابة «لديفيد شيفير» عن وضع أسرى غوانتانامو فيقول: إنهم أسرى حرب ويتمتعون بحقوق أسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة. يمكن أن يقاضوا بتهمة ارتكاب جرائم الحرب. لكن ينبغي مقاضاتهم في المحاكم العسكرية التي تؤمن ضمانات أساسية من الاستقلالية وعدم الانحياز. ولكن -يضيف ديفيد شيفير- إذا تم التعرف إلى أحد الأشخاص على أنه إرهابي أو عضو في «القاعدة» سيفقد حماية اتفاقية جنيف الثالثة، وينبغي بالتالي التعامل معه كإرهابي. ومعظم أسرى الحرب ليسوا متهمين بارتكاب جرائم، بل يتم إطلاق سراحهم مع نهاية الحرب^(١).

غير أن الإدارة الأمريكية ما تزال تتخبط في تصنيفهم: هل هم أسرى حرب؟ أم إرهابيون؟ فإذا كانوا أسرى حرب، فالحرب قد انتهت وأمريكا في مرحلة سلام مع أفغانستان، أو بالأحرى أمريكا تحتل أفغانستان، فمن واجب أمريكا أن تطلق سراح الأسرى الذين لم يرتكبوا جرائم حرب^(٢)، ومن ارتكب جرائم حرب منهم يحاكم محكمة عادلة، وحتى من تدعي أمريكا أنهم إرهابيون فيفترض عليها محاكمتهم في ضوء قوانين المحاكم الدولية التي أنشئت لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا وسيراليون والبلقان، أو محاكمتهم في المحاكم الجنائية الفيدرالية أو العسكرية^(٣).

(١) نيوزويك، العدد ٧٩.

(٢) المجنوب، ص ٧٣٧.

(٣) نيوزويك، العدد ٧٩.

٥- رأي القانون الدولي العام في مواطني الدولة العدو المقيمين في دولة محاربة:

نحن لا نستطيع أن نجد أي تبرير لانتهاك أمريكا القانون الدولي العام في قضية الحرب على الإرهاب، ولكن في الوقت نفسه لا نستطيع أن ننكر بأن هناك بعض الخطوات التي اتخذتها أمريكا تعتبر قانونية في حالة الحرب. فبالنسبة للقانون الدولي العام يثير الفقهاء، في ما يتعلق بالآثار المترتبة على الحرب، سؤالاً تقليدياً هو: ماذا يحل برعايا الدولة العدو المقيمين في أراضي دولة محاربة؟

كانت الدولة قديماً تحتجزهم كأسرى حرب، ولكنها اليوم تطلب منهم مغادرة البلاد أو تطردهم منها. غير أنه لوحظ أن هذا الأسلوب قد يضر بمصالح الدولة؛ لأن هؤلاء الرعايا قد ينضمون، بعد خروجهم، إلى قوات العدو وينزلون الضرر بالدولة التي كانوا يقيمون فيها. ولكنه لوحظ أيضاً أن إبقائهم في إقليم الدولة قد يجعل منهم طابوراً خامساً يعمل لصالح دولتهم. ولذلك جرت العادة على إبقائهم في إقليم الدولة المحاربة ووضعهم تحت المراقبة أو اعتقالهم في أماكن معينة. وبعض الدول تفضل ترحيل الأطفال والنساء والعجزة وتبادلهم بغيرهم من رعاياها إن أمكن، وطبعاً مع عدم المساس بأموالهم وأموالهم، وإن تم وضع اليد عليها فإن ذلك يتم مقابل تعويض مناسب^(١) وهذا ما حدث لليابانيين في أمريكا أثناء الحرب العالمية الثانية.

أما الأحكام العرفية، فتستعين بها الدولة من خلال لوائح استثنائية تلجأ إليها السلطة التنفيذية تحت ظروف حالة الطوارئ، إذ تسمح لها بتعطيل بعض أحكام

(١) المجنوب، ص ٧٣٢.

الدستور حتى تستطيع تلافي بعض الأخطار التي تتعرض لها البلاد، كنشوب ثورة داخلية أو وقوع غزو خارجي، وفي هذه الحالة تطبق السلطة التنفيذية ما يعرف بقانون الطوارئ الذي يخولها سلطات واسعة واستثنائية^(١).

واستناداً على ذلك استطاعت أمريكا وبريطانيا تمرير بعض القوانين تحت مسمى «الحرب على الإرهاب»، فمثلاً في الولايات المتحدة أقر الكونغرس «قانون باتريوت» لمكافحة الإرهاب، وهو القانون الذي انتهكت من خلاله حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية في أمريكا كما ذكر أعلاه. فهذا القانون كما هو موضح في الوثيقة القانونية (USA Patriot act, Public law ١٠٧-٥٦/١٠٧th Congress) بنوده معظمها مقيدة للحرية.. فمثلاً:

أولاً: تطوير الأمن المحلي ضد الإرهاب،

ثانياً: تطوير الأساليب الرقابية.

ثالثاً: تقليص تحرك غسيل الأموال لمقاومة الإرهاب.

رابعاً: حماية الحدود.

خامساً: تعطيل كل الأمور التي من الممكن أن تعيق التحقيق مع الإرهابيين.

سادساً: توفير الأمن لضحايا الإرهاب.

سابعاً: تشديد القوانين الجنائية ضد الإرهاب.

ثامناً: تطوير الأساليب الاستخباراتية ضد الإرهاب.

تاسعاً: متنوعات، ويقصد بها هنا تجهيز جميع مؤسسات الأمة للتعامل مع

الإرهاب والقضاء عليه.

(١) الكيالي، ص ٨٧.

طبعاً بعد مراجعتنا لهذا القانون وجدنا أن السلطة التنفيذية أصبحت مطلقة اليد في التعامل مع القضايا التي توصف بالإرهاب دون رقيب ولا حسيب من السلطات الأخرى مثل: الكونغرس والقضاء الفيدرالي!

ولكن هل يستمر ذلك؟ بالطبع لن يستمر ذلك، لأن الولايات المتحدة ستكون الخاسر الأول، لأن الأساس الذي أقام المؤسسون أمريكا عليه هو أن تكون الدولة الراعية لحرية العالم، والمطبقة للسوق المفتوح، وليس الدولة التي يوجد بها إحدى أكبر سجون العالم مثل ما يحدث الآن.

أما بالنسبة للملكة المتحدة، فيوجد فيها قانون للإرهاب قبل أحداث سبتمبر (Investigatory Pounds ٢٠٠٠) & (Terrorism Act ٢٠٠٠) بحيث تستطيع السلطة التنفيذية توقيف الشخص المشتبه به لمدة ٤٨ ساعة بدون إدانة، وبعد ذلك إمكانية الطلب من السلطات المختصة التمديد ٧ أيام، ومن ثم لمدة ٤١ يوماً (Shokat).

والذي لاحظناه أن هناك تشابهاً ما بين أمريكا وبريطانيا في التوسع في العمليات الاستخبارية، التي كان يفترض أن تكون، سابقاً، سرية على أقل تقدير، وبطريقة رسمية، وذلك يشمل التنصت على الهاتف وجميع أساليب الاتصالات السلكية واللاسلكية بما فيها البريد الإلكتروني، والبريد العادي.. إلخ. وإذا كان ذلك قد حدث في هذه الدول بطريقة متزايدة بعد أحداث سبتمبر، فذلك للأسف ما يتم يوماً في معظم الدول العربية والإسلامية منذ تأسيسها.. فأمرىكا وبريطانيا حتى يتسنى لهما الأمر أخذوا إذناً من سلطاتهم التشريعية المنتخبة، وهذه السلطات أصلاً تمثل إرادة الشعب، أما في كثير من الدول الأخيرة فإن كل شيء يستخدم بدون أية تشريعات، للأسف الشديد !!

المحور الثاني

من آثار أحداث سبتمبر على الدول الإسلامية

١- المثقفون العرب:

أدى تسارع الأحداث ضد العرب والمسلمين، سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو خارجهما، بعد أحداث ١١ سبتمبر، إلى كثير من ردود الفعل من قبل الأقليات الإسلامية المقيمة في دول الغرب، وحتى مواطني الغرب غير المسلمين المحبين للسلام، وصاحب ذلك الكثير من المسيرات والمظاهرات في كثير من الدول الإسلامية، ولكن يوجد طابع شبه موحد تقريباً، للأسف، لمعظم التحركات العربية والإسلامية، وهو الطابع العاطفي غير التنظيمي، وهذا الطابع لا يؤثر على القرار في الدول المتقدمة لأنه يعتبر ردة فعل، وردة الفعل غالباً ما تستوعب من خلال الامتصاص الأول للهيجان الشعبي، وبعد ذلك هضمه، وبعد ذلك قتله مع الزمن ونسيانه، أي كأنه لم يكن.

وربما كان من أفضل ردات الفعل العربية التي لاحظتها على الانتهاكات الأمريكية للقانون الدولي العام لاتفاقيات جنيف هي الوثيقة التي نشرتها صحيفة (The Daily Star, October ٩th. ٢٠٠٤) تحت عنوان (Arab National Congress).. وهذه الوثيقة، التي وقع عليها نحو ٦٣٢ مثقفاً عربياً، تتميز بأن الموقعين عليها من مختلف الدول العربية، وأنها تتحج على انتهاكات أمريكا وحلفائها التي نتجت عن احتلالهم للعراق، والميزة الأخرى هي في ما كشفت عنه من وجود مشاعر قومية

عربية ناضجة تتفاعل مع كل شبر من أرض العرب يتم احتلاله، وكانت هذه الوثيقة موجهة لزعماء العالم، ومن مطالبها: أن تعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، ويقدم لها المخطط التالي:

أ - إيقاف كل أشكال العدوان الأمريكي البريطاني في العراق.

ب- إيجاد آلية دولية لتوفير الأمن للشعب العراقي.

ج - إيجاد آلية دولية لدراسة حالة جميع أسرى الحرب العراقيين، والأسرى بشكل عام الموجودين عند قوات الاحتلال في العراق.

د- المجتمع الدولي عليه أن يطالب قوات الاحتلال في العراق أن يقدموا جدولاً للأمم المتحدة يوضح مراحل انسحابهم من العراق، لأن أية انتخابات في الوضع الراهن في العراق تعتبر غير سارية المفعول.

النقاط طالما صيغت بطريقة تنظيمية نتوقع أن يكون لها رد فعل أكثر في المجتمع الدولي وخاصة أصحاب العلاقة على المستوى العالمي: الدول المحتلة، وعلى المستوى الإقليمي: معظم الزعماء العرب، حتى وإن حاول الطرفان الأخيران تجاهلها. ومن هنا إذا أردنا أن يكون لنا دور عالمي ما بين الأمم وإنقاذ أوطاننا الإسلامية من الكوارث التي تتعرض لها، فلا بد لنا على مستوى العالم الإسلامي بشكل عام، والأقليات الإسلامية بشكل خاص، أن ننظم أنفسنا من خلال جمعيات أو أحزاب بالأشكال المختلفة، سياسية وثقافية ودينية واجتماعية.. الخ. وإذا استطعنا أن نصل إلى هذه المرحلة بالفعل فنحن نراهن أن العالم الإسلامي سيتغير وضعه عما هو فيه من كآبة وشعارات زائفة!

٢ - الحكومات العربية والإصلاح:

منذ انتهاء الحرب الباردة في التسعينيات من القرن الماضي أصاب بعض الحكومات العربية مرض هستيري اسمه الإصلاح.. ومعروف أن النظرية «الويلسونية» التي وضعتها أمريكا للعالم منذ بداية القرن الماضي تطالب بالحرية لشعوب الأرض أو بالأصح بتعميم مبدأ الليبرالية، وتعميم سياسة السوق المفتوحة، ولكن الذي أضر أمريكا عن تطبيق ذلك هو الحرب العالمية الثانية، وتلاها الحرب الباردة إلى عام ١٩٩٠م. ولكن بعد أن أصبحت السيادة الأحادية لأمريكا على الكوكب واضحة، فمن الطبيعي أن تفرض أمريكا تصورها الأيديولوجي، ونعتقد أن أفضل من صاغ ذلك خلال القرن الماضي «فوكياما» في كتابه «نهاية التاريخ»، وكذلك «هنتغتون» الذي عبر عن مخاوفه من أن تصطدم «نهاية التاريخ» مع «صراع الحضارات» أو صراع الثقافات.

ونعتقد أن أفضل تعليق على الإصلاحات التي تبناها الحكومات العربية هو التعليق الذي قلناه في الحلقة الأولى من (١٣th.٢٠٠٤ The Doha Debates October) الذي عقد في «مؤسسة قطر» تحت عنوان (أنا نعتقد بأن الحكومات العربية غير جادة في القيام بإصلاحات فعلية) وكان يدير الحوار «تيم سيستيان»، وطرفا المناظرة هم: د. سعد الدين إبراهيم وريم العلاف من ناحية، الطرف الآخر المقابل لهم حسين شبكجي وعادل درويش، وكانت مداخلتنا في هذا الحوار بأن الحكومات العربية غير جادة بالإصلاح وإن كل ما تقوم به من إصلاحات هو تغييرات مكياجية أو تلميعية للسلطة، والدليل هو التالي:

- أ - هل يوجد عندنا مشاركة في السلطة في العالم العربي؟ طبعاً لا.
ب - هل يوجد تداول للسلطة في العالم العربي؟ طبعاً لا.
ج - هل يوجد شفافية في إدارة السلطات في العالم العربي؟ طبعاً لا.
د - هل يوجد عدالة لتوزيع الثروة في العالم العربي؟ طبعاً لا.
هـ - هل يوجد عدالة لتوزيع الوظائف في العالم العربي؟ طبعاً لا.
إذاً نقول لمن يدعي بأن هناك إصلاحاً أو صلاحاً حقيقياً في العالم العربي: عليك أن تعرض لنا أعلاه، أما إذا لم يستطع فنعود لمثلنا العربي الذي يقول: (اسمع جعجعة ولا أرى طحيناً).

٣- الإصلاح الذي تريده أمريكا:

الإصلاح الذي تريده أمريكا وحلفاؤها في العالم الإسلامي، هو إيجاد أفضل الآليات للوصول إلى خدمة مصالحها القصوى في العالم الإسلامي.. وكان الأكاديمي «ف.غريغوري غوز الثالث» قد كتب في فصلية (Foreign Policy) نصيحة للإصلاح في المملكة العربية السعودية، مؤداها أن الديمقراطية السعودية ستضر المصالح الأمريكية فهي إذاً غير ضرورية، وأن السعوديين إذا أرادوا أن يكونوا محبوبين من الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي، فعليهم أن يوفروا النفط الرخيص للشعب الأمريكي.

دعونا نتحدث بطريقة موضوعية:

الحكومة الأمريكية أو الحكومات الغربية أو أية حكومة في العالم إذا كانت صادقة وجادة فعليها البحث لأقصى حد عما يمكن أن تفيد به الوطن والشعب الذي تمثله. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: أين الحكومات العربية من ذلك؟!!

٤- نماذج من الإصلاحات المناسبة للدول العربية:

دعونا نكون موضوعيين:

لن تكون هناك إصلاحات جادة في العالم العربي من دون إعادة العربة خلف الحصان، حتى يستطيع أن يسحبها، فمعظم المؤهلين العرب المسلمين مهمشين في أوطانهم.. وحتى عندما تحتاج دولهم إلى خبرات في تخصصاتهم تسعى حكوماتهم إلى استقدام أجنب لتقدم النصح والمشورة لهم، وذلك لكي يفوتوا الفرصة على أبناء أوطانهم من الدخول أو المشاركة في «الميكانيزم» الخاصة بالعمل الوطني، لأنه دائماً تسيطر عليهم فكرة أنه مجرد أن تعطي المثقف العربي الفرصة في وطنه سيصبح كالتيار القوي الذي يصعب عليك إيقافه!؟

إذاً، فإذا كان معظم من يسيطر على الإدارات العربية هذا تفكيرهم بالنسبة لأبناء أوطانهم، فمن أين سيأتي الإصلاح!؟

وحتى لا نقفل أبواب التفاؤل، لابد لنا من ذكر بعض النماذج الإسلامية الناجحة، أو التي بدأت تحقق بعض النجاح في العالم الإسلامي.

فهناك مثلاً النموذج الماليزي، الذي يقول عنه مهاتير محمد: الحكمة السائدة المتمثلة في أجدديات السياسة تقول: إنه على الأقل ضمن أية دولة فإن المؤسسة التي تختارها الأغلبية هي التي يمكن لها أن تحكم بطريقة عادلة. ولضمان عدم سوء استخدام السلطة لابد من وضع نظام للمحاسبة والتدقيق، وفي الديمقراطيات الحقيقية فإن إجراءات السلامة هذه يوفرها فصل السلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية^(١).

(١) محمد، ص ١٧٨.

أما في تركيا، فقد قدم رجب طيب أردوغان، حزب العدالة والتنمية بعد انتصاره الساحق، نوفمبر ٢٠٠٢م، مجموعة من الإصلاحات، وإن كنت اختلف مع بعضها، الذي تمس بجوهر بعض الأحكام الشرعية، ولكن لماذا لا نقتبس، على مستوى العالم الإسلامي، الإيجابي من هذه الإصلاحات، فأردوغان في فترة قياسية قام بالتالي^(١):

أ - إبعاد جنرالات الجيش عن عملية صناعة القرار السياسي.

ب - إحداث تحول في المشهد الاجتماعي، ذلك أن أكراد تركيا البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة (٢٠% من شعب تركيا) حصلوا على حقوقهم في البث الإعلامي بلغتهم وتعليمها في المدارس.

ج - انتعاش الاقتصاد التركي، فحقق في عام ٢٠٠٤م نمواً خرافياً يصل إلى ١٣,٥% وذلك بفضل الإصلاحات المصرفية والمالية التي جذبت الاستثمارات الأجنبية وخفضت التضخم من ٤٥% إلى ٨%.

د - إعادة صياغة قانون العقوبات، وأكثر ما أعجبنا في هذه الصياغة هو استئصال القوانين التي تحظر انتقاد الدولة.

(١) نيوزويك، العدد ٢٢٦.

المحور الثالث

النهضة مرهونة بالإصلاح

إذا أردتم النهضة فلا بد من الإصلاح الحقيقي، المتمثل في:

- ١- عدالة توزيع الدخل.
 - ٢- عدالة توزيع الوظائف.
 - ٣- أن نوفر أمننا بأنفسنا، حتى لا نخضع للمساومات.
 - ٤- تداول السلطة.
 - ٥- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية.
 - ٦- الشفافية الكاملة. وطبعاً لن يتحقق الإصلاح إلا بوجود الشفافية الكاملة، ففي الدول المتقدمة كل برنامج يمر تصادق عليه لجنة تشريعية منتخبة، وإذا كان الموضوع مصري أكبر، من حيث المساس بمصلحة الوطن والمواطنين، فيخضع إلى الاستفتاء العام، أما الأمور الإجرائية اليومية فتقع تحت سلطة استطلاعات الرأي التي تقوم بها غالباً مراكز متخصصة في الدول المتقدمة.
- معظم الكتاب العرب، للأسف الشديد، عندما يكتبون وينقدون ويكون نقدهم موجهاً (للآخر)، أي للدول الغربية، فإنما يقومون بانتقادها بشراسة، وذلك يعكس صورة خاطئة للمستهلك العادي للإعلام العربي، ويعبأ المواطن العربي التعبئة الخطأ، التي تجعله يقرأ المشهد بصورة خاطئة.

إن أحد أكبر مشاكل العرب أنه لا توجد عندهم برامج ناجحة لإدارة اللعبة السياسية مع (الآخر)، فنحن من خلال متابعتنا للصحافة العالمية بشكل عام، والصحافة الأمريكية بشكل خاص، نجد أن معظم أفراد الشعب الأمريكي يقف ضد سياسة حكومته في العالم، وخاصةً في الشرق الأوسط، فاستطلاعات الرأي تقول:

أ- إن ٦٦% من الأمريكيين يريدون العمل ضمن الأمم المتحدة، و ٥٩% يفضلون إلغاء الفيتو، ٧٤% يفضلون أن تكون القوة الرئيسية في العالم للأمم المتحدة وليس لأمريكا، و ٧٦% من الأمريكيين مع المحكمة الجنائية الدولية، وهذا يوضح أن الأمريكيين متفقين مع الآراء التي ضد حكومة بوش، و ٧١% يؤيدون بروتوكولات كيوتو، وهذا الرأي يوضح أن الأمريكيين يقفون ضد حكومتهم، و ٨٧% تؤيد حظر الاختبارات النووية، وهذا يوضح أن الأمريكيين يقفون ضد حكومة بوش، و ٨٠% من الأمريكيين تؤيد معاهدة حظر الألغام البرية، وفي هذا الرأي يقف الأمريكان ضد حكومتهم، و ٦٨% من الأمريكيين يقولون: يجب الحصول على إذن من الأمم المتحدة إذا أردنا القيام بعمل ضد كوريا الشمالية، وهذا يوضح أن الأمريكيين يفضلون أن يصطبغ أي عمل عسكري ضد أي دولة أخرى بصفة الشرعية الدولية، حسب مفهومهم، وهذا يخالف قرارات بوش الأخيرة في احتلاله للعراق، و ٧٤% من الأمريكيين يفترض أن أي تصرف عسكري أمريكي لا بد أن يكون ضمن تحالف دولي، ويقصد غالباً هنا دول الناتو، وهذا ما لم يفعله بوش في حالة احتلال العراق! (مجلة الشؤون الخارجية، في شيكاغو، سبتمبر ٢٠٠٤م^(١)).

(١) نيوزويك، العدد ٢٢٦ .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يوجد قائد سياسي عربي يستطيع أن يستفيد من الاستطلاع أعلاه، من خلال إيجاد آلية سياسية جديدة للتعامل مع الشعب الأمريكي وقيادته عن قرب دون إذعان أو تقديم تنازلات؟!

إن إجراء مثل هذا التقارب يتطلب إجراء استطلاع للرأي العربي، ولكن هل تسمح دولة عربية واحدة بهذه الشفافية دون قيود قاتلة؟!

ب- ويوضح استطلاع مركز أبحاث «بيو» مشاعر معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج: فنسبة التأييد لأمريكا انخفضت في بريطانيا من ٧٥% إلى ٥٨%، وفي فرنسا انخفضت من ٦٣% إلى ٣٧%، وفي ألمانيا انخفضت من ٦١% إلى ٣٨% .

وكذلك يوضح الاستطلاع أن نسبة القلق الأمريكي الأكبر، هو ردة الفعل في الدول الإسلامية الصديقة لأمريكا بعد احتلال العراق، فالمؤيدون للعمليات الاستشهادية ضد أمريكا في العراق ٥٩% في تركيا، ٣٦% في باكستان، و ٢٧% في المغرب، و ٢٤% في الأردن! (استطلاع للرأي لمركز أبحاث «بيو» (النسخة العربية Foreign Policy).

تعليقنا على هذين الاستطلاعين هو أن على أمريكا أن تغير من سياستها الخارجية إذا أرادت أن تحافظ على مصالحها العالمية!

ج- ومن خلال استطلاع للرأي شمل عشرة دول حليفة لأمريكا هي: بريطانيا، فرنسا، أسبانيا، روسيا، إسرائيل، اليابان، كوريا الجنوبية، المكسيك، كندا، وأستراليا، وكان السؤال العالمي في هذه الدول:

ماذا لو شاركتم في الانتخابات الأمريكية؟ باستثناء إسرائيل وروسيا اللذين أيدا بوش، وهما طبعاً مستفيدين من سياسة «الضربات الاستباقية»، و«الحرب على الإرهاب» (!) فإن جميع المشتركين في استطلاع الرأي في الدول الأخرى أيدوا «جون كيري»!! (استطلاع رأي لصحيفة هيرالد تريبيون، Herald Tribune, October ١٧th ٢٠٠٤).

ولكن من الممكن أن نسأل أنفسنا: هل سيقى الناخب الأمريكي أو العالمي على رأيه أعلاه دون تغيير؟

طبعاً الإجابة لا؛ لأن صوت مستطلع الرأي غالباً لا يخضع لاستراتيجية طويلة المدى، وإنما يتأثر بمصلحته الآنية. فمثلاً من أقوى الأوراق التي حاول الرئيس بوش أن يؤثر بها على الناخب الأمريكي في حملته الانتخابية الأخيرة، هي ورقة الأمن القومي الأمريكي، علماً بأن ما يقارب الـ ٥٥% من الأمريكيين يتصدر الأمن القومي اهتماماتهم.

إن قضية الأمن الأمريكي، وقد أثبتت بقوة، فذلك ربما لأن بوش كان يعتبر الأمن الورقة الأولى والأكثر أهمية في انتخابات ٢٠٠٤م، وأن ذلك يجلب نحوه، على أقل تقدير، معظم الناخبين الذين لم يكن قد حددوا بعد لمن سيصوتون من الخصمين الرئاسيين!

من ناحية أخرى يمكن اعتبار إعلان الرئيس بوش يوم ١٦/١٠/٢٠٠٤م بأنه وقع قانوناً جديداً يلزم وزارة الخارجية الأمريكية بإحصاء الأعمال المعادية للسامية حول العالم وتقويم مواقف الدول من هذه المسألة^(١)، استدراجاً من الرئيس الأمريكي للعرب والمسلمين أن تكون ردة فعلهم شديدة وعنيفة.

ولكن هل استوعب المسلمون هذه اللعبة!؟

(١) الحياة، ١٧/١٠/٢٠٠٤م.

المحور الرابع

المساهمة الممكنة لمسلمي الغرب في نهضة العالم الإسلامي

قبل أن نفكر بأن مسلمي الغرب لابد لهم من المشاركة في نهضة العالم الإسلامي يجب أن نعترف في البداية بأننا نعاني من مشكلة، وإذا لم نجد علاجاً ناجحاً، ونتعامل معها بشفافية مطلقة، فنعتقد بأن الحال سيتجه من سيء إلى أسوأ. فمثلاً عندما ننظر في تقرير التنمية البشرية عن ترتيب دول العالم، من حيث التنمية البشرية، نجد أن الدول الإسلامية تقع في المؤخرة. فمثلاً أهم الدول الإسلامية من الناحية السكانية نجد ترتيبها كالتالي: المملكة العربية السعودية ترتيبها ٧٣، تركيا ٩٦، إيران ١٠٦، الجزائر ١٠٧، سوريا ١١٠، مصر ١٢٠، المغرب ١٢٦، السودان ١٣٨، بنغلاديش ١٣٩، الكامبيون ١٤٢، باكستان ١٤٤، ونيجيريا ١٥٢. (١)

أعلاه يوضح أن العالم الإسلامي يقع بالأرقام في ذيل القائمة ما بين أمم الأرض رغم الإمكانيات الضخمة التي وهبها الله سبحانه وتعالى له (٢). ونعتقد أن أفضل الحلول لإنقاذ العالم الإسلامي من الكوارث التي يعاني منها هو حدوث تعاون تنظيمي كبير ما بين منظمات تشتمل على مجموعة من المثقفين المسلمين في العالم الإسلامي، ومنظمات تشتمل على مجموعة من المسلمين المقيمين في الغرب. ونعتقد أن الدور الأهم يفترض أن يقوم به مسلمو الغرب؛ لأن هامش الحركة عندهم أكبر من هامش الحركة التي توجد عند أقرانهم في العالم الإسلامي، ولكننا نرى أن من أولويات العمل الإسلامي في الغرب أن يشتمل على:

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣م.

(٢) راجع آل ثاني، فهد، جيواستراتيجية العالم الإسلامي.

تحسين صورة الإسلام عند الآخرين، واحترام قوانينهم مادامنا في أوطانهم، بدون أن نتنازل عن الأمور التي تمس عقيدتنا، وأستطيع أن أؤكد بأن كل شخص في الغرب يمتلك من الحرية الشخصية ما أعطانا إياه الإسلام، إلا ما ندر، مثل التشريع الجديد في فرنسا لرفع الحجاب عن طالبات المدارس، وطبعاً علينا حتى نقول بأن المسلمين مضطهدين في الغرب أن نضع مقياساً رقمياً دقيقاً: كم هي الحقوق المدنية المسلوقة من المسلمين؟ وكم هي الحقوق المدنية التي يحصلون عليها؟ أعتقد لو أخذنا ذلك بالنسبة والتناسب سنجد أن الحقوق المسلوقة من المسلمين في الغرب لا تصل حتى إلى ١% مقارنةً مع الحقوق التي يحصلون عليها. يضاف إلى ذلك أن في الغرب الكثير من القنوات والآليات ذات الشفافية الكاملة التي يستطيع المسلمون من خلالها المطالبة بحقوقهم المسلوقة، التي لا تتجاوز ١% كما ذكرنا أعلاه.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: عندما تسلب حقوق المواطنين في العالم الإسلامي في أوطانهم، هل توجد القنوات والآليات ذات الشفافية العالية للمطالبة بحقوقهم؟

وأؤكد هنا بأن المسلمين غير مكروهين في الغرب، ذكر تقرير لمجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير) عن الصورة السلبية التي يحملها المجتمع الأمريكي للمسلمين فكانت كالتالي: ٢٦% منهم متفقون مع تصريحات مثل الديانة الإسلامية تعلم العنف والكراهية، ٢٩% مع القول: إن المسلمين يعلمون أولادهم كراهية غير المؤمنين، و ٢٧% يرون أن المسلمين يعطون قيمة للحياة أقل من الشعوب الأخرى.^(١)

(١) الرأية، العدد ٨١٩٧.

لذلك يمكن القول: بأن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، وتركيز معظم الإعلام الأمريكي على إعطاء صورة سلبية عن المسلمين، تلك الأحداث المذكورة كلها، لم تؤثر إلا على ربع الأمريكيين، بإعطائهم صورة سلبية عن الإسلام! وردة الفعل هذه سلبية في جميع المجتمعات في حالة الحروب ما بين الأمم أو ما شابهها.^(١)

والذي يدعم رأينا بأن آراء الأمريكيين ليست سلبية عن الثقافة الإسلامية هو استطلاع الرأي الذي قدمه منتدى «بيو» للديانات والحياة العامة في شهر ديسمبر ٢٠٠١م، وكان ٥٩% من الأمريكيين الذين استطلعت آراؤهم لديهم صور إيجابية عن الإسلام.. وكذلك، بعد أحداث ١١ سبتمبر، أظهر مسح لـ ٩٠٠ قسم دين جامعي قامت به جمعية وقف ليلي أن ثلثها لا يقدم فصلاً عن الإسلام. والآن أصبحت الجامعات في تنازع طلباً لخبراء الإسلام، ومعظم الحلقات الدراسية في الفصل الجامعي عن الإسلام تم التسجيل بها أكثر من الحد^(٢). ولكن نحن كمسلمين هل نستطيع أن نتعامل إيجابياً مع هذا الإقبال على الإسلام؟!

ولكن دعونا نذهب إلى أمريكا مرة أخرى ونفترض أنه لو استطعنا أن نجري استطلاعاً للعنصرين البيض الأمريكيين، لمعرفة الصورة السلبية التي يحملونها ضد السود الأمريكيين، لوجدنا أن الصورة السلبية للبيض الأمريكيين ضد السود الأمريكيين تصل إلى أكثر من ٩٠% وذلك يعني أن ٧٠% من الشعب الأمريكي يكره ١٠% من الشعب الأمريكي رغم أن الجميع يعتقدون الديانة المسيحية! وكذلك لو استطعنا أن نذهب إلى مناطق «الهييبانك» الأمريكيين الذين تبلغ نسبتهم ١١% من الشعب الأمريكي تقريباً، وأجرينا استطلاعاً للرأي لمعرفة

(١) ويمكنكم مراجعة المحور الثالث رقم ٦ أعلاه لقياس ردة فعل الشعوب في حالة الكوارث.

(٢) نيوزويك، العدد ٨٢.

مشاعرهم السلبية عن البيض الأمريكيين لوجدنا نسبة الكراهية لدي «الهييبانك» خرافية ضد البيض الأمريكيين، ونفس مشاعر الكراهية توجد عند البيض أيضاً ضد «الهييبانك» رغم أن جميعهم يعتقدون ديانة واحدة هي المسيحية! وكذلك لو أتينا إلى أوروبا وذهبنا إلى أيرلندا الشمالية وحاولنا أن نجري استطلاعاً للرأي لمعرفة موقف الكاثوليك المسيحيين من البروتستانت المسيحيين لوجدناهم يحملون صورة قائمة عن البروتستانت، وكذلك البروتستانت يحملون صورة قائمة السواد عن أقرانهم من الكاثوليك!!

إن النتيجة التي ستوصل لها إذاً هي أن صراعات الغربيين فيما بينهم أكثر وأعمق من الصورة السلبية التي يحملونها عن الإسلام.. ولكن من أكبر مشاكل المسلمين عندما يُستدرجون للصراع مع (الأخر) بواسطة بعض المراكز المتخصصة، يتم استدراجهم بكل سهولة، واستدراجهم هذا يؤدي إلى عكس صورة سلبية كاملة عن الإسلام للأسف الشديد!!
وخلاصة القول أعلاه:

إن من مهامنا كمسلمين، وخاصة مسلمي الغرب، هو عكس الصورة الإيجابية عن الإسلام.. وفي الحقيقة فإن الديانة الإسلامية لو استوعبناها الاستيعاب السليم كلها صور إيجابية في المعاملات ما بين المسلمين وأنفسهم، وما بين المسلمين وأصحاب الديانات والثقافات الأخرى، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل نستوعب الدرس!؟

واعتقد بأنه يفترض على الأقليات المسلمة في الغرب، إعادة تنظيم أنفسهم، من خلال الأحزاب و«اللوبيات» والتكتلات والجمعيات السياسية والاقتصادية والثقافية والخيرية والمجتمعات المدنية بشكل عام. وهذه التنظيمات لو نجحت في

الغرب، ونجح الإصلاح الحقيقي، لا المكياج السياسي في العالم الإسلامي، فمن الممكن أن يتم التنسيق التنظيمي والفني ما بين المجتمعات المدنية في العالم الإسلامي - طبعاً بعد الإصلاح أعلاه - والتنظيمات الإسلامية في الغرب، وأعتقد أن هذا هو أول خطوات نقل المعرفة الحقيقية والتقدم من دول عالم الشمال.

وأولى الخطوات التي من الممكن أن يبدأ بها التعاون ما بين العالم الإسلامي ومسلمي الغرب، وموافقة ومشاركة الدول الغربية، هو التطوير الإيجابي للتعليم في العالم الإسلامي، من خلال التالي:

أ- دعم مراكز البحوث في العالم الإسلامي بالتجهيزات العملية والبحثية فضلاً عن الدعم المالي.

ب- تقديم برامج للمعونة الفنية في شكل دعم وتطوير البنية الأساسية لتجهيزات المعامل البحثية بالجامعات الإسلامية.

ج- دعم الجامعات الإسلامية بتكنولوجيا المعلومات المتقدمة بما يساهم في زيادة فاعلية العملية التعليمية بالجامعات الإسلامية.

د- تقديم منح للباحثين المسلمين لإكمال دراساتهم العليا في الجامعات الغربية.

هـ- تقديم دعوات للباحثين المسلمين للمشاركة في المؤتمرات التي لها علاقة بتخصصاتهم وتعد في الدول الغربية.

و- تكريم الباحثين المسلمين، سواء في الغرب أو في العالم الإسلامي، عندما يقدم الواحد منهم عملاً علمياً كبيراً يساهم في تقدم وتطور البشرية في المجالات المختلفة، على أن يكون هذا التكريم: مالياً ومعنوياً، وأن يتضمن الترقية في وظيفته، وذلك سيحرض زملاءه الآخرين على تقديم كل ما عندهم!

المحور الخامس

الخاتمة

١ - استيعاب إدارة اللعبة:

هناك مصالح استراتيجية صهيونية، ومن بعض المنظمات المتطرفة، لكي تثبت بأن الغرب أعداء لنا، وهم في الحقيقة ليسوا أعداء لنا ونحن لسنا أعداء لهم. فمن خلال متابعتنا، هناك محاولات مستميتة من قبل الغربيين لإحداث تقارب مع العالم الإسلامي، فمثلاً هناك دعوة أوربية لحوار الحضارات بين الغرب والمسلمين يتزعمها كلٌّ من «خوسيه سباتيرو» رئيس وزراء أسبانيا، و«جير هارد شرودر» المستشار الألماني، و«جان فرانكوفيني» نائب رئيس وزراء إيطاليا، وكذلك يفترض أن نشيد بالدور الذي يقوم به للدفاع عن الإسلام الأمير «تشارلز» ولي عهد بريطانيا منذ عقد من الزمان^(١).

من هناك تحرك الغرب، ولكن ماذا عن العالم الإسلامي؟

أعتقد من دون وجود منظمات إسلامية سليمة ومتعافية وممثلة لإرادة الشعوب الإسلامية، لا نستطيع أن نجري حواراً مع (الآخر)، لأن الأشخاص أعلاه الذين يريدون التقارب مع العالم الإسلامي جميعهم يمثلون إرادة شعوبهم، ولكن معظم الأشخاص الذين يفترض أن يمثلوا المسلمين، فيمثلونهم رغماً عن أنوفهم. إذاً المشكلة ليست مشكلة ثقافة إسلامية وثقافة غربية، بل المشكلة هي: إدارات إسلامية مترهلة وإدارات غربية متقدمة!

(١) القدس، العدد ١٣٦٣١.

وعلىنا كمسلمين استيعاب أسلوب الاستدراج والاستفزاز.. فمثلاً توقيع الرئيس «بوش» لقانون جديد تحت عنوان «معاداة السامية»^(١)، يعتبر استفزازاً للمسلمين واستدراجاً عدوانياً لهم، ولكن إذا استوعبنا اللعبة نستطيع أن نرد عليها، غير أن ذلك لن يحدث إلا إذا استطاع المسلمون إعادة تنظيم أنفسهم بطريقة صحيحة.

وقد أعجبنا مقالة للكاتب محمد شاكر عبد الله، يقول فيها: «والعرب ساميون أيضاً يا مستر بوش».. وملخص قول الكاتب: «أبناء نوح، سام وحام ويافت، وإبراهيم عليه السلام وذريته ينتسبون إلى نوح عليه السلام، والعرب من سلالة إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام، وإذا نجحت فكرة نسب نبي الله إبراهيم بسام بن نوح، فإن العرب بديهيّاً سيرتبطون بسام هذا بنفس قوة ارتباط اليهودية»^(٢).

ورأينا إننا نستطيع أن نرسل رسالة هزلية إلى الرئيس «بوش» ونقول له: شكراً إذا كان قصدك أن قانون حماية السامية يشملنا أيضاً نحن العرب. رغم أننا كمسلمين لا نؤمن بالعنصرية التي يؤمن بها الرئيس بوش!!

الاستدراج الآخر من بوش في قانون «معاداة السامية» يتمثل في إظهار أن الصراع الدائر اليوم هو بين السامية والعرب، أو بين اليهود والمسلمين، ولكن في الحقيقة لا هذا ولا ذلك، إن الصراع الحقيقي إنما على حقوق مغتصبة للشعب الفلسطيني في أرض فلسطين، فكان بالأحرى على الرئيس بوش أن يقول لصديقه شارون أن يعيد أرض الفلسطينيين إليهم، وأتحدى أن يبقى أي صراع غير ذلك، لأن حكم الدين واضح وصريح: ﴿لَكَ دِينُكَ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦).

(١) راجع أعلاه للمحور الثالث البند رقم ٦.

(٢) للقدس، العدد ١٢٦٣٤.

٢ - أمريكا تبحث عن سياسة خارجية جديدة:

أمريكا فشلت في سياستها الخارجية في عهد الرئيس بوش ٢٠٠٠/٢٠٠٤م والدليل على ذلك استطلاع الرأي في المحور الثالث أعلاه، وكذلك فشلت أمريكا في أفغانستان بعد احتلالها، فالأكاديمية الأمريكية «كاثي جانون» المتخصصة في شؤون أفغانستان وباكستان تقول: أمريكا أنجزت الدمار في أفغانستان، فبدلاً من التعامل مع خصم واحد اسمه طالبان أصبحنا نتعامل مع مجموعة لا تعد ولا تحصى من أمراء الحرب، وكل واحد منهم لديه المليشيا الخاصة به مثل عبدالرسول سياف، ومحمد فهيم، وعبد الرشيد دوستم، ورئيس أفغانستان السابق رباني.. وتقول الكاتبة: هؤلاء يملكون جيوشهم الخاصة بهم، وسجونهم الخاصة بهم، ويحصلون على ريع كبير من تجارة المخدرات التي وصلت في عام ٢٠٠٣م إلى ٢,٣ مليار دولار.^(١)

أما بالنسبة للعراق فالاستراتيجية الأمريكية أخطأت خطأ جسيماً باحتلالها. فالأكاديميين «جورج لوبير» و«ديفيد كورترت» يقولان: سياسة العصا والجزرة نجحت مع صدام، وكان علينا بالاستمرار عليها، والدليل على ذلك من بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١م، فالعقوبات نجحت مع العراق بحيث أجبرتهم على التالي: إنهاء مشكلة الحدود السياسية مع الكويت، وقلصت من الريع الذي كان يحصل عليه صدام من النفط، وحرمت صدام من بناء جيشه بعد هزيمة حرب الكويت، وحرمت صدام من تطوير أي برامج لأسلحة الدمار الشامل.^(٢)

وهنا نلاحظ أن المفكرين كانا يركزان على أن بوش كان يستطيع أن يحقق ما يريد من احتواء، وما يليه من تغييرات في العراق، من خلال العقوبات الذكية.

Foreign Affairs, May, June 2004

(١)

Foreign Affairs, July-August, 2004, P.19

(٢)

وطبعاً نحن ندعم الرأي أعلاه، لأن كارثة احتلال العراق جعل الدولة في مرحلة هلامية.. وهناك خطر أن تتحول الدولة العراقية إلى شظايا متناثرة، أي دويلات صغيرة متناحرة، وسيترتب على ذلك انعكاسات سلبية في المنطقة بأكملها!

وطبعاً الرئيس بوش يتفاخر بأن احتلاله للعراق أدى إلى إذعان الرئيس الليبي لمطالب أمريكا، بمعنى أنه باستخدام الدبلوماسية الصلبة مع دولة أو دولتين مارقين ينحل عقد السبحة للدول المارقة الأخرى، أي أن معظم الدول المارقة ستستسلم للشروط دون مطالب!

وهنا أيضاً - كما يقول الأكاديميان أعلاه- فإن بوش قد أخطأ.. كان الرئيس معمر القذافي عندما أعلن: (١) إلغاء دعمه للإرهاب الدولي (٢) إنهاء برامجه المخفية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، لم يفعل ذلك بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، ولكن بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا في تسعينيات القرن الماضي.

فالعقوبات الأمم المتحدة جعلت ليبيا في التسعينيات تقبل التفاوض، وأقنعت ليبيا على تسليم المتهمين في قضية لوكيربي إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وتقرير أمريكا السنوي عن الإرهاب أثبت أن ليبيا قلصت في عام ١٩٩٦ م عملياتها الإرهابية، وكذلك التفاوض مع ليبيا ساهم في إشراكها في عملية الحرب على الإرهاب، وأخيراً كشفت ليبيا عن جميع برامجها لأسلحة الدمار الشامل، وكذلك وافقت على إلغاء البرنامج بشكل كلي^(١).

إن أكبر إنجاز تتفاخر به إدارة بوش هو أن استسلام ليبيا إنما كان بسبب احتلال العراق، والمفكران الأمريكيان أعلاه يقولان له: لا وكلا، إن استسلام ليبيا إنما بسبب عقوبات الأمم المتحدة المفروضة عليها في تسعينيات القرن الماضي.

Foreign Affairs, July-August, p.102.

(١)

وخلاصة ذلك أن سياسة أمريكا الخارجية في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م فاشلة بكل المقاييس!! ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل توجد عندنا الإدارات المؤهلة للتعامل مع سياسة أمريكا الخارجية؟! أم أنها كالعادة السياسات التابعة؟!!

٣- المسلمون.. هل هم أمة مهزومة؟

هل المسلمون أمة مهزومة؟

نحن هنا لا نستطيع أن نقول: نعم أو لا، إلا من خلال استطلاعات الرأي، وأفضل استطلاعات للرأي استطعنا الحصول عليها في العالم العربي وتركز على وضع أسئلة تمم الشارع العربي هي استطلاعات «الجزيرة نت». ففي مجموعة من الاستطلاعات، التي يُعد المشاركون فيها بالآلاف، لاحظنا التالي:

- هل تؤيد الانتفاضة رغم جسامه التضحيات الفلسطينية؟ أجاب ٨٧% بنعم، علماً بأن معظم الحكومات العربية تحاول احتواء الانتفاضة وتوقيفها،
- هل الصمت العربي، شعبياً ورسمياً، وراء غياب الإدانات الدولية لمجازر إسرائيل في غزة؟ والإجابة ٨٥% بنعم.. يعني ٨٥% من المستطلع رأبهم يقولون إن الإدارات العربية مقصرة في التعامل إيجابياً مع مجازر غزة.
- هل يخدم الصعود غير المسبوق لأسعار النفط المواطن العربي؟ الإجابة طبعاً ٦٢% لا.

إذاً نستطيع أن نستخلص من المذكور أعلاه أن مرحلة الكتابة التي يعاني منها المواطن العربي هي نتيجة من نتائج سلبية الإدارات العربية.. وإذا كانت هذه معنويات المواطن العربي، والعالم العربي هو قلب العالم الإسلامي، فكيف تعتقدون أن هذه الأمة ستتطور دون إصلاحات فعلية لا صورية لإدارتها؟!!

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- ١- Foreign Policy, September/October 2004, Carnegie endow ment, U.S.A (النسخة العربية) .
- ٢- New Week الأعداد ٧٩، ٨٢، ٨٥، ١١٤، ١٥٦، ٢٢٦ (النسخة العربية)
- ٣- إدريس، شريف، القانون الدولي الخاص، الخرطوم، لا يوجد ناشر، ١٩٧٩م.
- ٤- استطلاعات الرأي في الجزيرة نت (لعينات من الشعوب العربية) .
- ٥- آل ثاني، فهد، العالم الإسلامي، دراسة جيواستراتيجية وجيوبوليتيكية، مكتبة دار الثقافة، الدوحة، ٢٠٠٢م.
- ٦- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣م.
- ٧- جريدة الحياة، ١٧/١٠/٢٠٠٤م.
- ٨- جريدة الخليج الإماراتية، ١٦/١٠/٢٠٠٤م.
- ٩- جريدة الراية، العدد ٨١٩٧.
- ١٠- جريدة القدس العربي، العدد ١٢٦٣١.
- ١١- د. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، الموقع الإلكتروني www.df-althani.com
- ١٢- رياض، محمد، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- ١٣- عبد الخالق، عبد الرحمن، أولويات العمل الإسلامي في الغرب، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م.

- ١٤ - الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، عمان، دار فارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م.
- ١٥ - المجذوب، محمد، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٠م.
- ١٦ - مجلة الوطن العربي، باريس، العدد ١٣٧٧.
- ١٧ - محمد، مهاتير، خطة جديدة لآسيا، Pelanduk Publications(M) sdn. Bhd, Malaysia.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 1- Shokat. M. British Embassy, Doha October 13th 2004, Corres Pondance.
- 2- Herald Tribune, October 17th. 2004.
- 3- Foreign Affairs, May / June 2004, Volume 83 – Number 3.
- 4- Foreign Affairs, July / August 2004, Volume 83 – Number 4.
- 5- The Daily Star Newspaper, October 16th. 2004.
- 6- The Daily Star Newspaper, October 9th. 2004.
- 7- Dr. Fahd.A.AL-Thani, Comment in Doha debates 13th, October 2004, Qatar Foundation.
- 8- U.S.A, Public Law 107-56 .157th Congress, (U.S.A Patriot Act 2001).
- 9- Islam on Line.

المسلمون الأمريكيون الواقع وإمكانيات النمو

الأستاذ نهاد عوض (*)

التفكير في مستقبل المسلمين في أمريكا يجب أن يسير في وقت واحد على مستويات خمسة أساس، وهي: الفرص المتاحة أمام مسلمي أمريكا؛ والأخطار المحيطة بهم؛ وعناصر القوة التي يمتلكونها؛ وجوانب الضعف التي يعانون منها؛ وكذلك وجود رؤية مستقبلية واسعة غير محبوسة في تفاصيل الواقع، تعمل على ترشيد حركة وتفكير مسلمي أمريكا فيما يتعلق بمستقبلهم على مدى عقود مستقبلية قادمة.

أولاً: مراحل تطور مسلمي أمريكا كجماعة

يعاني حقل الدراسات المتعلقة بشؤون المسلمين في أمريكا، بصفة عامة، من فقر واضح خاصة فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بنشاط المسلمين في الحياة العامة الأمريكية^(١)، ويظهر ذلك بوضوح في ندرة الاهتمام الذي تمنحه بعض أهم وأحدث

(*) المدير العام.. لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير).

(١) Mohamed Nimer. "Muslims in American Public Life." In: Yvonne Yazbeck Haddad (ed.), *Muslims in the West: from Sojourners to Citizens*. (Oxford University Press, 2002), p.169.

الموسوعات الأمريكية - التي تناول أنشطة جماعات المصالح والحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة - لدراسة المنظمات المسلمة الأمريكية وحركة المسلمين في أمريكا، لحماية حقوقهم وحرّياتهم في أمريكا، على الرغم من اهتمام هذه الموسوعات بدراسة جماعات مصالح وحركات اجتماعية وسياسية ظهرت للدفاع عن حقوق ومصالح أقليات أمريكية مختلفة، كاليهود والأفارقة الأمريكيين واللاتينيين وغيرهم^(١).

ويكاد يقتصر اهتمام هذه الموسوعات بشؤون المسلمين في أمريكا على قضيتين أساس، هما: تطور حركة أمة الإسلام (Nation of Islam) والتي نعتقد أنه لم تها لها الفرصة المناسبة للاطلاع على منظومة المعتقدات الإسلامية الصحيحة^(٢)؛ والقضايا المتعلقة بدور الدول الإسلامية فيما يتعلق بالدفاع عن صورة الإسلام في الولايات المتحدة^(٣).

حتى الموسوعات الإنجليزية الحديثة عن الإسلام - مثل موسوعة أكسفورد للعالم الإسلامي المعاصر - أغفلت - عند تناولها لقضية الأقليات المسلمة في المجتمعات غير المسلمة - عن دراسة التحديات الواقعية التي تواجه الأقلية المسلمة في أمريكا، واكتفت بتناول جدل علماء المسلمين التاريخي حول قضية تفسير وجود المسلمين في المجتمعات غير المسلمة وعلاقتهم بالأمة الإسلامية^(٤).

ولم يحل ذلك دون ظهور عدد متزايد من الدراسات التي تناولت تاريخ وحاضر المسلمين في أمريكا كجماعة، والتي نعتمد على جزء كبير منها في إعداد هذه الدراسة.

See for example: (١)
David Bradley and Shelley Fisher Fishkin. *The Encyclopedia of Civil Rights in America*, Vol. 2. (Sharpe Reference, 1998).

Immanuel Ness. *Encyclopedia of Interest Groups and Lobbyists in the United States*. (Sharpe Reference, 2000).

David Bradley and Shelley Fisher Fishkin. *Ibid.* Pp. 612-623 (٢)

Immanuel Ness, *op. cit.* p. 589 (٣)

John Esposito. *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World*, Vol. 3. (Oxford University Press, 1995), pp. 112-116 (٤)

بصفة عامة، يمكن تقسيم مراحل تطور المسلمين في أمريكا، كجماعة، إلى أربع مراحل أساسية، وهي:

١- مرحلة العبودية.

٢- نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

٣- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٤- الفترة المعاصرة.

- مرحلة العبودية:

يرى المؤرخون أن تاريخ وجود المسلمين في أمريكا يعود إلى عام ١٤٩٢م، وهو تاريخ اكتشاف الأوربيين للعالم الجديد، بل وقبل ذلك، إذ يتحدث بعض المؤرخين عن أن اكتشاف كريستوفر كولمبس لأمريكا كان بمساعدة بعض بحارته المسلمين، كما يتحدثون عن اتباع بعض قبائل العالم الجديد الأصلية لعادات إسلامية كدليل على وصول المسلمين إلى العالم الجديد قبل كريستوفر كولمبس، ويؤكدون على وجود العديد من المسلمين بين الأفارقة الذي أحضروا إلى أمريكا في موجات تجارة العبيد الشائنة.

وقد حاول بعض المؤرخين تتبع تاريخ المسلمين الأوائل في شمال أمريكا وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل، كما حاولوا تتبع نسب العبيد المسلمين الذين أحضروا إلى القارة الأمريكية، كما اهتم بعضهم بالخلفيات الحضارية والتمتدنة للأفارقة، الذي استعبدوا ظلماً في العالم الجديد، وذلك من خلال تتبع السير الشخصية القليلة التي تركها بعضهم، ومنهم مسلمون مثل أيوب بن سليمان ديالو،

وهو أمير أفريقي مسلم استعبد ظلماً في عام ١٧٣١م، ومثل أبو بكر صادق وهو من تامبكتو، التي كانت مركزاً للمعرفة الإسلامية في أفريقيا قبل دخول الاستعمار، وقد تم تسجيل ودراسة خبرة هؤلاء المسلمين في دراسات عدة^(١).

- مرحلة نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين:

تدفقت موجة من المهاجرين المسلمين والعرب إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، وركزت الدراسات التي تناولت هذه المرحلة في جزء كبير منها على حياة العرب الأمريكيين (وأكثرهم مسيحيون) الذين هاجروا من بلاد الشام إلى الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكنها أيضاً أفردت أجزاء منها لحياة المسلمين العرب في الولايات المتحدة^(٢).

كما شهدت الفترة نفسها هجرات مسلمة من عدة مناطق أساسية في العالم القديم، مثل هجرة مسلمي جنوب شرق آسيا، التي أتت من بلدان كفيتنام والفلبين وكمبوديا، واستقرت معظمها في غربي أمريكا، وهجرة مسلمي شرق ووسط أوروبا والاتحاد السوفيتي والذين استقروا في شرقي الولايات المتحدة^(٣).

ويشير سليمان نيانج إلى أن الدراسات التي تمثل هذه المرحلة تشمل بعض الأدبيات التي تتناول جماعات ادعت الإسلام، ولكن معتقداتها تبتعد عن معتقدات الدين الإسلامي الصحيح، وعلى رأس هذه الجماعات حركة الأحمدية، التي

(١) Sulayman S. Nyang. "Islam in the United States of America: A Review of the Sources." Op.cit. pp. 4-7

(٢) Sulayman S. Nyang. "Islam in the United States of America: A Review of the Sources." Op. cit. pp. 7-19

(٣) Sulayman S. Nyang. *Islam in the United State of America*. Op. cit. pp. 60-63

ادعى مؤسسها - في أوائل القرن العشرين - ميرزا غلام أحمد أنه المهدي المنتظر، وجذب حوله بعض الناس، على الرغم من تعرضه لانتقادات عديدة من مسلمي شبه القارة الهندية.

كما ركزت مجموعة أخرى من الدراسات - ضمن هذه المرحلة - على الجماعات الأفريقية الأمريكية، التي حاولت استخدام الإسلام لتبرير أفكارها الانفصالية عن المجتمع الأمريكي وثقافته السائدة التي ميزت ضد الأفارقة، وعلى رأس هذه الجماعات جماعة «أمة الإسلام»، التي ضمت معتقداتها بعضاً من الأفكار الخاطئة عن الإسلام، وقد تحول بعض أعضاء الجماعة فيما بعد إلى الإسلام الصحيح، في بداية الستينيات في القرن العشرين بعد تحول أحد أبرز قادة الحركة وهو «مالكوم إكس» إلى الإسلام.. وفي السبعينيات انفصل «ورث الدين محمد»، وهو نجل إيلاجا محمد (مؤسس حركة أمة الإسلام، الذي توفي في الحقبة ذاتها) عن الحركة وقام بتأسيس جماعة أخرى تحت اسم «لمجتمع المسلم الأمريكي (MAS)» التي تبنت عقيدة أهل السنة والجماعة، ولم يؤد هذا إلى تحول جميع أفراد الحركة إلى تيار الإسلام العام، إذ استمرت الحركة بأفكارها الانفصالية تحت قيادة جديدة.. ويرأسها حالياً «لويس فرقان».

- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

وتغطي هذه المرحلة الموجة الأخيرة من الهجرات المسلمة إلى الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي قامت بتأسيس العدد الأكبر من المنظمات والمؤسسات والمراكز الإسلامية الموجودة حالياً في الولايات المتحدة، مما ساعد على استقرار مسلمي أمريكا ونموهم.

إذ ساعدت قوانين الهجرة الأمريكية الجديدة في بداية الستينيات - إضافة إلى موجات الطلاب المسلمين القادمين للدراسة بالغرب، وثورة الحقوق المدنية الأمريكية، وتوجه الأقلية الأفريقية الأمريكية نحو الإسلام - في زيادة أعداد المسلمين في أمريكا بشكل ملحوظ منذ أواخر الستينيات.

ويقول «سليمان نيانج»: إن المجموعة الأخيرة من المهاجرين اهتمت بشكل ملحوظ، وبتفوق كبير عن الموجتين السابقتين من موجات الهجرة المسلمة إلى أمريكا، ببناء المؤسسات المسلمة، ونشر المعرفة الإسلامية بين المسلمين المهاجرين، سعياً منها للحفاظ على الهوية والديانة الإسلامية بين المهاجرين، والحيلولة دون أن يذوبوا في المجتمع.. ويقول: إن موجة الهجرة الثالثة جلبت معها موجتين اجتماعيتين داخليتين في المجتمع المسلم، وهما موجة تأسيس (بناء المؤسسات والمراكز الإسلامية) وموجة أسلمة (نشر المعرفة الإسلامية بين أفراد المجتمع المسلم)^(١).

ومن أهم معالم هذه المرحلة: تأسيس مسلمي أمريكا لمنظمات حاولت تجميع المسلمين المهاجرين إلى الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، في مؤسسات كبرى تعمل بالأساس على حماية هويتهم ونشر المعرفة والنشاطات الإسلامية بينهم، ومن هذه المؤسسات: اتحاد الطلبة المسلمين (MSA) والذي أسس في عام ١٩٦٣م، والاتحاد الإسلامي لشمال أمريكا (ISNA) والذي أسس في عام ١٩٨٢م، والحلقة الإسلامية لشمال أمريكا (ICNA) والذي أسس في عام ١٩٧١م.

وتقول الباحثة «كارين ليونارد»: إن منظمات المرحلة الثانية تميزت بأنشطتها غير السياسية، وبانقسامها وفقاً لحدود عرقية ودينية معينة، مثل غلبة العرب على

Sulayman S. Nyang. *Islam in the United State of America*. Op. cit. pp. 64-66

(١)

الاتحاد الإسلامي لشمال أمريكا، في مقابل غلبة مسلمي شبه القارة الهندية على الحلقة الإسلامية لشمال أمريكا.. كما تتميز هذه المنظمات أيضاً بتعدد أنشطتها الاجتماعية الدينية، وبأنها تمثل منظمات «مظلة»، تضم تحت عضويتها مراكز ومؤسسات إسلامية صغيرة تابعة لها^(١).

- المرحلة المعاصرة:

تطلق الباحثة «كارين ليونارد» على المرحلة الحالية من مراحل تطور المسلمين في أمريكا، التي تمتد منذ تسعينيات القرن العشرين حتى الآن، اسم مرحلة «المسلمين الأمريكيين»، وتقول الباحثة: إن المرحلة الحالية تميزت بظهور عدد من المؤسسات المسلمة الأمريكية التي أسست لتعالج بعض مشاكل المرحلة السابقة لها، مثل قلة التركيز على النشاط السياسي، وضعف المشاركة في فعاليات الحياة العامة الأمريكية، والانقسام حول حدود عرقية ودينية، وعدم الانفتاح أمام المسلمين الأمريكيين بمختلف انتماءاتهم العرقية والدينية.

وتضم هذه الفئة أربع منظمات سياسية مسلمة، وهي - مرتبة وفقاً لسنة إنشائها - مجلس الشؤون العامة الإسلامية (MPAC) الذي أسس في عام ١٩٨٨م، والمجلس الإسلامي الأمريكي (AMC) الذي أسس في عام ١٩٩٠م، ومجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) الذي أسس في عام ١٩٩٤م، والتحالف الإسلامي الأمريكي (AMA) الذي أسس في عام ١٩٩٤م.

ثانياً: النمو المؤسسي لمسلمي أمريكا

تقدم دراسة «المسجد في أمريكا: صورة وطنية» الصادرة عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «كبير» في عام ٢٠٠١م أول وأشمل مسح من نوعه لأهم فئة من فئات المؤسسات المسلمة في أمريكا وأكثرها انتشاراً ألا وهي المساجد، كما تتميز الدراسة بتناولها لأبعاد عديدة من حياة المسلمين في أمريكا، مثل أعدادهم، وتوجهاتهم. نحو المجتمع الأمريكي والإسلام، ومستوى نشاطهم الاجتماعي والسياسي والإعلامي^(١).

وسوف نحاول تقديم نبذة سريعة عن أهم نتائج الدراسة:

١- تقدر الدراسة عدد المسلمين في أمريكا بحوالي ٧ مليون مسلم.

٢- تقسم الدراسة المسلمين في أمريكا إلى ثلاث مجموعات رئيسة، وهي: الجنوب أسيويون (٣٣%)، والأفارقة الأمريكيون (٣٠%)، والعرب، وهم يمثلون ٢٥% من مسلمي أمريكا.

٣- تدلل الدراسة على النمو السريع للمسلمين في أمريكا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ تشير إلى أن ٢% من المساجد في أمريكا تم تأسيسها قبل عام ١٩٥٠م، بينما تم تأسيس نصف المساجد بعد عام ١٩٨٠م، كما أن غالبية المساجد في أمريكا (٨٧% منها) تم تأسيسها بعد السبعينيات.

وهذا يشير إلى الطفرة الكبيرة التي ظهرت في أعداد المساجد والمسلمين في أمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين^(٢).

Ihsan bagby, Paul M. Perl & Bryan T. Froehle. Op.cit
Ibed, p22.

(١)

(٢)

- ٤- أوضحت الدراسة أن أحد أسباب نمو أعداد المسلمين في أمريكا يعود إلى ارتفاع معدلات اعتناق الإسلام بين الأمريكيين، إذا يعتنق الإسلام كل عام حوالي ٢٠ ألف أمريكي، سبعون في المائة منهم من الأفارقة الأمريكيين.
- ٥- أوضحت الدراسة أن المسلمين في أمريكا يميلون نحو الاندماج الإيجابي في المجتمع الأمريكي، ويرغبون في مزيد من المشاركة في الحياة العامة الأمريكية، إذ وافقت أغلبية ساحقة من المساجد المشاركة في الدراسة (٩٩%) على أن أمريكا تمثل مجتمعاً متقدماً تكنولوجياً يمكن للمسلمين التعلم منه، كما وافقت ٩٦% من المساجد على أنه ينبغي على المسلمين التوغل في المؤسسات الأمريكية، وأيدت ٨٩% من المساجد فكرة المشاركة في العملية السياسية الأمريكية.
- ٦- كما أشارت الدراسة إلى الأدوار الجديدة والمتزايدة التي بدأت المساجد في أمريكا تضطلع بها في حياة المسلمين في الولايات المتحدة، والتي تختلف بعض الشيء عن الأدوار التقليدية التي تضطلع بها المساجد في حياة المسلمين في البلدان الإسلامية خلال الفترة المعاصرة، إذا أشارت الدراسة إلى زيادة الدور الإعلامي والسياسي للمساجد في الولايات المتحدة، إذ تقوم حوالي ٧٠% من المساجد بأنشطة تتعلق بالاتصال والتعاون مع وسائل الإعلام الأمريكية لتحسين تغطيتها لقضايا الإسلام والمسلمين، وتقوم ٦١% منها بالاتصال بالسياسيين الأمريكيين، كما استقبلت ٤١% من المساجد سياسيين أمريكيين خلال عام ٢٠٠٠م.
- هذا إضافة إلى نشاط المساجد في القيام بأدوارها الطبيعية في نشر الدعوة الإسلامية (٩٢% من المساجد)، وفي تقديم المساعدات المالية والاجتماعية للأسر المسلمة (٧٤-٨٤% من المساجد)، وفي بناء ورعاية المدارس الإسلامية (٢١% من المساجد)^(١).

- تصنيف المنظمات المسلمة الأمريكية:

دراسة «دليل المصادر للمسلمين في شمال أمريكا» للدكتور محمد نمر، مدير قسم الأبحاث في «كبير»، الصادرة في أواخر عام ٢٠٠٢م، تقدم لأول مرة تصنيفاً جامعاً للمؤسسات والمنظمات المسلمة في أمريكا الشمالية، الأمر الذي يعد خطوة مهمة على سبيل فهم البنية المؤسساتية للمجتمعات المسلمة في أمريكا وكندا، وعلى سبيل الوعي بتاريخ المسلمين في أمريكا وتوجهات تطورهم وتطور مؤسساتهم خلال العقود الأخيرة^(١).

إذ تحصي الدراسة ٢٢٨٣ منظمة مسلمة في أمريكا وكندا، تقسمها إلى ٢١ فئة أساسية، وتتناول منها بالشرح والتحليل الدقيق ٨ فئات كبرى وهي المساجد والمراكز الإسلامية، والمدارس المسلمة، ومؤسسات التنمية المجتمعية، والمؤسسات التي تقوم كاتحادات بين أبناء عرقيات بعينها، ومنظمات الخدمة الاجتماعية والأعمال الخيرية، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات الشؤون العامة والسياسية، ومراكز الأبحاث.. ويبحث الكتاب أهم معالم تطور الأنواع السابقة من المؤسسات ضمن الخبرة المسلمة الأمريكية^(٢).

ويوضح الجدول التالي ٢١ فئة من فئات المنظمات المسلمة في شمال أمريكا، وأعداد المنظمات المدرجة تحت كل فئة:

Mohamed Nimer. *The North American Muslims Resource Guide: Muslim Community Life in the United States and Canada.* (Routledge. 2002) (١)

Mohamed Nimer. *The North American Muslims Resource Guide: Muslim Community Life in the United States and Canada.* (Routledge. 2002) (٢)

نوع المنظمة	عددتها	نوع المنظمة	عددتها
المساجد	١٢٠٩	دور نشر	٢٤
منظمات عرقية	٢٩٥	منظمات أعمال خيرية وإنسانية	١٩
منظمات طلابية	١٧٨	منظمات للشباب	١٧
المدارس الإسلامية	١٧٢	شركات اتصالات	١٧
منظمات شؤون عامة	٥٥	روابط مهنية	١٥
مواقع إسلامية كبرى على الإنترنت	٥٠	منظمات نسوية	١١
تجمعات دينية خارج إطار المساجد	٤٩	منظمات بحثية	١٠
منظمات للخدمات الاجتماعية	٣٨	منظمات دعوية في السجون	٦
منظمات تنمية مجتمعية	٣٢	جامعات إسلامية	٣
منظمات دعوية	٣٠	أوقاف	٣
مؤسسات إعلامية	٢٦	فئات أخرى غير مصنفة	٢٤
المجموع الكلي للمنظمات:		٢٢٨٣	

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة تتعلق بتوجهات تطور الأقلية المسلمة في أمريكا، في مقدمتها ما يأتي^(١):

- ١- أن مسلمي أمريكا ينظمون أنفسهم بالأساس من خلال منظمات دينية وعقائدية، أكثر منه من خلال منظمات عرقية أو على أسس إثنية.
- ٢- أن مسلمي أمريكا نشطوا نشاطاً ملحوظاً خلال العقد الأخير من القرن العشرين لتنظيم أنفسهم، ومواجهة ما يتعرضون له وما تتعرض له صورتهم من تمييز

Ibed.

(١) Mohamed Nimer. *The North American Muslims Resource Guide: Muslim Community Life in the United States and Canada*. Op.cit. pp.172-177

وتشويهه في الدوائر العامة الأمريكية، وقد دفعت أحداث ١١ سبتمبر المسلمين في الاتجاه نفسه.

٣- أن المنظمات المسلمة الأمريكية المختلفة تسعى في اتجاه توطين أنفسها والمسلمين في أمريكا، وذلك من خلال البحث عن قيادات تقودها تكون على دراية واسعة بالبيئة الأمريكية.

٤- أن المسلمين في أمريكا ومنظماتهم منخرطون في علاقة اعتماد متبادل واسعة النطاق بينهم وبين المجتمعات المسلمة خارج أمريكا من ناحية، وبينهم وبين المجتمع الأمريكي من ناحية أخرى، ويعني ذلك أن المسلمين في أمريكا يحصلون على المساعدات والموارد بأنواعها المختلفة (من أموال، ومعرفة إسلامية، ومعرفة بالواقع الأمريكي، وخبرات في إدارة المؤسسات الأمريكية) من الأمة الإسلامية والمجتمع الأمريكي في آن واحد.

٥- أن كثيراً من المسلمين المهاجرين إلى الولايات المتحدة تأثروا بالحركات الإسلامية في العالم الإسلامي وبخبرة هذه الحركات في التعامل مع النظم السياسية في العالم الإسلامي، والتي تتميز في مجملها بالمعاناة من النظم المنغلقة سياسياً وغياب الديمقراطية، وفي المقابل هناك توجه متزايد داخل المنظمات المسلمة الأمريكية يسعى للانفتاح على الخبرة السياسية الأمريكية التي تتميز بالانفتاح والتعددية وثقافة سياسية معينة، الأمر الذي حد من دور الحركات الإسلامية في حياة المسلمين في أمريكا وجعلها تقتصر على الجوانب التعليمية والاجتماعية في بعض الأحيان.

٦- أن المسلمين في أمريكا يتوجهون نحو الاندماج في المجتمع الأمريكي ونحو الانفتاح على خبرته التعددية، ويدعم هذا الاتجاه على مستوى المنظمات المسلمة الأمريكية بعدة ظواهر مثل ميل المنظمات المسلمة للتخصص، وميلها للانفتاح على الحياة العامة الأمريكية، وسعى المنظمات إلى الاستعانة بالخبراء المتخصصين في إدارة أعمالها.

ثالثاً: تبعات أحداث سبتمبر ٢٠٠١ م

أشار تقرير أعده مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «كبير» في الذكرى السنوية الثانية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى أن مسلمي أمريكا خلال العامين التاليين لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ م واجهوا عدد فريداً من الفرص والتحديات التي شكلتها أزمة سبتمبر ٢٠٠١ م.

- فرص أوجدتها الأزمة:

أشار التقرير إلى أن أزمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م أوجدت العديد من النتائج والفرص الإيجابية على صعيد تفاعل المسلمين مع محيطهم الأمريكي، ومن أهم هذه النتائج ما يلي:

١- الأزمة زادت من شعور مسلمي أمريكا بأهمية التنظيم السياسي والقانوني بشكل عام، بعد أن فرضت على نسبة كبيرة منهم الاحتكاك الشخصي والمباشر مع سلطات تنفيذ القانون والأجهزة الأمنية والمؤسسات السياسية، بسبب سياسات مختلفة اتخذتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، مثل سياسات تسجيل المهاجرين، والتحقيق مع آلاف المسلمين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI).

وقد دفعت هذه السياسات غالبية التجمعات المسلمة الأمريكية - وإن لم يكن جميعها - إلى توثيق علاقاتها بجماعات الحقوق المدنية المحلية والوطنية وسلطات تنفيذ القانون، سعياً منها إلى حماية أعضائها وإلى توعيتهم قانونياً.

٢- دفعت الأزمة العديد من مسلمي أمريكا إلى العمل على مساعدة منظماتهم السياسية والحقوقية، فعلى سبيل المثال شهدت أنشطة بعض المنظمات المسلمة

الأمريكية مثل «كير» توسعاً كبيراً في نشاطاتها منذ أحداث سبتمبر، فقد تضاعفت أعداد مكاتب «كير» الفرعية منذ عام ٢٠٠١م لتصل إلى حوالي ٢٦ فرعاً في منتصف عام ٢٠٠٤م، كما شهدت «كير» إقبالاً واسعاً على مؤتمراتها وفعاليتها من قبل مسلمي أمريكا، وتوسعت في جهودها، وبدأت في تبني مشاريع كبرى لتوضيح صورة الإسلام والمسلمين في أمريكا، مثل إهداء الكتب التي تشرح الإسلام بصورة موضوعية إلى آلاف المكتبات العامة، ونشر إعلانات بالجراند الأمريكية الكبرى لشرح حقيقة الإسلام والمسلمين، وهي مشاريع كبرى شجعتها ظروف ما بعد أحداث سبتمبر الصعبة.

٣- دفعت الأزمة بمزيد من المنظمات المعنية بشؤون المسلمين الأمريكيين إلى تطوير برامج وأقسام سياسية وإعلامية خاصة بها، ومن أبرز هذه المنظمات الجمعية الإسلامية الأمريكية (MAS) التي أسست مركزاً جديداً خاصاً بها يسمى «مؤسسة الحرية»، للعمل على القضايا السياسية والإعلامية وقضايا الحقوق المدنية.. ولقد اضطلعت «مؤسسة الحرية» بدور مهم في تنظيم معارضة المسلمين في أمريكا للحرب ضد العراق بالمشاركة مع جماعات المعارضة الليبرالية في الولايات المتحدة.

كما شجعت الأزمة المسلمين الأمريكيين على السعي إلى تأسيس عدد من المنظمات المسلمة الجديدة المعنية بالدفاع عن الحقوق المدنية، وبالعمل مع الإعلام الأمريكي، وتشجيع نشاط المسلمين في أمريكا على الصعيد السياسي، ومازال عدد كبير من هذه المنظمات صغيراً أو في طور التكوين، ولكن قد تم تأسيسها بالفعل، وقد يكون لبعضها شأن في الأوساط المسلمة الأمريكية في المستقبل.

٤- نشطت المنظمات المسلمة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م في العمل مع عدد متزايد من المنظمات المدنية الأمريكية، التي اهتمت بالدفاع عن قضايا مسلمي أمريكا، في ظل الضغوط الكبيرة التي تعرضوا لها بعد أحداث سبتمبر، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أربعة تحالفات أساسية دخلها مسلمو أمريكا بقوة خلال العامين الماضيين:

التحالف الأول: قرب بين مسلمي أمريكا وعدد من أكبر جماعات الحقوق والحريات المدنية - مثل اتحاد الحريات المدنية، واتحاد المحامين الوطني، واتحاد محامي الهجرة الأمريكيين - والتي انتقدت ما تعرضت له حقوق وحريات مسلمي وعرب أمريكا خلال العامين الماضيين.

التحالف الثاني: قرب بين مسلمي أمريكا وعدد كبير من جماعات السلام ومناهضة الحروب الأمريكية، خاصة خلال فترة الحرب على العراق.

التحالف الثالث: قرب بين مسلمي أمريكا والجماعات المدافعة عن حقوق الأقليات في أمريكا - كالأفارقة، واليابانيين، والسيخ الأمريكيين - التي توحدت شعورياً مع مسلمي وعرب أمريكا خلال الفترة التالية لأحداث سبتمبر، رافضين ما تعرضت له حقوق وحريات المسلمين والعرب من انتهاكات ذكرتهم بمعاناتهم خلال فترات تاريخية أخرى، كمعاناة اليابانيين الأمريكيين حين وضعوا في معسكرات اعتقال جماعية خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد اهتمت بعض الصحف الأمريكية مثل جريدة «سان فرانسيسكو كرونيكال» التي تصدر في ولاية كاليفورنيا، بإبراز هذه الظاهرة، إذ تحدثت الصحيفة في مقال نشرته في السابع من أغسطس ٢٠٠٣م عن «الصدقة» المتنامية

بين المسلمين الأمريكيين وبين الأمريكيين ذوي الأصول اليابانية والأصول الجنوب
أسيوية.. وقالت الصحيفة: إن حيرة مسلمي أمريكا بعد هجمات سبتمبر ذكرت
هذه الأقليات بمعاناتها خلال فترات حروب تاريخية سابقة.

التحالف الرابع: قرب بين مسلمي وعرب أمريكا وبعض الجماعات الدينية
- مثل مجلس الكنائس الوطني، والعديد من الجماعات المعنية بالتقريب بين أبناء
الأديان المختلفة - والتي نشطت في التواصل مع مسلمي وعرب أمريكا وفتح قنوات
للحوار معهم.

٥- دفعت الأزمة مسلمي أمريكا إلى البحث عن سبل جديدة وفعالة
لاستخدامها في الدفاع عن حقوقهم وحررياتهم في أمريكا، وعلى رأس هذه السبل
الجديدة اللجوء للقضاء الأمريكي كأداة للدفاع عن حقوق وحرريات المسلمين
والعرب وصورتهم في أمريكا.

وقد لجأ مسلمو أمريكا للقضاء الأمريكي خلال الفترة التالية (الأعوام الثلاثة
السابقة) لسببين أساس، أولهما الدفاع عن حقوقهم، كجماعة، مثلما كان في حالة
القضية التي رفعتها مجموعة من المنظمات المسلمة والعربية كمجلس العلاقات
الإسلامية الأمريكية «كير» واللجنة العربية لمكافحة التمييز، بالتعاون مع اتحاد
الحرريات المدنية الأمريكي، ضد وزارة العدل الأمريكية في شهر يوليو الماضي
للتشكيك في دستورية بعض بنود قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١م والمعروف
باسم «بترتوت آكت» والتي تمنح مكتب التحقيقات الفيدرالية سلطات مهولة في
التجسس على الأفراد في الولايات المتحدة.

كما لجأوا للقضاء للدفاع عن حقوقهم كأفراد، كحالة العديد من القضايا التي رفعها موظفون وعمال مسلمون وعرب، بالتعاون مع لجنة تكافؤ فرص العمل الأمريكية - المعنية بمكافحة التمييز في أماكن العمل - ضد أصحاب أعمالهم، بسبب التمييز ضدهم لأسباب ترجع لخلقيتهم العرقية والدينية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

أما السبب الثاني فهو الدفاع عن صورتهم وصورة الإسلام والعرب في أمريكا كجماعة، كما حدث في حالة القضية التي رفعتها مؤسستان خيريتان مسلمتان أمريكيتان، وهما «هيرتيج إيديوكيشن ترست» و«صفا ترست»، ضد شبكة التلفزيون الأمريكية «سي بي إس (CBS)» وضد مديرة مركز أبحاث أمريكي يسمى «سيت (SITE)» تدعي الخبرة في شؤون الإرهاب، في شهر يونيو الماضي، بسبب برنامج مسيء أذاعته القناة التلفزيونية واسعة الانتشار في الرابع من مايو ٢٠٠٣م، وشاركت فيه مديرة مركز «سيت» واتهمت خلاله المؤسستين الخيريتين بالضلوع في شبكة لدعم «الإرهاب».

كما لجأوا للقضاء للدفاع عن سمعتهم كأفراد كحالة قيام الناشط المسلم الأمريكي «حسام أيلوش» المدير التنفيذي لمكتب «كبير» في جنوب ولاية كاليفورنيا في شهر أغسطس ٢٠٠٣م بمقاضاة مجلة «ناشيونال ريفيو» المعروفة بمساندتها لتوجهات المحافظين الجدد، وضد «شون ستيل» الرئيس السابق للحزب الجمهوري في ولاية كاليفورنيا، بسبب مقالة نشرها «ستيل» في المجلة اليمينية، يتهم فيها «أيلوش» بمعاداة السامية، بناء على معلومات خاطئة، وقد جاول «أيلوش» الاتصال بالمجلة ومطالبتها بتكذيب الخبر دون جدوى، الأمر الذي دفعه إلى اللجوء للقضاء.

رفع القضايا السابقة - والعديد من القضايا الأخرى المشابهة لها، التي رفعها مسلمو أمريكا خلال العامين السابقين - يعبر عن توجه عام وجديد في الأوساط المسلمة والعربية الأمريكية لاستخدام القضاء، على الرغم من تكلفته المادية العالية، في الدفاع عن حقوقهم، نظراً لطبيعة قرارات المحاكم كقرارات ملزمة يمكن قياس مدى الالتزام بها، خاصة في حالة فرض تعويضات على الطرف المسيء وإلزامه بدفع تلك التعويضات للطرف المسلم أو العربي.

كما أن نجاح مسلمي أمريكا في استصدار أحكام قضائية في بعض قضايا التمييز ضدهم أو تشويه سمعتهم، سوف يبني سوابق قانونية تمكنهم من تحقيق نجاحات مستقبلية في قضايا مشابهة، وتمكنهم أيضاً من ردع المسيئين لهم في قضايا أخرى، كان من الصعب ردهم عنها باستخدام الوسائل الإعلامية والسياسية فقط، كتنظيم الحملات الجماهيرية للاعتراض عليهم ومطالبتهم بالاعتذار وتغيير سلوكهم، وإن كان هذا بالطبع لا يقلل من أهمية الوسائل الأخيرة في حماية حقوق المسلمين والعرب وصورتهم في قضايا أخرى عديدة.

وكلما زادت أهمية القضية، وزادت ضخامة التعويضات الرادعة المطالب بها، ارتفعت أهميتها وتكلفتها أيضاً. فقضايا تشويه السمعة تتميز بتكلفتها الباهظة، لأنك لن تردع المسيئين إلا إذا طالبتهم بتعويضات كبيرة.. وكلما زادت التعويضات المطالب بها، زادت كلفة توثيق القضية وإثبات أحقية المدعي بهذه التعويضات.

وقد استغل كثير من المسيئين للإسلام وللمسلمين وللغرب الحقيقة السابقة من خلال تماديهم في الإساءة للإسلام والمسلمين بشكل متكرر، معتمدين على صعوبة وتكلفة الخوض في قضايا تشويه السمعة والتمييز. ولكن من الواضح أن مسلمي وعرب أمريكا باتوا مصرين على تحمل تكاليف القضاء الباهظة، كملجأ اضطرروا إليه للدفاع عن أنفسهم وعن صورة دينهم وعرقهم.

- التحديات والفرص الداخلية:

لعل في مقدمة التحديات التي تواجه مسلمي أمريكا على المستوى الداخلي:

١- ضعف مواردهم، وقلة المنظمات القائمة على رعاية شؤونهم، إذ تقوم حوالي ٢٣٠٠ هيئة مسلمة - غالبيتها مساجد ومؤسسات دينية وطلابية - على رعاية احتياجات حوالي ٧ ملايين مسلم، وفقاً لدراسة أصدرها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «كير» في عام ٢٠٠٢م عن المؤسسات المسلمة الأمريكية وتصنيفاتها، بمعنى أن كل هيئة تقوم على خدمة ٣ آلاف فرد في المتوسط.. وإذا علمنا أن هذه المؤسسات تنتمي إلى فئات عديدة مثل المساجد والمدارس الإسلامية والمنظمات الإعلامية والسياسية وغير ذلك من المنظمات التي تحتاجها حياة أي جماعة، وأن بعض هذه الهيئات هيئات صغيرة جداً، وفي طور التكوين، لوجدنا أن كل فئة من المؤسسات المسلمة الأمريكية تقوم على رعاية احتياجات أعداد كبيرة جداً من المسلمين الأمريكيين، تفوق طاقتها الاستيعابية في معظم الأحيان.. فعلى سبيل المثال يقتصر عدد المؤسسات العاملة في مجال الشؤون العامة مثل الدفاع عن الحقوق المدنية وتشجيع المشاركة المدنية، على ٥٥ منظمة فقط (غالبيتها منظمات صغيرة ومحلية، محدودة الإمكانيات والموظفين)، وهو ما يعني أن كل منظمة تخدم حاجات حوالي ١٣٠ ألف مسلم بالولايات المتحدة.

كما تعاني ميزانيات غالبية هذه المؤسسات من الفقر الشديد، إذا قارناها بميزانيات المؤسسات الأمريكية المشابهة لها، فعلى سبيل المثال تقل ميزانيات ٧٦% من المساجد في أمريكا عن ١٠٠ ألف دولار سنوياً، كما تقل ميزانيات ٥٤% منها عن أربعين ألف دولار سنوياً، ولا تتعدى ميزانية أكبر منظمات الشؤون العامة المسلمة خمسة ملايين دولار سنوياً، وذلك وفقاً لدراسة المساجد في أمريكا التي أصدرتها «كير» في عام ٢٠٠١م.

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشعب الأمريكي أنفق في عام ٢٠٠٢م حوالي ٢٤١ بليون دولار على العمل الخيري، ذهب ٨٤ بليون دولار منها للمؤسسات الدينية، و٣١ بليون دولار منها للمؤسسات التعليمية، و١١ بليون دولار منها للمؤسسات المعنية بالشؤون العامة، لوجدنا أن موارد المنظمات المسلمة الأمريكية ضعيفة جداً، بالمقارنة.

٢- تتركز معظم جهود المسلمين في أمريكا في مجال العمل الديني، بمفهومه التقليدي، إذ تبلغ نسبة المساجد والمؤسسات المعنية بالشؤون الدينية ٥٩% من إجمالي المنظمات المسلمة الأمريكية، وهي أكبر نسبة على الإطلاق من الهيئات المسلمة، تليها المنظمات العرقية بنسبة ١٢%، ثم الاتحادات الطلابية والمدارس الإسلامية بنسبة ٨% لكلٍ منهما تقريباً، أما المؤسسات المعنية بالشؤون العامة - وغالبيتها منظمات صغيرة ومحلية - فتقتصر نسبتها على ٢,٤% فقط من إجمالي المؤسسات المسلمة الأمريكية، مما يعد مؤشراً خطيراً على قلة عدد المؤسسات القائمة على رعاية حقوق المسلمين وصورهم في المحيط الأمريكي الكبير.

ندرة الموارد المخصصة للعمل في مجالات الشؤون العامة والسياسية، يرتبط بطبيعة المسلمين في أمريكا كجماعة مازالت تعيش طور التكوين، ركزت معظم مواردها على بناء المؤسسات القائمة على حماية هويتها الدينية والثقافية، في بداية فترة نموها واستقرارها في أمريكا، ولم تبدأ في عملية بناء مؤسساتها السياسية إلا مؤخراً، كما يرتبط أيضاً بضعف ثقافة المشاركة السياسية لدى نسبة كبيرة من المسلمين الأمريكيين، بسبب خبرات بعض المسلمين المهاجرين السلبية في بلدانهم الأصلية وشعور المسلمين الأفارقة الأمريكيين، بشكل عام، بعدم الثقة في النظام السياسي الأمريكي، وهما معاً يشكلان غالبية مسلمي أمريكا.

٣- التأخر في بناء المؤسسات المسلمة المعنية بالشؤون العامة والسياسية ارتبط بالتأخر في انتشار ثقافة مسلمة أمريكية تشجع مسلمي أمريكا على الانفتاح على الحياة العامة الأمريكية، والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي المختلفة.. وقد انعكس ذلك على ضعف مستويات المشاركة السياسية في أوساط المسلمين الأمريكيين، وبالتالي افتقارهم لخبرة المشاركة والكوادر المدربة.

ولكن كان من الواضح أن توجهات المسلمين الأمريكيين نحو المشاركة في الحياة العامة والسياسية الأمريكية تصاعدت بشكل مستمر، خاصة خلال عقد التسعينيات، الذي شهد تأسيس مجموعة من أنشط منظمات مسلمي أمريكا السياسية والإعلامية حالياً، وقد أوضحت دراسة أجرتها «كبير» في عام ٢٠٠٠م لتوجهات قادة المساجد في أمريكا أن ٩٦% منهم يؤيدون مشاركة المسلمين في مؤسسات المجتمع الأمريكي المختلفة، كما أيد ٨٩% منهم المشاركة في العملية السياسية، وأيد ٧٧% منهم فكرة أن الولايات المتحدة تقدم نموذجاً من الحرية والديمقراطية يمكن أن يتعلم منه المسلمون.

وقد انتهى عقد التسعينيات بخاتمة إيجابية لمسلمي أمريكا، تمثلت في نجاحهم في تنشيط أعداد كبيرة منهم في أول حملة لوبي منظمة ضغطوا فيها على الكونجرس الأمريكي للمطالبة بإبطال بعض القوانين التي طبقت بشكل تمييزي ضدهم، كما نجحوا أيضاً في بناء أول كتلة انتخابية موحدة لهم في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٠م. ولكن ذلك لم يعن أن مسلمي أمريكا دخلوا القرن الحادي والعشرين بعد أن تغلبوا على جميع مشاكلهم الداخلية، فالحقيقة أن ما فعلوه هو السير بضع خطوات ناجحة في الاتجاه الصحيح للتأثير في الحياة العامة الأمريكية.

- التحديات والفرص الخارجية:

خبرة مسلمي أمريكا خلال العقد الأخير من القرن العشرين تميزت بتركيزهم - أكثر من أي مرحلة أخرى من مراحل وجودهم في أمريكا - على مواجهة الضغوط الخارجية التي تعرضوا لها من قبل المجتمع الأمريكي، منذ استقرارهم المتزايد في الولايات المتحدة منذ الستينيات من القرن العشرين، وذلك بعد أن ركزوا جهودهم خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على بناء المؤسسات القادرة على الحفاظ على هويتهم الدينية والثقافية، مثل المساجد والمدارس الإسلامية والمؤسسات الراحية لها.

ويمكن تقسيم الضغوط الخارجية، التي تعرض لها مسلمو أمريكا إلى أنواع أربعة

رئيسية:

١- الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق وحرية المسلمين في أمريكا، سواء من قبل مؤسسات المجتمع الأمريكي المختلف، كالشركات والمدارس، أو بسبب القوانين والسياسات الحكومية.

٢- مواجهة ما تتعرض لها صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام الأمريكي من تشويه متزايد.

٣- تشجيع المسلمين على المشاركة في العملية السياسية الأمريكية، لحماية وجودهم وإنجازاتهم على المستويات الحياتية الأخرى.

٤- الضغوط الاجتماعية والثقافية، التي يتعرض لها المسلمون الأمريكيون كأقلية تعيش في محيط عام كبير غير مسلم.

وكان من الواضح أن التحديات الثلاثة السابقة ظهرت لأسباب عديدة، من أهمها:

أ- جهل غالبية الأمريكيين بحقيقة الإسلام والمسلمين، وتأثرهم بتزايد السمعة السلبية المنتشرة عن الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الأمريكية.

ب- وجود أقليات أمريكية نشطة ومنظمة سياسياً تعمل بشكل مستمر على تقويض صورة الإسلام والمسلمين وحقوقهم ووجودهم في الولايات المتحدة، وعلى رأس هذه الجماعات قوى اللوبي الموالي لإسرائيل وقوى اليمين الأمريكي الأصولي المتشدد.

ج - رصيد الصراعات المتزايدة بين بعض بلدان العالم الإسلامي والولايات المتحدة، وتزايد مشاعر العداوة لدى كل من الطرفين تجاه الآخر، وقلة حيلة المسلمين في أمريكا وخارجها في توضيح صورتهم وشرح قضاياهم للرأي العام والمسؤولين الأمريكيين على حد سواء.

وقد استجاب المسلمون الأمريكيون لهذه التحديات ببناء عدد متزايد من المنظمات المسلمة الأمريكية المعنية بالدفاع عن حقوق المسلمين، وصورهم، وتشجيع مشاركتهم في الحياة السياسية الأمريكية.

تفاقم التحديات:

لقد أدت أزمة سبتمبر ٢٠٠١م، إلى تفاقم التحديات الخارجية لمسلمي أمريكا، خلال العامين السابقين، وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: الأزمة أدت إلى زيادة الضغوط التي يتعرض لها المسلمون في أمريكا، لكونهم مسلمين على المستويات الثلاثة التالية:

١- على مستوى الحقوق المدنية، تعرض حوالي ألفي مسلم للمضايقات والتمييز خلال الشهور القليلة التالية لأحداث سبتمبر، بسبب موجة الغضب التي شعر بها الشعب الأمريكي تجاه مسلمي أمريكا، كرد فعل لهوية مرتكبي تفجيرات

سبتمبر؛ كما اضطرت ٦٠-٨٥ ألف من المهاجرين المسلمين إلى تسجيل أنفسهم لدى دوائر الهجرة أو للقاء مع مسؤولي مكتب التحقيقات الفيدرالي، بسبب الاحتياطات الأمنية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية بعد الأحداث ضد المهاجرين والأمريكيين من ذوي الأصول المسلمة والعربية.

وكشف تقرير أصدرته «كبير» في الثالث من مايو ٢٠٠٤م، عن أوضاع حقوق المسلمين المدنية خلال عام ٢٠٠٣م، عن ارتفاع حالات التمييز ضد مسلمي أمريكا بنسبة ٧٠% في عام ٢٠٠٣م مقارنة بعام ٢٠٠٢م، وبنسبة ٢٧٨% مقارنة بالعام السابق لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

ورصدت «كبير» في تقريرها ارتفاعاً قدره ١٢١% في عدد جرائم الكراهية، التي تعرض لها مسلمو أمريكا في عام ٢٠٠٣م مقارنة بعام ٢٠٠٢م، وقد قادت هذه الجرائم إلى تخريب بعض ممتلكات المسلمين ومؤسساتهم وقتل عدد من الأفراد.. فعلى سبيل المثال أدين قناص بولاية نيويورك في سلسلة جرائم راح ضحيتها أربعة أفراد خلال الفترة من ٨ فبراير ٢٠٠٣م إلى ٢٠ مارس ٢٠٠٣م، وذكر الجاني أنه قام بجرائمه لقتل العرب انتقاماً لأحداث سبتمبر، في حين راح ضحية جرائمه الأربعة عربياً وهندياً وأوكرانياً ومواطناً من بلد أفريقي.

كما رصد التقرير زيادة مضطردة في عدد حالات التمييز التي تعرض لها مسلمو أمريكا من قبل المؤسسات الحكومية الأمريكية والتي وصلت نسبتها في تقرير عام ٢٠٠٣م إلى ٣٣% من إجمالي حالات التمييز المرصودة، وذلك مقارنة بنسبة ٢٣% فقط في عام ٢٠٠٢م، وبذلك تحتل «الهيئات الحكومية» المرتبة الأولى بين مصادر التمييز ضد مسلمي أمريكا خلال عام ٢٠٠٣م.

في حين تراجعت أماكن العمل إلى المركز الثاني بين مصادر التمييز ضد مسلمي أمريكا في عام ٢٠٠٣م وذلك بنسبة ٢٣% من إجمالي حوادث التمييز، وقد احتلت «أماكن العمل» الفئة الأولى بين مصادر التمييز ضد المسلمين في أمريكا خلال السنوات الماضية.

في الوقت ذاته تراجعت نسب حوادث التمييز ضد المسافرين المسلمين في المطارات الأمريكية، وتراجعت حالات القبض غير المرر على المسلمين. وأرجع التقرير أسباب الزيادة الملحوظة في حوادث التمييز، التي تعرض لها مسلمو أمريكا إلى أسباب خمسة رئيسة، هي:

- أ- بيئة الخوف والقلق السائدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.
- ب- الحرب على العراق وما صاحبها من تصعيد لخطاب مساندة الحرب.
- ج- الزيادة الملحوظة في خطاب عداة الإسلام والمسلمين، والذي سعى دوماً لتصوير المسلمين الأمريكيين على أنهم أتباع لدين باطل، وأعداء لأمريكا.
- د- قانون مكافحة الإرهاب المعروف باسم «باتريوت آكت» الذي أدت بعض تطبيقاته الانتقائية لتبعات سلبية خطيرة على حقوق وحرية مسلمي أمريكا.
- هـ- زيادة نشاط مسلمي أمريكا في الإبلاغ عما يتعرضون له من تمييز، مما ساعد «كثير» على توثيق عدد أكبر من حالات التمييز ضد المسلمين في أمريكا خلال عام ٢٠٠٣م.

٢- على مستوى الإعلام الأمريكي، زادت معدلات التشويه التي تتعرض لها صورة الإسلام والمسلمين بشكل غير مسبوق.. وقد أشار استطلاع

لتوجهات الرأي العام الأمريكي تجاه الإسلام والمسلمين نشره مركز «بيو» الأمريكي للأبحاث في شهر يوليو الماضي، إلى تدهور صورة الإسلام في أعين الأمريكيين مقارنة بصورة الأديان الأخرى، إذ توصل الاستطلاع إلى أن ٤٤% من الأمريكيين يعتقدون أن الإسلام يشجع العنف أكثر من الأديان الأخرى، وذلك مقارنة بنسبة ٢٢% فقط منهم في شهر مارس من عام ٢٠٠٢م.. كما زادت نسبة الأمريكيين الذين يعتقدون أن المسلمين يعادون أمريكا، إذ وصلت إلى ٤٩% مقارنة بنسبة ٣٦% في مارس عام ٢٠٠٢م.. وفي الوقت نفسه قلت نسبة الأمريكيين الذين ينظرون نظرة إيجابية تجاه مسلمي أمريكا إلى ٢٢% فقط مقارنة بنسبة ٢٧% في عام ٢٠٠٢م، ونسبة ٣١% في خريف عام ٢٠٠١م.

كما انتشر خطاب العداء للإسلام والمسلمين بشكل غير مسبوق، خاصة من قبل بعض القيادات اليمينية الأمريكية المتشددة، التي تجرأت على الإساءة للإسلام والمسلمين بشكل غير مسبوق، كما تعرض بعض القيادات السياسية - المعروفة بتوجهاتها اليمينية - للإسلام بإساءات بشكل مؤسف.

فعلى سبيل المثال، طالبت بعض المنظمات المسلمة والعربية الأمريكية وزير العدل الأمريكي «جون أشكروفت» في فبراير عام ٢٠٠٢م بتوضيح موقفه من عبارات مسيئة للإسلام نسبت إليه على صفحات أحد المواقع الإلكترونية، إذ نشر الصحفي «كال توماس» مقابلة مع وزير العدل الأمريكي على صفحات موقع يسمى (crosswalk.com) نسب فيها إلى «جون أشكروفت» القول بأن: «الإسلام هو دين يطالبك فيه الرب أن ترسل ولدك ليموت

من أجله (الرب). والمسيحية هي عقيدة يرسل فيها الرب ولده ليموت من أجلك».

وفي أكتوبر ٢٠٠٢م أقيم رجل الدين المسيحي الأمريكي المعروف «جيري فالويل» في حوار أجراه معه برنامج «سيكسني منتس» أو ستون دقيقة (Sixty Minutes) الأمريكي المعروف - أذيع في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢م - الرسول الكريم محمد ﷺ بأنه «إرهابي».

٣- على المستوى السياسي، أقرت الحكومة الأمريكية العديد من القوانين والسياسات التي رأى مسلمو أمريكا أنها تستهدفهم، بما في ذلك سياسات تسجيل آلاف المهاجرين المسلمين والعرب، واعتقال المئات منهم على ذمة التحقيقات بدون توفير أدلة تدينهم، والتوسع في التجسس عليهم ومراقبتهم.

فقد أشارت جماعات الحقوق والحريات المدنية الأمريكية إلى أن بعض نصوص قانون «مكافحة الإرهاب» الذي أقر بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، والمعروف باسم «باتريوت أكت»، سمحت للسلطات الأمريكية بالتوسع في عمليات التفتيش والمراقبة بشكل غير مسبوق، وبدون توافر أدلة على ضلوع الأشخاص المراقبين في أنشطة خاطئة.

كما رصد تقرير «كبير» عن الحقوق المدنية لمسلمي أمريكا في عام ٢٠٠٢م، بعض السياسات الحكومية التي ألحقت أضراراً بالغة بحقوق وحريات مسلمي أمريكا منذ أحداث سبتمبر، من ذلك:

- اعتقال السلطات الأمريكية ٧٣٨ مسلماً وعربياً، في الفترة من أحداث سبتمبر وحتى أغسطس ٢٠٠٢م.. وذكر تقرير أعده المفتش العام بوزارة العدل الأمريكية أن المعتقلين أخضعوا لمعاملة سيئة وتمييزية، مثل إعاقة عملية اتصالاتهم

بمحامين يدافعون عنهم، أو الاتصال بأسرهم، واعتقالهم بناء على أدلة سرية، والاعتداء عليهم لفظياً وجسدياً.

- قيام وزارة العدل بعقد مقابلات استجوابية مع حوالي ٨٠٠٠ مسلم وعربي.

- إغلاق ثلاث من أكبر مؤسسات الإغاثة الإسلامية الأمريكية، وهي الآن تخوض معارك قضائية ضد الحكومة الأمريكية.

- حملات تفتيش ومداهمة أعمال ومنازل بعض المسلمين والعرب النشطين سياسياً.

- إخضاع حوالي ٥٠ ألف إلى ٧٠ ألف مهاجر مسلم وعربي إلى عمليات تسجيل إجبارية لدى إدارة الهجرة الأمريكية.

- مطالبة مكتب التحقيقات الفيدرالية بعض المساجد بالإطلاع على قوائم عضويتها.

- إخضاع ١١ ألف مهاجر عراقي إلى عمليات استجواب، منذ بداية الحرب على العراق.

كما نشطت مجموعة صاحبة نفوذ من الكتاب السياسيين، ذوي التوجهات اليمينية المتشددة، من أمثال «دانيل بيبس» و«تشارلز كروثهمر» و«فرانك جافني» في التشكيك في ولاء المسلمين الأمريكيين ومنظماتهم وقياداتهم تجاه الولايات المتحدة، وتصوير أية انتقادات قد يوجهونها نحو سياسة الحكومة الأمريكية على أنها تعبير عن عدم ولائهم لأمريكا، أو عن طبيعة الإسلام المساندة «للإرهاب»، كما سعوا بقوة لتشويه صورة غالبية المؤسسات المسلمة الأمريكية العاملة على الساحة، ونشر نبوءة

متطرفة ينادون بما تقول: بأن ٨٠% من المؤسسات المسلمة الأمريكية، باختلاف أنواعها، يسيطر عليها متطرفون، ومن ثم نشطوا في المطالبة باستبعاد القيادات والمنظمات المسلمة النشطة على الساحة حالياً، وإحلالها بمؤسسات جديدة تتناسب مع تعريفهم للإسلام المعتدل.

وقد كشفت بعض وسائل الإعلام الأمريكية مساعي بعض الجماعات السياسية الأمريكية المتشددة لعزل مسلمي أمريكا سياسياً، فعلى سبيل المثال ذكرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية في تقرير نشرته في الثالث من نوفمبر ٢٠٠١م أن مجموعة من أكبر المنظمات اليهودية الأمريكية - مثل «عصبة مكافحة التشويه» و«رابطة الدفاع عن اليهود» و«مركز أبحاث الشرق الأوسط» الذي يرأسه «دنيل ييبس» - نظمت في الأسابيع التالية لأحداث سبتمبر «حرب فاكسات» ضد المنظمات المسلمة والعربية الأمريكية، وقادتها بعد لقائهم بالرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» وكبار مسؤولي الإدارة الأمريكية، وقد تضمنت الحملة إرسال «حزم من الوثائق المضادة» للقادة المسلمين والعرب لوسائل الإعلام الأمريكية بهدف التشكيك في نوايا المسلمين الأمريكيين تجاه بقية المجتمع الأمريكي، وفي مصداقية المنظمات المسلمة والعربية وقياداتها.

كما نشرت مجلة «ناشيونال ريفيو» المحافظة مقالاً في السابع من أبريل الماضي، يتحدث عن وجود انقسامات في أوساط المحافظين الأمريكيين بخصوص التعامل مع مسلمي وعرب أمريكا، بسبب سعي بعض صقور المحافظين الجدد إلى تشويه صورة مسلمي وعرب أمريكا وقياداتهم، ومعارضة جهود الإدارة الأمريكية في التواصل معهم.

السبب الثاني: الأزمة ألحقت ضرراً بالغاً بحلم آلاف المسلمين بالبقاء في أمريكا، وبناء حياة كريمة لهم. فقد أضرت الأزمة بحقوق بعض مسلمي أمريكا وتصوراتهم نحو الحياة المسلمة الأمريكية بشكل يصعب إصلاحه، ونعني هؤلاء ثلاث مجموعات على الأقل:

المجموعة الأولى اضطرت للرحيل عن الولايات المتحدة، بسبب الضغوط المتزايدة التي تعرض لها الإسلام والمسلمون في أمريكا بعد أحداث سبتمبر.

والمجموعة الثانية رحلت عن الولايات المتحدة بسبب بعض السياسات الأمنية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، والتي استهدفت المهاجرين المسلمين والعرب، وتقدر أعداد هؤلاء الأفراد بالآلاف، وبأكثر من ١٣ ألف مهاجر مسلم وعربي على أقل تقدير.

أما المجموعة الثالثة فهي الأسر التي تضررت حياتها ضرراً بالغاً بعد أحداث سبتمبر بسبب اعتقال بعض أفرادها ضمن التحقيقات التي تلت التفجيرات، وقد طالعت الاعتقالات مئات المسلمين والعرب المقيمين في أمريكا، ولم تؤد إلى إدانة إلا عدد قليل جداً منهم بتهم تتعلق بالإرهاب.

السبب الثالث: زيادة الضغوط التي يتعرض لها المسلمون الأمريكيون، من العالم الإسلامي، بسبب التوتر المتزايد بين بلدان العالم الإسلامي والولايات المتحدة خلال الفترة الراهنة، بسبب بعض سياسات الحكومة الأمريكية تجاه المسلمين والعرب وخاصة في فلسطين والعراق.

وبالطبع أدت هذه الضغوط، على الرغم من أنها لم تتحول إلى مطالب مباشرة من قبل العالم الإسلامي إلى مسلمي أمريكا، بالانعزال عن المجتمع الأمريكي إلى تعقيد البيئة والظروف المحيطة بالمسلمين في أمريكا.

رابعاً: رؤية للمستقبل المنظور

التفكير في مستقبل المسلمين في أمريكا يجب أن يسير في وقت واحد على مستويات خمسة أساس، وهي:

الفرص المتاحة أمام مسلمي أمريكا؛ والأخطار المحيطة بهم؛ وعناصر القوة التي يمتلكونها؛ وجوانب الضعف التي يعانون منها؛ وكذلك وجود رؤية مستقبلية واسعة غير محبوسة في تفاصيل الواقع، تعمل على ترشيد حركة وتفكير مسلمي أمريكا فيما يتعلق بمستقبلهم على مدى عقود مستقبلية قادمة.

وسوف نعرض باختصار في هذه الخاتمة لرؤيتنا للمستويات الخمسة السابقة، ذلك أن التفاصيل تحتاج إلى دراسة مستقلة قائمة بذاتها.

بالنسبة للعناصر الأربعة الأولى، يمكننا القول: إنه متاح أمام مسلمي أمريكا فرص غير محدودة لتنمية قواهم ومواردهم، على المستويات السياسية والفكرية والاقتصادية بالولايات المتحدة، كما أن زيادة نفوذهم على المستويات السياسية قد يرشحهم للاضطلاع بدور أكثر فعالية على صعيد تحسين العلاقة بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة.

كما يتمتع مسلمو أمريكا بعدد من الخصائص الإيجابية المهمة، التي قد تساعدهم على اغتنام الفرص السابقة، مثل ارتفاع مستواهم التعليمي، وزيادة أعداد الشباب بينهم، وشعورهم المتنامي بالرغبة في المشاركة في الحياة العامة الأمريكية، والتأثير فيها.

على الجانب الآخر، يواجه مسلمو أمريكا عدداً من التحديات والأخطار، التي يأتي بعضها - كما ذكرنا باستفاضة داخل الدراسة - من داخل المجتمع المسلم الأمريكي نفسه، أما الجزء الآخر فهو مفروض عليهم.

وربما تساعد بعض عوامل الضعف الموجود داخل الجسد المسلم الأمريكي - مثل حداثة العهد، وضعف الاهتمام بالعمل العام لدى بعض المسلمين الأمريكيين، وافتقار أعداد كبيرة منهم لخبرة العمل العام - على إعاقة قدرة بعض المسلمين الأمريكيين على النظر الإيجابي نحو المستقبل.

وقد تعرضنا داخل الدراسة بالشرح والتحليل بشكل أكثر توسعاً للأبعاد الأربعة السابقة، خاصة في الفترة التالية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وبقي لنا هنا أن نؤكد أهمية دراسة هذه الأبعاد المهمة، وأهمية أن نتخطى هذه الأبعاد برؤية مستقبلية واضحة تمنح مسلمي أمريكا الأمل والرغبة في تغيير واقعهم في الاتجاه المفيد لهم.

- رؤية لمستقبل مسلمي أمريكا:

تقع على عاتق قيادات ومؤسسات المسلمين في أمريكا ترويج رؤية مستقبلية تحدد مسار مسلمي أمريكا على المدى البعيد، وذلك لمواجهة ما يروج في أوساط مسلمي أمريكا حالياً من رؤى مستقبلية تعاني أحياناً من الانعزالية أو مخاطر الذوبان المبالغ فيه في المجتمع الأمريكي.

وأول ما يجب التأكيد عليه في هذه الرؤية المستقبلية البعيدة هو هدف المسلمين الاستراتيجي في أمريكا، وهو توطين أنفسهم كجماعة، والمساعدة من خلال استقرارهم في الولايات المتحدة على بناء جسور التفاهم والحوار لدى أوسع قطاعات من الشعب الأمريكي، وتوعيتهم بالإسلام.

ولكي يتحقق هذا الهدف ينبغي أن يواكبه وجود وتطور مؤسسي لمسلمي أمريكا، وتركيز واضح على بناء مسيرة استقرارهم في الولايات المتحدة، وعدم إفراطهم في الانشغال في الصراعات والتحديات المفروضة عليهم، والتي هي جزء طبيعي وحتمي من مسيرة أي جماعة نامية ذات رسالة.

وعلى النقيض، يجب أن يمتلك مسلمو أمريكا رؤية للمستقبل تحدد كثيراً من الأهداف المهمة التي يجب عليهم السعي لتحقيقها خلال العقدين القادمين، ومن أهم عناصر الرؤية المذكورة ما يلي:

١- استقرار أكبر عدد من المسلمين في الولايات المتحدة، بما يؤدي إلى مضاعفة أعدادهم خلال العقدين القادمين، لتصل إلى عشرين مليون مسلم أمريكي على الأقل، على أن يكون ٧٥% منهم من المواطنين الأمريكيين، وعلى أن يكون ٦٠-٧٠% من المولودين في الولايات المتحدة.

٢- نشر الشعور بالمواطنة في أوساط المسلمين الأمريكيين، وتشجيعهم على الانخراط في مؤسسات مجتمعهم الأمريكي المدنية.

٣- زيادة عدد الأمريكيين ممن ينظرون نظرة عامة إيجابية نحو الإسلام إلى أكثر من ثلثي الشعب الأمريكي (نسبة ٦٧% على الأقل) على عكس نسبتهم الآن والتي تتراوح حول (الثلث) من الأمريكيين.

٤- العمل على انتخاب ٨ أعضاء مسلمين بمجلس النواب الأمريكي، وسيناتور واحد على الأقل بمجلس الشيوخ، و ٥٠ نائباً محلياً على مستوى الولايات والمدن الأمريكية.

٥- على المستوى الإعلامي، نأمل أن يمتلك المسلمون خلال العقدين القادمين قناتين إعلاميتين تبثان برامجهما على مدى ٢٤ ساعة، على المستوى الوطني بالولايات المتحدة، وأن تذيع التلفزيونات الأمريكية المختلفة برنامجاً واحداً عن الإسلام على الأقل بصفة يومية.

٦- أن يؤسس المسلمون جامعتين إسلاميتين قادرتين على تخريج أئمة ودعاة مسلمين أمريكيين، يفهمون الإسلام ويعملون على نشره بالأسلوب الصحيح.

- ٧- تأسيس جمعية خيرية مسلمة أمريكية لمواجهة الكوارث الطبيعية والبشرية الطارئة، على غرار الصليب الأحمر والهلال الأحمر، على أن تكون جمعية مسلمة أمريكية تخدم المجتمع الأمريكي، انطلاقاً من مبادئ إسلامية راسخة.
 - ٨- أن يتم الاعتراف بالأعياد الإسلامية كأعياد رسمية أمريكية.
 - ٩- توظيف مئات الشباب المسلمين بمؤسسات صناعة القرار الأمريكية، بهدف وجود موظف مسلم على الأقل بكل مكتب سياسي رئيسي (كمكاتب أعضاء الكونجرس)، وتعيين ٢٠-٣٠ سفير مسلم أمريكي لتولي قيادة علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي.
 - ١٠- أن يكون من بين المسلمين عشرة من كبار كتاب الروايات بالولايات المتحدة، و ٢٠ من كبار كتاب المقالات والأعمدة الصحفية، ومركز فكري مرموق في العاصمة الأمريكية واشنطن.
 - ١١- أن يؤسس المسلمون الأمريكيون عشرة مستشفيات تقدم خدمات صحية متميزة على المستوى الوطني، وتضم عدداً من كبار الأطباء المسلمين المنتشرين بالولايات المتحدة.
 - ١٢- أن يمتلك رجال الأعمال المسلمون الأمريكيون عشرة من أكبر الشركات الاقتصادية الأمريكية.
 - ١٣- أن يوجد مسلم واحد على الأقل في كل فريق رياضي أمريكي كبير.
 - ١٤- أن يؤسس المسلمون الأمريكيون هيئة سلام غير حكومية، قادرة على حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ومعتزف بدورها دولياً.
- نشر الرؤى سوف يمد المسلمين الأمريكيين ومسانديهم بالأمل، والرؤية الإيجابية لدورهم، ومستقبلهم، في الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما يتفوقُ المِخْيَالُ على الواقعِ النقاشُ الغربيُّ حول الإسلامِ والديمقراطيةِ

الدكتورة خيما مرّتين - مُنيوز^(*)

ترجمة: سامية توائي؛ مراجعة: د. العربي كشاط

إن وضع الدول العربية، البعيد عن الكمال، من وجهة نظر الديمقراطية، ليس ناتجاً عن «فقر قبلي بسبب العرب، أو ديني بسبب الإسلام» بقدر ما هو ناتج عن الاستيراد الحديث «لنموذج الديمقراطي» ومحاولة تطبيقه على مجتمعات متحرثة وقليلة البني، كما هو الحال غالباً في العالم الثالث، الذي لم يكن له ما يكفي من الوقت أو من الاستقرار اللازمين لاستبطان الشكل الجديد لدوله القومية.

ملخص:

لقد أدّت مسألة الديمقراطية في بلاد المسلمين إلى ميلاد كتابات غربية عديدة تسود فيها النظريات «الثقافية» التي تدّعي أن العجز الديمقراطي، الذي يميّز البلدان المسلمة، ناجم عن «عيوب وراثية» متعلقة بالإسلام وليس عن تجارب تاريخية وعوامل اجتماعية - سياسية واستراتيجية قابلة للتطور. وهذا اللجوء إلى نظريات «ثقافية» يحوّل الواقع الذي تعيشه عدة مناطق أخرى في العالم، خاصة تلك التي مرّت بمرحلة الاستعمار (في آسيا، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا السوداء) إلى «استثناء

(*) أستاذة علم اجتماع العالم العربي والإسلامي في جامعة مدريد المستقلة.. (أسبانيا).

عربي-إسلامي». وقد أدى بروز الحركات «الإسلاموية» إلى دعم هذه الأفكار «الثقافية» اعتماداً على المخيال^(١) المعادي للإسلام في الغرب. واستعملت الحكومات الملقبة بـ«العلمانية» هذه الأفكار كأداة، بل كذريعة، لتبرير رفضها ديمقراطية^(٢) أنظمتها.

قال «صامويل هنتنغتون» سنة ١٩٨٤م: «لم يكن الإسلام يوماً مضافاً للديمقراطية»، وهذا يعني أن الإسلام ليس له مصادر يستلهم منها الديمقراطية. وتصريح «هنتنغتون» هذا كان صدىً لنزعة سائدة ليس فقط على مستوى وسائل الإعلام، بل للأسف حتى على مستوى الخبراء الغربيين المختصين بدراسة العالم العربي. ولو كلفنا أنفسنا عناء دراسة التحاليل التي تتبّع هذه الفرضية بتمعن، لاستنتجنا أنها ثمرة لتصرف إرادي، ولمنهجية حتمية و«جوهرانية»، أي منهجية تجعل ما هو «خاص»، وهو متعلق «بالجوهر» في نظرها، وسيلةً لشرح كل شيء.

فهذه النظريات تُرجع العجز الديمقراطي للبلدان الإسلامية إلى «عيوب وراثية» تدّعي وجودها في الإسلام وعند العرب، وكأنها عوامل ملازمة وثابتة وحاسمة تميز الثقافة العربية أو الإسلامية الغالبة على المنطقة، ولا ترى أن هذا العجز وليد تجارب تاريخية وعوامل سياسية-اجتماعية واستراتيجية قابلة للتغير. وهكذا، نجد أن العديد من النظريات مبني على فرضية استحالة تحقيق الديمقراطية حين تكون الثقافة السياسية السائدة متأثرة بـ«السلطانية» أو مركزة على طوباوية الدولة الإسلامية^(٣).

وقد تُفسّر هذه الاستحالة أيضاً بالرجوع إلى «الثقافة الإسلامية» التي يبدو أنها لا تمنح السياسة فضاءً مستقلاً وتخلط بين ما هو عمومي وما هو فردي^(٤)؛ أو حتى

(١) المخيال : مجموعة من الصور التي ترسمها لاشعورياً مخيلة الشخص وفقاً لرغباته.

(٢) ديمقراطية نظام : جعله ديمقراطياً.

(٣)

(٤)

باعتبار أن مبدأ الحرية لا يمكنه أن يرسخ في مثل هذه المجتمعات؛ لأن مبدأ العدالة هو الغالب على التاريخ الإسلامي؛ ولأن الجماعة ستفوق دوماً على الفرد^(١).

ويبدو أن أولئك الخبراء، زيادةً على هذا، يجتهدون في اعتبار المسلمين بمعزل عن التيارات الفكرية الآنية. فحين يُجمع علماء الاجتماع على اعتبار الديمقراطية والتطور مستلزمين لوجود مجموعات اجتماعية قوية ونشطة، نرى تياراً مهماً من المستشرقين يقرّر أنه لا وجود لحركات جمعوية كهذه في الإسلام. فالطابع الشمولي للإيمان (ومن الصعب فهم السبب الذي يجعل ذلك حكرًا على الإسلام وحده، إذ الإيمان قاسم مشترك بين كل الأديان السماوية) يجعل الدولة - وتكون بدورها شمولية- هي الوحيدة القادرة على تطبيق العقيدة، ويجعل الإسلام لا يشجع على تكوين جماعات قادرة على مقاومة الاستبداد.

فالنتيجة التي يصل إليها هذا النوع من النظريات هي أن الدولة في المجتمعات الإسلامية أقوى من المجتمع؛ وأن الجمعيات الاجتماعية-السياسية التي تتميز بضعف نظامها وعدم وجود هوية اتحادية قوية ما هي إلا استثناء شاذ، والقاعدة هي الجماعات غير الرسمية التي تُستعمل كأداة لمساعدة ومساندة السلطة ونخبها والتي يمكن وصف روابطها السياسية بالتحزبية^(٢).

وبنفس الطريقة، حين يدافع علم الاجتماع السياسي عن فكرة ضرورة وجود مجتمع مدني قوي لتحقيق الديمقراطية، تُستخدم نفس الحجج لإثبات عدم قدرة المسلمين على تحقيق هذا الشرط^(٣).

Lewis, 1996.

(١)

Bill & Springborg, 1984.

(٢)

التحزبية : نزعة لدى حزب أو شخصية سياسية لتوسيع نطاق أنصارها بكافة الوسائل.

Sadowsky, 1993, p19.

(٣)

ولما أثبتت الثورة الإسلامية في إيران أن النزاع كان بين دولة ضعيفة ومجتمع مدني قوي (فقد كان رجال الدين الإيرانيون ومؤيديهم من أعضاء البرجوازية التقليدية يشكلون مجتمعاً مدنياً قوياً ليس قادراً على تحدي السلطة فحسب، بل حتى على الإطاحة بها) - وقد قام تطوّر الإسلاموية وقدرتها الكبيرة على التنظيم الاجتماعي على هامش تنظيمات الدولة بتأكيد هذا الوضع- برزت لهذا الغرض تفسيرات جديدة تدّعي أن المواجهة بين المجتمع المدني والدولة تعوق تطوّر مجتمع مدني حقيقي وتمنع تحقيق الديمقراطية.

وهكذا نجد عدداً كبيراً من الدراسات تحاول أن تشرح أن الحضارة الإسلامية تتميز برفضها القاطع لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية^(١). ويعتبر «بايس» أن التسليم بالمثالية شيء تشترك فيه كل الأديان غير أن الإسلام وحده هو الذي يحدّد مثالياته السياسية بالتفصيل في قانون سيره. وبعد أن حُدِّدَت هذه المثاليات المستحيلة التحقيق، لم يبق للمسلمين سوى اعتبار كل حكومة غير شرعية، مهما كان شكلها^(٢).

ليس من النادر إذن أن نجد تحليلات تجعل من الإسلام الموضوع الأساس والمصدر الرئيس لتاريخ والمستقبل العرب والمسلمين، لكنها تبني افتراضها على إسلام حتمي وكليّ الوجود. فهذه التحليلات تعتبر المجتمعات الإسلامية كلاً مُغلقاً بصفة نهائية، وكأنها لا تتطوّر باستمرار، ولا تُغيّر هويتها وتصوّراتها وثقافتها ومؤسساتها بتغير الظروف. ومن وجهة نظر علم الإناسة (الأنثروبولوجيا)، فلا وجود «لإنسان الإسلام Homo islamicus» كفصيلة منفصلة عن باقي الجنس البشري^(٣)، وليس من الصحيح ولا من العادل التأكيد أن عبارة «ديمقراطي عربي» تنطوي على تناقض في حد ذاتها^(٤).

Crone, 1980. (١)

Pipes, 1981, p 62. (٢)

Corn, 1994, p. 118. (٣)

David Pryce-Jones, 1989, p 406. (٤)

وإن كان عبد الله العروبي مُحَقَّقاً حين قال: «إن الدولة العربية هي قبل كل شيء جسد مفتول العضلات، لكن بمخَّ صغير وعقل صغير، ولا تمتلك نظرية للحرية، وهي قوية بجهازها القمعي، لكنها ضعيفة في الحقيقة، لأنها لا تملك الدعائم الخلقية والأيدولوجية والتربوية الضرورية»^(١)، ولو أخذنا بعين الاعتبار الميزات الخاصة بالمنطقة وثقافتها، فإن هذا الوضع البعيد عن الكمال، من وجهة نظر الديمقراطية، ليس ناتجاً عن «قَدَرِ قَبْلِي بسبب العرب، أو ديني بسبب الإسلام» بقدر ما هو ناتج عن الاستيراد الحديث «لنموذج الديمقراطية» ومحاولة تطبيقه على مجتمعات متجزئة وقليلة السبني، كما هو الحال غالباً في العالم الثالث، الذي لم يكن له ما يكفي من الوقت أو من الاستقرار اللازمين لاستبطان الشكل الجديد لدوله القومية.

وبالفعل، فإنه من الصحيح أن نقول: إن الديمقراطية، كإمكانية منظمّة وشرعيّة لمعارضة السلطة الحاكمة إلى غاية تولّي الحكم بدلاً عنها بطريقة سلمية من خلال تصويت الناخبين، لا وجود لها حالياً في العالم العربي والإسلامي (ولا حتى في إفريقيا أو أمريكا الجنوبية أو آسيا).

لكن يجب البحث عن أسباب هذا العجز في عوامل سوسولوجية خارجية المنشأ، مثل التدخل الأجنبي، والإنشاء المصطنع للدول من جراء الاستعمار، والتلاعب بالأقليات؛ وكذا في عوامل داخلية أساسية مثل: أهمية الشرعية التاريخية لـ «آباء الوطن»، ونظام الشرعية التاريخية هذا يمتاز بالجموديّة مما يمنع اليوم جيلاً كاملاً من التصرف في «شيء الشعب»^(٢).

وهناك عوامل أخرى مهمّة كمبدأ الربيع الذي يعتمد عليه اقتصاد هذه الدول، وهو مبدأ منافٍ للديمقراطية في حدّ ذاته، إذ أنه يُكْتَل مصادِر الثروات في أيدي

Laraoui, 1981, p. 146.

(١)

(٢) ترجمة لكلمة نكرت باللاتينية هي Res Publica وهي أصل كلمة Republica وتعني جمهورية. (المترجم).

الحكومات التي ستحتكرها لتضمن بذلك الطاعة المدنية للأغلبية، وهذا بدوره يعوق بروز قوى اجتماعية قادرة على انتقاد هذا النموذج، الذي يمنع الحكومات من توطيد علاقاتها بالشعوب من خلال واجبات متبادلة مرعبة، مثل دفع الضرائب مقابل الاشتراك في هذا النظام والاندماج فيه.

وإلى كل هذا يُضاف تسييس المنظومة العسكرية في دول لعب فيها الجيش دوراً بارزاً في بناء القومية وتشكيل نوع الحكومة، وهذا يجعله أحد أبرز أبطال خشبة المسرح السياسي (مصر، سوريا، ليبيا، السودان، الجزائر).

وكل ما سبق لا يعني أنه ليس للدين أهمية في المجتمعات الإسلامية، لكنّ المشكل يكمن مرّة أخرى في المنهجية المتبعة لتحليل مختلف العناصر. إن الحتمية الجوهريّة، أي النزعة إلى عدم وضع هذه العناصر في موضعها بل استخدامها لشرح غياب الديمقراطية مثلاً، تُفسد النتائج المبنية على فرضيات كهذه. فالنظريات «الثقافية» حولت إلى «استثناء عربي إسلامي» ما هو في الواقع وضع يميّز عدداً كبيراً من المناطق في العالم وخاصة منها تلك التي تعرّضت للاستعمار (في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا السوداء).

وحين نتحدّث عن «نظرات ثقافية» فنحن نقصد بما نخيال المجتمعات الغربية التي تكوّنت عن المشرق والعالم العربي. وطريقة النظر هذه التي لا تعكس الواقع تُستخدَم في دعم فكرة مُقوّلة عادةً ما تكون مقبولة في الغرب.

فالغرب هو الذي يسيطر على طريقة تمثيل وتحليل المسائل المتعلقة بهذه المنطقة، إن لم نقل أنه هو الذي يحددها. وهو بذلك يواصل بثّ هذه النظرة المبنية على التعارض الذي يفصل بطريقة مانوية بين الإسلام والغرب (إذ في الواقع لا وجود لا لشرق ولا لغربٍ متراصّ). فتطغى على طريقة التمثيل هذه فكرة وجود صراع

ثقافي بين نموذجنا الديمقراطي (العلماني) ونموذج آخر غير مقبول معتمد على القواعد الدينية المشتقة من القرآن.

فالتمثيل «الثقافوي» يُدافع عن تعدد مركزانوي-عرقى للأجناس تكون فيه قيم الغرب، وهي ثمرة لتجربة تاريخية معينة، مُقدّمة على أنها النموذج الوحيد النافع للبشرية جمعاء. هذا يعني أنه لا يُنظر إلى التعددية الثقافية على أنها تنوع في خيارات كلها متساوية، بل على أنها سلّم تدريجي من الأكثر حداثة إلى الأكثر تخلفاً^(١). وهذا المخيال «الثقافوي»، خاصةً فيما يتعلّق بالجدال عن الإسلام والديمقراطية، تكثّف بسبب مرئية الحركات الإسلامية وعلاقتها مع المسار الانتخابي والتحرري في أواخر الثمانينيات على وجهين:

أولاً: كامتداد طبيعي ومنطقي لهذا المخيال المعادي للإسلام،

وثانياً: كأداة تستخدمها الجماعات الحاكمة والنخب العلمانية للعالم الإسلامي في إطار مقاومتها للإسلاميين وبحثها عن مساندات غربية.

وفي السيناريو العربي الاجتماعي السياسي لسنوات التسعينيات، فإنّ ما يسمّى بـ«الأصوليانوية» أو «التطرف الإسلامي» (وبانزلاق تعبيرى يتم استعمال مصطلح «الإرهاب» بنفس الشكل) لعب دور الذريعة التي يُبرّر بها الاستبداد ومقاومة الديمقراطية، بل كان أداةً نفيسة في أيدي النخب السياسية الحاكمة في «استراتيجيتها للحفاظ على بقائها السياسي الاستبدادي» سواءً على الصعيد الخارجي (إذ هي بذلك تجني مساعدات أمنية واقتصادية ضخمة) أو الصعيد الداخلي (بـ«استعادة» النخب القديمة العلمانية، التي كانت إلى ذلك الحين تعارض استبداد النظام لحدّ ما، وباستغلال خوف السكان من الحرب ومن الاعتداءات).

Martin-Muñoz, 1998.

(١)

وإذا كانت ديناميكية التحرر والدمقرطة، التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي والثنائية القطبية، قد توقفت توقفاً راديكالياً في جنوب المتوسط، فذلك يعود إلى كون البديل الديمقراطي تجسّد في الاتجاه الإسلامي. وبالتالي، فإننا نلاحظ أن الغرب وافق بصورة إما مباشرة أو ضمنية على هذه العودة الاستبدادية إلى الوراء. إذ أن الأفكار المسبقة التاريخية والتقليدية عن الإسلام والناجمة عن تراكم عدة أمثلة لسوء التفاهم وعن علاقة فُسّرت طيلة قرون من زاوية المواجهة وحدها، تبلورت اليوم تبلوراً يجعلها تقريباً حكراً على الإسلامية.

إنّ عجز الغرب على اعتبار الإسلامية الإصلاحية حركة تهدف إلى المعارضة السياسية للحكم، وتعتمد على قاعدة اجتماعية واسعة، وتستطيع أن تقدّم البديل وتواجه النخب القديمة، التي عجزت عن إخراج بلدانها من الأزمات الخائقة التي تعاني منها، يجعل «الخوف من الإسلام» مُبرّراً لعرقلة مسار الديمقراطية، وذريعة للاستبداد المتزايد الذي يمارسه النظام مصحوباً بانتهاكات لحقوق الإنسان. وكل هذا يجعل العالم الإسلامي يُعتبر، مرّةً أخرى، حالةً خاصةً حيث جرّد مواطنوه من حقّ انتخاب ممثليهم بكلّ حرية، بدعوى أنهم ليسوا «راشدين» وأنهم «لا يحسنون الاختيار».

وهذا بمثابة شيك على بياض أُعطي لحكومات البلدان العربية والإسلامية حتى تواجه المعارضة السياسية، ممّا يمنحها فرصة تشويه صورة الإسلاميين من خلال الخلط المقصود بين الحركات الراديكالية والوسطية (أو بالأحرى بين الثوريين والإصلاحيين)، والنتيجة هي أن هذه الاستراتيجية تمكّنت من إخفاء التيار الإسلامي الإصلاحي الغالب، وراء الجماعات الثورية التي يُتحدّث عنها بكثرة (مثل الجماعات الإسلامية المسلحة، وجماعات الجهاد) حتّى وإن كان هناك عدّة اختلافات كبرى بينها.

وفي الحقيقة بدل أن يأتي هذا الصخب الإعلامي عن مسألة الإسلاموية المصحوب بعدد ضخم من الكتابات في الموضوع بتوضيحات مفيدة - إن استثنينا بعض الأعمال الجيدة - فإنه جاء ليؤكد على هذا الخلط، المقصود أو غير المقصود، بين العديد من وجوه الحركة الإسلاموية وبين أدوارهم الاجتماعية-السياسية.

وهكذا قامت كتابات «ثقافية» النزعة بيث نظرتها المترابطة عن الإسلاموية، معتبرة إياها - مسبقاً - غير متماشية مع الديمقراطية، ومُشكّلة خطراً على الغرب. وحمية هذه الأطروحة تتجاهل بل تخفي واقعاً اجتماعياً سياسياً أكثر تبايناً وتركيباً مما تصفه، إذ نجد فيه التيار الإسلاموي الإصلاحي، الذي رضي بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية التي تمكّنت من البروز، كما كان حال النهضة في تونس والجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، والإخوان المسلمين في مصر، وكما أثبتته مساهمة بعض الحركات في الحياة البرلمانية مثل الإخوان المسلمين في الأردن، وحزب الله في لبنان، والحركات الإسلامية الثلاث في الكويت، ومؤخراً الإصلاح والتجديد في المغرب.

هذه الحركات الإسلاموية تدين عنف المتطرفين، وبرهنت على قدرتها على التعايش بل حتى التحالف مع أحزاب غير إسلاموية، مثل ما رأيناه في لائحة روما فيما يخص الجزائر^(١)، أو في جبهة المعارضة التي جمعت بين الإسلامويين واليساريين في كل من الأردن والكويت، أو حتى في «المعارضة الناقدة» الحذرة التي عبّر عنها النواب الإسلامويون المغاربة بخصوص أول حكومة مثلت البديل الاشتراكي^(٢)، وفي نشأة حزب الوسط المصري الذي ينشّطه جيل إسلاموي جديد من الإخوان المسلمين إلى جانب شخصيات مسيحية مصرية^(٣).

Martín-Muñoz, 1997.

(١)

Tozy, 1999.

(٢)

Martín-Muñoz, 1999.

(٣)

الممثلون السياسيون الإسلامويون

يوجد تنوع كبير في الشخصيات التي تُنسب إلى الإسلام، عكس ما تحاول الأطروحات الثقافية إثباته. فلقد أنشأت دولة «مابعد» الاستعمار إسلاماً رسمياً جاعلةً إياه المسؤول عن مهمة تسيير المجتمع المسلم تسييراً محافظاً جداً، مقابل جعل الشرعية الدينية حكراً عليه. فالقليديون، أي العلماء المحافظون جداً والمستعدّون دائماً لمقاومة أية بدعة، هم أهمّ ممثلي هذا الإسلام الذي تستخدمه الدولة، وهو الإسلام الرسمي (ويضمّ أجهزة إفتاء مختلف البلدان، وأهم مسؤولي الأزهر، ومختلف المجالس العليا للعلماء).

ولم يقم أبداً هذا القطاع الذي يركّز اهتمامه على حماية التقاليد الإسلامية بأيّ نشاط سياسي منظم، كما أنه ليس بجوزته أي مشروع للحكم. فهو بالعكس، بفضل علاقاته الضمنية مع السلطة الحاكمة، يستطيع ممارسة تأثيره الكبير والاستمتاع بمرئية اجتماعية مهمّة. وقد يقوم بنقد بعض تدابير الإصلاحات الاجتماعية (خاصة ما يمسّ التربية أو العُلْمنة، أو قانون الأحوال الشخصية) لكنه يبقى دوماً مسانداً لأهمّ الخطوط العريضة في السياسة التي يتبناها النظام. فتزداد أهمية حُرّاس التقاليد هؤلاء، من الرجعيين ثقافياً واللامتساحين، بازدياد حاجة الحكومات لهم، حتّى تتفادى فقدان شرعيتها أمام الإسلامويين. وهكذا يلتزم التقليديون بأن يكونوا «مقبولين سياسياً» مُقابل حضورهم في المجتمع. وهذا التصوّر بالذات مصحوباً بهذا «الاستعمال» للدين هو الذي عرقل نشأة أي إصلاح أخلاقي وفكري إسلامي.

أمّا فيما يخصّ مفهوم «الأصوليانوية»، فمن الضروري أن نذكر بتفاصيل مهمّة في عدد من الأمور. ودون أن نغير السياق التاريخي الذي ولد فيه هذا المصطلح اهتماماً (وكان ذلك في إطار البروتستانتية في شمال أميركا)، فإن هذا المفهوم يعتمد

العودة إلى الأصول، أي إلى الكتابات كنقطة انطلاق لأي محاولة تجديد. ويمكن المقابلة بينه وبين فكرة برزت في الإسلام قبل أن يعرفها العالم المسيحي. عمدة، وهي فكرة الأصولية (أي إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي انطلاقاً من الأصول الموجودة في العصور الأولى للإسلام، والتي تعتبر صحيحة وصالفة، إذ هي نابعة من الوحي مباشرة وليس من تفسير البشر).

إضافةً إلى هذا، فإن مثالية المدينة المسلمة، كما وصفها عدد كبير من العلماء والفقهاء، كانت دائماً تُشجّع على نشأة وتطور الإصلاحية في بلاد الإسلام. فالدعوة إلى العودة إلى الأصالة، أي إلى صفاء وصحة المنابع الأولى المقدسة، بحجة أن مبادئ الإسلام فُسرّت بطريقة سيئة منذ عهد الأمويين وأُخرجت بذلك من جوهرها الحقيقي، ظاهرة متكررة في تاريخ الإسلام: الموحدون في القرن الثاني عشر، والوهابيون في القرن السابع عشر، والمهدية والسلفية في القرن التاسع عشر، والإخوان المسلمون في القرن العشرين. كل هذه الحركات كانت أصولية في تصوّرها النظري للإصلاح. لكن بعضاً منها يعتبر أن العودة إلى الأصول تتمثل في قراءة «حرفية» للقرآن والسنة، في ما يحاول بعضها الآخر أن يفهمها في ضوء العقل، بحيث يولد فهماً جديداً للإسلام، لا يرفض الحداثة بل يرفض الغربنة والعولمة اللتين تستخدمهما بعض البلدان كأدوات للسيطرة.

وبالتالي، فإذا كان بالإمكان القول: بأن المسار الفكري لنشأة الإسلاموية من نوع أصولي صحيحاً، حيث إنه يعتمد على مبدأ إعادة التفسير ويرفض عدداً من العناصر الموروثة من التقاليد، فإن الحركات الأصوليانوية المسلمة ليست كلها إسلاموية، كما أن التنظيمات الإسلاموية ليست كلها على نفس الشاكلة، إذ الأمر يتعلّق بحركة اجتماعية-سياسية مازالت في طور النمو، حيث تضطر النظرية إلى البحث عن أساليب للاستفادة من نتائج التطبيق. والتطبيق هو الذي يشكّل الخط

الفاصل بين الاتجاهات الإسلامية الراديكالية من جهة والتي تدعو إلى العنف ضدّ الدولة، وباقي الاتجاهات التي تتموقع من خلال تصوراتها الإصلاحية داخل النظام دون أن تحاول الإطاحة به بالقوة.

فالنوع الأول من الحركات الذي يشكّل أتباعه أقلية بعيدة جداً عن المجتمع، يتشبّه بطوباويته، أي بحلم المدينة الإسلامية «الفاضلة»، دون أي تغيير، ويرفض بعناد أي شيء يخالف هذا الحلم.

أما النوع الثاني من الحركات، وهو الغالب، ويكون على اتصال مستمر مع المجتمع وطموحاته الحقيقية، فيحقق نموّه على شكل حزب سياسي، ونتيجة لهذا فإن النظرات اللاتاريخية التي تعتبر الإسلام نظاماً لازمانياً شاملاً وتشجع الجمودية أصبحت مهمّشة أكثر فأكثر. هذا لا يعني أنه لا وجود في داخل هذه الأحزاب لعدد مهمّ من المفكرين أو ممن يشكّلون «المؤخرة» من الذين يكرهون المحدثات، لكن الجيل الإسلامي الجديد يتميز بطابعه التجديدي، إذ أنه يحاول امتلاك الفضاءات والقيم العالمية للحدثة انطلاقاً من مراجعه الإسلامية.

فالإسلاموية إذن مصطلح جديد، يستعمل لتعريف حركة إصلاحية مسلمة حاملة لمشروع ليس ثقافياً واجتماعياً فحسب بل سياسياً أيضاً، وهي اليوم كثيراً ما تُعتبر البديل الذي يطمح إليه الجيل الجديد. وهذا الجيل مهمّ جداً على المستويين الديمغرافي والسياسي-الاجتماعي (فهو يمثّل أكثر من 65% من السكان العرب حالياً) ويشكّل خطراً على النظام، ولهذا فهو، بشكل مباشر أو غير مباشر، قريب من الاتجاه الإسلامي، وبذلك فهو الذي يثريه برأسماله البشري الكبير⁽¹⁾. وتمتاز الحركات الإسلامية بالاستقلالية السياسية، عكس الإسلام التقليدي المرسم، وهي قريبة من التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها اليوم المجتمعات المسلمة.

Martin-Muñoz, 1999.

(1)

وتواجه الحكومات اليوم ما يمكن أن نسميه الجيل الثالث من الإسلاميين، الذين استفادوا من إمكانية التعليم التي وفّرت لجزء كبير من الشباب، الذين ما زال سخطهم على الأنظمة السياسية-الاجتماعية السائدة يتزايد. وعرفت الدعاية الإسلامية تجديداً وانتشاراً كبيرين في سنوات الثمانينيات، ولا يمكن نسبة ذلك إلى التأثير الأخلاقي لنجاح الثورة الإيرانية وحده، أو إلى فشل النموذج الاشتراكي الداعي إلى العروبة فقط، أو إلى المساعدات التي منحتها ظرفياً بعض الحكومات في إطار مقاومتها للمعارضة اليسارية وحدها، بل يعود ذلك خاصة إلى كون الإسلاميين عرفوا كيف يبرزون كمنخبة جديدة تمثل الاعتراض على هذا النظام الجامد سياسياً (لاستحالة تجديد النخب) واقتصادياً (بسبب عرقلة الحركة الاجتماعية وتعميم الرشوة مما يعوق الإنتاجية) واجتماعياً وثقافياً (بسبب الفئات الرسمية الإسلامية التقليدية التي تمارس الرقابة على الإصلاح والتجديد).

وباستثناء الجماعات العنيفة، التي رغم كونها تشكل أقلية^(١) فهي تحظى بتغطية إعلامية كبيرة لا تتناسب مع أهميتها الحقيقية، فمن زاوية النشاط السياسي فإن تطور هذا الجيل الثالث من الإسلاميين يشير بوضوح إلى أنه يتموقع داخل حدود الدولة-القومية (عكس النظريات المهادفة إلى وحدة إسلامية) وأنه قد مرّ بتجربة بلوغ الرشد السياسي المعتمد على البراغماتية وعلى الدروس المستوحاة من فشل طريق التمرد. فهذه التجارب سمحت لهم بعدم التشبّث بالمحافظة^(٢) الاجتماعية والثقافية،

(١) إن القمع الذي مارسه النظام المصري في عهد جمال عبد الناصر أدى إلى ميلاد تيار فكري راديكالي لدى الإخوان المسلمين، ويمثله سيد قطب. وأفكار قطب المتعلقة بالتكفير الفعلي للمجتمع ككل، والتي كانت أساساً لاعتبار الجهاد نشاطاً ثورياً داخلياً، هي التي استوحى منها بعض المنشقين المتطرفين نشاطاتهم مثل: جماعات تنظيم الجهاد، وحزب التحرير، والتكفير والهجرة، ومؤخراً الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، والجماعة الإسلامية في مصر العليا. (المؤلفة).

(٢) للمحافظة: الفكر المحافظ.

بل دفعتهم دفعا نحو ثقافة الإجماع فيما يخص مشاريع أخرى اجتماعية-سياسية تختلف عن مشاريعهم (أي في إطار التعددية السياسية والانتخابات وتشكيل الحكومات).

وهكذا، فقد أدى هذا التطور إلى التفكير بعمق في معنى أن يكون الإنسان مسلماً اليوم، أي في محاولة تأسيس نظام إسلامي يتمتع بالأصالة والمعاصرة في آن واحد، وهذا ما سمح بفتح نقاش مكثف جداً حول العلاقات بين الإسلام والدولة والديمقراطية، وذلك بتكرير التحليل النظري حول المتغير في الإسلام، أي ما يستطيع العقل الإنساني استنتاجه من النصوص من خلال اجتهاد تفسيري منظم، وحول العناصر التي تتعلق بالحكم، أي بالسلطة، وبالمعاملات. وهكذا اكتسبت المشاركة السياسية والمطالبة بالدمقرطة شروحات إسلامية، إذ ترتبط مفاهيمها بمبدأ الشورى.

ويعرف محمد عمارة الشورى مثلاً بأنها: «المشاركة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع»^(١)، أما فتحي عثمان فقد استنتج أنها تعني «المساهمة الفعلية والفعالة في مسار اتخاذ القرار». ويصرح رشيد البراوي أن التفسير الديمقراطي للشورى نابع من نص القرآن نفسه، وأن نظام الحزب الواحد يتعارض في الحقيقة مع روح التعددية في الإسلام^(٢). فالهدف الذي يسعى وراءه هؤلاء المفكرون هو محاولة اقتباس المبادئ الديمقراطية كالمشاركة والتمثيل السياسيين وإضفاء شرعية إسلامية عليهما. ولهذا فمن المهم أن لا نقلل من أهمية دور همزة الوصل، الذي يقوم به هؤلاء في مجتمع يحاول تملك قيم الحداثة بطريقة نابعة من داخله.

ولكن أفكار هؤلاء الإسلامويين الليبراليين ونقاشاتهم حول التعددية والديمقراطية يتجاهلها «الخبراء» ووسائل الإعلام مفضلين عليها إدهاشية^(٣) الخطاب المتطرف، الذي

Imara, 1993.

(١)

Barawi, 1975, p 118.

(٢)

(٣) الإدهاشية (Sensationalisme): السعي وراء كل ما يدهش أو يثير.

يجلب اهتمام الرأي العام الغربي. ومن الصحيح أيضاً أن أغلب نصوص هؤلاء المفكرين السياسيين مكتوبة بالعربية، وهذا يجعلها صعبة المنال، زيادة على كونها لا تحظى بشعبية لا لدى الخبراء ولا لدى دور النشر مما يجعلها حكراً على دائرة صغيرة من العارفين.

وقد أدى قبول التعددية وتقسيم السلطة والمساهمة الفعلية في مؤسسات الدولة، في إطار إصلاحات ليبرالية حققت منذ نهاية الثمانينيات، إلى تقريب الإسلاميين من الثقافة الديمقراطية، لا سيما وأن بعض السياسات الحكومية الاستبدادية كانت تهدف إلى إقصائهم من الساحة السياسية. ومن الغريب ملاحظة أن هذه السياسات هي التي تحظى بدعم ورعاية الديمقراطيات الغربية رغم كونها كثيراً ما تسببت في «انزلاقات» عنيفة. وقد صرح راشد الغنوشي زعيم الحركة الإسلامية التونسية بشيء من التهكم في محاضرة جرت بجامعة ابن سينا الإسلامية بقرطبة سنة ١٩٩٥م، أن مشكلة العالم العربي اليوم تكمن في «إقناع العلمانيين وليس الإسلاميين بمدى ضرورة الديمقراطية».

وقد أكد الغنوشي في كثير من اللقاءات والتصريحات التي أدلى بها من منفاه في أوروبا بأنه ضد «الأصوليانوية التي تعتقد بأنها وحدها على حق وتريد إرغام الآخرين على اتباعه».. وفيما يخص مسألة الإسلام والديمقراطية فهو يعتقد أن «الإسلام لا يحتوي على برنامج محدد خاص بالحياة، بل يعبر عن مبادئ عامة، ومهمتنا تكمن في صياغة هذا البرنامج من خلال التفاعل بين المبادئ الإسلامية والحداثة». فالاجتهاد هو الضمان الذي يجوز المؤمنون، وهو ما يسمح لهم بتفسير النص القرآني، ويبقى حقل نشاطهم مطلقاً بما أن الإسلام ليس له أية مؤسسة أو سلطة موحدة يمكنها أن تمثل الدين أو أن تعارض التفسيرات الجديدة^(١).

وبعض النصوص الإسلامية الأكثر حداثة تعتبر المشاركة السياسية ضرورية اليوم لمواجهة التحديات التي يفرضها العالم الحديث. ومنها ما يذهب إلى اعتبار هذه

Wright, 1996, p 73.

(١)

المشاركة تريباقاً للعنف^(١). غير أنه من الصحيح أيضاً أن هناك داخل التيار الإسلامي الإصلاحية بعض وجهات النظر التي تعارض هذه المشاركة مثل جمال البنا (١٩٨٦م) وعبد العزيز الخياط (١٩٩٢م) الأردني. فالإسلاميون يرون أن بقاء حكومات استبدادية في السلطة وقلة الديمقراطية، من أهم الأسباب الأساسية للعنف، ولهذا فإن التجارب التي يشارك فيها الإسلاميون ويحتلون فيها مقاعد برلمانية تُقدّم كأمثلة على أن الديمقراطية أدت إلى وقف العنف (اليمن، الأردن، لبنان وماليزيا)^(٢). وهم إضافة إلى ذلك، ينددون بسياسة الخطاب المزدوج التي تنتهجها الديمقراطيات الغربية، التي لا صرامة لها بتاتاً مع السلطات العربية الحاكمة فيما يخص الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، في الوقت الذي يبقى لومها موجّهة للإسلاميين دون غيرهم. وقد رأينا الدول الغربية تصل حتى إلى الدفاع عن خرق نتائج الانتخابات الديمقراطية عندما يفوز فيها الإسلاميون.

ولقد أثبتت التطورات السياسية في إيران أن «مصلحة الدولة» تغلب شيئاً فشيئاً على «المنطق الثوري»، وأن نظرة إصلاحية متفتحة تمكّنت خطوة خطوة من مواجهة الخطاب الأخلاقي اللامتناسح. ونجد اليوم صحافيين وجامعيين ومناضلين سياسيين يتناقشون ويعيدون طرح مسألة دور الإسلام في السياسة ومشاركة رجال الدين في الحكم: هل يمكن أن يكون هناك تفسير نهائي للإسلام؟ ما هو دور الدين في السياسة؟ هل الإسلام متماسح مع الديمقراطية؟ هل تجربة إيران مابعد-الثورة تستلزم ضرورة إصلاح النظام التقليدي الديني؟ كل هذه الأسئلة فتحت مجال النقاش حول مزايا التعددية والمشاركة السياسية والعلاقات مع العالم الخارجي، بما فيه الغرب

Al-Nafisi, 1989.

(١)

Al-Wa'i, 1993, p39.

(٢)

طبعاً. ويعد الأستاذ عبد الكريم سُروش^(١) أحد أبرز مفكري هذا التيار السياسي الإصلاحي المسلم، إذ هو يمثل هذه النزعة الإسلامية الواسعة الانتشار، المطالبة بالتعددية وبالمشاركة السياسية، وهي تعتبرها عنصرين إسلاميين أصيلين.

ولقد أثبت مفكرو هذا التيار وجود جوهر مشترك يفتح باب التفاعل الثمر بين المجتمعات المسلمة والغربية، ودحضوا الفكرة الشائعة عن المجتمع الإيراني التي تصوره كمجتمع متحجر ومعاد للغرب بشكل مستمر. فسروش وهو بعيد عن تحقيق الإجماع، مفكر يدافع عن فكرة أن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لها مكانها في أي حكومة إسلامية، وأنه لا يمكن وجود نظرة نهائية وكاملة للإسلام، فهو يرفض بذلك أي محاولة لصياغة أيديولوجية سياسية إسلامية رسمية. وهو لا يعارض أبداً أن يكون للإسلام دور في السياسة بصفة عامة، بل يؤكد أن الحكومة الديمقراطية عليها أن تعكس المجتمع الذي تمثله. فهو يقول: إن كانت إيران بلداً مسلماً، فعلى حكومته أن تكون ذات طابع إسلامي، مع كون حقوق الإنسان مرجعاً للحكومة حتى يبقى الطابع الديمقراطي للدولة الدينية مضموناً^(٢).

وأهم ما يعيننا في طريقة التفكير هذه هي أنها لم تنبع من مفكر إيراني مُعلَم، بل من مسلم غيور، شارك في اللحظات الأولى لحكومة مابعد-الثورة، وهو يصوغ

(١) عبد الكريم سُروش اسم مستعار لحسين الدباغ. درس في ثانوية العلوي، إحدى أولى مؤسسات التعليم التي كانت تدرّس العلوم الدقيقة إلى جانب العلوم الإسلامية، وتخرّج منها العديد من أعضاء الحكومة الإيرانية الحالية. درس علوم الصيدلة في طهران، ثم التاريخ والفلسفة في إنجلترا. كان مقرّباً جداً إلى علي شريعتي (توفي سنة ١٩٧٧م) وآية الله مرتضى المُطهرّي (توفي سنة ١٩٧٩م). شغل منصباً مهماً في اللجنة الثقافية للثورة إلى غاية ١٩٨٧م، حيث قدّم استقالته بسبب عدم موافقته على الطرق المتبعة. أنشأ سنة ١٩٩٢م كلية الأبحاث التاريخية وفلسفة العلم في معهد الأبحاث والعلوم الإنسانية بطهران. يتمتع سُروش بشعبية كبيرة لدى الشباب الإيراني والمفكرين والسياسيين الإصلاحيين، ولديه أيضاً خصوم متعددون في الأوساط المحافظة. وكلما كانت محاضراته في الجامعة وخطبه في المساجد تجلب الناس أكثر فأكثر، كلما حاول المحافظون مقاطعته، فانهى به المطاف إلى توقيف نشاطه في إيران سنة ١٩٩٦م ليتفرغ للسفر وإلقاء الدروس في الخارج، لأن حياته كانت مهددة كما شرّحه في رسالة مفتوحة إلى الرئيس رفسنجاني. ولنذكر أن الخطاب الذي ألقاه الزعيم الروحي لإيران علي خامنئي، بمناسبة ذكرى الاستيلاء على السفارة الأميركية، انتقد فيه أفكار سُروش أكثر من الولايات المتحدة، وهذا وحده له أكثر من معنى. (المؤلفة).

فكره السياسي كله انطلاقاً من تصوره للإسلام. وتماشى تصوره الإسلامي مع فكره السياسي بمنح فكره الناقد قيمة تطبيقية كبيرة. فهو يطرح من وجهة نظر أخرى مسألة طالما طرحها المفكرون المسلمون حول ضرورة «إعادة تركيب» الإسلام لجعله متأقلماً مع احتياجات الإنسان الحديث. وقد أجاب سروش أن الأمر لا يتعلق بـ«إعادة تركيب» الإسلام بقدر ما يتعلق بفهم الإنسان للإسلام.

وبعد أن ميّز سروش بين هذين الأمرين، تمكّن من أن يوفّق بين دين لا يتغيّر وعالم مستمرّ الحركة. أي أنه يجب عدم الخلط بين الدين في حدّ ذاته والمعرفة الدينية التي تكتسب بالدراسة. فإن قبلنا بأنّ هذا الخلط خطأ، فهمنا أن المعرفة الدينية إن شاء إنساني، وهي إذن بالأحرى في تطور مستمر. على المسلمين إذن «إعادة تركيب» تفسيراتهم الدينية وفقاً لفهمهم المتغيّر لعالمهم.

ويعتقد سروش أن أي شكل من أشكال الأيديولوجية الإسلامية يعوق تطور المعرفة الدينية. ولكن في الوقت الذي يرفض فيه سروش أن يُستعمل الإسلام كأيديولوجية، إما كأداة ثورية أو كبرنامج حكومي، إذ أن ذلك يستلزم نظرة جامدة ورسمية للإسلام تُضعف شرعية السلطة، فهو لا يطالب بفصل الدين عن السياسة، بل يقيم الحجة قائلاً: إن السياسة، عليها أن تكتسب حتماً طابعاً دينياً في مجتمع متديّن. فالمسألة التي يرى من الضروري طرحها ليست الفصل بين الدين والسياسة بل طبيعة التفاعل بينهما.

فهو إذن يوافق على أطروحة علي شريعتي حول «جغرافيا المفاهيم» القائلة: بأن على المفاهيم أن تُطبّق في أماكن نشأتها وليس بالضرورة في أجواء ثقافية مختلفة. وبعبارة أخرى، فإن سمحت العلمانية للغرب بالتححرر من الاضطهاد الديني، فإن المجتمعات الإسلامية لها تجربتها التاريخية الخاصة بها.

الإسلامويون والغرب

لقد تساءل الشيخ يوسف القرضاوي، الذي يتمتع بشعبية كبيرة: لِمَ يرتضي الأوروبيون وجود أحزاب مسيحية الاسم والروح، ويرفضون منح هذا الحق للمسلمين^(١)؟ فهذا التناقض يُشعرُ المسلمين أنه تمييز ضدهم، ويمكن أن نضيف إليه نتائج السياسة الأميركية المبنية على الدعم الأعمى لإسرائيل، التي لم تحترم أيًا من قرارات الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلسطينيين، في الوقت الذي تبدي فيه الولايات المتحدة حزمًا راديكاليًا في تعاملها مع جيران إسرائيل العرب والمسلمين (قصف ليبيا والسودان والعراق). كل ذلك يدفع الإسلامويين إلى تعميق الهوة بينهم وبين الغرب. إن التصور السائد في الغرب عن الإسلامويين -وهنا تكمن المشكلة- لا يسمح له برؤية الاختلاف الموجود بين الإسلامويين باختلاف بيئاتهم القومية وحقوقهم الاجتماعية وطرق نشاطهم. فالنظرة التي مازالت شائعة نظرة متحجرة، وتختار إما الخطاب الأكثر تقليدية، ذلك الذي يدعي أنه لازماني وأن التاريخ لا يغيره، أو الخطاب الأكثر إدهاشية، النابع من أكثر الجهات سخطاً أو جهلاً أو راديكاليةً. وبانطلاق هذه النظرة من هاتين الجماعتين الواقعتين في طرفي الطيف وتجاهل ما بينهما، فإنها تصل إلى نتائج شديدة الانحراف عن واقع الطابع العام للإسلاموية بسبب المنهجية المتبعة.

فبمعايير اختيار كهذه، من السهل نسيان أن الطرق المختلفة التي يحاول بها السياسي السيطرة على الديني لا تتعلق بأصل الأشخاص بقدر ما تتعلق بالواقع السوسولوجي الذي يعيشون فيه.

Qardawi, 1993, p 30.

(١)

أما الإسلامويون فأغلبهم موجودون داخل التيارات الإصلاحية التي تقع في الفضاء الشاسع الذي يشكله الوسط والذي كثيراً ما يُخفى وجوده وراء التقليديين والجماعات العنيفة.

وبالتالي، فإن جزءاً كبيراً من الاضطرابات السياسية التي يعيشها الشط الجنوبي للمتوسط متأثر بالطرق السلبية التي تُمثل بها «الظاهرة الإسلامية»: هذه التمثيلات تقف أساساً الخلافات التاريخية المتراكمة لمدة طويلة حيث إن الإسلام من خلال احتكاكه المستمر بأوروبا، ولأسباب جغرافية وإنسانية وتجارية، قام بأداء دور المُميّز الثقافي في خضمّ الكيمياء المعقّدة التي مرّ منها مسار تكوين الهوية الأوروبية.

فهذا المخيال السائد هو السبب في كون الإسلامويين الإصلاحيين يجدون كل تلك الصعوبة في التواصل مع الغرب، وإفهامه أنهم لا يشكلون تلك الحركات العنيفة والراديكالية التي عادة ما ينعتهم بها. وقلة التواصل هذه تعود أيضاً إلى غياب جسور فكرية مشتركة، مثل ما كان الحال مع حركات مدافعة عن العالم الثالث أو حركات قومية كانت تربطها باليسار الأوروبي علاقات أيديولوجية. ويمكن شرح ذلك أيضاً بنزعة الغرب المبالغ فيها إلى «غربنة» التاريخ العالمي، مما يجعله يبحث عن نظام قيمه الخاص به لدى كل مخاطبيه. فالشخصيات التي لا تندرج في مرجعيته الأيديولوجية والرمزية لا تستطيع بسهولة التغلغل في حلقة التواصل⁽¹⁾.

فنحن نقبل بصعوبة مثلاً أن التجربة التاريخية والاجتماعية للعالم العربي لم تشهد نزاعاً جذرياً بين العقل والدين، إذ أن هذا النزاع هو الذي يميّز البناء الحديث لأوروبا التي تطوّرت على أساس تصوّر خطيٍّ للحدث. ففقدان الدين لأهميته كمرجعية تلازم مع تطوّر الحدث، لكن ذلك لم يحدث مع العالم الإسلامي.

Martín-Muñoz, 1999.

(1)

وفي الوقت الذي برزت فيه العلمانية كقيمة حداثية وديمقراطية في أوروبا، لم تكن في العالم العربي سوى ثمرة للإرادة المستبدة لزعماء قوميين في فترة ما بعد الاستعمار. وحيث إن العلمانية كانت في البلاد الإسلامية غالباً ما تحظى بدعم النخب الحاكمة المستبدة المالكة لثروات البلاد، فهناك تعارض مصالح كامن بين الديمقراطية والعلمانية، عكس ما هو الحال في أوروبا. وأيضاً بما أن العلمانية غالباً ما فرضت لمواجهة التراث الإسلامي، فهناك أيضاً تعارض مصالح كامن بين العلمانية والهوية الثقافية.

فيم تنفعنا إذن هذه النظرات الحتمية، التي تجعل الإسلام عائقاً للديمقراطية إذا كانت الحكومات والنخب، التي تدعي أنها حديثة وعلمانية، هي التي تعرقل تطور الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية؟

المراجع

- 1) AARTS, P. 1993. « Le Koweit d'après-guerre et le processus de démocratisation ». Maghreb-Machrek, 142. 61-79.
آرتس، ب، ١٩٩٣م، كويت مابعد الحرب ومسار الديمقراطية، ص ٦١-٧٩.
- 2) BADIE, B. 1986. Les Deux Etats. Paris, Fayard.
بادي، ب. ١٩٨٦م، الدولتين، باريس.
- 3) AL-BANNA, J. 1986
جمال البنا، ١٩٨٦م، الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الحكم، القاهرة.
- 4) AL-BARAWI, R. 1975
الراوي، ١٩٧٥م، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة، القاهرة.
- 5) AL-BICHRI, T. 1991. « Les conditions d'un dialogue avec l'Occident ». Egypte/Monde Arabe, 7. 125-139.
البشري، ط.، ١٩٩١م، شروط الحوار مع الغرب، ص ١٢٥-١٣٩.
- 6) BILL, J.A. & SPRINGBORG, R. 1984. Politics in the Middle East. New York, Harper Collins.
بيل وسرينغبورغ، ١٩٨٤م، السياسة في الشرق الأوسط، نيويورك.
- 7) CORM, G. 1994. « Perspectives démocratiques au Machrek ». In : R. Bocco & M.R. Djalili (eds), Moyen-Orient : migrations, démocratisations, médiatisations. Paris, PUF. 118-119.
كورم، ١٩٩٤م، «آفاق ديمقراطية في المشرق» في: بوكو وجليلي (النشر)، الشرق الأوسط: الهجرة، الديمقراطية، الإعلام، باريس، ص ١١٨-١١٩.
- 8) CORNE, P. 1980. Slaves on Horses : The Evolution of the Islamic Polity. Cambridge. Cambridge University Press.
كورن، ١٩٨٠م، عبيد فوق الأحصنة: تطور السياسة الإسلامية، كمبريج.
- 9) DABAGHY, J. DES BEAUVAIS, C. 1996. « Hussein, le funambule de la paix ». Arabies, 111, Mars. 12-21.
دباغي ودي بوفي، ١٩٩٦م، حسين: مملوان السلام، مجلة آربي، ص ١٢-٢١.
- 10) HUNTINGTON, S. 1984. « Will more countries become democratic ? » Political science quarterly 99, 2. 193-219.
هنتنغتون، ١٩٨٤م، هل سيزيد عدد البلدان الديمقراطية؟" مجلة بوليتيكل ساينس كورترلي ٩٩-٢، ص ١٩٣-٢١٩.
- 11) IMARA, M. 1993
عمارة، محمد، ١٩٩٣م، التعددية الإسلامية والتحديات الغربية، في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، هرنودون، فرجينيا، ص ٣-١٤.

12) KHAYYAT, A.AI-A, AI-, 1992

عبد العزيز الخياط، ١٩٩٢م، التعددية من وجهة نظر إسلامية، اللواء، ١٦-١، أكتوبر، ص ٢١.

13) LAROU, A, 1981.

عبد الله العروي، ١٩٨١م، مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

14) LEWIS, B. 1996. « Islam and Liberal Democracy. A Historical Overview ». Journal of Democracy, April, pp 52-63.

ليويس، ب. ١٩٩٦م، نظرة تاريخية سريعة إلى الإسلام والديمقراطية الليبرالية، مجلة الديمقراطية، أبريل، ص ٥٢-٦٣.

15) MARTIN-MUÑOZ, G. 1997 « le régime algérien face aux islamistes » In. B. Kodmani & M. Chartouni (eds) Les Etats arabes face à la contestation islamiste. Paris, Armand Colin/ IFRI. 41-70.

خيما مرتين-مونيوز، ١٩٩٧م، النظام الجزائري ومواجهة الإسلاميين، في كتاب كدماني وشرطوني (الناشرين) الدول العربية ومواجهة المعارضة الإسلامية، باريس، ص ٤١-٧٠.

16) MARTIN-MUÑOZ, G. 1998, « The image of Islam and the Arabs in the West. The Prevalence of Culturalist Vision » In : J. Nielsen & S.A. Khasawnih, (eds.) The Arabs and the West : Mutual Images, Amman, Jordan University Press. 59-72.

خيما مرتين-مونيوز، ١٩٩٨م، صورة الإسلام والعرب في الغرب: تغلب النظرة الثقافية، في كتاب نيلسن وكساسونيه (الناشرين): العرب والغرب: صور متبادلة، عمان، ص. ٥٩-٧٢.

17) MARTIN-MUÑOZ, G. 1999, Islam, Modernism and the West. Londond & New York, IB Tauris

خيما مرتين-مونيوز، ١٩٩٩م، الإسلام والحداثوية والغرب، لندن ونيويورك.

18) MARTIN-MUÑOZ, G. 1999, El Estado Arabe. Crisis de legitimidad y contestacion islamista, Barcelona, Bellaterra.

خيما مرتين-مونيوز، ١٩٩٩م، الدولة العربية. أزمة الشرعية والمعارضة الإسلامية، برشلونة.

19) NAFISI, AI., A' 1989

النفيسي، ١٩٨٩م، الحركة الإسلامية. رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي، القاهرة، مكتبة مدبولي.

20) OTHMAN, F., 1992

فتحي عثمان، ١٩٩٢م، في التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة

21) PIPES, D. 1981, Slaves, Soldiers and Islam : the Genesis of a Military System. New Haven : Yale University Press.

بايس، ١٩٨١م، العبيد والجنود والإسلام: تكوين النظام العسكري.

22) PIPES, D. 1983, In the Path of God : Islam and Political Power. New York, Basic Books.

بايس، ١٩٨٣م، في سبيل الله: الإسلام والسلطة السياسية

- 23) PRYCE-JONES, D., 1989. The Closed Circle : an interpretation of the Arabs. New York, Harper & Row.
برايس-جونس، ١٩٨٩م، الدائرة المغلقة: محاولة تفسير للعرب
- 24) QARDAWI (AL), Y , 1993
يوسف القرضاوي، ١٩٩٣، المجتمع، ٢٤-١٠٨١، ص-٣٠-٣٦.
- 25) SADOWSKY, Y. 1993 « The New Orientalism and Democracy Debate » Middle East Report, 183, 23,4, pp 14-21.
سادفسكي، ١٩٩٣م، الاستشراق الجديد والجدال عن الديمقراطية، مقال في ميدل إيست ريبورت ١٨٣-٢٣-٤ ص ١٤-٢١.
- 26) TOZY, M. 1999. « Réformes politiques et transition démocratique » Maghreb-Machrek, 164, pp 67-84.
توزي، ١٩٩٩م، الإصلاحات السياسية والتغير الديمقراطي، ص ٦٧-٨٤.
- 27) VAKILI, V. 1996. Debating religion and Politics in Iran : The political thought of Abdolkarim Soroush. Studies Department Occasional Papers Series, 2. Council on Foreign Relations. NY.
فاكيلي، الجدال عن الدين والسياسة في إيران: الفكر السياسي لعبد الكريم سروش.
- 28) Al-Wa'I, T. 1993
الواعي، ١٩٩٣م، الحوار هو الحل للعنف، المجتمع، ٢٤، ١٠٨١، ديسمبر ٢٨، ص ٣٨-٤١.
- 29) WRIGHT, R. 1996. « Two Visions of reformation ». Journal of Democracy, April, pp 64-75.
رايت، ١٩٩٦م، نظرتان إلى الإصلاح، مجلة الديمقراطية، أبريل، ص. ٦٤-٧٥.

معركة المصطلح

الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين^(*)

قذفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمجموعة هائلة وخطيرة من المفردات والمصطلحات، ذات الدلالات الخاصة، التي يحاول الغرب من خلال إشاعتها واستخدامها احتلال العقول، وإعادة صياغة الشخصية، وتوفير القابليات ومخضريها للقبول والتلقي؛ لأنه أدرك أن معركة الأفكار هي المعركة الأساس، وأن الفكرة والمصطلح هي القوة المرنة، التي سوف يكون لها التحكم والتمكن في عالم الغد.

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين.

تتعرض ساحة الأمة المعرفية لهجمة مصطلحية شرسة، استخدم العدو فيها كل وسائل التلقي دون استثناء، وحاول أن يغطي كل مساحات التعامل، الشريف منها والوضيع، بجنداً لتحقيق أهدافه في عزوه هذا، جيشاً من المتخصصين أمدهم بالمال وبكل ما يحتاجون.

(*) الأمين العام السابق لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.. (المملكة العربية السعودية).

تأتي هذه الهبة من الغريب، بعد إدراك تام مبني على دراسات علمية متخصصة، أثبتت نتائجها التأثير العميق الذي يحدثه «المصطلح» في تفكير المتلقي، وموقفه من المتلقي، وتعامله مع المادة المتلقاة، يأتي ذلك في غفلة من حراس التراث الإسلامي، وسلبية بعض من حامله، في جماعة صار أكبر همها الاستهلاك، مادياً كان أو معنوياً، على أن طائفة من النخبة فيها لا تقدر خطر «المصطلح» حق قدره، ولا في استعماله عمق تأثيره، لأنها لم تفقه بعد موضوعه، ولا استوعبت إشكاله.

وللأسف الشديد، قد تبوأ جزء من هذه النخبة، مراكز القرار في مؤسساتنا التعليمية والعلمية؛ جامعات ومجامع، ومعاهد، ومراكز أبحاث، فتلقوا «المصطلح» الوافد بالصدر الرحب، وأنزلوه المقام الذي أراده باعثوه؛ وقد يعمد أصحاب الدار، إلى إلباسه الزي المحلي، لعلمهم بطول مكثه، حتى لا يكون مستنكراً بين الناس.

ولا أغمط هنا حق رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، حبسوا أنفسهم يدفعون عن هذه الأمة محاولات المساس بمقومات هويتها، وتراثها الحضاري، أو تخلص ما وصل إليه (الآخر) منها، واختيار ما تقتضيه مصالحها، دون التأثير على ثوابتها من الوافد عليها.

مفهوم «المصطلح»

- «المصطلح» في اللغة:

صلح: الصاد واللام والحاء، أصل واحد، يدل على خلاف الفساد.
والصلح: السلم.. وصالحه مصالحة وصلاحاً؛ واصطلاحاً، واصلاًحاً، وتصالحاً،
واصطلاحاً^(١).

قال الزبيدي: والاصطلاح «اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»^(٢).
والمراد به في هذا المقام: هو «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد
نقله عن موضعه الأول لمناسبة بينها»^(٣).

و المراد بالقوم، الطائفة أو الجماعة، التي تشترك في تخصص واحد، سواء أكان
في العلوم الإنسانية، كالفقه أو أصوله، أو النحو وغيرها؛ أم التجريبية كالفيزياء
والكيمياء والطب وغيرها.

أما نقله من وضعه الأول، فالعلوم العربية والإسلامية، تبدأ من الوضع اللغوي ثم
تنتقل لتصبح مصطلحاً ذا دلالة خاصة، في علم خاص، وتحمل أحكاماً خاصة، ثم
تصبح مفاتيح أساسية لذلك العلم بعد التواضع.

ويكون التناسب الدلالي، هو الرابط بين الوضع اللغوي والمعنى الاصطلاحي.
أما مصطلحات العلوم التجريبية، فإنها تشترك مع الأولى في عنصر الاتفاق
الحاصل بين أهل التخصص، إلا أنها تختلف عنها في وضعها الذي قد يكون في العلوم
التجريبية مرتبطاً بالمخترع، أو بمكونات المخترع، أو بخصائصه... وهكذا.

(١) انظر ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢ (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي
الطيبى، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م) ٣/٣٠٣؛ الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط١ (بيروت:
مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م) ص ٢٩٣.

(٢) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق حسين نصار (الكويت: مطابع حكومة
الكويت) مادة صلح.

(٣) السهائوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق رفيق العجم وآخرون (بيروت: مكتبة لبنان
الناشرون، ١٩٩٦ م) ٢/٨٢٢.

ولاشك أن هناك فرقاً بين الدائرة المعرفية للعلوم الإنسانية، التي حاز المسلمون فيها قصب السبق، بحثاً وتأسيساً ووضعاً للمناهج، والعلوم الفيزيائية المتطورة وعلوم الحاسوب والعلوم التكنولوجية وغيرها، خاصة إذا اعتبرنا أن التكنولوجيا هي التطبيق المباشر للعلم ونظرياته.. وهذا الإنجاز للغرب يمثل الاستثمار الهائل للعلوم التي تعددت مصادرها والتنظير لها منذ أمد بعيد في أماكن مختلفة وحضارات متعددة، مما بلغ الغرب فيه شأواً بعيداً، والتي يحتاج إليها المسلمون، لعجز في تحصيلها، أو لاستكمال نقص فيها، وهنا نحتاج لنقل هذه المعارف للترجمة.

إلا أن «المصطلح» الوافد، في غير التخصصات المذكورة آنفاً، يحمل قيم ومبادئ وتصورات وأهداف أصحابها، فيكون نقل الكلمة من غير العربية إلى العربية، عن طريق الترجمة يقتضي الانتباه إلى خصوصيات المنقول منه إلى المنقول إليه، وهذه وظيفة المترجم، ولا شك أن مسؤولية المترجم ووعي الأمة بحسب خطورة الخطأ في نقل معنى هذا «المصطلح»، وتداعيات ذلك، أمور أساسية؛ وذلك لعدم حيادية «المصطلح» حتى بالنسبة للتكنولوجيا؛ لأنها تنقل مضامين ثقافية من الحضارة الحاضنة لها.

توظيف «المصطلح»:

إذا كنا نعتقد بأن المستعمر لَمَّا سحب جيوشه وآلياته الحربية من بلادنا، قد خلى بيننا وبين أنفسنا، وتراثنا، وثرواتنا، وحرية تعاملنا مع الآخرين، وإذا تصور أحدنا حصاد خمسين مليون آدمي في الحريين العالميتين، كان نهاية لهما، وإقفالاً لباب الغزو، وإذا خطر بخلد مثقف من مثقفينا أن سلماً حقيقياً قد حلَّ بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، صحَّ فينا قولهم: «إن العرب لا يقرأون، وإذا قرأوا لا يفهمون».

غير أن احتياح المحتل الأرض، واستخدام جيوشه، ونصب الصواريخ بعيدة المدى، الحاملة لرؤوس نووية، والانتباه الشديد، بتسخير كل وسائل المراقبة للجوسسة،

والمضادة لها، للسيطرة على مقدرات الأمم، أغراه بالعودة إلى شكل الاستعمار السابق، وأوجد حصانة ذاتية لدى المستعمر والمستهدف بالغزو عموماً، جعلته يشكك في كل ما يلقيه إليه هذا العدو، لأن الأصل في هذا الأخير الرغبة الجارحة في الاستحواذ على ما عند المستهدف، ولو كلف القضاء عليه.

ومع المقاومة الشديدة، والخسائر التي تكبدها المستدمر، والخوف من الدمار الشديد الذي تلحقه حرباً عالمية ثالثة، اجتمعت إليها ازدياد الحاجة لثروات تلك البلاد، والتوجس من قوة كامنة لدى المسلمين في دين يحمل مخزوناً حضارياً هائلاً، وقدرة على إحداث تغيير متكامل، لجأ الغرب إلى احتياطيه في الجيش من المستشرقين والمنصرين، يمدهم الصهانية بجنّتهم ومكرهم، مستأنفين المعركة من جديد، مستبعدين عنصر التمايز الذي أحدث نفرة (الأخر) منهم، مستبدلين سلاح المعركة - مكرهين لا قانعين، وللفرصة مستغلين، وبالعراق وأفغانستان مبتدئين - من مدفع وصاروخ، وطائرة، وقنبلة، إلى كلمة ولفظة تعرف بـ «المصطلح»، فنقلوا المعركة من الأرض إلى العقل، واجتهدوا في تحصيل ربع ثرواتنا بأيدي أبنائنا، مجندين أبناء جلدتنا في مهاجمة دينهم والإساءة إليه، فتأمل الفرق بين المعركتين.

ورغم المخزون التراثي الضخم الذي تتمتع به أمتنا، من كثرة وجودة علمية تتفوق به على (الأخر)، يبقى من يمتلك وسائل الاتصال السريعة المختلفة، هو القادر على مخاطبة المثقف والعامي، الكبير والصغير، الذكر والأنثى، في أي ساعة من الزمان، وفي أية بقعة من المكان؛ المسيطر في نشر مصطلحاته، المشكّل لفكر المتلقي لها، الموجّه لرغباته، وميوله.

ولم يقصّر الغرب لحظة واحدة، بعد امتلاكه لزام وسائل التأثير، في توظيف هذا السلاح «المصطلح» في خلط المفاهيم الإسلامية بالمصطلحات الغربية حيناً

(الديموقراطية الغربية تساوي الشورى في الإسلام) وتشكيك في الإسلام أحياناً أخرى «المحمدية Mohammedanism» في نسبة القرآن للرسول ﷺ، يساوي الإسلام... وهلما جراً.

وقد برع المستشرقون والمنصرون والصهاينة، ومن يحمل بين جنبيه حقداً على الإسلام وأهله، في إحداث بلبلة فكرية، وضبابية في المفاهيم عند المسلمين عموماً، وطبقة المثقفين منهم، على وجه الخصوص.. وتمكنوا من إيجاد قناعة كبيرة لدى شريحة محترمة عند الآخرين في أن بلوغ مستوى المثقف الحضاري عند الغرب، يستوجب بالضرورة سلوك الفكر الغربي، واتباع أساليبه الاجتماعية، واستخدام مصطلحاته العلمية والثقافية على السواء.

كما استطاعوا، بقدرتهم على توليد «المصطلح»، والتخطيط لتوظيفه، وإيجاد الآليات لذلك، إنجاز الكثير من مخططاتهم المعادية للإسلام، الهادفة لسلخ أهله عنه، وإبعاد (الأخر) منه، فلم يقتصر «المصطلح» في الخداع الفكري على محاولة اختراق البنى الفكرية والثقافية للأمة، عن طريق ضخ أفكار جديدة في ثنايا هذه المصطلحات تتناقض مع مكونات هذه البيئة، وتتحيز لبيئة ثقافة الغازي، وإنما يتجاوز ذلك إلى التشكيك في الثوابت التي تنهض عليها تلك البنى، بإعطاء المصطلحات التي تتوارثها الأمة معانٍ جديدة، وأبعاد أخرى مغايرة لدلالاتها الأصلية^(١).. ويذهب الغازي في حربه المصطلحية إلى أبعد من ذلك، عندما يوظف «المصطلح» للتشكيك في أصل الرسالة وربانيتها، فيدخل في مصطلح «التراث» مثلاً النص المقدس، حتى يهدم السور الذي يفصل بين النص البشري والنص المعصوم، فيحجب بذلك خاصية العصمة التي يتمتع بها الأخير، ويسلط عليه النقد والمناقشة.

(١) انظر زيد الحسين، المصطلح ووهم الحياض، مجلة الفيصل، العدد (٢٣٨) ص ٥.

والذي يزيد في ضعف الأمة في هذه الحرب الضروس، عوامل ثلاثة:

١ - وجود طائفة من أبناء الأمة تقف في الصف المقابل، جنباً إلى جنب مع (الآخر)، تسوّق مصطلحاته، متخذة من حاجتنا إلى ما عند الغرب من تفوق علمي في مجال العلوم التجريبية مطية لدعوى ضرورة وحدة «المصطلح»، حتى نستوعب قواعد تلك العلوم، ونفهم مسائلها، دون فصل بين «المصطلح» في هذا المجال، و«المصطلح» في مجالاتٍ أخرى، والتي يلقي فيها هذا الأخير بظلاله على قيم الأمة، ومعتقداتها، وحركتها الفكرية.

٢ - وجود صنف آخر من مثقفي الأمة، يؤمنون بحياد «المصطلح»، وأنه مشترك إنساني عام، دلالاته موروث ثقافي لكل حضارات، صالح لكل الأمم، أداة التواصل بينها، وجسر عبور لتجارها.. ولا شك أن الضفة الشرقية، لن تتوقف أبداً عن استقبال الوافدين عليها من الضفة الغربية، فتتلون الأولى بصبغة الثانية، وسيعمل الوافدون على تغييب كل ما يربط المشرق بموروثه الحضاري الأصيل.

٣ - التعصب الذي يدفع صاحبه للإساءة للإسلام وللأمة، وخدمة أعدائها، دون وعي ولا إدراك، بتوليده للمصطلح الذي يوظفه في تمزيق وحدة المسلمين، وتشويه الحقائق الشرعية، وخدمة (الآخر)، ومساعدته في حربه عليه، وعلى جماعة المسلمين، ودينهم.

فإذا تقرر هذا، أمكن أن نقسم «المصطلح» من خلال هذا التصور إلى أنواع ثلاثة:

١ - «المصطلح» الذي خرج من رحم النصوص الشرعية، أو التراث العلمي الصحيح، واتخذنا «الولاء والبراء» نموذجاً للبحث فيه.

٢ - «المصطلح» الوافد، الذي يحمل بين دلالاته ثقافة (الآخر) وتصوراته، وأحكامه، وجعلنا من «الإرهاب والأصولية» مادتين لبحثه.

٣ - «المصطلح» التهمة، المختلق عصبية، وكان لفظ «الوهابية» هو المختار للبحث.

أولاً: الولاء والبراء

أ- الولاء:

السواو واللام، والياء، أصل صحيح يدل على القرب، قال ابن فارس: «والباب كله راجع إلى القرب»^(١)

الولي: القرب والدنو.. والولي؛ الاسم منه؛ المحب والصديق والنصير. والموالي: المالك، والعبد، والمعتمِق والمعتق، والصاحب والقريب، كابن العم ونحوه، والجار والحليف، والربُّ، والناصر والمنعم والمنعم عليه، والمحب والتابع. والولاية بالفتح: المصدر؛ وبالكسر: الخطة والأمانة والسلطان. والولاء: الملك، وأوليته الأمر، وليته إليه إياه. وتولاه: استخدمه ولياً.

وأولى على اليتيم أوصى؛ واستولى على الأمر بلغ الغاية.

فكلمة «ولي» اسماً أو فعلاً أو مصدرًا، تشعر بوجود طرفين، تجمع بينهما رابطة معيّنة، تفيد القرب بمفهومه الواسع، والذي يدخل تحته التعلق القلبي بمختلف مراتبه، والانتماء القبلي والعشائري، وعقد الثواب، وما يحصل بالنسب والسبب، النصر والتأييد.. وهذا التباين في نوع الرابطة بين المتولي والمتولي، ينتج عنه دون شك تنوع في الولاية، أصل بعضها المحبة وآخر النصر، والتأييد، وثالث العقد والولاء. كما يمكننا أن نسجل أن بعض هذه العلاقات إرادي، والآخر لا إرادي.

أما في نصوص الكتاب والسنة فقد ورد «الولي» اسم من أسماء الله تعالى، وورد «الولي» بمعنى الناصر، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (البقرة: ٢٥٧)، وقال سبحانه: ﴿قُلْ لَن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ

(١) ابن فارس، المرجع السابق، ١٤١/٦-١٤٢.

لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلَيْتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿ (التوبة: ٥١)، أي؛ ناصرنا، وغيرها من الآيات.. وجاء في الحديث قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّهَا أَتَتْ خَيْرٌ مِنْ زَكَّاهَا، أَتَتْ وَلِيِّهَا وَمَوْلَاهَا»^(١).

كما جاء معنى «الولي» في آيات أخرى، بمعنى المتولي الأمور، العالم بالخلائق، القائم بها، المتصرف فيها^(٢). وبالمعنى الأخير جاء قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ (الرعد: ١٦) فإن كانت الولاية الأولى خاصة بالمؤمنين لما فيها من الرضا الرباني عنهم، وما يترتب عنه من محبة وتأييد ونصرة، فإن النوع الثاني يشترك فيه المؤمن والكافر، لدخول الجميع تحت قدرة الله وملكوته وإرادته وتدبيره.

كما جاءت هذه الكلمة في عدة آيات قرآنية، تحمل الوصاية والحلف بين بني البشر، مسلمهم وكافرهم، في علاقة متبادلة، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٧١)، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَغْنُؤُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (الجاثية: ١٩).

وقد ذكر القرآن الكريم ذلك النوع الذي ينشأ دون إرادة الطرفين، بل بإرادة الله تعالى، حكمة منه سبحانه في تسيير هذا الكون، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (الدخان: ٤١). أي لا ينفع ابن عم عن ابن عم، ولا صاحب عن صاحب^(٣).

(١) أخرجه مسلم .

(٢) ابن منظور، المرجع السابق، ٩٨٤/٣.

(٣) انظر السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٧٧٤.

وقوله تعالى: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ (البقرة: ٢٨٢).

وقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

كما نلاحظ في الاستعمال الشرعي لمادة «ولي»، غياب العلاقة الدالة على معنى المحبة والنصرة أحياناً، ففي الحديث المتقدم قد أثبت الشارع الحكيم حق الولاء للمعتق، دون التفات إلى المشاعر التي يكنها كل منهما للآخر^(٢).

ب - البراء:

الباء والراء والهمزة، أصلان إليهما ترجع فروع الباب:

أحدها الخلق، يقال برأ الله الخلق، يبرؤهم برءاً، والباري الله جل ثناؤه.

والآخر، التباعد من الشيء ومزايته، من ذلك البرء وهو السلامة من السقم، والبراءة من العيب والمكروه، وبارأت المرأة على المفارقة، وأبرأت من الدين والضمان، ويقال: إن البراء آخر ليلة من الشهر، سمي بذلك

وبرأ: قال الفيروزآبادي: برأ الله الخلق كجعل برءاً وبروءاً خلقهم،

وبرؤ، تبرءاً وبرءاً وبروءاً: نقه؛

وبرئ من الأمر يبرأ براءة، تبرأ؛

وبارأه فارقه.

وقد جاءت الآيات الكريمات والأحاديث الشريفة بالمعاني سالفة الذكر، وبالمعنى

الأول قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي

كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ (الحديد: ٢١). وبمعنى الشفاء والبرء قال الله تعالى:

﴿وَأُزَيِّنُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَمَ وَأَخِي الْمَوْتَنَ يَا ذِئْبُ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٤٩).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (٢٧٦٨) .

(٢) انظر: صيني، سعيد إسماعيل، حقيقة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، ص ٧٨.

وفي دفع التهمة، قال سبحانه في تيرته موسى عليه السلام: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ (الأحزاب: ٦٩).

وفي قطع العلاقة بين طائفتين، قال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ (١٦٦) وقال الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (البقرة: ١٦٦-١٦٧)؛ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلِكُمْ أَنْتُمْ بَرِيحُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (يونس: ٤١).

وإذا استثنينا معنى الإبداع من كلمة «برأ»، وتأملنا في معانيها التي لها تعلق بالمخلوق، وجدناها تشترك في معنى واحد، ألا وهو بغض الشيء المراد الانفصال عنه كالمرض، والعيب والتهمة، والدين، وكذلك العمل الذي تلبس به الطائفة التبري منها، فتبين أن التبري واقع على ما يحمله الشخص من أشياء مكروهة، وحاصل بسبب سلوك تلبس به، لا بالذات التي تحمل ذلك.

وقد يرد على هذا قوله تعالى: ﴿فَدَ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ (المتحنة: ٤) حيث تبرأ سيدنا إبراهيم والطائفة المؤمنة معه، من قومهم، والعمل الذي تلبسوا به ألا وهو «عبادة غير الله». ويزول الإشكال، بالحد الذي وضعه سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، غاية لهذا التبري والبغض والعداوة، حين قال: «حتى تؤمنوا بالله وحده»، فهي ليست عداوة أبدية، لكنها نشأت بسبب صدكم لنا عن دعوة الحق، ستقطع تلقائياً بإيمانكم بالله وحده.

علاقة الولاء والبراء بالمحبة والمعاداة:

والسؤال الذي يُطرح هنا، وتزِيل الإجابة عنه إشكالية فهم «مصطلح» الولاء والبراء، هو: هل المحبة والنصرة ملازمة للولاء؟ وهل العداوة ملازمة للبراء؟ إن المعاني السابقة التي دلت عليها كلمة «ولي» لم تتضمن المحبة والنصرة فقط، بل جمعت إضافة إلى ذلك، معاني أخرى، لا علاقة لها بالمشاعر، بل وحتى المحبة هنا ليست كلها في درجة واحدة، لاختلاف أنواعها، فمحبة الله أعلى درجاتها، ثم محبة رسوله ﷺ ثم محبة الأنصار خصوصاً والمؤمنين عموماً، ومحبة الزوجة، وقل مثل ذلك في الأم والأب والقريب.

فالمحبة والنصرة الملازمة للولاء المشروع هي تلك التي تتضمن عنصر القصد «في الله»، وهي التي يجب صرفها للمسلمين دون غيرهم، ويترتب عليها التقرب وإظهار الود بالأقوال والأفعال والنوايا، رجاء الثواب والأجر بذلك عند الله، ومتى صرف مثلها إلى غير المسلم ممن لا تربطه به رابطة كوحدة الهدف والمصلحة والتوجه، مما أمر به الله، خاصة عندما يوجد أي موقف عدائي أو بواعثه على أساس الكراهية للعقيدة أو للجنس أو للتوجه أو للهدف.. إلخ، فهو موقف يتعارض مع أبسط قواعد الإسلام وظوابطه، ويترتب عليه عدم الولاء.

أما المحبة التي لم يقصد بها «الله»، وكانت لأجل العشرة والتعامل بالحسنى، وحسن الخلق، ونحوها، فهو من باب البر والصلة، الذي حث عليهما الشارع الحكيم مع الوالدين وذوي القربى، وما جاء النبي ﷺ ليتممه من مكارم الأخلاق مع البشرية كافة، فليست من الولاء المشروع في شيء، قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِالْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦)؛ وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلًىٰ وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ﴾ وَإِنْ جَاهِدَاكَ

عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعَمُهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴿١٤-١٥﴾ (لقمان: ١٤-١٥)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا يَخْرُجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَنُقِصُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْتَسِبِينَ﴾ (المتحنة: ٨).

وقوله ﷺ في أهل مصر: «إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ مِصْرَ، وَهِيَ أَرْضٌ يُسَمَّى فِيهَا الْقَيْرَاطُ، فَإِذَا فَتَحْتُمُوهَا فَأَحْسِنُوا إِلَىٰ أَهْلِهَا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحْمًا»^(١).

وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَفْصَلُ أُمِّي؟ قَالَ: نَعَمْ صِلِي أُمَّكَ^(٢).

وما أجازته النبي ﷺ لأمان أم هانئ لمشركين من ذوي قرابتها عند فتح مكة^(٣) إلا شاهد آخر على ما تقرر آنفاً.

كما يؤكد هذا المعنى، أشد الصحابة على الكفر وأهله عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، حين أهدى أخاه له مشركاً ثوباً^(٤).

أما عن العلاقة بين المعادة والبراء، فقد تلخص مما سبق بحثه، أن التبري في الأصل يكون لمعاني نبغضها لذاتها، أو لما يتلبس به الشخص مما يوجب بغضاً شرعياً، كمن ينصب العداة للإسلام والمسلمين.

فالنوع الأول من التبري، لا تلازم بينه وبين معادة من تلبس بالمعنى المتبري منه، كالمریض والمتهم وصاحب الدين ونحوهم.

وأما النوع الثاني؛ والذي يلحظ فيه قصد الانفصال من أجل السلوك المؤدي للكفر، فهو الذي رتب عليه الشارع الحكيم بغضه وبغض أهله، لأجل ذلك فقط،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، رقم ٤٦١٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم ٢٤٣٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي النضر، مولى عُبَيْرِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ، مَوْلَى أُمِّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَقَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَرَحِبًا بِأُمِّ هَانِئِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَّانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجْرْتَهُ، فَلَا بُنَّ هَبِيرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمَّ هَانِئِ.. قَالَتْ أُمُّ هَانِئِ: وَتِلْكَ ضَخَى.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم ٥٥٢٣.

ولا يمنعه ذلك حق وجب أدائه إليه، أو حسن معاملة اقتضتها مخالطة، أو وفاء أوجبه عقد ومعاودة، أو مشاركة في منفعة دعت إليها مصلحة للمسلمين.

فإذا تقرر هذا، أمكن القول: بأن الموالاتة إذا كانت بمعنى المحبة للكفار، بما هم عليه من كفر، ومحالفتهم ومناصرتهم ضد المسلمين، أو تفضيلهم عليهم، فهي الموالاتة المنهي عنها، والتي حرمها الله بقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ (آل عمران: ٢٨).

ولم يستثن الشارع الحكيم إلا حالة واحدة، جاء ذكرها عقب الآية السالفة الذكر، وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُمْ تَقَنُّةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾.. وحرمة الموالاتة هنا توجب لا محالة وجوب البراء. وهذا المعنى؛ هو الذي تقتضيه الرسالة التي بعث بها محمد ﷺ إلى الخلق كافة، ألا وهو دعوتهم إلى الإسلام، وبجانب الكفر والشرك، وأنى لمريد القيام بهذا الواجب إذا اعتزل الكفار، وأساء معاملتهم، وناصبهم العداوة دون ميرر!! وتفرضه كذلك حاجة الناس بعضهم إلى بعض، لقيام مصالحهم، واستمرار عجلة الحياة بتعاونهم.

فمصاحبة الكافر، ومعاملته بالحسنى، وإفادته والاستفادة منه في أمور الدنيا، دون حقد ولا كراهية، لا يعني بأي حال من الأحوال موالاته شرعاً، وهذا يستلزم عدم مناصبة العداوة والتبري منه لشخصه، إذا لم يناصب المسلمين العداوة، ويعمل على الكيد لهم ولدينهم، فإذا فعل ذلك وجب البراء.

إن الإساءة لهذا «المصطلح» قد بدأت بعدم التمييز بين المعنى الشرعي له، وما دلت عليه الدلالة اللغوية.. ولما تبني هذا الخلط أهل «المصطلح» أنفسهم، وجد أعداؤه فرصة لتمسيعه، وتوظيفه لمحاولة التأثير به في قيم هذه الأمة، وإحداث الشقاق والفرقة بين أبنائها، فصدروا لنا «مصطلح» التسامح الذي يريدون، أو التعايش السلمي، أو التقريب بين الأديان، وغيرها من المصطلحات، وتأتي هذه المهجمة مع عجز إعلامي للمسلمين، لم يقدر على إيصال مصطلحات ومدلولاتها الصحيحة إلى (الآخر).

ثانياً: الإرهاب والأصولية

أ- الإرهاب:

تعريف: الرء والهء والبء؛ أصلان: أحدهما يدل على خوف، والآخر على دقة وخفة^(١).

ورهب خاف، وأرهبه واسترهبه أخافه، وترهبه توعدده. والترهب التعبده، وراهب واحد الرهبان النصرى، ومصدره الرهبة والرهبانية^(٢) ومنه قولهم: «لا رهبانية في الإسلام».

فمادة «رهب» تدور على معنى الخوف بمختلف استعمالاته، سواء أكان ممارسة للتخويف «أرهب» و«رهب»، أم خوفاً من الله سبحانه «فيترهب»، أم التوعد بالمكروه «ترهبه». ونلاحظ أن الآثار المترتبة على هذه المعاني، تتفق في معناها العام، وإن اختلف وسائلها.

فالخائف يسعى بكل جهده لدفع ما خوِّف به، بكل وسيلة ممكنة، إيجابية كانت أم سلبية، فهو قد يهرب لدفع الخوف، وقد يستعد بما يدافع به عن نفسه، كمن دخل خوف الله قلبه، فيلجأ إلى العبادة والزهد، دفعاً لعقوبة الله تعالى، وطمعاً في مرضاته؛ أو استعد مادياً بالتسلح ونحوه لدفع مكروه خوِّف به.. وفي قوله تعالى: ﴿ تَرْهَبُونَ بِهِ، عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (الأنفال: ٦٠)؛ تخيفون أعداء الله وأعداءكم بذلك - أي الإعداد - ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ (الأنفال: ٦٠).. وقد أقر مجمع اللغة العربية في القاهرة مادة «رهب» أساساً لكلمة «الإرهاب» بوصفه مصطلحاً

(١) انظر: ابن فارس، المرجع السابق، ٤٤٧/٢.

(٢) ابن منظور، المرجع السابق، ٤٣٦/١؛ الفيروزآبادي، المرجع السابق، ص ١١٨.

حديثاً، وذكر أن «الإرهابيين» وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية^(١).

وهذا الوصف لا شك أنه مقتبس من معنى «الإرهاب» عند أصحاب هذا «المصطلح» «Terrorism» المشتقة من كلمة «Terror» فقد عرف قاموس أكسفورد «الإرهاب» بأنه: «استخدام العنف، والتخويف بصفة خاصة، لتحقيق أهداف سياسية»^(٢).. وعرفه قاموس روبر «Robert» الفرنسي بأنه: «الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي، مثل الاستيلاء، أو المحافظة على السلطة، أو ممارسة السلطة... الخ»^(٣).

ولست هنا بصدد بحث تعريف جامع مانع «للإرهاب»، فقد ذكرت له أكثر من مائة وخمسة وعشرين تعريفاً، اختلفت مدلولاتها بحسب اختلاف الأيديولوجيا والمصالح الاستراتيجية، والغرض من استعماله، والموروث التاريخي والحضاري لدى المعرف، بل لتسليط الضوء على هذا «المصطلح» الوافد الذي مكّن له الإعلام الخارجي، حتى استعملته الجماع اللغوية والفقهية، والمؤسسات العدلية والأمنية، والساسة ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها على السواء، بحيث لم يشذ أحد باستعمال غيره، ولن يشذ ولو فعل، لعدّ ذلك منكراً من القول وزوراً.

إن المتأمل فيما صنف من أعمال عنف، تحت هذا المصطلح «الإرهاب»، يجد أن تراثنا الشرعي والفقهية قد حدد لكل صنف مما ذكر من جرائم إرهابية مصطلحاً خاصاً به، وألحق بكل منها العقوبة المناسبة له، فتجده يفرق بين من

(١) المعجم الوسيط، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ص ٣٩٠.

(٢) William Little Etal, The Shorter Oxford English Dictionary (London: Oxford University Press, 1967) p 2155

(٣) انظر القيام، عادل، دراسة عن الإرهاب: مفهومه وأسيابه، جريدة البيان، ١٣/٤/١٩٩٨ م.

يخرجون يرهبون الناس بالسلاح جهاراً، يأخذون أموالهم وأرزاقهم عنوة، فاصطلح على تسميتهم «بالمحاربين»، أما الذين يخرجون على الحاكم في طائفة لشبهة عرضت لهم، ولهم شوكة فهم «بغاة»، فإن خرجوا في منعة وحمية بتأويل يكفرون الحاكم، ويقاتلونه، ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم، فهم «خوارج»^(١)، فانظر إلى هذا الثراء في «المصطلح»، والدقة في التفريق بين مختلف الجرائم التي تشترك في عنصر «ممارسة العنف».

وما كنا بحاجة لاستيراد مصطلح «الإرهاب»، وإجهاد المؤسسات التشريعية لتعريفه وتكييفه، ثم تقرير العقوبات المناسبة لذلك، لو وجد في بلادنا جهات تعتنى بالكشف عن المصطلح، ودراسته، ووضع معجم له، ثم ممارسة سلطة إلزامية لاستخدامه في مختلف الدوائر، التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وغيرها. إلا أن الغرب أعد مصطلح «الإرهاب»، ومارس علينا كل أنواع التأثير، بما فيها «الإرهاب» الفكري، ليضرب، ويضرب بنا، كل من يناوئ أو يشاغب على مكتسباته المادية في بلاده وبلادنا، ويمحو بثقافة العجل وحضارة العجل - على حد تعبير الأستاذ البوشيخي^(٢) - ثقافتنا وتراثنا الحضاري، ويخلص في الأخير للقضاء على كل خصوصياتنا، لترفع الأجيال المرهوبة رأسها على خصوصياته، ولا يحتاج عندئذ أن يحمل علينا بخيل ولا ركاب، إذا صرنا كلنا جنده!

(١) انظر: تعريفات هذه المصطلحات عند ابن قدامة، المغني؛ الزيلعي، تبيين الحقائق؛ الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، الشربيني، مغني المحتاج.

(٢) البوشيخي، الشاهد، نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية، محاضرة أقيمت بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في ٣٠ شوال ١٤٢٢هـ، ص ١٤.

ب - الأصولية:

هذا «المصطلح» أنشئ ليدل على الصورة الراضة للعقل والعلم من قبل الرهبان الذين يمثلون الكنيسة الكاثوليكية، ونتج عن ذلك الرفض قتل العلماء، واعتبارهم كفرًا يجب أن تحاربهم الكنيسة، رغم أنهم أبناءها، وقد قام الغرب بإطلاق هذا «المصطلح» ليمارس نوعاً من التماثل بين التوجه الرهباني الكنيسي المتشدد وبين الرجوع إلى أصول الإسلام ومنابعه، رغم خطأ هذا التماثل الذي يتعارض مع فحج الإسلام الحاث على العلم وطلبه، وتشجيع العقل بممارسة وظائفه، والحث على التفكير من أجل إعمار الأرض وتحسين الحياة البشرية جمعاء، بما يؤكد القرآن الكريم والسنة المطهرة في مواقع كثيرة من حث على التفكير والتأمل والتدبر والتبصر وإعمال الفكر.

إن هذا النوع من ممارسة النمطية، والفهم الخاطيء للإسلام، والمقارنة المغالطة التي يسوقونها لضرب المثال على مافعلته أوروبا حين تحررت من سيطرة الكنيسة ووصايتها ومن ثم حققت انطلاقتها الحضاري، وما يقوم به الغرب عموماً من توظيف لإمكاناته الإعلامية وقدراته في الإقناع بترويج مصطلحاته - بما تشتمل عليه من مفاهيم وقيم ومضامين فكرية - يقصد به إحداث تباين بالمجتمعات الأخرى، التي تمثل الثقافة المغلوبة، ليزداد مأزقها الحضاري عمقاً، لترسخ أقدم ثقافته في تربيتها، ولاسيما أن هذه المصطلحات تلقي بظلالها على اللغة حين تقحم في متنها ممن لا معرفة لديهم بأغوار اللغة، سواء كانت اللغة الأم أو اللغة المنقول منها.

كما يؤدي تعدد ترجمات «المصطلح» الواحد إلى سوء التفاهم وانقطاع التواصل، إلى جانب ما يلحق اللغة من تشويه يفقدها جزئتها ودقة بيانها،

وهذا ما دعى كثيرين إلى النظر إلى «المصطلحات» بوصفها أداة من أخطر أدوات الغزو الفكري والثقافي، التي استخدمتها الحضارة الغربية من أجل تغريب المجتمعات، وإعادة صياغتها وفق منظورها؛ وهي في استخدامها للمصطلحات تتخفى وراء شعارات وصياغات مقبولة اجتماعياً، تتخذها وسيلة للخداع الفكري.

ولا يقتصر استغلال «المصطلحات» في الخداع الفكري على محاولة اختراق البنى الفكرية والثقافية للأمم، من طريق ضخ أفكار جديدة في ثنايا هذه «المصطلحات» تتناقض مع مكونات هذه البنية وتحيز لبينة الثقافة الواردة منها، وإنما يتجاوز ذلك إلى التشكيك في الثوابت التي تنهض عليها تلك البنى، بإعطائها «المصطلحات» التي تتوارثها الأمم معاني جديدة وأبعاد أخرى مغايرة لدلالاتها الأصلية، مما يفضي إلى البلبلة والحيرة في المجتمعات المستهدفة، قد تؤديان بما إلى تبني «المصطلحات» في صياغتها الجديدة.

ومما يساعد على استغلال «المصطلحات»، بوصفها أداة من أدوات الاختراق الفكري، أن اللفظة الواحدة قد تحمل في العادة معنيين أحدهما عاطفي «effective meaning» والآخر معنى حاوي للمعلومات (معلوماتي) «informative» مما يمكن من إعطاء «المصطلح» الواحد أكثر من دلالة، بل إن أي كلمة عادية حين تحمل أكثر من معنى فإن ذلك مما يجعل من الإمكان إعطاءها أكثر من تفسير، ونسوق مثلاً كلمة «شيوعي» فهي من ناحية إخبارية تعني للإنسان الغربي على سبيل المثال ذلك الشخص الذي يؤمن بمبادئ الشيوعية، أما من ناحية عاطفية فإنها تعني شخصاً يحمل مجموعة كبيرة من الصفات السلبية التي ترسخت في الذهنية

الغربية من خلال إعلام مكثف ركز على إبراز شخصية «الشيوعي» في صورة نمطية معينة، في إطار التنافس الذي كان قائماً بين المعسكرين، الشرقي والغربي.. ولعل كلمة (عربي) تتخذ الصورة النمطية نفسها.

ومن خلال هذه النمطية «stereo type» ندرك المعنيين المتضادين للأصولية، فمعناه «المعلوماًتي» المحايد عند المسلمين هو رجوع إلى أصول الدين ومصادره الأصلية.. ومن أجل تحقيق الغرض السياسي الاستعماري يعمد المتربص الغربي إلى استعمال المعنى «العاطفي» المحرف، بإضفاء النظرة السلبية التي وظف فيها التماثل لموقف الرهبان المتزمتين، الذين ظهروا في القرن السادس عشر رافضين العلم ومغالين في ابتداع رهبانية لا تمت إلى الدين السماوي بصلة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الرؤية الغربية للعالم تقوم على مجموعة صور نمطية مشوهة تغاير الواقع تماماً، ولاسيما أن كثيراً من تلك الصور لشعوب وأمم لها جذورها العريقة الممتدة في عمق التاريخ، ولا تزال تلك الأمم تمتلك المكونات الحضارية اللازمة للنهوض والتقدم.

ويشكل تنميط الغرب لحيوات الشعوب الأخرى تغييباً للموضوعية في الحكم عليها وعلى ثقافتها وأنماط حياتها، مما يؤدي إلى أحكام جائرة بعيدة عن الواقع.. ولا تكون هذه الأحكام خاصة في الغرب وحسب، وإنما قد تصبح أحكاماً لشعوب أخرى تتأثر بالنظرة الغربية في المجالات كافة، لما للغرب من آليات إعلام وإقناع واسعة الانتشار، مع إمكانات هائلة في التأثير وفي تشكيل اتجاهات الرأي العام في العالم بأسره.

ثالثاً: الوهابية

«الوهابية»، نسبة إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (١١١٥هـ - ١٢٠٥هـ)، ولد ونشأ في العيينة بنجد، ودعا إلى التوحيد الخالص، ومحاربة الشرك ومظاهره، والدعوة إلى الاجتهاد، والقول بعدم وجوب التقليد.. تأثر بدعوته رجال إصلاح في مصر والعراق والشام والجزائر والهند وغيرها. عرف من والاه وشدّ أزره في قلب الجزيرة العربية بأهل التوحيد «إخوان من أطاع الله»، وسماهم مخالفوهم وخصومهم بـ «الوهابيين»^(١)، ثم صارت اللفظة الأخيرة مصطلحاً، يلحق بكل من يعترض على الممارسات العقدية الخاطئة كالتوسل بالعباد، والتمسح بالأحجار، ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل في كل العالم.

لم يكن الانتماء لعالم أو مصطلح، أو مرب بالأمر المستنكر عند جماهير المسلمين، منذ القرن الثالث الهجري إلى يومنا هذا، ولم يكن بسببة ولا معيرة بين العلماء والعوام على السواء، بل كان بعضهم إذا عرّف نفسه أو سجل اسمه على مؤلفه انتسب إلى أكثر من شخص؛ يمثل كل واحد علماء، أو منهجاً تربوياً معيناً، فيقول مثلاً: فلان بن فلان الحنفي الماتردني؛ وقال آخر: فلان بن فلان المالكي مذهباً، الأشعري معتقداً، الجنيدي طريقة؛ أو قال: الحنبلي مذهباً، السلفي معتقداً. إلا أن «الوهابية» مصطلحاً، يطلق على جماعة بعينها، لم يكن بالنسبة البريقة، فقد نشأ للإساءة، وانتشر للإساءة، ووظف للإساءة.

(١) انظر: ابن بشر، عنون المجد في تاريخ نجد؛ عطار، أحمد عبدالغفور، محمد بن عبدالوهاب؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام.

أما الأولى، فقد أطلقه جماعة ممن ينتسب للعلم - للأسف - في أجزاء من الجزيرة العربية والشام ومصر والمغرب على طائفة من المسلمين، لقطعها عن جماعة المسلمين، وتمييزها عن جمهورهم، وتصنيفها ضمن الفرق الضالة والجماعات المتبوعة.

أما الثانية: فقد سلك خصوم هذه الجماعة شتى السبل، واستعملوا الوسائل الإعلامية المتاحة آنذاك لإشاعة هذا المصطلح «الوهابية» الذي حمّله منشئوه مدلول ديانة جديدة على المسلمين، ومذهباً محدثاً بينهم، إذا أطلق تبادر إلى ذهن المتلقي انحراف المنسوب إلى هذه الجماعة عقدياً، وقد يصل إلى الكفر، لأنه يكفر المسلمين، ويتصف بالقسوة والجفاء تجاه النبي ﷺ، والعداء لأولياء الله والمصلحين، جرىء على الأئمة، والعلماء.

وقد استطاع المناوئون لهذه الدعوة إلى عهد قريب، الجمع بين هذا «المصطلح» وتلك الخصائص التي ألصقوها به، كذباً وزوراً في أذهان كثير من الناس، حتى دخل بعض معاجم الأوربيين على أنه مذهب جديد في الإسلام، تبعاً لهذا الافتراء. وأؤكد هنا أن هذه الحملة كانت قوية وشرسة، إلى درجة بلوغ ما ألصق بهذه الدعوة وأصحابها قناعة لا تقبل النقاش عند العوام، ولا يجرأ العالم التراجع عما صرح به إذا تبين له أن الحق مع هذه الحركة، إضافة إلى عوامل أخرى. فعلى سبيل المثال، جمع موسم من مواسم الحج علماء من مصر والشام بعلماء من نجد، ممن ينسبون إلى «الوهابية»، ودار في هذا اللقاء حوار علمي قوي، انتهى بالقناعة التامة بمشروعية ما يدعو إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وصحة معتقده، وصواب منهجه، إلا أن هذا التسليم والموافقة لم يتبعه تصريح ولا إعلان ولا جهر بالرجوع عما وصمت به دعوة الشيخ بين العوام.

ولعل الخوف من العوام، وفرق الدروشة، والطرق الصوفية المنحرفة، وسدنة القبور والمقامات، وبعض الحكام، والمتنفعون بذلك الوضع المزري، والحالة المتردية للبلاد الإسلامية آنذاك، التي عششت فيها الخرافة، وسيطرة الدجاجلة والمشعوذين على عقول الناس فاستعبدهم، واسترهبوهم، وسرقوا أموالهم بعد أن سلبوا عقولهم، حال دون تبرئة هذا الشيخ ودعوته، والاعتذار لأولئك الأفاضل له وجه، إذا كان أتباع هذه الدعوة يتخرجون في وقت من الأوقات إطلاقاً هذا «المصطلح» عليهم، وحتى صار العقلاء يناون بأنفسهم عن استعماله، لما يحمله من معتقدات وأوصاف ومعاني بعيدة كل البعد عن مبادئ الإسلام، وأخلاقه.

ولا شك أن هذا التوجس، وهذه الخلفية العالقة بالذهن عند استعمال هذا «المصطلح»، قد بدأت بالزوال عند كثير من العلماء، أصحاب الفكر والدعوة، ولم يصبح حجره مطلباً عند من لحق به، وذلك بعد انتشار هذه الدعوة بين المسلمين، ووقفوا على أصولها، وحقيقة ما تدعو إليه، وتبين لهم أنها لا تعدو أن تكون امتداداً لمعتقد السالف الصالح، الذي استمد أصوله من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وجاءت بعد فترة تمرغت فيها الأمة في أوحال الشرك والخرافة، تأخذ بيدها لتساعد على النهوض، وركوب طريق التوحيد الخالص.

فكان من نتيجة ذلك، إضافة إلى الدعوة إلى التوحيد الخالص، إقامة الحسبة، وإحياء واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أما الثالثة، فكانت نتيجة متوقعة للاستعمال السيئ لهذا «المصطلح» من قبل المسلمين، فقد تلقفه أعداء الإسلام، ووظفوه غاية في السوء، وفي تشويه الإسلام من خلال الجلباب الذي ألبسه المسلمون لهذا «المصطلح»، وعمموا تلك الدلالات التي

حملوها له على جمهور المسلمين، مستندين في ذلك إلى أن هذه الجماعة أفضل من يمثل الإسلام، لوجودها بالقرب من مهبط الوحي، وإقامتها في بلاد الحرمين الشريفين، ولرجعية علمائها لمعظم المسلمين، فوصفونا من خلال هذا «المصطلح» بالشدّة والقسوة، ثم بالعنف والتطرف، وأخيراً بالإرهاب.

وبهذا الأخير تمسكت دوائر فكرية، وتجمعات سياسية، لها نصيب لا يستهان به في التأثير على القرار السياسي في الغرب، وتدفع بصناعته إلى مواقف غاية في التطرف في تعاملها مع المسلمين؛ رغم ما أوضحه الكثير من المفكرين العرب والمسلمين آنذاك، الذين أقنعتهم هذه الدعوة عندما قرأوها بعقول منفتحة وقلوب صافية فوجدوا أنها حركة تحرير نشطة للعقيدة الإسلامية مما تسلط وتراكم عليها من الخرافات والأوهام والوثنيات عبر مئات السنين وما ترتب على ذلك من قحط ثقافي وحضاري^(١).

ومن أمثلة هؤلاء المفكرين الإمام محمد عبده الذي يلقب الشيخ محمد ابن عبدالوهاب بالمصلح العظيم، ويلقب بتبعة مالحق الدعوة من تعثر على أعداء هذه الدعوة^(٢)، وكذلك الدكتور طه حسين في كتابه «الحياة الأدبية في جزيرة العرب»، إذ يقول: «...لأنه ليس إلا الدعوة القويمة إلى الإسلام الخالص النقي المطهر من كل شوائب الشرك والوثنية...»^(٣).

ويأتي من بين غير العلماء المسلمين والعرب صاحب أول كتاب في الغرب عن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية وهو المستشرق الدنماركي «كارستل

(١) أمين السعيد، سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ناقلاً عن تلميذ الشيخ محمد عبده (حافظ وهبه، في كتابه خمسين عاماً في جزيرة العرب).

(٢) أمين السعيد، سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ص ١٩٢.

(٣) طه حسين، الحياة الأدبية في جزيرة العرب (دمشق: مكتب النشر العربي، ١٩٣٥م).

نيبوه»^(١) وذلك في كتابه «وصف جزيرة العرب» الذي أوضح فيه - رغم مآلديه من تشويش في فهم حقيقة الدعوة وأهدافها - ملامح هذه الدعوة وأثرها على أهل المنطقة، الذين كانوا في قتال دائم، فلما اعتنقوا الدين بفضل عبد الوهاب أصبحوا أصدقاء وإخوان، حسب تعبيره.

وفي عام ١٨١٠م، صدر في باريس كتاب: «تاريخ الوهابيين» للكاتب الفرنسي «أوليفييه ده كورانسيز» الذي كان عضواً في البعثة العلمية التي أرسلها نابليون إلى مصر، وكان قنصلاً لفرنسا في حلب، حيث درس هذه الحركة الإصلاحية طيلة ثماني أعوام، وقال: «كان المسلمون يمارسون أشكالاً غريبة من العبادات بحيث لو عاد محمد ﷺ إلى الدنيا لظن أن الإسلام زال منها ولرأى شيئاً عجباً.. فالصلاة نفسها صارت لها طقوس جديدة.. وعلى القبور تقام القرب والمباني.. ويزعم أن لأصحابها كرامات ومعجزات، وهناك وسطاء بين الله والناس يقبلون الرشوة، ومجانين يتنقلون في البلاد بحرية، ولا يجرأ أحد على مقاومتهم لأنهم في مايزعمون من أصحاب (السر) أو أهل الحضون.. وأما القرآن الخالد فقد فسروه تفاسير مذهلة غابت فيها الحقيقة.. إلخ»^(٢).

وقد صعب على بعض المفكرين أن يتقبل هذا الواقع الجديد الذي بدأت تفرضه الدعوة، فعملوا جهدهم لتشويه مبادئها، وتآليب الناس عليها، بدعوى مخالفتها لتعاليم الدين. وذهب هؤلاء بدعواهم وافتراءاتهم إلى أبعد مدى، إلى أن بلغت خارج شبه الجزيرة العربية، وصوروا دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على أنها دعوة إلى مذهب جديد، وعتوا أنصاره «بالوهابيين»، ورسخ دعاة البدع والمنتفعين

(١) راجع كتاب: منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية، ١/٣٢١.

(٢) انظر: ترجمة منير العجلاني، مرجع سابق.

من الأباطيل والشعوذة هذه الدعاوى في الأذهان، خوفاً من أن تكون هذه الدعوة بداية نهضة حضارية للأمة الإسلامية، ولاسيما بعد أن امتد نفوذ الدولة السعودية إلى كثير من البوادي والحضر في شبه الجزيرة العربية.

وتوضح المصادر التاريخية التي اهتمت بدراسة هذه الدعوة الإصلاحية، أن الصور الذهنية السيئة التي تكونت عنها كان مرادها ما أشاعه المغرضون، وأسهمت في ذلك أيضاً دراسات بعض المستشرقين الذين بحثوا فيها من منطلق مفهوماتهم الغربية التي باعدت بينهم وبين الفهم الحقيقي لأصول هذه الدعوة ومقاصدها، فنسبوا إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب ظناً منهم أنها دعوة دينية جديدة.

ولا يعني ذلك توافر سوء النية لدى بعض هؤلاء المستشرقين ممن دأبوا على تشويه الحقائق المتعلقة بعقيدة الإسلام، وحياة المسلمين، ورموزهم وأعلامهم، فلم يلتزموا الصدق والموضوعية في كتاباتهم، وإنما كان دافعهم إلى ذلك الحقد على الإسلام.

ومن الأسلحة العديدة التي استخدمها هؤلاء لمحاربة هذه الدعوة الإصلاحية إطلاق اصطلاح «الوهابية» عليها، وقد أرادوا باستخدامهم هذا «الاصطلاح» أن يوهموا الناس بأن الدعوة الإصلاحية كانت امتداداً لفرقة «الوهابية الرستمية»، التي هي فرقة محرفة لتعاليم الإسلام، ظهرت قبل تسعمائة عام من مولد الشيخ محمد ابن عبد الوهاب، بعد أن نبش عنها هؤلاء - ومن بينهم يهود - وأثاروها لئلبسوا الثوبَ القديم، بما فيه من انحراف ومخالفة، للدعوة الجديدة التي جاءت لتصحيح العقيدة.

ويتضح ذلك مما جاء في أول بحث في الغرب (في القرن الثامن عشر) عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته، كما سبقت الإشارة، منسوب إلى المستشرق

الدغاركي «كارستل نيوهر» وترجمه الدكتور منير العجلاني في كتابه «تاريخ البلاد العربية السعودية»، حيث قال هذا المستشرق:

«.. ومنذ بضع سنوات نشأت في العارض فرقة جديدة، بل ديانة جديدة، ستحدث مع مرور الأيام تغيرات واسعة في معتقدات العرب، وأسلوب حكمهم.. ومؤسس هذه الديانة هو محمد بن عبد الوهاب، الذي ولد في نجد، ودرس في شبابه علوم العرب في موطنه، ثم عاش بعد ذلك سنوات في البصرة، وقام برحلة إلى بغداد والعجم»^(١).

ومما يؤكد هذا الفهم الخاطيء ما أورده «نيوهر» على لسان أحد الذين تقصى منهم أخبار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وأضاف محدثي: أن عبد الوهاب يرى أن محمد ﷺ والمسيح وموسى وسائر الأنبياء هم رجال عظماء وجد يرون بكل إجلال، ولكنه لا يعتقد بوجود كتابٍ كُتبَ بوحيٍ من السماء أو أنزل بواسطة جبريل».

ولم تخل كتابات بعض المستشرقين من بعض الموضوعية في تناولها لدعوته، فيشير الدكتور العجلاني^(٢) في كتابه المذكور إلى أن الكتاب الأوروبي الأول عن هذه الدعوة، وهو - كما أسلفنا - للكاتب الفرنسي «أوليفيه ده كورانسي»، ويعنوان: «تاريخ الوهابيين HISTORIE DES WAHABIS» وذلك في عام ١٨٨٠م، وقد استعمل مصطلح «الوهابية» بالرغم من موضوعيته في قوله: «أما الوهابيون فقد نقوا الإسلام مما أدخل عليه من تشويه، وأعادوه إلى بساطته الأولى وصفاته».

(١) انظر: ترجمة منير العجلاني، مرجع سابق.

(٢) مرجع سابق.

وعلى الرغم من كل الدعاوى والافتراءات التي لاحقت الدعوة الخالصة إلى عقيدة التوحيد، إلا أنها ظلت تمتد إلى مناطق كثيرة من الجزيرة العربية.. وقد أشار الأستاذ طاهر المدور^(١) في كتابه «الديانات والحضارات» إلى سفر مندوبين من نجد، قابلا والي مصر آنذاك محمد علي باشا، فأمر رهطاً كريماً من علماء الأزهر بفتح باب المناظرة بينهم وبين الشيخين، ونشر علماء الأزهر على أثر ذلك بياناً أعلنوا فيه أنهم لم يروا شذوذاً في المبادئ التي يدعو إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ وصرح العلماء بعد ذلك قائلين: «إذا كانت الوهابية كما سمعنا وطالعنا فنحن وهايون».

ويضاف إلى هذا ما ذكر أو كتب في «المقتطف» في مارس ١٩٠٩م، إذ يقول الكاتب، الذي وقع اسمه بامضاء «باحث دمشقي»: «هم أولئك الطائفة الحنابلة، التي لم تتمذهب عنها قيد شبر، وهم يتبرأون من الشرك، ولا هم لعلمائهم إلا البحث في الأصول والفروع، وهم لا يأكلون لحم أخ بغيبة، ولا يمشون بنميمة، ولا تبدوا على ألسنتهم بوادر القذف؛ وهم ليسوا بتعالب رواغة، يمكرون أو يخدعون، وهم جادون في طلب العلم أينما حلوا، وحيثما وجدوا.. وبالجملة، فماذا يقال عن إخلاص قوم عرفوا إيماناً وإيقاناً»^(٢).

وكثير من المنافحين عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب يوردون ما أثر عن المؤرخ الجبرتي في «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» الذي قال، بعد أن استعرض ما يدعو إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأصحابه: «أقول: إن كان كذلك، فهذا ماندين به نحن أيضاً، وهو خلاصة لباب التوحيد، وما علينا من المارقين والمتعصبين».

(١) المدور، طاهر، الديانات والحضارات.

(٢) مجلة المقتطف.

ويتضمن عدد (المقتطف) الصادر في أغسطس ١٩٠٠م، مقالة تحوي الاستشهاد بما قاله الجبرتي.. وقد كانت (المقتطف) من المنابر التي تحاور غيرها الفريقان، فقد نشرت في عدد سبتمبر ١٩٠٢م رداً كتبه صالح بن دخيل بن جاد الله النجدي على مقالة نشرت للقس المستشرق «زويمر»، فند فيه أسباب وصف «الوهابية» الذي يطلق على الشيخ وأتباعه، ومما قاله: «أبي وقفت على ماجاء في مقتطفكم في المجلد السابع والعشرين، في الجزء الثالث، عن مقالة القس الدكتور زويمر، التي تليت في جمعية فكتوريا الفلسفية، في أصل الوهابية، وتاريخهم وعقائدهم، واطراباته في ذلك، فأحييت أن أنبه على مقالته؛ فأما أصل الوهابية ونسبتهم لوالد صاحب الدعوة التجديدية العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، لقبه وأتباعه بذلك بعض معاصريه، بغياً وحسداً، ليعمي على الجهال أنهم مبتدعة ضالون، ليستوحش السالك على أئهرهم، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المشركون، وترك نسبتهم لاسم الشيخ نفسه...

إن محاولات التحريف والتشويه والدعاوى والافتراءات تلقى بعض الآذان الصاغية في عالمنا العربي والإسلامي، في وقت أوجدت له فيه بنيته السياسية ومناخه الفكري ومن ثم زرعت بذور إضعافه والهيمنة عليه بفكر مقلد، لأنه عندما يكون الفكر الإسلامي في حالة أفول - كما أوضح ذلك مالك بن نبي، رحمه الله - فإنه يفرق في التصوف وفي البهم، وفي عدم الدقة، وفي النزعة إلى التقليد الأعمى، وفي الإعجاب بما عند الغرب، الأمر الذي يسعى إليه أعداء الأمة جاهدين في تقديم الإسلام الذين يرغبون، والنهج الذي يرتضون، من أجل تحقيق مآربهم وطموحاتهم.

خاتمة

وفي الأخير، أعود لأنبه إلى أننا أمام حرب حقيقية، ومن ثم فإن موضوع «المصطلح» يحتاج إلى كبير عناية، تظطلع بها جهات متخصصة عدة، تعمل على ما يأتي:
أولاً: إحداث هيئة إعلامية، تقوم بواجب البلاغ بخطورة هذا الأمر داخل المجتمع، وبين الفئات الفاعلة فيه.

ثانياً: حث العلماء والباحثين في التخصصات المختلفة، على العمل الدؤوب لإعداد منهج علمي لتحديد «المصطلح».

ثالثاً: القيام بعملية مسح للتراث لاستخراج «المصطلح»، وقد كفانا الأوائل جزءاً كبيراً في هذه العملية.

رابعاً: توحيد «المصطلحات» التراثية، التي تسيئ لثقافة الأمة، ولا تصلح.

خامساً: مسح «المصطلح» الوافد، لاستيعاب الضروري منه، خدمة لمصالح الأمة، واستبعاد السامّ منه، حفاظاً على كيانها.

سادساً: إعداد الجهاز المستقبل «للمصطلح» الوافد، إعداداً قوياً، بحيث يفهم «المصطلح» بلغة قومه، ثم يقومه تقويماً صحيحاً، ثم ينقل الضروري منه بلغة أمته نقلاً سليماً.

سابعاً: تبني مشروع «المصطلح» الإسلامي، و«المصطلح» المختار من الجهات المتخصصة، وإصدار أنظمة ملزمة للجهات التعليمية والإعلامية، بتوظيفه.

ثامناً: إقامة مؤسسة رقابية على استعمال «المصطلح» من قبل الجهات سالفة الذكر، مع الدعوة إلى رقابة احتسابية من أهل الشأن في هذا الخصوص.

فإذا أعددتنا أنفسنا لهذه الحرب، بمثل هذا، استطعنا رد هذه الهجمة العدائية الشرسة، بل وتمكنا من هزيمتها، وحافظنا على هويتنا، وقيمنا الحضارية.

و الله الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد.

بن لادن على الخط السريع

الدكتور نديم محمد عطا إلياس (*)

إن المحافظة على سلامة المجتمع في الغرب جزء من المحافظة على سلامتنا، وإن واجب التعاون من أجل الأمن العام واجب إسلامي، إضافة إلى كونه من واجبات المواطنة، وإن الانفتاح على المجتمع والتواصل معه هو من مقومات ضمان حقوق المسلمين وبقائهم، والطريق المنطقي للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف.

لعل من المفيد، كمدخل للموضوع، أن نذكر بحوادث قد تعطي الصورة الحقيقية للواقع النفسي بعد أحداث سبتمبر، إضافة إلى رسم صورة ميدانية لتطور الأحداث. اتصل سائق حافلة بالشرطة من هاتف الطوارئ على أحد الخطوط السريعة في ألمانيا قائلاً: «لقد رأيت أسامة بن لادن في سيارة تجاوزتني على الخط السريع». وسرعان ما تعقبت سيارات الشرطة السرية السيارة المذكورة إلى داخل مدينة فرنكفورت بالقرب من مسجد في شارع (لرشن). وبنفس السرعة صدر قرار إدارة الأمن بمداومة المبنى دون انتظار إذن قاضي التحقيق، كما ينص القانون الألماني،

(*) رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا.. (ألمانيا).

واقترح حوالي مائتين من رجال الشرطة الخاصة بمقاومة الإرهاب مدججين بالسلاح والخوذات والسترات الواقية مبنى المركز الإسلامي هناك ودنسوا مسجده بالأحذية، وكسروا أبواب غرفه، وأتلفوا أسقفه المعلقة، وصادروا ما وجدوا من ملفات وكتب وحاسوبات. لكنهم لم يعثروا على أسامة بن لادن. وتبين بعد هذه العملية الاستعراضية أن الشرطة أخطأت في العنوان.. فالمركز يقع في شارع (آيشن) وليس هو المسجد المقصود في شارع (لرشن)! ثم تبين من استجواب سائق السيارة المشتبه بما أنه أوصل ضيوفاً خليجيين من همبورج إلى فرنكفورت في مكان قريب من المسجد الأول، وأن كلا المسجدين لا علاقة له بأي إرهاب أو عنف. وحاولت الشرطة أن تحفظ ماء وجهها بقولها: «لقد عثرنا على الأقل في المسجد على جهاز راديو مسروق من سيارة!!»

هذا مثال صارخ لجو التوتر والذعر الذي بدأ بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ولا تزال آثاره باقية إلى الآن. فعلى الرغم من مبادرة المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بالتنديد بالعمل الإرهابي في نيويورك يوم حدوثه، وإعلانه أن الإسلام لا يدعو إلى إرهاب ولا يقبل تقتيل الأبرياء وترويعهم، إلا أن حملة عنيفة من السباب والشتائم والتهديدات أهالت على المجلس الأعلى هاتفياً وإلكترونياً وبريدياً، فاق عددها المئات، ووصلت إلى حد التهديد بالحرق والقتل، مما دعا سلطات الأمن إلى فرض رقابة.

واشتملت الخطابات الإلكترونية التي استلمها كثير من المساجد تهديدات وشتائم مثل: «سنقتل بكل أمريكي عشرة آلاف مسلم حقير»، «سوف نحطم مكة على رؤوسكم»، «عودوا إلى بلادكم أيتها المومسات المسلمات»، «كان ينبغي أن يحرق هتلر المسلمين قبل ستين عاماً بدلاً من اليهود»، «لا تستغربوا إذا وجدتم منزلكم ومكتبكم غداً حطاماً ورماداً». ولم تفلح الشرطة في تعقب مصدر الرسائل، وقفل المدعي العام ملفات القضايا التي رفعها كثير من المسلمين ضد مجهول.

ذعر وهوجائية

لقد تعرضت سائر مؤسساتنا ومساجدنا إلى تهديدات وشتائم مشاهمة، كما تعرض كثير من المسلمين- وبشكل خاص المسلمات المتحجبات- إلى اعتداءات كلامية بشكل مكثف. ولم يسلم الأطفال من ذلك في الحافلات، بل وفي أفنية المدارس. وبلغ مكتبنا معلومات عن عشرات الحالات من اعتداءات يدوية على النساء والأطفال.

- تعرض طبيب عربي الأصل في مدينة «ايرلنجن» على سبيل المثال، إلى تهديد كلامي واعتداء على سيارته. وعندما استدعى الشرطة لم تمسك بالمعتدي بل قامت بحجز الطبيب العربي لأكثر من ثلاث ساعات، وفتحت ملف جنائي له بتوثيق صورته وبصماته وأوصافه عارياً. ولم تسمح له الشرطة باستدعاء محاميه أو تسجيل أسماء المحققين. وقام المعتدى عليه برفع قضية ضد ثلاث مخالفات قانونية من قبل الشرطة، إلا أن المدعي العام قام بقفل الملف.

- تعرضت أسرة من الجزيرة العربية لتفتيش بيتها في برلين في الرابعة صباحاً من قبل قوات الشرطة المدججة بالبنادق الرشاشة، وقامت باصطحاب رب الأسرة إلى المخفر واستجوابه عدة ساعات. ثم تم إطلاق سراحه وتبين أن خطأهم راجع لانتسابه إلى قبيلة يحمل كل أفرادها الذين يعدون بعشرات الألوف نفس الاسم. واحتج مترجمه ومحاميه على هذا التهاون الذي أدى إلى ترويع النساء والأطفال والجيران.

- كما لطخت الجدران الخارجية للمركز الإسلامي في «ميونيخ» بعبارات عنصرية وصلبان معكوفة.

- ووضعت عبوة حارقة أمام مسجد آخر، وحطم زجاج مسجد في مدينة «هلدن»، وتعرض مسجد في مدينة «كولن» إلى إطلاق ثماني عشرة رصاصة من قبل مجهولين.

- لقد قام وزير الداخلية الاتحادي بتمرير مجموعتين من القوانين الأمنية، وقام البرلمان بالموافقة عليها عام ٢٠٠٢م. تشمل هذه القوانين: (التحري الشامل دون شبهة)، و(رفع الحصانة عن الجمعيات الدينية)، و(مراقبة السيولة المالية)، و(السماح بالمراقبة الهاتفية والبريدية ومراقبة التحركات والاتصالات)، و(توثيق البصمات والمواصفات البيولوجية قبل إعطاء التأشيرات من دول معينة). ولا يخفى أن المقصود بهذا كله هم العرب والمسلمون.

وقد أدت إجراءات (التحري الشامل) إلى تمييز عنصري واضح انحصر في العرب، نظراً إلى أن مواصفات التحري تشمل في المستوى الأول: عربي، مسلم، شاب، طالب، دون شبهة. والمستوى الثاني يشمل: تخصص هندسي، كيميائي، طيران، أعزب، كثير السفر.

وأحجم، بالإضافة إلى ذلك، كثير من أصحاب المساكن عن تأجير الغرف للطلبة العرب، مما أوقع الكثير منهم في مشكلات حادة منذ بداية الفصل الشتوي ٢٠٠١/٢٠٠٢م.

وتعرض عدد من العمال والموظفين العرب إلى طردهم من العمل أو عدم تجديد عقود عملهم. وتركز ذلك بشكل خاص على العمال والموظفين في المطارات وشركات النقل.

- قام وزير الداخلية الاتحادي، بناء على رفع الحصانة الدينية عن الجمعيات، حتى الآن بحظر (٣٩) تسعة وثلاثين جمعية إسلامية تابعة لرابطين، وقفل المساجد التابعة لها، كما قام بتفتيش حوالي مائة مسجد آخر، وتفتيش حوالي (١٦٠٠) منزل ومكتب تابع لإدارتها. وضرب الوزير هكذا الرقم القياسي بتفتيش (١٤٠٠) منزل ومكتب في ليلة واحدة، بكثافة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

نال الحظر في المرحلة الأولى جمعيات (دولة الخلافة الإسلامية)، وهي رابطة تركية ترفض سيادة القانون الألماني وتدعو لإقامة الخلافة الإسلامية في ألمانيا. وعلى الرغم من تفهمنا لحظر هذه الرابطة إلا أن قرار الحظر تم تطبيقه ليلة السابع والعشرين من رمضان ١٤٢٢هـ. حيث تم قفل تلك المساجد ومصادرة سجادها ومصاحفها وسائر ممتلكاتها. وأدى هذا إلى نقد شديد من قبل الصحافة - غير الإسلامية كذلك - لافتقاده لأدنى حدود الذوق واللياقة ولعدم مراعاته مشاعر المصلين في تلك الليلة المباركة.

ودعا رئيس المجلس الأعلى إلى مؤتمر صحفي في برلين لتوجيه أنظار الصحافة والرأي العام إلى حالة الذعر وانعدام الأمن التي تعاني منها جميع المساجد وسائر العرب والمسلمين لاحتمال تعرضهم إلى مدهامات وتفتيشات عشوائية دون مبرر قانوني. وضرربنا مثلاً بمدهامة الشرطة في الرابعة صباحاً لمسجد باكستاني في «همبورج» لمجرد إخبار مجهول «باحتمال وجود شخص باكستاني يعتقد أنه أحد المطلوب القبض عليهم». وشارك في العملية (٢٨٣) مائتان وثلاثة وثمانون شرطي قاموا بتفتيش مسجدين آخرين دون سبب لمجرد وجودهما في نفس المركب البنائي، ودنسوا المساجد بالأحذية، وكسروا عدداً من الأبواب، ولم يعثروا على أحد أو شيء يمت للإرهاب بصلة. وقد علق بهذا الصدد مسؤول من حزب شل على انتقاد الصحافة بقوله: «يجب أن نثبت وجودنا، وأن نوحى للمواطنين بسيادة الأمن».

وعلى الرغم من الموقف العدائي إلا أن المسلمين كانوا ولا يزالون يسعون لإيجاد جو تفاهم ووثام أفضل بين المسلمين وموطنهم الألماني، وإيقاف التمييز العنصري والديني والهوجائية الإدارية المرتبطة بذلك والمتنافية مع النظام الأساسي لألمانيا، دولة القانون والنظام.

هول المفاجأة

لقد سبقت مرحلة الذعر والهوجائية السابق ذكرها مرحلة أولى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة. اتسمت تلك المرحلة - بعد أن أفاق العالم من هول المفاجأة - بشعور عام من التوجس وعدم التمكن من معرفة موقف المسلمين في ألمانيا من تلك الأحداث، وعدم التمكن من تقدير ردة فعل الساحة الإسلامية في هذا البلد.

لقد وصل الجهل العام بواقع المسلمين في ألمانيا، على الرغم من مرور خمسة عقود على وجودهم المعاصر، إلى درجة تخوف بعض المسؤولين من تبني المسلمين لتلك العمليات، وخروجهم في مظاهرات لتأييدها، وتصادمهم مع فئات المجتمع الأخرى، أو قيام بعضهم بعمليات إرهابية مماثلة على التراب الألماني. خمسة عقود تمر دون أن يتعرف المجتمع على المسلمين القاطنين فيه - المواطن منهم والوافد - ودون أن تتولد الثقة بهم، ودون أن تتوثق اللحمة الكافية لتجنيب المجتمع من صدع داخلي ومواجهات وصراعات!

لا يقع اللوم في ذلك على الآخرين، بل ينصب بدرجة كبيرة على المسلمين، الذين عاش معظمهم في عزلة عن المجتمع، وقصروا بذلك في حق المواطنة وحق الدعوة وحق أنفسهم دون أن يشعروا.

بادر جميع المسؤولين في الدولة بالتصريح بأنهم لا يخلطون بين الإسلام والإرهاب المنتسب للإسلام، وأنهم يميزون بين المسلمين والإرهابيين المشوهين لصورة الإسلام، وأنهم لا يحمّلون العمل الإسلامي في ألمانيا جريرة العنف والتطرف الذي قام به سواهم. تكررت هذه التصريحات في الفترة الأولى على لسان كل مسؤول حتى

كادت تأخذ طابع استرضاء المسلمين واستجدائهم. وكان لمبادرة المجلس الأعلى بإعلان موقفه بعد ساعات من حدث نيويورك أثر كبير في إعادة الطمأنينة والارتياح للمجتمع. ونجاوبت أجهزة الإعلام مع هذا الموقف، ومع أكثر من ثلاثمائة تصريح وبيان أدلى بها المجلس الأعلى، حيث كان يطلب منه تقويم كل تطور في ساعته لتُنقل آراؤه عبر نشرات الأخبار الرئيسية في التلفزيون والإذاعة والصحافة. وكان المعلقون والسياسيون يستشهدون بما في تحليلاتهم الخاصة ومداولاتهم البرلمانية ومناقشاتهم العامة، مستدلين بما على الموقف المعتدل للمسلمين في ألمانيا، الراض لكل عنف، والمدين لكل ألوان الإرهاب.

وشهدت الأسابيع الأولى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بروز أكبر شخصيات الدولة في أوساط إسلامية بشكل إعلامي استعراضي نادر المثال. فقد حضر رئيس الجمهورية «يوهانس راو» صلاة الجمعة في مسجد، وألقى كلمة بعد الصلاة قامت أجهزة الإعلام بنشرها. والجدير بالذكر أن هذه هي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس جمهورية لمسجد ما.

كما قام رئيس برلمان المقاطعة بالمشاركة في حضور صلاة الجمعة في مسجد بلال بالمركز الإسلامي في «آخن» ووجه كلمة للمصلين.

وقام أسقف آخن بزيارة مسجد بلال للتعبير عن تعاطفه مع المسلمين، وأكد ثقته بهم، وحرصه على استمرار الحوار والتعاون الإيجابي معهم.

ونقل التلفزيون الألماني لأول مرة على الهواء مباشرة خطبة الجمعة، التي ألقاها رئيس المجلس الأعلى باللغة الألمانية وصلاة الجمعة من مسجد في «برلين».

كما تقدم رئيس الأساقفة الألمان ورئيس الكنيسة البروتستانتية ورئيس مجلس اليهود الألماني، بالإضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، تظاهرة حاشدة في مدينة «دسلدورف» قامت أجهزة الإعلام بنقل أحداثها.

تسابق المسؤولون في الدولة على طلب اللقاء بممثلي المجلس الأعلى للتعبير عن موقفهم المفرق بين الإسلام والإرهاب، وللاطمئنان على موقف المسلمين النابذ للعنف، وإظهار اهتمامهم بهذه القضايا إعلامياً. وربما كان الهدف الأساس من هذه اللقاءات الإيجاء للرأي العام الإسلامي أن الدولة حريصة على تماسك المسلمين مع بقية المجتمع، ومحاولة امتصاص ردود الفعل المتخوف منه من قبل بعض الجهات الإسلامية. وكان للمجلس الأعلى موقف إيجابي تجاه الاستعداد الرسمي للحوار، على الرغم من تحذير بعض المسلمين من أن هذا الاهتمام الرفيع المستوى يهدف إلى استغلال المجلس الأعلى من قبل المسؤولين لمصالح وقتية جزئية، واستطعنا بدورنا أن نستفيد من اللقاء لصالح قضايانا وللتركز على الجوانب المنهجية الأساسية في تعامل المجتمع معنا. وبناء على طلب تلك الجهات التقى رئيس المجلس الأعلى خلال هذه المرحلة برئيس الجمهورية والمستشار الألماني ورئيس المجلس الاتحادي ووزير الداخلية الاتحادي وعدد من رؤساء الوزراء ورؤساء البرلمانات في المقاطعات، بالإضافة إلى رؤساء الأحزاب ومسؤولي الكنائس والطوائف الدينية وعدد كبير من المنظمات الشعبية.

أكدنا في لقائنا مع وزير الداخلية الاتحادي «أوتو شلي» في ٢٠/٩/٢٠٠١م تفهمنا لمشاريع القوانين الأمنية الجديدة على الرغم مما سيواجه المسلمين من جرائها من مضايقات ومتاعب، إدراكاً منا لأهمية أمن المجتمع وسلامته. وأبلغناه في لقائنا موافقتنا على سحب الحصانة القانونية من المنظمات الدينية بما يمكن الدولة من مراقبة الجمعيات الإسلامية (فهي المقصودة دون غيرها) وبما يسمح بحظر بعضها. وذكرنا أن تنقية الصف الإسلامي من بعض الجمعيات الراضية للدستور والمخالفة للقانون أو المؤيدة للعنف إنما هو في صالح المسلمين في الدرجة الأولى، حيث يمكن المجتمع من التعامل بعد ذلك مع مؤسساتهم بما تستحق من احترام وتقدير، وبالأسلوب الإنساني المتحضر اللائق بالطرفين.

واقترح المجلس الأعلى على وزير الداخلية إنشاء مجلس استشاري يضم مندوبين من المجلس الأعلى بالإضافة إلى شخصيات محايدة من الوسط العام مثل رؤساء الجمهورية السابقين ومثلي الكنائس والنقابات وبعض المفكرين والأدباء، ليقوم بالنظر في شؤون المساجد المحظورة وينقل ملكيتها إلى عناصر موثوقة من رواد تلك المساجد، مع وضع شروط وضمانات تكفل عدم تطرفها. وذلك من أجل عدم حرمان عامة المسلمين من مساجدهم، ومن أجل تقوية ثقة المسلمين بالدولة الألمانية وتقوية لِحمتهم بهذا المجتمع.

وحذرنا في لقاءنا مع وزير الداخلية ولقاءاتنا ببعض المسؤولين الآخرين من الاكتفاء بالإجراءات الأمنية، ولفتنا النظر إلى ضرورة امتصاص ردة الفعل المتوقعة من جراء تلك التضييقات بوضع برنامج مواز لكسب ثقة المسلمين بأجهزة الدولة، وتوثيق ارتباطهم بالمجتمع الألماني، وتأييد تقدير الدولة للدور الاجتماعي الإيجابي الذي يقوم به المسلمون، واحترامها لعقيدهم وشعائهم. واقترحنا بشكل محدد:

١ - تنقية المناهج التعليمية والكتب المدرسية من الدس على الإسلام وتشويه صورته، وذلك من أجل تربية الأجيال المقبلة على روح الإنصاف والموضوعية والانفتاح على الأديان الأخرى.

٢ - إدخال مادة التعليم الإسلامي في المدارس النظامية، وذلك ليتمكن أبناء المسلمين من التعرف على دينهم بوجهه الحضاري الإنساني البعيد عن العنف والتطرف.

٣ - إيجاد فرصة تعلم اللغة العربية والتركية في المدارس النظامية كلغة أجنبية ثانية.

٤ - دعم التبادل الثقافي والرحلات المدرسية إلى الدول الإسلامية وتبادل

الطلاب معها.

٥ - المحاربة الفعلية للتمييز والعنصرية التي يعاني منها المسلمون في سوق العمل

والحياة العامة.

- ٦ - حل المشكلات المزمنة المتعلقة بالذبح الشرعي والحجاب.
- ٧ - دعم إنشاء مراكز ثقافية إسلامية ومساجد جامعة في أماكن متميزة في كبريات المدن الألمانية للتعبير الحي عن الوجه الحضاري الإنساني للإسلام.
- ٨ - القبول العملي بالمنظمات الإسلامية الجامعة، والتعامل معها كممثل للمسلمين، وكطرف ند في الحوار، وكمستشار قبل اتخاذ القرار.
- ٩ - تمكين المسلمين من المشاركة في مجالس مراقبة أجهزة الإعلام الرسمية، مساواة بالطوائف الأخرى، وتمكينهم من التمتع بالحقوق الأخرى المحجوبة عنهم لعدم حصولهم على صفة «مؤسسة الحق العام» كالكنائس.
- ١٠ - تسهيل إجراءات التجنس، وتمكين المسلمين من المشاركة في الحياة السياسية العامة من خلال قبولهم في الأحزاب السياسية، وإتاحة الفرص العادلة لعظائهم وتأثيرهم حسب قدراتهم وإمكاناتهم دون تمييز ضد دينهم وعقيدتهم.
- ١١ - إظهار التقدير والاحترام اللائق بالشعائر الدينية والحياة الإسلامية والمواطنين المسلمين من خلال:
 - تهنئة المسلمين من قبل ممثلي الدولة في أعيادهم.
 - زيارة المسؤولين للمساجد، وبخاصة في «يوم المسجد المفتوح» الذي ينظمه المجلس الأعلى كل عام، يوم الوحدة الألمانية.
 - تكريم الكفاءات الإسلامية والشخصيات البارزة، وإيقاف استبعادهم الملحوظ من نيل الجوائز والأوسمة.
 - مراعاة الشخصيات والأحداث الإسلامية التي ساهمت في صياغة الحضارة الأوروبية، من خلال لوحات تكريمية، أو نصب تذكارية، أو تسميات الساحات والشوارع والمؤسسات الرسمية.

الميثاق الإسلامي

ترسخ اقتناع المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بضرورة إصدار موقف واضح متكامل تجاه أسس المجتمع الألماني وقواعده دولته ونظامها الأساسي القائم على الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حيث لمسنا توجهاً لاتخاذ موقف سلمي تجاه المسلمين قد يؤدي إلى إقصائهم من المجتمع، وتوجهاً إلى استدراجهم إلى حوار جذلي حول جزئيات الشريعة والحكم الإسلامي والحدود وحول مظاهر التطرف والعنف والإرهاب. فكان لا بد من حصر دائرة الحوار جغرافياً في حدود الدولة الألمانية، وتحديد موضوعياً في نطاق موقف المسلمين في ألمانيا من الدولة والمجتمع، وتجنب تحميلهم تبعات أعمال وتصرفات خارجة عن مسؤولياتهم. وقد تم ذلك من خلال «الميثاق الإسلامي» الذي أقره المجلس الأعلى بإجماع سائر المنظمات والمراكز والروابط التابعة له في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢م.

إن تعايش المسلمين في المجتمعات الغربية، بأغلبيتها غير المسلمة، يقتضي أن يتعرف كل طرف على موقف الطرف الآخر من القضايا الأساسية التي تنظم علاقته بالطرف المقابل، وأن يطمئن إلى استعداد الطرف الآخر إلى التعامل معه بإيجابية وسلمية واحترام متبادل. ولا تتولد الثقة بين أطراف المجتمع إلا من خلال الارتياح التام لاحترام جميع شرائحه لقواعد التعامل الحضاري وأسس العلاقات البشرية.

ولقد عبرت الدول الأوروبية عن موقفها الأساسي تجاه سائر المواطنين والمقيمين من خلال دساتيرها التي تنطلق من احترام الحقوق الأساسية لكل فرد، وتحفظ له حرية المعتقد وحق ممارسة الدين وسائر حقوق الإنسان المتعارف عليها، وتأخر

المسلمون في إعلان موقفهم الرسمي الملزم تجاه مجتمعات استيطانهم وإقامتهم، مما أدى - ضمن أسباب أخرى - إلى عدم تولد ثقة المجتمع بهم، وعدم ارتياحه في التعامل معهم، وأدى كذلك إلى سوء الظن بهم في حالات عديدة، وإلى التحجني عليهم دون حق في حالات أخرى.

وظن المسلمون أن موافقتهم الضمنية على أسس المجتمع وقواعده - من خلال قبولهم للإقامة أو التجنس أو من خلال نص دساتير جمعياتهم على احترام القانون - كافية لإزالة اللبس والغموض، إلا أن موقف أجهزة الدول الأوروبية المترددة في تعاملها مع المسلمين، وحذرهم الدائم من تمكين المسلمين من الحصول على حقوقهم، بالإضافة إلى مواقف الإعلام وتصريحات المسؤولين، تدل على شعور المجتمع بافتقاد موقف أكثر وضوحاً وإلزاماً من قبل المسلمين.

إن «الميثاق الإسلامي» يجب أن يفهم في حدود الظروف المكانية والزمانية التي صدر فيها. فهو ليس ميثاق الإسلام والمسلمين عموماً، وإنما - كما يوضح عنوانه - (الموقف الأساسي من الدولة والمجتمع الصادر عن المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا). ويتكون «الميثاق الإسلامي» من واحد وعشرين بنداً ضمن ستة فصول.

يوضح الفصل الأول المنطلقات الإسلامية الأساسية، ويتعرض باختصار للعقيدة، والوحي، والنبوة، والعبادة، والتكليف الشامل، ويوم الحساب.

ويوضح الفصل الثاني وسطية الإسلام ورسالته الاجتماعية.

ويوضح الفصل الثالث واجب الأقليات المسلمة، وموقف المجلس الأعلى من النظام الأساسي لألمانيا الاتحادية ومن الدولة الإسلامية.

ويعالج الفصل الرابع حقوق الإنسان والحضارة الغربية والهوية الإسلامية في الإطار الأوروبي.

ويحدد الفصل الخامس مهمة المجلس الأعلى وواجبه الشامل تجاه المجتمع الألماني، متعرضاً للانفتاح والحوار والتعاون، ومؤكداً على حاجات المسلمين الراهنة ومطالبهم المتعلقة بتعليم الإسلام وبناء المساجد وإنشاء المقابر واحترام الأعياد الإسلامية وإنشاء الكراسي الجامعية ومراعاة حق المسلمين في الذبح الشرعي والحجاب وغير ذلك..

ثم يقرر الفصل الأخير الحياض الحزبي السياسي للمجلس الأعلى، والمقاييس التي يراعيها المسلمون في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

ولعل بنود الفصل الثالث توضح رسالته السياسية المهمة، والتي نصها:

« ١٠ - واجب الأقليات المسلمة:

يجوز للمسلمين أن يعيشوا حيثما شاءوا من أرض الله، ما لم يفتنوا في دينهم وما لم يمنعوا من تأدية فرائضهم. وتفرض الشريعة الإسلامية على المسلمين في مغترباتهم الالتزام بأنظمة الدولة التي يعيشون بها، ومراعاة قوانينها، واحترام العهود والمواثيق التي تربطهم بها؛ وتشكل تأشيرة الدخول إلى بلد ما، وتصريح الإقامة به، والتجنس بجنسيته، عهداً ومواثيق يجب على الأقليات المسلمة والمواطنين المسلمين الالتزام بها.

١١ - النظام الأساسي:

يحترم المسلمون الممثلون من خلال المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا - من حمل منهم الجنسية الألمانية ومن لم يحملها - النظام الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وما يرتبط به من أسس النظام الديمقراطي الحر لدولة القانون وتوزيع السلطة وتداولها بها، وما ينبثق عنه من تعددية حزبية وحق الانتخابات للجنسين، وحرية الدين التي

تشمل حرية اعتناق دين أو تغييره أو عدم اتباع دين.. حرية دون قهر ولا إرغام، فهذا يتعارض مع حظر الإكراه في الدين، كما ينص على ذلك القرآن الكريم.

١٢- لا نهدف إلى إنشاء دولة:

لا نهدف إلى إنشاء دولة دين إكليروسية «ثيوقراطية» ونحبي نظام جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي توفرت فيه علاقة منسجمة بين الدين والدولة».

ويوضح البند الخامس عشر توجه المجلس الأعلى للاستفادة من الاجتهاد المعاصر وفقه الأقليات:

«١٥- هوية إسلامية في إطار أوروبي:

الإسلام دعوة متجددة للإنسان، وتكليف مستمر له باستخدام عقله، والاستفادة من حواسه ولبسه. ولقد سبق الإسلام عصر التنوير، فقد حث على العلم ودعم الاجتهاد، وألزم بفهم النصوص في إطار العصر والحاجات. ولذا فإننا نعمل من أجل إيجاد فهم معاصر للنصوص الإسلامية يراعي مشكلات العصر وحاجياته، ويفرز شخصية إسلامية متميزة ضمن الإطار الأوروبي المعاصر».

وتعبر نصوص المادتين (١٧) و(١٨) عن التوجه الإيجابي البناء في الإطار الغربي:

«١٧- الحوار من أجل البناء:

من أهم واجبات المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا إيجاد قاعدة من الثقة المتبادلة بين المسلمين والعناصر الأخرى في هذا المجتمع، لضمان تعايش مثمر بناء مع الأقليات الأخرى ومع الأغلبية الألمانية غير المسلمة في هذا المجتمع. والسييل إلى ذلك هو نبد الأحكام المسبقة من خلال قيام المسلمين بواجب التوعية والانفتاح والشفافية والحوار الإيجابي.

١٨- واجبنا تجاه المجتمع:

يشعر المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بواجبه تجاه المجتمع الألماني، ويسعى للقيام بواجبه بالتعاون مع جميع عناصر المجتمع من أجل تحقيق التسامح وترسيخ المثل والأخلاق وحماية البيئة والحيوان. كما يندد المجلس الأعلى بانتهاك حقوق الإنسان في كل مكان، وييدي استعداده للتعاون من أجل مكافحة العنصرية والعرقية والإباحية الجنسية».

أدت بعض العبارات الواردة في البند (١١) إلى تساؤلات حول شرعية قبول الأقلية المسلمة بنظام غير إسلامي وقبول الديمقراطية وما ينبثق عنها من أسس ومبادئ. ويوضح البند (١١) شرعية هذا الموقف و(جواز عيش المسلمين حيث شاءوا ما لم يفتنوا في دينهم وما لم يمنعوا من تأدية فرائضهم) وأن الشريعة الإسلامية تفرض عليهم (الالتزام بأنظمة الدولة التي يعيشون فيها ومراعاة قوانينها واحترام العهود والمواثيق التي تربطهم بها).

ولقد أكد هذا المعنى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث الذي يضم ثلاثين عالماً وفقهياً من العالم الإسلامي ومن أوروبا، على رأسهم رئيس المجلس فضيلة الشيخ د. يوسف القرضاوي، وذلك في دورته الثانية والثالثة المنعقدتين في ٩-١١/١٠/١٩٩٨م في مدينة دبلن، و١٩-٢٢/٥/١٩٩٩م في مدينة كولون، واللتين تضمن بيانهما الختاميان:

«كما يوصي المجلس هؤلاء الأخوة المسلمين ويشدد الوصية بالالتزام بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وبما أجمع عليه فقهاء الإسلام، من وجوب الوفاء بمقتضيات عهد الأمان، وشروط الإقامة، والمواطنة، في البلاد الأوروبية التي يعيشون فيها؛ ومن أهم ما يجب عليهم: ... أن يحترموا قوانين هذه البلاد التي آوتهم وحمتهم

ومكنتهم من التمتع بكل ضمانات العيش الكريم، وقد قال تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ
الَّذِينَ أَحْسَنَ إِلَّا أَنْ يُحَسَّنَ ﴾ (الرحمن: ٦٠) أ. هـ. ».

كما التبس على بعضهم أن النظام العلماني القائم يمنع الأديان ويرسخ الكفر..
والناظر إلى النظام الألماني يدرك أن هذا النظام يمنع تبني الدولة لدين ما، دون أن يمنع
الأفراد اعتناق ما يرون من أديان ومعتقدات، بل هو يحمي حرية الدين والمعتقد،
ويمكن للمؤسسات الدينية مركزاً اجتماعياً لائقاً. وهذا يسري من ناحية الأصل على
الدين الإسلامي وأتباعه كذلك.

والبند الحادي عشر، الذي ينص على احترام المجلس الأعلى (لحرية الدين، التي
تشمل حرية اعتناق دين أو تغييره أو عدم اتباع دين) لا يعني تحييد المجلس الأعلى
لارتداد المسلمين عن دينهم أو الرضى بالكفر أو الشرك، فلن يرتد مسلم لمجرد حماية
القانون الأساسي لحق عدم اعتناق دين. ولا يخفى على أحد أن الإسلام لا يعطي
المجلس الأعلى أو أي مؤسسة أو فرد حق إسقاط عقوبات أو إقامة حدود، بل يربط
هذا بالسلطة التشريعية والتنفيذية في إطار الدولة والحكم.

وعندما يؤكد المجلس الأعلى في البند (١٢) أنه لا يهدف إلى إقامة دولة، فهو
يقرر حقيقة نصت عليها أهدافه ودستوره، وهو يقرر الواقع الذي يعيشه، وينطلق
من الموقف الإسلامي الشرعي الذي سبق ذكره.

والنص الوارد في البند (١٣): (وإلزام قواعد الشرع بمراعاة القوانين المحلية لهذا
المجتمع ينضوي على قبول القوانين المنظمة لشؤون الزواج والإرث والمرافعات
القضائية) أدى إلى بعض التساؤلات التي تزول إذا علم السائل أن هذه القوانين تحترم
قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في بلاد المنشأ، ولا تمنع من توزيع التركة وفق
الشرعية الإسلامية إذا أوصى المتوفى بذلك.

يبدو من ذلك كله أننا على ارتياح تام لهذا الموقف الصادر في الميثاق الإسلامي وثقة كاملة بمراعاته لقواعد الشرع الحنيف.

ولقد سعى المجلس الأعلى إلى تعميم الميثاق الإسلامي في الوسط الإسلامي وغير الإسلامي، وتم توزيعه على نواب البرلمان الاتحادي والبرلمانات المحلية وعلى الجهات الرسمية والشعبية والإعلامية، كما قمنا بترجمته إلى اللغات العربية والتركية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وقمنا بتزويد السفارات الإسلامية والجمعيات والاتحادات في أوروبا بالترجمات اللازمة. وكان هدفنا من هذا التعميم الشامل الاستفادة من آراء كل الجهات والأفراد، وحثهم على الدخول في حوار موضوعي بناء حول محتوى الميثاق.

وقد وجد الميثاق الإسلامي ترحيباً كبيراً في جميع الأوساط، وأصدرت بعض الأحزاب بيانات رسمية تعبر فيها عن إكبارها لهذه الخطوة الإيجابية الجريئة من المجلس الأعلى، وأثنت وزيرة العدل الاتحادية على الميثاق، ورحبت بصدوره في التلفزيون الألماني. وأولت الصحافة الميثاق اهتماماً كبيراً، إذ نشرت مئات الأخبار والمقالات والتعليقات عليه، وقامت كبريات الصحف الألمانية بنشر نصه كاملاً، وأقامت أكاديميات حزبية وكنسية مؤتمرات للتعريف بالميثاق ومناقشة محتواه، وصدرت عدة دراسات مستفيضة - زاد بعضها على الثلاثين صفحة - تتضمن نتائج تلك الدراسات. وعقدت عدة جهات جلسات مغلقة لمناقشته داخلياً، منها وزارة الداخلية الاتحادية والكنيسة وإدارة حماية الدستور في بعض المقاطعات. والتقى المجلس الأعلى لهذا الغرض بوزير داخلية مقاطعة «بافاريا» ورئاسة الكنيسة البروتستانتية، والكاثوليكية، وهيئات رسمية وشعبية عديدة.

أصولنا في التعامل مع الغرب

لم يجعل الإسلام الأصل في التعامل مع المجتمعات غير المسلمة التقوقع والعزلة، بل جعل الأصل مخاطبتها وجدالها وفتح أبواب التواصل معها ومد جسور العلاقة بها، ولم يشرع الإسلام المهجرة من الأوطان والبلاد بمجرد كفر أهلها أو فسادهم، بل جعل الأصل محاولة هدايتهم وإصلاحهم، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، فإذا استحال ذلك أذن لهم بالمهجرة ليتابعوا الدعوة في مجتمع آخر غير مسلم، قد يكون أقل ظلماً أو أكثر عدلاً، وليقوموا بواجب دعوته من خلال العيش في نطاقه والتواصل معه.

ولم يجعل الإسلام الأصل مقاطعة المجتمع بخيره وشره، بل جعل الأصل الإفادة مما بقي في تلك المجتمعات من عادات صالحة وأعراف سليمة والتعاون مع عناصر الخير فيه لإحداث إصلاح أو لدرء فساد في المجتمع، على الرغم من كفر أغليته أو فسادها.

ولم يشرع الإسلام تقتيل الآمنين وترويع المدنيين المسالمين بمجرد مخالفتهم للدين، بل أوجب دعوته واحترام اختيارهم، دون قهر وقسر.

وينطلق تعاملنا مع مجتمعاتنا الغربية من عدة أسس منها:

أولاً: معرفة الذات والمحافظة على الهوية. وهذا الأساس لا يقبل مساومة ولا مهادنة، فالإيمان الراسخ بالله عز وجل، واليقين الثابت بصحة هذا الدين، عنصر المفارقة مع هذا المجتمع، وهما الصفة البارزة المميزة لهذه الأقلية، ويقينها بهذا الدين

يتجاوز اعتقادها بصحته لجماعتها فحسب، فهو الدين الذي ارتضاه الله للبشر كافة.. بل للكون جميعاً: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ (آل عمران: ٨٣) وهو الدين الذي لا يرضون بديلاً سواه، ولا يرون طريقاً غيره: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (آل عمران: ٨٥).

والانتماء إلى الإسلام يرتبط - سواء كان المسلمون في الغرب أو في أي مكان آخر - باتباعهم له وانصياعهم لأوامره وتطبيقهم لمنهجه، فهم لا يكتفون بالإيمان وبالإسلام دون العمل به، ولا يقبلون بمقولة بعض المفكرين المنسويين للإسلام في الغرب، والمنادين بحصره في النطاق الفردي وتقليصه إلى نطاق العقيدة فحسب، بل يرون وجوب تطبيقه كلاً لا يتجزأ، أفراداً ومؤسسات وجماعات.. عقيدة وعبادة، وسلوكاً ومعاملات، فهذا هو العمق الحقيقي للإسلام وللعبودية لله عز وجل: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٦).

والانتماء إلى الإسلام يفرض على المسلمين في الغرب وعلى مؤسساتهم وجوب العلم به: ﴿ فَأَعَلِمَ أَنَّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيَاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (محمد: ١٩) وطلب العلم هذا الذي هو فريضة على كل مسلم - ذكر أو أنثى - هو تكليف لمؤسسات المسلمين في الغرب بالمطالبة بحقوقهم التي تمكنهم من القيام بهذا الواجب في المجتمع الغربي، وهو تكليف لهم بإنشاء سائر المؤسسات وإيجاد جميع الوسائل اللازمة لذلك.

ويقع ضمن مسؤولية المؤسسات الإسلامية في مجتمع الأقليات، والجاليات بشكل خاص، المعرفة بجوانب الإسلام الخاصة ببيئتهم في الغرب، ومعرفة أصول التعامل مع

مجتمع الأغلبية من منظور إسلامي صحيح، كما يقع على عاتقهم واجب توعية المسلمين بهذه الجوانب اللازمة للتواصل والانفتاح.

ثانياً: تواصل الدعوة بمجتمعاتهم، وهو قسم من أقسام الدعوة إلى الله، وينبغي أن يلتزم بأصول الدعوة وآداب المعاملة والنهي عن المنكر.. ومن أهم ما يجب الالتزام به في التواصل:

حسن المعاملة ولين القول: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، ولا يليق بدعاة الإسلام وأبنائه الداعين إليه في الغرب معاملة مجتمعاتهم بالغلظة والشدة، التي لا تنفر غير المسلمين فحسب، بل تنفر المسلمين بعضهم من بعض، وربما نفر أتباع الأنبياء منهم لو سلكوا ذلك المسلك: ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

وتحدد نصوص الشرع قواعد التواصل مع غير المسلمي:

- ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٠)، فكرامة الإنسان - كل إنسان أياً كان أصله وجنسه أو عقيدته - مصونة بتكريم الله لبني آدم.

- ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (١١٨-١١٩)، فالاختلاف سنة من سنن الله، وله في ذلك حكمته.

- ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ (النساء: ١)، فالناس كلهم أبناء أب واحد وأم واحدة، وهم إخوة في آدميتهم وبشريتهم: « وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ ». (١)

(١) من خطبة الفتح الأعظم، أخرجه الترمذي في جامعه، ج ٤-١٨٦.

- ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣) فمقياس التفاضل بين البشر أعمالهم وليس أصلهم أو لوهم: «... فَالنَّاسُ رَجُلَانِ: بَرٌّ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى اللَّهِ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيْنٌ عَلَى اللَّهِ...»^(١)؛ «ألا لا فَضَلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى»^(٢).

- ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وما أرسل المرسلون لإكراه أحد على دين أو عقيدة: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩)، وقرر القرآن المكي هذه القاعدة في الوسط المشرك: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦) كما قررها القرآن المدني في سورة البقرة بشأن أهل الكتاب.

- ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَنَحْنُ لَكُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٦)، فالله إله المسلمين والنصارى واليهود والناس أجمعين، وهو ربهم ورب الكون جميعاً، والإيمان بما أنزل الله من وحي وكتاب وبمن بعث من نبي ورسول من أركان إيمان المسلمين ومن أصل عقيدتهم.

- ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: ٤٦)، فحوار أهل الكتاب مأمور به أصلاً، وأسلوبه مقرر بنص الكتاب وبمهدي السنة: ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وقد هينا عن سبهم وإيذائهم: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨)، ناهيك عن قتلهم وترويعهم.

(١) أخرجه الترمذي .

(٢) من خطبة الفتح الأعظم، أخرجه الإمام أحمد.

- ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّيِمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: ٨) والعدل دون مرتبة الإحسان، وهو وإن كان الحد الأدنى من حسن المعاملة المأمور بها تجاه غير المسلمين، إلا أنه في حد ذاته قدر عظيم بمقاييس هذا العصر وكل عصر، وقد حرم الله الظلم، وأكد رسول الله ﷺ تحريمه ولو كان تجاه غير المسلمين: «... دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ دُونَهَا حِجَابٌ...»^(١).

ثالثاً: الإسلام دين العدل والسلام، وشريعته شريعة الرحمة والأمان، وأمة الدعوة إلى الخير والإصلاح: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، وكم شوه وجه الإسلام العظيم من خلال تحامل أعدائه وأخطاء أبنائه، وكم عجز الدعوة عن إبراز وجهه الناصع وإبراز عناصر الخيرية التي كانت ولا تزال هي سمته المميزة وبطاقة تعريفه الأولى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (النحل: ٣٠)، ولقد كانت دعوة الإسلام هي دعوة كل نبي والمادة الأولى التي يعرضها على قومه: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَنْكُمْ عَنْهُ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود: ٨٨).

يجب من خلال الانفتاح على المجتمعات غير المسلمة إبراز الجوانب الإنسانية البشرية الحضارية الكامنة في الشريعة الإسلامية، ويجب التعاون مع جميع عناصر المجتمع من أجل تحقيقها، والإسلام كله خير: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَفِيءٌ

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده.

أَفْوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ
 سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿ (الأعراف: ٣٣)، ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ
 مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا
 أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّهُمْ وَإِنَّا هُمْ وَلَا تَقْرَبُوا أَلْفَاوِحَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا
 وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وَصَنَّمَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ
 تَعْقِلُونَ ﴿ (الأنعام: ١٥١).

رابعاً: أراد الله الإسلام هدى ورحمة للعالمين، ولم يجعله سيفاً مسلطاً على رقاب
 البشر، يستبيح باسمه من شاء ممن ينتسب إليه قتل العباد وإفساد البلاد. جعل الله سمة
 عباد الرحمن في كتابه العزيز: ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا
 خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴿ (١٦) ... ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا
 آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ
 أَثَامًا ﴿ (٦٥) يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿ (الفرقان: ٦٣-٦٩)؛
 وشرع الله لنا كما شرع لمن قبلنا: ﴿ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي
 الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴿ (المائدة: ٣٢)؛ ووضع الشرع قواعد
 لحل الخلاف بين الأفراد وقواعد لحل الخلاف بين الأمم والأقوام، فمن خالفها
 خالف الشرع واستحق عقاب الله في الدنيا وغضبه في الآخرة: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ
 الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ
 أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا
 وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ (المائدة: ٣٣).

ليبلوكم أيكم أحسن عملاً

الحكم الموضوعي على واقع المسلمين في ضوء أسس الإسلام الحنيف وهدية القويم يدل على بون شاسع لدى بعضهم - إن لم نقل أكثرهم- بين الأصول والمبادئ المذكورة وبين فهمهم وتطبيقهم لها. وكم أدى حب بعضهم للإسلام وحميتهم له إلى تجاوز حدوده وتشويه قيمه أو استغلال نصوصه وإنزالها في غير موضعها. فيؤدي فهم بعضهم للولاء والبراء إلى حمية عمياء في جانب وحراب شعواء في الجانب الآخر. ويؤدي فهمهم لدفع الظلم والعدوان إلى تخريب وتقتيل لم يأذن به الله. ويؤدي فهمهم لضرورة التميز بالإسلام والمحافظة على الهوية إلى تقوقع وعزلة يتعطل واجب الدعوة بهما، أو إلى تعصب وغلظة يمتسخ وجه الإسلام السمح معهما. ولم يسلم المسلمون في الغرب من كثير من هذا، وإن غلب على معظمهم الاعتدال والإنصاف وإحسان العمل الذي لا يتم إلا إن كان خالصاً وصواباً في الوقت نفسه.

وقد دعانا نقدنا الذاتي لمساجدنا وروادها إلى وضع مخطط لتفعيل الحوار الداخلي ضمن كل مسجد، يشتمل على طرح المواضيع المختلف حولها، ومناقشة الأفكار التي يروج لها بعضهم، وتفسير الآيات التي يستغلها الآخرون لتحريض العامة على الشدة والعنف. وقمنا بهذا الصدد بإعداد دورات تأهيلية للأئمة والخطباء ومسؤولي الجمعيات لحضهم على مراعاة التوازن والاعتدال والحكمة في سائر برامجهم، بدءاً بمناهج تعليم الأطفال وأساليب التربية وطرق التوعية العامة وموضوعات الخطب والندوات والمحاضرات، وانتهاء بالوسائل اللازمة لمنع تسرب الأفكار الهدامة المخالفة للشرع والقانون، وطرق الوقوف أمام المروجين لها في نطاق المساجد؛ وتم التأكيد

على أن المحافظة على سلامة المجتمع جزء من المحافظة على سلامتنا، وأن واجب التعاون من أجل الأمن العام هو واجب إسلامي، إضافة إلى كونه واجباً من واجبات المواطنة والتعايش بين البشر، وأن الانفتاح على المجتمع والتواصل معه هو من مقومات ضمان حقوق المسلمين وبقائهم في مواطنهم الغربية، علاوة على كونه الطريق المنطقي للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والحكم الموضوعي على واقع المجتمع الغربي في ضوء أسس النظام الأساسي في ألمانيا والحقوق الأساسية التي ينص على ضمانها لكل مواطن ومقيم، وفي ضوء ما صرح به المسؤولون من عدم أخذهم أحداً بجريرة عمل سواه... الحكم الموضوعي يدل على بون شاسع في هذا الجانب أيضاً بين النظرية والتطبيق.

إن المرحلة التي لا تزال نمر بها الآن منذ عامين لم تتخلص بعد من آثار ردة الفعل الأولى. ولا يزال الأصل في التعامل مع كل ما هو إسلامي التوجس والحذر بل الشك والالتهام في كثير من الأحيان. وأصبح التضييق على كل مظهر إسلامي ومعادة كل بروز إسلامي منظم مصدراً لكسب أصوات الناخبين وتأييد الجماهير. ويكفي أن نذكر أن عمليات التحري دون شبهة والتمشيط وعمليات اقتحام المساجد وتفتيش المساكن والمكاتب لم تأت - بالرغم مما صرف عليها من ملايين - بأي نتيجة تذكر. وهذا باعتراف القائمين عليها! وبالإضافة إلى ذلك ومع ما بدر فيها من تجاوزات قانونية أثبتتها المحاكم، إلا أن صوتاً واحداً من العامة لم يرتفع معترضاً عليها، ولم يسقط بسببها وزير أو يعزل مسؤول.

إن التوازن الذي دعونا إليه باتخاذ الدولة موقفاً إيجابياً تجاه عامة المسلمين، معدلاً للصورة الأمنية التي قد تكون ضرورية في بعض جوانبها، لا يزال مفقوداً إلى يومنا هذا.

بل نرى بدلاً من ذلك منذ أكثر من عام حملة شعواء لتشويه سمعة المؤسسات الإسلامية ولإلصاق التهم والادعاءات بعدد من ممثلي المسلمين دون دليل وبينة. وتجراً القاصي والداني من السياسيين والإداريين والصحفيين والكتاب على كل ما هو إسلامي. وعلى الرغم من وقوف فئة من كبار المسؤولين والمفكرين ورجال الكنيسة وقفة إنصاف ومناصرة للمسلمين، إلا أن الأمل قد خاب في كثير من أطراف الحوار التي انشغلنا بالحوار معها أكثر من ثلاثين عاماً.

سيبزيغ الفجر من جديد:

إن المرحلة الثالثة قادمة لا محالة بإذن الله، وستعود النفوس إلى هدوئها والأعمال إلى اعتدالها. لقد كان المسلمون في ألمانيا في هذه الأزمة مثلاً لضبط النفس واحترام القانون ولتمسك بقيم دينهم ومثله. ولقد جسدوا هذه القيم والمثل فكانوا مع تمسكهم بدينهم وعقيدتهم مواطنين صالحين، وكانت مؤسساتهم عناصر تعاون فعال في أحلك أزمة مرت بها ألمانيا الحديثة. سيدرك ذلك كل منصف، وسيشعر المجتمع الألماني بصلاح عناصره المسلمة، وسيعترف المسؤولون بفضل المنظمات الإسلامية في هذه الأزمة وبأهمية دورها لتجنب كل أزمة، وبم حاجة المجتمع بكامله إليها، جسوراً للحوار، وقنوات للاتصال، ورفقاء عون وخير.

الخطر الإسلامي.. عصر الحصون

الأستاذ آلان غراش (*)

ترجمة: سامية توائي؛ مراجعة: د. العربي كشاط

إن مجموعة من اليمين باتت تسمى جاهدة لاختراع عدو جديد. فالعديد من «الدبابات المفكرة Think Tanks»، الذين جعلتهم نهاية الحرب الباردة يبحثون لأنفسهم عن تأهيل جديد اشتغلوا بهذه الفكرة. وكان على الجيش ومختلف أجهزة المخابرات أن تجد لأنفسها أيضاً وظيفة جديدة، وإلا فإن القروض الضخمة التي تحصلت عليها لمحاربة الشيوعية ستلغى.

إن موضوع «الخطر الإسلامي» الذي كثيراً ما تم تهيجه عبر القرون (من الحروب الصليبية إلى الاستعمار) أصبح ذا بعد لا سابق له منذ سقوط جدار برلين وانحيار الاتحاد السوفياتي. والعديد من المعلقين الذين يبحثون عن مفاهيم جديدة لفهم العالم، ويسعون وراء عدو جديد حتى يبقى الغرب مستنفراً ضده، يعلنون أن «الإسلاموية» هي وريثة الشمولية. وقد قرأنا في مقال «للتنيويورك تايمز» في سبتمبر ١٩٩٣م: «أن الأصولوية المسلمة سرعان ما أصبحت تشكل أهم خطر على السلام العام والأمن ... وهذا الخطر شبيه بالنازية والفاشية في الثلاثينيات، ومختلف الشيوعيات في الخمسينيات»^(١).

(*) رئيس تحرير «لوموند ديبلوماتيك».. (فرنسا).

(١) Clare Hollingworth, « Another Despotism Seeks to Infiltrate the West », *International Herald Tribune*, 9 september 1993

كما أن الجريدة نفسها عنونت صحيفتها يوم ٢١ يناير ١٩٩٦م بـ: «أن الخطر الأحمر قد ولى، وها هو ذا الإسلام».

وقد دافع «دانيال بايس»، الذي اشتهر بتجديده المستمر «للقائمة السوداء» للجامعيين الأمريكيين الذين يعتبرهم معادين لإسرائيل، عن فكرة «الشبه» هذه، حيث قال: «إن الإسلام الراديكالي أقرب، من حيث الفكر، إلى حركات كالشيوعية والفاشية منه إلى دين تقليدي»^(١).

وحتى مصطلح «صراع الحضارات» الذي روجه «صاموئيل هنتغتون» في مقاله الشهير في «الفورين-أفيرز» ثم في كتاب^(٢)، فقد اخترعه «برنارد لويس»^(٣)، للتعبير عن التعارض الموجود بين الغرب والإسلام، منذ سبتمبر ١٩٩٠م، أي بفترة كبيرة قبل بروز «القاعدة».. ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، خرج هذا الجامعي المعروف من عزلته ليصبح مستشاراً للمحافظين الجدد في إدارة «بوش».

وكالعادة، فإن الكُتّاب المبدعين يفهمون الأمور أحسن من المحللين الذين يدرسون الأمور ببرودة. وفي رواية مستقبلية كتبها «بيار بورداج» واصفاً فيها كوكباً أضرمت فيه نيران حرب ضروس تدور بين كتائب الملك «ميكائيل» - التي استولت على الحكم في الغرب - و«الأسامات» أي المسلمين، يقول أحد أبطال الرواية الأمريكي:

«كان من الممكن تفادي هذا الجنون لو أن بلادي وبعضاً من حلفائها الأوروبيين لم يزيّدوا النار زيتاً. فقد أجابوا على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بالحرب. تحدّثوا أولاً عن حرب على الإرهاب، ثم عن حرب وقائية على الدول المارقة، ثم استعملوا

(١) Cited by Edward Said, *Covering Islam*, Vintage, Londres, 1997 (reviewed edition, original text published i 1981), p. XVIII

(٢) Samuel Huntington, *Le Choc des civilisations*, Odile Jacob, 1997.

(٣) «The Roots of Muslim Rage», *Atlantic Monthly*, september 1990

مصطلحي الخير والشر، وأبرزوا أناجيلهم وصلواتهم وأعلنوا أن الله ينصرهم، وأعادوا بعث مفهوم الحروب الصليبية القديم... لقد استعدوا لضربتهم هذه بتشبيههم المسلمين بإرهابيين، وبتلاعبيهم بمخاوف الناس.. عرفوا كيف يكسبون المساندة الكلية للرأي العام. حينها بدأ الجميع في انتقاد المسلمين: رجال السياسة، ورجال الدين، والمثقفون، وأشبهاء - الفلاسفة، والفنانون؛ ونادى الجميع أن الإسلام لا يتماشى مع قيم الديمقراطيات الغربية. وقد تم صنع السيف الإسلامي البتار في المصهر العراقي، والسعودي، والإيراني، والسوري، والفلسطيني^(١).

لقد تجسد هذا التصور لعدو جديد في التسعينيات، إذ تخلّصت الولايات المتحدة الأميركية من عدو استراتيجي بعد زوال الاتحاد السوفياتي ومعاهدة «فارسوفيا». لكن هل من الممكن العيش دون عدو؟ إن مجموعة من اليمين المتطرف تظن ذلك مستحيلاً، ولذا باتت تسعى جاهدة لاختراع عدو جديد. فالعديد من «الدبابات المفكرة think tanks»، الذين جعلتهم نهاية الحرب الباردة يبحثون لأنفسهم عن تأهيل جديد اشتغلوا بهذه الفكرة. وكان على الجيش ومختلف أجهزة المخابرات أن تجد لأنفسها أيضاً وظيفة جديدة، وإلا فإن القروض الضخمة التي تحصلت عليها لمحاربة الشيوعية ستلغى. وقد اقتاتت هذه النظرة على تصرفات «القاعدة»، هذا التنظيم الذي ترعرع في ظل التحالف المعادي للسوفيات، الذي أعدته الولايات المتحدة في نهاية السبعينيات.

وإذا كان العالم أثناء الحرب الباردة، وخاصة في فترتها الجديدة بين عامي ١٩٧٩م و١٩٨٩م، شبيهاً برقعة شطرنج مقسومة إلى معسكرين، وكان الأمر يتعلق بمحاولة منع الخصم من الاستحواذ على مواضع استراتيجية، فإنه اليوم ينقسم إلى «حصون منيعة معدة لأن تكون مناطق آمنة لأقصى درجة، وحواليها أراض بور، ومناطق

(١) Pierre Bordage, *L'Ange de l'abîme*, Au Diable Vauvert, Vauvert 2004, pp. 368-369.

محرمة no man's land تُقدَّر بالخطر الكامن الذي تمثله على أمن الحصون: موجات الحجرة، تصاعد العنف، أو الانهيار الاقتصادي» بتعبير الصحفية «فلورنس أوبناس» والفيلسوف «ميشال بن الصياغ»؛ الذّين يواصلان فكرهما قائلين:

«إن تركيب السلطة هذا موجود بطريقة تقسيمية، أي أن هذا الشكل الوحيد، أو التوزيع الجغرافي، يتكرر إلى مالا نهاية، من الأكبر إلى الأصغر، من المستوى العالمي إلى السكن الفردي. هناك بلدان منيعة وبلدان تسود فيها المناطق المحرمة. وبداخل هذه وتلك ستكون المدن والأحياء مقسمة بنفس الطريقة. وإن كانت السلطة - في عهد المعسكرين - تمارس باسم خطر مباشر قادم من الخارج، ويسهل تحديده بوضوح، فلا أحد يعلم - في عصر الحصون - بأي شكل سيظهر الخطر. فهو يحيط بالحصون، ويحاصرها كلها، دون أن يُعرّف المكان الذي سيضرب فيه ضربته فعلاً من جديد. ومثل «الطابور الخامس» أثناء الحرب الباردة، فإن الخطر يحوم أيضاً حتى في داخل القلاع: المخدرات، والأغراب، والأمراض، والمتسولين في الشوارع... ويدّعي الحكّام أن هذا هو الذي يبرر صرامتهم. فقائمة الأخطار ممتدة - أو حتى لامتناهية - امتداداً كافياً لأن يبرر التطويق الذي تتعرض له بحمل أبعاد الحياة اليومية. فينتهي الأمر بكل شخص أن يعيش وكأنه حصن صغير، تحاصره كل من البطالة، والتغذية، والتعرض لأشعة الشمس وللماء أو للهواء...»⁽¹⁾

ويستخلصان أن فكرة «اللا أمن» تنتظم في هذا السياق: «إن الأمر يتعلق في معظم الأحيان بحالات حقيقية، بتحديات يجب مواجهتها فعلاً. لكن التعسف يكمن في الخلط؛ في هذه الطريقة التي يتم بها جمع كل شيء - من البقرة المجنونة إلى الاعتداءات - تحت عنوان واحد هو «اللا أمن».

Florence Aubenas, Michel Benasayag, *La Fabrication de l'information*, La Découverte, (1) 1999, pp. 43-44.

وعلينا أن نضيف أنه حتّى وإن كان «للا أمن» أوجه عديدة، فإنه اليوم يُختزل بالإسلاموية، وهي عدو متعذر الإمساك به في الخارج، ويناوبه في الداخل طابور خامس ذو تهديد متزايد، إذ هو في نفس الوقت «غريب عنا» لكنه شديد الشبه بنا. وتلعب وسائل الإعلام أحياناً دوراً مهماً في إيقاد هذه المخاوف، وهي لا تتردد في استعمال سياسة الكيل بمكيالين، حسب الظروف. ففي ربيع عام ١٩٩٩م في ألبانيا، كان هنالك ستة معسكرات للاجئين تتكفل بها بلدان مختلفة. وكان أحدهما تحت رعاية الإمارات العربية المتحدة. يقول «ميشال بن الصياغ» و«فلورنس أوبناس»:

«قام الجنود الإماراتيون منذ الشهر الأول ببناء مسجد، وأهدوا إلى كل امرأة حجاباً، مع بقاء كل منهن حرة في أن ترتديه أو تتركه. وسارعت بجمل الصحافة الغربية على الفور - وخاصة التلفزيونات الأميركية - إلى التنديد بما اعتبرته عملاً دالاً على التطرف المناضل، أو حتى على باكورة حرب مقدّسة. وعلى بعد كيلومتريّن من هناك، كان للجنود الإيطاليين معسكر آخر، يقام فيه كل أسبوع قُدّاس بكامل شكله التقليدي.. وكم طاف فيه القسيسون مرتدين أثوابهم الدينية المميزة دون كلل، ولم يتركوا فيه أدنى فرصة دون استغلالها للدخول إلى الخيم والقيام بالتبشير. لكن هذا لم يُكتَب أبداً كموضوع لأي مقالة ولو صغيرة. وعلينا أن نذكر أن الكوسوفيين الألبان يدينون بالإسلام. فمن وجهة نظرهم كان تصرف الكاثوليك الإيطاليين أكثر عداً ومدعاة للاستنكار من تصرف الإماراتيين».^(١)

ولنذكر حالة أخرى، هي حالة العراق «المتحرر» الذي يقوم فيه مبشرون أمريكيان ومسيحيون إنجيليون بفتح كنائس، وتطوير سياسة تبشيرية، لم تُندد بها أي وسيلة من وسائل الإعلام الغربية^(٢).

Aubenas, Benasayag, *La Fabrication op. cit.*, pp. 46-47.

The Washington Times, 21 march 2004.

(١)

(٢)

حرب عالمية جديدة

لاقت فكرة «الخطر الإسلامي» -التي أُعدت قبل ظهور «القاعدة» والإرهاب الذي تمارسه- نجاحاً باهراً مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي رسّخت هذه الأطروحة بكل تأكيد. وكتب غداة هذه الأحداث «دُني جمبار» و«ألان لويو» في صحيفة «لكسبرس»^(١): «لقد بدأت الحرب العالمية الثالثة يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر على الساحل الشرقي للولايات المتحدة. إنها حرب عالمية من نوع جديد، لا مثيل له في التاريخ، تدور بين الإرهاب - وهو لا شك إسلاموي حسب ما يبدو - والغرب».

ويستمر الصحفيان قائلين: «إن العجرفة الغربية التي وُلدت على أنقاض جدار برلين، وضخمتها المسيحية التقليدية الأميركية، أدت إلى ردّ فعل تسلسلي عند المسلمين (ولنلاحظ كيف يستعملان هذا اللفظ الجامع): المرور من الشعور الإسلامي البسيط إلى الالتحام الإسلاموي. هذه الظاهرة قوية لدرجة أنها تعبر حدود الدول العربية، وهي حدود رسمت أغلبيتها دول غربية. سيحقق الدين إذن ما فشلت الحكومات العربية في تحقيقه، وهو ظهور هوية تتجاوز الدول، وتُستعمل كخميرة للإرهاب الذي يستهدف اليوم الولايات المتحدة والغرب المتحجر».

ويختتمان بقولهما: «صحيح أن العدو يتعذر الإمساك به، لكنه من الضرورة بمكان إيجاد طرق ووسائل للرد عليه دون الوقوع في نزاع عام. وللأسف فإن التاريخ يدل على أن القوة هي الردّ الوحيد على القوة. ومن أجل هذا فإن شهر سبتمبر

الأسود وأمريكا هذا يضع الألفية الثالثة على درب مخيف، مؤدّ إلى حرب جديدة، ستختلف أشكالها عن أشكال الماضي، وعليها أن تواجه - مهما كان الثمن - الكراهية العمياء التي تسببت في حداد أميركا. وهكذا إذن انتشرت فكرة حرب عالمية جديدة تتبع نموذج محاربة النازية أو الشيوعية.

وقد صرح «جان لوي بروغيار»، الذي أصبح منذ ١٩٨٦م زعيم فرقة القضاة المكافحين للإرهاب، والذي - حسب صحيفة لكسبرس - «كانت طرق عمله تتعرض أحياناً للنقد قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لكنها أصبحت اليوم تشكل مرجعاً»، بما يلي: «لا أحد ينكر اليوم أن الخطر الإرهابي هو أحد أهم رهانات القرن الحادي والعشرين».

ويقول: إن هذا الإرهاب لا علاقة له بالإرهاب السياسي للبعينيات، الذي كان له مطالب سياسية، مثل حزب الجيش الأحمر الألماني أو الكتائب الحمراء الإيطالية (وهذا خطأ إذ أثبت الباحث أوليفي روا، عن حق، وجود أوجه شبه بين الإرهاب اليساري المتطرف والقاعدة)، «بل نحن نواجه أيديولوجية راديكالية ذات طابع عَدَمِيّ تدعو فقط إلى تدمير الآخر تدميراً شاملاً (...). وفي نظر هذه الحركة المتطرّفة والمتعصّبة فإنه لا يوجد حلّ آخر سوى موت الخصم. فإن لم يتم السيطرة على هذا الوضع سنعيش حرب المئة عام في العصور الحديثة. إن مصالح مكافحة الإرهاب الغربية تحارب عدواً متعدد الأشكال، وذا بني متفجّرة، وهو في نفس الوقت موجود في كل مكان، ولا وجود له في أي مكان (...). إن الخطر الآن يحوم حول الكوكب بأسره، و«المجاهدون» يخشون في داخل البلدان المستهدفة. إنهم يوظفون أناساً جدداً في هوامش مدننا الكبرى، في تلك «المناطق الرمادية» التي

يعيش فيها سكان مهمّشون، وبعضهم في حالة غير قانونية.»^(١) وبعد أن قال «بروغيار»: «إن النوع الجديد للإرهاب الذي تمارسه «القاعدة» ليس له هدف سياسي قابل للتفاوض»، وهذا صحيح، أكّد أن فرنسا تستمدّ تجربتها من مكافحتها للإسلاميين الجزائريين (وهذا في الحقيقة لا علاقة له بالموضوع، إذ أن الجماعة الإسلامية المسلحة، والجهة الإسلامية للإنقاذ، كلتاهما كانتا تستهدفان أخذ عنان الحكم).

وقد لاحظ «بول جينيفسكي»، الذي كان في فرنسا من أكثر المدافعين حماسة عن نظام الأبرتاید الجنوب - إفريقي: «أن العالم ومواطني عالمنا يعيشون حرباً عالمية رابعة، بل يعانون منها، سواء علموا بذلك أو حاولوا تجاهله. وما زال الوقت مبكراً لمعرفة كل أبعاد هذه الحرب ووصف كل جبهاتها وأطرافها واحتمالاتها. إنها ظاهرة متحركة متعددة الأشكال، وقد طوّقتنا باعتداءاتها المادية والمعنوية الأيديولوجية: الاعتداء على مركز التجارة العالمي والبتاغون في سبتمبر ٢٠٠١م؛ حربَي أفغانستان والعراق الناجمتين عنها؛ اعتداءات الإسلاميين في أندونيسيا، والهند، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والمغرب، والجزائر، وفي مختلف بلدان إفريقيا وأوروبا؛ هجومات حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله على إسرائيل؛ الاعتداءات المطاردة لليهود في الغرب وخاصة في فرنسا... إلخ... إلخ. إننا نتبيّن في ظل تفاقم هذه الهجومات التي تعددت أشكالها وأحجامها حرباً شعواء تشنها مختلف أشكال التطرف الإسلامي على الحضارة الغربية أو الحضارة الديمقراطية أو الليبرالية، أو على الحضارة بكل بساطة. ورهان هذه الحرب هو إمّا استمرار البشرية وإمّا خضوعها - حسب تعبير

بعض علماء السياسة- «لطاقون أخضر» أو «لفاشية إسلامية» ذات طموحات عالمية مثل طموحات وأهداف الطاقون الأحمر والأسمر». (١)

وكان الشخص نفسه، يبرر منذ ٢٠ سنة، دفاعه عن نظام «الأبرتايديد» الجنوب إفريقي بأنه على البلدان الغربية المدافعة عن العالم الحرّ أن توحد صفوفها من أجل مواجهة الشيوعية.

وفي خضمّ هذا النداء إلى حرب صليبية جديدة، رأينا بعض المعلقين يبرزون من العدم، بعد أن توجّتهم وسائل الإعلام الجهولة بصفة «خبراء». وهكذا انتمى «ألكسندر دلفال» طيلة شهر بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلى «دائرة الخبراء السحرية» التي كانت تُدعى باستمرار إلى التلفزيون. ويرى هذا الشخص، الذي تحوّل بين عشية وضحاها من اليمين المتطرّف المعادي للأمريكان وللصهيونية، إلى مدافع بحماسة عن سياسات واشنطن وتل أبيب (وتبقى النقطة الوحيدة الثابتة لديه هي كراهيته للإسلام)، أن العالم يمكن تحليله بسهولة ودون أدنى تعقيد كالتالي:

«إن مبدأ «رفض السلطة الكافرة» كفيل بأن يشرح أغلب النزاعات التي تفصل بين المسلمين و«الكفار» في كشمير، والسودان، وأرمينيا، والشيشان، وحتى في كوسوفو ومقدونيا التي أصبح المسلمون يشكلون أغلبية سكانها». (٢)

وقد يجرؤ بعضهم على الاعتراض، لأن مطالب الكوسوفيين والآزرين كانت قومية وليست دينية، لأنهم تأثروا بالعلمانية، لكن ذلك خطأ في نظره، لأنهم «بيولوجياً» مسلمون، وذلك كافٍ.

(١) « La quatrième guerre mondiale, Israël et les juifs », by Paul Giniewski, supplément au Lien, n° 220, Grenoble, 19 december 2003

Le Figaro, 25 septembre 2001.

(٢)

لقد دافع «ألكسندر دلفال» عن الحروب التي شنها «سلوبودان ميلوسفيتش» على المسلمين، وشتتها روسيا على الشيشان، والحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين، وروج أطروحة ضبابية عن تحالف الولايات المتحدة مع الإسلاموية ضد أوروبا، وها هو الآن ييدي الآمال التي جناها من الأزمة الحالية: إنه يأمل أن توقف واشنطن «الحرب على أوروبا والأرثوذكسية» (يقصد بها الدول الأرثوذكسية من روسيا إلى صربيا).

وها هو يشرح من جديد: «لمواجهة الشمولية الخضراء، بات ضرورياً أن يُعاد تركيب عالم ما بعد الحرب الباردة: يجب التحالف دون أي شقاق مع روسيا ثم مع الهند، اللتين تواجهان تمردات إسلاموية مسلحة متعلقة ببؤرة الزلزال الأفغاني-الوهابي، وذلك لإزالة مفعول الموقد الإسلامي الذري الباكستاني، كما يجب التقارب مع الصين (...) حتى يُكسر المحور الإسلامي - الكنفشيوسي».

ويدعو أيضاً إلى «مساندة ضحايا الوحشية الإسلامية الأوائل، ابتداءً من الجزائر ومصر وتونس، وهي بلدان عادة ما تُطُخت سمعتها بالوحد لأفها «تضطهد» الإسلامويين».⁽¹⁾ لماذا وضع لفظ «تضطهد» بين علامتي التنصيص؟ إن التعذيب والاختطاف والتوقيف التعسفي عملة كثيرة التداول في هذه البلدان الثلاثة، لكن ذلك لا يهم ما دام الأمر يتعلق بالإسلام، فالغاية تبرّر الوسيلة؛ ومفعول الخطابات التي تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان يزول.

إن العديد من المعلقين يستعملون فكرة الحرب العالمية الثالثة (أو الرابعة) للربط بين المسلمين الأوروبيين وهذا الخطر المحدق. ولم يكن لقضية الحجاب في فرنسا أن

Alexandre del Valle, *Politique internationale*, Paris, spring 2002.

(1)

ولمعرفة المزيد عن ألكسندر دلفال:

Témoignage Chrétien, Paris, 6 june 2002.

تعال كل هذا الاهتمام إلا باعتبارها جزءاً من الهجوم الإسلامي على الغرب. وهكذا، بعد اعتداءات مدريد يوم ١١ مارس ٢٠٠٤م، كتب «لوران مورافيك»، وهو مدير أبحاث بمعهد هودسن (واشنطن): «إن المتطرفين للإسلام لا يتهمون على الغرب من أجل ما يفعله، بل من أجل ذاته. ولا داعي لمداينة التطرف العربي الإسلامي لتجنب غضبه، وهذا ما أثبتته التهديدات الموجهة لفرنسا منذ قانون «الحجاب». وعلى مجزرة مدريد أن تُفهم أوروبا ما فهمته أمريكا من مذبحه منهناتن: إنها الحرب!»^(١)

ويمكننا تعديد الشواهد التي تؤكد الرسوخ العميق لفكرة مواجهتنا خطراً من نفس النوع الذي واجهه الغرب في الثلاثينيات مع النازية، أو بين الخمسينيات والثمانينيات مع الشيوعية. وأصبح يدافع عن هذه الفكرة عدد كبير من «صناع الآراء» بعدما كانت في البداية حكراً على اليمين المتطرف، وهذا ما يشرح بلا شك السهولة التي يجدها بعض مفكري هذا الاتجاه في إعادة تأهيل أنفسهم.

لكن علينا التذكير بملاحظتين حول هذا التشبيه الفاتن والخطأ في آن واحد. فلندكر أصحاب الذاكرة القصيرة أولاً أن «الخطر السوفياتي» تعرض إلى مبالغة وتضخيم واسعين في الثمانينيات، قامت بهما إدارة «ريغن»، وكرّر ذلك في فرنسا بعضُ المثقفين وبعض أجهزة الصحافة. فقد كانت حصّة «الحرب التي نواجهها»، مع «إيف مونتان» وفقاً لسيناريو «جان كلود غيبو» و«لوران جوفران»، جدية بأن تجعلنا نعتقد بكل جدية ودون مزاح أن غرب أوروبا يتعرض للغزو، وبثت الحصّة على القناة الفرنسية الثالثة يوم ١٨ أبريل ١٩٨٥م، لا إنها لم تكن أكذوبة أبريل^(٢).

Le Figaro, 12-20 march 2004.

(١)

(٢) بثت هذه الحصّة في الوقت الذي وصل فيه ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم. ونحن اليوم نعلم أن المخابرات الأمريكية بالغت كثيراً في قدرات القوة السوفياتية.

وما عدد المثقفين الفرنسيين الذين ساندوا المجاهدين الأفغان دون أدنى روح انتقادية (خاصة حول نظرة هؤلاء المجاهدين للإسلام) باسم محاربة «الخطر السوفياتي»؟ وما عدد أولئك الذين أكدوا أن الغرب كان على أبواب هزيمة تاريخية؟

ومن جهة أخرى، فإن معنى مصطلح «الخطر الإسلامي» لم يكن أبداً محدداً بدقة. ما المقصود به؟ أيقصد به الجماعات التي تقوم بعمليات تقتيل المدنيين تقتيلاً أعمى؟ أم المنظمات الإسلامية المتمسكة بالفهم الحربي للنصوص؟ أم المسلمين كلهم؟ ولا أحد ينكر أن «القاعدة» والمنظمات الأخرى التي تستعمل العنف الأعمى ضد المدنيين خطيرة، وتستحق أن تُكافح وتُدمر بكل الوسائل البوليسية الممكنة. لكن الأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كانت هذه الجماعات تمثل بالنسبة للغرب خطراً «استراتيجياً» من النوع الذي جسده النازية والشيوعية.

إن هذه الجماعات لا تمثل سوى أقليات بين المسلمين، وبالمقارنة مع الشيوعية على سبيل المثال، فهذه الجماعات عاجزة عن أن تجلب إلى صفها جزءاً مهماً من الرأي العام الغربي. ومن ناحية أخرى فإنها لا تستند إلى سلطة أي دولة من الدول كما فعلته النازية (مع ألمانيا هتلر) أو الشيوعية (مع الاتحاد السوفياتي والصين). والعالم الإسلامي يعاني من الضعف والتفرقة والخضوع في أغلب الأحيان لحكام فاسدين مما يجعله لا يفكر في الدخول في صراع تاريخي مع الغرب. ورغم كل هذا فإن أي نشاط «للقاعدة» - مثل الاعتداء الأثيم على مدريد يوم ١١ مارس ٢٠٠٤م - من شأنه مضاعفة مخاوف الغربيين وتبرير السياسة الحربية الأميركية. وكان «بوش» و«ابن لادن» بطلان لرواية غنائية (أوبره) يتناوبان فيها الكلمة باستمرار.

قيمنا وقيمهم

حاول «توماس ل. فريدمان» كاتب افتتاحيات «النيويورك تايمز» أن يجيب عن الاعتراض التالي⁽¹⁾: «كيف يمكن تشبيه «القاعدة» بالاتحاد السوفياتي الذي كان يملك آلاف الرؤوس النووية»؟

وها هو الجواب: «رغم شدة خطورة الاتحاد السوفياتي إلا أنه كان دائماً من الممكن ردعه عن طريق جدار الدفاع، وعن طريق الأسلحة النووية التي بحوزتنا، إذ في النهاية، كان السوفيات يحبون الحياة أكثر مما كانوا يكرهونها. ورغم خلافاتنا معهم فإننا كنا وإياهم متفقين على أساس واحد من القواعد الحضارية. أما مع الجماعات الإسلامية المناضلة، فنحن نواجه أناساً يكرهونها أكثر مما يحبون الحياة. عندما يكون هناك عدد كبير من الناس على استعداد لأن يتحروا، وعلى استعداد لأن يفعلوا ذلك متحولين إلى قنابل بشرية... فهذا بمثابة اختراع سلاح غير قابل لا للردع ولا للرصد ولا حتى للفناء. وهذا يطرح مشكلاً أهم بكثير من الجيش الأحمر السوفياتي، لأن القنابل البشرية تدمر أهم شيء في مجتمع منفتح ألا وهو الثقة».

ويواصل حديثه قائلاً: إنه لا يوجد اتفاق حول «ما هو خارج العالم المتحضر. والإرهابيون الإسلامويون، خلافاً للاتحاد السوفياتي، ليسوا دولة يمكن ردعها بالوسائل المتداولة أو بالقواعد الدولية، ولا حتى أفراداً يمكن نفيهم بتخويفهم من الموت. وغالباً ما عجز مجتمعهم الأصلي عن تصنيف أفعالهم بأنها «مخزية»، بل وكثيراً ما أفضى عليهم قادتهم الروحانيون غطاءً دينياً، وأمدتهم المنظمات الخيرية بالمال. ولهذا فإن عدد القنابل البشرية يتضاعف».

Thomas L. Friedman, « The war of ideas », International Herald Tribune, Paris, 9 january 2004(1)

لكن هذه الحجج مبنية على عدّة غلطات. أولاً: ما المقصود من عبارة «الجماعات الإسلامية»؟ أهم الإخوان المسلمون الكويتيون؟ أم «القاعدة»؟ أم حماس؟ أم الجماعات المتمسكة بالفهم الحرفي للنصوص التي تدعو إلى العنف؟ أم هل يُظنّ أن كلّ هذه الجماعات تتساوى دون تمييز، وأنها كلها مجتدة لشن هجوم على الغرب؟ إن خلطاً كهذا لا علاقة له بالواقع، ليس فقط لعدم وجود أي تنسيق بين كل هذه الحركات بل لأن مواقفهم مختلفة في العديد من المسائل، لكل منها استراتيجية ومنطق - وطني غالباً - وطرق نشاط مختلفة.

وحجة أن أعداءنا لا يقاسموننا نفس القيم حجة قديمة لا جديد فيها، ويكفيها لذلك أن نطالع الدعاية المعادية لألمانيا في فرنسا، زمن الحرب العالمية الأولى. وأشكّ أن «توماس فريدمان» كلّف نفسه عناء إعادة الإطلاع على ما كتبه الصحافة الأميركية عن «الخطر الشيوعي» التابع من «إمبراطورية الشر» شارحة أن الشيوعيين ليس لهم نفس قيمنا، وكذلك الأمر مع النازية، وإن كان ذلك أكثر صحة.

وأخيراً، هل اللجوء إلى «الانتحاريين»، أي الأشخاص المستعدين للتضحية بحياتهم، يغيّر شيئاً من قوانين الحرب؟ أهذا هو فعلاً سلاح الفقراء النووي؟ إن الطرق التي اعتمدها «القاعدة» جعلت منها تنظيمياً في غاية الخطورة، ويجب أن يقاوم بكافة الوسائل البوليسية. لكن هذه الطرق لا تمكّن «القاعدة» إطلاقاً من تهديد الغرب تهديداً ذا بال، ولا من اجتياح أراضيه، أو تحطيم قواه.

وقد اعتمد «فريدمان» على الخلط ليدعم حججه، إذ أكد أن المجتمعات المسلمة تتعاطف مع «القنابل البشرية»، وهو يعلم جيداً أن هذا خطأ، إلا في حالة فلسطين. فلنذكر أن هذا النوع من الاستشهاد غائب تماماً في التاريخ الإسلامي. لقد حدث أول اعتداء انتحاري شُنّ باسم الإسلام في بيروت، في ديسمبر ١٩٨١م حين

هاجمت جماعة شيعية تسمى «الدعوة» السفارة العراقية، متسببة في مقتل ٢٧ شخصاً (وهذه الجماعة هي اليوم عضو في المجلس الانتقالي للحكم في العراق الذي نصبه الأمريكان في بغداد). ثم استعمل «حزب الله» هذا الشكل من النشاط (في الثمانينيات، لكن ليس في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي في التسعينيات) وبعدها امتدّ إلى العالم السُّنيّ في فلسطين من جهة، وفي اعتداءات المجموعات التابعة «للقاعدة»، أو التي تدّعي ذلك من جهة أخرى.

لكن يجب معرفة الظروف التي برزت فيها هذه العمليات الانتحارية التي يشمئزّ منها الغرب. أولاً: إن المشكلة لا تكمن في التضحية بالنفس، بل في مَنْ المستهدف من العملية. ففي كل الحروب، من أسبانيا بين ١٩٣٦م و١٩٣٩م، إلى المقاومين للنازيين، لدينا آلاف الأمثلة عن رجال ونساء ضحوا بحياتهم، ونحن نمجدهم عن جدارة.

وفي فلسطين التي تعاني من ويلات الاحتلال والاضطهاد منذ مدة طويلة، مع وجود عشرات القرارات الأممية التي بقيت حبراً على ورق، فإنه كثيراً ما يُلجأ إلى هذا السلاح، وهو يُستعمل خاصة ضد مدنيين إسرائيليين، مما يجعله مذموماً، أولاً لأسباب أخلاقية، وثانياً لأسباب سياسية أيضاً. فمفعول هذا النوع من العمليات يميل إلى محو التعاطف الموجود مع القضية الفلسطينية. لكننا لا نستطيع إنكار هذه العمليات دون أن ندين إرهاب الدولة الذي يمارسه كل من الجيش والحكومة الإسرائيليين.

ومنذ عدة سنوات لجأت كل الجماعات الفلسطينية إلى هذا النوع من العمليات، بما فيها الجماعات العلمانية. فعدد المتطوعين للانتحار قد تزايد، لكن هذا لا يدل على التطرف الديني بقدر ما يدل على يأس لا متناه زاد في حدّته قلة التعليمات الصادرة عن الإدارة الفلسطينية. وإن حظي هذا النوع من العمليات في فلسطين بدعم واسع في العالم العربي والإسلامي، فإن الوضع يختلف فيما يخص «القاعدة».

الإسلام والعنف

﴿... مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢)، لم أذكر هذه الآية لجعل الناس يعتقدون أن «القرآن رسالة حب»، فقد كان بإمكان اختيار آية أخرى لأثبت أن «القرآن رسالة كراهية». إن ما يهمنا هنا هو معرفة ما يقوله الفقهاء المسلمون في ما يخص النزاعات الحالية. وعلى عكس ما أشار إليه «فريدمان» فإن الأغلبية العظمى منهم أدانت نشاطات «القاعدة».

وقد أدان الشيخ يوسف القرضاوي، وهو من الدعاة الأكثر شعبية في العالم العربي، وهو قريب من تيار الإخوان المسلمين، من جملة ما أدانه، الاعتداء على المعبد اليهودي في جربة (١١ أبريل ٢٠٠٢م) والذي راح ضحيته حوالي ٢٠ شخصاً: «إن المدنيين من أمثال السواح الألمان لا يجوز قتلهم ولا احتجازهم كرهائن؛ ولا يجوز قتل اليهود الذين ليسوا في صراع مع المسلمين؛ إن أيّ شخص اقترف فعلاً من هذه الأفعال استحق العقاب وفقاً للشريعة الإسلامية، وقد ارتكب جريمة قتل النفس التي حرّم الله، وجريمة الإفساد في الأرض».^(١)

ونشر محمد حسين فضل الله - الأب الروحي لحزب الله - في أيار (مايو) ٢٠٠٣م فتوى تدين كل الاعتداءات التي تعصف بأرواح المدنيين، سواء في مراكش أو الرياض، فإنه من غير المقبول أن يُستهدف مدنيون أبرياء «دون مبرّر كالعدوان أو الحرب».^(٢)

Islamonline.net, june 2003 .

(١)

Al Hayat, Beyrouth, 21 may 2003.

(٢)

وكذلك تخلّت عن العنف بعض الجماعات التي دخلت في مقاومة الدول التي تنتمي إليها. فقد أدانت إدارة الجماعة الإسلامية من سجنها بمصر اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بل وقدمت اعتذاراتها للشعب المصري، ووافق على هذا الموقف الشيخ عمر عبد الرحمن، زعيمها الروحي المسجون بالولايات المتحدة. وأعلن هؤلاء المسؤولون أن لا علاقة لمنظمتهم «بابن لادن» الذي كانت له روابط مع بعض فرق الجهاد. ومن السجن أيضاً قام كرم زهدي، أحد زعمائهم التاريخيين بكتابة رسالة نشرتها صحيفة المصور يوم ٨ أغسطس ٢٠٠٣م أكد فيها على هذا النقد الذاتي، ودعا إلى إعادة تقويم مسار تفسير وفهم القرآن والسنة. وفيها قدّ فكرة السلطة الدينية، إذ لا يوجد مسؤول «يمنح لنفسه العصمة ويجعل من نفسه وسيطاً بين العبد وربه». ويضيف أن التاريخ الإسلامي ليس مصدرراً من مصادر التشريع وأن عدم وجود أحزاب سياسية في التاريخ الإسلامي لا يعني وجوب مواصلة تحريمها^(١).

ولكن، صحيح أن خطاب «القاعدة»، وخاصة نشاطاتها، قد تلقى عند بعض المسلمين صدىً وشعبية. فهم - وإن لم يقرّوا بالضرورة تنظيم «ابن لادن»- لا يفوتون فرصة الشعور بأن «القاعدة» أخذت «بأرهم» من الولايات المتحدة، في وقت عجزت فيه حكوماتهم عن أدنى ردّ على واشنطن. وقد رأينا أن خطابات «ابن لادن» تثير الاهتمام حتى بين المسلمين في الغرب، وخاصة عند جزء من الشباب الذين يشعرون بأن البلاد الغربية المستقبلية لهم تخلّت عنهم.

ولاشكّ أن هذا هو السبب الذي جعل المنظمات الإسلامية الكبرى في ألمانيا وبريطانيا تدين الإرهاب بقوة أكبر بعد اعتداء مدريد يوم ١١ مارس ٢٠٠٤م. وهكذا أعلن المجلس المركزي لمسلمي ألمانيا والمجلس الإسلامي للجمهورية الألمانية

Al Ahram Weekly, Cairo, 14-20 august 2003 .

(١)

الفدرالية : «إن الذي يتساهل مع جرائم كهذه أو يوافق عليها أو يغطيها يكون قد ارتكب جريمة التواطؤ معها. وليس لمرتكبي هذه الأعمال ولا للمتواطئين معهم أي تفهم أو مكان أو دعم بيننا»^(١).. وذهب مجلس مسلمي بريطانيا إلى أبعد من ذلك، حيث دعا كل إطارات المسلمين -المتدينين منهم وغيرهم- إلى التعاون مع الشرطة ضد الإرهاب.

وبالمقابل، صحيح أيضاً أن العديد من المسؤولين الدينيين المسلمين، بل أغليبيتهم، يوافقون على العمليات الانتحارية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها تلك التي تمس المدنيين. وقد دار حوار في يناير ٢٠٠٣م بين المشايخ في المؤتمر السنوي الرابع عشر للشريعة الإسلامية، الذي انعقد بالإمارات العربية المتحدة. وفيه صرح الشيخ حسن سفار، وهو سعودي شيعي، أن الفقه الإسلامي يدين عمليات كتلك التي تستهدف الأسواق؛ لأنها تعصف بأرواح الأبرياء، وشرح أن هذه العمليات الانتحارية لا تعدّ مخالفة للإسلام فحسب، بل هي سياسياً غلطات فادحة إذ تمنح الإسرائيليين فرصة التشكيك في شرعية المقاومة الفلسطينية ونعتها بالإرهاب.

لكن القرضاوي عارض هذا الموقف، فهو وإن وافق على أن الإسلام يدين اختطاف طائرة مليئة بالأبرياء، يظن أن العمليات الاستشهادية الموجهة ضد قوة تحتل أرضاً مسلمة، مثل فلسطين، تدخل في إطار «الجهاد الدفاعي».

وتبقى فلسطين في رأي أغلبية العرب والمسلمين حالة خاصة، حيث الاختلال الصارخ في موازين القوى وخرق إسرائيل للقانون الدولي، يبرران هذا النوع من العنف.

سلاح الإرهاب

بالموازاة مع «الخطر الإسلامي» فإن عبارة «الحرب على الإرهاب» هي إحدى العبارات التي تستعملها إدارة «بوش» لتبرير استراتيجيتها، وقد استعملت بلدان الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول في العالم العبارة نفسها لإضفاء الشرعية على أنواع مختلفة من السياسات. وما تزال صور الاعتداءات الدموية التي جرت في نيويورك والرياض والدار البيضاء ومدريد، بمواكب ضحاياها الأبرياء، عالقة كالأشباح بأذهاننا. لكن ما معنى «الإرهاب»؟ أهو أيديولوجية تجمعنا نستطيع تعريف العدو؟

أثناء صائفة ٢٠٠٣م قام التيار المكافح للإرهاب، والذي يجسده القاضي «جان لوي بروغيار»، بتحركات ضد مجاهدي الشعب الإيراني، والكورسيكيين، وبعض الإرهابيين الإسلاميين، وإبراهيم كوليبالي المعارض الإفوارى الذي تم اتهامه بـ«المشاركة في جمعية أشرار ذات علاقة بمشروع إرهابي» قبل أن تقضي غرفة التفتيش لمحكمة الاستئناف بتحريره.

لكن ما العلاقة بين كل هذه الأحداث؟

ما الذي يجمع بين الوضع في ساحل العاج والوضع في كورسيكا؟

لاشيء سوى الرغبة في إقناع الرأي العام بأننا مُحَقَّقون في الشعور بالخوف، وأنه لا يوجد أي مكان يمكننا أن نعم فيه بالأمن. فهل علينا أن نستغرب عندما يمزج الاتحاد الأوروبي في جدول أعمال واحد النقاط التالية: «المهجرة غير الشرعية؛ الإرهاب؛ تفاقم الجرائم الكبرى»؟

إن لم يكن الإرهاب أيديولوجية، فهل هو نوع من المقاومة يمكن تعريفه؟ هذا ليس أكيداً، إذ يجب أن لا نخلط بين الإرهاب واستعمال العنف. ألم يكن حقّ «مقاومة الطغيان» من أوائل الحقوق «الطبيعية وغير القابلة للتقادم» التي أعلنتها الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان؟

صحيح أن بعض المنظمات التي تمارس مقاومة شرعية تلجأ أحياناً، في ظروف تتميز باختلال توازن القوى اختلالاً صارخاً، إلى وسائل إرهابية، سواء في الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢م) أو في مقاومة نظام «الأبرتايد» في إفريقيا الجنوبية. وهكذا أصبح «إرهابيو» أمس حكّاماً معترفاً بهم لبلداتهم اليوم؛ فلنذكر أن «نلسن منديلا» كان قد اعتبره كل من «رونالد ريغن» و«مارغرت تاتشر» إرهابياً.

وقد فشل القانون الدولي في تعريف «الإرهاب» فاكتمل بإدانة بعض الجرائم المعينة كاختطاف الطائرات أو الاعتداء عليها.

ومؤخراً أنكرت بعض الاتفاقيات الدولية الاعتداءات التي تستعمل المتفجرات (١٩٩٧م) كما أدانت تمويل الإرهاب (١٩٩٩م)، وهي تقصد به:

«كل (...). عمل يهدف إلى التسبب في موت أو في إلحاق ضرر جسدي مهم بأي شخص مدني، أو أي شخص آخر لم يشارك مباشرة في العدوان أثناء صراع مسلح، إن كان هذا العمل - إما بطبيعته أو بالظرف الذي يتم فيه - يهدف إلى تخويف السكان، أو إرغام حكومة ما أو منظمة دولية ما على القيام بشيء ما، أو على عدم القيام به».

لكن محاولات تعريف الإرهاب قضائياً، خاصة منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، لم تكفل بالنجاح، لكنها تستعمل خاصة لتبرير بعض السياسات القمعية، من الجزائر إلى روسيا مروراً بمصر.

ويمكننا بطريقة شبه بديهية أن ننعت بالإرهاب أعمال العنف التي تمس المدنيين الأبرياء بهدف إنشاء حالة رعب ولا أمن حتى يتسنى تحقيق بعض الأهداف؛ وهي عادة سياسية لكن ليس دائماً. ويمكن تطبيق هذا التعريف على الدول أيضاً، وليس فقط على المنظمات. وهذه العمليات التي غالباً ما يمكن إدراجها في «جرائم الحرب» أو «الجرائم ضد الإنسانية» تستحق أن تدان بصرامة وأن تُحارب.

لكن كيف لنا أن نصنّف ضمن نفس المجموعة التحليلية عملية تسميم مترو طوكيو بالغاز، التي قامت بها طائفة أوم، والسيارات المفخخة التابعة للمنشقين عن الجيش الإيرلندي الجمهوري؟

وهل اتبعت ميليشيات اليمين المتطرف الأميركي المسؤولة عن مجزرة أو كلاهما نفس منطق قنابل حركة إيتا الباسكية؟

وما القاسم المشترك بين هذه العمليات والاعتداء على المركز العالمي للتجارة والبنتاغون؟

لقد لاحظ «أدريان غالك»⁽¹⁾ الخبير الجنوب-إفريقي أن مفهوم الإرهاب بدأ يفقد معناه، بل هو يؤكد على أنه تعرض للانحلال وذلك لكثرة استعماله في وصف أنواع مختلفة من العنف، والتي منها ما ليس له أي هدف سياسي، خاصة على الصعيد الداخلي.

ويجب أن لا ننسى أن مصطلح الإرهاب وُلد لوصف سياسة الدولة الفرنسية أثناء الثورة الفرنسية. لكننا كثيراً ما نتجاهل الإرهاب الذي تمارسه الدول،

The Age of Terrorism, I. B. Tauris, Londres, 1995, p. 182.

(1)

والذي نجد منه الكثير في الشرق الأوسط: القصف الأعمى، والتهجير الجماعي، والسيارات المفخخة التي استعملتها القوات الإسرائيلية، والسورية، والعراقية، والإيرانية... إلخ.

ويمكننا التمييز بين عمليات تسمى إرهابية تعكس أزمات سياسية (إيرلندا، منطقة الباسك، فلسطين... إلخ) ويجب أن تكون مقاومتها مصحوبة بالتفكير في حل سياسي للأزمة (كما ثبت من التجربة الإيرلندية)، وإرهاب «تبشيري» من النوع الذي تمارسه «القاعدة» والذي يرفض أي «تفاوض»، حتى وإن علمنا أن رفضها للتدخلات الأميركية يساهم في شعبيتها.

لكن إذا كانت إزالة كل «الأسباب الموضوعية» للإرهاب لا تكفي للقضاء على احتمال قيام جماعة متطرفة بعملية ما، فهي كفيلة بالمساهمة في تخفيف المياه العكرة، التي تترعرع فيها هذه الجماعات وتجد فيها الدعم والتواطؤ.

دعوة إلى

تحرير المفاهيم والمصطلحات الشرعية

الدكتور سعيد عبد الله حارب (*)

إن اجتهاداً جديداً لطبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم، سيعيد هذه العلاقة إلى أصولها الشرعية، وسيحقق رسالة الإسلام في الوصول إلى الناس ودعوتهم إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجعل للمسلمين حضوراً إنسانياً وعالمياً واضحاً.. إن ذلك لا يعني أن بذوب المسلمون في غيرهم أو يكونوا تبعاً، بل يعني أن ينقل المسلمون رسالتهم إلى الناس كافة.

المقدمة:

واجه المسلمون- بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر- حملة ضارية استهدفت الوجود الحضاري للمسلمين، كما استهدفت عقائدهم ومبادئهم وحياتهم، بل امتدت الحملة إلى الإسلام ذاته، فقد انطلقت حملات الدعاية والتضليل والتشويه لكل صور الحياة الإسلامية، وامتألت وسائل الإعلام الغربية بصور عدة من تلك

(*) نائب مدير جامعة الإمارات لشؤون خدمة المجتمع.. (دولة الإمارات العربية المتحدة).

الحملة التي قادها بعض السياسيين ورجال الدين المتعصبين، الذين وجدوا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر سبباً لإظهار عدائهم للإسلام والمسلمين، ذلك العداء المخزون منذ الحروب الصليبية والذي قعدّه ووضع أصوله بعض المستشرقين خلال القرون الخمسة الماضية وما حملته دراساتهم وأبحاثهم من تشويه لصورة الإسلام والمسلمين، أمثال جولد تسيهر، و لين موير، وهنري لامنس، ولوي ماسنيون، وآرثر جيفري، وغيرهم^(١).

فقد عمل المستشرقون خلال تلك القرون على تصوير الإسلام بصورة مشوهة أمام الغرب في محاولة لصدّه عن التعرف على الإسلام، ووقف وصوله إلى شرائح واسعة من المجتمعات الغربية، إلا أن تلك الحملات لم تستطع أن تمنع المنصفين من الباحثين الغربيين من دراسة الإسلام دراسة علمية أصيلة، كما لم تمنع بعض أبناء الغرب من اعتناق الإسلام والدفاع عنه.. ومع دخول العالم نهاية القرن الميلادي الماضي - القرن العشرين- وانحيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل الكتلة الشيوعية الكبرى، انطلقت أبواق الدعاية الغربية تبحث عن عدو جديد، فوجدت ضالتها في العدو القديم الجديد، ألا وهو الإسلام، فظهرت الدراسات والأبحاث التي تعنى بالإسلام والمسلمين وتضعهم في موقف العداء من الغرب، مثلما فعل صموئيل هنتجتون، وفرنسيس فوكاياما، وغيرهم.

لكن ذلك لا يمنع من القول: إن في الغرب عدداً من الأصوات المنصفة في تعاملها مع الإسلام والمسلمين، وتنظر إلى العلاقة معهم نظرة واقعية منصفة.. يقول انجمار كارلسون: «إن تحول الإسلام إلى عدو للغرب إنما يتوقف في المقام الأول

(١) محمد البهي، انظر الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار.

علينا نحن الأوروبيين، ذلك أن العنصرية، وعدم التسامح، والقومية المتزمتة، تستفحل بشدة في سائر أنحاء أوروبا كرد فعل على الهجرة.. لقد - انتبه السياسيون ووسائل الإعلام في الغرب غداة انهيار الشيوعية إلى القيمة التسويقية للإسلام كخطر جديد يهدد الغرب، فظهرت موجات من المقالات الصحفية والكتب والبرامج التلفزيونية تلخص موضوعاتها في «الخطر الأخضر» و«الأصولية العالمية» و«التحدي الإسلامي» و«سيف الله» و.. «الإسلام ضد الحداثة» و«الانتفاضة العالمية». إن الإحساس بالخوف من الدين الذي يسود في مجتمعاتنا الأوروبي- العلماني والتجاري بصفة عامة قد امتد واشتمل العالم الإسلامي كله ككتلة موحدة، وكتيجة طبيعية لهذا الإسقاط أصبحت نظرتنا على أي عمل من أعمال العبادة والتقوى وممارسة الشعائر سلبية، نظراً لأنها ترمز إلى التطرف والتعصب حتى ولو كانت هذه الأعمال تقتصر على أداء الصلوات في المساجد»^(١).

إن مثل هذه الرؤى المنصفة للإسلام في الغرب كانت تعبر عن حالة واقعية لاستيعاب الوجود الإسلامي في الغرب القريب (أوروبا) أو الغرب البعيد (الأمريكتين)، لكن هذا الوجود تراجع كثيراً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث استدعت كل مواقف الصراع والخلاف مرة أخرى.

لقد كانت تلك الأحداث نقطة تحول في حياة المسلمين عامة والمسلمين في الغرب خاصة، إذ كانوا هدفاً مباشراً لحملة الاعتداء والتشويه والاضطهاد التي مارستها بعض السلطات في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من دعوات حقوق الإنسان، والمواطنة، والحقوق المدنية.

(١) أنجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا، ص ٧٦.

إن المسلمين في الغرب يمرون بمرحلة حرجة من تاريخ وجودهم في ذلك العالم، إذ يتوقف هذا الوجود على طبيعة تعاملهم مع المتغيرات الكبرى التي طرأت على الساحة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.. ولا يتوقف التحدي الذي يواجهه المسلمون في الغرب على التحدي الخارجي، بل إن التحدي الداخلي يشكل قوة ضاغطة على التجمعات الإسلامية في الغرب، فعدا عن الأسئلة التي تطرحها الأجيال الجديدة منهم حول كثير من أحكام الحياة، فإن هناك سؤالاً كبيراً مازال يتردد بينهم، ولا يجد له إجابة واضحة: فهل هم غريبون مسلمون، أم مسلمون غريبون؟

من خلال الإجابة عن هذا السؤال يتم تحديد هويتهم ومدى استحابتهم للواقع الذي يعيشون فيه، إذ مازال كثير منهم يعيش في عزلة شبه تامة عن المجتمع الذي يعيش فيه مفضلاً التجمعات الإسلامية الضيقة، مما عزلهم عن التأثير في المحيط حولهم، الذي بادلهم هذه العزلة بنظرة شك وريب متخوفاً من وجودهم ذي الخصوصية المنغلقة، على الرغم من محاولات المجتمعات الغربية دمج الوجود الإسلامي فيها بصورة شبه كاملة، وزادت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عزلة كلا الطرفين وخوفه من (الآخر)، بل إن تلك الأحداث أبرزت ظاهرة جديدة في التجمعات الإسلامية في الغرب تمثلت في نشوء حركات رفض لهذه المجتمعات، بل حركات تدعو لمقاومة تلك المجتمعات ورفض التعامل معها بدعوى عداؤها للإسلام، أو أنها مجتمعات ليست إسلامية، على الرغم من استفادتها من وجودها في الغرب واستغلالها للقوانين والأنظمة المطبقة هناك، وللحريات العامة السائدة في المجتمعات الغربية.

ونقلت هذه الحركات كثيراً من المشكلات السائدة في المجتمعات الإسلامية لتصبح ميدان عمل وخلاف بين التجمعات الإسلامية في الغرب، وكان من أبرز آثار

هذه الظاهرة إنما نقلت مفاهيم ومصطلحات تخص المجتمعات الإسلامية وأنزلتها منزلة التطبيق في المجتمعات الغربية، على الرغم من اختلاف البيئات والأشخاص والأزمنة، فطرحت مفاهيم ومصطلحات مثل الولاء والبراء، ودار الحرب ودار الإسلام، والجهاد والتكفير، والبدعة والشرك، وأحكام الأسرى، وفقه الضرورة، والعزلة الشعورية، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي لا يصلح العمل بها في بيئات ومجتمعات لم تأت هذه المصطلحات والمفاهيم لتطبق فيها، ولا تتوفر الشروط الواجب العمل بها حتى يمكن الأخذ بآثارها وأحكامها.

إن طرح مصطلحات ومفاهيم في غير موضعها، كمثل استنبات شجرة في غير بيئتها، فالمجتمعات الغربية لا تنطبق عليها أحكام الإسلام العامة، بل إن المسلمين الذين يعيشون في الغرب لا يمكن مطالبتهم بتطبيق تلك الأحكام العامة خاصة في ميدان السياسة الشرعية أو الفقه العام، وجل ما يمكنهم العمل به هو الأحكام الشخصية في العبادات والمعاملات بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية في هذا المجال، ومن هنا فإن المصطلحات والمفاهيم ذات الدلالة العامة لا يمكن أن يطالب بها المسلمون في الغرب، لأن ذلك حرج عليهم في حياتهم، وغير مطابق لواقع حياتهم.

وفي هذا البحث سنناقش ثلاثة من هذه المصطلحات والمفاهيم:

١- الولاء والبراء.

٢- دار الإسلام ودار الحرب.

٣- الجهاد.

أولاً: الولاء والبراء

إن مفهوم الولاء والبراء من المفاهيم التي تستقر في قلوب المسلمين وعقولهم، وهو أمر ثابت في الشرع، وردت النصوص الشرعية به، مما لا يجعل مجالاً للحديث عن وجوب أو عدم وجوب الولاء والبراء، فقد قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُوهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: ٢٥٧).

وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٧١).

وقال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰفِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّبِعُوا مِنْهُم قَتْلَهُ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (آل عمران: ٢٨).

قال ابن جرير الطبري في تفسير الآية: «ومعنى ذلك: لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً توالوهم على دينهم وتظاهروهم على المسلمين .. وتدلوهم على عوراتهم»^(١).

ففهم من هذه الآية أن الموالاتة في الدين واتباع غير المسلمين ومناصرتهم وإعانتهم على المسلمين هي الموالاتة الممنوعة، وليس المنع من الموالاتة منعاً مطلقاً إذا لم يكن ذلك على حساب الدين.

(١) تفسير الطبري، ٣/ ١٧٨.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْتِ الْيَهُودَ بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَآيَاتِي مَرْضَىٰ يُسْرُونَ إِيَّاهُمْ بِالْمُودَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿﴾ (المتحنة: ١).

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ» (١).

وقال ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَّى» (٢).

وقال ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذْلكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَّبْتُمْ، أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ» (٣).

وغير ذلك من الأدلة الصريحة على الولاء والبراء، وقد سارت الأمة على هذا المفهوم القائم على الحب للمؤمنين والبغض لأعداء الله من المشركين وغيرهم من الذين يناصبون دين الله الحرب والعداء، وهذا شأن كل أمة وشعب، إذ لا يتصور أن تقوم علاقة محبة ومودة بين إنسان وعدوه، أو شعب وشعب محارب له، فإذا غابت العداوة أصبح الحب والبغض شأنًا قلبياً لا يمنع المسلم من أن يتعامل مع (الآخر) بالحسنى، بل هو مأمور بذلك لإظهار محاسن دينه، إذ الولاء يدل على معنى الأخوة، والنصرة، والمحبة، والإكرام، والمخالفة، والاتباع، والاحترام، والإجارة، والتقرب، والدنو، والمتابعة، والطاعة (٤).

(١) أخرجه الإمام أحمد.

(٢) أخرجه مسلم، ١٤٠/١٦.

(٣) أخرجه مسلم.

(٤) انظر لسان العرب، لابن منظور، ١٨٥/٣.

وأما البراء فتدور معانيه حول المجانبة، والتباعد، والأعذار، وعدم إظهار المودة إلى درجة العداوة والبغض أحياناً^(١).

لكن الولاء والبراء بمعناها السابق لا يمنع من المعاملة الحسنة مع غير المسلمين، بل إن المسلم مأمور بذلك لما فيه من المصلحة الكبرى في التعريف بالإسلام ومحاسنه، وقد جاءت الآيات الكريمة التي تأمر المسلم بحسن المعاملة مع غير المسلم كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتحنة: ٨).

قال الطبري: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين من جميع أصناف الملل والأديان أن تبروهم وتصلوهم، وتقسطوا إليهم والله عز وجل عمّ بقوله ﴿الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ﴾ جميع من كان ذلك صفته، فلم يخص به بعضاً دون بعض»^(٢).

بل ذهب المفسرون إلى أكثر من ذلك، فقد قال القرطبي في تفسيره للآية: أي لا ينهاكم الله عن أن تبروا الذين لم يقاتلوكم، وهم خزاعة، صالحوا النبي ﷺ على ألا يقاتلوه ولا يعينوا عليه أحداً، فأمر ببرهم والوفاء لهم إلى أجلهم. ﴿وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ أي تعطوهم قسطاً من أموالكم على وجه الصلوة، وليس يريد به من العدل، فإن العدل واجب فيمن قاتل وفيمن لم يقاتل ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ العادلين المحقين^(٣).

فالقسط والبر والعدل سمات إسلامية يأمر بها المولى عز وجل في التعامل مع الآخرين، ولم يمنع مفهوم الولاء والبراء التعامل بهذه السمات، إذ الولاء والبراء شعور

(١) انظر لسان العرب، لابن منظور، ١/١٨٣.

(٢) تفسير الطبري، ٣/١٧٨.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨/٥٢.

قلبي يدعو المسلم إلى الرضا والقبول بمعتقدات الإسلام الذي يؤمن به، ويأمره أن يحمل الحب والمودة للمسلمين وحسن المعاملة لغيرهم، فالإسلام لا يقسم الناس إلى مسلمين وأعداء، بل ينظر إليهم نظرة واحدة، فهو يعتبر الناس جميعاً أمة واحدة لا تفرقها الألوان، ولا الأقاليم، ولا الجنسية.

وإذا كان الناس أمة واحدة فإن الأخوة الإنسانية ثابتة يجب وصلها، ولا يصح قطعها، وقد أمر الله تعالى بأن توصل القلوب بالمودة، وإن الإسلام لا ينهي عن بر كل من لا يعتدي على المسلمين، ويصرح بذلك القرآن الكريم في كثير من آياته، فالبر ثابت للمسلم وغير المسلم.

وإن المودة الموصلة لا تقطعها الحرب، ولا الاختلاف، وإنه يروى أنه في مدة الحديبية - وهي الهدنة التي كانت بين المسلمين وغيرهم - بلغ النبي ﷺ أن قريشاً أصابتهم جائحة، فأرسل مع حاطب بن أبي بلتعة، رضي الله عنه، إلى أبي سفيان خمسمائة دينار ليشتري بها قمحاً، ويوزعها على فقراء قريش.

وإنه في أثناء الحرب تنقطع العلاقات بين المسلمين والمحاربين بالفعل، أما رعايا الأعداء الذين لا يشتركون في القتال فإن (صلتهم) لا تنقطع وإن قامت أسبابها، ولذلك لا يمنع قيام الحرب وجود مستأمنين يقيمون في الديار الإسلامية ولا يحسون في أموالهم ولا أنفسهم، والمستأمنون هم الذين يقيمون في الديار الإسلامية مدة محدودة وأمان بعقد للتجارة وتبادل البضائع^(١).

إن مفهوم الولاء والبراء لا يعني غمط الناس حقهم وظلمهم وسلب أموالهم بحجة المخالفة، لأن الإسلام شرع لغير المسلمين حقوقاً ثابتة لا يمكن مخالفتها، ومن ذلك:

(١) محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، ص ٤٢.

١ - العدل في معاملة غير المسلمين:

إن كفر الكافر لا يبيح دمه، كما يقرر ذلك الفقهاء، ولذلك فإن فهم الولاء والبراء في حقيقته إنما يؤكد على أهمية العدل في معاملة غير المسلمين، وذلك يعبر عن حقيقة الإسلام وتسامحه مع الآخرين.

قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا ۗ وَإِن تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللّٰهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: ١٣٥).

قال ابن جرير الطبري: «يا أيها الذين آمنوا بالله وبرسوله محمد، ليكن من أخلاقكم وصفاتكم القيام لله شهداء بالعدل بين أوليائكم وأعدائكم، ولا تجوروا في أحكامكم وأفعالكم، ولا تقصروا فيما حددت لكم من أحكامي وحدودي في أوليائكم لولايتهم ولكن انتهوا في جميعهم إلى حدي واعملوا فيه بأمرى»^(١).

قال الفخر الرازي: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين: إنها عامة.. والمعني لا يحملنكم بغض قوم على أن تجوروا عليهم، بل اعدلوا فيهم وإن أشاؤوا عليكم، وأحسنوا إليهم وإن بالغوا في إجحاشكم»^(٢).

وقال الجصاص: «تضمن الأمر بالعدل على المحقق والمبطل، وحكم بأن كفر الكافرين وظلمهم لا يمنع من العدل عليهم»^(٣).

وقال القرطبي: «دلت الآية على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل معه، وأن يقتصر بهم على المستحق من القتال والاسترقاق، وأن المثلة بهم غير جائزة وإن قتلوا نساءنا أو أطفالنا وغمونا بذلك، فليس لنا أن نقتلهم بمثله قصداً لإيصال الغم والحزن إليهم»^(٤).

(١) تفسير الطبري، ١٤١/٦.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٨٠/١١.

(٣) أحكام القرآن الكريم، الجصاص، ٣٩٧/٢.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١١٠/٦.

ويخبر المصطفى ﷺ عما أعد الله سبحانه وتعالى للعادلين في حكمهم وحياتهم مع أصدقائهم وأعدائهم، فيقول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي يرويه مسلم: «**إِنَّ الْمُقْسَطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَلَّمَا يَدَيْهِ يَمِينِ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُوا**»^(١).

ولذلك فإن العدل من المقومات التي يقوم عليها بناء الأمة المسلمة، بل هو سبب وصفها بالخيرية، وقد أخبر عن ذلك رسول الله ﷺ حين قال: «**لا تزال هذه الأمة بخير ما إذا قالت صدقت، وإذا حكمت عدلت، وإذا استرحمت رحمت**»^(٢).

ولقد سارت هذه الأمة بوصية المصطفى ﷺ، فجعلت من العدل أساساً لملكها وحكمها، حتى أشاد بها الأصدقاء، وأقر بذلك الأعداء، لأنهم وجدوا آثار العدل أمامهم، فدلتهم العقول السليمة على أن هذا الأمن والأمان والخير والبركة ليست إلا ثمرة من ثمار العدل، ولذلك قال (المرزبان) - القائد الفارسي - حين وجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه نائماً تحت شجرة: «**عدلت، فأمنت، فنمت**»^(٣).

وكتب عامل لعمر بن عبد العزيز على حمص إلى عمر: «**إن مدينة حمص قد تهتد حصنها، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في إصلاحه.. فكتب إليه عمر: أما بعد، فحصنها بالعدل، والسلام**»^(٤).

وقال معاوية رضي الله عنه: «**إني لأستحي أن أظلم من لا يجد عليّ نصراً إلا الله**»^(٥).

وقد أثمر عدل المسلمين بين الناس محبة واستقراراً، ونصراً مؤزراً من الله سبحانه وتعالى.

(١) أخرجه مسلم.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ١/١٤١.

(٣) أدب الدين والدنيا، للماوردي، ص ١٥٣.

(٤) ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ١/١٣.

(٥) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ٦/٣٥.

ولذا فإنه ليس من المستغرب ترحيب الأعداء بالفاتحين، لأنهم ليسوا ككل الفاتحين. وهذا ما سجله التاريخ البشري واعترف به المنصفون من أهل العلم، فقد ذكر المستشرق «توماس أرنولد»، أن الجيش الإسلامي حين بلغ منطقة (فحل) بالأردن، وكان الجيش بقيادة أبي عبيده، «كتب الأهالي المسيحيون في هذه البلاد إلى العرب - المسلمين- يقولون: يا معشر المسلمين أنتم أحب إلينا من الروم وإن كانوا على ديننا، أنتم أوفى لنا وأرأف بنا وأكفّ عن ظلمنا وأحسن ولاية علينا، ولكنهم غلبونا على أمرنا وعلى منازلنا.

وغلق أهل حمص أبواب مدينتهم دون جيش هرقل، وأبلغوا المسلمين أن ولايتهم وعدلهم أحب إليهم من ظلم الرومان وتعسفهم»^(١).

ويسجل هذا المستشرق إقراره وإعجابه بالعدل الإسلامي حين يقول: «ومما يتفق مع هذه الروح التي تنطوي على حسن معاملة عمر لرعاياه من أصحاب الديانات الأخرى، ما أثر عن عمر من أنه أمر أن يعطى مجذومون من النصارى من الصدقات، وأن يجرى عليهم القوت. وهو لا ينسى الذميين حتى في آخر وصاياه، إذ عهد إلى من يخلفه بما ينبغي القيام به في هذا المنصب السامي.

ويصل العدل الإسلامي قمته حين يأمر خليفة المسلمين رجلاً ليس منهم بل يخالفهم في العقيدة أن يقتص من أمير مسلم لأنه اعتدى عليه، فعن أنس بن مالك قال: «كُنّا عند عمر بن الخطاب إذ جاءه رجل من أهل مصر فقال: يا أمير المؤمنين هذا مقام العائذ بك، قال: وما لك؟ قال: أجرى عمرو بن العاص الخيل بمصر فأقبلت فرس لي فلما رآها الناس قام محمد بن عمرو فقال: فرسي ورب الكعبة، فلما دنا مني عرفته فقلت: فرسي ورب الكعبة، فقام يضربني بالسوط، ويقول: خذها، وأنا ابن الأكرمين.. قال فو الله ما زاد عمر على أن قال: اجلس، ثم كتب إلى عمرو: إذا جاءك كتابي هذا فاقبل واقبل معك بابنك محمد. قال: فدعا عمرو

(١) توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ص ٧٣.

ابنه، فقال: أحدثت أنت جناية؟ قال: لا، قال فما بال عمر يكتب فيك؟ قال: فقدمنا على عمر. قال أنس: فو الله إنا لعند عمر بمعنى إذ نحن بعمر و قد أقبل في إزار ورداء، فجعل عمر يلتفت هل يرى ابنه، فإذا هو خلف أبيه فقال: أين المصري؟ فقال ها أناذا. قال: دونك الدرّة اضرب ابن الأكرمين، قال: فضربه حتى أثخنه. ثم قال: اجعلها على صلعة عمرو فو الله ما ضربك إلا بفضل سلطانه. فقال: يا أمير المؤمنين لقد ضربت من ضربيني، فقال أما والله لو ضربته ما حلنا بينك وبينه حتى تكون أنت الذي تدعه، يا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتم أمهاتهم أحراراً؟ ثم التفت إلى المصري. فقال: انصرف راشداً فإن رابك ريب فاكتب لي»^(١).

يمثل هذا العدل ساد الإسلام وانتشر وأقام ميزان الحق بين الناس، ويمثل هذا العدل عاش الناس - مسلمهم وكفارهم - في أمن وطمأنينة .. وإذا كنا نستشهد بوقائع وأحداث حدثت في عهد ابن الخطاب رضي الله عنه فما ذلك إلا لأن هذا العهد شهد فتوحاً وانتصارات ودخول الناس في دين الله أفواجا، واتصالاً بين المسلمين وغيرهم من الشعوب والأمم، فكثرت الأحداث والوقائع التي تدل على عدل الإسلام، ولا تخلو بقية العهود الإسلامية من مثل هذه الصفحات الناصعة في عدل المسلمين مع أعدائهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه اشترك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم»^(٢). فالدولة العادلة وإن كانت كافرة تستقيم لها أمور الحياة ويعيش الناس في رغد من العيش بظلمها، ألا أنه بسبب العدل الذي تقيمه فإن الله سبحانه وتعالى - بسنته - يقيم لها أمور الحياة، وأما إذا ظلمت وطغت فإن مصيرها إلى الزوال، ومن يراجع تاريخ البشرية القديم والحديث يجد نماذج عدة من الدول التي دالت بسبب ظلمها وطغيانها.

(١) ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، ص ١١٩.

(٢) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية، ص ٨١.

٢ - حفظ العهد الذي بين المسلمين وغيرهم:

إذا كان العدل حق مع كل إنسان فإن من كان بينك وبينه عهد أو ميثاق فإن حقه يكون أوسع وأكبر، فالعهد والميثاق رابط للعلاقات بين الناس لتنظيم شؤون حياتهم، ولا يتناقض ذلك مع الولاء والبراء، إذ الوفاء بالعهد صفة واجبة على كل مسلم، وأما الغدر فهو من الصفات التي ذمها الإسلام ونهى عنها.

وقد حث القرآن الكريم على الالتزام بالعهد فقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٩١).

قال ميمون بن مهران: «من عاهدته وفّ بعهده مسلماً كان أو كافراً، فإنما العهد لله تعالى»^(١).

وقال الطبري: «يقول تعالى ذكره: وأوفوا بميثاق الله إذا واثقتموه، وعقده إذا عاقدتموه، فأوجبتم على أنفسكم حقاً لمن عاقدتموه به وواثقتموه عليه»^(٢).

وقال تعالى موجباً الوفاء بالعهد: ﴿... وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٤).

قال الفخر الرازي: «كل عقد وعهد جرى بين إنسانين فإنه يجب عليهما الوفاء بمقتضى ذلك العقد والعهد»^(٣).

وقال الزجاج: «كل ما أمر الله به ونهى عنه فهو من العهد، فيدخل في ذلك ما بين العبد وربّه وما بين العباد وبعضهم البعض، والوفاء بالعهد هو القيام بحفظه على الوجه الشرعي والقانون المرضي إلا إذا دل دليل خاص على جواز النقض»^(٤).

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٠٧/٢٠.

(٢) تفسير الطبري، ١٦٥/١٢.

(٣) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ٢٠٥/٢٠.

(٤) الشوكاني، فتح القدير، ٢٢٦/٣.

وقال الطبري: «وأوفوا بالعقد الذي تعاقدون الناس في الصلح بين أهل الحرب والإسلام وفيما بينكم أيضاً»^(١).

وقد ذمَّ الله سبحانه وتعالى الذين ينقضون العهود، وجعل من يفي بعهده مع الآخرين كمن يفي بعهده وميثاقه مع ربه، وتصف الآية الأخرى في صورة بليغة موقف الذين ينقضون العهود بصفة فيها من الرهبة والتخويف كمنظر المرأة التي تنقض غزلها الذي تعبت في صنعه وغزله، وهذا فيه دليل وإشارة إلى الأسلوب الأحمق الذي يتبعه ناقضو العهود والمواثيق، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقَضَّتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آمِنًا مَا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخَالِفُونَ﴾ (النحل: ٩٢).

قال ابن تيمية: «وأوفوا بعهد الله ولا تنقضوا الأيمان، فإنكم إن فعلتم ذلك كنتم مثل امرأة غزلت غزلاً وأحكمته ثم جعلته أنكاثاً»^(٢).

وقال الفراء: «لا تغدروا بقوم لقلتهم وكثرتكم، أو لقلتكم وكثرتهم، وقد عززتموه بالأيمان»^(٣).

قال مجاهد: «كانوا يحالفون الحلفاء فيجدون أكثر منهم وأعز، فينقضون حلف أولئك ويحالفون هؤلاء الذين هم أعز، فنهوا عن ذلك»^(٤).

ولذا فإن القوة التي تستند عليها بعض الدول المعاصرة في نقضها للعهود والمواثيق لا تصلح في الإسلام سبباً للنقض مهما كانت هذه القوة، لأن الالتزام بالعهود والمواثيق في الإسلام لا يقوم على القوة والضعف بل يقوم على مدى الالتزام بأوامر الله سبحانه وتعالى.

(١) تفسير الطبري، ٨٤/١٥.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ١٩٠/٣.

(٣) المصدر السابق، ٣٥١/١.

(٤) تفسير مجاهد، ٣٥١/١.

وكتب عمر، رضي الله عنه، إلى عتبة بن غزوان: «أعزب الناس عن الظلم، واتقوا، واحذروا أن يدال عليكم لغدر منكم أو بغى، فإنكم إنما أدركتم بالله ما أدركتم على عهد عاهدكم عليه، وقد تقدم إليكم فيما أخذ عليكم، فأوفوا بعهد الله وقوموا على أمره يكن لكم عوناً وناصرًا»^(١).

وكتب علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى الأشتر النخعي: «إن عقدت بينك وبين عدوك عقداً أو ألبسته منك ذمة، فحط عهدك بالوفاء، وراع ذمتك بالأمانة، واجعل نفسك جنة دون ما أعطيت، فإن ليس من فرائض الله شيء الناس أشد اجتماعاً عليه مع تفرق أهوائهم من تعظيم الوفاء بالعهود، فلا تغدرن بذمتك ولا تخيسن بعهدك»^(٢).

وقد روى أبو داود: «كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ، وَكَانَ يَسِيرُ نَحْوَ بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ غَزَاهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ، أَوْ بَرْدُونٍ، وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَقَاءٌ لَا غَدْرَ.. فَنظَرُوا فَإِذَا عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَشُدُّ عُقْدَةً وَلَا يَحُلُّهَا حَتَّى يَنْقُضِيَ أَمْدَهَا، أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سِوَاءٍ، فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ»^(٣).

أما الغدر فقد حرمه الإسلام ونهى عنه، فقد أقام المصطفى ﷺ علاقاته مع غير المسلمين على عدم الغدر أو الغيلة أو الخيانة، وأوصى الجيش بوصايا عديدة، كانت وصيته بعدم الغدر أو الغيلة من أبرز هذه الوصايا، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْرُزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْرُزُوا، وَلَا تَغْلُوا،

(١) محمد أحمد عاشور، خطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ووصاياهم، ص ٩١.

(٢) نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، ص ٦٢١.

(٣) سنن أبي داود، الحافظ المنذري، ٤/٦٢؛ وانظر: سنن الترمذي، ٤/١٤٣؛ ومسنن الإمام أحمد، ٤/١١٣.

وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»^(١).. قال النووي: «في هذه الكلمات من الحديث فوائد مجمع عليها، وهي: تحريم الغدر وتحريم الغلول»^(٢).
 وحذر عليه الصلاة والسلام من الغدر، وتوعد الغادرين بما أعد الله لهم يوم القيامة من الخزي والعار حين يرفع لهم لواء يعرفهم الناس به فيفضحهم الله يوم القيامة أمام الخلائق؛ فقال عليه الصلاة والسلام: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُعْرَفُ بِهِ»^(٣).. قال ابن حجر: «في الحديث غلظ تحريم الغدر»^(٤).

وجعل المصطفى ﷺ الغدر من صفات المنافقين الذين يبغضهم الله، فقد روى البخاري عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»^(٥).

بل جعل الله سبحانه وتعالى من نفسه خصماً لمن يغدر ويخون تشديداً وتغليظاً لهذا الذنب، وقد أخبر عن ذلك النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي يرويه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ»^(٦).. وفي رواية ابن ماجه والإمام أحمد: «وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصْمَتُهُ»^(٧)، أي غلبته في الخصومة.

(١) أخرجه مسلم؛ وانظر: عون المعبود، لأبي داود، ٢٧٣/٧؛ وسنن الترمذي، ١٢٠/٥؛ وسنن الدارمي، ٢١٥/٢؛ وسنن ابن ماجه، ٩٥٣/٢، ومسند الإمام أحمد، ٣٥٨/٥.

(٢) صحيح مسلم، بشرح النووي، ج ٢، ص ٢٧.

(٣) أخرجه البخاري؛ صحيح مسلم، ٤٣/١٢؛ سنن أبي داود، ٦٢/٢؛ سنن الترمذي، ١١٤٤/٢؛ مسند الإمام أحمد، ٤١٧/١.

(٤) العسقلاني، فتح الباري، ٢٨٤/٦.

(٥) العسقلاني، فتح الباري، ١٨٩/١؛ وانظر: صحيح مسلم، ٤٦/٢؛ وسنن أبي داود، ١٤٢٣/١٢؛ وسنن الترمذي، ٢٠/٥.

وسنن النسائي، ١١٧/٨؛ ومسند الإمام أحمد، ١٨٨/٢.

(٦) العسقلاني، فتح الباري، ٤٧٨/٤.

(٧) انظر: سنن ابن ماجه، ٨١٦/٢؛ ومسند الإمام أحمد، ٣٥٨/٢.

ولم يُعرَف عنه ﷺ الغدر أو الخيانة حتى مع أعدائه وفي أصعب الظروف التي مرت بها الدولة، فعلى الرغم من الاضطهاد الذي وقع على المسلمين قبل هجرتهم ثم المحن والحروب التي شنها الكفار عليهم، إلا أنهم لم يلجأوا إلى الغدر أو الغيلة في الرد على أعدائهم، حتى أقر هؤلاء الأعداء بفضل هذه الصفة وتميزها في المسلمين بعامة وفي رسول الله ﷺ بخاصة، فهذا أبو سفيان بن حرب - قبل إسلامه - يدعو هرقل حين جاءه كتاب رسول الله ﷺ ويسأله عن صفاته، وكان مما سأله:

«قَالَ: فَهَلْ يَغْدُرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَتَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا تَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا.. قَالَ: وَلَمْ تُمَكِّنِّي كَلِمَةً أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ»^(١).

وبهذا الالتزام بالعهد تعامل المسلمون مع غيرهم على الرغم مما واجهوه من غدر وخيانة من أعدائهم وجرائم ارتكبت ضدهم.

وقد اعترف المنصفون من مفكري الغرب بهذه الجرائم التي ارتكبتها بنو قومهم باسم التحرر وتحقيق المصالح، أو القضاء على الإسلام والمسلمين، فالتاريخ يذكر أن الصليبيين حاصروا بيت المقدس - في حملاتهم - وشددوا الحصار، فطلب أهل بيت المقدس من قائد الحملة الصليبية (طنكرد) الأمان على أنفسهم وأموالهم، فوافق لهم على ذلك، وأعطاهم راية يرفعونها على المسجد الأقصى لتدل على أمانهم، ولكن الصليبيين غدروا بهذا الأمان وقتلوا بالمسلمين.

ويصور المؤرخ (ريموند داجيل) - راهب مدينة لوبري - ما حدث في القدس فيقول: «حدث ما هو عجيب بين العرب عندما استولى قومنا على أسوار القدس وبرجها، فقد قُطعت رؤوس بعضهم، فكان هذا أقل ما يمكن أن يصيبهم! وبُقرت بطون بعضهم فكانوا يضطرون إلى القذف بأنفسهم من أعلى الأسوار، وحرقت بعضهم في النار، فكان ذلك بعد عذاب طويل، وكان لا يُرى في شوارع القدس وميادينها سوى أكداس من رؤوس العرب وأيديهم وأرجلهم، فلا يمر المرء إلا على جثث قتلاهم، ولكن

(١) فتح الباري للعسقلاني، ١/٣٥؛ وانظر صحيح مسلم، ١٢/١٠٥؛ ومسند الإمام أحمد، ١/٢٦٣.

هذا لم يكن سوى بعض ما نالوه .. وكان- أول ما بدأ به (ريكاردوس) أن قتل صبراً أمام معسكر المسلمين ثلاثة آلاف أسير مسلم سلموا إليه أنفسهم بعد أن قطع لهم عهداً بحقن دمائهم، ثم أطلق لنفسه العنان في اقرار أعمال القتل والسلب»^(١).

وعلى الرغم من الجرائم التي ارتكبتها الصليبيون إلا أن المسلمين لم يقابلوا ذلك بالمثل فلم يغدروا بهم ولم يخونوهم، بل على العكس من ذلك، فقد التزم المسلمون بالخلق الإسلامي الرفيع في التعامل معهم.. «فبعد ٩٠ سنة من هذه المحزنة فتح صلاح الدين بيت المقدس، فماذا فعل؟ لقد كان فيها - القدس - ما يزيد على مائة ألف غربي بذل لهم الأمان على أنفسهم وأموالهم، وسمح لهم بالخروج لقاء مبلغ قليل يدفعه المقتدرون منهم، وأعطاهم مهلة للخروج أربعين يوماً، فحلا منهم أربعة وثمانون ألفاً لحقوا بإخوانهم في عكا وغيرها، ثم أطلق كثيراً من الفقراء من غير الفدية، وأدى أخوه الملك العادل الفدية عن ألفي رجل منهم، وعامل النساء معاملة لا تصدر عن أرقى ملك منتصر في العصر الحديث. ولما أراد البطريك الإفرنجي أن يخرج، سمح له بالخروج ومعه من أموال البيع والصخرة والأقصى والقيامة ما لا يعلمه إلا الله. واقترح بعض حاشية صلاح الدين عليه أن يأخذ ذلك المال العظيم، فأجاب السلطان (لا أغدر به) ولم يأخذ منه إلا ما كان يأخذه من كل فرد»^(٢).

إن هذه المعاملة هي ما يقرره الإسلام في العلاقة مع غير المسلمين، فإذا كان هذا وقت الحرب فكيف بوقت السلم، بل كيف بمن يعيش بين غير المسلمين ويتعامل معهم ويستفيد من أنظمتهم وقوانينهم، ويمارس شعائره وعباداته، ثم يقر لنفسه بعد ذلك أن يخالف هذه القوانين والأنظمة!! إن ذلك ليس إلا صورة من صور الغدر.

إن الغدر بغير المسلمين، أو ظلمهم، أو أكل أموالهم بالباطل، أو إباحة دمائهم، بزعم الولاء والبراء، إنما يتناقض مع أسس الإسلام وقواعده وأحكامه.

(١) غوستاف لوبون، حضارة العرب، ص ٤٠٢.

(٢) مصطفى السباعي، من رواع حضارتنا، ص ١٠٤.

٣- حسن معاملة غير المسلمين:

إن مبدأ الولاء والبراء لا يعني سوء معاملة غير المسلمين، سواء كانوا في بلادهم أم في بلاد المسلمين، بل لهم كامل الحقوق الإنسانية ما داموا ملتزمين بالنظام والقانون، وقد حث الإسلام على حسن معاملة غير المسلمين، وحرمة أموالهم ودمائهم، فقد قال النبي ﷺ: « مَنْ أَمِنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ فَإِنَّهُ يَحْمَلُ لَوَاءَ غَدْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(١) . وقال ﷺ: « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »^(٢) .

وقد سار النبي ﷺ مسيرة العدل والإنصاف في معاملته لغير المسلمين، حتى وإن كانوا في بلادهم، فقد أوصى عليه الصلاة والسلام خيراً بأهل مصر، على الرغم من أن مصر لم تكن في ذلك الوقت قد دخلت الإسلام فقد ذكر عليه الصلاة والسلام ذكر بقوله: «سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُ فِيهَا الْقِرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا»^(٣) .

وحين دخل النبي ﷺ يثرب (المدينة المنورة) كان أول عقد عقده مع اليهود، وحدد فيه طبيعة العلاقة بين الطرفين، وحفظ لهم دماءهم وأموالهم وأعراضهم، بل وحرمتهم الدينية، فقد جاء في نص العهد «لليهود دينهم وللمؤمنين دينهم»^(٤) . وقد قال الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: ٢٥٦) . وقال تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩) .

قال ابن عباس: «نزلت هذه الآية- في رجل من الأنصار من بني سالم بن عوف يُقال له الحصيني، وكان له ابنان نصرانيان، وكان هو رجل مسلم، فقال للنبي ﷺ: ألا استكرهما، فإنها قد أياها إلا النصرانية، فأنزل الله فيه ذلك»^(٥) .

(١) أخرجه ابن ماجه.

(٢) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ٢٦٩/٦.

(٣) صحيح مسلم، ٩٦/١٦ .

(٤) انظر نص العقد في: محمد حميد الله، الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص ١١ .

(٥) أحمد عمر الحوفي، سماحة الإسلام، ص ٨٧.

وقد عقد النبي ﷺ لأهل نجران من النصارى عقداً أثبت لهم فيه حقوقهم، فقد كان في ذلك العقد: «لأهل نجران وحاشيتهم جوار الله، وذمة محمد النبي ﷺ، وعلى أنفسهم وملتهم وأرضهم وأموالهم، وغائبهم، وشاهدهم، وبيعتهم، وصلواتهم، لا يغيرون أسقفاً عن سقيفته ولا راهباً عن رهبانيته».

وقد تعامل النبي ﷺ مع غير المسلمين معاملة إنسانية راقية، يجهلها كثير من المسلمين اليوم، فقد كان يحضر ولائم أهل الكتاب، ويغشى مجالسهم، ويواسيهم في مصائبهم، ويعاملهم بكل المعاملات التي يتبادلها المجتمعون في جماعة يحكمها قانون واحد، وتشغل مكاناً مشتركاً، فقد كان يقترض منهم نقوداً ويرهنهم متاعاً، ولم يكن ذلك عجزاً من أصحابه عن إقراضه، فإن بعضهم كان ثرياً وكلهم يتلطف على أن يقرض رسول الله، وإنما كان ذلك تعليماً للأمة وتثبيتاً عملياً لما يدعوا إليه من سلام ووثام، وتدليلاً على أن الإسلام لا يقطع علاقات المسلمين مع مواطنيهم من غير دينهم»^(١).

بل إن الخلفاء كان يوصي بعضهم بعضاً بحسن معاملة غير المسلمين، فهذا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقول: «... أوصي الخليفة من بعدي ... وأوصيه بدمّة الله وذمّة رسوله ﷺ أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يُقاتل من ورائهم، وأن لا يُكَلّفوا فوق طاقتهم»^(٢).

وقد حفظ الإسلام لغير المسلمين حقهم ولم يفرق بينهم وبين المسلمين في ذلك، قال رسول الله ﷺ: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خاتك»^(٣).

(١) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ٢٥٦/٣.

(٢) أخرجه البخاري، ١٦٨/٦.

(٣) مسند الإمام أحمد، ٤١٢/٣.

وقد حذر النبي ﷺ من الظلم ولو كان المظلوم غير مسلم فقال: « اتَّقُوا دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ ذُوئِهَا حِجَابٌ »^(١).

وقد فهم المسلمون هذا التوجيه النبوي على وجوب حماية حقوق الناس وعدم ظلمهم، ولا أدل على ذلك مما فعله علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين «تنازع في درع له مع نصراني وجدها، فاختصم إلى القاضي شريح، قال علي: الدرع درعي ولم أبع ولم أهب، فسأل القاضي ذلك النصراني فيما يقول أمير المؤمنين، فقال النصراني: ما الدرع إلا درعي، وما أمير المؤمنين عندي بكذاب، فالتفت شريح إلى علي يسأله: يا أمير المؤمنين هل لك بينة؟ فضحك علي وقال: أصاب شريح، مالي بينة.. وقضى شريح للنصراني بالدرع، لأنه صاحب اليد عليها، ولم تقم بينة على خلاف ذلك، فأخذها هذا الرجل ومضى، لم يمش خطوات حتى عاد يقول: أما أني أشهد هذه أحكام أنبياء، أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقضي لي عليه! أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله! الدرع درعك يا أمير المؤمنين. اتبعت الجيش وأنت منطلق من صفين، فخرجت من بعيرك الأورق. فقال علي رضي الله عنه أما إذا أسلمت فهي لك»^(٢).

ومن يتتبع التاريخ الإسلام يجد فيه صوراً ناصعة لمعاملة المسلمين لغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، تتجلى فيها سماحة الإسلام وعدله ورحمته، ولم يكن مبدأ الولاء والبراء حائلاً دون تلك المعاملة الحسنة، بل كان هذا المبدأ دافعاً لتلك المعاملة. إن مفهوم الولاء والبراء من المفاهيم التي أسسها استخدامهما لدى بعض أبناء الإسلام، مما يحتاج معه إلى أن يتصدى أهل العلم لبيان حقيقة مفهوم الولاء والبراء ومدى تطبيقه على الواقع، في ظل فهم صحيح للنصوص الشرعية ودلالاتها، من غير تعصب لرأي أو موقف، ومن غير تجاوز كذلك لمعنى الولاء والبراء.

(١) مسند الإمام أحمد، ٣/٣١٤.

(٢) غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، يوسف القرضاوي، ص ٣٩.

ثانياً: دار الإسلام ودار الحرب

استخدم الفقهاء قديماً مصطلح « دار الإسلام ودار الحرب » للتفريق بين بلاد المسلمين والبلاد الأخرى، حيث كان المسلمون بصفة عامة يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة لها صفاتها ومكوناتها القائمة على العقيدة الإسلامية، وقد استخدم هذا المصطلح في سياق السياسة الشرعية التي كان المسلمون عليها في ذلك الوقت، وسنعرض تعريفات لكلا المصطلحين:

١- دار الإسلام:

قال الجمهور: «دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها»^(١).

وقد عرفها الكاساني بقوله: «تصير دار إسلام بظهور أحكام الإسلام فيها»^(٢). وعلى هذا فدار الإسلام هي الدار التي تسود فيها أحكام الإسلام، ويمارس فيها المسلمون شعائرهم الإسلامية دون خوف أو فتنة. وهذه الدار يجب أن يحافظ عليها المسلمون ويدافعوا عنها.

واشترط الفقهاء أن تكون الدار محكومة بالإسلام، ولم يشترطوا أن يكون جميع سكانها من المسلمين.

بل ذهب بعض الفقهاء إلى أن الدار قد تكون دار إسلام «حتى لو لم يكن فيها مواطن مسلم ما دام حاكمها مسلماً ويطبق أحكام الإسلام، وفي هذا المعنى يقول

(١) ابن القيم الجوزية، أحكام أهل النمة، ص ٣٦٦.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٣٠/٧.

بعض الشافعية «وليس من شرط دار الإسلام أن يكون فيها مسلمون بل يكفي كونها في يد الإمام وإسلامه»^(١).

«وتعتبر الدار دار إسلام حتى ولو كان أهلها فاسقين، فما دامت شعائر الإسلام ظاهرة بها، فإنه لا يسلبها هذه الصفة أن يفسق أهلها»^(٢).

وبهذا يتبين رأي الجمهور بأن الدار لا تعد دار إسلام إلا بظهور أحكام الإسلام عليها.

وذهب أبو حنيفة ومن معه إلى أنها تعتبر دار إسلام إذ كان فيها مسلمون يأمنون على أنفسهم وأعراضهم، وكانت هذه الدار متاخمة لدار الإسلام.

أما إذا انتفى الأمان ولم تكن الدار ملاصقة لدار الإسلام فتعتبر دار حرب^(٣).

والواقع المعاصر يشير إلى أنه لا أهمية للمجاورة والملاصقة فقد تغيرت سبل الاتصال، إذ يستطيع الإنسان أن يصل إلى أبعد نقطة في العالم في أقرب وقت كما أن هيبة الأمم والدول لم تعد بمظاهر القوة التي يراها الناس، بل أصبحت القوة العسكرية أحد عناصر القوة، وليست جميعها، فقوة الدول تقاس بقوة اقتصادها، ودورها السياسي، وعلاقتها بالدول الأخرى، وقوتها العلمية، وتقدمها التقني، وغير ذلك من أسباب القوة.

(١) الرافعي، فتح العزيز.. شرح الوجيز، ١٤/٨.

(٢) مصطفى كمال وصفي، مصنفه النظم الإسلامية، ص ٢٨٦.

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين، ١٧٥/٤؛ الكاساني، بدائع الصنائع، ١٣٠/٧؛ الزحيلي، آثار الحرب، ص ١٧٠؛ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، ص ٥٣.

٢- دار الحرب:

وهي الدار التي لا تسودها أحكام الإسلام الدينية والسياسية ولا يكون فيها السلطان للحاكم المسلم، بل يكون فيها السلطان والمنعة للكفار وظهرت فيها أحكام الكفر. وذهب المتأخرون إلى اشتراط أن لا يكون بينها وبين الدولة الإسلامية عهد أو علاقات سلمية، وقد اختلف الفقهاء في تعريف دار الحرب إلى رأيين:

الرأي الأول: يرى أن دار الحرب هي التي تظهر فيها أحكام الكفر ولا يكون السلطان والمنعة فيها للمسلمين، ولا تطبق فيها أحكام الإسلام، وليس بينها وبين دار الإسلام عهد، وهذا رأي الجمهور^(١).

يقول الكاساني: «تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها»^(٢).

ويقول ابن القيم: «وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصفها»^(٣).

وعلى هذا الرأي فإن الاختلاف بين دار الإسلام ودار الحرب يكون بظهور المنعة والسلطان، فأما دولة ظهرت للإسلام فيها منعة وسلطان فهي (دار الإسلام) وإن لم تظهر للإسلام قوة أو سلطان فهي (دار الحرب).

الرأي الثاني: وقد ذهب إلى هذا الرأي أبو حنيفة والزيدية، ومذهبهم من ذلك أن الدار لا تصير دار حرب إذا كانت المنعة والسلطان لغير المسلمين، بل لا بد أن تتوافر فيها ثلاثة شروط:

- أن تظهر فيها أحكام الكفر.
- أن تكون متصلة بدار الحرب.
- أن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمناً بالأمان الأول (أي بالأمان الإسلامي

الأول)^(٤).

(١) انظر: ابن قدامه، المقنع، ١/٤١٥؛ والفتاوى الكبرى، ٤/٣٣١.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٧/١٣٠.

(٣) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ٢/٣٦٦.

(٤) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ٧/١٣١؛ وحاشية ابن عابدين، ٢/١٧٥؛ والفتاوى الهندية، ٢/٢٣٢.

ولم ينظر أصحاب هذا الرأي إلى المنعة والقوة والسلطان وإنما نظروا إلى الأمان بالنسبة للمسلم وللذمي، ويترتب على هذا الرأي أن هناك نوعاً من الديار لا ينطبق عليهم حكم دار الإسلام ولا دار الحرب وهي:

- الدار التي لا يتحقق للمسلمين فيها سلطان أو منعة.

- الدار التي تتأخم المسلمين.

٣- دار العهد:

ظهرت فكرة دار العهد بعد استقرار الدولة الإسلامية وتنظيم أمورها، وتطورت هذه الفكرة مع تطور علاقاتها وبظهور أحكام وظروف جديدة للدولة الإسلامية .. فبعد أن كانت الحروب قائمة ولم يكن للدولة الإسلامية علاقات (غير حربية) مع الدول الأخرى نشأت ظروف جديدة، كان من بينها استقرار الدولة الإسلامية، واتساع رقعتها، واتصالها بدول وشعوب مختلفة، لذا فقد توجه الفقهاء لبحث هذه الحالة، فهذه «الدار» لم يحكمها المسلمون حتى تطبق فيها شريعتهم، ولكن أهلها دخلوا في عهد المسلمين وعهدهم على شرائط اشترطت وقواعد عينت، فاحتفظ بما فيها من شريعة أحكام، وتكون شبيهة بالدول التي لم تتمتع بكامل استقلالها لوجود معاهدة معها.

وترتبط دار العهد - أو دور اليهود- بالدولة الإسلامية بمواثيق وعهود، كما تنصرف تسمية دار العهد إلى البلاد التي لم تحارب المسلمين أو تعاديهم بحيث تشمل دور العهد جميع البلاد التي ترتبط بمواثيق تنظم العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها، إلى جانب أنها تشمل البلاد الأخرى التي لا توجد بينها وبين المسلمين عهود أو مواثيق إلا أنها لم تحاربهم أو تساعد محاربيهم^(١).

(١) انظر: فؤاد النادي، موسوعة الفقه الإسلامي، ص ١٥٤.

وإذا كان هذا رأي الفقهاء قديماً، فما هي الرؤية نحو تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب؟

نجد من المهم طرح بعض التساؤلات للإجابة عنها حتى تلامس واقع المسلمين بعيداً عن الفهم المحدد للمصطلح: دار الحرب ودار الإسلام، ومن ذلك مدى ضرورة الالتزام بهذا التقسيم، أي: هل تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام يدخل في أبواب الأحكام الشرعية الثابتة التي لا تجوز مخالفتها؟!

فقد ذهب عدد من الفقهاء إلى أن هذا التقسيم لا دليل عليه من الكتاب والسنة، وإنما استمد قوته من الواقع التاريخي الذي عاشه المسلمون الأوائل، حيث فرضت عليهم الظروف التي مروا بها ودولتهم الناشئة وما واجهته من حروب، وكذلك سيادة الحرب بصفة عامة بين الدول في تلك الحقبة التاريخية، إلى أن يقسموا العالم إلى دار إسلام ودار حرب^(١).

«إن هذا التقسيم مبني على أساس الواقع، لا على أساس الشرع، ومن محض صنيع الفقهاء في القرن الثاني الهجري، وأنه من أجل ترتيب بعض الأحكام الشرعية في المعاملات ونحوها، وأن الحرب هي السبب في هذا التقسيم، فيمكننا أن نقول: إن دار الحرب هي مجرد منطقة حرب ومسرح معركة بالنسبة لدار الإسلام التي فرضت عليها الأوضاع في الماضي أن تتكتل، وأن تعتبر البلاد غير الإسلامية في مركز العدو الذي برهنت الأحداث على نظراته العدائية للمسلمين، فهو تقسيم طارئ بسبب قيام حالة الحرب أو الحرب نفسها، فهو ينتهي بانتهاء الأسباب التي دعت إليه. والحقيقة أن الدنيا بحسب الأصل هي دار واحدة كما هو رأي الشافعي.

فليس المراد من التقسيم أن يجعل العالم تحت حكم دولتين، أو كتلتين سياسيتين، إحداهما: تشمل بلاد الإسلام تحت حكم دولة واحدة، والأخرى: تشمل البلاد

(١) انظر: وهبة الزحيلي، آثار الحرب، ص ١٦٧؛ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، ص ٥١.

الأجنبية في ظل حكم دولة واحدة، وإنما هو تقسيم بحسب توافر الأمن والسلام للمسلمين في دارهم، ووجود الخوف والعداء»^(١).

ويدل على ذلك أن الفقهاء عدلوا عن التقسيم «الثنائي» للعالم إلى تقسيم «ثلاثي» وهو دار الإسلام ودار الحرب ودار العهد، ولو كان الأمر حكماً لازماً لما تجاوزه الفقهاء، وهنا يأتي السؤال الآخر: هل يجب الوقوف عند هذا التقسيم؟ أم يمكن الاجتهاد فيه وإعادة بحث دلالاته، إذ طرح بعض الفقهاء المتأخرين تقسيمات جديدة مثل أمة الدعوة وأمة الإجابة، ونظر إلى العلاقة بين المسلمين وغيرهم باعتبارها علاقة دعوة قائمة على تبليغ الرسالة الإسلامية، فالسلام والحرب ليسا هما العلاقة الطبيعية بين المسلمين وغيرهم وإنما هما منهجان في العلاقات الدولية، قديماً وحديثاً، يأخذ بهم المسلمون وفقاً للحاجة في ضوء الضوابط الشرعية الحاكمة لهما.

كما طرح آخرون مصطلح دار الإسلام حكماً وحقيقة، ودار الإسلام حكماً لا حقيقة، ودار الحرب^(٢) باعتبارها تقسيماً جديداً في زمن حدثت فيه تحولات كثيرة في العلاقات الدولية المعاصرة تأثر بها المسلمون، سواء كانوا في بلدانهم أم في البلدان الأخرى، مثل البلاد التي يعيش فيها المسلمون باعتبارهم أقلية، على الرغم من كثافتهم وعددهم الذي يتجاوز عدد المسلمين في مجموعة من الدول الإسلامية، مثل المسلمين في الهند والصين وروسيا وغيرها من بلدان العالم، كما أن هناك حالة من الهجرة والتنقل لأسباب شتى يصبح فيها المسلمون مواطنون في بلدان غير إسلامية.

ويقوم هذا التقسيم على المزج بين الرؤية القديمة للعالم والرؤية المعاصرة، إذ نظر إلى العالم بفئات ثلاث، وهي:

البلاد الإسلامية التي يعيش فيه المسلمون ويتعاملون فيما بينهم معاملات إسلامية وتطبق أحكاماً إسلامية في معظم أو بعض جوانب الحياة كالاقتصاد والقانون

(١) وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص ١٩٦.

(٢) انظر: سيف عبد الفتاح، العلاقات الدولية في الإسلام، مدخل القيم، ٢/ ٣٧٢.

والأسرة وغيرها، فأطلقوا عليها مصطلح (دار الإسلام حقيقة وحكماً) أي أنها دار إسلامية في حقيقتها وحكمها.

أما الدار الأخرى، وهي الدار التي لا يكون غالبية سكانها من المسلمين، ولا تطبق فيها أحكام الإسلام السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية، لكن المسلمين الذين يقيمون فيها يتمتعون بحقوق تمنحهم ممارسة عقائدهم وعبادتهم، ومعاملاتهم الشخصية، كما أن القوانين والأنظمة السائدة في تلك الدار لا تجبرهم على مخالفة دينهم، فنظر الفقهاء إلى هذه الدار باعتبارها (دار إسلام حكماً لا حقيقة) أي أنها ليست دار إسلام حقيقة لكننا نعاملها حكماً معاملة دار الإسلام للوصف السابق لها، وهذا النوع من الدور يمكن أن يطبق على البلدان التي تقيم فيها الأقليات الإسلامية، مثل الدول الغربية التي يعيش فيها مجموعات من المسلمين لا يشكلون أغلبية، وفي هذه الحالة فإن تطبيق هذا التقسيم يلزمهم بالتعامل مع هذه الدول معاملة إسلامية من حيث الالتزام بالقوانين والأنظمة وعدم مخالفتها مع احتفاظهم بشخصيتهم الدينية.

إن هذا التقسيم يخرج المسلمين في الغرب والدول الأخرى التي يشكلون فيها أقلية من العزلة التي فرضت عليهم بسبب تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، إذ أنهم بسبب ذلك يعيشون حالة من الاضطراب، فهم يعيشون في دول ومجتمعات توصف بأنها مجتمعات غير إسلامية، كما أنها لا تمنعهم من ممارسة حقوقهم سواء كانوا من مواطنيها أو من المهاجرين المقيمين فيها.

إن هذا التقسيم دفع ببعض المسلمين إلى استغلال حالة الاضطراب، واختاروا وصف (دار الحرب) على البلدان التي تقيم فيها الأقليات الإسلامية مما يعني ممارسة أحكام دار الحرب، من استخدام للعنف والقتل والتدمير، وهذا ما حدث في بعض البلدان الغربية، ودفع بالمسلمين - هناك - إلى ساحة المواجهة مع مجتمعاتهم أو العزلة عنها، بل - هذا الفعل - أساء للإسلام والمسلمين بصفة عامة.

إن دراسة وافية لهذا المصطلح الجديد (دار الإسلام حكماً لا حقيقة) تشكل بداية لمشروعية الوجود الإسلامي في الغرب، وحلاً لمشكلة الانتماء والهوية لدى المسلمين الغربيين الذين تتنازعهم هوية الانتماء الجغرافي لأوطانهم وهوية الانتماء الديني لإسلامهم.

وإلى جانب الأقليات يمكن تطبيق هذا التقسيم على البلدان الإسلامية التي وقعت تحت سيطرة القوى الاستعمارية أو الاحتلال المباشر وتكون السيادة فيها لغير المسلمين، وهي الأراضي التي يطلق عليها الفقهاء مصطلح (دار الاسترداد) أي أنها تفقد صفة دار الإسلام بصفة مؤقتة ويعمل المسلمون على استردادها، فمثل هذه الديار يمكن أن تطبق عليها أحكام (دار الإسلام حكماً لا حقيقة).

ومثل ذلك أيضاً المناطق التي تسيطر عليها القوى الخارجة على النظام السياسي أو ما يسميه الفقهاء بـ (البغاة) وما يصطلح عليه حالياً بالقوى الانفصالية التي تفرض سيطرتها على تلك المناطق وتطبق فيها أنظمتها وقوانينها في محاولة للانفصال غير المشروع عن الدولة الأم.

إن مثل هذه الحالات يمكن أن يطبق عليها أحكام (دار الإسلام حكماً لا حقيقة).

ولعل سائل يسأل: ما أهمية هذا التقسيم ونحن نعيش في عالم تداخلت فيه الأنظمة والقوى ولم يعد هناك فرق كبير بين أقسام العالم؟ والإجابة عن ذلك تعيدنا إلى القول: بأن هذا التقسيم تترتب عليه أحكام لدى المسلمين، فهمها بعضهم فهماً خاطئاً يتطلب تحديدها ووصفها الوصف الشرعي الصحيح حتى لا ينحرف فيها الفهم، وتختل الموازين، ويبرز من يبرر تطبيق أحكام لم تشرع أصلاً لمثل تلك الحالات، فيطبق أحكام خاصة بوقت الحرب على المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات الأخرى التي ليست بدار حرب وليس بينها وبين المسلمين حرب، بل يجد فيها المسلمون أمنهم وأمانهم.

ومثل هذه الدعوات برزت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حين تم تقسيم العالم إلى (فسطاطين) فسطاط الحق وفسطاط الباطل، وأن على المسلمين أن يختاروا بين الفريقين، وترتب ذلك أحكام أباحت دماء الغربيين كافة بزعم أنهم جميعاً (صليبيين) أعداء للإسلام!! وأن قتلهم واجب، سواء من حارب منهم أم لم يحارب!! بل تم توجيه المسلمين في الغرب إلى (التمييز) عن (الكفار) في السكن والعمل والعلاقة حتى لا يصيبهم ما يصيب (الكفار) من القتل والجرح والأذى.

إن مثل هذه الدعوات لقيت صدى عند بعض المسلمين الذين ساءهم ما يلقون من ظلم واضطهاد في أماكن كثيرة، مثل فلسطين وغيرها من البلاد الإسلامية، واستجابةً لدعوات العنف والقتل والتدمير.

إن مثل هذا الموقف ناشئ عن فهم خاطيء للأحكام الشرعية، ولا بد من الرجوع إلى مصادر هذه الأحكام والتيقن منها والحرص الشديد على عدم الاستجابة لدعوات تعطي جانباً من الحكم وتغفل جوانب كثيرة.

إن هذا الالتزام نابع من حرص المسلم على أن يعمل بالإسلام وأحكامه كما شرعها الله سبحانه وتعالى، وأن لا يتبع هواه أو أهواء الآخرين، كما أن التزامه ليس ردة فعل، لعمل الآخرين، فهو لا ينظر إلى تقسيم العالم إلى (محور الشر) و(محور الخير) ولا يكون موقفه من (الآخر) قائم على أن (من ليس معنا فهو ضدنا)، بل ينطلق موقفه من الحكم الشرعي القائم على الدليل.

إن مثل هذه الآراء وغيرها تدفع بالمسلمين إلى الاجتهاد مرة أخرى في رؤيتهم للعام وما قام عليه التقسيم القديم (دار الإسلام) و(دار الحرب)، بل تعيد النظر في التقسيم ذاته ومدى ملاءمته للواقع المعاصر للمسلمين ولغيرهم من الشعوب، ثم ما هو الموقف من تعدد الدول الإسلامية، ومصطلح وحدة الأمة وتعدد الدول؟

بل إن فكرة تقسيم العالم إلى دارين أو ثلاث فكرة يصعب اعتمادها طريقة

وحيدة للتعامل مع العالم، بل حتى مع واقع المسلمين، إذ أن هذا التقسيم قائم على وحدة الأمة ووحدة الدولة، أي أن المسلمين كانوا يعيشون في دولة واحدة تمثل أمة واحدة، تعبر هذه الأمة أو الدولة عن حالة واحدة يعيشها المسلمون في كافة أرجائها، بل حتى في فترات ضعف الدولة (الأمة) وقيام كيانات شبه مستقلة داخل هذه الدولة، لم تكن هذه الكيانات تعبر عن حالة جديدة، أو دولة أو أمة جديدة، بل كانت تعبر عن موقف يتخذه حاكم أو حكام هذه الأقاليم التي اصطلح عليها تاريخياً بالدول لكنها في واقع الحال كانت تعتبر نفسها جزءاً من الدولة (الأمة) وكان يعبر عنها بمواقف عدة أبرزها الدعاء (لخليفة المسلمين) الحاكم العام في تلك المرحلة باعتباره ممثلاً للدولة (الأمة) ولم تكن هذه الأقاليم أو الدول شبه المستقلة داخل الدولة الإسلامية الواحدة تمارس دوراً سيادياً أو تعبر عن حالة منفصلة لدولة ذات شخصية قانونية مستقلة.

ولعل مما يشير إلى هذا المفهوم (الدولة - الأمة) أن الانتماء إلى الدين (الإسلامي) كان يمثل جنسية الأشخاص المنتسبين لهذه الدولة، فلم يكن هناك جنسية مرتبطة بالأقاليم وإنما كانت الجنسية مرتبطة بدين الدولة حتى عند غير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية فإن تسميتهم بـ (أهل الذمة) وهو مصطلح ديني إسلامي كان يعبر عن جنسيتهم أو انتمائهم إلى الدولة الإسلامية لأن غيرهم كانوا يحملون صفة أخرى مثل المستأمنين، أو المحاربين، أو المعاهدين، وكانوا ينسبون إلى أقاليمهم. لكن نظرة إلى الواقع تشير إلى غياب مفهوم (الدولة-الأمة) إذ انفصل المصطلحين ليغطيا دلالات متعددة فمفهوم الأمة الإسلامية المعاصر لا يدل على وحدة الدولة وإنما هو رباط يقوم على أساس الدين، ويجمع دولاً مختلفة ذات سيادة، تلتقي في مصالحها أحياناً مع غيرها من الدول الإسلامية، وتختلف في مواضع أخرى، بل يصل الخلاف أحياناً إلى الحرب والاقتتال مثلما حدث بين إيران والعراق ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨م، والحرب التي دارت بين باكستان وبنغلاديش (والتي كانت

تسمى باكستان الشرقية قديماً) وذلك عام ١٩٧١م، وغيرها من الحروب والصراعات التي نشبت بين الدول الإسلامية، ولعل الصورة التي تعبر عن تجمع المسلمين ودولهم تمثلت في قيام منظمة هي منظمة المؤتمر الإسلامي التي تجمع معظم الدول الإسلامية، لكن المنظمة لا تمثل (الأمة). بمفهومها السياسي والسيادي، بل تمثل نقطة التقاء بين المسلمين شأنها شأن المنظمات الدولية الأخرى.

والواقع أن الخلاف بين مفهوم وحدة الأمة والدولة أو افتراقها يرتبط بالتاريخ والسيرورة العملية لحياة المسلمين أكثر من ارتباطه بالنصوص القطعية، إذ أن ورود النصوص الشرعية بوحدة الأمة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢)، يمكن أن يستدل به كلا المعنيين، أي أن الأمة والدولة هما شيء واحد، وأن الأمة بمعناها الواسع الذي يفيد الانتماء إلى الدين وليس الإقليم، والفصيل في كلا الأمرين هو التطبيق العملي لهذا المفهوم؛ والإسلام لا يمنع أو ينفي قيام الدولة على أساس مفهوم الأمة الواحدة وإن اختلفت مكوناتها الجغرافية والبشرية، بل يطلب ذلك ويعمل له.

التاريخ المعاصر شاهد على قيام الأمة - الدولة، فهذه الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والهند والصين وروسيا، وكلها أراض شاسعة، ودول واسعة الأطراف، متعددة الأجناس والديانات، ومختلفة الأقاليم، أي أن القول بالدولة الأمة، أو الدولة الواسعة أمر واقعي، لكن ذلك أيضاً لا يمنع من قيام الدول المتعددة ذات الانتماء إلى الأمة الواحدة، كشأن الدول الإسلامية اليوم.

والقول بوجود وحدة الأمة الإسلامية في دولة واحدة يعني عدم مشروعية الدول الإسلامية القائمة حالياً، وهذا ما لم يقل به أحد من الفقهاء المعاصرين، لأن القول بعدم المشروعية يترتب عليه أحكام كثيرة، وهذا ما وقع فيه بعض أبناء الإسلام حين اعتمدوا أساليب العنف والتشدد والتطرف انطلاقاً من عدم مشروعية الواقع القائم لبلدان المسلمين.

وقد أدى هذا الخلل إلى شيوع مصطلحات كثيرة، كالتكفير، ووجوب الهجرة إلى دار الإسلام، أو جماعة المسلمين التي يسعى هؤلاء لإقامتها، أو إلى التجمعات التي أقاموها وأعطوها حكم دار الإسلام ووصفوا غيرها بدار الكفر أو الحرب أو الردة. ولقد بحث عدد من الفقهاء المتأخرين حالة تعدد الدول الإسلامية مع انتمائها إلى أمة الإسلام، يقول الشيخ محمد أبو زهرة: «لا يمكن في هذا العصر أن تكون حكومة إسلامية واحدة، بل لكل إقليم دولته، وتلتقي جميعها على كلمة من الله تعالى: تنشر التعاون بين الناس، وتربط العلاقات على أسس من الوحدة الإنسانية العامة، ويكون المسلمون فيها دعاة حق، يتحد اقتصادهم، وتتحدهم سياستهم، وتتحدهم أو تتقارب جيوشهم، وكل إقليم له رئيسه المختار اختياراً حراً من شعبه من غير أن تكون له موالاته لغير المسلمين»^(١).

ويقول الدكتور محمد طلعت الغنيمي: «إن الدولة الإسلامية الواحدة من قبيل المندوب في الإسلام وليس من قبيل الواجبات، إن الذي يأمر به الإسلام هو الأخوة بين المسلمين، والأخوة لا تستدعي حتماً ولزماً الوحدة، ومن ثم فإن نوعاً من الرابطة التي تقوم على الأخي والود والمحبة هو الذي يربط بين الدول الإسلامية، وذلك هو الفرض على الدول الإسلامية، أما ما يتجاوز ذلك إلى رابطة أقوى فهو من الأمور التي ندب إليها المسلمون»^(٢).

بل ذهب بعض الفقهاء المتقدمين إلى جواز تعدد الدول في الأمة الإسلامية المتحدة، فهذا إمام الحرمين الجويني يقول: «... والذي عندي فيه أن عقد الإمامة لشخصين في صقيع واحد متضايق الخطط والمخالف (أي متقارب المسافات والحدود) غير جائز، وقد حصل الإجماع عليه، وأما إذا بعد المدى وتخلل بين الإمامين شسوع النوى (أي تباعدت المسافات بين البلدان) فلاحتمال في ذلك مجال، وهو خارج عن القواطع»^(٣).

(١) الشيخ محمد أبو زهرة، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، ص ١٢٠.

(٢) محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، ص ٥١.

(٣) إمام الحرمين الجويني، كتاب الإرشاد في قواطع الاعتقاد، ص ٤٢٥.

وهذا ما قرره عبد القادر عوده بقوله: «قد يظن البعض أن هذا يقتضي أن تكون البلاد الإسلامية كلها تحت حكم دولة واحدة، والبلاد الأجنبية كلها تحت حكم دولة واحدة، وهو ظن لا أساس له من الواقع، فالنظريات الإسلامية لم توضع على أسس أن تكون البلاد الإسلامية محكومة بحكومة واحدة، وإنما وضعت على أساس ما يقتضيه الإسلام، والإسلام يقتضي أن يكون المسلمون في كل بقاع الأرض بدأً واحدة، يتجهون اتجاهاً واحداً، وتسوسهم سياسة واحدة، وأبسط الصور وأكفلها بتحقيق هذه الغاية أن تكون كل بلاد الإسلام تحت حكم دولة واحدة، ولكن ليست هذه هي الصورة الوحيدة التي تحقق الإسلام، لأن هذه الأهداف يمكن أن تحقق مع قيام دول متعددة في دار الإسلام ما دامت هذه الدول تتجه اتجاهاً واحداً، وتسير على سياسة واحدة، ولا يتناقى هذا مع النظام القائم الآن في البلاد العربية بعد قيام جامعة الدول العربية التي تعمل على توحيد الاتجاهات والسياسات في الدول العربية المختلفة.

ولا يتناقى مع قيام جامعة إسلامية تتكون من كل الدول الإسلامية وتشرف عليها وتعمل على توحيد أغراضها واتجاهاتها، وعلى حل ما يثور فيها من نزاع داخلي، ولا يتناقى الإسلام مع أي نظام آخر ما دام هذا النظام يحقق الأهداف الإسلامية، وأن هذه الأهداف هي أن يكون المسلمون بدأً واحدة على من عاداهم، وأن يكون اتجاههم واحداً وسياستهم واحدة»^(١).

ولعل النموذج الأوروبي في التوحد من خلال الاتحاد الأوروبي يمثل صورة يمكن القياس عليها، حيث احتفظت الدول بسيادتها وشخصيتها القانونية في ظل سياسة عامة متقاربة أحياناً ومتطابقة أحياناً في القضايا الداخلية والخارجية، مع احتفاظ كل دولة بمآش من الحرية في اتخاذ القرارات والأنظمة والقوانين الخاصة بها، ويمكن أن تكون للعرب أو المسلمين تجربتهم الخاصة بهم لتحقيق صورة من صور التوحد في السياسات والمواقف مع احتفاظ كل إقليم بسيادته وشخصيته القانونية.

(١) عبد القادر عوده، التشريع الجنائي في الإسلام، ٢٩٠/١.

وهنا يأتي دور المؤسسات المشتركة التي تصبح محور رسم السياسة العامة لهذه الصورة من العلاقة بين الدول والمجتمعات الإسلامية، أما أن يتم القفز على الواقع أو تجاهله أو إطلاق الأحكام العامة بعدم مشروعية الواقع باعتباره يخالف ما سار عليه المسلمون خلال مرحلة تاريخية لها خصوصيتها بتقسيم العالم إلى دارين، دار للإسلام ودار للحرب، فإن ذلك لن يعالج واقع المسلمين ولن يحل مشكلاتهم، بل يمكن أن نقول: إنه يخالف ما قام عليه الإسلام من التعددية والتنوع في ظل الوحدة الدينية والفكرية.

«إن فاعلية هذا التقسيم (دار الإسلام ودار الحرب) حتى هذا الزمن غير مانعة من مراجعته وإعادة النظر فيه، من غير أن يحسب البعض أن ذلك انتهاك لحكم شرعي، فتغير البيئة الدولية وبرز متغيرات في النظام الدولي تتطلب جملة من العناصر الدافعة إلى المراجعة المنهجية، وتشير إلى مبررات حاسمة قد تدفع إلى ضرورة البحث في عناصر قسمة جديدة تستلهم عناصر «الواقع» وأصول الشريعة. لا شك أن بروز الدول القومية والمسألة الشرقية والخيار الدولة العثمانية والخلافة التي ارتبطت بها، وتبدل عناصر ومفاصل حاسمة، تفرض (قسمة جديدة) والتفكير بها تفكيراً منهاجياً عميقاً.

إن التقسيم الدولي للمعمورة ليس كما يتصور تقسيم حدود ولكنه أعمق من ذلك وأوسع، فرمما تكون فكرة الحدود أحد عناصره، ولكن تظل النقطة الجوهرية فيه هو أنه يشير إلى تصورات (أوصاف) وحالات (علاقات) ومآلات (تغيرات)، ومن ثم يجب إعادة النظر في هذه الرؤية ضمن رؤى خاصة بالنظام الاقتصادي الدولي، وعمليات الاعتماد المتبادل، ورؤى التبعية ومسالك الاستعمار الجديد، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وتغير مفهوم الحدود والدولة القومية والسيادة، وبزوغ مفاهيم مساندة لفكرة الكونية والعالمية، من المواطنة العالمية، والتعليم من أجل السلام، ومؤتمرات دولية النشاط والرؤى: السكان، التنمية الاجتماعية، المدن، والمجتمع المدني، والتدخل الدولي لحقوق الإنسان، وثورة المعلومات وسلطة المعرفة»^(١).

(١) سيف الدين عبد الفتاح، العلاقات الدولية في الإسلام، مدخل القيم، ٢/٣٦٤.

إن اجتهاداً جديداً لطبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم، سيعيد هذه العلاقة إلى أصولها الشرعية، وسيحقق رسالة الإسلام في الوصول إلى الناس ودعوتهم إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجعل للمسلمين حضوراً إنسانياً وعالمياً واضحاً في العلاقات الإنسانية الدولية، إن ذلك لا يعني أن يذوب المسلمون في غيرهم أو يكونوا تبعاً لهم أو يغيروا من معتقداتهم وعباداتهم وأخلاقهم، بل يعني أن ينقل المسلمون رسالتهم إلى الناس كافة تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (سبأ: ٢٨).

إن الفهم الصحيح لمصطلحي دار الإسلام ودار الحرب، وإنزالهما منزلتها الحقيقية يحقق للمسلمين حضورهم المعاصر ويجنبهم كثيراً من المشكلات.

وبغير هذا سيتم توظيف مصطلحا دار الإسلام ودار الحرب لتطبيق أحكام خاصة بظروف وحالات معينة على جميع الحالات، إذ أن تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب يترتب عليه بعض الأحكام التي ذكر الفقهاء كثيراً منها، مثل العقود التي يعقدها المسلمون مع غيرهم في دار الحرب وهل يجب على المسلم الوفاء بها أم لا؟ أو العقود الفاسدة التي يعقدها (الحربيين) في دار الإسلام كالتعامل بالربا وغيره .. وكذلك إقامة المسلم في دار الحرب وإقامة غير المسلم في دار الإسلام، ومدى التزام كل طرف بالحقوق الواجبة عليه نحو (الآخر) كالدين والوكالة والكفالة وغيرها، والعقوبات التي يجب تطبيقها على غير المسلم (الحربي) في دار الإسلام، وكذا العقوبات التي يلتزم بها المسلم في دار الحرب، وهل يجب على المسلم التقاضي في دار الحرب، والموقف من أحكام القاضي الذي يوليه غير المسلمين في حالة ضعفهم وخضوعهم لغير المسلمين؟ وغير ذلك من الأحكام التي بنى عليها بعض المسلمين اليوم رؤيتهم للآخرين، فأفتوا بجل دماء وأموال غير المسلمين، واستباحوا سرقة

أموالهم، وهتك أعراضهم، وقتلهم، على الرغم من أنهم مواطنون في بلاد المسلمين وهم «أهل ذمة» كما يطلق عليهم في الشريعة الإسلامية.

وامتد الأمر إلى البلاد غير الإسلامية التي يعيش فيها مسلمون ويمارسون حياتهم وعقائدهم وعباداتهم دون تدخل من تلك الدول أو قمع، فأباحوا التهرب من دفع الضرائب باعتبارها «مكوساً» في دار الحرب، والامتناع عن كل التزام مالي تجاه الدولة أو الخدمات التي توفرها لهم برسوم مالية، كما أباحوا الاستفادة من العقود المحرمة مثل التعامل بالربا وبيع الخمر ولحم الخنزير وغيرها من المعاملات، بحجة أنهم في دار حرب.

وامتد هذا الفهم إلى طريقة التعامل مع مواطني تلك الدول، فأفتوا لأنفسهم بحل دمائهم، لأن حكوماتهم ليست حكومات إسلامية، وأن بعضها يحتل بعض بلاد المسلمين، أو أن تلك الحكومات تعين «إسرائيل» أو غير ذلك من الأسباب، فأفتوا بإباحة دماء سكان تلك البلاد، بزعم أنهم شركاء مع حكوماتهم في تلك الجرائم، على الرغم من أن كثيراً من مواطني تلك الدول لا يقبل بسياسة حكومته، ويعارض مواقفها ضد المسلمين، وكثيراً ما خرج مواطنو تلك الدول في مظاهرات ومسيرات، وكتبوا، وتحذروا عن معارضتهم لما تقوم به حكوماتهم.. ومع ذلك فقد اعتبرهم بعض المسلمين (حربيين) تنطبق عليهم أحكام الحربيين.. فتعالت أصوات الانفجارات والتدمير، وتمزقت أجساد المسالمين من الرجال والنساء والأطفال في الشوارع والأرصفة والقطارات والمطارات والأماكن العامة، وخسر المسلمون، حيث كان الإسلام ينتشر في بلدان ومجتمعات غربية وشرقية كثيرة وارتفعت أعداد الداخلين في الإسلام أو الدارسين له أو المهتمين بشأنه، وإذ به اليوم يتراجع أمام هذه التصرفات والأعمال التي لا يمكن أن توصف إلا بالأعمال المخالفة للإسلام.

ثالثاً: الجهاد

لعل من غير المتصور أن يعيد المسلمون بحث مشروعية الجهاد، إذا وردت الآيات الشريفة والسنة النبوية المطهرة، وتطبيقات ذلك في السياق التاريخي الإسلامي مما لا يدع مجالاً للحديث عن مشروعية الجهاد في الإسلام، إلا أن تحرير هذا المفهوم ليس في حقيقته ودلالاته لكن في الفهم المعاصر لدى بعض المسلمين، الذين ربطوا بين مفهوم الجهاد وممارسة العنف وخاصة أن هذا المصطلح ينفرد بإسلاميته الخالصة إذ لا يوجد مصطلح ديني متفرد للقتال في الأديان الأخرى.

فالجهاد كلمة إسلامية صرفه لا مثل لها في مفردات اللغات الأخرى، ولذا فإن تفسيرها لدى الغربيين هو أن كلمة الجهاد تعني «الحرب المقدسة» علماً بأن هذا المصطلح «الحرب المقدسة» لا يدل على حقيقة الجهاد إذ ليست في الإسلام حرب مقدسة وحرب غير مقدسة، بل هناك الجهاد بدلالاته اللفظية والعملية، لكن هذا المفهوم أو المصطلح أسيء استخدامه حين أطلق على العمليات التي توصف بالإرهاب مما جعل ارتباطاً بين مفهوم الجهاد والإرهاب، خاصة عند غير المسلمين، بل إن بعض الجماعات التي توصف بالإرهابية من مخالفيها تحمل اسم الجهاد الإسلامي أو الجماعات الجهادية، علماً بأن هذه الجماعات تمارس نشاطها وأعمالها في مجتمعات إسلامية، والأصل في الجهاد أن يتم لمقاومة أعداء المسلمين أو معتصي ديارهم ومقدساتهم لا أن يكون بين المسلمين أنفسهم؛ لأن القتال بين المسلمين ليس نوعاً من الجهاد، ولم يقل بذلك أحد من الفقهاء بل أطلقوا عليه لفظ «الفتنة» أو ما يسمى في العصر الحديث بالحرب الأهلية، وقد عبر القرآن الكريم عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا

عَلَى الْأُخْرَى فَقَالُوا أَلَيْسَ بِنَبِيِّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ اللَّهَ يُدْعِي إِلَى الْإِسْلَامِ فَآتَوْهُم بِمَا كَفَرُوا وَاللَّهُ أَجْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ عَلِيمٌ ﴿٩﴾ (الحجرات: ٩).

يقول ابن كثير: «... أمر بالإصلاح بين الفئتين الباغيتين بعضهم على بعض فسامهم مؤمنين مع الاقتال»^(١).

ويقول الطبري: «... أن الله سبحانه وتعالى أمر النبي ﷺ والمؤمنين إذا اقتتل طائفتان من المؤمنين أن يدعوهن إلى حكم الله، وينصف بعضهم من بعض، فإن أجابوا حكم فيهم بحكم الله حتى ينصف المظلوم من الظالم، فمن أبي منهم أن يجيب فهو باغ فحق على إمام المؤمنين أن يجاهدوهم ويقاتلوهم حتى يعودوا إلى أمر الله ويقروا بحكم الله»^(٢).

وقال الطبري: قال العلماء: لا تخلو الفئتان من المسلمين في اقتتالهما إما على سبيل البغي منهما جميعاً أو لا، فإن كان الأول فالواجب في ذلك أن يمضي بينهما بصلح ذات البين ويثمر المهادنة والموادعة، فإن لم يتحاجزا ولم يصطلحا وأقامتا على البغي صير إلى مقاتلتهما، وإما إذا كان الثاني وهو أن تكون إحداها باغية على الأخرى، فالواجب أن تُقاتل فئة البغي إلى أن تكف وتتوب، فإن فعلت أصلح بينهما وبين المبغي عليها بالقسط والعدل، فإن التحم القتال بينهما لشبهة دخلت عليهما وكلتاهما عند أنفسها محقة، فالواجب إزالة الشبهة بالحجة النيرة والبراهين القاطعة على مرشد الحق، فإن ركبتا متن اللجاج ولم تعملتا على شاكلة ما هديتا ونصحتا به من اتباع الحق بعد وضوحه لهما فقد لحقتا بالفئتين الباغيتين .. والله أعلم^(٣).

ولم يقل أحد أن القتال بين المسلمين نوع من الجهاد، بل جاءت الآيات والأحاديث لتحدد معنى الجهاد المشروع وهو جهاد الأعداء الذين يسعون إلى هدم

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢١١/٤.

(٢) تفسير الطبري، ٢٢١/١٠.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٦٨/١٦.

الإسلام أو قتل أبنائه أو احتلال أرضهم، فقتلهم واجب بإجماع العلماء ولم يتخلف عن ذلك أحد. قال أبو حنيفة: «الجهاد واجب على المسلمين»^(١).

وقال السرخسي في المبسوط: «استقر الأمر على فرضية الجهاد مع المشركين وهو فرض قائم إلى قيام الساعة»^(٢).

وقال ابن حزم: «والجهاد فرض على المسلمين»^(٣).

ولسنا هنا للحديث عن مشروعية الجهاد ولا فرضيته، كما أننا لا نبحث عن الخلاف القديم بين الفقهاء حول: هل الجهاد ابتداءً أم دفاعاً؟! إذ تتجه آراء كثير من الفقهاء المتقدمين والمتأخرين إلى أن الجهاد دائماً شرع للدفاع عن بلاد المسلمين ودمائهم وأموالهم «أما أن يفسر الجهاد على اعتباره حرباً هجومية أو دفاعية لا غير ففيه كثير من الإجحاف والإساءة للدلول الكلمة والفلسفة القائمة وراءها. كما أنه من الخطأ الافتراض بأن الجهاد هو الحرب المقدسة - كما يفعل ذلك التقليديون والمحدثون على حد سواء- وأنه وحده الأساس لعلاقات العالم الإسلامي مع غيره في عصور ما قبل الحديثة. وأن الجهاد قد فسر بأكثر من معنى عند الفقهاء الأوائل، وبينما نجد الكتابات الإسلامية في العصور الحديثة تفسر كل أعمال الجهاد في مجال العلاقات الخارجية في التاريخ الإسلامي وخصوصاً العهد الأول منه على أنها أعمال دفاعية نرى أن كثيراً من الكتاب غير المسلمين يصفون نفس تلك الأعمال بأنها أفعال هجومية شنّها المسلمون على الشعوب غير المسلمة لأسباب ودوافع داخلية محضة. وهذا الموقف «اللاموضوعي» لم يخلف أو يترك حكماً فثائياً على الأعمال التاريخية والتي تلقى قبولاً من جميع الأطراف المعنية»^(٤).

(١) الإمام الشيباني، شرح السير الكبير، ١/١٨٧.

(٢) السرخسي، المبسوط، ١٠/٢.

(٣) ابن حزم، المحلى، ١/٥٢.

(٤) عبد الحميد أبو سليمان، النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية، ص ٢٣٩.

والجهاد لم يشرع بسبب كفر الكافرين أو مخالفتهم للإسلام، إذ القاعدة: «أن كفر الكافر لا يبيح دمه». قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، في قاعدة في قتال الكفار: «اختلف العلماء في قتال الكفار، وهل سببه المقاتلة أو مجرد الكفر، على قولين مشهورين للعلماء: أحدهما سببه المقاتلة أي الاعتداء على الدين وأهله وهذا هو قول الجمهور كمالك وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم. والثاني أن سببه الكفر وهو قول الشافعي، وربما علل بعض أصحاب أحمد من أن السبب في القتال مجرد الكفر. وقول الجمهور هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠).

فقوله: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ تعليق للحكم بكونهم يقاتلوننا فدل على أن هذا علة الأمر بالقتال، وقوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ فسره بعض العلماء بقتال من لم يقاتل وبالمثلة والغلول وقتل النساء والصبيان والرهبان والشيوخ وأصحاب الصوامع وتحريق الأشجار وقتل الحيوان. فدل على أن قتال من لم يقاتل أنه عدوان، وهذه الآية هي محكمة وليست منسوخة على قول الجمهور.. ثم استدل بقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ قال: والفتنة أن يفتن المسلم عن دينه كما كان المشركون يفتنون كل من أسلم عن دينة بصدده عنه. ولهذا قال: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾.

وقوله: ﴿وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ وهذا يحصل إذا ظهرت كلمة الإسلام وكان حكم الله ورسوله غالباً فإنه قد صار الدين لله. وأما قوله: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»، وهو ذكر للغاية التي يباح قتالهم إليها بحيث إذا فعلوها حرم قتالهم. وليس المراد منه أي أمرت أن أقاتل

الناس كل أحد إلى هذه الغاية، فإن هذا خلاف النص والإجماع فإنه لم يفعل هذا قط بل كانت سيرته أن من سألته لم يقاتله.. انتهى».

وقال أيضاً في السياسة الشرعية: «وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين. وأما من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والرهبان والشيخ الكبير والأعمى والزمنى ونحوهم فلا يقتل عند جمهور العلماء إلا أن يقاتل بقوله أو فعله.. لأن القتال هو لمن يقاتلنا إذ أردنا إظهار دين الله كما قال الله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وفي السنن أن النبي ﷺ مر على امرأة مقتولة في بعض مغازيه وقد وقف عليها الناس فقال: ما كان هذه لتقاتل. وفيها أيضاً عنه ﷺ أنه كان يقول: لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة.. انتهى».

إن الإسلام جعله الله رحمة للعالمين وقد حرم حرب الاعتداء والظلم، وقصر الحرب المشروعة على تقرير المصالح ودفع المفسد.. لأن الإسلام هو دين السلم والسلام، ولا يمكن تمتع العالم بالسعادة والراحة والرحمة إلا بمداية الإسلام. وقد أمر الله عباده بأن يؤثروا السلم على الحرب.. فقال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ لأن الإسلام يكره إراقة الدماء إلا لضرورة تقتضيها المصالح ودفع المضار والضرورة تقدر بقدرها»^(١).

فإذا كان هذا الحكم في الجهاد المشروع الذي لا بد له من أسس وأحكام فصلها الفقهاء في كتب الفقه، ولعل من أبرزها أن تكون غايات الجهاد مشروعة، وأن يخلوا الجهاد من البغي والعدوان والتجاوز، وأن يأتي الأمر بالجهاد من حاكم الدولة ورأسها لا من عامة الناس وأفرادهم.. وغير ذلك من الضوابط التي تحكم الجهاد.

(١) الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، الجهاد المشروع في الإسلام، ص ١٣.

فإذا كان الأمر كذلك فماذا عن القتال بين المسلمين والذي تُطلق عليه بعض الفئات اسم الجهاد، وينطلقون من فرضيات خاطئة تارة تصف المجتمع بالكفر، وتارة أخرى تصف الحاكم بالكفر، وثالثة تكفر النظام دون الحاكم أو المجتمع وتصف كل ذلك بالجهاد، إن المسلمين وهم كل من شهد الشهادتين، ولم ينكروا ضرورياً من ضروريات الدين على نحو يستلزم تكذيب النبي ﷺ، وجحد الرسالة بأن كانوا متأولين في إنكارهم لما أنكروه، فإن هؤلاء مسلمون وهم جزء من الأمة الإسلامية بالمعنى السياسي - الاجتماعي. ولا يشرع الجهاد - بالمعنى المصطلح عليه - ضد المسلمين بوجه من الوجود.

وأما المنافقون فقد جرت سيرة النبي ﷺ على معاملتهم في الشأن السياسي والتنظيمي معاملة المسلمين، وثبتت السنة الشريفة على ذلك، وظواهر القرآن الكريم تقضي به، فما داموا مسلمين يعايشون المسلمين ولا يشهرون عليهم حرباً ولا يبغون فساداً في الأرض، ولا يرتكبون ما يوجب الحد، فإنهم عوملوا كما ينبغي أن يعاملوا باعتبارهم مسلمين جزءاً من الأمة، بالمعنى السياسي - الاجتماعي التنظيمي.

أما مشروعية استخدام العنف المسلح ضد الأنظمة الحاكمة الإسلامية في البلاد الإسلامية، باعتبار أنه (جهاد) بالمعنى المصطلح يتوقف على الحكم بكفر أشخاص الهيئة الحاكمة وخروجهم عن الإسلام، وهذا ما لم يقل به أحد من العلماء والفقهاء الثقات، ومن دون ذلك فلا يمكن القول بمشروعية محاربتهم وقتالهم بقصد قتلهم بعنوان أن ذلك (جهاد) بالمعنى المصطلح.

ولكن الجهاد بالمعنى المصطلح لا يكون إلا ضد المحاربين، وهؤلاء الحكام وأعدائهم مسلمون معترفون بنبوّة محمد ﷺ، ورسالته، فلا يمكن الحكم بكفرهم، وعلى هذا الأساس فقد حقن الإسلام دماءهم.

ومخالفتهم للإسلام - باعتباره نظاماً سياسياً للمجتمع - من جهة كونهم يتولون الحكم على أساس نظام غير إسلامي من حيث أساس ومصدر شرعية ذلك النظام،

ومن حيث القوانين الوضعية التي ينفذها، ليس سبباً كافياً للحكم بكفرهم المجوز شرعاً لجهادهم بالمعنى المصطلح، لأن موقفهم ليس كفراً مباشراً صريحاً وليس كفراً ناشئاً من تكذيب النبي ﷺ، لأن حالهم لا يخلو من أحد فروض، فهم: إما معترفون بأن هذا النظام مخالف للإسلام، وهم يحكمون على طبقه عصياناً، أو ضرورة بدعوى عدم التمكن من تطبيق الإسلام.

فإن كانوا عصاة، فحكمهم حكم العصاة وليس حكم الكفار الذين يجوز جهادهم بالقتل والقتال.

وإن كانوا متأولين فيما أن يكون تأولهم استناداً إلى دعوى الضرورة فحكمهم حكم المتأولين وليس حكم الكفار الذين يجوز جهادهم بالقتل والقتال.

وإما أن يكونوا متأولين بأن هذا النظام موافق للإسلام، أو - على الأقل - ليس مخالفاً للإسلام، فحكمهم أيضاً حكم المتأولين، ولا يمكن الحكم بكفرهم المجوز لجهادهم بالقتل والقتال، كما ثبت عند الفقهاء من أن المخالف للإسلام بتأول بعض أحكامه عن شبهة مع التصديق والإذعان بنبوة النبي ﷺ ورسالته، لا يحكم بكفره، بل يجب حوار ومباحثته لإزالة شبهته.

فتحصل من جميع ما تقدم أنه لا وجه من الناحية الشرعية الفقهية لاستعمال العنف المسلح باعتباره (جهاداً) بالمعنى المصطلح، ضد أشخاص الهيئات الحاكمة (الأنظمة) على أساس أنهم كفار يشرع جهادهم، لما عرفت من عدم إمكان الحكم بكفرهم.

وأما العنف ضد الأجانب غير المسلمين في بلاد المسلمين فالمراد بالأجانب غير المسلمين هنا: (الأشخاص، والسفارات، والهيئات الأخرى، والشركات التجارية وغيرها) الموجودون في البلاد الإسلامية بإجازات دخول وإقامة عمل من قبل حكومات البلاد الإسلامية، ولا تضر إقامتهم وعملهم بالمسلمين، ولا توجد حالة حرب فعلية بين المسلمين وبينهم.

إن هؤلاء الأجنبي (كفاراً) بالمصطلح الشرعي. وقد دخلوا إلى البلاد الإسلامية بمقتضى إجازات دخول وإقامة عمل من قبل سلطات تمثل البلاد الإسلامية ذات العلاقة. وبهذا الاعتبار ينطبق عليهم ما ذكره الفقهاء جميعاً، وأجمعت عليه المذاهب الإسلامية من كونهم (أهل العهد، وأهل الأمان، وأهل الذمة)، وهم ليسوا -بهذا الاعتبار- موضوعاً للجهاد قطعاً.

وهذا العنوان يوجب شرعاً حمايتهم، وحفظ أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويعصمهم من كل اعتداء عليهم. وهذا واجب على الدولة وعلى سائر المسلمين. ولا شك في أن كل ما دل من الكتاب والسنة على وجوب حماية وحفظ من دخل وأقام في بلاد المسلمين من الكفار الأجانب، يشمل الأجانب غير المسلمين الموجودين الآن في البلاد الإسلامية بإجازة من حكومات هذه البلاد.

وكون هؤلاء الأجانب ينتمون إلى حكومات تتبع سياسات مخالفة لمصلحة المسلمين، لا يجعلهم مسؤولين عن سياسة حكوماتهم بنحو يبرر قتلهم أو جرحهم أو أسرهم أو مصادرة أموالهم.. وهم بالنسبة إلى حكومات بلادهم على قسمين: أحدهما: الأشخاص والهيئات والشركات التجارية والصناعية وغيرها، الذين يحملون جنسية البلد الأجنبي، ولكن لا علاقة لهم بالنظام الحاكم، وليسوا من أعضاء الهيئة الحاكمة في ذلك البلد.

ثانيهما: الأشخاص والهيئات الذين هم جزء من الهيئة الحاكمة من قبيل أعضاء السفارات والبعثات العسكرية، وما إلى ذلك.

فأما من كان من الأجانب غير المسلمين من القسم الأول: فلا يجوز الاعتداء عليهم بالقتل والجرح والأسر ومصادرة الأموال، بل يجب الوفاء لهم بالعهد والأمان بحفظهم وحمايتهم، ولا وجه لتحملهم وزر سياسات حكومتهم.

وهؤلاء من أظهر مصاديق الاستثناء في الآية الكريمة: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا لِيَتِيمَهُمْ عَاهِدُهُمْ إِلَىٰ مَدِينِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: ٤).

وأما من كان منهم من القسم الثاني، واقتضت مصلحة المسلمين قطع العلاقة مع حكومتهم ومخاصمتها، فإن غاية ما يقتضيه ذلك هو إخراجهم من البلد المسلم بالطرق والأساليب المتعارف عليها في المجتمع الدولي، وفي المهل المتعارفة حسب المعاهدات والمواثيق الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، والمسلمون في عصرنا ملزمون بمراعاتها من جهة التزامهم بالمواثيق المذكورة وعلاقتهم بمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ولا يوجد أي مبرر شرعي لمعاملة هؤلاء الأجانب بالقتل والجرح والأسر والضرب، وإتلاف الأموال ومصادرتها، في حالة عدم ارتكابهم لجرائم تقتضي معاقبتهم. وفي هذه الحالة فإن مرجعهم هو القضاء لمحاكمتهم والحكم عليهم، من دون فرق بين أن تكون سياسة حكومتهم ملائمة أو غير ملائمة لمصالح المسلمين. والخلاصة من جميع ما تقدم أن هؤلاء الأجانب - بقسميهم - ليسوا موضوعاً للجهاد، بالمعنى المصطلح، فيكون استعمال العنف المسلح ضدهم باعتباره جهاداً، أمراً غير مشروع.

ثم إن تقدير الموقف في هذا الحالة، والحكم بأن سياسة هذه الدولة الأجنبية أو تلك مخالفة لمصلحة المسلمين، وتقدير كيفية الرد على هذه السياسة، وأنه يكون بقطع العلاقات أو المحاربة أو غيرهما، لا يكفي فيه تقدير وفهم شخص واحد ورأيه، ولا مجموعة من الأشخاص ذات هوى واحد ورؤية واحدة، ولا حزب من الأحزاب بمفرده، بل لا بد لذلك من (شورى) يشترك فيها أشخاص وهيئات متنوعون في رؤيتهم السياسية، من ذوي الشأن والأهلية من المسلمين في البلاد التي يقوم بعضهم فيها بالعنف المسلح ضد هؤلاء الأجانب.

ويدخل في تشخيص الموقف المناسب من الناحية الشرعية والسياسية جميع الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ من هذا العمل بالنسبة إلى المسلمين بوجه عام (على مستوى الأمة والمنطقة) وعلى مسلمي البلد الذي يبحث وضع الأجانب فيه.

وأما استعمال العنف المسلح ضد الأجانب في بلادهم، من قبيل قتل الأشخاص وأعمال التفجير والنسف ضد المحلات التجارية والمرافق العامة وخطف الطائرات والسفن وما إلى ذلك، فإن الأمر فيه كما تقدم، حيث إنه لا ينطبق عليه عنوان الجهاد، بالمعنى المصطلح، فلا يكون مشروعاً بهذا العنوان.

وقد نص الفقهاء - استناداً إلى الأدلة الخاصة والقواعد العامة - على أن المسلم إذا دخل إلى بلاد أهل الحرب بعهد وأمان منهم (وهما، في عصرنا، ما تعارف بين الدول من سمات الدخول، Visa، والإقامة التي تعطيها الحكومات للوافدين إلى بلادها من البلاد الأخرى) فيجب عليه أن يكون ملتزماً ووفياً بالعهد والأمان لهم في بلادهم، ولا يجوز له أن يغدر بهم بسرقة أموالهم وإتلافها، فضلاً عن قتلهم أو جرحهم. وإذا أتلّف لهم مالا أو نفساً فهو ضامن لما أتلّفه، ويجب عليه أداء الحق إلى أهله.

وأما القيام بأعمال العنف المسلح ضد محلات الخمر والمقامرة وسائر أماكن ومجالس اللهو المحرم والأعمال المحرمة، بنحو يسبب إتلاف الأموال والممتلكات، وقد يسبب القتل والجرح لممارسي الأعمال المحرمة أو لغيرهم ممن لا علاقة لهم بهذه المنكرات من سائر الناس، فلا شك ولا ريب من الناحية الفقهية في عدم انطباق عنوان (الجهاد) بالمعنى المصطلح عليه، ومن ثم فإن استعمال العنف المسلح باعتباره جهاداً لقمع هذه المنكرات خطأ في التطبيق.

فظهر من جميع ما تقدم أن استعمال العنف السياسي المسلح باعتباره (جهاداً) بالمعنى المصطلح في داخل البلاد الإسلامية، وخارجها في جميع الموارد، غير مشروع^(١).

(١) بتصرف: الشيخ محمد شمس الدين، العنف المسلح في الإسلام، ص ٤٦ وما بعدها.

دور مسلمي الغرب في الشهادة على الناس

الدكتور عبد المجيد عمر النجار^(*)

كانت نازلة سبتمبر إحدى أكبر الأسباب التي أمتحت ذلك القلق في وضع الوجود الإسلامي بالغرب، ونحسب أن العلاج الناجع لهذا الوضع لا يكون إلا بأن يكون لهذا الوجود أفق حضاري بعيد المدى، يتجاوز به الأحداث اليومية والنوازل الطارئة، وينخرط به في المجتمع الغربي الأكبر على أساس شراكة حضارية.

تمهيد:

ظلّ الوجود الإسلامي في الغرب يتعرّض إلى مشاكل متعدّدة، ناشئة في مجملها عن التوجّس الذي يُقابَل به من طرف أهل الغرب الذين حلّ في ديارهم، وذلك بالرغم من أنّ هذا الوجود كان في مبادئه وفي كثير من أحواله باستقدام منهم لضرورات اقتصادية في الغالب. وكلّما توسّع هذا الوجود وتمدّد قابله ذلك التوجّس بتوسّع

(*) مدير مركز البحوث والدراسات، المعهد الأوروبي للدراسات الإنسانية، باريس.. (فرنسا).

وتمدد أيضاً، واستُدعيت لتأجيجه مخزونات تاريخية من العلاقة بين المسلمين والأوروبيين فيما شهدته من أزمات انتهت إلى دورات من الصراعات والحروب ظلّت غالبية في المخيال الجمعي على ما كان في تلك العلاقات أيضاً من تواصل حضاري بين الطرفين استفاد منه كلّ منهما فوائد جليلة. كما كان يؤجج ذلك التوجّس أيضاً ما كان يصدر عن بعض المسلمين المقيمين بالغرب من تصرفات مسيئة جرّاء أسباب من جهل وتدنّ في المستوى الثقافي والحضاري، وهي تصرفات حُمّلت أيضاً في كثير من الأحيان أكثر ممّا تتحمّل في مضمار تعميم الأحكام واتّخاذ المواقف المضادة.

ولما حدثت أحداث ١١ سبتمبر زادت مشاكل المسلمين بالغرب استفحالياً جرّاء استشراء التوجّس الذي كان في نفوس الغربيين إزاءهم، كمّاً وكيفاً، إذ قد قامت تلك الأحداث مقام البرهان في تلك النفوس على أنّ ذلك التوجّس النفسي أصبح له في نظرهم مصداق عمليّ يبيّن يدلّ على ما يمثّله الوجود الإسلامي بالغرب من خطر عليهم، بل على النسق الحضاري الذي ارتضوه منهجاً لحياتهم^(١)، وانتهى الأمر بالكثيرين إلى الانتقال من استشعار الخطر في الوجود الإسلامي متمثلاً في المسلمين أفراداً وجماعة إلى استشعار الخطر فيه متمثلاً في الإسلام نفسه ديناً، وهو ما زاد الأمر تعقيداً ضاعفت منه أضعافاً الحملات الإعلامية التي تديرها جهات مغرضة تعترف من حقد دفين، أو من مخزون عنصري، أو من حسابات سياسية ضيقة، وهي في كلّ ذلك تحرّف الحقائق في ذاتها، أو تنحرف

(١) كثيراً ما كان رئيس الولايات المتحدة يردد في خطبه أنّ هذه الأحداث المقصود منها ضرب النمط الحضاري الذي يعيشه الغرب بأبعاده المتعدّدة.

بما عن نصابها، لتنتهي بالوجود الإسلامي بالغرب إلى وضع بلغ فيه من الحرج ما لم يبلغه من قبل.

أسفر الوضع إذن فيما يتعلّق بالوجود الإسلامي في الغرب، بعد أحداث سبتمبر، إلى أن أصبح هذا الوجود في عيون الكثير من الغربيين في قفص الاتهام، مسلمين وإسلاماً على حدّ سواء: ديناً معادياً للحضارة الغربية في قيمها الأساسية، قائماً على العنف في أسسه العقديّة، عقيماً عن أن ينتج حضارة علمية متقدّمة، ومسلمين متخلّفين حضارياً، وكثير منهم غير قابل للتحضّر أصلاً، وعدد كبير منهم إن لم يكونوا إرهابيين بالفعل فإنّهم إرهابيون بالقوّة.

إنّ هذه الصورة لئن لم تكن صورة معلنة على هذا النحو من الوضوح من قبل عامّة المجتمع الغربي، إلّا أنّها أصبحت صورة يعلنها بعض الأفراد ويضمّرها كثير آخرون، وإن كان يوجد أيضاً من يتبرأ منها صدقاً أو نفاقاً.

وهذا الوضع الجديد الذي انتهى إليه الوجود الإسلامي بالغرب من شأنه أن يزيد من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق المسلمين المنخرطين فيه، وأن يستدعي المزيد من الجهد الفكري والعملية المطلوب منهم كي يكون لهم دور إيجابي يتجاوز تصحيح الصورة عنهم، التي زادتها أحداث سبتمبر تشويهاً، إلى أن يكون لوجودهم بالغرب مشاركة حضارية حقيقية يتفاعلون بها مع المجتمع الذي يعيشون فيه، تفاعل أخذ وعطاء، ونفع وانتفاع، ليكونوا إذن قد قاموا ببعض من الدور المطلوب منهم ديناً، وهو دور الشهادة على الناس، ذلك الدور الذي لا يمكن أن يتحقّق بالتمني ولا بالعفوية والتلقائية، وإنّما يتوقّف تحقّقه على أقدار كبيرة من الوعي ومن الفكر ومن العمل.

فكيف يمكن أن يقوم المسلمون بالغرب بهذه الشهادة، في ظلّ هذه الظروف الصعبة، التي تكتنف وجودهم به؟

إنّهُ لسؤال كبير ليس الجواب عليه بالسهل البسيط، ولكن لا بدّ من المحاولة، فمسافة الألف خطوة تبدأ بالخطوة الأولى، علماً بأنّ هذا الأمر يشغل منذ بعض الزمن كثيراً من المهتمّين بالوجود الإسلامي بالغرب، والعاملين من أجل ترشيده، أفراداً وهيئات، وقد حصل فيه قسط من الأدبيات المكتوبة والأعمال المنجزة.

وفيما يلي محاولة تنضاف إلى تلك المحاولات، وجهد ينضاف إلى تلك الجهود، وذلك بالإجابة عن أسئلة نراها أساسية في شهادة المسلمين بالغرب على الناس، وهي الأسئلة الأساسية التالية:

ما هي الشهادة المطلوب من الوجود الإسلامي بالغرب أداؤها كهدف له؟

وماذا تقتضي تلك الشهادة من فهم للواقع الذي تؤدّي فيه؟

وماذا تقتضي هذه الشهادة من مضمون؟

وماذا تقتضي من منهج في الخطاب يكون به الأداء؟

الشهادة على الناس هدفاً

إنّ الوجود الإسلامي المشهود حالياً بالغرب حصل بالتنامي على مدى زمني متطاوّل قد يكون تجاوز الآن قرناً من الزمن، وفي العشريّات الأخيرة شهد تسارعاً كبيراً انتهى به كماً إلى ما يفوق خمسين مليوناً من الأفراد بأوروبا وحدها، شرقياً وغربياً، وانتهى به كيفاً إلى أن أصبح من حيث الأفراد يضمّ شرائح متنوّعة تجمع بين العمّال والمثقفين والسياسيين والعقول المهاجرة، إضافة إلى المسلمين من أهل الغرب الأصليين، وأصبح من حيث النوع وجوداً ينزح إلى الاستقرار والثبات والمواطنة بعدما كان لفترات طويلة يعتبر نفسه وجوداً ظرفياً طارئاً لا يلبث أن يعود المسلمون فيه إلى أوطانهم الأصلية بعدما يقضون أغراضهم التي هاجروا من أجلها، تحصيلاً اقتصادياً أو علمياً أو أمنياً.

وبهذه الطبيعة العفوية التلقائية التي نشأ بها الوجود الإسلامي بالغرب وتطوّر فإنّه لم يكن له أهداف مرسومة، وغايات محدّدة، كوجود إسلامي عامّ، تتجاوز تلك الأهداف والغايات المحدودة التي ابتغاها الأفراد من هجرتهم إلى الغرب، وإقامتهم به، وذلك على سبيل المثال كأن يكون وجوداً قاصداً إلى نشر الإسلام بالغرب، أو مدّ الجسور الحضارية بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، أو غير ذلك من الأهداف الكبرى التي تتغيّباها بعض المهجرات ذات الطابع الجماعي من دائرة جغرافية ثقافية إلى دائرة أخرى، والتي تغيّباها على سبيل المثال الوجود الإسلامي الذي حلّ بأوروبا في القرن الثامن الميلادي واستقرّ بالأندلس قروناً، فقد كان وجوداً مبنياً منذ أوّل وهلة على غاية كبرى هي تبليغ الإسلام إلى أهل الغرب الأوروبيين، وإقامة حضارة على أساسه في الربوع التي حلّ بها.

والجهود التي بذلت من قبل مسلمي الغرب لتفعيل وجودهم الإسلامي وترشيده ظلّت منذ بداياتها وإلى وقت قريب لا تضع لها هدفاً إلاّ غايات قريبة، تتمثّل بالأخصّ في حفاظ المسلمين على هويتهم الدينية، بحفظ معتقدتهم وإقامة شعائرهم التعلّبيّة والتحلّي بأخلاقهم الإسلامية، وفي عصمتهم من الانحلال في المجتمع الذي حلّوا به والذوبان فيه بما يحمل من ثقافة مغايرة وقيم مناقضة؛ ولذلك لم تكن المناشط الإسلامية طيلة عقود تتجاوز ما يؤدّي إلى هذه الغاية، لا على مستوى الطرح النظري ولا على مستوى المنجزات العملية، وانحصر الأمر أو كاد في إقامة المصلّيات والنوادي الاجتماعية، وفي خطاب وعظي يُوجّه للراشدين من المسلمين، وخطاب تعليمي ديني بسيط يُوجّه للناشئة، تعريفاً لهم بالمبادئ الدينية الأساسية، معتقداً وسلوكاً، تماشياً مع الغاية المرسومة لحفظ الهوية الدينية للمهاجرين.

ولكنّ لما تبين أنّ طبيعة الوجود الإسلامي بالغرب بدأت تتغيّر من الظرفية إلى الدوام، ومن العرضية إلى المواطنة المستقرّة، وأنّ حجم هذا الوجود بدأ يتوسّع توسّعاً كبيراً، في كمّه وكيفه، نشأ شعور بأنّ أهدافه هي أيضاً ينبغي تبعاً لذلك أن تتغيّر، فتنتقل من أهداف جزئية صغيرة إلى أهداف أعلى وأشمل وأكبر، وهو ما يقتضي أيضاً أن توجّه الجهود المبذولة لترقيته وترشيده ليتلاءم مع تلك الأهداف الجديدة، وأنّ تكيف في كمّها وكيفها بحسب ما يقتضيه التطوّر الذي طرأ عليها.

إنّ هذا الشعور بوجود تطوير الأهداف بدأ يخالج المهتمّين بهذا الشأن من العاملين في الساحة الإسلامية بالغرب منذ بعض السنوات، وإذا كانت بعض الخطوط فيه بدأت تستبين لأولئك العاملين فبدأت تتغيّر على أساس ذلك الآراء والأعمال، إلاّ أنّ الصورة المتكاملة لهذه الأهداف بيّنة جليّة يبدو أنّها ما تزال غير

مستبينة بالقدر الكافي الذي يستدعي المهم للانخراط في المناشط المناسبة لها، المناسبة مع طبيعتها الجديدة، فما عسى أن يكون الهدف الأعلى الذي ينبغي أن يتغيّاه الوجود الإسلامي بالغرب في مرحلته الجديدة لترشّد على أساسه المناشط، ويعمل من أجل تحقيقه العاملون؟

بما أن البحث يتعلّق بوجود إسلامي فإنّ ذلك يقتضي بدهاءة أن تكون الصفة الإسلامية هي العامل الأساسي المحدّد لطبيعة الهدف المتبغى من ذلك الوجود، وذلك بمقتضى أن أيّما وضع يكون عليه المسلم أو جماعة من المسلمين إلّا ينبغي أن يكون محكوماً بتوجيه إسلامي وفقاً لما تتّصف به تعاليم الإسلام من خاصيّة الشمولية، التي بها يدخل كلّ وضع يجد المسلم نفسه فيه تحت حكم التوجيه الديني.

وفي هذا الصدد، فإننا نجد مبدأ من المبادئ الإسلامية الأساسية التي تحدّد مهمّة المجموعات الإسلامية أينما كانوا وفي أيّ وضع وجدوا، وهو مبدأ يمكن أن يكون محدّداً للهدف الأعلى من الوجود الإسلامي بالغرب الذي نحن بصده، وهو وإن كان يتّصف بقدر كبير من العمومية إلّا أنّه يمكن تحديده بما يتناسب مع هذا الوضع الذي عليه المسلمون بالغرب، وتكييفه بحسب ما تقتضيه طبيعته، ذلكم هو مبدأ «الشهادة على الناس» الذي يتضمّنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣).

وإذا كان تعبير الشهادة على الناس تعبيراً غنياً جداً بجملة من المعاني، فإنّ المعنى المباشر الأبرز من بين تلك المعاني هو معنى «البيان» الذي يتّجه به المسلمون إلى سائر الناس على سبيل التبليغ، لما يتضمّنه دينهم من قيم روحية ومادّية، عسى أن يدركوا ما فيه من الخير، ويقتنعوا به، فيعتنقوه ديناً، أو يستفيدوا منه بأيّ وجه من

وجوه الاستفادة إن لم يقتنعوا به ديناً، ويتّصل بهذا المعنى على سبيل الضرورة جملة من المعاني الأخرى التي يتوقّف هو في تحقّقه عليها، فيكون إذن متضمّناً لها.

ومن تلك المعاني التي تتضمّنها الشهادة على الناس ما يقابل معنى البيان التبليغي المبتغى به عرض الخير على الناس للانتفاع به، من تبين ما عند الناس أيضاً من خير لأخذه والانتفاع به، إذ إذا كان المسلم مطالباً ديناً بأن يشهد على الناس بتبليغ الخير لهم فإنّه مطالب ديناً أيضاً بأن يتبين ما عند الناس من حكمة ليأخذها وينتفع بها وفقاً لقوله ﷺ: «الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا»^(١).

ومنها ما يتوقّف عليه تبليغ الخير للناس وأخذه منهم من علم بهذا الخير المبلغ والمأخوذ علماً دقيقاً، والعلم بواقع هؤلاء الناس من جهة ما يعين على التبليغ إليهم والأخذ منهم، فكلّ تلك المعاني تقتضيها الشهادة في مظهرها الأعظم الذي نحن بصدده، كما تقتضيها في مظهرها الأصغر حينما يشهد الناس بعضهم على بعض في القضاء الذي يفصل فيما يشجر بينهم من الخصومات^(٢).

وإذا ما سعينا بهذا المبدأ العامّ مبدأ «الشهادة على الناس» لنطبّقه على حال الوجود الإسلامي بالغرب، ونصوغ منه هدفاً لهذا الوجود تستهدي به أعمال الترشيد، فإنّه يمكن القول: إنّ الوجود الإسلامي بالغرب في طوره الجديد ينبغي أن يعمل من أجل أن يكون شاهداً على أهل الغرب بتقديم ما يتضمّنه الدين الذي يدين به من خير ممثّل في القيم العليا الشارحة للوجود، والمنظّمة للحياة، تقديماً بيانياً وعملياً، وبالاستفادة منهم لما حقّقه هم من كسوب حضارية في مجال الإدارة

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) راجع بحثنا بعنوان: مصطلح «الشهادة على الناس» في القرآن الكريم وأبعاده الحضارية، منشور ضمن كتاب: ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٦م.

والعلوم على وجه الخصوص، وذلك بالانخراط في المجتمع الغربي انخراط تفاعل تُداول فيه المنافع بالأخذ والعطاء، بالإفادة والاستفادة، وذلك على نحو يمكن أن ينتهي إلى شراكة حضارية يسهم فيها الوجود الإسلامي بالغرب في مسيرة الحضارة الإنسانية بالتنمية والترشيد ونشر السلام والوئام في سبيل ما فيه الخير للإنسانية بصفة عامة، وللعالمين الإسلامي والغربي بصفة خاصة، وهو ما يمكن أن يكون هدفاً أعلى للوجود الإسلامي بالغرب تُسخّر كل الجهود من أجل تحقيقه. وهو هدف يرتكز كما أشرنا آنفاً على ركيزتين أساسيتين هما بالتعبير الإسلامي:

البيان التبليغي في طرف العطاء من معادلة الشراكة الحضارية، واكتساب الحكمة في طرف الأخذ من تلك المعادلة.

١ - شهادة البيان:

لكي يكون للدور الذي حدّدناه للوجود الإسلامي بالغرب مصداقية، ينبغي أن نثبت صحّة طرفي المعادلة التي يتكوّن منها، وهو أنّ هذا الوجود يملك عطاءً نافعاً يمكن أن يدخل به في الشراكة الحضارية مع أهل الغرب، وأن نثبت أيضاً أنّ هؤلاء في حاجة إلى هذا العطاء في مسيرتهم الحضارية، وإثما نطلب ذلك لأنّه قد استقرّ في كثير من الأذهان أنّ أهل الغرب هم الذين يقودون مسيرة الحضارة الإنسانية، وأنّ المسلمين بصفة عامة يحتلون المراكز الأخيرة في هذه المسيرة، فكيف لهم إذن أن يكونوا شركاء يقدّمون ما فيه نفع حضاري يحتاج إليه الرّواد الذين صنعوا هذه الحضارة القائمة؟

وفي الجواب الجملي عن هذا السؤال نقول: إنّ الدين الذي يقوم عليه الوجود الإسلامي بالغرب قد ثبت أنّه أحدث في الماضي حضارة مشهودة هي التي أفضت إلى الحضارة القائمة الآن، والمبادئ الأساسية والقيم العليا الروحية والمادّية التي

أحدث بها هذا الدين تلك الحضارة ما زالت قائمة بذاتها لم ينلها تبديل أو تغيير، ولم تفقد من قيمتها الذاتية شيئاً، وهي بالتالي قادرة إذا ما توفّرت لها شروط الفعل على أن تكون فاعلة مشاركة في مسيرة الحضارة الإنسانية بالتنمية والترشيد.

وأما المسلمون الذين يحملون هذا الدين، والذين يحتلون في سلّم التحضّر رهناء مرتبة متخلّفة، فإنّ المسافة الحضارية التي تفصلهم عن رواد الحضارة من أهل الغرب الآن ليست بأوسع من تلك المسافة التي كانت تفصل المسلمين الذين حملوا هذا الدين أوّل مرّة عن رواد الحضارة آنذاك، ومع ذلك فقد استطاعوا أن يطوّروا بدينهم الحضارة الإنسانية لتبلغ ما بلغته على أيديهم من تقدّم مشهود، فلا يبعد على مسلمي اليوم من حيث المبدأ أن تكون لهم بإسلامهم مشاركة فاعلة في مسيرة التحضّر الإنساني يشهدون بما على الناس، كما شهد أسلافهم، إذا صدق الوعي وصحّ العزم.

وفي الجواب التفصيلي عن السؤال الآنف الورود نقول: إنّ مسلمي الغرب يمكنهم الانخراط في الشراكة الحضارية مع المجتمعات التي يعيشون فيها ليقدموا في تلك الشراكة منظومة من المبادئ ذات القيمة الذاتية الباقية كما أثبتتها التاريخ ويشتها منطق العقل، وذلك على سبيل البيان النظري وعلى سبيل الأتمودجية العملية على حدّ سواء. كما يمكن أن يقدموا أيضاً زحماً إنجازياً لما يشتركون فيه من القيم الإنسانية العامّة مع أهل الغرب، وذلك بالفكر والساعد معاً.

وما يمكن أن يقدمه مسلمو الغرب في هذه الشراكة من هذا وذاك يحتاج إليه المجتمع الغربي أشدّ الحاجة، فهو إذن عطاء نافع باعتبار تلك الحاجة إليه وليس مجرد إضافة سلبية متطفلة ذات طابع مذهري فحسب؛ وذلك لأنّ المجتمع الغربي على الرغم من تطوّره الحضاري المادّي المشهود فهو يعاني من جملة من المشاكل يبلغ بعضها من الحدّة ما يصل به إلى درجة الأزمة، وهو ما كان مناط انشغال عميق من

قَبْلَ العديِد من المفقّرِين والفلاسفة الغربيِين أَنفُسهم . ومن تلك الأزمات على سبيل المثال الأزمة الروحية، المتمثلة ثقافياً في سيطرة المفاهيم المادية على العقول والمشاعر، المنعكسة آثارها عملياً بصفة بيّنة على الروابط الاجتماعية وخاصة منها الروابط الأسرية، وهو ما أصبحت به مؤسّسة الأسرة ذاتها تواجه خطر التلاشي والانحلال.

ومن تلك الأزمات ما هو ذو طابع عامّ، وذلك مثل المأزق الذي أضحت تواجهه الحداثة فيما بشرت به من السعادة، أمناً واستقراراً وعدلاً ورحاء، والتي ظهرت آثارها بيّنة أيضاً فيما يمور به العالم من اضطراب منذر بخراب كبير، وفيما أصبح يغشى أهل الغرب أنفسهم من مظاهر القلق بادية في تفشّي ظواهر الإجمام والانتحار وتعاطي المخدّرات^(١).

ومنها الأزمة الديموغرافية، المتمثلة في التهرّم السكاني لأهل الغرب بصفة عامّة، وفي التناقص العددي لمجموع الأفراد، مما أصبح يهدّد بجديّة القوّة الإنتاجية لكثير من المجتمعات الغربية، وذلك لتزايد أعداد الأفراد من غير المنتجين وتناقص أعداد المنتجين.

ومنها الأزمة البيئية، التي أصبحت تهدّد الحياة بأخطار حقيقية مرعبة^(٢).

إنّ كلّ هذه الأزمات يمكن أن تسهم منظومة القيم الإسلامية في معالجتها، ويمكن بالتالي لمسلمي الغرب أن يسهموا بها في تلك المعالجة، فهذه المنظومة تشتمل على معادلة دقيقة بين قيم روحية وقيم مادية كفيلة بأن تقوّم الانخراط الحاصل في هذه

(١) راجع على سبيل المثال: ألبرت اشفيتسر، فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي (بيروت: ط دار الأندلس، ١٩٨٣م)؛ وآلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، نشر المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧ م.

(٢) راجع في الأزمة البيئية: آل قور، الأرض في الميزان، ترجمة: عواطف عبد المجيد (القاهرة: نشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٤م).

المعادلة لدى أهل الغرب، فتحافظ على المتاع المادّي ولكنها تشبع الأشواق الروحية الفطرية في الإنسان مما ينعكس إيجاباً على العلاقات الاجتماعية والأسرية، فتعود إلى وضعها الطبيعي من الدفاء والحميمية مما من شأنه أن يشيع في الأنفس الأمن والأمل. وفي الإسلام من قيم العدل والمساواة وحقوق الإنسان ما يمكن أن يسهم بأبعاده الإنسانية العامّة في معالجة الانخراط الحاصل في هذا الشأن جرّاء العنصرية والاستعلاء واستشعار التفوق وما شابه ذلك.

وفي القيم الإسلامية من الجذور العقدية والثقافية في النظر إلى البيئة الكونية والتعامل معها ما هو كفيلاً بالإسهام في معالجة الأزمة البيئية^(١)، خاصة وأنّ أصواتاً كثيرة بدأت ترتفع مطالبة بمعالجة هذه الأزمة معالجة ثقافية روحية^(٢). والمسلمون في الغرب، بما يحملون من قيم عقدية ثقافية في مجال الأسرة والنمو الديموغرافي، فإنه لديهم ما يمكن أن يسهموا به في تشييب المجتمع الغربي، والمحافظة فيه على المعدل الطبيعي للقوى المنتجة الذي يضمن تواصل النسق التنموي دون انتكاس يسيبه التهرّم السكاني كما هو حاصل الآن في العديد من البلاد الغربية.

ومن جملة ذلك يتبين أنّ الوجود الإسلامي بالغرب يملك من المقدرات القيمة ومن المقدرات الديموغرافية ما يمكنه من أن يكون له عطاء للمجتمع الذي يعيش فيه، يسهم به في مسيرة نموّه الحضاري، وهو عطاء يحتاج إليه ذلك المجتمع بصفة أكيدة وليس عطاءً متطفلاً، ولكنّ الأمر يبقى موقوفاً على حسن الأداء لذلك العطاء من قبل المسلمين، والاستعداد للقبول من قبل الغربيين، وهو ما سنبحثه لاحقاً.

(١) راجع كتابنا: قضايا البيئة من منظور إسلامي (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م).

(٢) هذا ما دعا إليه آل قور في كتابه الأنف الذكر: الأرض في الميزان.

٢ - شهادة الإفادة:

إذا كان ما يمكن أن يقدمه المسلمون في الغرب من عطاء يسهمون به في الشراكة الحضارية أمراً قد يخفى على «البعض» فإن ما يمكن أن يستفيدة هؤلاء من أهل الغرب قد لا يكون خافياً على أحد سوى نفر قليل هم أولئك الذين رأوا في الغرب ظلاماً مطبقاً لا خير فيه، وهو رأي بالإضافة إلى كون القائلين به هم في حكم الشواذ، فإنه لا يؤبه به، سواء بميزان الدين أو بميزان العقل والواقع.

إن الحكمة التي يمكن أن يستفيدها المسلمون في الغرب من أهله، بالإضافة إلى أهميتها من حيث ما تعود به عليهم من نفع يفضي إلى ترقية ذاتياً والرفع من كفاءتهم في العطاء الذي ينخرطون به في الشراكة الحضارية، فإنها تكون أيضاً أحد العوامل المهمة التي تجعل منهم جسراً بين العالمين الإسلامي والغربي، إذ هم وإن كانوا من مواطني الغرب أو من المقيمين فيه فإنهم منخرطون ثقافياً وروحياً في الأمة الإسلامية، وهذا وضع يمكنهم من أن يكونوا جسر تواصل بين الطرفين تنتقل به المنافع من جهة إلى أخرى، وتتوطد به علاقات الأخوة الإنسانية، وتمتد به حبال التعاون، وتتصرم به أسباب النزاع والصراع.

وليس ما على المسلمين بالغرب أن يستفيدوه هو فقط كما يبدو في الظاهر هذا الكسب العلمي التكنولوجي الذي هو العنوان الأكبر والأظهر للحضارة الغربية، وإنما يستفيدون أيضاً بصفة أساسية ما يُعتبر هذا الكسب نتيجة من نتائجه، وهو هذه النظم الإدارية الفاعلة التي تسير عليها دواليب الحياة في مختلف وجوهها، وهذه المؤسسة التي تشتغل بها كل مناشط المجتمع، بل عليهم أن يستفيدوا أيضاً قيماً عليا هي موجودة في دينهم ولكنها غير فاعلة فيهم، وذلك من مثل الإلتقان في الأعمال،

واستثمار الزمن على الوجه الأفضل من الاستثمار، فيتعلمون إذن كيفية تفعيل هذه المبادئ والقيم في وجهها العملي وإن كانت هي من صميم ما يدينون به من دين في وجهها الإيماني.

والمسلمون في الغرب مؤهلون لأن يقوموا بهذا الدور في الأخذ والعطاء للمنافع في أعلى درجاتها، إذ هم وإن كانوا في وضعهم الحالي يبدون في أغلبهم من محدودية الثقافة والتكوين العلمي والنضج الاجتماعي إلا أنهم يتطورون سريعاً في هذه المجالات كلها، ويكفي أن نعلم بصدد ذلك أن العقول الإسلامية المهاجرة إلى الغرب هي اليوم تعدّ بمئات الآلاف، وهي عقول ذات كفاءة عالية في مجال العلوم والاختراعات دخلت بها إلى نيل الجوائز العالمية مثل جائزة نوبل، ويمكن أن تكون هذه العقول هي رائدة المسلمين في القيام بهذا الدور من الشراكة الحضارية^(١).

وفي سائر المسلمين من القابلية للاستجابة ما يجعلهم إذا ما استنهضوا قادرين على مسaire هذا الدور بطرفي معادلته والمضي فيه بفاعلية، أليس من مبادئ دينهم المطالبين اعتقاداً بتطبيقها البلاغ من جهة، والأخذ بالحكمة أنى وجدوها من جهة أخرى؟

وأليسوا هم أحفاد أمة شهدت على الناس بحضارة عظيمة، أعطت البشرية عطاء ثراً، وأخذت بحكمة الحضارات السابقة جميعاً، فاستوعبتها، وانتفعت بها، وشهدت بها على الناس أيضاً شهادة البيان بما بلغت منها إليهم؟

(١) راجع بحثنا بعنوان: «البعد الرسالي في هجرة العقول المسلمة إلى الغرب» ضمن سلسلة «كتاب الأمة»، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، عدد: ٩٢، الدوحة، ٢٠٠٢م.

التفقه في الواقع المشهود

إنّ المجال الذي يُطلب من المسلمين في الغرب أن يؤدّوا فيه دور الشراكة الحضارية الذي شرحناه آنفاً هو بالأساس واقع العالم الغربي، وإن كان العالم كلّهُ أصبح اليوم متداخلاً لا تكاد تفرّق فيه بين حدود. ومن البدهي أنّ التفاعل مع أيّ واقع تفاعلاً إيجابياً مثمراً يستلزم أوّل ما يستلزم الفهم العميق لذلك الواقع في ظواهره وخفائيه، لثبتي على أساس ذلك الفهم السبل الناجعة للتعامل، وهو ما يصدق في حقّ الواقع المادّي، فما بالك بالواقع الإنساني بصفة عامّة، وواقع أهل الحضارة الغربية بصفة خاصّة وقد بلغ من التعقيد والتشابك والالتباس درجة كبيرة جدّاً، إذ كلّما ارتقت حضارة الإنسان وتطوّرت تقدّمت أيضاً في تداخل خيوطها وتشابكها وتعقيدها.

وقد يدّعي كثير من المسلمين أنّهم فهموا هذا الغرب وفقهوا أبعاده، وذلك بسبب إقامة لهم فيه، أو قراءة عنه، أو متابعة لوقائعه وأحداثه، أو حتى لتخصّص علمي في مجال من مجالاته، ولكن سرعان ما يتبيّن أنّ فقهم بالواقع الغربي ليس إلّا علماً ضعيفاً إن لم يكن مضطرباً مدخولاً؛ وذلك لأنّه في الغالب يقتصر في أفضل الأحوال على تقصّي الظواهر لا يتجاوزها إلى الخوافي البعيدة والقريبة، كما يقتصر على وصف الألوان البادية لا يتجاوزها إلى تحليل أطياها المتركّبة منها، فتأتي الصورة إذن منقوصة من حيث يُظنّ أنّها متكاملة.

إنّ الواقع الحضاري الغربي اليوم في مظاهره جميعاً، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ليس إلّا حصيلة لعوامل تفاعلت عبر أطوار زمانية قد تمتدّ في الماضي إلى آلاف من السنوات، وتلاقت فيها ثقافات وحضارات وديانات قديمة وحديثة

لنتهي كلّها إلى هذا الوضع الحضاري القائم، متداخلة فيه الألوان، متشابكة فيه الخيوط، ممتدة فيه الجذور إلى الماضي البعيد، متلوّنة بعد ذلك بما هو لاحق من العصور، فكيف يكون إذن فقه حقيقي في هذا الواقع الحضاري إذا لم يمتدّ النظر فيه إلى ما وراء ظواهره من عوامل وأسباب وملابسات، وإذا لم يقع الرجوع بالنتائج إلى مقدّماتها مهما كانت ضاربة في القدم أو متخفّية في المذاهب والثقافات والأديان؟

إنّ هذا الواقع الحضاري الغربي مهما بدا وليداً للحدّات فإنّ له نسباً وطيداً بالحضارة اليونانية ومحركاتها الفلسفية، وبالحضارة الرومانية ومبادئها الكلّية العامّة، وباليهودية والمسيحية ديناً وحضارة، وذلك بالإضافة إلى عروق تمتدّ بها إلى حضارات الشرق وأديانه وإن تكن عروفاً رقيقة قد لا تُرى إلّا بالتأمّل العميق، ألا ترى على سبيل المثال نسباً بين ما يتردّد في حضارة اليوم من مقولة الصراع مع الطبيعة وغزو الفضاء وما أفضى إليه ذلك من أزمة بيئية وبين ما كان فاشياً في حضارة الرومان وما تشهد به آثارهم من الصراع بين الإنسان والحيوان كمظهر من مظاهر الطبيعة، وما كان لذلك من قيمة في آدابهم وفنونهم العمرانية؟ ثمّ ألا ترى نسباً أيضاً بين ما تقوم عليه هذه الحضارة الغربية من مركزية للإنسان تُقاس بها حقائق الوجود بما كان عند اليونان من مذهب فلسفي يعتبر الإنسان مقياس كلّ شيء ومرجعية كلّ الحقائق^(١)؟

إنّ الحدّ الأدني من الفقه في الواقع الأوروبي لا يمكن - فيما نرى - أن يحصل للناظر فيه إلّا إذا فقه أمرين أساسيين:

(١) راجع في ذلك: حسن حنفي، مقدّمة في علم الاستغراب (بيروت: ط المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٩٢م) ص ٨١ وما بعدها.

أولهما الآراء الفلسفية الكبرى التي تُعتبر مرجعية أساسية تحرك هذا الواقع وتوجّهه وتشكّل بنيتها، مهما كان مظهره العملي وأحداثه الجارية وتفصيله الجزئية، بحيث يمكن أن يُرجع الناظر ما هو ظاهر منها إلى ما هو مرجع محرّك.

وثانيهما، البناء الثقافي العقلي الذي تشكّل عليه العقل الأوروبي، والذي أصبح يشكّل منهجه في السعي إلى معرفة الحقيقة، ومقياسه في القبول والردّ لما يُعرض عليه منها.

ومن البين أنّ الفقه في هذين الأمرين يستلزم تتبّعاً متّداً دقيقاً للمقدّمات التي أفضت إليهما، وقد تكون تلك المقدمات متشعبة بعيدة الجذور كما أشرنا إليه آنفاً. ولما كان لا يسمح لنا هذا المجال بذلك التتبع فلا أقلّ من أن نشير تالياً بصفة سريعة إلى خلاصة لما نراه من ذينك الأمرين المشكّلين للواقع الحضاري الغربي الذي هو مسرح لشهادة مسلمي الغرب على الناس.

١ - التفقه في الأفكار:

إنّ الأفكار الكبرى التي تبني عليها الحضارة الغربية، وتحرك هذه الحضارة وتوجّهها، لعلّها لا تتجاوز بضع أفكار كبرى، وإن كانت كلّ واحدة منها تتفرّع إلى فروع وتتفصّل إلى تفاصيل تسهم كلّها في الحراك الحضاري في جزئياته وتفاريقه، ولكن تظلّ تلك الأفكار الكبرى هي الأساس الأوّل للتأثير والتوجيه، حتى أنّ البناء الحضاريّ العامّ والأحداث اليومية الجارية تنطبع على حدّ سواء بطابعها وتوجّه بتوجيهها.

وأولّ تلك الأفكار: تفسير الوجود على أنّه ذو بعد واحد هو البعد المادّي، متمثلاً في عينيّة المادّة أو فيما تولّد عنها ونشأ منها، وأنّ ما سوى ذلك من غيب

ليس إلا مندرجاً ضمن الأوهام والأساطير. وينشأ من ذلك فكرة ثانية هي أنّ الإنسان هو مصدر الحقيقة وليس لها من مصدر خارج عنه، وعليه إذن أن يسعى إليها بذاته دون أن يترقّب شيئاً منها من خارجه، سواء تعلّق الأمر بالحقيقة الكونية أو تعلّق بالحقيقة الإنسانية الخاصّة بالمنهج الذي تجري عليه الحياة والقيم التي تحكمها وتوجّهها. وينشأ من هذا وذاك فكرة أنّ حياة الإنسان هي حياة ذات مرحلة واحدة تنتهي بالموت، فعليه إذن أن يغتنمها للرفاه والمتعة، وأن يجذب بكلّ قواه العقلية والبدنية في أن يكتسب الوسائل التي توفر له ذلك، إذ لو فاته الغنم في هذه الحياة الراحنة فقد فاته كلّ شيء.

وفكرة التغيّر المطلق هي إحدى الأفكار الأساسية المحرّكة لحضارة الغرب، فما من شيء يتّصف بالثبات المطلق، سواء تعلّق الأمر بالقيم والمبادئ، أو بالنظم والمناهج، أو بطبائع الموجودات، فهي في وجهها المادّي متطوّرة على الدوام كما ذهب إلى ذلك «دارون» وأتباعه، وهي في وجهها الإنساني ماهية يصنعها الإنسان نفسه حسب مشيئته كما انتهى إليه الوجوديون. ويتبع ذلك كلّ فكرة أنّ المنفعة هي التي ينبغي أن تقود الحياة فكراً وسلوكاً، فأیما فكرة من الأفكار أو موقف من المواقف أو تصرّف من التصرفات يجرّ للإنسان منفعة فهو الحقيقة التي ينبغي أن يتبنّاها الفكر ويجري عليها السلوك.

وحتى يعيش المجتمع في أمن وسلام، نشأت فكرة التوافق الاجتماعي الذي يخضع فيه جميع الناس لما يستقرّ عليه رأي أغليبتهم من نظم وتراتب، وتترك فيه الحرّية للأفراد مطلقة لا تقيدها إلا الحدود التي ترسمها تلك الأغلبية، وذلك في مقابل أن تتحقّق لهم حقوق مادّية ومعنوية تكفل لهم الحياة الكريمة.

ولا شك أن الاختصار على هذه الجملة من الأفكار في تحديد المرجعية الفلسفية لهذه الحضارة المعقدة شديد التعقيد ينطوي على قدر من المجازفة، إلا أن ما قلناه يندرج ضمن الاختصار والتقريب كما يقتضيه المقام، وإلا فإنه ليست هذه الأفكار هي الأفكار الوحيدة المتداولة في فلسفة الحضارة الغربية، بل إن أفكاراً أخرى كثيرة وكبيرة تُداول أيضاً في تلك الفلسفة بشكل واسع وعميق، ومنها ما هو مخالف لها أو لبعضها إلى حدّ التناقض، ولكن مهما يكن لتلك الأفكار من تداول فإن التأثير الأكبر في المجرى الحضاري العام إنما هو لهذه الأفكار الأساسية الكبرى التي ذكرناها، وتبقى سائر الأفكار الأخرى المخالفة لها ذات تأثير ضعيف، سواء في مجال الفكر أو في مجال السلوك، وإن كان النقد لبعض هذه الأفكار قد بدأ يتصاعد شديداً منذ بعض الزمن في الفلسفة الغربية، ولكنه لم يبلغ بعد مرحلة أن يكون له تأثير تغيير فيها بحيث يكون ملحوظاً في وجهة مسارها العام.

٢ - التفقه في منهجية الفكر:

وإذا كان بين الأفكار التي تستقرّ عليها الأمم وبين المنهج الفكري الذي تبني عليه عقولهم جدلية تبادل يتأثر فيها كلّ طرف بالآخر، فإن أهل الحضارة الغربية قد انتهت بهم مسيرة حضارتهم إلى عقلية ذات بناء خاصّ هو الذي تولدت عنه هذه الحضارة، أو تولدت هي عنه.

وبالخصائص المنهجية لهذه العقلية، أصبح أهل الغرب يفكّرون في مساعيهم إلى معرفة الحقائق، وإلى حلّ المشاكل التي تعترض حياتهم؛ وبتلك الخصائص أيضاً أصبحوا يتعاملون مع الآخرين من ذوي الثقافات المغايرة، وعلى أساسها تتحدّد مواقفهم من تصرّفات أولئك الآخرين وآرائهم قبولاً وردّاً.

ولعلّ من أهم تلك الخصائص المنهجية التي تبني عليها العقلية الغربية اليوم أنها عقلية واقعية، وذلك على معنى أنها تنطلق في البحث عن الحقيقة من استقراء الواقع متمثلاً في مظهره المادّي أو في مظهره الإنساني، فالمنطقية الصورية لم تعد لها سطوة على عقول أهل الغرب كما كان الأمر منذ بعض القرون، بله كلّ ما له صلة بالخرافات والأساطير، وقد أفضت هذه الخاصية إلى استحداث آليات منهجية كثيرة، وذلك مثل فنون التجربة، وطرائق الإحصاء، وأساليب التصنيف، وما إليها من الطرائق التي تتخذ من الواقع منطلقاً أساسياً في البحث عن الحقيقة.

ومن تلك الخصائص خاصية النفعية، وذلك على معنى أن العقل الغربي أصبح اليوم يزن الأفكار النظرية ويقدرّ المواقف العملية فيما إذا كانت حقاً يؤخذ به أو باطلاً يُتعد عنه بحسب ما تحقّقه تلك الأفكار والمواقف من منفعة مادية أو معنوية، وأمّا المقاييس النظرية الثابتة المطلقة التي توزن بها الأفكار لمعرفة الحقيقة فلم يعد يأبه بها العقل الغربي كثيراً، وإذا كانت الفلسفة النفعية الذرائعية التي اعتبرت المنفعة هي المقياس الوحيد للحقيقة قد ظهرت في الولايات المتّحدة أو آخر القرن التاسع عشر وانتشرت فيها وسيطرت عليها^(١) فإنّ العقل الغربي بمجمله قد تأثر بوجه أو بآخر بهذه المنهجية تأثراً كبيراً، إن على الصعيد النظري أو على الصعيد العملي.

ومن تلك الخصائص خاصية العلمية، ونعني بها أن العقل الغربي أصبح من أهم موازينه في القبول والردّ ميزان الحقائق العلمية الكونية، فقد اكتسبت هذه الحقائق بالتراكم صفة من اليقينية نصّبت منها ميزاناً معيارياً للأفكار، وأصبحت تُستخدم

(١) راجع في ذلك: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة (مصر: ط دار المعارف، ١٩٦٩م) ص ٤١٦ وما بعدها.

مقدمات في الجدل من أجل استبانة الحقائق حتى في المجال الإنساني؛ ولذلك فقد اصطبغت الدراسات الإنسانية بصبغة المنهج العلمي على معنى العلم الكوني. وإذا كانت هذه المنهجية التي تستخدم حقائق الطبيعة المادية ميزاناً للعلم المطلق قد أصبحت تتعرض منذ بعض الزمن لنقد شديد، وذلك باعتبار ما استبان من نسبة الحقائق الكونية في ذاتها، وباعتبار التباين بين الطبيعة المادية والطبيعة الإنسانية^(١)، إلا أنها ما زالت تُعدّ إلى حدّ الآن إحدى الخصائص المميّزة للعقلية الغربية في التفكير^(٢).

وكما ذكرنا آنفاً في الاختصار على ذكر جملة من الأفكار باعتبارها مكونة للمرجعية الحضارية الغربية، فإنّ اقتصارنا هنا على ذكر هذه الخصائص المشكّلة لمنهجية العقلية الغربية ينطوي على قدر من المجازفة أيضاً، إلا أننا بهذا الصدد لا نقصد إلاّ رسم صورة عامّة لهذه العقلية دون استقصاء وتفصيل، وذلك لما يقتضيه هذا المقام من الاختصار والإجمال، إذ القصد هو بيان أنّ المسلمين في الغرب في سبيل مسعاهم إلى تحقيق الهدف من الوجود الإسلامي بالغرب، كما شرحناه، عليهم أن يكون منطلقهم الأساس في ذلك التفقّه في الواقع، الذي هو مسرح شهادتهم على الناس، وما ذكرناه في ما ينبغي أن يُعلم في هذا الخصوص ليس إلاّ نماذج أوردناها على سبيل التمثيل وليس على سبيل الحصر، سواء في ما يتعلّق بالأفكار أو في ما يتعلّق بالمنهجية.

(١) من ذلك ما قام به: الكونت دي نوي في كتابه: مصير الإنسان، وألكسيس كاريل في كتابه: الإنسان ذلك المجهول.

(٢) يطلق على ذلك أحياناً مصطلح «العقلية الديكارتية»، باعتبار ما ادعاه ديكارت في بناء المعرفة من انتهاج منهج يقوم على الانتقال من يقين إلى يقين فلا يداخله إن شكّ بحال، حتى أنّه تساءل في الحلقة الأولى من بذائه المعرفي عن حقيقة كونه موجوداً، وانتهى إلى اليقين الأول بقوله: أنا أفكر إذن أنا موجود.

مضمون الشهادة

لا شكّ أنّ المطلوب من المسلمين بالغرب في شهادتهم على الناس هو البيان والبلاغ لما يعتقدون أنّهم يملكونه من حقّ الناس في حاجة إليه، وأن يأخذوا منهم الحكمة الحضارية التي يفتقرون إليها لتتمّ إذن الشهادة بتمام طرفيها، ويتحقّق معنى الشراكة الحضارية. والمسلمون يعتقدون أنّ كلّ ما جاء به دينهم حقّ نافع للإنسان، سواء ما تعلّق منه بالمعتقدات التي هي أساس الدين، أو ما تعلّق بالعبادات، أو ما تعلّق بالمعاملات، وتكليف المسلمين بالبلاغ يشمل بيان هذه الحقائق كلّها، وتبليغها للناس؛ لأنّ تبليغ الدين لا يكون إلاّ بتبليغها جميعاً.

وقد درج البلاغ الديني منذ الدعوة الأولى للنبي ﷺ على أن يكون الابتداء فيه بالعقيدة باعتبارها أساس الدين، ثمّ تتبعها بعد ذلك العبادات والمعاملات، وأصبح ذلك قاعدة عامّة في تبليغ الدين. فهل على المسلمين بالغرب اليوم في شهادتهم على أهل أن يبلّغوا إليهم دينهم على هذا النحو الذي أصبح قاعدة في الدعوة، أم يسعهم التغيير فيها بما تقتضيه الظروف؟

وفي الطرف الثاني من معادلة الشهادة فإنّ أهل الغرب قد توصّلوا في بنائهم الحضاري إلى منظومة كاملة ومتكاملة من الحكمة، متمثلة في علوم وتقنيات وصناعات ونظم إدارية وسياسية واجتماعية وغيرها، فماذا على المسلمين أن يأخذوا من هذه الحكمة؟ هل يأخذونها منظومة متكاملة كما هي عند أهلها؟ أم يفصلونها مفردات، ويضعون لهم موازين يستهدون بها في الأخذ بما ينفع وترك ما لا ينفع؟

١ - المضمون البياني:

لا بدّ في تحديد الجواب عن الأسئلة الآتية من أن نعود إلى العلم بواقع أهل الغرب، الذي جعلناه آنفاً شرطاً أساسياً من شروط الشهادة عليهم، لنستعين بذلك على ما يمكن أن يكون أنجح في أداء هذه الشهادة من حيث انتفاع المشهود بها عليهم، وذلك في طرف العطاء من طرفي الشهادة، ومن حيث انتفاعهم هم بما يأخذون منهم، وذلك في طرف الأخذ منها، وحينئذ فإنّ عرض الدين على أهل الغرب كما هو مرتّب حسبما تقتضيه قواعد الدعوة قد لا يكون مفيداً، بل قد ييؤء بعكس المطلوب، إذ يحصل الرفض من حيث كان يُراد القبول لما أريد أن يكون فيه منفعة للمعروض عليهم.

إنّ أهل الغرب بصفة عامّة استقرّ في أذهانهم، أو في أذهان الأغلبية منهم، أنّ البناء الحضاري الذي أقاموه في أبعاده القيمة والتنظيمية، وفي منجزاته المادّية والمعنوية، هو ذروة ما توصل إليه الإنسان من الحضارات، وبالتالي فإنّ أيّ نموذج قيمي آخر يُعرض عليهم سوف يقابل بالرفض إن لم يكن بالاحتقار والاستهجان، أو برودود الأفعال العدائية، وهذا هو المصير الذي سينتهي إليه البلاغ الإسلامي من قبل المسلمين بالغرب لو قام هؤلاء فيهم بالدعوة إلى الدين متكاملأ كما هو مرتّب في انبناء العبادات والمعاملات على المعتقدات، خاصّة في هذه الظروف التي تسود العالم الغربي بعد أحداث سبتمبر؛ ولذلك فإنّه من الحكمة أن يتوخّى المسلمون بالغرب في الخطاب البياني للمجتمعات التي يعيشون فيها منهجاً في البيان يُعاد فيه ترتيب المضامين الدينية في العرض بحسب ما تجد من القبول عند المخاطبين كما يقتضيه واقعهم الثقافي والاجتماعي.

وربّما يكون من القواعد المفيدة التي ينبني عليها هذا الترتيب في العرض ما يقتضي تقدّم أنواع من القيم والأحكام الشرعية على غيرها، ولعلّ من أهمّ تلك الأنواع التي ينبغي تقديمها ما يلي:

أ- القضايا العملية:

من تعاليم الدين ما هو نظري متعلّق بالمفاهيم التصورية، مثل المعتقدات المتعلّقة بحقائق الوجود ومصير الإنسان، وهي الأساس في الدين الذي ينبني عليه كلّ ما بعده، ومنها ما هو ذو صبغة عملية تتعلّق بمجريات الحياة الإنسانية وضبط مساراتها في مختلف مناحيها، وحلّ ما يعترضها من مشاكل، علماً بأنّ الإسلام له توجيه في كلّ شؤون الحياة العملية بصفة مباشرة أو بتوجيهات كليّة عامّة.

وأهل الغرب اليوم أصبحوا لا يأمّون كثيراً بالقضايا النظرية ذات الأبعاد الفلسفية سوى القلّة من النخبة المتفلسفة، وأمّا عامّة الناس، بل عامّة المثقّفين منهم، فإنّ همومهم الأساسية هي هموم عملية تتعلّق بقضايا الحياة الجارية سعياً في الغالب لتحقيق الرفاه المادّي والأمن النفسي والاجتماعي وزيادة الإنتاج الاقتصادي وما شاكل ذلك من القضايا ذات الصبغة العملية، فإذا ما وُجّه إليهم خطاب ذو صبغة نظرية فلسفية فإنّه، بالإضافة إلى ما ذكرنا آنفاً من مقابله بالاستعلاء، سوف لن يصادف من الناس همومهم التي تشغلهم، وهي هموم عملية، فيقابل إذن باللامبالاة إن لم يكن بالاستهتار، وأمّا لو خوطبوا بقضايا عملية تتعلّق بحياتهم الجارية فإنّ ذلك سوف يجد منهم استعداداً للسمع والتفهّم، ويبقى أمر القبول والاقتناع رهين البراعة في العرض والحكمة في الخطاب.

ولدى المسلمين من الأحكام الدينية في القضايا العملية المتعلّقة بمجريات الحياة ما هو من هموم أهل الغرب في واقعهم الراهن، فعرضها عليهم إذن بالمنهج المناسب

الذي سنأتي على بيانه لاحقاً سيجد منهم اهتماماً مبدئياً. ويمكن أن نذكر في هذا الشأن على سبيل المثال تلك القيم الدينية العملية المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية، ابتداءً بالعلاقات الأسرية، وامتداداً إلى الروابط بين أفراد المجتمع وهيئاته وجماعته، في ما تبني عليه تلك العلاقات والروابط من معاني الألفة الروحية والتكافل المعنوي والمادّي، وللإسلام في ذلك منظومة قيمية متكاملة، وترتيب عملية محدّدة، و ضمانات أخلاقية وقانونية تضمن تطبيقها العملي مما يجعلها بحقّ مناطاً لعطاء كفيل بأن يحظى بالاهتمام.

ومن تلك المفردات العملية ما يتعلّق بالدور الاقتصادي للمجتمع متمثلاً في المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية الأهلية وعلى رأسها مؤسّسة الأوقاف، فهذه المؤسّسة تُعتبر في النظام الإسلامي ريادة حضارية ذات شأن، وقد ضبّطت تشريعاتها، وحدّدت قوانينها على وجه دقيق، وأثبتت التجربة التاريخية نجاعتها في القيام بدور اقتصادي اجتماعي على قدر كبير من الأهمية، وهو دور حفظ الأمة في مسيرة تقدّمها من الاهتزازات والاضطرابات التي أصابها في محطّات عديدة من تاريخها جرّاء أسباب داخلية وخارجية، فهي بذلك تمثّل نموذجاً عملياً في معالجة قضايا المجتمع مثيراً للاهتمام.

ومن تلك القضايا العملية ما يتعلّق بالأحكام التي تضبّط العلاقات بين الناس ذات الصفة المدنية: عقوداً، أو معاملات مالية، أو منازعات ملكية على أسس من الحقوق والواجبات المتعادلة، وعلى قواعد من الضمانات والتحوّطات التي تضمن العدالة وتحقّق الأمن الاجتماعي، فللإسلام في ذلك تفصيل ثريّ جدّاً، ومتقدّم جدّاً، حتى أنّه يُعتبر بحقّ إحدى المفاخر التي يمكن أن يقدّمها الإسلام للبشرية، وقد كان ذلك محلّ تنويه من قبل كثير من كبار الفقهاء القانونيين العالميين، بل قد استفادت

منه بعض القوانين الغربية أيما استفادة، مثلما هو حاصل في القانون المدني الفرنسي على سبيل المثال.

فهذه القضايا يمكن أيضاً أن تُعرض على أهل الغرب في مقام البيان لما فيه مصلحة الأفراد والجماعات والمجتمع بأسره.

ب- القضايا ذات العلاقة بأزمات الغرب:

أشرنا سابقاً إلى أن أهل الغرب يعانون في حياتهم النفسية والاجتماعية والحضارية العامّة جملة من المشاكل يصل بعضها إلى درجة الأزمة، وذكرنا أمثلة لذلك، وفي ذات المواضيع التي طرأت عليها هذه المشاكل توجد في تعاليم الدين أحكام وتوجيهات وقيم من شأنها أن يكون فيها حلول لتلك المشاكل، وهو ما يقتضي أن يُتخذ منها مادّة عرض وبيان، عسى أن تجد طريقاً إلى تفهّمها والاقتران بها، فتكون إسهاماً إسلامياً من قبل مسلمي الغرب في الشراكة الحضارية المبتغاة من وجودهم في تلك البلاد.

ومن تلك القضايا ما يتعلّق بأحكام الأسرة، والقيم التي تنبني عليها، والمقاصد التي توجّهها، فقد اهتمّ التشريع الإسلامي بالأسرة كما لم يهتمّ بأيّ موضوع اجتماعي آخر، وضبط فيها من الأحكام المفصّلة، ومن القيم الموجهة ما هو كفيل بأن يجعل منها مناخاً نفسياً واجتماعياً يوفرّ بدرجة عالية الصحّة النفسية والاجتماعية، وذلك بما بُنيت عليه الأسرة من المسؤولية والاحترام والتكافل والمودّة والرحمة، بالإضافة إلى ما بُنيت عليه من ضبط دقيق للحقوق والواجبات.

وإذ تعاني الأسرة الغربية اليوم من الانحلال والتشتت والفقر الروحي، بل من أخطار التلاشي، فإنّ هذه القيم والأحكام الدينية إذا ما عُرضت على أهل الغرب عرضاً نظرياً وعملياً حكيماً ستجد إلى عقولهم طريقاً للقبول، وثمة كثير من عقلاء

الغرب أصبحوا اليوم متقبّلين لهذه القيم، كما ثمة كثير من الناس أصبحوا قابلين عملياً للأخذ بها، وما تكاثر الزيجات بين المسلمين والنساء الغربيات، على الرغم من المناخ العام الذي تشوّه فيه صورة المسلمين بصفة عامّة، وصورتهم فيما يتعلق بمعاملة المرأة بصفة خاصّة، إلاّ مظهرأ من مظاهر ذلك، فالمرأة الراغبة في الزواج من مسلم، على الرغم من هذا المناخ المعاكس، إنّما تطلب القيم الأسرية الإسلامية التي تتعطّش إليها بحكم الفطرة، ولا تجدها في الأسرة الغربية.

ومن تلك القضايا أيضاً ما يتعلّق بالبيئة الطبيعية، فقد جاء الإسلام بنظام متكامل في التعامل معها، مبنيّ على قيم عقديّة وثقافية، ومحدّد بأحكام قانونية، ومنضبط بتوجيهات أخلاقية، ومن شأن هذا النظام حينما يُعمل به أن يُجنّب كلّ ما عسى أن يكون فيه اعتداء على الطبيعة بأيّ شكل من أشكال الاعتداء، ويعصم إذن من أن تنشأ أزمة بيئية في خضمّ التعامل مع البيئة، وقد كان لتلك الخطّة الدينية في التعامل البيئي تجربة تطبيقية في الحضارة الإسلامية أتصفت بالثراء العملي والقانوني، كما أفضت إلى نجاعة فائقة في النتائج بحسب ما وصلت إليه تلك الحضارة من تطوّر في علاقتها بالطبيعة⁽¹⁾.

ولا يخفى أنّ حضارة الغرب تؤرّقها اليوم مشكلة التلوّث البيئي أرقاً شديداً، وقد أصبحت يوماً بعد يوم تتعالى وتتكاثر الأصوات المنذرة بكارثة وشيكة جرّاء هذه المشكلة، وانتهى الكثير من أصحاب هذه الأصوات إلى أنّ العلاج الحقيقي لهذه الأزمة لا بدّ أن يكون علاجاً ثقافياً بدرجة أساسية، وذلك ما يرشّح الثقافة الإسلامية لأن تقوم بدور مهمّ في هذا الشأن، تعضّد فيه التجربة الحضارية ما جاء به الدين من قيم ومبادئ وأحكام، لو أحسن العرض وأتقن البلاغ.

(1) راجع كتابنا الأنف الذكر: قضايا البيئة من منظور إسلامي.

ومن هذه القضايا ما يتعلق بالأمن النفسي والأمل في الحياة، فالتعاليم والقيم الإسلامية تجعل من أولى مقاصدها إشاعة الأمن في النفوس، وإفساح الأمل لها، وإبعاد اليأس والقنوط عنها، ولعلّ أوّل ما يحقق ذلك عقيدة البعث التي تجعل من الحياة مسرحاً ممتداً إلى ما وراء هذه الفترة القصيرة المنتهية بالموت، وهو ما يجعلها حياة لا تنتهي أهدافها مهما حقّق فيها الإنسان من إنجاز، فيشعر الإنسان إذن جرّاهاً بالأمن لاطمئنانه إلى المصير، كما يستشعر الأمل لإمكان تدارك ما قد يفوت في مرحلة منها سابقة في مرحلة لاحقة، وكلّ ذلك يُكسب الحياة قيمة كبرى تجعلها جديرة بحفظها والحفاظ عليها، ثمّ إنّ كلّ التشريعات العملية تؤكد هذه الوجهة في استشعار قيمة الحياة التي ترسي مبادئها عقيدة البعث.

ومن أعوص المشكلات التي يعانها أهل الغرب ما يشيع في أفراد كثيرين منهم من شعور بالخوف والقلق واليأس، حتّى عبّر ذلك عن نفسه فلسفياً في نظريات تقوم على العدمية والعبثية والغثيان^(١)، وعبّر عن نفسه عملياً في ارتفاع معدلات الانتحار، وفي انتشار أنواع المخدّرات، وفي تفشّي أمراض الاكتئاب بشكل واسع، وما ذلك إلّا بسبب الشعور بأنّ هذه الحياة القصيرة التي تنتهي بالموت قد استنفدت أغراضها التي يجمعها غرض الرفاه المادّي، فإذا ما تحقّق هذا الرفاه، وهو الغرض الأعلى، فقدت الحياة قيمتها فلم تعد جديرة بأن يحياها الإنسان، وكذلك الأمر إذا فقد الأمل في تحقيق هذا الغرض؛ ولعلّ هذا ما يفسّر كيف أنّ أكثر البلاد الغربية رفاهاً مادياً وإباحية جنسية هي أعلاها في معدلات الانتحار وتفشّي المخدّرات، وإذن فإنّ العرض الإسلامي لعقيدة الأمن والأمل، والقيم والمبادئ، التي تعمل على ترسيخهما في النفوس سوف يحظى باهتمام أهل الغرب، فيكون ذلك إضافة نافعة من قبل مسلمي الغرب لمجتمعهم الجديد.

(١) منها على سبيل المثال الفلسفة الوجودية المنظّرة للقلق والعبثية كما أسس ذلك جون بول سارتر والبير كامو.

ج- القضايا المؤلفة:

يحدّد الإسلام العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين بصفة واضحة ودقيقة ومنضبطة، سواء تعلّق الأمر بالأوضاع التي تكون فيها تلك العلاقة علاقة عداوة وخصام، أو التي تكون فيها علاقة سلم ووثام، ولعلّ الدستور الحاكم في هذا الشأن والذي يُعتبر قيماً على كلّ ما سواه من الأحكام والتوجيهات هو قوله تعالى:

﴿لَا يَتَّخِذُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَنِّلُواكُم فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِينِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ إِنَّمَا يَنْهَى اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُم فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُم مِّن دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩٠﴾ (المتحنة: ٨-٩).

وما دام المسلمون في الغرب باقين على صفتهم الإسلامية، وغيرهم باقياً على صفته غير الإسلامية، والجميع يعيشون في وثام وسلم، ويشتركون في المواطنة، فإنّ القانون الذي ينبغي أن يوجّه سلوك المسلمين هو قانون البرّ والقسط كما حدّدته الآية، وهو ما يقتضي أن يكون هذا السلوك مستجيباً لتوجيهات الدين من جهة، ومصاغاً بحيث يتلقّاه أهل الغرب بالقبول من جهة أخرى، وتلك معادلة دقيقة زلت فيها أقدام كثيرين، كما نشاهده اليوم من تصرفات بعض المسلمين الذين يعيشون في الغرب، بل كما ينظّرون إليه ويقدمونه للناس^(١).

ونحسب أنّ هذه المعادلة لا تستقيم إلّا بأنّ يقدم المسلمون في التعامل مع غيرهم تلك القيم والأحكام والضوابط التي تدعو إلى التآلف والتعارف والوثام والأخوة

(١) نشير هنا إلى أولئك الذين يعيشون في الغرب من المسلمين، وهم يعتبرون هذا الغرب عدواً لهم، ولذلك فهم ينظّرون لهذه العداوة، وينتهزون كل فرصة لإيذائه بمختلف أنواع الإيذاء، بما في ذلك استعمال العنف، فهؤلاء وإن كانوا قليلي العدد إلّا أنّهم يمثّلون انحرافاً عن قيم الدين، فضلاً عن جهلهم في فقه الواقع.

الإنسانية، وأن لا يكون مجال في بياهم القولي والفعلي للعداء وما يترتب عليه من التصرفات؛ وذلك لأن الأحكام التي تتعلق بوضع العداوة، وتضبط ما يترتب عليها ليس لها مناط في حال المسلمين بالغرب، إذ هم أصبحوا مكوناً من مكونات المجتمع الذي يعيشون فيه، يجمعهم جميعاً جامع المواطنة، وهو جامع يؤسس للوثام ويلغي العداء وأسبابه. هذا وإن للمسلمين تجربة تاريخية مشرفة في التعايش السلمي المنتج بين المسلمين وغير المسلمين، وهو ما يمكن استدعاؤه أيضاً لتدعم به الأحكام والقيم الدينية على المستوى النظري.

ومن القيم التي يمكن أن تكون محلّ بلاغ في هذا الشأن قيمة الاعتراف (بالآخر) المخالف في الدين، بناء على حرية المعتقد وممارسة التدين، وبصفة عامّة الاعتراف بالتنوع الثقافي، واعتباره مبدأ في التعايش بين بني البشر، ومن ثمة اعتبار المتعايشين مع المسلمين من غيرهم بمقتضى المواطنة أو الجيرة أو المصاهرة أصبحوا يكتسبون بمقتضى ذلك المبدأ حقوقاً هي واجبات على المسلمين، مثل حقوق الوفاء بالعهد، ونصرة المظلوم، واحترام الجار ونجدته ورعايته، والمواساة في الأتراح، والمشاركة في الأفراح، وذلك بالإضافة إلى الحقوق المترتبة على الأفراد والجماعات إزاء عموم المجتمع، مثل التكافل والتناصح والرعاية للمصلحة العامّة.

ومن تلك القيم في هذا الشأن، ولعلّها أعلاها، قيمة وحدة الإنسانية، أو الأخوة في الإنسانية، وما يترتب على ذلك من قيمة التعاون على الخير، ووجوب أداء العلم

لمن يطلبه ولمن لا يطلبه، إذ جحوده وكتمانه والضنّ به يُعتبر خطيئة دينية^(١)، وفي الموقف الديني من هذا كله توجيهات كثيرة: قيماً كَلِيَّة، ومبادئ أخلاقية، وأحكاماً شرعية، ولعلّ المبدأ الدستوري العام الذي يشمل ذلك كله هو قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّبُ النَّاسَ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)، فالتعارف إنّما هو التعاون، وهو ما لا يتمّ إلاّ بالتآلف والوثام، والاعتراف المتبادل بالتنوّع، بل والانطلاق منه في سبيل تبادل المنافع مادياً، والانتظام في الوحدة الإنسانية الجامعة معنوياً.

وإذا كان أهل الغرب قد وصلوا في مجال حقوق الإنسان إلى تأسيس منظومة متكاملة يفتخرون بها على الأمم، فإنّ المسلمين يمكن أن يكون لهم إسهام في إثراء تلك المنظومة وترشيدها؛ ذلك أنّهم وإن كانوا في واقعهم لا يرتقون إلى مستوى التطبيق لتلك المنظومة، إلاّ أنّ مبادئهم الدينية تتجاوز في الرشد المنظومة الغربية؛ وذلك لأنّ هذه المنظومة نشأت تاريخياً واستقرّت بعد ذلك على أساس من توازن القوى بين الفئات الاجتماعية، ولم تقم على مبادئ إنسانية كَلِيَّة ثابتة، وهو ما يعرضها للاحتلال والتراجع إذا ما اختلّ ذلك التوازن^(٢)، وأمّا حقوق الإنسان في المنظومة الإسلامية فإنّها قامت على المبدأ العقدي الدائم، وعلى الشمولية الإنسانية في مطلق الزمان والمكان^(٣).

(١) جاء في الحديث النبوي قوله ﷺ: «من كتم علماً ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار» أخرجه الحاكم، المستدرک (بيروت: ط دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م) ١/١٨٢.

(٢) ممّا يدلّ على ذلك ما نراه اليوم ممارساً من قبل بعض أهل الغرب من ازدواجية في المطالبة بحقوق الإنسان والعمل بها، إذ يكون ذلك ملخاً إلى درجة قد يستعمل فيها العنف إذا ما كان في ذلك مصلحة، في حين يقع التفاضل عن الأمر بل مساندة خرق تلك الحقوق إذا كان فيه أيضاً مصلحة، وإنّ فإنّ هذه الحقوق ليست إنسانية مطلقة، وإنّما هي دائرة مع المصالح ومختلفة بحسب الأوضاع والأجناس.

(٣) راجع في حقوق الإنسان في الإسلام: إبراهيم المرزوقي، حقوق الإنسان في الإسلام (ترجمة: محمد حسين مرسي، ط أبو ظبي: ٢٠٠٠م).

إنّ هذه المفردات من المبادئ الدينية، التي يجمعها معنى التآلف والوئام والتعايش السلمي القائم على التعاون المثمر وما هو في حكمها، تمثّل مضموناً ينطوي على إضافة حضارية يمكن للمسلمين في الغرب أن يسهموا بها في الشراكة الحضارية مع أهل الغرب، وأمّا تلك الأحكام والتوجيهات التي تتعلّق بأوضاع العداوة بين المسلمين وغيرهم فمن يخالفهم في الدين فليس لها في أوضاع المسلمين بالغرب من مجال، لانتفاء الوضع الذي هي مناطه، فإنّارتها إذن خارج الدائرة التعليمية الواعية من شأنها أن تعكّر على الهدف الذي ينبغي على الوجود الإسلامي بالغرب أن يسعى إلى تحقيقه، كما شرحناه .

إنّ ما عرضناه من هذه المفردات، مضموناً لما يمكن لمسلمي الغرب أن يقدموه في شهادتهم على الناس، لا نقصد منه تغييراً في ترتيب المبادئ الدينية من حيث انبناء بعضها على بعض، وإنّما هو ترتيب بياني فحسب، اقتضاه واقع المخاطبين به، وهو وإن كان مضموناً عملياً يبني على الأصل النظري المتمثّل في مبادئ الإيمان، إلّا أنّ التفكّر فيه والافتناع به والاستفادة منه قد تفضي في أغلب الأحيان إلى التفكّر في أصوله النظرية التي انبنى عليها، وقد ينتهي ذلك النظر إلى الافتناع بها هي أيضاً، وإلى اعتناقها ديناً.

وقد بين واقع المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام من أهل الغرب أنّ أكثرهم كان ينتهي إلى الإيمان بالأسس العقدية من باب الافتناع بالأحكام العملية حينما يشاهد عياناً منافعها في مجريات الحياة العملية؛ وحينما ينتهي الأمر إلى هذا الوضع فإنّ الترتيب بين الأصول والفروع سيعود إلى معادلته الأصلية.

٢- المضمون الانتفاعي:

لا شك أن المسلمين في الغرب مطلوب منهم، بمقتضى الدور المناط بعهدتهم، أن يستفيدوا من أهل الغرب ما يكتمل به دورهم في شقّه الثاني بعد العطاء، وهو ما يتعلّق بالأخذ والانتفاع. وعند أهل الغرب الكثير ممّا يعطون، وعند المسلمين حاجات كثيرة لذلك العطاء، وإذا كانت الشراكة أخذاً وعطاءً فإنّها لا يكتمل معناها إلاّ بتكامل طرفيها، إلاّ أنّه كما كان ذلك العطاء ينبغي أن يتمّ وفق ترتيب معيّن كما بيّناه، فإنّ الأخذ ينبغي أن يكون كذلك، وإلاّ فإنّه قد يعود على الشراكة الحضارية بالنقض، كأن يفضي مثلاً إلى أن يذوب المسلمون في أهل الغرب بأخذ كلّ شيء منهم دون تمييز، إذ حينئذ لا يبقى مجال لأن نتحدّث عن دور يقوم به المسلمون في الغرب، لأنّهم يصبحون إضافة كميّة لأهل الغرب، ليس لهم ما يقدمون كإضافة حضارية، إذ هم قد يصبحون نسخة منهم، وهي على الأرجح ستكون نسخة سيّئة، وهذا مصير انتهت إليه بعض الشعوب حينما قلّدت الغرب في كلّ شيء، فلم يبق لها وجود.

والسؤال المهمّ بهذا الصدد هو: ماذا على المسلمين في الغرب أن يأخذوا من أهله، وما هو الميزان الذي عليهم أن يزنوا به ما يأخذون ليمّ بذلك دورهم في الشراكة الحضارية على الوجه المطلوب؟

أشرنا سابقاً إلى أنّ أهل الغرب بلغوا في السّلم الحضاري درجة عليا في مجالات العلم المادّي والتكنولوجي، وفي فنون الإدارة والمؤسّسية، كما أشرنا أيضاً إلى أنّهم انتهوا في مجالات أخرى من الحياة إلى مشاكل عويصة بلغ بعضها درجة الأزمة.. وبمنظرة أولية يبدو أنّ على المسلمين أن يستفيدوا ممّا عند أهل الغرب من الحكمة العلمية النظرية والتطبيقية والحكمة الإدارية، وعليهم أن يتوقّوا الأسباب التي آلت بهم إلى المشاكل الأسرية والاجتماعية والبيئية وما شابهها، إلاّ أنّ الأمر في حقيقته أكثر

تعقيداً مما يبدو عليه هذا الميزان، إذ الحضارة الغربية كلُّ متداخل ومتكامل بحيث لا يمكن فصل بعض عناصرها عن بعض، فيؤخذ هذا خالصاً نقيّاً ويُطرح ذلك لما فيه من دخل على نحو من السهولة واليسر؛ ولذلك فإنّه ينبغي البحث عن موازين دقيقة يمكن أن تفضي إلى المطلوب بأكبر قدر ممكن مما يحصل به المعنى الحقيقي للشراكة الحضارية. ولعلّ هذه الموازين تنتهي إلى قاعدتين أساسيتين:

أ- الحكمة النظرية:

مهما يكن للإسلام من بيان شامل لشؤون الحياة، فإنّ تعاليمه جاءت في الكثير من تلك الشؤون كلّية عامّة، وتركت فيها مجالاً واسعاً للكسب البشري. وللحضارة الغربية كسب مشهود من الحكمة التي تدرج ضمن تلك القيم الإسلامية العليا التي جاءت كلّية عامّة. فمن القيم الإسلامية على سبيل المثال اكتشاف قوانين الكون واستثمارها لمصلحة الإنسان، وقد بلغت الحضارة الغربية في ذلك شأواً بعيداً، فهذا العلم بقوانين الطبيعة، وهذه التطبيقات التكنولوجية لاستثمارها التي كسبتها تلك الحضارة هي ممّا ينبغي على المسلمين في الغرب أن يبذلوا أقصى الجهد في العلم بها، والبلوغ فيها أعلى الدرجات فقهاً وتطبيقاً، إذ هو يعتبر من مقتضيات قيمهم الدينية، إلا أنّ ذلك ينبغي أن يكون مقيداً بقيدتين أساسيين:

أولهما، التمييز بين العلم نظرياً وتطبيقياً وبين جذوره الأيديولوجية التي تطبعه بطابعها، وقد توجهه بتوجيهها، فبعض المفردات العلمية قد تبدو قوانين طبيعية أو إنسانية محايدة، ولكنّها في حقيقتها قد لا تتخلّص بشكل كامل من الذاتية لتتمحّض للموضوعية المطلقة، فإذا هي تحمل بصمات أيديولوجية مذهبية، تكون بها مناقضة إن قليلاً أو كثيراً للقيم الإسلامية، وذلك على نحو ما يتمثل في قانون التطور في العلوم الطبيعية، أو في بعض القوانين في علم النفس وعلم الاقتصاد، فهذه المفردات العلمية ينبغي أن يدرسها المسلمون معروضة على ميزان النقد، ليتبين فيها

ما هو علمي موضوعي يندرج ضمن القيم الإسلامية مما هو أيديولوجي ثقافي قد يكون مناقضاً لها، علماً بأن كثيراً من هذه المفردات تتعرض للنقد من قبل أهل الغرب أنفسهم، وهم الذين أنتجوها ضمن كسبهم الحضاري، وذلك من جهة ما يشوبها من منزع عقائدي يخل بموضوعيتها بل قد يخل بصفتها العلمية أساساً.

وثانيهما، التمييز بين المكتشفات العلمية وبين استعمالاتها المنافية للقيم الأخلاقية، فمن المفردات العلمية ما يكون في ذاته كشافاً عن قوانين الطبيعة مندرجاً ضمن القيم الدينية، ولكنه يكون في ذات الوقت موجّهاً توجيهاً مناقضاً للقيم الأخلاقية والإنسانية، ويختلط هذا التوجيه فيه مع طبيعته الذاتية بحيث يصعب التمييز بينهما، ومن ذلك على سبيل المثال ما يتعلق بالكشوفات الذرية وما يوجّهها من إرادة الدمار الشامل، وما يتعلق بالكشوفات الجينية وما يكتنفها من إرادة التغيير في طبيعة البناء الإنساني، فهذه المفردات العلمية وما شابهها ينبغي على المسلمين أن يزنوها بميزان أخلاقي في ما تفضي إليه من نتائج قد تفوق في خطورتها ما تفضي إليه من منافع، وأن يكون لهم تبعاً لذلك منهج قويم في التعامل معها في نطاق ما يستفيدونه من علوم أهل الغرب يقوم على الاحتراز من الأبعاد المناقضة للقيم الأخلاقية الإنسانية في بعض منها.

ب- الحكمة العملية:

ثمّة قيم إسلامية كثيرة وقف بها التطور الحضاري للمسلمين عند مستويات ضعيفة في إجراءات التطبيق الفعلي وآلياته، وذلك إما لتوقف النمو في تلك الإجراءات العملية عند توقف النمو الحضاري الإسلامي بصفة عامة، وإما لانحراف وقع في فهم ذات تلك القيم وتحملها انحراف بها عن مسالكها الصحيحة في التطبيق، ونذكر على سبيل المثال من ذلك ما وقع في قيمة الشورى التي هي قيمة دينية أساسية، فقد ظلت آلياتها التطبيقية عند المسلمين فقيرة طيلة تاريخهم؛ ولذلك فإنها

بقيت قيمة نظرية في الغالب دون أن تنتهي إلى واقع معاش، وكذلك ما يتعلق بالتعاون والعمل المشترك بين أفراد المجتمع وفئاته، فتلك أيضاً قيمة عليا في الدين، ولكن الآليات العملية التي تجعل من التعاون شرعة اجتماعية واقعة بقيت عند المسلمين ضعيفة محدودة لذات الأسباب تقريباً، فكانت الفردية في التفاعل الاجتماعي هي الصفة الغالبة.

وأهل الغرب بلغوا في مجال الإجراءات والآليات التطبيقية لتلك القيم مبلغاً متقدماً جداً، سواء من حيث التنظير لها، أو من حيث التجربة الواقعية فيها، وقد بلغت تلك التجربة الآن من العمر بضعة قرون مما أكسبها النضج بالمراجعة والتحسين المتواصلين حتى أصبحت الآن مشهوداً لها بالصلاح في ترشيد الحياة، وهو ما يبدو على سبيل المثال في ما استحدثت من أساليب وطرق في إدارة الشورى، وفي ما سلك في التعاون بين الناس عن طريق العمل الجماعي القائم على المؤسسات، فضلاً عما وقع التوصل إليه من فنون الإدارة في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية. وقد أصبح كل ذلك ثقافة للمجتمع الغربي يمارسه بتسليم كامل فيما يشبه التلقائية، وهو أحد الأسباب الأساسية في التقدم الحضاري الغربي.

وحرى بالمسلمين في الغرب أن يكون لهم اتصال وثيق بهذه الإجراءات التطبيقية لقِيم هي من قيم دينهم ليأخذوا بها علماء، وليمارسوها تطبيقاً عملياً، ولتصبح لهم ثقافة عامّة في مختلف وجوه حياتهم، يديرون بها الشورى، ويتعاونون بها في المناشط، ويتقنون بها الأعمال، ويربّون عليها أبناءهم جيلاً بعد جيل، وينقلونها إلى المسلمين أينما كانوا، فإتّهم حينئذ سيكونون قد استفادوا من الغرب خيراً كثيراً، وسيكون بذلك قد تحقّق أحد وجوه الشراكة الحضارية المطلوبة منهم، دوراً يقومون به في وجودهم الإسلامي بالغرب.

منهج الشهادة

إن نجاح أيّ مضمون من مضامين الخطاب في أن يكون له قبول مؤثر لا يتوقف فقط على ما في ذلك المضمون من الحقّ النافع، وإنما يتوقف أيضاً وبدرجة كبيرة على المنهج الذي يكون به الخطاب، فكم من مبادئ وأفكار تكون في ذاتها حقاً يحمل من الصلاح للإنسان شيئاً كثيراً، ولكنها لا يكون لها تأثير في المخاطبين بسبب الخطأ في المنهج الذي تُبلّغ أو تؤخذ به، وهذا الأمر ينطبق على المسلمين في الغرب في شراكتهم الحضارية بطرفي معادلتها، الأخذ والعطاء؛ وهو ما استدعي أن يقع الاهتمام كبيراً بما يتعلّق بالمنهج الذي ينبغي عليهم أن يعتمدوه في بيان ما شرحناه سابقاً من مضمون، سواء في طرف العطاء أو في طرف الأخذ.

وبالنظر إلى ما قرّرناه من أن يحمل هذه الشراكة ينبغي أن تكون مبنية على الفقه في الواقع، الذي هو مسرح لها، وهو الواقع الغربي، فإنّ المنهج الذي يقتضيه ذلك الواقع ينبغي أن يكون متّصفاً بجملة من الصفات، لعلّ من أهمّها ما يلي:

١- العرض النفعي:

أشرنا سابقاً إلى أنّ العقلية الغربية أصبحت منذ زمن عقلية نفعية، على معنى أنّها لا تقتنع إلاّ بما يجرّ منفعة تزيد في متعة الحياة أو تحلّ مشكلة من مشاكلها، وذلك بقطع النظر عن مفهوم تلك المنفعة أو حقيقتها أو معيارها؛ ولذلك فإنّ خطاب أهل الغرب لإقناعهم بالمضامين القيمة الإسلامية التي يمكن للمسلمين أن يقدموها لهم سوف لا يكون له وقع يذكر في النفوس وفي العقول إلاّ إذا كان خطاباً ينتهج منهجاً نفعياً، وذلك على معنى أنّه يقدّم تلك القيم ببيان ما تجرّه عند الأخذ بها من منفعة مادية أو معنوية، سواء كان ذلك باستدلال منطقي أو باستدلال تاريخي أو باستدلال

واقعي إحصائي، فإذا ما أحسن ذلك الاستدلال بوجوهه المختلفة فإنّ العقول الغربية ربّما بدأت التفكير فيما يُعرض عليها بهذا المنهج، ومن ثمة قد تأخذ طريقها إلى الاقتناع بما يُعرض عليها.

وهذا المنهج النفعي هو منهج قرآني، إذ بما أنّ كلّ ما جاء به الدين من قيم وأحكام هو من أجل مصلحة الإنسان فإنّ القرآن الكريم كثيراً ما كان إذا ما عرض عقيدة من المعتقدات أو حكماً من الأحكام يذيلها في مقام الاستدلال على حقيقتها بما تفضي إليه في خصوص معتنقها من المنفعة المادّية أو المعنوية، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (الرعد: ٢٨)، وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ (طه: ١٢٤)، فهذا المنهج إذن يمكن استدعاؤه من القرآن الكريم، وذلك بقصد الاستدلال على المنفعة التي تحصل للمخاطب جرّاء أخذه بما خوطب به، والاستدلال على أنّ تلك المنفعة هي المنفعة الحقيقية وليست هي المنفعة الموهومة التي قد يتصورها بعض أهل الغرب حاصلة من أضرار ما يخاطبون به من قيم إسلامية، وذلك على سبيل المثال كما يبدو في تحريم الخمر من منفعة حقيقية يتوهم بعضهم أنّ المنفعة إنّما هي في الخمر لا في تحريمه، ويبقى الأمر في ذلك متوقفاً على قوّة الحجّة التي ينبغي أن يتوخّاها مسلمو الغرب في الخطاب البياني للعديد من القيم التي تحقّق المنافع الفردية والجماعية.

إنّ هذا المنهج النفعي في الخطاب كفيل بأن يجد القبول عند أهل الغرب؛ وذلك لأنّهم، كما أشرنا سابقاً، تعاني حياتهم الحضارية من جملة من المشاكل التي يبحثون لها عن حلول عملية، وكثير من تلك المشاكل تجد لها حلولاً في القيم الإسلامية لو أحسن الخطاب، ألا ترى أنّ الكثير منهم يبحثون عن أغذية للأرواح التي برّحت بها المنازع المادّية المحففة، فإذا هم يسقطون في مذاهب روحية شاذة أو مغالية من

عبادة لآلهة موهومة، أو ممارسة لطقوس غريبة، أو جرياً وراء تهورمات خرافية^(١)، ولو حوُطب هؤلاء بالقيمة العقديّة الإسلاميّة التي تعادل بين غذاء الروح وغذاء الجسد خطاباً يقنع بنفعيّة هذه القيمة لأقبلوا عليها إقبالاً، إذ هي مناسبة لفطرة الإنسان، وكفيلة بأن تحقّق له التوازن الذي بُنيت عليه تلك الفطرة.

٢- الخطاب العلمي:

إنّ عقلية أهل الغرب تشكّلت عقلية علمية، على معنى أنّها لا تسلّم بالقبول إلّا لخطاب يستعمل في حججه المقدمات اليقينية أو القرينة منها، تأثراً في ذلك بالمنهج الديكارتي الذي ابتدأه صاحبه في البناء المعرفي بإثبات كونه موجوداً، ثمّ جعل يقيم على تلك الحقيقة اليقينية كلّ الحقائق التي بعدها؛ ولذلك فإنّ الخطاب الإسلامي لأهل الغرب لا يكون خطاباً فاعلاً إلّا إذا كان قائماً على المقدمات العلمية من قواعد منطقيّة، أو حقائق كونيّة، أو معطيات إحصائيّة، أو أحداث واقعية، وكلّما اتّسعت هذه المقدمات اليقينية أو القرينة منها كان القبول أكثر حصولاً، وعلى العكس كلّما اتّسعت دائرة المقدمات الظنيّة والخطابية كان القبول أضيق وأقلّ، وهو ما يستلزم أن يكون الخطاب الإسلامي من قبل مسلمي الغرب منتهجاً المنهج العلمي القائم على الحجّة المنطقيّة، والقوانين الطبيعيّة، والتحليل الإحصائيّة، وما إلى ذلك من مسالك العلم في الخطاب، وأمّا لو بقي مجرد بيان وعظي إرشادي يشرّ بالإسلام وقيمه، كما هو حاصل اليوم عند كثير من أهل الدعوة حتى في البلاد الغربيّة، فإنّهُ سوف لن يثمر شيئاً في خصوص الهدف الذي حدّدناه للوجود الإسلامي بالغرب.

(١) تطلّع علينا الأخبار بين الحين والآخر أنّ جماعات في أوروبا وفي الولايات المتّحدة يتّخذون لهم نحلة دينية غريبة الطبيعة، فيها عبادة لآلهة مزعومة، وفيها طقوس وشعائر، وتنتهي أحياناً بنهايات مأساوية، مثلما حدث منذ سنوات بالولايات المتّحدة وبعدها بسويسرا من انتحار جماعي ذهب ضحيّته مئات من أتباع هذه النحل.

وكذلك الأمر فيما يتعلّق باستفادة المسلمين من حكمة أهل الغرب، فإنّ هذه الحكمة لا يمكن أن تُستفاد حقّ الاستفادة إلّا بالمنهج العلمي الذي يعتمد أصولاً للبحث وقواعد أصبحت هي بذاتها علماً قائماً، وهو علم غايته أن يساعد طلاب الحقيقة على الوصول إليها، وإذا لم يتمرّس مسلمو الغرب بهذا المنهج العلمي بحيث يصبح لهم ثقافة عامّة تشترك في بنيتها الأساسية عند جميعهم أو القسم الأكبر منهم، وتفاوت بعد ذلك بين الفئات بحسب المسؤوليات والاختصاصات، فإنّهم سيقون رهائن السبل السطحية والاعتباطية التي لا تثمر في مجال الاستفادة العلمية شيئاً كثيراً، بل قد ينشأ معها ظنّ بالاستفادة دون حقّ، وهو ضرب من الجهل المركّب الذي يسقط فيه اليوم بعض مسلمي الغرب ممّن تمظهوروا بمظاهر الغريبين في المآكل والملبس والمركب ولكنّهم لم يحصلوا من الأسباب العلمية التي أنتجت الحضارة الغربية شيئاً، واهمين أنّهم بمظاهرههم قد تحضّروا، وحقيقة أمرهم أنّهم باقون في وضع التخلف.

ومسلمو الغرب في هذا الشأن حظوظهم في الإفادة والاستفادة أقوى من حظوظ سائر المسلمين؛ لأنّهم يعيشون مباشرة في المناخ الذي تسوده الثقافة العلمية، وأجيالهم المتتابة سوف تتربّي علمياً على هذا المنهج في المؤسسات التعليمية الغربية تلك التي تعتمد في برامجها على الحرّية في الفكر وعلى التعلّم الذاتي، وذلك كلّه يساعد على التطبّع بالمنهج العلمي، ولكن مع ذلك فإنّ اكتساب هذا المنهج العلمي لا ينبغي أن يُترك للتلقائية، بل ينبغي أن يكون مبنياً على وعي عميق بأهمّيته، وعلى سعي مخطّط تتضافر فيه الجهود بين الأسر والمؤسسات ذات العلاقة.

ويجدر أن نلاحظ في هذا الصدد أنّ الثقافة الإسلامية السائدة هي ثقافة التلقين وليست ثقافة التفكير، وذلك ما يستلزم في سبيل التغيير جهوداً مقدّرة، ومسلمو الغرب تساعدهم الظروف أكثر من غيرهم على ذلك التغيير كيما يكون خطاهم خطاباً علمياً في اتّجاهي الأخذ والعطاء.

٣ - التبليغ العملي:

لا شيء يؤثر في مجال تبليغ الأفكار والقيم مثل التبليغ العملي، وذلك بأن تُرى القيمة أو الفكرة المعروضة أنموذجاً عملياً مطبقاً في الحياة الجارية، وتُرى بالتالي ثمارها المرجوة منها ماثلة للعيان. وأهل الغرب هم اليوم في أعلى ذروة من القابلية العملية في مجال التدافع الفلسفي الفكري؛ ذلك أنهم، كما أشرنا سابقاً، تشكّلت عقليتهم العامّة على صفة من الذرائعية التي تجعلهم لا يقتنعون إلا بما يحقّق لهم منفعة، والمنفعة لا تُرى جليّة إلا إذا تمثّلت في أنموذج عملي، ولذلك فإنّ إقناعهم بأيّ خطاب يتوقّف إلى حدّ كبير على مشاهدتهم لمحتوى ذلك الخطاب جارياً في الواقع، محقّقاً لثماره النافعة بالفعل.

وبناء على ذلك، فإنّ مسلمي الغرب يتعيّن عليهم في سبيل تبليغ ما يحملون من قيم نافعة إلى أهل مجتمعهم الجديد أن يعرضوا تلك القيم عرضاً عملياً في تصرفاتهم وأعمالهم الفردية والجماعية، وأمّا إذا كانوا يدعون إلى تلك القيم نظرياً، ويخالفونها في سلوكهم عملياً فإنّ شهادتهم على الناس سوف تُحسب على أنّها شهادة مغشوشة، وسوف لن تثمر شيئاً من القبول، بل ستقابل بالرفض، بحجّة أنّها غير مثمرة عملياً.

ولعلّ التحديّ الأكبر الذي يواجه المسلمين في الغرب، في خصوص شهادتهم على الناس، كما شرحناها، هو هذا المنهج العملي في التبليغ.. فوضع المسلمين بصفة عامّة ومسلمي الغرب من بينهم هو وضع من يملك القيم العظيمة والأحكام النافعة ولكنّه لا يعمل بها ولا يطبقها في الحياة الجارية إلا قليلاً، والحال أنّ العمل بتلك القيم

والأحكام، بالإضافة إلى كونه يعتبر من جوهر الإيمان الديني نفسه، فإنّ البرهان النظري يثبت نفعه، والشهادة التاريخية تشهد بشماره الحضارية لما كان واقعاً في فترة ما من التاريخ الإسلامي.

ومهما يكن من أسباب أدت إلى هذا الوضع، من تخلف التطبيق الفعلي عن الإيمان النظري، فإنّ مسلمي الغرب يمكن أن يستثيرهم الوضع الذي هم فيه، أقلية مسلمة في مجتمع غير مسلم مهددة بالضياع إذا لم تحافظ على هويتها، والموقع الذي هم فيه مطالبون بشراكة حضارية تتوقف على الأنموذجية العملية في عرض ما يشاركون فيه بالعطاء، يمكن أن يستثيرهم ذلك ليكون عاملاً مهماً من عوامل التطبيق الفعلي لما يؤمنون به من قيم وأحكام، وحينئذ فإنّهم سيندفعون في طريق النهج الصحيح في الشهادة على الناس وهو النهج العملي^(١).

وهذا النهج العملي ينبغي أن يكون متوافقاً مع ما بيناه سابقاً من أولويات في المضمون المطلوب تبليغه، إذ المسلك العملي للقيام بالشعائر الدينية التعبدية، على الرغم من أهميته في ذاته في ميزان الدين، إلا أنّ تأثيره في الآخرين من أهل الغرب يكون تأثيراً محدوداً لما استقرّ في ضميرهم الديني من أنّ ذلك شأن شخصي لا يهمّ إلا صاحبه، ولكنّ التطبيق العملي على سبيل المثال للوفاء بالوعود، وإلتقان الأعمال، ولتحويل العلم النظري إلى تكنولوجيا عملية، وللتضامن الأسري، ولخدمة المجتمع، ولاحترام القوانين، وللحفاظ على البيئة، يكون له أثر بالغ في لفت الاهتمام إليه، ثمّ

(١) بين أبو الأعلى المودودي في كتابه «دعوة الحق» أنّ الشهادة على الناس هي شهادة بيانية قولية، وشهادة عملية فعلية، وهذه أبلغ في التأثير وأدعى للقبول.

في البحث فيه للوصول إلى ما مرجعته الإيمانية، ومن ثمة يكون التبليغ قد انتهى إلى ثماره المرجوة^(١).

وليس مقصودنا بالمنهج العملي ما يتعلّق بذات الأفراد المسلمين في الغرب أن يكون كلّ منهم في خاصّة نفسه عاملاً بالمقتضيات الدينية بصفة عملية، وإنّما مقصودنا بالأخصّ، إضافة إلى ذلك، أن يكون هذا المنهج العملي بادياً في تطبيق جماعي لتلك المقتضيات، كما حدّدنا أولوياتها سابقاً، ليظهر ذلك التطبيق أنموذجاً حضارياً بارزاً، يتمثّل على سبيل المثال في مؤسسات تربوية تحفظ الناشئة، وجمعيات خيرية تخدم المجتمع، ومراكز علمية تقوم بالبحث العلمي، وشركات إنتاجية تسهم في تنمية الاقتصاد، ومناشط جماعية تعمل على حفظ البيئة، وما إلى ذلك من كلّ مظهر جماعي من مظاهر التطبيق للقيم الإسلامية.

إنّ هذا المنهج العملي لتطبيق القيم الإسلامية في هيئته الجماعية سيكون له وقع مهمّ في نفوس أهل الغرب، لما يتبيّن فيه من جدّيّة في تقديم المنفعة للمجتمع، ومن ثمار ماثلة في الواقع لتلك المنفعة، وهو لذلك باب مهمّ من أبواب الشهادة على الناس، التي على المسلمين أن يؤدّوها في نطاق الشراكة الحضارية، التي هي هدف وجودهم بالغرب، كما حدّدناه في صدر هذا البحث.

لقد شهد الوجود الإسلامي بالغرب، خلال مراحلها السابقة ويشهد في واقعه الراهن، أوضاعاً من القلق جرّاء أسباب مختلفة، بعضها ينحدر إلى الماضي في ما يختزن من ذكريات الصراع بين المسلمين وأهل الغرب، وبعضها يعود إلى الحاضر في

(١) كثير من الشباب الذين يطلبون اعتناق الإسلام في فرنسا مثلاً، يكون ذلك بسبب ما رأوا في أتربهم المسلمين من تكافل أسري معنويّ ومادّي، وبما أنهم يشعرون بفقر شديد في ذلك، وتتوق أرواحهم إليه بحكم الفطرة البشرية، فإنّهم يطلبون الانضمام إلى هذا المناخ الثقافي الحضاري الذي يوفّر لهم ما يطلبون.

ما يمور به العالم من أحداث، وقد كانت نازلة سبتمبر إحدى أكبر الأسباب التي أجتحت ذلك القلق في وضع الوجود الإسلامي بالغرب، ونحسب أن العلاج الناجع لهذا الوضع لا يكون إلا بأن يكون لهذا الوجود أفق حضاري بعيد المدى، يتجاوز به الأحداث اليومية والنوازل الطارئة، وينخرط به في المجتمع الغربي الأكبر على أساس شراكة حضارية، يسهم بها معنوياً ومادياً في تقدم المسيرة الحضارية الغربية خاصة والإنسانية عامة، عطاء للقيم المرشدة والقوة المنجزة، واستفادة للحكمة العلمية والعملية.

فهذا الوجود الإسلامي في الغرب، بتناميه المتسارع كمّاً وكيفاً، قد أصبح واقعاً أوروبياً لا يمكن حذفه، ولعلّ القدر قد هيأه ليكون سبباً في التواصل بين العالمين الإسلامي والغربي، تواملاً يتحقق فيه الهدف الأكبر من جعل الله تعالى الإنسان شعوباً وقبائل، وهو التعاون من أجل ما فيه خير الإنسانية، كما جاء في الذكر الحكيم: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣).

مؤسسات المسلمين في أمريكا الشمالية بين الدور الغائب.. والفاعلية المطلوبة

الدكتور مازن موفق هاشم (*)

في عصر الاتصالات العولمي، فإن الانعكاسات الجاهلة لمسلم في زاوية قاصية من الأرض، لا تفهم منطق العصر وذوقه، تُحسب سلباً على الأمة جميعاً.. فهل يلزم التذكير بأن الغضب والاحتدام لا يساعد الجاهل على التعلم، ولا يشجع الشاك على التفهم، وأن الابتسامة سنة ولو لعدسة التقرير المصورة.

تحيط عبارة «مسلمي أمريكا» هالة ضبابية مبالغ فيها، مثل ما تحيط صورة هذه البلاد في أذهان الكثير من الناس.

صحيح أن مسلمي الغرب يحتلون موقعاً مميزاً، بحكم المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيشون فيها، إلا أنه تواجههم هذه المنظومة بتحديات

(*) متخصص في علم الاجتماع، يدرس في جامعة جنوب كاليفورنيا.. (الولايات المتحدة الأمريكية).

هائلة على المستوى الثقافي والعملي، وتطرح إشكالية الاستفادة والانسجام مع المحافظة على النسق الثقافي الإسلامي، وإشكالية التفاعل والتكامل من غير الانحلال والذوبان.

ولقد حطت في أمريكا هجرات مسلمة متعددة اختلفت خصائصها الذاتية وظروفها الموضوعية في إمكانية تأسيس وجود مسلم في هذه البلاد. ولكن تميزت آخر هذه الموجات بأنها استطاعت أن تتجاوز الوجود الفردي المحتم الذوبان وأقامت المؤسسات التي تحفز الهمم وتراكم الجهود وتحمي من الانطواء في عالم النسيان.

ويستفتح هذا الفصل المعالجة بالإشارة إلى محطات تاريخية مرَّ بها الوجود المسلم بقطاعيه الأفريقي قديم الوجود والمهاجر حديث القدم، ثم يفصل في تطور المؤسسات الإسلامية في العقدين الأخيرين.

كما يناقش هذا الفصل التوجهات المتباينة للأعمال الإسلامية، ويختتم الحديث بتسليط الضوء على خيارات المستقبل.

لمحة تاريخية

ظروف إمكانية التماسك

مسلمو أمريكا الشمالية ليسوا إلا من جملة مسلمي العالم المسلم، يشتركون معهم في أغلب الخصال والصفات. ولكن موقعهم الحياتي يفتح لهم فرصاً ويواجههم بتحديات مختلفة بطبيعتها وبكمونها عن المسلمين في بقاع أخرى. ولا بد أولاً من التذكير أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن هناك كتلتين رئيسيتين للمسلمين، كتلة السكان الأصليين الأفارقة السود وكتلة المهاجرين، وتختلف الفرص والتحديات والخصال الثقافية والمواقع البنيوية اختلافاً شديداً بين هاتين المجموعتين.

ففي حين عانت مجموعة الأفارقة السود مشاكل الفقر والفرقة العنصرية، فإن مجموعة المهاجرين تتميز بذهيرة ثقافية علمية ومادية أعلى بكثير رغم أنهم يواجهون تحديات التأقلم. ولا يقف التباين بين هاتين المجموعتين عند مسألة الإمكانات المادية -رغم محوريتها- بل ويشمل النمط الثقافي والمستقبل المرموق؛ وذلك لأن الإشكالية العرقية في تاريخ أمريكا لم تحلّ إلى اليوم، رغم كل الجهود الكبيرة التي بُذلت لمعالجتها. وإذا كان المسلم المهاجر يواجه اليوم التحيز والتهميش، فإنه على كلّ حال يأمل واثقاً أن أولاده الذين يُتقنون اللغة ويفهمون أسرار الثقافة سوف لا يعانون كثيراً مما عاناه. ولكن المسلم الأفريقي الأسود لا يخامرهُ شكٌ بأنه رغم أنه ابن هذا البلد الذي عاش فيه قروناً فإن مصيره محكوم بمصير السواد العرقي في أمريكا والذي لا يتوقع أحد - وعلى رأسهم العلماء والباحثون - أنه في طريقه للحل والنهاية.^(١)

(١) للتفصيل في توجهات المسلمين الأفارقة انظر:

Nyang, Sulayman. 1991. "Convergence and Divergence in an Emergent Community: A Study of Challenges Facing U.S. Muslims." In *The Muslims of America* ed. Yvonne Yazbeck Haddad. Oxford University Press. 237-239

أولاً: المسلمون الأفارقة:

لم تكن معيشة المهاجر غير الأوربي يوماً سهلة، خصوصاً إذا رافقتها الرغبة بالحفاظ على الثقافة الذاتية. ولكن اختلفت الشروط الموضوعية التي تمكن من المحافظة على الجذور الثقافية اختلافاً كبيراً بين المجموعات المسلمة المهاجرة. ولا يخفى أن هناك اختلافاً شاسعاً بين ظروف المهاجرين طواعية للقرن الفائت وبين ظروف الترحيل القسري للأفارقة في القرن السابع والثامن عشر. وإذا أردنا أن نلخص القرون الأربعة التي عاش فيها الأفارقة في أمريكا، فيمكن تقسيمها إلى ستة مراحل لكل منها تحدياتها المتميزة في ما يتعلق بإمكانية المقاومة والحفاظ على الشخصية الثقافية.^(١)

كانت المرحلة الأولى هي مرحلة الخدمة الإكراهية في المزارع بعد الاختطاف من بلادهم الأفريقية والعيش في أمريكا المستعمرات المنشورة، وذلك قبل أن تصبح الولايات المتحدة دولة بالمعنى الحديث. وفي مثل تلك البيئة القاسية والبلد النائية كانت المحافظة على التماسك الثقافي من أعسر الأمور. ورغم أنه وجد من بين الأفارقة الأول بعض ذوي العلم والمعرفة، إلا أن الغالبية كانت سكان قرى بسيطين يتعذر على أمثالهم الصمود. أضف إلى ذلك أنه انتمى هؤلاء الأفارقة إلى قبائل متفرقة ذات لغات مختلفة. ولذا كانت أغلب محاولات المقاومة ماولات فرار شخصية أو من ترتيب ثلة صغيرة. ويُقدَّر أن نسبة المسلمين من الأفارقة المختطفين كانت بين السدس والخمس.^(٢)

أما المرحلة الثانية فقد استهلّت بأنظمة الاسترقاق القانوني بعد عام ١٦٥٠م في ما يزيد عن قرنين من الزمن والعيش في مزارع إقطاعية ضخمة. ورغم أن ممارسات التفجير والتجهيل وتحريم تعلّم القراءة والكتابة على الطموحين من السود ومعاكبة المتعاطفين من البيض الذين يحاولون تدريسهم، فإنه توفرت لهم ظروف

(١) تفاصيل الوقائع التاريخية عن: McLemore, Dale, Harriett Romo, and Susan Gonzalez Baker. 2001. *Race and Ethnic Relations in America*. Allyn and Bacon.

(٢) عن: Edward L. Queen, III, Stephen R. Prothero, and Gardiner Shattuck, Jr. *The Encyclopedia of American Religious History*. (New York: Facts on File, 1996), p. 319.

مقاومة لها علاقة بازدياد أعدادهم بسبب الأرباح التي كانت تُحني من الاستبعاد وجلب المزيد من الأفارقة بالإضافة إلى توفر لغة مشتركة (الإنكليزية) بعد فترة مكوث طويلة. وهكذا تمثلت عمليات المحافظة على الشخصية الثقافية في الاجتماعات الدينية السرية وفي محاولات الهرب الجماعي للجنوب في المكسيك؛ وبين أعوام ١٦٦٠-١٨٦٠م جرت ٢٠٠ انتفاضة ربما من أصل ١٢٠٠ عملية خُطط لها ولم يُمكن من تنفيذها.

أما فترة ما قبل الحرب الأهلية الأمريكية وحتى الحرب العالمية الأولى كانت المرحلة الثالثة الحاسمة والتي شهدت تصدعاً في صفوف النخبة البيضاء الحاكمة، الأمر الذي قدم فرصاً لم تكن متوفرة من قبل. كما شهدت هذه المرحلة تغيرات اقتصادية مهمة في بداية التحول نحو التصنيع في الولايات الشمالية آنذاك (شمال شرق الولايات المتحدة اليوم) والرغبة في تغيير طريقة استغلال العمالة السوداء. وأخيراً فإنه شهدت هذه الفترة تغيرات قانونية أساسية بما فيها التعديلات الدستورية رقم ١٣ و ١٤ و ١٥ والتي سمحت للسود بالمشاركة السياسية. ولكن شهدت هذه المرحلة أيضاً أشنع عمليات التفرقة العنصرية البيضاء في الحياة اليومية، إلى جانب الاغتيال وحرق المحاصيل، وذلك بعد ازدياد التخوف من السود وهم في بداية تحررهم.

أما المرحلة الرابعة في تاريخ الأفارقة الأمريكيين فإنها أستهلت منذ أيام الحربين العالميتين وخدمة السود في الجيش وإلقاء كثير من العبء على أكتافهم. وكان لهذه التجربة أهمية في صهر السود في المجتمع، فها هم يدافعون عن نظام يستعبدهم، نظام يريد أن يحمر (الآخر) من العنصرية والفاشية ويتردد في تحرير قطاعات من ذات شعبه. وتدلّ التقارير أن الحكومة الأمريكية كانت تتابع بحذر صورها الخارجية نحو السود في نزاعها السياسي العالمي مع اليابان وغيرها من البلدان.^(١) وبشكل عام

(١) عن: Isaac, Harold R. 1998. "American Race Relations and the United States Image in World Affairs." In Michael L. Krenn. *Race and U.S. Foreign Policy During the Cold War*. NY: Garland Publishing, Inc. pgs. 260-274.

فإن مرحلة الحربين العالميتين ومواجهة النازية دفعت بإشكالية العرق الى السطح وأصبح أمراً لا يمكن لأمریکا تجاهله. ويمكن أن يُؤرخ للمرحلة الخامسة من وقت ظهور فكرة أن الدين الأصلي للأفارقة هو الإسلام في أعوام ١٩٣٤م، ولقد تزعم هذه الحركة «إيليجا محمد» وأطلق عليها اسم «أمة الإسلام»، والتي انتشرت انتشاراً واسعاً نسبياً في أعوام الستينيات. وبالطبع فإن الأيديولوجية التي دعا إليها «إيليجا» تبدو اليوم خليطاً من عناصر نصرانية بأسماء إسلامية، فلقد حوى خطابه على عناصر من الإنجيل وقومية أفريقية وعنجهية عرقية. وكان «إيليجا» يعلمهم بأن الرجل الأبيض الشرير هو الشيطان العفريتي^(١) وأن الاغتصاب الذي تتعرض له النساء السوداوات يُنجب «نيغرو» (تسمية الاحتقار التي كانوا ينادون بها) معجونين بالقيم البيضاء المُنحطّة. ودعا «إيليجا» إلى الانفصال عن المجتمع الأمريكي وبناء مجتمع خاص للسود في غياهب القارة الأمريكية ليُحيوا مجد قبيلة «شباز» التي كانت تنعم بالخير والسعادة وأعلى مستويات الحضارة في المدينة المقدسة مكة.

أما من ناحية البرامج العملية لـ«أمة الإسلام» فإنها تركّزت على أربعة محاور:

١- التعليم، مما سّموه دورة «حضارة عامة»، وكان للنساء صفوفاً منفصلة عن الرجال.

٢- التربية الصارمة شبه العسكرية بما فيها الطاعة والولاء والانضباط .

٣- الدعوة الى الاعتماد على النفس والاستغناء عن شفقة المتعاطفين من البيض، تحت الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يُخدم القضية السوداء إلا السود. هذا بالإضافة إلى إعلاء فكرة الحجّ والذي تمحور عنده حول الحجر الأسود، وسود أمريكا هم ممثلو هذا الحجر.

(١) يلاحظ أن مفهوم الشيطان في الإسلام يختلف عن مفهوم الشيطان العفريتي الشرير (devil) المساند في المجتمعات الغربية.

٤- برامج اقتصادية محلية تزود السود بالمهارات وتتيح لهم استغناءً مالياً عن المجتمع.^(١)

استهلّت المرحلة السادسة في تطور المسلمين الأفارقة بوفاة «إيليجا» عام ١٩٧٥م وتسلّم ابنه الحركة بعد ما توفرت فيها توجهات إسلامية أصيلة. وباشر القائد الجديد «وريث الدين محمد» بتغيير اسم الحركة ورفض المزاعم العرقية التي كان يدعو إليها «إيليجا»، ونادى بأنه لا يوجد مسلم أسود ومسلم أبيض؛ هناك مسلم فقط. كما رفض «وريث الدين محمد» فكرة الانفصال عن المجتمع وعدم المشاركة في السياسة الأمريكية. وجاء هذا التحول السلمي لحركة المسلمين الأفارقة نحو الأصالة الإسلامية بعد دعوات «مالكوم إكس» الثورية والذي عاد من الحج في عام ١٩٦٤م ليقوم بالوعظ ضد «إيليجا» (بعد أن كان يده اليمنى) وليضع حركة الأفارقة السود برمتها على مفرق طرق، دافعاً بذلك حياته إذ اغتيل بعد محاضرة له في عام ١٩٦٥م.

ويتعجب الإنسان من حكمة «وريث الدين محمد» الذي قام بخطوة عملية في غاية الأهمية، ألا وهي حلّ المؤسسة الاقتصادية التي يتحكم بها المتنفذون في إمبراطورية «إيليجا» إذ أنه يصعب تصوّر نجاح الفكرة الجديدة إذا بقي للمصالح المرتبطة بالفكرة القديمة مؤسسة تدرّ الأرباح. وبالفعل فقد عارض بعض الزعماء المتنفذين دعوة «وريث الدين» الجديدة التي تتطلع نحو الصفاء والاستقامة. وقامت تغيرات «وريث الدين بتحويل» الحركة المركزية مؤسسياً والمتحورة حول شخص يدّعي لنفسه نوعاً من القوى الخفية والغيبية إلى حركة ترتكز مرجعيتها في القرآن والسنة، ومساجد متعاونة منتشرة في القارة يؤمها قادة محليون تحت ريادة رمزية لها شرعية تاريخية.

(١) للتفصيل انظر: Kepel, Gilles. 1997. *Allah in the West: Islamic Movements in America and Europe*. Translated by Susan Milner. Stanford, CA: Stanford University Press.

ثانياً: المسلمون المهاجرون:

يمكن تقسيم هجرات المسلمين الطوعية إلى أمريكا الشمالية إلى ثلاث موجات: موجة القرن التاسع عشر، وموجة فترة الحرب العالمية، وموجة السبعينيات وما بعدها؛ ولكل موجة خصائصها وظروفها المميزة.⁽¹⁾

أما موجة أواخر القرن التاسع عشر فقد كان أكثر أعضائها شباباً عزاباً ليسوا ذوي مهارات عالية، ولم يكونوا من أصحاب التخصصات المهنية والشهادات العلمية الرسمية، بالإضافة إلى أنهم كانوا لا يتقنون الإنكليزية. وكانت الهوية الأمريكية يومذاك متمحورة بشكل صريح حول البيض والأصل الأنجلوساكسوني والدين البورتستاني، وفي فترة عنجهية قومية عالية. ولقد ترك هؤلاء المهاجرون المسلمون بلادهم في أسوأ مراحلها، في فترة التراجع العثماني وبداية التدخل الأوربي المباشر. أضف إلى ذلك أنه كانت تميل نظرة هؤلاء إلى شمال أمريكا أنها محطة مؤقتة من أجل التحصيل المالي، وأنهم سيعودون يوماً إلى بلادهم. ولذا، ومن ناحية القدرة البسيطة لهذه الموجة على التماسك الثقافي يمكن أن نسميها «موجة التردد والتفادي».

أما الموجة الثانية للهجرات المسلمة عقب الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1967م فإنها تركت بلادها في سنوات النضال الوطني والاستقلال من الاستعمار. وكما هو معلوم فإن نهاية العهد العثماني قد ترافق مع ظهور التيارات القومية، واعتبارها الأساس المفضل لترتيب المجتمع ونهج السياسة، بالإضافة إلى القناعة الكاملة في صواب تقليد التجارب العلمانية وضرورة حصر الدين في أضيق زوايا المجتمع، إن لم يكن استئصاله بالكلية، على أنه رمز التخلف والرجعية. ولقد كان كثير من

(1) للتقسيم الثلاثي والصفات الديمغرافية مأخوذة عن: Waugh, Earle H. Sharon McIrvine Abu-Laban, and Regula Burchardt Qureshi. Eds. 1991. *Muslim families in North America*. The University of Alberta press.

أصحاب الموجة الثانية طلاباً أو أصحاب مهارات فنية وتحصيل علمي - خلاف الموجة الأولى- وينحدرون في الغالب من شرائح اجتماعية متميزة في موطنهم الأم، وعلى معرفة باللغات الأجنبية. ولكن المنزع القومي لهذه الموجة، وعدم تركيزهم على الدين، وفقدان شبكة ترابطهم الاجتماعي، جعل انتماء أولادهم (أي الجيل الثاني من الموجة الثانية) للإسلام أضعف وأوهى؛ ولقد تزواج هذا الجيل الثاني - مثل نظيره من الموجة الأولى- مع النساء المحليات من خارج المجموعة المسلمة المهاجرة، مما زاد في إضعاف ترابط هذه المجموعة وقدرتها على التماسك الثقافي. ولعله يليق وصف هذه الموجة بموجة «الاحتذاء والتقليد»، إذ أنه لم يكن همها المحافظة على الجذور الثقافية بقدر الحفاظ على شاراتها، وقاموا ببناء بعض المؤسسات التي تُحيي الصفة الفلكلورية لثقافة بلد الأصل إلى جانب بعض الاهتمامات السياسية.

أما الموجة الثالثة - موجة «الاعتزاز والثقة» - في نهاية الستينيات فكان لها أكبر الأثر على المجتمعات المسلمة في أمريكا الشمالية، بسبب عددهم الكبير، وبسبب خصائصهم وسوية التزامهم الإسلامي، وطبيعة السياق الجيوغرافي السياسي الذي هاجروا خلاله. فبالنسبة لمهاجري البلاد العربية كانت فترة انجراح الضمير العربي بعد الحرب مع إسرائيل، وفترة اهتزاز الأيديولوجيات القومية التي كان يُنادى بها والتي أصبح يُنظر إليها على أنها شعارات فارغة لا تسمن ولا تغني من جوع. ومن ناحية أخرى قَدُم هؤلاء إلى أمريكا في ألبن فتراتهما الثقافية تعاملاً مع المهاجرين، وعقب الإنجازات القانونية لحركة الحقوق المدنية (التي شكّل الأفارقة قوامها). وكما سيأتي تفصيله فإن هذه الموجة كانت وراء النمو الباهر في النشاط الإسلامي، بغض النظر عما يمكن قوله حول نضجه وصواب خطته.

التحديات المؤسسية والبناء الداخلي

يعيش معظم المسلمين في بلادهم في مناخ اجتماعي فيه الكثير أو القليل من معطيات الإسلام، مناخ رغم احتوائه الكثير أو القليل من معطيات الإسلام واحتوائه على الشوائب والواردات، إلا أنه متأقلم لحد ما مع روح الإسلام ومتطلباته، أو مع ظاهره وشكله على الأقل. ويسري هذا القول على الثقافة العامة، وعلى الوسائط التي تتحرك فيها هذه الثقافة. فمثلاً مساعدة الفقير المحتاج عنصر ثقافي له جذوره الإسلامية، ويتحقق في الواقع - عندما يتحقق - من خلال شبكة علاقات طبيعية تتحسس حوائج الناس. والمقصود هنا الإشارة إلى أن معظم العناصر الثقافية في مجتمعات المسلمين تتحرك من خلال علاقات طبيعية فيها قدر كبير من العفوية وليس بالضرورة من خلال مؤسسات رسمية. وبغض النظر عن دقة انطباق هذه الصورة على واقع المسلمين المعاصر، فإن هذا النموذج هو الذي كان سائداً في المجتمعات التقليدية. وإنه إذ تصدع هذا النموذج وتفكك فإن الواقع المسلم يمشي أعرجاً بين أساليب تقليدية غير منسجمة مع الواقع الحديث المستورد وبين القليل من المؤسسات الخيرية غير المتبلورة والتي تحاول أن تفي ببعض حاجات الناس.

قدمت بهذه المقدمة لأنها تضع أيدينا مباشرة على الإشكال التنظيمي الذي يواجهه المسلمون المهاجرون إلى البلدان الصناعية الديمقراطية. وذلك أن كثيراً من الخدمات الاجتماعية في هذه البلدان تتحرك وفق نمط مؤسسات رسمية (مدنية وليست حكومية بالغالـب)، وليس وفق النموذج التقليدي الذي يُفعل شبكة العلاقات الطبيعية. وعلى هذا فإن التحدي الذي يواجهه المسلمون في الغرب هو فقدانهم لتلك الروابط الطبيعية التي ينعمون بها في بلادهم الأصلية، والحاجة إلى

تحركهم في مجتمع قائم على المؤسسات حتى في أموره الاجتماعية البحتة. وهذا لا يعني أنه ليس في المجتمعات الغربية علائق شخصية غير رسمية وروابط صداقة وتعارف، وإنما يعني أنه تتحقق كثير من هذه الروابط من خلال مؤسسات. فمن الرياضة إلى المطالعة إلى جهود الإعانة، تتم الأنشطة الاجتماعية من خلال مؤسسات معترف بها قانونياً ولها مجلس إدارة وأعضاء وانتخابات ودستور ولائحة بأصول التصرف، وربما يكون أعزّ أصدقاء المرء هو ذاك الذي يلقاه في نادٍ من النوادي، ويسكن بعيداً عنه، وليس جاره الذي لا يكاد يعرف اسمه.

أما الحاجات الجماعية الرئيسة فيوجد في الولايات المتحدة مؤسسات خدمات عامة نصف حكومية، مثل المكتبات العامة والحدائق العامة والتي قد تحتوي على قاعة رياضية ومسبح... إلخ؛ ولقد استعملت عبارة «نصف حكومية» رغم أنها حكومية؛ لأن للجمهور قولاً كبيراً في مسيرة هذه المؤسسات. وتوجد هذه المؤسسات في كل حي وتمول غالباً من ميزانية الحي والمدينة. وقد يكون لها بعض الارتباط بجهاز الحكومة المحلية أو جهاز حكم المقاطعة (وقليلاً ما ترتبط بحكومة الولاية، ويندر أن ترتبط بالحكومة الفدرالية إلا من جهة هبات مالية). ثم إنه تكاد لا تكون هناك هوية (بما فيها الهويات المنحرفة) إلا ولها جمعية خاصة بها، وغالب هذه المؤسسات لاربحية، تطوعية، إلى جانب بعض المؤسسات الربحية مثل الأندية الرياضية.

إن ديناميكية المجتمع الأمريكي إنما تكمن بالضبط في الطيف الهائل لمؤسسات المجتمع المدني، وهنا بيت القصيد. فالمهاجرون اعتمدت مجتمعاتهم على العلاقات غير الرسمية في تسيير أمورهم وعلى تشكيلة المجتمع التقليدي التي فككت معظم مؤسساته، بالإضافة إلى نظام إداري يحرص كل الخدمات العامة في حكومة غير قادرة على تلبيتها.. يأتي هؤلاء من هذه الخلفية الإدارية إلى مجتمع يعتمد بشكل كبير على

المؤسسات نصف الرسمية، والذي لا يمكن التحرك فيه بفاعلية من غير هذه المؤسسات. ويفسّر لنا هذا لماذا يعاني عادة المهاجرون من المدن صعوبات أقل في التأقلم مع أمريكا من أهل الأرياف، وهذا مثبت بين جميع الأقوام. ومردّ ذلك هو بالضبط اعتيادهم النسبي على العلاقات الرسمية غير الحميمة والأقرب إلى التعاقدية والتي تسود في المدن أكثر من الأرياف. ويُذكر هنا أن شدة الحراك الاجتماعي لليهود يُعزى إلى حدّ كبير إلى تأقلمهم مع حياة المدن، واعتيادهم على العيش قريباً من هوامش المجتمع، والتأثير فيه بآن واحد.

والخلاصة، أن تحدي المهاجر هو تحدّي مزدوج: تحدي إمكان الاستفادة من الموجود من المؤسسات، وتحدي إنشاء المؤسسات الخاصة التي تستخدم قضايا الجالية بالتحديد. ولقد انصب جهد المسلمين في بواكره على تأسيس مساجد، تلك المؤسسات التي تجمع شملهم وتوجّه نظرهم نحو أعمق بعد في هويتهم... وكان أول جهد مدوّن في هذا الاتجاه هو «معبد المغاربة العلمي» (كذا بهذه التسمية) بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٩م، وتلاه مساجد أسست بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٥٠م من قبل «أمة الإسلام» جماعة الأفارقة السود. وبالطبع فإن تأسيس هذه المساجد كان يعكس الحاجة الماسة لبلورة هوية تأبى جذوتها الإسلامية أن تنطفئ. ورغم العناصر الخرافية التي احتوت عليها دعوة «إيلجا محمد» بين السود، فإنه يجب أن توضع في سياق الظروف الرهيبة التي عاناها السود وافتقارهم المرجعية الواضحة والعلم الكافي بالإسلام.

كانت هذه هي البدايات التنظيمية الأولى والمتواضعة لمسلمي أمريكا، ومرّت بعدها بثلاث مراحل: مرحلة التجذير، ثم مرحلة التوسع، التي تلتها مرحلة التخصص، وهذا ما سوف يجري مناقشته بالتفصيل.

أولاً: فترة التجدير:

بقيت المنظمات الإسلامية حتى منتصف القرن العشرين منظمات محلية. أما أعوام ١٩٥٠م-١٩٦٠م فقد شهدت أول تأسيس لمنظمات على مستوى أمريكا، سواء في توسع نشاطات «أمة الإسلام» للأفارقة السود، أو في اتحادية الجمعيات الإسلامية للمهاجرين العرب.^(١) ولقد عفى الزمن على هذه المؤسسات ودخلت في مرحلة جديدة بعد التغيير في مضمونها الأيديولوجي، حتى إذا حلت سنوات ١٩٦٠م-١٩٧٥م فكانت أول تاريخ لايجاد مؤسسات إسلامية ذات عمق أصالة إسلامي وذلك في تأسيس جمعيات الطلاب المسلمين (MSA) في كثير من الجامعات. ورغم جدتها وضعفها، ورغم أن مؤسسيها لم يكونوا أكثر من طلاب قادمين إلى أمريكا بنيت الدراسة والعودة إلى بلادهم، أصبح لهذه المؤسسات شأن في ما بعد في ما آلت إليه. وإنه لمن المفارقة أن يترك هؤلاء المهاجرون المؤقتون العابرون أكبر الأثر على صيغة الوجود المسلم في أمريكا. فمقابل الجيل الذي سبقهم -الجيل الذي يستحي من الإسلام وممارسات المسلمين- فإن جيل الثقة هذا معتز بالإسلام وبالمنظ الاجتماعي الإسلامي، وبالتالي كان فاعلاً مجدداً ومنشأً لهذا النمط: نمط الالتزام الكامل بالإسلام ولكل أفراد الأسرة، بما فيه الالتزام بلباس إسلامي بالنسبة للنساء وإطلاق اللحى بالنسبة للرجال، بالإضافة إلى منزع حركي دعوي تملؤه الثقة بصلاحية الإسلام وحاجة العصر الحديث الماسّة له.

إن فيض هذه المشاعر القوية وضع بذوراً للوجود الإسلامي في كل موطن قدم لطالب ملتزم، فلم تحل مدينة جامعية من مركز (أو مريكز على وجه التحديد)؛ ومثلت هذه المراكز منارات إشعاع تحفظ على الطلاب دينهم وانتماءهم إلى

(١) للتفصيل انظر: Ahmed, Gutbi Mahdi. 1991. "Muslim Organizations in the U.S." In *The Muslims of America* ed. Yvonne Yazbeck Haddad. Oxford University Press. P. 23.

الإسلام، بل وتستجلب الكثير من الطلاب الذين أتوا الولايات المتحدة غير متدينين وعابنوا الغرب عن قرب فزالَت عن أعينهم أغشية الإعجاب، وتفطنوا إلى منزلقاته الاجتماعية الخطيرة، فكان دافعاً لهم للالتزام بعدما رأوا السيوية الأخلاقية ماثلة أمام عيونهم. وحيث إن كثيراً من جامعات أمريكا تنتشر في مدن صغيرة، فإنه لم يكن بالإمكان إحكام تنظيم تلك المؤسسات المتناثرة. ويجب أن لا ننسى أننا حين نتكلم عن أمريكا الشمالية نتكلم عن قارة كاملة، ولذلك فإن جمعيات الطلاب هذه مرت بكل أطوار النمو والاضمحلال. فمثلاً تقطن مجموعة طلاب نشيطين في مدينة جامعية صغيرة فيحوّلون الركن الصغير إلى شعلة نشاط، ثم ربما يتخرج أكثرهم ولا يرفد الجامعة فوجٌ جديد فتتطفئ تلك الشعلة سنين حتى يأتي من يذكيها ثانية.

ثانياً: فترة النمو والانتساع:

بيد أنه إذ تخرج هؤلاء الطلاب من الجامعات وتوجهوا إلى المدن الكبيرة حيث تتوفر فرص العمل، فإنهم نقلوا بذور الوجود الإسلامي إلى سياقات اجتماعية جديدة وظروف موضوعية أكثر ثباتاً. لقد أسس هؤلاء مراكز جديدة في المدن التي حلّو بها، أو شاركوا في النشاطات القائمة ناقلين شعلة النشاط الحركي إلى مراكز جاليات نصف خاوية. ومرة ثانية تكمن المفارقة في أن شعور الغريب وعابر الطريق الذي تتمتع به هؤلاء الطلاب مكنهم من المحافظة على الإسلام - ولو ضمن قوالب ثقافية لا تناسب الأرض الجديدة - فقام هذا التوجه بتعديل كفة الانزلاق التدريجي الذي كانت تمرّ فيه الجالية المسلمة الأقل التزاماً أيديولوجياً بالإسلام، والتي يشكّل الإسلام بالنسبة لها عادات وذكريات طيبة أكثر من مبادئ وأحكام قطعية. وهكذا دخل الفكر الإسلامي الحركي أمريكا وتأسس فيها، وبالذات امتدت تنظيمات الجماعتين الكبيرتين الإخوان المسلمين (العرب) والجماعة الإسلامية (الباكستان والهنود) بشكل عفوي غير منظم إلى أمريكا الشمالية. أي أنه كانت السبعينيات مرحلة دخول

الالتزام الإسلامي والتوجهات الحركية إلى أمريكا، دخولها بمنطقها إن لم يكن بمؤسّساتها، فكانت كالإنزيم الوسيط الذي فسح المجال لتفاعلات جمّة أن تحدث في مجموع جسم الوجود المسلم في أمريكا الشمالية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل أثر هذا التيار على حركة المسلمين الأفارقة؟ ليس هناك دلائل على هذا، والتغيرات التي حدثت في توجيه الوعي الإسلامي الإفريقي في أمريكا كان نتيجة عوامل داخلية محضّة، من موت القائد الرمزي واستلام الريادة من بعده ممن اتصل ببلاد المسلمين. ولكن مع هذا فإن منطق التأثير الاجتماعي يقتضي القول: إن حركة التأصيل والعمق التي بعثتها جموع الطلاب شكّلت مناخاً إسلامياً عاماً أعلى سوية من الطرح السائد آنذاك، وساعد على النضوج الإسلامي بشكل عام بين كل فرقه وألوانه.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن العقلية الحركية الطلابية التي حفزت الجهود لم تكن تعباً كثيراً بمعضلة التكامل مع المجتمع، فساهمت بشكل غير مباشر في حجز الوجود الإسلامي عن التفاعل الجادّ مع المجتمع المضيف وعن محاولة التأثير في سيرورته، الأمر الذي كان قد توجه إليه بعض أفراد الموجة الثانية والعرب غير المسلمين منهم بالخصوص. أي أنه انحصر اهتمام التيار الطلابي بإصلاح الذات. وكانت الثمانينيات بداية جديدة في الوعي الحركي وفي أهداف النشاط الإسلامي في المجتمع الأمريكي. وتمثّل هذا رسمياً بتحوّل جمعيات الطلاب (MSA) إلى «الإسنا» جمعية مسلمي شمال أمريكا (ISNA). لقد كبر الطلاب وتزوجوا، واهتمامات المتزوج تختلف عن اهتمامات الطالب الثائر غير المبالي بالمحيط الاجتماعي أو الذي يحرص أن يتميز عن حوله.

ورفد هؤلاء الطلاب، الذين أصبحوا مهنيين متخصصين في مواقع عمل محترمة، أفواج من المهاجرين والمهجرين الذين تركوا البلاد المسلمة بسبب الظروف

الاقتصادية والسياسية، فزادوا الوجود الإسلامي في أمريكا الشمالية عمقاً وثباتاً. والأهم من ذلك أنه بدأ التوجه نحو خدمة الجالية المسلمة ورعاية حاجاتها الأساسية. وبشكل طبيعي فإن المؤسسة الثانية التي بدأ المسلمون التركيز عليها بعد المساجد هي المدارس، فلقد أصبح هناك جيل جديد من الأولاد يحتاج أن يُلقن الإسلام في مناخ المجتمع الكبير، الذي لا يسمح بتشرب الممارسات الإسلامية اليومية بشكل عفوي كما يحدث في بلاد الأكرتية المسلمة. ومن ذاك الوقت وحتى اليوم تبقى مسألة تعليم الصغار واليافعين أكبر تحدٍّ يواجهه الجالية المسلمة، وأي جالية مغتربة تسعى للحفاظ على وجودها الثقافي.

ويحسن هنا التوقف لحظة لإعطاء صورة مجملة عن وضع المسلمين في الثمانينيات:

١- تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين المسلمين.

٢- توجه همّ الأعمال الإسلامية إلى خدمة قضايا الجالية بعد ارتياحهم وتأقلم شعورهم لفكرة أن هذه أرض مهجر لن يغادرها المسلمون، بل سيبنون فيها مستقبلاً للإسلام.

٣- تعاصر ثلاثة أنماط من الوجود المسلم: الوجود المسلم الأفريقي الذي شقَّ طريقه باتجاه الانتماء إلى الأمة متخذاً القرآن والسنة مصدراً له؛ وكتلة الجالية ذات الخلفية غير الحركية، التي دعت احتياجاها إلى تأسيس أو المشاركة في مؤسسات ومراكز إسلامية لا تتميز عموماً بالعمق الإسلامي وتغلب عليها المرونة في المواقف والتي قد تصل إلى حدِّ الشطط؛ وكتلة مراكز الحركيين التي تتميز بالجدية الإسلامية وقدر من التصلب في المواقف لا داعي له.

وإذا كان عقد الثمانينيات هذا هو عقد تجاوز الأفارقة لخصوصياتهم المحلية وتاريخ قهرهم وكلُّ ما رافق ذلك من صبغ لمفاهيمهم، فإنه كان أيضاً عقد تجاوز

المهاجرين المسلمين لخصوصيات بلدان المنشأ، وكل ما يرافق ذلك من صبغ مفاهيم الإسلام وطرق التصرف بطابع بلدانهم العالم ثالثة، وبداية انسجامهم الواسع مع الوطن الجديد في أمريكا الشمالية.

ويتساءل بعضهم: لماذا احتاج المسلمون هذا الزمن لبداية استفادتهم من موقعهم الجديد في حين أن اليهودي يأتي إلى أمريكا فعلاً من أول يوم؟ ولكن يغفل هذا السؤال عن أن اليهودي إنما يتحرك في مناخ ثقافي اعتاده من جهة، ومنسجم مع إطار فلسفته الحياتية من جهة ثانية، بالإضافة إلى أن اليهود ساهموا في إنشاء هذا المناخ الثقافي أصلاً. أما في حالة المسلمين فلا بدّ من فترة تأقلم وتعلم. وكما هو معهود في عالم البشر، فإن مثل هذه التغيرات تحتاج إلى زمن تتدافع فيه الفعاليات ووجهات النظر داخل المؤسسات؛ وإذا كان المخاض لا بد وأن يمازجه دوافع مصلحة، لكن معظم الخلاف يأتي من عدم قناعة بعضهم بصواب التوجه الجديد أو في ترتيب أولويات التغيير وسرعته.

ففي حالة الأفارقة المسلمين كان لا بد أن يكون هناك مخاض فيه خلاف وبعض النزاع في توجه الأفارقة نحو الأمة والسنة... لقد وجد من القادة من خالطه حبّ منصبه فقاوم التغيير؛ لأنه سيسلبه موقعه الرمزي كقائد عن رئيس الجماعة السابق الذي يساوي نفسه بالأنبياء. ولكن إذا تخيّنا مسألة المصالح جانباً فإن طريقة التحوّل أمر اجتهادي لا يتصور عدم اختلاف البشر حوله. فمثلاً كيف يمكن أن لا يختلف الأئمة الأفارقة حول سرعة التحوّل والإعلان الصريح بأننا لسنا «أمة الإسلام» المتميزة وإنما قوم من أقوامه وجزء من جسم الأمة الكبير؟ وكيف لا يختلف قادة السود حول أهمية إشكالية العرق في حياتهم وهم يعيشون حقيقة واقع هذه الإشكالية وتواجههم في كل يوم وحين.

فإذا انتقلنا إلى منظمة المجتمع الإسلامي لشمال أمريكا (الإسنا)، فإن التيارات الحركية داخلها كان لا بد لها أن تتعارض وتتدافع حتى تستقر على وجه ما، فقوامها مهاجرون من خلفيات قومية ومذهبية وحركية متباينة. واعتزكت هذه المنظمة لسنوات عديدة في تسوية الرؤى المتضاربة للتيارات الإسلامية داخلها، سواء من فصائل الإخوان المختلفة أو مع غير الميل الإخواني منهم. وكما نبهت فإنه من الطبيعي أن يختلف الناس في ترتيب أولويات المرحلة الجديدة، ولو كانت قد اتفقت أن عليها أن تتجاوز مرحلة النشاط الطلابي وأن تُعنى اهتماماً بوجود أكثر امتداداً واستقراراً. وبالطبع فإنه رافقت هذه الخلافات خلافات ذكريات الماضي.. فبعض الناشطين في أمريكا لهم خبرة سابقة في حركات إسلامية في بلد المنشأ، وللناس استطاعات متفاوتة في تجاوز أحلام الماضي وطرقه الراسخة ومواجهة الواقع الجديد ومستلزماته المستجدة. وكذلك فإن الناس متفاوت في نظرتها نحو العادات المسلمة (وليس الإسلامية) التي كانت تمارس قبل الهجرة: هل هناك فائدة من الحفاظ عليها كـ«مثال محلول» لمسألة إسلامية، أم يجب صياغة عادات مسلمة جديدة ضمن البيئة الحاضرة؟

وكانت هذه إحدى خلفيات تباين الآراء في هذه المؤسسة الجامعة التي حوت على مسلمين جُدد (بيض من أصل أوروبي) ممن عندهم شك في صلاحية عادات وتقاليد بلاد المسلمين. كما كان هناك محور آخر للخلاف، خلاف بين رؤية العرب وغير العرب داخل المؤسسة. فكل من هاتين المجموعتين لها قناعة بجملة ممارسات مبنية على الخبرات السابقة التي ترى فيها صواباً مدعوماً بالتجربة، أو أنها مجرد ممارسات اعتادت عليها ولا يخطر ببالها وجوب التغيير والتعديل، فتمارسها عفواً بشكل يرتكس له من لا يأتي من نفس الخلفية الثقافية على أنها ممارسة فجة.

ويجب التذكير هنا بأن مؤسسة المجتمع المسلم لشمال أمريكا ليست مركزاً إسلامياً في مدينة ما، إنما هي مؤسسة جامعة تمثل طيفاً من التوجهات والاهتمامات الإسلامية، بما فيها التوجه الإخواني بانتماءاته المتعددة، وتوجه الجماعة الإسلامية في القارة الهندية بألوانه المتعددة. ولذا كان من الطبيعي أن يحتاج هضم العناصر المختلفة إلى سنوات من العمل المشترك الذي تصهر تجربته التباينات وتسددها نحو هدف عملي مشترك. وكان من جملة هذا التدافع في سنوات لاحقة أن قامت عناصر القارة الهندية التي تُفضّل أن تبقى قريبة من نمط تحرك الجماعة الإسلامية في باكستان أن تستقلّ بمجموعة خاصة «الحلقة الإسلامية لشمال أمريكا، ICNA» في حين أن «منظمة المجتمع الإسلامي لشمال أمريكا، ISNA» طامت من انتماءاتها التاريخية وأضحت تركز بالكلية على شؤون المسلمين في أمريكا مستقطبة جنسيات وخلفيات متباينة.

وأنبه أيضاً إلى أن التركيز الزائد على منظمة «الإسنا» خطأ، إذ كما قدّمت هي بحدّ منظمة جامعة لا تمثل قيادة مركزية للعمل الإسلامي في أمريكا. ولكن لزم ذكرها لأن التطورات والتغيرات فيها تعكس التطورات والتغيرات الجارية في «شارع» المسلم في أمريكا، إن صحت التسمية. وليس «للإسنا» سلطة إدارية محققة بقدر ما تمثل رمزاً معنوياً يُريح الكثيرين. ويجب التأكيد بأن هناك العديد من المراكز المستقلة بالكلية؛ وبالطبع يخصّ هذا الكلام مراكز المهاجرين، أما مراكز الأفرقة فلها تشكيلتها الخاصة بما. ومرة ثانية فإن التفريق بين المراكز المتعاطفة مع «الإسنا» وغيرها من المراكز تفريق لا يخلو من الاعتباطية، فكل المراكز تعمل في مناخ متشابه وتواجه تحديات متشابهة، كما أن كلاً منها مستقلّ قانونياً تجاه الدولة، ومستقلّ اقتصادياً بتمويل المتبرعين المحليين، ومستقلّ إدارياً بقيادة ثلة من الناشطين.

ثالثاً: عقد التخصص:

أطلَّ عقد التسعينيات على اتساع وتنوع شديد في المنظمات الإسلامية. حيث يلاحظ بزوغ المؤسسات المتخصصة التي تُعنى بجانب محدّد من حياة المسلمين. وصحيح أن بعض الاهتمامات المركّزة المحدودة مثل المؤسسات الاقتصادية للتمويل غير الربوي للمشاريع، وشراء البيوت، كانت قد بدأت منذ عقد ماضي، إلا أن ما يميّز التسعينيات هو مشاريع وأنشطة صغيرة، ربما أتت كجهد مقصود ملّ التهلّهل التنظيمي للأعمال القديمة ذات الأهداف الشاسعة غير الواقعية. وتتراوح طبيعة هذه المؤسسات بين كونها ذات أثر محلي بحت، مثل إنشاء مستوصف مجاني لفقراء المدينة، أو ذات أثر عام من خلال معالجة مسألة مخصوصة تمّم الجميع. ومثال ذلك مؤسسة الـ(CIE) التي أسّست عام ١٩٩٠م بهدف مراجعة تغطية الإسلام في الكتب المدرسية الرسمية في الولايات المتحدة. وهناك مثلاً مؤسسة الـ(ING) التي تأسست عام ١٩٩٣م والتي تهدف إلى تدريب المسلمين على الحديث عن الإسلام والمسلمين وشرحه بطريقة مفهومة ومقبولة قانونياً (إذ أن الحديث عن الإسلام في مدرسة عمومية مثلاً يجب أن يأتي من زاوية حضارية ثقافية، لا من زاوية تدريس تعاليم دينية؛ لأن هذا يتعارض من مبدأ فصل الدين عن الدولة). وهناك مؤسسة (MPAC) السياسية التي تسعى لبناء علاقات طيبة مع السّاسة المحليين وكوادر الإعلام، والتي توسّع نشاطها في الثمانينيات وكان لها جهود مبكرة و متميّزة في تطبيع الوجود المسلم في أمريكا. وهناك المنظمة السياسية المعروفة (CAIR) التي بدأت في عام ١٩٩٥م مدفوعة بالرغبة في خدمة قضايا المسلمين بعد فشل الطرق التقليدية الحركية، متبنية وسائل أكثر أمريكانية، وساعية إلى حماية الحقوق المدنيّة القانونيّة للمسلمين.

وأخيراً، فإن أهم عنصر جديد في عقد التسعينيات كان دخول السلفية والصوفية ساحة العمل الإسلامي. وصار لكل من هذين التوجهين مؤسسات تتكلم باسمهم، ولكن

يبدو أن أثرهم المباشر بقي هامشياً، من الناحية التنظيمية والحركية على الأقل. وإذا كان عقد التسعينيات عقد الفرصة الذهبية فإنه أيضاً كان بمثابة فترة الهدوء قبل العاصفة. وأحسب أن عقدي ما بعد عام ٢٠٠٠م سوف يُسجّل بأنهما عقدا الجيل الثاني من الموجة الثالثة، جيل المولودين في أمريكا، ومرحلة زيادة المسلمين غير المهاجرين.

ولا بد هنا من التعرّيج والاعتراف بفضل جهود المسلمين ذوي الأصول الأوروبية والذين تحوّلوا للإسلام بمحض إرادتهم. وإن إغفال ذكرهم في ما سبق من العرض لا يعني أنه لم يكن لهم أثر هام في مسيرة الوجود المسلم في أمريكا، بل لقد مثل هؤلاء دور المرشد الداخلي والناقد الذاتي الذي ينبّه المسلمين لمزالق الأرض الجديدة، فهم أبناء هذه الأرض وأدرى بشعابها. وبالذات فقد كان هؤلاء أول من تبه إلى أنه من الخطأ حصر الإسلام في تجلياته الثقافية التاريخية والمحلية المرتبطة ببلاد المسلمين التي أتت منها هجراتهم، وكانوا من أوائل من دعا إلى تنزيل مفاهيم الإسلام الكبرى وعموميّاته على الواقع الجديد، وكانوا في طليعة الركب في الدعوة إلى إعطاء حاجات المسلمين الحاضرة في البلد الجديد الأهمية الأولى، وكانوا جادّين من اليوم الأوّل في الإشارة إلى أن انتماءات ما قبل القدوم إلى أمريكا إنما تُضعف التماسك المسلم وتصرف النظر عن واجب الوقت والمكان، بغض النظر عن ثمانية تلك التجربة. أما الكتب التي ألفوها عن الإسلام والمسلمين فهي أحسن الكتب مخاطبةً للأمريكيين وللذين يعيشون ظروف وعقلية هذا البلد.

ولقد تحلّى هؤلاء المسلمون الجُدد بالصبر الجميل تجاه التمحورات الإقليمية لكثير من المهاجرين، والانغلاق الثقافي الذي يُعلي من قيمة عادات وأنظمة حياة ليست من صميم الإسلام. كما كان عليهم أن يتعاملوا مع رؤية فقهية وفتاوى ليس فيها شيء من الفقه ودراية الواقع. ولكن لعل أكثر الأمور إيلاماً بالنسبة لهؤلاء المسلمين ذوي الأصول الأوروبية هو النظر إليهم شذراً على أنهم لا يفهمون الإسلام. ورغم أنه

يغلب أن يكون هؤلاء قد بذلوا الجهد سنياً يقرأون عن الإسلام حتى اكتمل انشراح صدورهم وقناعة عقولهم، فإن عربياً مسلماً مهاجراً عنده القليل من العلم وتختلط ممارسته الحياتية بعناصر بيئة محلية يشعر بنوع من الامتياز بمعرفته البسيطة للغة العربية، مُنحياً آراء هؤلاء على أنها لا قيمة لها.

بل ولقد تحمل هؤلاء المسلمون الجدد أنواعاً من غياب أصول التعامل ولباقتهم، كالتناجي بالعربية في مجلس وتركهم يُحوّلون أنظارهم في الجدران لا يدرون أيضحكون حُماً مع التُكات التي لا يفهمون لغتها، أم سيكون لقلة ذوق أفراد يُنتظر منهم أن يحملوا أخلاق الإسلام إلى الوطن الجديد.

ومافات ذكره أيضاً، الإشارة خصوصاً إلى مساهمات النساء في العمل الإسلامي والساعات الطويلة والجهود الجمة التي كنّ يقمن بها، سواء كان ذلك في أكثر النشاطات أهمية من التدريس في مدارس نهاية الأسبوع، أو في الخدمات الجليلة التي قُمن بها في المناسبات والاحتفالات. وإنه إذا كانت الألقاب والشارات والشهرة تذهب عادة إلى الرجال - وإلى المدّعين المتسلّطين منهم بالخصوص - فإن إسهامات النساء في الأنشطة الإسلامية وفي تثبيت الوجود المسلم في أمريكا الشمالية أمر لا يمكن أن يغفل في التحليل، وإن كان يُسقط عادة من الإثبات والتأريخ.

وأخيراً، يجب لفت النظر إلى ناحية مهمة جداً وهي أن الكتب والأدبيات الإسلامية لمرحلة ما قبل التسعينيات كان أكثرها قد أُلّف من قِبَل مهاجرين ليست الإنكليزية لغتهم الأم، فكان إن سلّم المضمون واستوفى الأبعاد العالمية للإسلام، فإن طريقة العرض لم تكن بالتي تناسب هذه البلاد. وإن من أهم ما شهدته الآونة الأخيرة من النشاطات المتخصصة المركّزة هو المؤلفات الجيدة التي تخاطب احتياجات الجالية الحاضرة أو تناقش مبادئ الإسلام وتوجيهاته بشكل يجمع بين الأصالة والمعاصرة؛ ومرة ثانية فإن جهود النساء كانت بارزة في هذا، بالإضافة إلى جهود المسلمين غير المهاجرين .

لقد قدمت بأنه يبدو أن العقد الحالي عقدَ المسلمين غير المهاجرين، سواء من أبناء وبنات المهاجرين، أو من المسلمين أوروبيّ الأصل الذين تحولوا للإسلام، أو من الأفارقة المسلمين. لقد أقلّ العهد الأموي لمسلمي أمريكا، عهدَ المغامرة والنشاط والتأقلم الكيفي والمصلحي مع الواقع... عهد التأكيد على العادات العربية واعتبارها المثال الأوحده للممارسة الإسلامية. ولقد دخلنا عصر العباسيين بتلوّن أعراق المساهمين فيه وتدفق التيارات الفكرية والفلسفية من كل جانب. وصحيح أن أعاجم اليوم لم يُتقنوا العربية كما حدث في تاريخنا، إلا أنه طوّرت اليوم مصطلحات باللغة الإنكليزية (ما زال بعضها يحتاج إلى صقل) تُمكن من التعامل قريب المأخذ من الإسلام ومصادره، ولاسيما بعد توفّر كتب جيّدة عن مبادئ الإسلام العامة.

ونتعامل اليوم مع أجيال ترى أن الأرض الجديدة هي ساحة دعوتها وجهادها، وليس لها ارتباط حميم مع بلاد المسلمين، وإنما لها ولاء عام للأمة (وليس للأرض). وقد أنتجت تفاعلات التوجهات الإسلامية المختلفة مع التربة الأمريكية ثمرًا مختلفًا متنوعًا يمكن أن تميّز منه أربعة على الأقل.

فهنالك في الأجيال الجديدة توجّه نصيٍّ مذهبي أعجمي، يجد في حرفية النصوص مرجعية مُطمئنة في عصر الاختلاط وتلاطم الأمواج والدعوات الفكرية التي يدّعي كلٌّ منها لنفسه الصواب. ولكنها نزعة نصيّة مقصورة على نطاق معين من الممارسات الشخصية لا تحجز أصحابها عن العيش في غمار المجتمع الأمريكي ولا ترى غرابة في ارتداء قبعة الصلاة مع سروال الجينز أو قبعة الرياضة مع الجلالية.

وهناك سلفية أمريكية، ملّت القيل والقال، وتتطلع إلى نقاء مصدر صريح للإسلام تسمع منه أحاديث الأمر والنهي، وتطبّقها مباشرة في حياتها وحسب اجتهادها المحلي.

وهناك صوفية أمريكية، تنفر من الحركة وضجيج الخطاب السياسي، وتتوق لأن تركزن إلى ما يُهدئ النفس في عالم مادي شره، تتخذ من الحب ناظماً لعلاقتها مع المادة التي تغادرها بمغادرة العمل الرسمي اليومي، وناظماً لعلاقتها مع غير المسلمين الذين تتعامل معهم يومياً وتجدي في نمطهم المعاشي تقارباً شديداً مع نمطها في ما عدا المآثم والمنكرات.

وهناك التوجه البراغماتي لمعظم أبناء الجالية المولودين في الوطن الجديد، والذين يريدون أن يتحركوا بأقصى فعالية من خلال مؤسسات المجتمع الأمريكي. وربما يتبنى هؤلاء قضايا الجيل الذي قبلهم - بما فيها القضايا السياسية للعالم الإسلامي - ولكن يعالجونها بطريقة مختلفة. والأهم من هذا وذاك هو عدم تأكيدهم على مسألة الأصالة والنقاء في الفكر والصياغة، فالذي يحدّد إسلامية أمر ما بنظرهم هو مدى لصوقية الأنشطة بحياة المسلمين، وليس انتظامها الفكري أو العلمي برؤية إسلامية شاملة أو مشروع غامر متكامل.

ولكن التحول إلى الفترة العباسية لم يكتمل بعد، فما زالت المؤسسات الإسلامية بيد الجيل القديم من المهاجرين أو بيد الأفارقة المسلمين (وكما ذكرت فإن الأفارقة سوف تبقى لهم خصوصيتهم ما دامت أزمة العرق راسخة في المجتمع الأمريكي). ومن ناحية عملية بحتة فإن الموارد التمويلية لمنظمات المهاجرين متركرة في جيوب الجيل الأول الذي يغلب أن تكون قد ازدهرت مصادرهم المعيشية بعد سنين من العمل، مقارنة بالياfecين من أبنائهم الذين ما زالوا في أول طريق كسبهم المعاشي. وبالتالي، فإن القرارات العملية للأنشطة الإسلامية تراعي قناعات الفريق الأول.

وإذا أنعمنا النظر في العوامل الفاعلة اليوم في الساحة الأمريكية، لوجدنا خليطاً ليس من السهل توقع نتيجة تفاعلاته المرتقبة. فهناك عنصر الجيل الجديد الذي ملّ طرق الآباء، وهناك إدراك عام بوجود إعطاء الأولوية لقضايا الجالية في هذه

الأرض، والتقليص من الفهم السياسي للإسلام، ولكن هناك أيضاً شعور زائد بوجود حماية الحقوق المدنية لمسلمي أمريكا، والتي تمرّ من خلال المنظمة السياسية. وهناك أيضاً تعاطف كبير مع قضايا المسلمين العالمية التي صارت تنعكس على وضع المسلمين الداخلي في أمريكا، تعاطف لا يمكن أن يأخذ برنامجاً عملياً واحداً وربما يسري في دائرة المشاعر لا العمل.

وهناك تيارات فكرية متلاطمة... وبالذات فإنه تجب الإشارة إلى كتابات غير المسلمين التي قد يرى فيها الجيل الجديد تحليلات متينة منظمة رغم أنه تعوزها الأصالة. وأخيراً، لا بدّ من التذكير بأنه يفتقد المسلمون غير الأفارقة في أمريكا قيادة معتبرة بين الجميع. فالأفارقة لهم احترام كبير للريادة التي قادت مسيرتها من الهامشية الإسلامية إلى وسط الإسلام (والتي ربما بدأت بالذبول)، أما بالنسبة لغيرهم من المسلمين فليس هناك بطل واحد. فكل مركز إسلامي له أعلامه الذين نهض العمل على أكتافهم، وبعضهم ليس مهياً للقيادة البتة، كما أن بعض هؤلاء على خبرة في إدارة الأمور العملية وليس عندهم رؤية شاملة تتجاوز محلتهم وظرفهم الخاص. وحتى قيادات «الإسنا» التي كان لها شأن وصيت حين لمت شمل التوجهات المتباينة، لم تعد أسماؤها تستجلب معظم المسلمين، لا سيما الجيل الناشئ، فالجيل الناشئ مأخوذ ببعض الشخصيات غير المستنة من المسلمين الذين تحولوا للإسلام، سواء كانوا بيضاً أو سوداً، والذين يجمعون بين بلاغة التأثير بالإنكليزية والمعرفة الجيدة للعربية وللمسائل الفقهية التقليدية. كما أنه ليس في قارة أمريكا الشمالية عالم فقيه تنظر الناس (بشقيهم الأفريقي والمهاجر) إليه بمطلق الثقة.

وبالطبع فهناك بعض المتخصصين الجامعيين الذين لهم احترام ولكن لا يمكن بحال وصفهم بأنهم قيادة على مستوى أمريكا كلها، أو حتى على مستوى ولاية بأكملها.

أي أنه يمكن وصف الوضع الريادي في أمريكا بأن لكل مدينة مجموعة من الأشخاص برزت أسماؤهم بسبب جهودهم المميّزة والتي مكنتهم من أن يُعرفوا خارج محلّتهم، وربما يُدعّون للمحاضرة في كثير من الأمكنة ولكنهم ليسوا قادة يترأسون مؤسسات تتجاوز المحلّة والموقع.

وإذا أردنا أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والنضوج الثقافي لرصد أداء المهاجرين المسلمين، فإنه يمكننا القول: بأن الواقع المسلم في أمريكا الشمالية تحرّك ضمن جدليات أربع:

جدلية التقية- الوثوق في الاحتراز من سطوة تيار المجتمع الغالب، ونزعة الاعتزاز التي لا تهاب الغربة والاعتراب، وتنسج للمسلمين ثوباً جديداً لوجودهم، تحكمه من سدى مفاهيم الإسلام ولحمته.

وهناك جدلية الثلة - المؤسسة، التي تعمل على صهر تجارب الماضي وتجاوزها، وتستفيد من متانة عصبية الثلة للارتقاء إلى مؤسسة لها ديمومة أطول، ولها شمول أوسع، يسع الأطياف المتعددة للمسلمين.

وثالثاً هناك جدلية العادات - الأصالة، والتي تتطلب نضوجاً يُدرك المحدودية الزمانية والمكانية للمخرجات الثقافية التي جاءت استجابة لواقع معين، والتي قد تصبح عبأً وقيداً عند مجابهة واقع جديد يتطلب تقليب النظر بين الأصل والأرومة، وبين الواقع والمثال، لتنسج نمطاً جديداً يجمع بين الإسلامية واعتبار متطلبات المكان والزمان.

وأخيراً، فإن جدلية الانحلال - التكامل، التي تجلّت في تلك المؤسسات التي ما فترت تحاول تطوير وسائلها، وإتقان خدماتها، وتصويب خطاها، لكي يحمي من ضغوط الانحلال الاعتباطي في المجتمع الهادر، محدّدةً بنفس الوقت مساحاتٍ للمشاركة مع المجتمع الذي يعيش فيه المسلمون ويأكلون ويشربون.

توجهات العمل الإسلامي

هناك ثلاث رؤى للعمل الإسلامي في أمريكا الشمالية تملؤ المخيال الإسلامي: الأولى ترى المسلمين مجتمعاً دينياً، والثانية ترى دور المسلمين الأساسي العمل السياسي، والثالثة تراه دور تطبيع وتأقلمٍ تدريجي. ولكل من هذه التوجهات أهدافها الخاصة، ووسائلها المحددة، وميزاتها ورزياتها.

أولاً: المسلمون كجالية دينية:

يهدف هذا التوجه إلى الاعتراف بالمسلمين كجالية أو أقلية ذات دين مختلف. فكما أن هناك نصرانية معترف بها، وكما أن هناك يهوداً وبوذيين وغيرهم من أتباع الأديان، فإن هذا التوجه يريد أن يسمع باسم الإسلام ويرى رسمه في كل ناحية من نواحي الحياة الأمريكية.

فمثلاً يهتم هذا التوجه بمسألة الاعتراف بالأعياد الإسلامية، والإشارة لها، وإلى رمضان في الإذاعة والتلفزيون وما شابهها من وسائل الإعلام. ومن الأمور التي يهتم بها هذا التوجه أن يكون للمسلمين أئمة معترف بهم يقومون بخدمة المسجونين من المسلمين. وهذا الاعتراف في بلد مثل أمريكا أمر متعدد الأوجه، حيث يمكن أن يتمثل على مستوى البلدة أو الولاية أو على المستوى الفدرالي. وتحقيق هذا يحتاج إلى جهود مختلفة وخطاب مختلف. فمصلحة المستوى الفدرالي في الاعتراف بالمسلمين مختلفة عن مصلحة الولاية أو المحلة.

وهنا لا بد من التنبيه إلى أن قضية الاعتراف بالمسلمين رسمياً قضية رمزية بحتة في سياق الولايات المتحدة الأمريكية (خلافاً لكندا). فالتعامل مع مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة في الولايات المتحدة لا يسمح بتدخل الحكومة في شؤون الناس الدينية.

ولكن حتى إذا كان الأمر بسيطاً، مثل معرفة تعداد المسلمين، فإنه غير ممكن بطريقة مباشرة، ولذا فإن تعداد المسلمين في أمريكا مثلاً يُقدَّر تقديراً من خلال مؤشرات بديلة، إذ لا يمكن سؤال الناس عن دينهم في الإحصاء الرسمي للدولة. كما لا يسمح القانون دعم الدولة لأي مؤسسة دينية، ولكن هناك قوانين بشأن التبرعات تعفي المؤسسات غير الربحية من الضريبة، سواء كانت مؤسسات دينية أو غير دينية. وبالطبع فإن هذا الوضع مختلف جداً عن كندا أو بعض البلدان الأوروبية، الذي ينتج عن الاعتراف بالمسلمين كدين رسمي في البلد استحقاقات مالية أو دعم في تمويل مدارس الجالية وتطوير مناهجها وما شابه ذلك. وهناك في أمريكا اعتبارات خاصة للأقليات المظلومة، ولكن لا ينطبق هذا الوصف إلا على الأقليات العرقية المعترف بها، والتي عانت من التفرقة تاريخياً (سكان البلد الأصليين ممن كانوا يسمون الهنود الحمر، والأفارقة، واللاتين، وما يسمون بالآسيويين، أي سكان شرق آسيا) بالإضافة إلى فئة النساء في بعض الحالات.

وترتكز وسائل ومساحات تحرك هذا التوجه، بالمرتبة الأولى، على ضبط المراكز الإسلامية وتنميتها وتنميطها ما أمكن، لأنه يعتقد أنه من خلال هذا التنميط التوحيدي تنبثق شخصية إسلامية متميزة، يشكل مجموعها أقلية دينية أو تجمعاً دينياً. وبالطبع فإن هذا التوجه لا يفترض وجود كل المسلمين في مكان واحد أو مدينة واحدة، وإن كان يحلم أن يرى في كل مدينة رئيسة حياً مسلماً، فيه مسجد ومتجر ومدرسة ومقبرة... إلخ.

ولما كانت الصفة الدينية الظاهرة هي التي يرفعها هذا التوجه، فإنه سوف يهتم حكماً بالطوائف الدينية الأخرى، إذ أنها تشترك في مشاكل متشابهة، والتحاور معها يُفيد في تدعيم خبرات المسلمين. ومن جهة أخرى فإن التحاور مع المجموعات الدينية الأخرى ضروري من ناحية نفي الصورة الانغلاقية عن الدين. وينطبق هذا على

المسلمين كما ينطبق على غيرهم، وذلك أنه في المناخ الثقافي الليبرالي لا يُنظر بكثير احترام لمجموعة نصرانية - مثلاً - لا تتحاور مع أي دين غير نصراني. وأنشطة الحوار عبر الديني هذه ليست سجلات حول العقيدة والمبادئ وإنما نوع من التأكيد على بعض المساحات المشتركة مثل ضرورة الأخلاق في المجتمع. ومن ناحية عملية بحتة، فإن التعاون مع منظمات أديان أخرى ضروري من وجه تأمين عدد كاف من الناس يُعلون أصواتهم بأنهم لا يجبون أمراً ما أن يحدث في حينهم مثلاً، أو أنهم يسجلون موقفاً أخلاقياً ضد الحرب، أو مع الفقراء، وما شابه ذلك. ولا يخفى أن جزءاً من هذه الأنشطة هي ممارسات رمزية لا بد من القيام بها. ويضع توجه المجتمع الديني مسألة تعليم الصغار في أعلى سلم اهتماماته، ويُذكرنا باستمرار أن هوية الناشئة لا يمكن أن تبلور إلا إذا اعتزت بالإسلام ورأته ماثلاً في واقع الحياة ولو على مستوى مُصغّر.

وتحمل هذه الرؤية في طياتها كثيراً من عناصر فكر وممارسات الجماعات الإسلامية في بلاد المسلمين، والتي اعتركت مع مفهوم الجماعة - الأمة، وتحيّلت نفسها الأمة أو الممثل الحقيقي لها. وإذا كانت هذه نظرة مُشكلة في بلاد المسلمين، إذ أنها تغيب إسلامية غير المتزمين بالجماعة، فإن هذا الإشكال غير وارد في حالة العيش في وضع أقلية. وهذه نقطة مهمة يجب استحضارها، وهي أن العمل الإسلامي في الغرب يضمّ لزوماً أكثر قطاعات المسلمين وليس مقصوداً على المتزمين الجادّين. ويعتبر هذا الأمر من أهم الفرص والتحديات بأن واحد، فالعيش في مجتمع غير مسلم يجعل كل مسلم بالضرورة عنصراً من عناصر هذا المجتمع الصغير في الصورة الذهنية الخيالية للمجتمع. فالمسلمون على اختلاف مستويات التزامهم وقربهم من سلوكيات الإسلام سوف يشاركون هذا المجتمع الصغير في شيء من اهتماماته ونشاطاته، ورغم أن بعضهم قد يكون بعيداً عن الإسلام لكنه ربما يرغب في تسجيل ابنه في مدرسة إسلامية عندما يرى أولاده ينزلقون في المفاسد وينفرون من أي شيء يربطهم

بأصل موطنهم. هناك من لا يتجاوز انتمائه للمجتمع المسلم في المهجر غير المشاركة في يوم العيد، وربما يحرص أن لا تفوته نزهة يوم العيد لا أكثر. وحيث إن البعيدين الذين لا يتصلون بمؤسسات الجالية أي اتصال يبدو أنهم قلة، فإن حلم الجماعة - الأمة لا بدّ وأن يدغدغ خيال فرد الأقلية الدينية. أضف إلى ذلك أن كثيراً من المسلمين الهامشيين الذين يهاجرون إلى بلد مثل أمريكا يكتشفون أنفسهم فجأة أنهم إسلاميون، من باب النسبة. إنهم نسبة لأقرانهم في بلد المسلمين أشخاص عاديون ليس لهم من الإسلام إلا بعض العادات التي ورثوها وتأقلموا معها، أما في بلد المهجر فإن مجرد رسم هذه العادات يجعلهم يشعرون أنهم متميزون عن الفرد الأمريكي، وأنهم فعلاً مسلمون، بل وملتزمون، إذ أنهم لا يقترفون المآثم - كشرب الخمر - التي تعتبر عادية في هذا المجتمع.

ومرة ثانية فإنه تُشكّل هذه النقطة موضع تحدّ للمراكز الإسلامية، حيث تختلف المراكز الإسلامية في ما بينها في الحد الأدنى المتوقع من السلوك الإسلامي المطلوب للمشاركة في أنشطة المركز. وبشكل عام، فإن المراكز التي بدأت طلابية تحرص على درجة التزام أكبر في الأفراد الذين تتعامل معهم. ومن ناحية عملية فإن خط الاحتكاك في هذه المسألة يتركز على قضية العلاقة بين الجنسين ومظهر المرأة. وهناك مؤشرات واضحة أن هذه المسألة التي كادت أن تشكل معضلة كبيرة في مسيرة المراكز الإسلامية شهدت انفراجاً كبيراً وقبولاً بالواقع. أي أن المراكز وجدت أنه من غير المعقول أن يكون جميع المشاركين على مستوى كامل من الالتزام، فصار هناك نوع من مراعاة الظروف.

ورغم الانفراج الواضح في التعامل مع الالتزام غير العميق مع الإسلام، فإن هذه ما زالت - وسوف تبقى - معضلة المراكز الإسلامية. وتعجز كثير من المراكز الإسلامية عن استقطاب عناصر الجالية بسبب عتبة التزامها العالية، ولا سيما أن

كثيراً من المسلمين الذين عندهم خبرات كبيرة في التحرك في هذه البلاد إنما هم من أصحاب الالتزام الاسمي، بل وربما كان التزامهم الخفيف أحد الأسباب التي مكنتهم من اكتساب الخبرات. وإن الرفع من مستوى الحد الأدنى المطلوب من الالتزام أمرٌ وارثٌ ضمن الجماعة - الثلة، فالالتزام والصفاء الأيديولوجي هو من أبرز خصائصها. أما بالنسبة للمؤسسات الشعبية فإن تحديد مستوى الالتزام الأدنى المطلوب أمرٌ صعب؛ لأن شريحة خطاب هذا النوع هي بالضبط أولئك الأقل التزاماً. وإذا أضفنا إلى هذه النقطة قضية تمويل المراكز الإسلامية، انجملت الصورة بشكل واضح. وذلك أن تخفيف حد الالتزام المطلوب يُكثّر من عدد المتبرعين، الأمر الذي تحتاجه المراكز الإسلامية وتتوق إليه. بل إنه إذا كان الهدف جمع الناس وشمل أكبر عددٍ من الجالية فإن النشاطات الاجتماعية التي ترتبط بالعبادات أكثر مما ترتبط بالإسلام نفسه هي أشدُّ ما يجلب جمهور المسلمين من جيل المهاجرين.

ويُذكر هنا أن تجربة كثير من المجموعات الدينية تُشير إلى أن تسيب أمر الالتزامات الدينية أمرٌ يُغري في أوله ولكنه ينعكس سلباً على المدى الطويل، لأسباب عدة، أهمها أن مستوى التضحية وبذل الجهد والاستمرار إنما يمشی جنباً إلى جنب مع توقع مستوى عالٍ من الالتزام والمطالبة بهذا الالتزام في السلوك والتصرف. ويبدو أن أكثر المراكز الإسلامية قد وصلت إلى نقطة توازن معقولة. ولا يعني هذا أنه لم يعد هناك حاجز أمام البعيدين عن الالتزام، وإنما أن هناك تنوعاً في المراكز الإسلامية يغطي درجات متفاوتة من الالتزام، خصوصاً في المدن الكبرى. ولكن ما زالت ممارسات كثير من المراكز تتميز بالتشنج ولا تفسح مجالاً مريحاً للنساء يشجعهن على المشاركة الفعالة.

وأخيراً، فلا بد من الإشارة إلى أن خيال مجتمع مسلم صغير خيال قائم في تجربة مسلمي القارة الهندية بالذات، ولا يمكن أن ننسى أن دولة باكستان قد تشكلت

من خلال هذه الرؤية بالضبط. ومسلمو الهند ما زالوا يعيشون كمجتمع أقلية بين أكثرية غير مسلمة، ولذا فهم متأقلمون مع الشروط النفسية لهذه المعيشة، ومدركون كل الإدراك لبداية الحاجة إلى مؤسسات منفصلة للمسلمين تخدم حاجاتهم الخصوصية بنفس الوقت الذي تتعايش فيه مع الأكثرية غير المسلمة. وينسجم هذا التوجه مع دعاوى إحياء عادات البلاد المسلمة؛ لأن العادات والطقوس تساعد في رسم حدود حول المجموعة، وتعطيها صفتها وطابعها، ومن ذلك استجلاب القراء والأئمة في رمضان، أو دعوة بعض من عندهم شيء من العلم أو القدرة على الوعظ وتقديمهم للجلالية على أنهم علماء راسخون.

ثانياً: توجه العمل السياسي:

التوجه الثاني الذي يداعب خيال بعض المسلمين في أمريكا هو النشاط السياسي والتأثير على المؤسسات الحكومية ومثليها. ويرجو هذا التوجه أن يحول المسلمين إلى جماعة لها مطالب سياسية واضحة، ولها ثقل سياسي تستطيع من خلاله حماية نفسها كأقلية في هذه البلاد. وبشكل طبيعي فإنه تنحصر تحركات هذا التوجه في العراق ضمن القنوات السياسية - القانونية المتوفرة وتسخيرها لحساب ما يروونه مصلحة الجلالية، كإغراء المرشحين بالأصوات والاقتراع والانتخاب ورفع الدعاوى القضائية. ولما كان الفعل السياسي هو أولاً وآخرًا تحركاً مدعوماً بمال، تتحول المعضلة بالنسبة لهذا التوجه إلى معضلة تأمين موارد مالية كافية للمناورة، ولا سيما أن المال في الولايات المتحدة يقبع دوماً خلف الطروحات الأيديولوجية والمبادئ السياسية. ويمكن للعمل السياسي أن يتحرك على ثلاثة مستويات في نظام مثل نظام الولايات المتحدة، إذ أنه يمكن أن يتحرك على مستوى المدينة، أو الولاية، أو المستوى الفدرالي.

ويمتاز العمل على مستوى المدينة بأنه قريب المآخذ، سهل المنال نسبياً، وله مردودية عالية بالنسبة للجلالية المسلمة. ومطالب المسلمين على مستوى المدينة تتوافق

مع كثير من مطالب الأحياء الأمريكية التقليدية، مثل الحرص على مناخ أخلاقي نظيف، وتحسين وضع المدارس، ودعم أنشطتها وحاجاتها، وتحقيق الأمن، والضغط على تجارة المخدرات؛ والتجربة المسلمة في ذلك طريفة وذات عبرة. فالمسلمون الأفارقة معروفون بمقدرتهم الفائقة على تنظيف الأحياء من مشكلة المخدرات، وخبرتهم في ذلك معروفة منذ أيام «إيليجا محمد»، وجهد الجماعة وقدرتها على استنقاذ نفسها من خلال محاربة الهبوط والمخدرات، قدرة تفوق قدرة الشرطة؛ لأنهم يعتمدون على الضبط الداخلي والوسائل غير الرسمية، وجهد المسلمين الأفارقة في ذلك في مدينة نيويورك معروف.

وقد تكرر هذا الأمر في مدينتي شيكاغو ولوس أنجلوس بشكل أكثر عفوية، ورغم أن المهاجرين ليس لهم خبرة في مكافحة الجنوح، فقد أعلمهم مكتب الشرطة أنهم لاحظوا انخفاضاً في عدد الجنايات والسرقات وما شابهها في الأحياء التي زحف إليها المسلمون وزادت نسبة عددهم، انعكاساً لتأكيدهم على القيم، وانعكاساً لترابطهم المعاشي. ولكن يجب التنبيه أن هذه حالات خاصة؛ لأن الواقع المعاشي يفرض أن يعيش المسلمون متناثرين.

ورغم أن هناك حوادث كثيرة مشابهة، وفي مناحي مختلفة من الحياة الأمريكية، والتي تشهد بإمكانية التعايش مع المجتمع الأمريكي (والتي يجب أن تسجل بالنسبة للمنظومة الأمريكية اللامركزية) والتي يدركها المسلمون القادمون إلى أمريكا أكثر فأكثر... إنه رغم كل هذا، فإن طموحات المسلمين تدفعهم نحو القضايا السياسية الكبرى التي تُتداول على المستوى الفدرالي، مع أن تركيز العمل على هذا المستوى فيه نظر.

إن العمل على المستوى الفدرالي أمر مُعزٍ إلى أبعد الحدود. وكيف لا يكون ذلك والمهاجر المغترب يرى نفسه يخاطب من يدير دفة القوى العالمية على المستويات السياسية والاقتصادية والحربية. ولما كان ضمير المسلم مليئاً بشعور الظلم وبشعور بدهاء مطالبه وحقوقه، فإن ذلك يدفعه إلى رغبة الإفصاح عن هذه المطالب والمظالم

ووضعها أمام أعين النخبة الحاكمة. وطبعاً فإن العمل على المستوى الفدرالي يستند ضمناً إلى اعتقاد بأخلاقية هذا المنظومة والتزامها الحثيث بالمبادئ والمثل، وهي الصورة التي يطرحها النظام عن نفسه وتعكسها الاعتقادات الشائعة، وهو أمر يفتقر إلى الدليل والسابقة.

ويبدو أن تفاعل عدة عوامل هو الذي دفع المسلمين بقوة - نسبياً - نحو العمل الفدرالي بعيد المثال. ولعل أحد هذه العوامل هو عدم إدراك الفرق بين منظومة سياسية تتوجه نحو تحقيق العدل وبين تلك التي تتوجه إلى تمثيل أفراد من المجموعات المظلومة وإعطائهم قسمة أكبر من فطيرة المصالح الضخمة التي تحركها آليات مالية ربحية هي بذاتها تؤسس وترسخ واقع الاستغلال.

ولا شك أن أحد العوامل التي دفعت باتجاه العمل على المستوى الفدرالي هو القراءة الحاطئة لأسس النفوذ اليهودي في أمريكا، والذي يفهمه الأكثرون - سداجة - أنه مجرد وصول إلى مركز حساس. وينسى هؤلاء أن اليهود كان لهم مشاركات بارزة في حركة الحقوق المدنية، وهم إلى اليوم نشيطون أشد النشاط في المجالات الاجتماعية والثقافية والأدبية والفنية. ولعله يصح القول أيضاً: إن التوجه نحو المستوى الفدرالي يعكس النظرة الفردية للحكم والتأثير السياسي والمترسبة في العقول بسبب النشأة في مناحات أنظمة فردية، إلى جانب أن العمل الإسلامي متمحور حول أفراد أيضاً.

وسواء كان العمل السياسي على هذا المستوى مدفوعاً باعتقاد الأخلاقية الكاملة لهذه المنظومة، أو كان مدفوعاً باعتقاد إمكان شراء الأصوات بالفلوس وإثارة الضجيج، أو كان مدفوعاً بشكل عفوي لمواجهة المواقف التي يرونها غير عادلة بحق المسلمين في عقر دار صناعة هذه القرارات، فإنه يواجه ثلاثة تحديات:

التحدي الأول: هو أن المسلمين - إلى الآن - لا يمثلون كتلة انتخابية متماسكة، حيث إنهم منقسمون في ذوقهم السياسي. فيستبعد أن يُقلع الأفارقة المسلمون عن تعلقهم ببرامج الحزب الديمقراطي التي تترك أثراً مباشراً في حياتهم اليومية. ومن جهة أخرى فإن طبيعة عقلية المهاجرين الذين يمارسون الأعمال التجارية الاستثمارية توجّه الكثير منهم إلى برامج الحزب الجمهوري. وهناك أصحاب الاختصاصات الفنية (من المهاجرين) وكثير من الجيل المولود في أمريكا الذين يفضلون برامج الأحزاب الصغيرة، كحزب الخضر مثلاً.

التحدي الثاني: هو أن طرح المسلمين أنفسهم كحالية مخصوصة قد يثير التوجس من جهة؛ ومن جهة أخرى فإنه أمر يصعب الإقناع به، إذ أن حكومة الولايات المتحدة لا تشعر أنها مدينة للمسلمين أو العرب بشيء يؤهل للمطالبة والاعتراض. فقضايا المسلمين ليست من نوع قضايا الأقليات الأخرى، ولا يمكن أن تُساوى بقضية السود أو قضية اللاتين أو قضية المجموعات الآسيوية، أو قضية السكان الأصليين. وإنه إذا كان لا بد أن يعالج النظام الفدرالي قضايا تلك المجموعات الإثنية الأربع التي تعترف بها الولايات المتحدة فذلك لأنها جزء لا يتجزأ من تاريخ هذا البلد، ويشعر الناس عموماً نحوه بالأسى لما حدث من مظالم يصعب أن ينكرها عاقل. أما المسلمون - كغيرهم من المهاجرين الجدد - فإنهم محظوظون ولم يتعرضوا عموماً للظلم داخل أمريكا كما حدث تاريخياً لغيرهم. بل لقد أتوا إلى أمريكا واستفادوا من جهود الأقليات الأربع من قبلهم ومن حركة الحقوق المدنية الليبرالية والتي رسّخت ضوابط وقوانين وإجراءات تتصل بحقوق الإنسان وتساعد على حماية الأفراد من سلطة القانون المطلقة، تلك الضوابط التي تضععت بعد صدور ما سُمّي بـ«القانون الوطني» الأخير، والذي لا يرى صوابه الكثير من أبناء هذا البلد. وإنه إذ يشاركونهم المسلمون في هذا الرأي، ويمكنهم أن يعترضوا عليه معهم،

فإنه يجب لفت النظر إلى أن التحيز في تطبيق هذا القانون إنما مصدره الانطباع السائد والصيت الذائع عن المسلمين لا الشروط الفنية القانونية له. أي أن المشكلة في أساسها مشكلة ثقافية قبل أن تكون سياسية.

التحدي الثالث: أنه إذا كان المقصود بالتركيز على المستوى الفدرالي هو التأثير في السياسة الخارجية، فإن هذا أمر ليس مفتوحاً للتصويت أصلاً. ويبدو أن المسلمين أدركوا هذا - رغم تجربتهم القصيرة - وبدأوا يطردون من خيالهم إمكانية التأثير الكبير في مثل هذه القضايا.

وعلى كل حال، فقد وجد المسلمون أنفسهم في واشنطن وفي يدهم لائحة شكاوى طويلة، كان على رأسها قضية فلسطين، ومخلوط معها الحقوق الفردية للمسلمين بعد الحدث الأكبر، وممزوج معها محاولات شرح الإسلام ومبادئه لمن ليس له اهتمام بالمبادئ النظرية؛ وهذا خليط عجيب ليس من السهل تحويله إلى منزع سياسي واضح البرامج والمطالب. ولذا لعله يصح وصف العمل السياسي المسلم اليوم بأنه تكتيك يفقد الاستراتيجية، يعرف كيف يتحرك ولكن ليس متأطداً في ما يريد الوصول إليه.

ثالثاً: توجه التأقلم التدريجي:

وهذا توجه مختلف بالكامل عن سابقه، وأهم ما يميزه أنه لا يطرح رؤية شاملة بديلة، وليس له مطالب كبرى، ولا يطرح نفسه على شكل مجموعات كبيرة وإنما على شكل أفراد ومسائل مخصوصة.

ففي حين يركز توجه المجتمع الديني على تأسيس نفسه على أنه كيان منفصل ذو خصوصية ثقافية ودينية، فإن توجه التأقلم يركز على أنه ليس إلا لوناً زاهياً من جملة ألوان أمريكا، يزيد لها نضارة وحسناً. كما أنه لا يرى حاجة في أن يستقل بنفسه في البرامج والمؤسسات، لأن خطابه صالح كل الصلاحية لأن يتحرك من خلال

المؤسسات الموجودة ومن خلال الألفية العادية لهذا المجتمع. وفي حين أن توجه العمل السياسي يترقب إحداث ضربات أو صفقات بالغة التأثير، فإن توجه التأقلم يرى أن التأثير إنما يأتي عبر اللمسات الناعمة التي تستدم وقتاً كافياً والتي تتلاقح بشكل شبه عفوي مع استعدادات ثابرة في ساعة صفوها وانفتاحها. أما من الناحية الفكرية فإنه يسعى إلى أقلمة المفاهيم الإسلامية مع الواقع الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً.

ولا يخفى أن هذا المدخل يثير الأقل من الاحتكاكات في المجتمع. ويجب أن يذكر هنا أن التأقلم مع الاحتياجات المختلفة للناس جزء من التوجه الليبرالي والثقافة الأمريكية، وعنصر أكيد من عناصر الحياة في البلاد الغربية ذات النظام الرأسمالي. بل إن ديناميكية الحياة هنا تستند إلى حدٍ كبير إلى إدراك حاجات الناس وخدمتها من ناحية، والاستفادة منها واستثمارها من ناحية أخرى. وإن مجرد وجود كتلة بشرية كبيرة لها ذوق مميز يدفع فعاليات السوق إلى تليتها.

إن الاستجابة للحاجات الخاصة للناس متأصل في العقد الاجتماعي للبلاد الغربية، وترتكز شرعية النظام على فكرة الاستجابة للمطالب. وتختلف الديمقراطيات الحديثة في ما بينها في طرق التعامل مع الأقليات. فهناك نموذج التعددية الفردية، وهناك نموذج التعددية الجماعية، ويسود الأول في الولايات المتحدة والثاني في كندا. ويميل الأول إلى تفتيت المطالب الجماعية وحصر الاستجابة في الأذواق الفردية، بينما يميل الآخر إلى التعامل مع المطالب في حيزها الجماعي. وفي حين أن نمط التعددية الفردي يحاول أقصى جهده تحقيق نزعات الأفراد والاعتراف بأدنى حاجاتهم تحت شعار حقوق الإنسان، فإنه يعجز عادة عن الاستجابة الفعالة للمطالب الكبرى للأقليات. وهكذا فإن نمط التأقلم التدريجي له ميزة الاستفادة من استجابة النمط التعددي الفردي ولكنه محدود بمحدودية المنظومة ذاتها.

وكخلاصة، فقد يكون من المفيد إجراء بعض المقارنات بين توجهات العمل الإسلامي الثلاثة، وإلقاء الأضواء على مواضع قوتها وضعفها. ولا بد من التنبيه أيضاً إلى أن هذه التوجهات ليست متنافية ضرورة، ولذلك سميتها «توجهات» لأنه يمكن أن يكون هناك مركز إسلامي يسعى إلى تأسيس ديني ولكن يعمل بنفس الوقت على التأقلم والتطبيع.

تكمن ميزة توجه «المجتمع الديني» في تشكيله المؤسسات، وقيامها بأنشطة يرتاح إليها الضمير المسلم، وتحتاج إليها الممارسة الإسلامية ضرورة، وخاصة على مستوى البناء النفسي والتعاقد الاجتماعي. والمثال التطبيقي لهذا التوجه هو المراكز الإسلامية المنتشرة في القارة، والصورة التي تعكسها عن نفسها من أنها تمثل مجموعة من الناس ذوا قيم دينية أخلاقية عالية. ولكن تكمن خطورة المبالغة في هذا التوجه هو عزل المسلمين التام عن المجتمع، وانكفائه على نفسه، وحرمانه من الاستفادة من المؤسسات العامة الموجودة، وتعميق شعور الغربة واستدامته بشكل غير صحيح، وحشده لكل الطاقات في بوتقة لا تسع هذه الطاقات، وغير قادرة على تفعيلها، وتحرم انطلاقتها بإيجابية أكبر نحو خدمة المصالح الكبرى للمسلمين.

أما ميزة توجه «التأقلم التدريجي» فهي أنه أكثر التوجهات قبولاً في المجتمع الأمريكي، حيث إن طرائقه تمثل ولو جاً حكيماً لطيفاً ومؤدباً ليس فيه ادعائية وتمنن. ولا يخفى أنه يُفضل هذا التوجه كثيراً من المسلمين البيض ذوي الخلفية الأوروبية، إلى جانب العديد من أبناء الجالية، أو من مهاجري الطبقة الأرستقراطية، أو الذين ليس لهم التزام بالإسلام إلا التزاماً عابراً، يرون في أساليب هذا التوجه أساليب «حضرارية» لا تثير الزوابع والإزعاجات. وإني لا أقصد هنا أن المسلمين الجدد قليلو الالتزام بالإسلام، وإنما أن انسجام بعضهم الكبير مع المنظومة التي تربوا وترعرعوا فيها يجعلهم يرون فيها مكاناً خيراً ومواضع تأثير يصعب على الآخرين رؤيتها؛

كما أن لهم ارتباط عاطفي بممارسات يصعب عليهم رؤية إشكالياتها. ولا يخفى أن الإشكالية الكبرى لهذا التوجه لا تكمن في مناسبة مدخله والحاجة الماسة إليه وإنما في كونه كثير الهامشية، جانبي المعالجة، الأمر الذي لا يحدث حراكاً يولد طاقة كافية لحمل الجالية ورفع مستواها وخدمة احتياجاتها الأساسية.

أما ميزة «العمل السياسي» فإنها تكمن في قدرته على استغلال الفرص، وتحقيق مكاسب للمجموعة المسلمة، ومعالجة بعض القضايا والإشكاليات المحددة، بما فيها محاولة القيام باسترداد حقوق بعض الأفراد الذين ظلموا بسبب انتمائهم الديني أو الإثني. ولكن المفارقة أن نوعية هذه المطالب تُرسخ أحياناً فكرة أن المسلمين غير أمريكيين فعلاً، وأنهم لا يخاطبون الاهتمامات الرئيسة للشعب الأمريكي، وأنهم حقاً عابرون، ويجب أن يعاملوا على النحو التهميشي الذي يعاملون فيه.

وبشكل عام، فإن المشكلة الرئيسة للعمل السياسي (غير الملتزم) تكمن في أنه يأزم بعض القضايا الضيقة، ويضطر لتضخيمها من أجل فرصة تحقيق النصر الرمزي. وبذلك فقد يجيد عن معالجة قضايا أكثر أهمية، ويلتفت إلى معالجة قضايا جزئية لها جاذبية وذات ضجيج عالٍ. وقد يجرّ هذا النوع من العمل إلى ضرب من الأناية والتمحور حول النفس. وعلاوة على كل هذا، فإنه يغلب أن تغيب عن هذا التوجه قدرة منظومة الولايات المتحدة الأمريكية الكبيرة على الاحتواء والامتصاص. وإن أي قراءة متأنية لتاريخ الإثنيات لتوضح هذا بشكل ساطع، وإن أغنى مؤسسات الأفارقة وأكثرها امتلاكاً للمكاتب الدائمة والطواقم العاملة في واشنطن هي أقلها تقدماً للخدمات المصيرية لهذه المجموعة.

وأخيراً، فإنه يجب أن لا ننسى أبداً محدودية المدخل القانوني وانتصاراته، فالذي يتحصّل بالقانون يوماً يمكن أن يُفقد بالقانون يوماً آخر؛ وإن حشد إمكانات

المسلمين المحدودة في هذا المجال قد يستنزف الجهود المتوجهة للواجبات الأساسية الأخرى في البناء الداخلي، وتفري بانتصارات لا تغير من واقع المسلمين، وتوهم بأن العائق في وجه نمو الوجود المسلم هو عائق خارجي فحسب.

- استراتيجيات المشاركة السياسية:

وهناك ثلاث استراتيجيات للمشاركة السياسية - على الأقل - يمكن للمسلمين أن يختاروا واحدة منها: استراتيجية التعريف، واستراتيجية النفوذ، واستراتيجية الخدمة. أما استراتيجية المشاركة التعريفية فهي التي تهدف إلى إنشاء الوصلات اللازمة بين المسلمين - كمجموعة بشرية جديدة في هذا المجتمع - وبين المؤسسات الرسمية التي تصوغ وترسم السياسات والخطط. وفي مثل منظومة الولايات المتحدة فإن كثيراً من هذا يحدث على مستوى إدارة المحلة أو حكومة الولاية، لا الحكومة المركزية.

الاستراتيجية الثانية هي استراتيجية الركض وراء المكاسب، واستخدام أساليب الضغط، وإتقان التلاعب السياسي لتحصيل النفوذ والحظوة.

والثالثة هي استراتيجية الخدمة، التي تسعى إلى إصلاح واقع الحياة الأمريكية، وتبني قضايا ومعضلات المجتمع، واقتراح مداخل الحلول من منظور جديد؛ وي طرح المسلمون أنفسهم ضمن هذا من خلال برامج مميزة ليست متمحورة حول الجالية ومصالحها وإن كان المسلمون يرتاحون لنتائجها على أرض الواقع.

ولا يخفى أن نشاطات الاستراتيجية الأولى تمثل الحد الأدنى للفاعلية السياسية وتقف كشرط لإحداث التكامل مع المجتمع، كما أنها ضرورية لمنع من تشكل تيار متطرف ضار. أما الاستراتيجية الثانية فهي غير أخلاقية. وأما الاستراتيجية الثالثة التي تتحرك وفق منطق ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ (هود: ٨٨) فهي التي تليق بأصحاب المبادئ وبأمة الرسالة الخيرية.

خاتمة

لقد حاولت في هذا الفصل أن أرصد تطور العمل المؤسّساتي لمسلمي أمريكا من خلال إلقاء الضوء على كمون المجموعات المسلمة، وعلى الظروف الموضوعية التي يتحركون فيها، كما لفتّ النظر إلى الفرق الكبير بين ظروف المهاجرين وظروف الأفرقة. ثمّ بينت توجهات ثلاثة في استراتيجية عمل المؤسّسات تتحاذب ضمير المسلم الغيور في هذه البلاد: توجه «بناء مجتمع صغير» ذي صفة دينية، همّه الأكبر تأمين مناخ معقول للحياة وفق تعاليم الإسلام، والذي يحرص على تنزيل متطلبات الإسلام على الواقع الجديد، وما يتطلب ذلك من مراعاة الواقع واعتبار المقاصد، ويسعى بنفس الوقت لأن يحافظ على أكبر قدر من سمات الثقافات المسلمة وتجلياتها في بلاد المسلمين، بناء على أنّها تجارب شائعة القبول، تُضفي شعور الأمة الواحدة الأنيس.

ويقابل هذا التوجه التأقلم المطلق مع معطيات أمريكا والحدّات والثقافة العالميّة (الغربيّة) المعاصرة، والذي يحاول - من وجه - أقلّمة مفاهيم الإسلام مع الواقع المعاش، منطلقاً من معطيات التفكير الثقافي الأمريكي، ساعياً لبيان أن تعاليم الإسلام تنسجم في روحها مع كثير من هذه المعطيات؛ ومن جهة أخرى فإنّ هذا التوجه يحرص على عدم استجلاب شيء من الممارسات الثقافية والتجربة التاريخية المسلمة، بناء على أنّها مجرد تجربة بشرية في واقع مخصوص، ليس لها أيّ حُجّية إسلامية.

ثمّ هناك توجه «العمل السياسي» الذي قد اتكأ في بدايته على رصيد الانتماء لبلد مسلم سابق والحرص على خدمته ولو من بعيد، ولكن سرعان ما تحوّل هذا الحرص إلى حرص على تأمين مساحة كريمة للحالية المسلمة في بلد تضطر فيه أن تُدعّم بعض أوجه وجودك بشكل رسمي قانوني.

لقد أزمّت الأحداث الأخيرة، والتوضع العالمي الجديد، ممارسة هذه التوجهات بشكل أكيد، وذلك لأن مناخ الولايات المتحدة بعد الحدث الأكبر مناخ جديد رغم أنه لم يتغير شيء يذكر في المؤسسات الأساسية لتلك الدولة الرأسمالية الصناعية الديمقراطية المقتدرة؛ وكذلك لم يتغير شيء يذكر في الأطر الثقافية والتصورية لهذا المجتمع ذي الخلفية الثقافية الأوربية المسيحية اليهودية الحدائية المُعلّمة. وكلّ الذي غيّره الحدثُ هو تفعيل هذه الخلفيات وزجّها باتجاه معين. وبالذات، فقد أزمّ الحدث مشكلة تعامل أمريكا مع (الآخر).

وإنه من المفيد إدراك شدّة الصدمة التي تركها الحدث الأكبر على حسّ مواطن الولايات المتحدة وعلى تصوره نحو حياته الحاضرة، ذاك الأثر الهائل الذي أفرغ الحاسّة السادسة للهوية الأمريكية السادرة في عقد اجتماعي قوامه الاستخدام والاستمتاع. ولقد عاش الحلم الأمريكي تاريخه محمياً بين محيطين لم يهاجمه عدو خارجي قط إلا في لحظة الهجوم الياباني الذي أتى في سياق حرب عالمية. إنه من المطلوب تفهّم القدر الذي أزعج الحدث الأكبر لعام ٢٠٠١م رتبة حُلْم الرفاه والتلذذ. ولقد تناغم هول الحادث مع الخيال الغربي المحذّر في خرافات اليونان وهجوم الأشرار والسيطرة على الطبيعة، ذلك الخيال المُحدّث في فكرة الاستنفار التكنولوجي؛ ولا عجب أن نرى انعكاسات هذين الخياليين في مواضيع الأفلام والقصص الشائعة. ويتناغم هذا أيضاً مع ملاحم الإنجيل واعتقادات الخراب الكوني في ألفيات التاريخ.

ويجب أن يشار إلى أن فداحة الحدث استُشعرت على أنها اعتداء على الهيمنة البيضاء بالذات، وأعطت مبرراً وفرصة لردّ الاعتبار لهذه الهيمنة واستنقاذها من جو الإهانة والحيرة تجاه مطالب الإثنيات المظلومة. فلقد ملّ الضمير الأبيض الأمريكي من

الشفقة على المظالم التاريخية ضدّ غير البيض، والتي عجزت برامج المساعدة عن حلّ آثارها، فأعطاه الحدثُ مبرراً لتأكيد تفوقه الأخلاقي على أنه باني أمريكا المتحضرة لا مستغلّ الشعوب والأقوام، ولا سيما أن الاعتداء جاء من أبناء عالم ثالث، وكلّ ذلك يبرر الانتقام دفاعاً عن النفس.

ورغم أن الحدث دفع المثقفين بالخصوص للتعرف عن الإسلام من خلال القراءة عنه، إلا أننا يجب أن لا نأخذ هذا بسذاجة، فلقد ولّدت هذه المعرفة أسئلة يعجز متوسط المسلم عن الإجابة عنها؛ وعلينا أن نتذكّر أن أكثر الذي يُكتب عن الإسلام والمسلمين يكتب من قِبَل غير المسلمين ومن منظور الثقافة العالمية الليبرالية. وإن أخطر ما يواجه الوجود المسلم في الغرب هو الطروحات التي تحاول حشر المسلمين في خندق دفاعي اعتذاري تُرمى فيه قمامات الاتهامات التي تُحقرّ الثقافة المسلمة وممارسات المسلمين، كما تقدح في أخلاقية دعاويهم، وتُصورهم قاصري النضج، غير مؤهلين للمسؤولية، وجديرين بالتهميش إلى حدّ الازدراء.

وفي عصرنا «العولمي» هذا فإن أي حادث - ولو من خارج أمريكا- يمكن أن يسيس وينعكس على الأمة بكليتها. وبالذات فإن أحداث دارفور المؤلمة سوف تترك أثراً هائلاً يمنع من احترام قضايا العرب والمسلمين. هذا بالإضافة إلى دعوى أن مسلمي الغرب يتعدّون انسجامهم مع ثقافة المجتمعات الغربية.

وفي هذا خلط بين الانحلال وبين التكامل، وفي حين أن رسوخ الثقافة المسلمة وتوازنها يحجزُ المسلمَ عن الانحلال الانسلاخي، يشهد التاريخ بأن عند المسلمين قدرة عالية على التكامل المسلم. وتعلمنا تجارب الأقليات الإثنية في أمريكا أن التماسك الثقافي للأقليات المهاجرة يعدّ أهم عناصر حفظ التوازن، والذي بغيابه تندفع الأقلية إلى حضيض المجتمع لتصبح لعنة عليه.

وتجاه الجهد المركز لتهيئ المسلمين، فإن هناك مهاماً تشكل تحديات كبرى للمسلمين: مهمتين نحو الداخل، ومهمتين نحو الخارج، ومهمة واصله في ما بينهما. المهمة الداخلية الأولى: هي إحداث نقلة نوعية في تدريس الإسلام، سواء كان هذا في مدارس الجالية أو في سوية الخطاب العام. وإن الواقع ليشهد أن هناك إشراقات طيبة في هذا المجال، قطع فيه المسلمون مسافات شاسعة استطاعوا فيها إنتاج كتب ومؤلفات تتحقق فيها شروط الأصالة والمعاصرة بآن واحد. ولكنه لم يتوقف بعدُ سيول الفكر الجمودي ولم تنحصر في أضيق الزوايا. وإنه إذا كان هناك تحسن عام في مستوى تعليم الصغار وفي مستوى خطاب الكبار، فإن فترة الشباب اليافع ما زالت ثغرة مفتوحة لا يكاد يُغطيها جهدٌ يُذكر. وإنه إذ يرتاح المسلم حين يرى السخاء في العطاء والتبرع لمشاريع إسلامية كثيرة ومتنوعة، فإنه لا يمكنه إلا التعجب والقلق من نسيان هذه الشريحة العمرية واحتياجاتها - التي لا تستطيع الانتظار والتأجيل - وتطلبها لمستوى مخصوص من الإمكانيات البشرية والتأهيل العلمي. وإنما حقاً لخسارة أن تستنفد مغامرات النشاط الإسلامي الموارد المتوفرة لدى الجالية دون إعطاء الجيل اليافع نصيباً مفروضاً.

أما المهمة الداخلية الثانية فهي إحداث نقلة نوعية في مسيرة المنظمات الإسلامية في الضبط الإداري والانفتاح الفكري، تُكمل التحول الرمزي من الفترة الأموية إلى العباسية. ويبدو أن هناك أربعة شروط عملية مطلوبة لتيسير هذا التحول إذا كنا لا نريد انتظار مدة جيل كامل:

الأول أن يتولى الريادة أهل البلد قبل المهاجرين؛ الثاني مبدأ تعدد الشرائح العمرية في مجلس الإدارة التنفيذي للمؤسسات الإسلامية، وعدم خدمة الشيوخ فيه (ويُقترح سن الخمسين كحد أعلى) وتحويلهم للخدمة في مجلس الأمناء؛ الثالث مبدأ

وجوب الإشراف الجدي للنساء في التخطيط للحالية؛ والرابع رفض استقدام الوعاظ والمحاضرين ممن ليس لهم معرفة مفصلة بالثقافة الغربية. وأقول متفائلاً: إنه بدت بوادر هذا التحول وإن ما زالت شعاعته خافتة.

ثم هناك مهمتان نحو الخارج يجب أن تتناغما مع مهمتي الداخل. ولقد أشرت إلى ثلاثة توجهات بارزة للنشاط المسلم، وأقترح هنا توجهاً رابعاً: «توجه ترشيد المنظومة»، الذي أرجو أن يأخذ مكانه الأکید في الجهود الإسلامية. ويهدف هذا التوجه إلى معالجة قضايا أمريكا الكبرى من منظور إسلامي عالمي إنساني، ولا يحرص اهتمامه في العمل السياسي ولا في عمل بناء مجتمع منفصل خاص، وإنما يعمل على مداولة المعضلات الإنسانية الكبرى وتحليلاتها في الواقع الأمريكي. وبالذات فإن أربع معضلات تشكل أرضية كل التوترات السطحية التي تشهدها أمريكا:

الأولى هي تراجع وضمور المجتمع المدني، والثانية هي الانقسامات والحزبات الإثنية، والثالثة هي الفوارق الطبقية، والرابعة هي التآكل الأخلاقي.

ولا يخفى أن هذه المسائل الأربع تمثل معضلات عالمية، ولكنها بالذات متأزمة أي تآزم في واقع مجتمعات الحداثة بشكل عام والمجتمع الأمريكي بشكل خاص. وعلى هذا فإنه يلتقي هذا التوجه مع هموم المصلحين من شتى الاتجاهات والمشارب.

ويمتاز هذا المدخل بأنه أشمل المداخل وأكثرها صدقاً مع المجتمع المضيف - حين ينظر إليه ويقيّم تقييماً تاريخياً بعد سنين - وهو أكثرها التزاماً أخلاقياً عالمياً، يُخاطب المشاكل الإنسانية ولا يحتكر لنفسه الحقوق والميزات والمطالب.

وإذا كانت ميزته الكبرى أنه عميق التأثير، يعمل على مستوى الجذور عملاً منزهاً، إلى حد كبير، عن الدوافع الفتوية، فإن مشكلته أنه شديد طول الأمد، لا يعالج القضايا الراهنة التي يكابدها المسلمون في حياتهم اليومية. كما أنه من أصعب

الأمر أن تُحرِّك الناس نحوه، إذ يحتاج إلى امتلاك أفقٍ ثقافي عالٍ ودراية بالتاريخ وبتقلُّب الأحوال؛ ولا يخفى أنه الأقل من القليل من المسلمين من يتكلم بهذا. وليت المسلمين الناشطين يدركون أن التمكّن السياسي من غير عطاء ثقافي أمر خطير في منطق التاريخ، وأمر غريب عن ناظم المسيرة العامة للأمة المسلمة، ووضع يورث الكراهية والترقب. وإنه إذا كان العمل السياسي أمر مهم ولا بد منه من أجل تنظيم عملية التكامل مع المجتمع، فإني لأرجو أن لا تستأثر به الوصولية والرؤية النفعية، اللتان تقودان بالنهاية إلى حتف غير محمود.

أما المهمة الثانية نحو الخارج فإنها مهمة الإنتاج الثقافي، وأعني به الإنتاج الفكري والأدبي والفني. وإنه من غير المعقول أن نكلِ واجب الكتابة عن فلسفة حياتنا ورؤانا الثقافية وأنساق سلوكنا المتميزة إلى الآخرين، وإن واجب المسلمين الأكيد وضع كل ذلك في أوعية مفهومة ومن ذوق الزمان. وأسارع القول: إن الكثير من المسلمين يتكلم عن نفوذ اليهود في أمريكا، ويتخيله نفوذاً سياسياً بحتاً، ويفسره تفسيراً تآمرياً أقرب إلى خيالات القصص البوليسية. ولكن بالقدر الذي يتمتع اليهود حقيقة بنفوذ فإنه نفوذ مستند إلى عطاء ثقافي، سواء في الإنتاج الفني والأدبي أو في إطار العطاء الفلسفي والقيمي. إن التحدي الأكبر للمسلمين هو الإنتاج الثقافي الفريد الذي يعكس وسطية الإسلام.

وإنه إذ تتميز المنظومة الأمريكية بالاستهواء - مثل رقاص الساعة الذي لا يعرف الاتزان - لا تفتأ التقلبات تأخذ بلبائها، فإن خطاب رشدٍ إسلامي له مكانه الأكيد في المجتمع الأمريكي دائم الفوران. بل إنه إذ تعترك أمريكا مع نفسها في التعامل مع العناصر المتضاربة في تاريخها وثقافتها: النزعة الدينية والنزعة الليبرالية، الهوس بالمساواة التطابقية من جهة والفوارق الطباقية الشاسعة من جهة أخرى، الشعور

التاريخي بالانعزال والمحاولة الدائمة للانفتاح... إلخ؛ إن خطاباً إسلامياً راشداً غير مُسيّسٍ وغير مصوغٍ صياغة تقليدية لقادر على العطاء في هذه الأرض الجديدة. وحتى على المستوى السياسي، فإن طرْحاً راشداً يستصحب منطق الإسلام ومقاصده يستطيع تقديم معقولة راجحة، حاجّة، تتجنب التخندق المعروف بين قطبي الحزبين الحاليين في أمريكا، ذلك التخندق الذي لا يلبث أن ينتج شططاً يمجّه الناس بعد حين.

وما بين الواجب الداخلي المحتم والواجب الخارجي بدهاءة، هناك التعامل اليومي والأثر الذي لا يمكن تكذيبه ومحوه من أخلاق الأسوة الحسنة والشهادة على الناس، أخلاق الثقة بلا ترفع ولا ادعاء، والشهادة الدائبة التي لا تسأل أجراً ولا مكسباً. وليت المسلمين يتذكرون أنه مهما تكن عند امرئٍ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم.

وشعب الثقافة الأمريكية، وإن لم يكن عنده صبر على قراءة فلسفة (الأخر) لكن عنده شغف ورحابة صدر ليبرالية في قراءة الممارسات اليومية للثقافات الأخرى، وعينه في هذا نقادة مُمحصّة. وإن أفراد الشعوب الغربية لتقرأ تصرفات المسلمين من أصغرها إلى أكبرها، وذوقهم في هذا شديد الرهافة. وإن البصير منهم يرى في أنساقنا الثقافية بساطة بريئة، ومحبة مغروسة، وسلامة طوية مريحة، وجمالاً غير متكلف؛ ولكن من غير المعقول توقع البصيرة الخارقة في غالب الناس. ولقد استطاع المسلمون في أمريكا إلى اليوم المحافظة على توازنهم الثقافي والدفع بأبنائهم للتحصيل العالي مما يجلب الاحترام والتقدير.

ولكن ترافق هذه الصور المشرقة تصرفات ناشزة من قبل بعض المسلمين، ومن المهاجرين منهم بالخصوص. والذي يُحزن أنها تصرفات صغيرة تتعلق بمناسبة

الأسلوب ولطفه في ثقافة شديدة الحساسية للإزعاجات الشخصية، الأمر الذي يعكّر الصورة الناصعة التي يحاول الآخرون جلاءها.

والمسلمون اليوم يتحركون تحت مجهر ثقافي يقارن كل سلوك لهم مع دعاواهم الكمال والتفوق. وفي عصر الاتصالات العولمي فإن الانعكاسات الجاهلة لمسلم في زاوية قاصية من الأرض، لا تفهم منطق العصر وذوقه، تُحسب سلباً على الأمة جميعاً. وفي هذا الصدد يلزم التفريق في الفهم والحديث بين أمريكا الدولة والسياسة الخارجية وبين الفرد الأمريكي. وإنه يغلب ألا يعرف الفرد الأمريكي الكثير عن المسلمين، وإن كان له انعكاس سلبى فيغلب أنه ليس مبنياً على تعدد مقصود وإنما على تغطية إعلامية غير صديقة ولا صادقة. فهل يلزم تذكير المسلمين أن الغضب والاحتدام لا يساعد الجاهل على التعلم، ولا يُشجّع الشاك على التفهم؟ وهل يلزم التذكير بأن الابتسام سنة ولو لعدسة التقرير المصورة؟

لقد دفعت الأقدار المسلمين إلى شواطئ ما حسبوا أنهم بالغوها، وظن الأكثرون أن توفر المتاع وتيسر سبل المعاش هي الغاية، ولكن النظرة الواقعية تشير إلى أنه كُتب على الإسلام أن يدخل أرضاً جديدةً، وأن يواجه تحديات حضارة غالبية في أرضها، وسوف يتابع المسلمون قيامهم بدور الشهادة باقتدار يتزايد رشادُه ونضجه. ولقد كان الأستاذ الفاضل عمر عبيد حسنه قد نادى منذ بضعة عقود بوجود تجاوز العمل الإسلامي مجرد ترديد المبادئ إلى إحكام البرامج؛ فهل نشهد تحقق هذا النداء عملياً في هذه الأرض الجديدة؟

أرجو أن أكون قد قدّمت في هذا المقال مداخل صالحة لبداية فهم وضع المسلمين ومستقبلهم في أمريكا. وإن مسلمي أمريكا هم أولاً وآخرأ جزء من الأمة، والتعرف على الإخوة والأخوات أمر حميد، وتفقد أحوالهم واجب أكيد، وعدم التدخل في شؤونهم أمر حكيم.

المسلمون في الغرب قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر

الدكتور مالك بن إبراهيم الأحمد^(*)

المشكلة تكمن في أن حكومات بعض البلدان الأوروبية لا تعرف من مخاطب من المسلمين؟ فالكل يدعي أنه يمثل الإسلام، والكل ينشئ مؤسسات مسميات إسلامية، كما أن كثيراً ممن يدعون إلى الإسلام في الغرب قد يعانون من الجهل بالإسلام، سواء في فهمه، أو تدريسه، أو سبل التكيف مع الواقع.

لم يكن الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) حدثاً عادياً، بل أصبح جزءاً من التاريخ المعاصر، بل هو أهم حدث في القرن الحادي والعشرين، مثله مثل الحرب العالمية الأولى والثانية في القرن العشرين. أصبح هذا التاريخ علامة فارقة بين واقع غربي متساهل (إلى حد كبير) ورؤية جديدة غاضبة حانقة متشددة، ليس على الجميع بل على فئة معينة تسبب بعض أفرادها في هذا الحادث الجلل.

(*) باحث أكاديمي.. (المملكة العربية السعودية).

ورغم الحديث الضافي عن تأثيرات الأحداث على علاقات الدول بعضها ببعض وما سببته من تحطيم أنظمة والاستيلاء على بلدان، ونشر الرعب بين العالم، وظهور سطوة أمريكا وإذلالها للكثير من البلدان الضعيفة (المسلمة على وجه الخصوص) وتسلطها على الكثير من الشعوب، إلا أن واقعاً جديداً ظهر في الأفق الغربي قلما اهتم به، وندر رصد تفاصيله، ألا وهو واقع المسلمين في الغرب حالياً بعد هذه الأحداث.

إن هذا الرصد مطلوب وبشدة وباستقصاء، لارتباط ذلك بالمسلمين «كالمجسد الواحد»^(١) وتأثير هذا الأمر على واقعهم هناك وارتباطه ببقية بلدان المسلمين.

في الورقات التالية سيتم استعراض واقع المسلمين في الغرب قبل وبعد أحداث سبتمبر، مع أفراد الإعلام، لأهميته وتأثيره. ونظراً لتباين الواقع وتأثيره على المسلمين في الغرب فسيتم عرض ثلاثة نماذج:

- أمريكا؛ لأنها بلد الكارثة.

- السويد؛ كأقصى ما يكون التسامح والانفتاح.

- فرنسا؛ كنموذج للعدوانية والكراهية.

أيضاً سنعالج بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بوجود المسلمين في الغرب، وعلاقتهم مع الدول التي يقيمون فيها، استكمالاً للرؤية وتأصيلاً للحاجب الشرعي.

(١) أخرج البخاري في صحيحه عن عامر عن النعمان بن بشير يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاهِيمِهِمْ وَتَوَادِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى».

الوجود الإسلامي في الغرب

الوجود الإسلامي في الغرب على نوعين: الأول مستوطن قدم كما هو في البلقان نتيجة للفتح الإسلامي لهذه المناطق، والثاني هجرة جديدة ابتدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وازدادت بعد الحرب العالمية الثانية، وتسارعت ابتداءً من الستينيات من القرن العشرين.

المهجرات الأولى غالبها اقتصادي بحث، وكان الهدف منها جمع ثروة ثم العودة للبلد الأم، لكن من عاد كانوا قلة والأغلب استوطنوا، سواء عن طريق استحضر أزواجهم أو - بعض الأحيان - الزواج من أهل البلد، وهذا أثر بشكل كبير في الأجيال الجديدة ومدى قربها أو بعدها عن الإسلام.

وهناك تفاوت ملموس من بلد غربي لآخر، من حيث جنسية المهاجرين وأعدادهم ودورهم الاجتماعي والاقتصادي.

المهجرات في المراحل المتأخرة (ابتداءً من الثمانينيات) غلب عليها الجانب الإنساني والسياسي (لجوء) وأحياناً تتم لأسباب علمية، حيث فضل بعض حملة الشهادات العليا من الدول العربية الاستقرار في تلك البلدان لأسباب علمية بحتة.

ويلاحظ^(١) أن الهجرة إلى العالم اللاتيني الجرمانى، فرنسا وألمانيا خصوصاً، يغلب عليها الطابع الاقتصادي، وأن الهجرة إلى العالم الأنجلوساكسونى، بريطانيا والولايات المتحدة وكندا، يغلب عليها الطابع العلمي. أما الهجرة السياسية فهي منتشرة في كل البلاد الغربية، بقدر تأزم وضع حقوق الإنسان في البلاد العربية-الإسلامية.

(١) محمد الغمقى، رابطة مسلمى سويسرا، مقال .

- أعداد ومنظمات المسلمين في الغرب:

أغلب المسلمين يتوزعون بين أوروبا وأمريكا الشمالية، ولا توجد إحصاءات دقيقة، خصوصاً أن الكثير من البلدان لا يذكر الدين في الإحصاءات الرسمية.

وتشير التقديرات إلى أن عدد المسلمين في أوروبا يقارب الخمسين مليوناً، نصفهم في أوروبا الغربية، وأكثرهم يتركز في فرنسا، حيث يقرب عددهم من الستة مليون. نصف هذا العدد - تقريباً - مولودون على الأرض الغربية، مما يؤهلهم لحمل جنسيتها. في أمريكا هناك تفاوت كبير في عدد المسلمين لكن الأرجح أنه يقرب من سبعة ملايين.

في المراحل الأولى للهجرة^(١) تركز اهتمام المسلمين المهاجرين على توفير احتياجاتهم الأساسية، ولأجل ذلك ظهرت بينهم «مجموعات تشاور» على شكل لجان متابعة شؤونهم وقضاياهم الخاصة بهم، وبمرور الوقت أخذت أعداد المسلمين بالازدياد، فتحوّلت هذه اللجان إلى منظمات وتشكيلات أكبر حجماً، إلا أنها لم تحمل في بداية قيامها صيغة إسلامية صرفة، بل أخذت تمارس نشاطها باعتبارها منظمات عرقية. ولكنها كانت على علاقة وصلة بالمساجد، وتقوم بنشاطات تعليمية يسيرة.

بعض المنظمات الإسلامية المعروفة في البلاد الأصلية أسست مكاتب وفروعاً في بلاد الجهر، وقد استطاعت من خلال ما تتمتع به من تنظيم وما تمتلكه من تجارب عملية سابقة، أن تكسب إلى جانبها في فترة زمنية قصيرة، المجموعات والمنظمات الابتدائية في المهجر.

ومن العراقيل والعقبات التي واجهت المسلمين في تأسيس المنظمات الإسلامية، المتطلبات القانونية التي تضعها الدول الغربية أمامهم، إذ أن معظم الدول الأوروبية تؤكد أن تمر عملية تأسيس الجمعيات والمراكز التعليمية والثقافية، وحتى الدينية، بمراحل وخطوات قانونية قبل أن يكون بالإمكان إضفاء الصبغة الشرعية عليها وتسجيلها لدى

(١) جورج نيلسون، مسلمو أوروبا الغربية، ترجمة محمود عبدالكريم .

الحكومة بشكل رسمي، لذا كان عليها أن تقدم شرحاً حول تشكيلاتها الإدارية وقائمة المساعدات المالية الشهرية، وإيجاد مقر مناسب لمكاتبها وفروعها، واعتماد أسلوب الاقتراع المباشر لاختيار الأعضاء وفي إطار القوانين والضوابط الحكومية.

المصادر المالية لهذه المنظمات تعتمد على تبرعات الأعضاء بشكل جزئي وعلى الدعم الخارجي بشكل أساسي، ذلك أن معظم أبناء الجالية لا يزالون في وضع اقتصادي غير مساعد وليس بوسعهم أن يسدوا احتياجات هذه المراكز.

ولقد ظهرت في أوروبا⁽¹⁾ منذ قيام الاتحاد الأوروبي في أوائل التسعينيات، مؤسسات إسلامية ذات طابع أوروبي، تهتم بأحوال المسلمين في القارة الأوروبية كلها، مثل «منظمة رابطة الجاليات المسلمة في أوروبا» التي تأسست في فرنسا، و«مجلس الإفتاء الأوروبي» الذي يتخذ من مدينة كولن الألمانية مقراً له، و«الفيدرالية العامة لمسلمي فرنسا»، كما أتجه بعض المثقفين المسلمين في أوروبا إلى إصدار وسائل الإعلام المختلفة التي تُخاطب المسلمين في أوروبا كافة، مثل مجلة «الأوروبية» وقناة «المستقلة» التلفزيونية، اللتين تستهدفان بالدرجة الأولى المسلمين المقيمين في أوروبا.

- واقع المسلمين في الغرب ومشكلاتهم:

الزواج المختلط (بين المسلم والمرأة الغربية) مشكلة أساسية، والذي يتم غالباً لأسباب تتعلق بالإقامة، وكثيراً ما ينتهي بالطلاق، حيث يتعلق الأبناء بوطن أمهم باعتبار أنهم لا يعرفون شيئاً عن وطن أبيهم، بل إن هذا الأب ربما يكون قد حدث بنيه عن وطن تسوده الديكتاتورية والفوضى، عن وطن بوليسي مرعب، باعتبار أن العديد من الأبناء العرب والمسلمين هاجروا إلى الغرب لدوافع سياسية أو اقتصادية، وفي الوقت نفسه، فإنهم يرون بأم أعينهم وطناً يوفر لهم الأمن والطمأنينة والسلام، ويوفر لهم راتباً من الصغر يتيح لهم شراء حاجياتهم.

(1) الشيخ يحيى عبدالواحد، مدير معهد التعريف بالإسلام في إيطاليا، في حوار مع «الإسلام اليوم».

والأدهى هو زواج المسلمة من الغربي، وهذا انتشر في هولندا بشكل خاص، بسبب نشأة الفتاة المسلمة في البيئة الغربية وعدم قدرة الأب السيطرة عليها. ومن المشكلات أيضاً انتشار الجهل بالإسلام وبتعاليمه، خصوصاً إذا علمنا أن أغلب المهاجرين، لا سيما الأجيال الأولى، كانت هجرتهم لأسباب اقتصادية، وهم من بيئات فقيرة، ويجهلون كثيراً عن الإسلام في بلدانهم، فما بالك إذا انقطعوا عن بلدتهم الأم؟! واقع المسلمين في الغرب هو انعكاس لخلفيتهم في بلدانهم، إضافة إلى عملية الدمج التي حدثت مع المجتمع الغربي، مما أثمر نوعية من الناس متباينة فيما بينها أشد التباين، ويزداد هذا الأمر عبر الأجيال الجديدة التي نشأت في هذه البلدان. إن مما يُخجل، في النشاط التجاري لبعض المسلمين في الغرب، أن معظم المحلات التي يملكها عرب ومسلمون لا تستكف أن تباع الجملات والأفلام الخلاعية والسحائر المهربة^(١)، وأما بيع المخدرات فقد تخصص فيه العديد من العرب والمسلمين. وهذا لا يعني أنه لا يوجد طبقة ملتزمة بأخلاقيات حضارتهم وتحاول تأكيد العكس عما يشاع عن العرب والمسلمين، لكن المشكلة تكمن في أن تكرر الأعمال الإجرامية من بعضهم يشوه الصورة عن الجميع. من الطرائف أن شرطياً سويدياً أوقف في يوم من الأيام سائقاً مسلماً لإجراء فحص التأكد من عدم شربه للخمر وهو يسوق سيارته، فقال هذا السائق المسلم للشرطي السويدي: أنا مسلم، فأجابه الشرطي السويدي بقوله: لقد قاها غيرك كثير قبل هذا وكانت بطونهم ممتلئة بمختلف أنواع الخمر. لقد أساء بعض المسلمين في الغرب إلى دينهم أكثر مما أساءت إليه المنظمات المتخصصة في نحر الإسلام.. التصرفات السيئة والمشينة لبعض المهاجرين من المسلمين في الغرب: من تورط في شبكات الجريمة والاتجار بالمخدرات، أو العيش عالة على دافعي الضرائب الغربيين، والتحايل على القوانين، والركون الطوعي إلى البطالة، والعيش على الإعانات الاجتماعية،

(١) يحيى أبو زكريا في حوار مع صحيفة كومال الكردية.

أو الانخراط في عصابات الجريمة المنظمة، أو في جماعات دينية أو سياسية متطرفة... تلك التصرفات تشعر المجتمعات الغربية بأنها مهددة في أمنها وهويتها الثقافية والدينية والاجتماعية، بما يزيد من تغذية المخاوف لديها من الأجنبي ومن أبناء الأقليات.

- نظرة الغربيين إلى العرب والمسلمين:

في السابق^(١) وعندما كان الغربيون يريدون معرفة أي تفاصيل تتعلق بالعالم العربي والإسلامي، أو السلوك الاجتماعي للعرب والمسلمين، كانوا يعودون إلى المراجع الفكرية والثقافية التي وضعها المستشرقون، الذين احتكوا بالجغرافيا العربية والإسلامية وكتبوا انطباعاتهم عما شاهدوه في الشرق، الذي يظن بعضهم في الغرب أن علاء الدين وفانوسه السحري ما يزال يقيم فيه، ولم تساهم هذه الدراسات في تبيان الصورة بشكلها الصحيح عن العرب والمسلمين، وظلّ الغربيون العاديون يعرفون النزر اليسير عن العرب والمسلمين.

ومع تدفق العرب والمسلمين المهاجرين على الغرب، واستيطانهم بشكل ملفت للنظر في المدن والعواصم الغربية، بات في وسع الغربيين أن يحتكوا بالحالة العربية والإسلامية بشكل مباشر، وأن يطلعوا عن كتب على سلوك وأخلاق ونفسية العرب والمسلمين، وللأسف الشديد يمكن القول: إنّ الغربي الذي كانت في ذهنه صورة سلبية عن العرب والمسلمين جرّاء قراءات معينة، فإنّ هذه الصورة ازدادت رسوخاً وتأكّدت بشكل كامل. المناهج الدراسية في الغرب تقدم صورة مقلوبة بمعنى الكلمة ومشوهة جداً عن الإسلام ورسوله ﷺ ونعته بالتعصب والتخلف ومحاربة مظاهر التمدّن، وذلك بهدف رسم صورة سلبية عن المسلمين في أذهان الرأي العام الغربي، ومن ثم غرس روح الكراهية لديه إزاء الإسلام، كما تستهدف زرع بذور التشكيك لدى أطفال المسلمين إزاء دينهم، وجعلهم يشعرون بالنقص بسبب انتمائهم للإسلام.

(١) يحيى أبو زكريا، مجلة أفق.

- المسلمون والعمل السياسي:

يتمتع المسلمون الذين يعيشون في الغرب^(١)، سواء الذين يحملون جنسية البلد الغربي الذي يقيمون فيه أو المقيمون إقامة دائمة فيه، بنفس المزايا الدستورية والقانونية والحقوق التي يتمتع بها الإنسان الغربي بالكامل وبدون نقصان، ويحقّ للمسلمين الانضمام إلى أكبر الأحزاب السياسيّة الفاعلة، سواء تلك التي في الحكم أو في المعارضة، كما يحقّ للمسلمين الذين يتمتعون بحق المواطنة تأسيس أحزاب سياسيّة أو جمعيات ثقافية واجتماعيّة وغيرها، أو تأسيس جرائد ومجلات ووسائل إعلامية مسموعة ومرئية، كل ذلك متاح وتكفله القوانين التي لا تضع أيّ قيد في طريق العمل السياسي أو الإعلامي أو الثقافي.

وعلى الرغم من كل هذه الحرّية المتاحة والمعطاة لكل من يحمل حق المواطنة الغربيّة، إلا أنّ المسلمين المقيمين في الغرب لم يستفيدوا من هذه الأجواء والفضاءات السياسيّة الحرّة إلا بمقدار اثنين بالمائة، كما تفيد العديد من البحوث الغربيّة. لا شك أن هناك مشكلة أساسية حالت دون الإفادة المطلوبة، وهي أن الكثير من المسلمين المقيمين في الغرب يفتقدون الثقافة التي تؤهلهم للمشاركة السياسيّة، والكثير منهم من أصول عمالية بالكاد يجد لقمة العيش، والسياسة - في نظرهم - ترف.. وهناك رأي آخر يذهب إلى حرمة المشاركة السياسيّة، ويوصل لذلك شرعياً، على أساس أنها ديار كفر ولا يمكن أن يكون المسلم جزءاً من النسيج السياسي الكافر. وهناك بعض آخر من قيادات المسلمين في الغرب يرى أن المشاركة السياسيّة يجب أن تكون ضمن أحزاب إسلامية، حتى تحقق أهداف المشاركة، وهذا الأمر متعذر حالياً لضعف ثقافة المسلمين وقلة عددهم.

(١) يحيى أبو زكريا، المسلمون في الغرب، صحيفة أراب تايمز .

تأثير أحداث سبتمبر على المسلمين

تحول اقتصاد المسلمين بعد الأحداث إلى اقتصاد حصار، وتوالت عمليات الحظر والتجميد.. معاملات المسلمين في الغرب التي تعرضت للتجميد والمصادرة تعد بالملايين، ويكفي الاشتباه أو الاتهام بالعمل لحساب «القاعدة» أو تبييض أموال لصالحها لمصادرة المال.. جميع الشركات التي تقوم بتحويلات من المسلمين المقيمين في الغرب لحساب أقاربهم في البلدان الإسلامية تعرضت للإيقاف، وحساباتها للتجميد، بحجة استخدامها غطاء لتمير أموال لحساب الإرهابيين.. فرص العمل أيضاً بدأت بالتقلص، والعنصرية بدأت بالظهور، فالتضييق على طالبي العمل من المسلمين وطرد بعض العمال (وإن كانت حالات ليست كثيرة) والتشدد في الترخيص لشركات المسلمين.

على المستوى الشخصي، تعرض المسلمون لاعتداءات متعددة تراوحت بين الشتم والسباب والاعتداء اليسير والضرب، وفي حالات نادرة القتل.. أحياناً يتم التعرض لحجاب بعض المسلمات بالنزع أو بالإشارة السيئة باليد.. «كبير» رصدت ٦٢٥ اعتداءً في الأسابيع الثلاثة الأولى بعد الانفجارات في أمريكا.. الاعتداءات لم تكن قاصرة على الأشخاص، وإنما امتدت إلى بعض المؤسسات الإسلامية، وحتى المساجد، ففي ألمانيا مثلاً تم دهم أكثر من خمسين مسجداً، وغالباً بممررات سخيفة ووشايات. في فرانكفورت اقتحم أكثر من خمسين عسكرياً مسجداً بزعم وجود «أسامة بن لادن» فيه، كما وصلتهم المعلومات!!

على المستوى الأمني، سخرت الأجهزة الغربية كافة إمكاناتها لمراقبة الوجود الإسلامي على أراضيها، وأصبح هناك ملف أمني لأغلب المسلمين، خصوصاً المهاجرين

منهم والذين لم يحصلوا على الجنسية. جميع المراكز والمساجد ومؤسسات المسلمين أصبحت تحت الرصد الكامل لأجهزة الاستخبارات، حتى التجمعات والمؤتمرات وخطب الجمعة أصبحت تسجل ويستند عليها لاتهام أشخاص. عملية التنصت تشمل الاتصالات الهاتفية، وكذلك البريد الإلكتروني، حتى تلك الصادرة بلغات أخرى (كالعربية مثلاً)، لذلك جندت أجهزة الاستخبارات بعض المسلمين من ذوي النفوس الضعيفة للعمل كمخبرين على إخوانهم، بالترغيب المادي أحياناً، أو بالتهديد لانتهاكهم القوانين، أو بالتهديد بالطرد.. جيش المترجمين في الاستخبارات الغربية بدأ ينمو بشكل مضطرب بعد الأحداث، خصوصاً للغات المسلمين الشائعة كالعربية والفارسية والأردو.. أيضاً أجهزة الاستخبارات العربية، أصبحت مفتوحة للغربية، تقدم لهم أي معلومات يحتاجونها خصوصاً تلك المتعلقة بالإسلاميين.

جزء من الأرشيف الأمني الغربي بدأ يتكون من المسلمين طالبي الهجرة أو اللجوء، الذين يقدمون أي معلومات عن أشخاص وجهات يعرفونها يطلبها الجهاز الأمني الغربي، لتسهيل حصولهم على الإقامة في هذا البلد الغربي.

حتى المسلمين من أصول غربية - الذين أسلموا - أصبحوا تحت المهر، بما في ذلك كتاباتهم ولقاءاتهم وحتى مواقع «الإنترنت» الخاصة بهم وجمعياتهم.. بعض الحركات والأحزاب الإسلامية تم حظرها ومصادرة ممتلكاتها.

لقد أثمرت الأحداث تقارباً كبيراً ومدهشاً بين محور الديكتاتوريات ومحور الديموقراطية، وتناست العواصم الغربية منطلقاً وثوابتها، فباتت تستقبل ملفات الأجهزة الأمنية برحابة صدر، وخرجت من دائرة العمل بالبيئة إلى دائرة العمل بالشبهة، ويكفي أن يكون المشتبه فيه مقيماً للصلاة، متوجهاً للكعبة المشرفة في صلواته الخمس، قارئاً للقرآن، لتثبت الشبهة، ويصبح تحت دائرة الضوء، مجرداً من الحقوق،

كل الحقوق التي أقرّها القانون الغربي نفسه. وكثيراً ما كان المحققون الأمنيون الغربيون يسألون المشتبه فيهم: هل تؤدّي الصلاة؟ هل تشرب الخمر؟ ما هو مذهبك الديني؟ هل أنت ملتزم بالإسلام وتؤدّي فرائضه أم أنت مسلم بالاسم؟ هل أمك محجبة، وزوجتك وبناتك محجبات؟ ما هي الكتب التي تقرؤها؟ ما رأيك في هذا الشيخ وذاك الشيخ، وماذا تعرف عن الخلاف الفقهي بين هذا وذاك؟

ولقد تعرضت المؤسسات الخيرية في الغرب إلى ضربة قاصمة، فبعض المؤسسات تم حظرها بالكامل (جمعية الأقصى في ألمانيا، الأرض المقدسة في أمريكا) بعضها الآخر أصبح تحت الرقابة بالكامل، وأموالها تحت التدقيق، علماً بأن الأقليات المسلمة في الغرب نجحت في تأسيس شبكة من المنظمات الخيرية، معاملاتها تصل لمئات الملايين من الدولارات، جعلها لخدمة أبناء المسلمين في الغرب، وجزء منها لدعم المسلمين في مناطق الكوارث (أفغانستان، البوسنة، فلسطين...)

وضمن الحملة الرسمية وشبه الرسمية أصبحت بعض التخصصات العلمية الحساسة محرمة على المسلمين، ليس فقط القادمين من البلاد الإسلامية بل حتى المقيمين في البلدان الغربية، بناء على توجيهات من الاستخبارات الحكومية.

أحداث سبتمبر أخذت بعداً آخر في نظر الغربيين للإسلام، فلم يكتفوا بالنماذج التي تعيش بينهم، ولا الرؤية المترسخة في أذهانهم، بل انطلق الكثير منهم في البحث عن هذا الدين وحقائقه.

وكانت العديد من وسائل الإعلام البريطانية، على سبيل المثال، قد ذكرت أن أحداث ١١ سبتمبر دفعت فئات كبيرة من الشعب البريطاني إلى الاهتمام بالإسلام والوعي بقيمه وتقاليده.

وقالت صحيفة «الجارديان» في ١/٩/٢٠٠٢م: إن كل أماكن بيع الكتب الإسلامية ودورات الدين المقارن التي تنظمها الجامعات شهدت إقبالاً متزايداً من غير المسلمين بعد أحداث سبتمبر، لاكتشاف المزيد حول مبادئ الإسلام والسيرة النبوية، كما ارتفعت نسبة مبيعات النسخ المترجمة للإنجليزية من القرآن الكريم خلال الأشهر الثلاثة التي تلت ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

بعد ١١ سبتمبر أصبحت أوروبا وأميركا أكثر صرامة بشأن تعاليم الإسلام الأصولي السلفي.. وبسبب الخوف من الإرهاب فإن الغرب الآن مهتم بجعل تعاليم الإسلام - التي تمارس ويجري تعليمها في الغرب على الأقل - غير معادية للقيم الغربية، وخصوصاً مبدأ التعددية والعلمانية.

كانت السمة البارزة للمجتمع الغربي عقب أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)^(١) هي إظهار العداء للإسلام والمسلمين. غير أن قاعدة في علم الاجتماع تقول: بأن الأحداث الاجتماعية لا تتمخض عن نتيجة واحدة، لقد أصبح الحديث عن محاسن الإسلام وهويته الحقيقية موضوع الساعة في الكثير من البلدان الأوروبية وأمريكا. وفي هذا الإطار، قامت صحف كثيرة بإعداد تحقيقات وتقارير مفصلة عن الإسلام، بالإضافة إلى قيام صحف أخرى بتخصيص خمس من صفحاتها أحياناً لمفهوم الإسلام ونظرته إلى بعض المواضيع الرئيسة. وأكبر دليل على تزايد الاهتمام بفهم الإسلام هو البيع القياسي للمصاحف القرآنية. وتأتي الدول التي تتميز بتعدد الثقافات - مثل السويد وسويسرا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا- على رأس قائمة البلاد التي يحتل القرآن الكريم فيها المركز الأول دائماً بين قوائم أكثر الكتب مبيعاً.

(١) نوازت صواش، الإسلام والغرب، إسلام أونلاين.

كما تم إعداد محاضرات تحت اسم «تينغ تانك»^(١) تناقش العلاقة بين الإسلام والإرهاب، وتهدف إلى فهم التفاسير المختلفة للإسلام، في العواصم والمدن الكبرى، وخصص لذلك عدد من أكبر صالات الاجتماع، لكثرة إقبال الناس عليها. وبث شبكة «أرت» التلفزيونية الألمانية الفرنسية برنامجاً وثائقياً، بعد الأحداث، يتحدث عن حياة وشخصية نبي الإسلام ﷺ، بينما كان من المقرر أن يذاع البرنامج بعد سنتين. والعامل الرئيسي في تقدم تاريخ بث البرنامج يرجع بلا شك إلى رغبة الناس في تعلم الإسلام في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر. وقد تمت إذاعة البرنامج ثلاثة أيام على التوالي - في أكثر الساعات مشاهدة- محققاً رقماً قياسياً في نسبة المشاهدة.

لذلك يصح الانطباع القائل: ^(٢) إن المسلمين أصبحوا عموماً تحت الخطر في بلدان الغرب، وإن الاعتداءات عليهم باتت يومية؛ ففي ذلك تهويل من شأن ما شهدته الأيام والأسابيع التالية للتفجيرات، أي الفترة التي يمكن أن نتوقع أن تسجل ذروة ردود الفعل الانفعالية على مستوى الشارع الغربي. ولا يعني ذلك التهوين من شأن ما وقع من اعتداءات وتحرشات؛ فمجرد وصول ذلك إلى مستوى قتل عدد من الأفراد - كما كان في الولايات المتحدة الأمريكية - كافٍ للتنبؤ بحجم الخطر، إلا أن تقويم الوضع بصورة موضوعية ينبغي أن يقوم على استحضار الأرقام.

المفكر الغربي المسلم مراد هوفمان^(٣) يرى أن أحداث ١١ سبتمبر كانت لصالح الإسلام، وتستخدم مصلحة الإسلام بشكل عام. والدليل أن الناس بدءوا يحاولون فهم الإسلام، ويسعون إلى البحث عنه وتفهمه؛ حتى أن ترجمة معاني القرآن التي قام بتنقيحها باللغة الألمانية بيع منها ٤٠ ألف نسخة خلال سنة واحدة.

(١) نوازت صواش، الإسلام والغرب، إسلام أونلاين.

(٢) نبيل شبيب، مسلمو الغرب بعد التفجيرات، إسلام أونلاين.

(٣) في حوار مع إسلام أونلاين ١٤/١/٢٠٠٤م.

أمّا ذروة ما يمكن وصفه بردة الفعل الإيجابية على التدايعات السلبية الأولى بعد التفجيرات^(١)، فكانت في يوم «الباب المفتوح» للمساجد الإسلامية كما حدث في ألمانيا يوم ٣/١٠/٢٠٠١م، الذي يصادف يوم عطلة (ذكرى إعادة الوحدة الألمانية). فقد نظم القائمون على المساجد عملية (استقبال الزوار)، وتهيئة المحاضرين والمحاورين الأقدر من سواهم على عرض الإسلام وإجابة الاستفسارات عنه باللغة الألمانية. وبالمقابل شهدت المساجد في العام التالي أضعاف الزوار الذين كانت تستقبلهم في مرات ماضية منذ إطلاق هذا التقليد السنوي عام ١٩٩٦م.

رغم واقع المسلمين السيء - في الجملة - إلا أن نشاط بعضهم، ودور بعض المراكز الإسلامية، وحملة التعريف المستمرة بالإسلام، خصوصاً بعد أحداث سبتمبر، أثرت دخولاً متواصلًا في الإسلام لم يتوقعه حتى القائمون على أمر الدعوة في الغرب. وقالت صحيفة «صنداى تايمز» البريطانية في عددها الأسبوعي نقلاً عن الدراسة التي أعدها الباحث البريطاني المسلم يحيى بيرت (جوناثان بيرت سابقاً):

أكثر من ١٤ ألف بريطاني بينهم عدد من كبار ملاك الأراضي ومشاهير المجتمع اعتنقوا الإسلام. ورغم قلة الإحصاءات الدقيقة عن عدد الذين أسلموا بعد أحداث سبتمبر إلا أن من المؤكد أنهم أكثر بكثير من أعدادهم فيما يقابلها من السنوات السابقة، كنتيجة حتمية للتعرف على الإسلام من قرب، بعيداً عن الصورة المشوهة التي غذاها الإعلام في عقول الغربيين.

(١) نبيل شبيب، مسلمو الغرب بعد التفجيرات، إسلام أونلاين .

مسلمو الغرب والإعلام

يتقاسم التأثير على عقل الإنسان الغربي اثنان: الأول التربية المدرسية والثاني الإعلام. لم يكن الإسلام - كما يعرض في مدارس الغرب- إلا بعض الطقوس والخزعات منسوبة إلى بدوي في الصحراء التقى بعض اليهود والنصارى ونقل عنهم بعض النصائح والإرشادات، ولم يتوان هو شخصياً عن التمتع بالنساء، وكانت الحرب هدفاً بالنسبة إليه، منها يقتات وعلى هديها يسير.

في جانب الإعلام لا تخرج الصورة عن الإسلام عن المتداول في المدارس، مع إضافة خاصة بواقع المسلمين المعاصر، من تخلف، وأخلاق رديئة، وحب للدماء، وبطش بالمرأة، ومعاداة لحقوق الإنسان، ووحشية وهمجية قلما يخلو منها مجتمع من مجتمعات المسلمين. ولايكاد يخلو كتاب أو برنامج تلفزيوني أو مقال ينشر عن الإسلام إلا وتحدث بإسهاب عن الجهاد، وكأنما أصبحت كلمتا «إرهاب» و«جهاد» مرادفتين لكلمة إسلام.

الإعلام الغربي يقوم على ترسيخ صور نمطية عن الذات و(الآخر)^(١): الذات باعتبارها رمزاً للتقدم والنجاح والتحضر، و(الآخر) باعتباره أقرب إلى التوحش والبدائية وقلة الحضارة. وتقوم وسائل الإعلام في معظم الدول الغربية بالتركيز على العديد من القضايا التي توظف المشاعر العنصرية في الضمير الأوروبي، مثل قضايا اللجوء، والهجرة، والجماعات المتطرفة في الغرب، وتصوير المجتمعات الأصلية للأقليات العرقية والدينية - التي تعيش في الغرب - باعتبارها مجتمعات للحروب والتخلف والعنف

(١) الملف السياسي، صحيفة البيان الإماراتية ٢/١/٢٠٠٤م.

والإرهاب، تصنع هالة من التوجس والخوف والانطواء تجاه الأجنبي «البربري» أو «المتوحش» القادم إلى قلب اللجنة الغربية من أجل إفسادها وتدميرها.

وتعتبر صورة العرب والمسلمين المشوهة^(١) - والمقترنة في الإعلام الغربي بكل ما هو قبيح وسيئ - أحد أبرز المظاهر على دور الإعلام والتعليم ومختلف أجهزة الثقافة الشعبية في إنتاج الكراهية والحقد على العرب والمسلمين لدى الغربيين. وهي الظاهرة التي تعرف اليوم في الدراسات الاجتماعية الغربية باسم «الإسلاموفوبيا»، أي الخوف والتخويف من الإسلام، وتصويره باعتباره بعباً يهدد الحضارة الغربية.

بعد أحداث سبتمبر أصبح الإسلام والمسلمون هو الشغل الشاغل للإعلام الغربي. في الأيام التالية لوقوع التفجيرات، بدأت الصحف البريطانية والأمريكية تتحدث عن شبكة إرهاب إسلامية ربما تكون منتشرة في أوروبا. وقد ركزت وسائل الإعلام والتقارير الصحافية على أنباء الاعتقالات وحملات التوقيفات، التي طالت عناصر إسلامية في مختلف الدول الأوروبية.. ففي بروكسيل كما أظهرت الصور، أوقفت الشرطة أربعة أشخاص ينتمون للتيار الإسلامي، وكذلك أوقفت شخصين في روتردام بهولندا. وقامت السلطات في هامبورج^(٢) بمداومة عمارة سكنية يقطنها إسلاميون؛ وظهرت لقطات امرأة منقبة تحمل طفلها تسير في حراسة الشرطة لترد على الاستجوابات المعروضة أمامها. ورغم أن معظم الأشخاص الموقوفين ثبت - فيما بعد - أنه لم يكن لهم أية علاقة بالهجمات على مركز التجارة العالمي، فإن ذلك لم يحتل أي أهمية تذكر بالنسبة للصحافيين الذين اكتفوا بالإشارة للتوقيفات من دون ذكر نتائج التحقيقات.

(١) نور الدين العويدي، الأقليات في الغرب، إسلام أونلاين .

(٢) أميمة عبداللطيف، الإسلام والغرب، إسلام أونلاين.

الكثير من العبارات المهيجة ذكرتها وسائل الإعلام الغربية مثل: «المسلمون قادمون»، «الغزو العربي لأوروبا»، «أكره الإسلام»، و«الحفاظ على قيم الغرب التي يهددها الإرهابيون»، «الغرب المتحضر الديمقراطي في صراع ضد القوى الظلامية التي تحتقر الغرب»، «القرآن والعنف»، «الإسلام والسيف»، «استيقظ يا محمد فقد أصبحوا مجانين»، «الإرهاب الإسلامي».

صحيفة بريطانية جادة (تلغراف) نشرت سلسلة مقالات لمدة عشرين يوماً عن الإسلام - كديانة - ولا تفرق بينه وبين المسلمين، وفي إحداها يشير الكاتب إلى قواسم مشتركة بين المسلمين والكلاب^(١)، وأن الأقلية المسلمة ربما تهدد الغرب.

مثلاً عندما يتم اعتقال أشخاص يوصفون بأنهم مسلمون، لأنهم ينتمون إلى الإسلام يعلن ذلك على الصفحات الأولى، مثلاً في بريطانيا تم اعتقال ٥٧٠ مسلماً بشبهة ارتكاب أعمال ضد القانون، لم توجه التهم إلا إلى ٩٧ منهم، ولم يدين إلا ١٤ منهم بقانون مازال سرياً لا نعرفه، وأدينوا لتهم غير الإرهاب، التآشير والهجرة. أيضاً الإعلام البريطاني يضخم أشخاصاً لا يمثلون المسلمين ولا غالبيتهم.

لقد أصبح الهجوم على الإسلام في الإعلام الغربي - عقب أحداث سبتمبر - وسيلة سهلة لزيادة التوزيع، فالصحافة الفرنسية زادت مبيعاتها بنسبة تفوق ١٥% للأعداد التي تتضمن هجوماً على الإسلام والمسلمين، مما دعا أشهر صحيفة فرنسية (لوموند) لتخصيص ملف عن الإسلام نشر في عدة حلقات، وكذا صحيفة لوبوان (البحث عن الحقيقة) تتضمن هجوماً شرساً على الإسلام والقرآن.

(١) قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود.

ورغم حيادية وسائل الإعلام الغربية - كما تدعي - إلا أنها دائماً تميل لمصلحة تشويه الإسلام. أذاعت القناة الثانية السويدية^(١) برنامجاً حول الحجاب بمشاركة العديد من المحجّبات من أصول عربية وإسلامية، والعديد من السفارات أيضاً من أصول عربية وإسلامية، وفيما كانت فتيات مسلمات يدافعن عن حجابهنّ كانت سافرة إيرانية ترأس تحرير مجلة نسوية مغمورة في السويد تتهم الحجاب بكونه ليس فريضة إسلامية بل شعار سياسي لمجموعة من المتعصبين الذين لا يؤمنون بالديموقراطية.

وعندما يتصل الأمر بتصحيح ما نشرته وسائل الإعلام فإن كثيراً من الجرائد الغربية لا تقبل بتاتاً نشر مادة تصحيحية لمادة إعلامية نشرت عن الإسلام، أو قضية تتعلق بالإسلام، كقضية الحجاب أو الجهاد ومغزاه في الإسلام.

بالطبع ليس الجانب الإعلامي مظلماً دائماً، فقد أتيح عرض الإسلام أحياناً بطريقة موضوعية من قبل بعض القيادات الإسلامية في أوروبا، ولا يكاد يمضي يوم واحد دون برنامج إذاعي أو تلفازي؛ وخصّصت بعض الإذاعات مساحة زمنية واسعة لبث برامج تضمنت ترجمة معاني سور كاملة من القرآن الكريم، مع بيان أهم نقاط الاحتكاك مع الديانات الأخرى وما يتعلق بالجهاد. وتعدّدت الملاحق المتخصصة للإسلام، وبعضها بمشاركة أقلام من المسلمين كما حدث في ألمانيا، في الصحف اليومية والأسبوعية الرئيسة.

(١) يحيى أبو زكريا، الإسلام في السويد، مجلة أفق.

المسلمون في أمريكا

رغم الإشارات المتعددة لحضور المسلمين منذ اكتشاف أمريكا وما أعقبه من جلب للعبيد (ومنهم بعض المسلمين والذين ذابوا بعد ذلك في المحيط النصراني) إلا أن الهجرة الحقيقية بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خصوصاً من بلاد الشام، ثم تباطأت بعد ذلك، لكن بعد الحرب العالمية الثانية بدأ وصول بعض المسلمين من أوروبا الشرقية والقليل من القارة الهندية.

في الستينيات حدثت فورة في الهجرة لأسباب اقتصادية، لكن رافقها الجانب التعليمي لدى بعضهم، وكان المهاجرون من بلدان عربية وإسلامية مختلفة. وفي الثمانينيات اندفعت موجات جديدة من العراق وإيران لأسباب إنسانية وسياسية.

وفي التسعينيات هاجر بعض المسلمين من ماليزيا وأندونيسيا وكذلك من الهند وباكستان وأغلبهم من التقنيين والعلماء.

أما أصول المسلمين، فحسب دراسة صدرت عن مركز هارد فورد للأبحاث الدينية في أمريكا^(١) فهم كالتالي:

عرب ٢٥%، القارة الهندية ٣٣%، أمريكيون أفارقة ٣٠%، أورييون مسلمون ٢%، جنوب شرق آسيا ٢%، أخرى ٥%.

أما المسلمون السود فقصتهم تستدعي الإشارة. عندما أسلم «أليجا محمد» لم يحمل من الإسلام إلا اسمه وبعض الرموز اليسيرة، وكان يرى الإسلام دين السود، وهو النبي المرسل لهم.. كانت النقلة لـ «أمة الإسلام» عندما اهتدى «مالكوم إكس» إلى الإسلام وبدأ بالطرح الصحيح للدين، مما تسبب في مقتله بعد فترة يسيرة. كان خليفة «أليجا» ابنه قد اكتشف بعد موت والده خطأه وصواب «مالكوم إكس» مما دعاه إلى إحداث تغيير في «أمة الإسلام» نحو النهج الصحيح، لكنه لم يصادف نجاحاً كبيراً

(١) مجلة الوسط، العدد ٥٤٦، ١٥/٧/٢٠٠٢م.

فانقسم الأتباع وبقي بعض منهم على خرافاته وضلاله، لكن الحركة - بوجه عام - بقيت ذات حضور في وسط السود، وإن غلب عليها التفوق عن بقية المسلمين والانعزال عنهم.

في مدينة نيويورك، كان الإسلام حاضراً وظاهراً لمدة تزيد عن قرن كامل، وكانت مقراً لمجموعة متنوعة كبيرة من الجماعات الإثنية، وكان من بين سكانها المسلمين بحارة سفن تجارية، وتجار، وأصحاب أماكن تسلية، ومهنيون، وموظفو شركات، وأصحاب مشاريع تجارية رئيسة. شيكاغو، بولاية إلينوي، كانت مكان سكن مبكر للمهاجرين المسلمين، ويدعي بعضهم أنه كان يقطنها عدد من المسلمين في أوائل القرن العشرين أكثر من عدد المسلمين في أي مدينة أميركية أخرى.

وتشير دراسة أميركية^(١) إلى أن من بين الملايين السبعة المسلمين هناك ٣٦% معتدلون، ٢٧% ليبراليون، ٢١% محافظون. أكثر من ثلثهم ولدوا في الولايات المتحدة، وهم من بلدان متعددة تصل إلى ٨٠ بلداً.

ونظراً للخلفية الثقافية والعلمية للكثير من المهاجرين المسلمين إلى أمريكا (بخلاف أوروبا) فإن البعد المؤسسي في العمل وتنظيم شؤونهم بدأ منذ وقت مبكر وتطور مع الزمن. وهي من الكثرة بحيث يصعب حصرها، فأغلبها جمعيات محلية صغيرة، لكن هناك بعض المؤسسات السياسية والإسلامية العامة مثل: مجلس الشؤون العامة الإسلامية MPCA، المجلس الإسلامي الأمريكي AMC، مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية CAIR، التحالف الإسلامي الأمريكي AMA، التجمع الإسلامي IQNA.

تأسس هذه المؤسسات جاء أيضاً إيداناً ببدء مرحلة جديدة من مراحل وجود المسلمين في أمريكا، مرحلة تتخطى الاستجابة للحاجات الدينية والاجتماعية الأساسية، مثل المساجد والمدارس والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، إلى بناء القوة السياسية

(١) قناة الجزيرة، ٣/١٠/٢٠٠٤م.

والإعلامية للمسلمين الأمريكيين والتحرك الدؤوب لتنفيذ برنامج عمل مشترك وواضح يقوم على أربعة محاور رئيسة، هي: (١)

١- مكافحة محاولات تشويه صورة الإسلام والمسلمين بالإعلام الغربي، واستبدال الصور السلبية بأخرى إيجابية.

٢- زيادة وعي المسلمين الأمريكيين بحقوقهم المدنية وخاصة فيما يتعلق بحقوقهم في ممارسة دينهم بمختلف المؤسسات العامة الأمريكية، والدفاع عن تلك الحقوق من خلال جهد منظم وعملي.

٣- تشجيع المسلمين الأمريكيين على المشاركة في الحياة السياسية الأمريكية واستخدام حقوقهم المكفولة دستورياً، خاصة حقوق التصويت وحرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم السياسي والترشح لتولي المناصب السياسية.

٤- العمل على التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية لتطوير الموقف الأمريكي من قضايا المسلمين المهمة وعلى رأسها قضية فلسطين وقضية كشمير وقضايا الأقليات المسلمة المظلومة في بلدان كيوغسلافيا السابقة وروسيا.

- انعكاسات أحداث سبتمبر:

كانت الأحداث صدمة للجميع، وبالأخص المسلمين؛ لأن من قام بها - حسب زعم الإدارة الأمريكية - هم من المسلمين ممن يحملون فكر الجهاد ضد الغرب الكافر وعلى رأسه أمريكا. بالطبع كان الشأن الأمني هو الهاجس، وكان المسلمون مستهدفين.

في المرحلة الأولى كانت الصدمة والذهول من الحدث مع البحث المضني عن الفاعل ودوافعه. المرحلة الثانية: بناءً على ما رشح من وسائل الإعلام والتقارير الرسمية بارتباط الحدث بمجموعة شرق أوسطية (مسلمة) متطرفة كان رد الفعل الغضب

(١) علاء بيومي، مسلمو أمريكا، إسلام أونلاين.

والمهيجان الشديد والدعوات المتكررة بالرد العسكري (و لم تدخر الإدارة وسعاً في ذلك، فقد هاجمت حكومة طالبان وقضت على آلاف الأفغان) . أيضاً وقعت اعتداءات على أفراد مسلمين^(١) (أكثر من ٤٠٠ اعتداء في الأسبوع التالي لأحداث سبتمبر) أو حتى آسيويين، ونزع حجاب بعض المسلمات، وتكسير محلات لبعض المسلمين، وإيذاءات جسدية جسيمة لبعض آخر، فضلاً عن الازدراء وألفاظ السب والشتم، وفي أدنى الأحوال التخوف والريبة من المسلمين.

بالطبع منظماتهم أصبحت محل شبهة، وأعمالهم الخيرية محل اتهام، وأنشطتهم محل متابعة.

- التوسع في تعريف السلوك الإرهابي ليشمل بعض السلوكيات مثل «إرسال أموال لمنظمات إرهابية» والتوسع في تعريف الضالعين في أعمال الإرهاب ليشمل الأفراد الذين ساعدوا من ارتكبوا أو خططوا للقيام بعمليات إرهابية، سواء كانت تلك المساعدة عن علم أو كانت على غير علم.

- التوسع في التنصت الهاتفي والإلكتروني على المشتبه بضلوعهم في عمليات إرهابية، مراقبة التجمعات الجماهيرية اليومية، وتسجيل صور المشاركين فيها وخصائصهم في قواعد معلوماتية ضخمة ومقارنتها بصور المشتبه بهم.

- الحفاظ على سرية الأدلة التي يتم على أساسها القبض على المشتبه بهم^(٢) والتحقيق معهم، وخاصة في قضايا الهجرة.

- التعقب والقبض والترحيل للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية بالولايات المتحدة دون أدلة معلنة، ودون المرور بالمسار القضائي العادي؛ لأن هؤلاء المهاجرين - في ظن وزارة العدل الأمريكية - أكثر استعداداً للقيام بسلوكيات تضر بالأمن القومي الأمريكي أو تسهيل مثل تلك السلوكيات.

(١) علاء بيومي، قناة الجزيرة.

(٢) رشدي سعيد، العرب الأمريكيون وأحداث سبتمبر، جريدة مستقبلات الإلكترونية.

من جانب آخر أشارت صحيفة واشنطن بوست (٢٠٠٢/٥/١٩م) إلى أن العديد من المسلمات أقبلن على ارتداء الحجاب بعد أحداث سبتمبر، والسبب الرئيسي هو تعرض الدين الإسلامي للسباب، وهذه الظاهرة أوضح ما تكون في الجامعات، حيث أثار الحملة الدعائية ضد المسلمين اهتمامهم بدينهم فأسرعن للتعرف على الإسلام وارتداء الحجاب.

ورغم إطلاق بعض المسؤولين عبارات تنم عن التسامح مع المسلمين الأمريكيين أو المقيمين منهم إلا أن الواقع أن هناك العديد من التصريحات العنصرية من أعضاء في الكونغرس وشخصيات دينية (مثل الأب غراهام الذي وصف الإسلام بأنه دين شرير وعنيف ولا يدعو إلى الرب نفسه، والقس فاينز الذي قال: إن محمد كان شاذاً مع الأطفال ومصاباً بمس من الشيطان). أيضاً تم احتجاز أكثر من ١٢٠٠^(١) عربي ومسلم على خلفية الاعتداءات، كما قام FBI بإجراء مقابلات مطولة مع أكثر من ٨٠٠٠ شخص من أصول عربية وإسلامية.

- الجانب الإيجابي للأحداث:

بالطبع ليست جميع الأمور سيئة، فالأزمة كان لها وجه إيجابي: أولاً: كشفت الأزمة عن بعض الإيجابيات الراسخة في علاقة المسلمين والعرب الأميركيين. مجتمعهم الأميركي، تمثلت في رسائل التأييد والتشجيع التي تلقتها المنظمات المسلمة والعربية من قبل السياسيين الأميركيين، وباقات الزهور التي سارع المواطنون الأميركيون بوضعها أمام المساجد. بمختلف أنحاء أميركا، وبعض التغطية الإعلامية الإيجابية لجهود المسلمين والعرب الأميركيين في مساعدة بلدهم أميركا على الخروج من أزمتها رغم ما يتعرضون له من موجة عداوة مضاد مدانة، وأهم من ذلك نشاط المسلمين والعرب الأميركيين غير المسبوق. بمختلف الولايات الأميركية في تقديم قضيتهم

(١) عبد الوهاب خضر، الأمن القومي في زمن جورج بوش، موقع زجار.

العادلة للإعلاميين والسياسيين الأميركيين أثناء الأزمة الراهنة، والتفافهم حول منظماتهم المحلية والوطنية، وإحساسهم المتزايد بضرورة تفعيل دورهم الإعلامي والسياسي في أميركا لاستئصال جذور العداء للإسلام والمسلمين من المجتمع الأمريكي.

لقد فتحت الأزمة أمام المنظمات المسلمة الأمريكية أبواب أكبر المؤسسات السياسية والإعلامية الأمريكية^(١)، بل إن الرئيس الأمريكي نفسه التقى بالمنظمات المسلمة الأمريكية مرتين خلال الأسابيع الثلاثة التالية للحادي عشر من سبتمبر، أضاف إلى ذلك تمييز الرئيس الأمريكي والعديد من مساعديه بين الإسلام وبين مرتكبي الحوادث الإرهابية الأخيرة.

ثانياً: أوجدت الأزمة شعوراً بالتوحد والتحدي داخل المجتمع المسلم الأمريكي، وعلى الرغم من أن التحدي الذي خلقته الأزمة قد يخيف العديدين ويدفع بعضهم إلى ترك الولايات المتحدة، إلا أنه زاد من ارتباط العديد من المسلمين والعرب بعضهم بعضاً والتفافهم حول مؤسساتهم، كما ظهر في إقبال المسلمين الكبير على تلبية دعوة منظماتهم ومساجدهم لهم في أكثر من مناسبة أو حدث خلال الأسابيع الأخيرة.

ثالثاً: مثلت الأزمة فترة انقطاع في عقلية المواطن الأمريكي (المسلم وغير المسلم) جعلته يفكر في علاقته بالإسلام والمسلمين بشكل جديد وغير مسبوق، فقد تحدثت جريدة USA Today الأمريكية الشهيرة في عددها الصادر يوم السابع عشر من سبتمبر عن نفاذ الكتب المتعلقة بالإسلام والشرق الأوسط من مكتبات الولايات المتحدة، مشيرة إلى اهتمام الأمريكيين المتزايد بمناقشة الإسلام وعلاقة الشعب الأمريكي بأبناء الشعوب الإسلامية.

الأمر نفسه حدث مع العديد من المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، فقد دفعتهم الأزمة وما تضمنتها من هزة إلى مراجعة المصادر والمؤسسات الإسلامية للبحث عن أجوبة لما أثارته الأزمة من تساؤلات عن الإسلام.

(١) نهاد عوض، مدير كير في حوار مع محيط.

- تحديات سياسية:

على الجانب الآخر^(١) خلقت الأزمة أمام مسلمي أمريكا تحديات سياسية كبيرة، من ذلك:

أولاً: أوجدت الأزمة ما يشبه حالة طوارئ غير معلنة تسيطر على تصرفات وعقول المواطنين الأمريكيين، وأصبحت مقولة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» أحد المقولات الأساسية المحركة للرأي العام الأمريكي خلال الفترة الراهنة، وخلال فترات الطوارئ يصعب التنبؤ بالسياسات، وتقل أهمية المحافظة على الحقوق والحريات الفردية؛ ويرر السياسيون لأنفسهم سلوكيات كان يستحيل عليهم التفكير فيها قبل الأزمة. وقد صيغت خلال هذه الأزمة العديد من القوانين المتعلقة بتحقيق أمن أمريكا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثانياً: أوجدت الأزمة «عدو شعبي عام» للشعب الأمريكي وهو المتطرف أو الإرهابي المسلم، الذي أصبح يمثل لرجل الشارع الأمريكي أحدث أساطير العداة والشر، وقد تستخدم تلك الأساطير لتخويف رجل الشارع الأمريكي البسيط من الإسلام والمسلمين، بل إنها قد تستخدم لتخويف كبار السياسيين من كل ما هو إسلامي أو مسلم.

ثالثاً: الأزمة فتحت الباب للوبي المعادي للإسلام لإخراج ما في جعبته من اتهامات للإسلام والمسلمين، وقد زادت تلك الاتهامات بعد مقابلة الرئيس الأمريكي مع قادة المنظمات المسلمة الأمريكية، حيث شن هذا اللوبي حملة انتقادات واسعة ضد الإدارة الأمريكية لمقابلتها المنظمات المسلمة، وعلى المنظمات المسلمة وقادتها، مستخدمة نفس الحجج الواهية التي طالما استخدمت في الماضي لتشويه السمعة، والتي لا تعدو أن تكون تلاعباً بالألفاظ والأفكار واتباعاً لمنطق اللوبي الإسرائيلي في نقد المنظمات المسلمة الأمريكية.

(١) علاء بيومي، التطور السياسي لمسلمي أمريكا، أراب ميل.

المسلمون في السويد

السويد ليست من دول أوروبا القديمة، فهي من دول أوروبا الشمالية المنعزلة، وشبه الجزيرة التي تضمها مع فنلندا كانت موطن «الفايننج»، الشعوب القبلية المتوحشة والتي عاثت في أوروبا قديماً تخريباً وتدميراً.

الوجود الإسلامي في هذا البلد حديث، مقارنة بدول أوروبا، لكن أحد الرحالة المسلمين وصل منذ بضعة قرون لهذه البلاد ووصف حال أهلها ومدى وحشيتهم. كانت البداية بعد الحرب العالمية الثانية بأفراد قلائل من التتار لكن في الستينيات بدأت هجرة عمالية كبيرة من الأتراك واليوغسلاف خصوصاً فاق عددهم خمسة عشر ألفاً في نهاية العقد. في السبعينيات ازدادت موجة الهجرة وشملت دولاً عديدة، عربية وإسلامية من بنغلاديش شرقاً حتى لبنان غرباً، حيث تجاوز عددهم الخمسين ألف نسمة.

استمرت الهجرة في الثمانينيات وشملت دولاً جديدة مثل إيران والعراق حتى تجاوز عدد المسلمين المائة وخمسون ألف نسمة. في التسعينيات استمرت الهجرة وشملت البلدان ذات الكوارث مثل الصومال والبوسنة. وبينما كانت الهجرة الأولى عمالية كانت التي تليها سياسية بالدرجة الأولى، والأخيرة نتيجة العوامل الإنسانية.

ويقدر عدد المسلمين حالياً ٤٠٠ ألف نسمة، وفي الإحصاءات الرسمية يجاوز ٣٥٠ ألف نسمة، حيث يمثل المسلمون ٦% تقريباً من عدد السكان الذي يقارب التسعة مليون نسمة.

تم تأسيس أول اتحاد إسلامي في مدينة مالمو جنوب السويد عام ١٩٧٥م^(١) واعترفت الحكومة به رسمياً.

(١) عبد الكريم لعلم، منتدى التاريخ.

مع تكاثر المسلمين وتنوع مذاهبهم وأعراقهم وبلدانهم شكلوا العديد من الجمعيات الإسلامية للحفاظ على هوياتهم وجمع شتاتهم، لكن الحكومة السويدية اعترفت بثلاث فقط بناء على تقصي لواقع الجمعيات، وهي: رابطة الجمعيات الإسلامية في السويد؛ اتحاد مسلمي السويد؛ واتحاد المراكز الثقافية الإسلامية، وتم تشكيل مجلس تعاوني يضم هذه المؤسسات للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة لهذه الجمعيات.

وتوج النشاط الإسلامي بافتتاح المركز الإسلامي والمسجد الجامع في العاصمة استوكهولم منتصف ٢٠٠١م، وسط ترحيب شعبي وحقاوة رسمية واهتمام إعلامي بالغ. لقد كان لهذا الصرح الشامخ أثره الملموس، حيث المشاركة الرسمية في الافتتاح، فقد صرحت وزيرة الثقافة السويدية:^(١) «لقد كنا متشوقين لرؤية بناء كهذا يكون ملاذاً للصلاة والدعاء وواحة للحوار والتفاهم بين الجميع». حتى الكنيسة السويدية رحبت بافتتاح المركز، حيث إنه سيساهم في منح الدين المزيد من الحضور على المستوى العام في مجتمعات الشمال، حسب وصف المطران «هام».

وتوافد السويديون على المركز حتى فاق الزوار الأربعين ألفاً خلال الستة أشهر الأولى التي أعقبت الافتتاح.

وقد شهد العمل المؤسسي في صفوف مسلمي السويد قفزات بارزة في الثمانينيات مع تزايد عددهم وتحسن أوضاعهم العامة وإمكاناتهم، في الوقت الذي بدأت فيه علاقات المسلمين مع الحكومة والسلطات والأحزاب السياسية تنضج بالتدريج، خاصة من خلال المجلس السويدي والعديد من الهيئات التخصصية التابعة له.

وسرعان ما تطورت العلاقة إلى الحد الذي مكن من المطالبة بالحقوق الإضافية التي يتطلع مسلمو السويد إلى التمتع بها، كما بزغت بوادر للمشاركة السياسية للمسلمين، من خلال التعاون المباشر مع الأحزاب، والعضوية في اللجان التخصصية التابعة للحكومة

(١) عبدالله بن ياسين، منتدى التاريخ.

والوزارات، خاصة من خلال الوزارة المتخصصة في النظر بتعديل القوانين، حيث تمكن المسلمون^(١) «من التأثير في العديد من مشروعات القوانين قبل طرحها على البرلمان».

السويد دولة علمانية، والدين شأن شخصي، والإلحاد ينتشر، والدين ينحسر، والإسلام يمثل حالياً الديانة الثانية بعد البروتستانتية. القانون يسود الجميع، والدولة تعامل الجميع من مواطنين ومهاجرين على قدم المساواة، ونظراً لكثرة الأجانب أنشأت الدولة وزارة خاصة لإدماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع.

الحكومة - كما هو واضح في سياساتها - تعامل الإسلام كثقافة وتراث حضاري أكثر منه كدين، لذلك لا تعطي قيمة بالغة للقيم الإسلامية، وتطالب المسلمين بالالتزام بالقيم الغربية بصفتها عماد المجتمع.

يقول مصطفى خراقي، رئيس المجلس الإسلامي السويدي^(٢): إن سياسة السويد قامت في السابق على تذويب الأجانب في المجتمع، وظهر لاحقاً أن هذه ليست بالسياسة المجدية، وخاصة مع المسلمين، ولذا فقد جرى تبني سياسة أخرى هي الاندماج الإيجابي، التي تعني الحفاظ على الهوية الذاتية مع الانفتاح على المجتمع، وقد تشكلت وزارة باسم وزارة الاندماج، تتولى التعامل مع الأجانب ككل. والحصول على الجنسية السويدية للمسلم (وغيره من المهاجرين) يكتسب بعد الإقامة لمدة خمس سنوات، وحتى قبل ذلك يحق للمهاجر المشاركة في الانتخابات البلدية وتلقي الإعلانات مثله مثل السويدي.

والواقع أن المسلمين لم يجدوا صعوبة في أداء مناسكهم، وإحياء شعائرتهم الإسلامية، وإقامة مساجدهم على امتداد المحافظات السويدية، فالبرلمان السويدي أقر قانون حرية الأديان وحق أصحاب الديانات في أداء مناسكهم كاملة دون خوف من

(١) المصدر السابق .

(٢) نفسه.

أحد، ولتأمين هذا الحق أوجد البرلمان السويدي قوانين رادعة لمن يقفز على هذا القانون، الذي استفادت منه كل الأقليات.

في الجانب الثقافي، تولي الحكومة اهتماماً بالمهاجرين، ومن خلال ميزانية تتجاوز عشرات الملايين من الدولارات تحصل الجالية الإسلامية (كثقافة وجنسيات) على الكثير من الدعم.. بل حتى صحف ومجلات المهاجرين (ومنهم المسلمون) تحصل على دعم وزارة الثقافة السويدية.

ونظراً لاهتمام الحكومة السويدية بالإسلام، فقد خصصت⁽¹⁾ مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ كرونة سويدية لترجمة جديدة لمعاني القرآن الكريم، وكانت وزيرة الخارجية قد صرحت قائلة: إن الإسلام في طريقه ليصبح ديناً سويدياً مثل المسيحية واليهودية.

كما أن وزارة التربية والتعليم تقدم دعماً مالياً كبيراً للمدارس العربية والإسلامية، ولا تخلو مدينة سويدية من مدرسة عربية إسلامية أو من حضارة إسلامية. ومن جهة أخرى فإن أبناء العرب والمسلمين الذين يدرسون في المدارس السويدية تقدم لهم وجبات طعام إسلامية حفاظاً على معتقداتهم، كما يعطى أبناء المسلمين دروساً في اللغة العربية حتى يحافظوا على اللغة الأم. وتندرج هذه السياسة في نطاق ما يعرف في السويد بمجتمع متعدد الثقافات والمعتقدات.

ويحق للمسلم أن يلجأ إلى المحاكم إذا شعر أن هناك استهدافاً لدينه وعقيدته على صعيد البرامج الإعلامية والثقافية وغيرها.

إلا أن المسلمين هناك يواجهون، كغيرهم من مسلمي شمال أوروبا على وجه الخصوص، مجتمعاً منفتحاً يعاني من الترف وما يتبعه من انحرافات أخلاقية كالشذوذ، والدعارة المنظمة، والروابط المفككة، وعليه أن يتعامل بصبر وأناة مع تلك المشكلات للتغلب عليها. وإلى جانب ذلك فإن المسلمين يواجهون أيضاً مشكلاتهم الداخلية التي

(1) يحيى أبو زكريا، الإسلام دين رسمي في السويد، إسلام أونلاين .

تلاحقهم في كل شبر من خريطة العالم، ونعني بذلك فرقة الصف، والخلافات الداخلية التي ترجع إلى أسباب مذهبية أو قومية، وأحياناً لغوية.

فالأتراك لهم مساجدهم وتجمعاتهم، ومسلمو الصومال عالم قائم بذاته، وكذلك عرب بلاد الشام، فضلاً عن الإيرانيين والأكراد، وحتى مسلمي الباكستان وبنغلاديش. الفرقة قد تكون أكبر مشكلة تواجه المسلمين، فهم يتحركون ككيانات وليس كتجمع واحد، مما يخرج الحكومة في التعامل معهم. كذلك هناك الانغلاق عند بعضهم والعيش في أحياء مغلقة كذلك التي في ضواحي العاصمة.

التعثر الاقتصادي في البلد انعكس أثره بشدة على المسلمين، فالفقر بدأ ينخر بينهم، وطابور العاطلين منهم يصل إلى عشرات الألوف. وهذا الأمر ليس قاصراً على أصحاب المهن اليدوية البسيطة بل حتى أصحاب الكفاءات العلمية يعانون بشدة لدرجة اضطرار بعضهم للعمل برواتب متدنية وبظروف قاسية، بل اضطر بعضهم إلى تغيير أسمائهم إلى أسماء سويدية للحصول على فرص عمل. وهناك أسباب مهنية وليست عنصرية تمنع بعض الكفاءات من الحصول على فرص عمل مناسبة كالاعتراف بالشهادة العلمية والخبرة العملية وإتقان اللغة السويدية.

في الجانب الثقافي، يعيش المسلمون أزمة حقيقية، فاللغة تمثل عقبة أساسية، والاطلاع على الثقافة المحلية ترف، حتى الجمعيات الثقافية التي أنشأها العرب والمسلمون أصبح جل هدفها الحصول على مساعدات من الحكومة وليس تطوير ثقافتهم وتحسين تواصلهم مع المجتمع السويدي.

في الجانب الأخلاقي، بدأ يدب في أبناء المهاجرين الانفلات الأسري والمخدرات - رغم حرص جيل الآباء - ولذلك تكررت حوادث الشرف (الانتقام والقتل) تجاه الأبناء (البنات بشكل خاص) اللواتي آثرن العيش مع أصدقائهن من الشباب السويدي، وتجاوزت قضايا القتل والضرب ومحاوله القتل المعروضة أمام المحاكم السويدية العشرات.

في الجانِب الفقهي، هناك اختلافات واسعة بحسب خلفية الجالية ومذهبها، فهناك تباين في مواعيد الصلاة بالذات، العشاء خصوصاً، في الصيف، حيث لا يتجاوز الليل ثلاث ساعات. وحتى الانشطار المذهبي تم نقله إلى السويد، ففي العاصمة استوكهولم، على سبيل المثال، يوجد مسجد للسنة ومسجد آخر للشيعة، حتى أن السلطات السويدية احتارت في بداية الأمر، ولما ازداد حجم الظاهرة الإسلامية مع من تتعامل، وتساءلت عن يمثل المسلمين؟!!

وما يؤسف له حقاً تندر بعض المثقفين العرب في السويد بتقرير سويدي يتحدث عن أن أفضل وأكسل جالية في السويد هي الجالية العربية، إذ أن أفراداً عديدين من أبناء الجالية العربية يقدمون شتى الأعذار لمكتب العمل ومؤسسة الضمان والمؤسسة الاجتماعية آخر الشهر، وهكذا دواليك إلى آخر حياتهم.

كما ظهرت أفكار متطرفة تعتبر السويد دار حرب يحل بها كثير من الأشياء المحرمة بطبيعتها، مثل السرقة والغش والخداع والربا والطلاق بنية تحسين الوضع المالي مع استمرار العشرة الزوجية، بدعوى أن الطلاق في المحاكم السويدية لا يقع.

وفي الوقت الذي تعترف فيه النخبة المثقفة في السويد بحضارية الإسلام، إلا أن بعض المحسوين على العالم الإسلامي أعلنوا إلحادهم وكفرهم، وباتوا في طليعة الدعاة إلى حرمان المسلمين من ممارسة شعائرهم في السويد، ومن هؤلاء من دعا إلى حظر الحجاب في السويد وتحديدًا على بنات المدارس من المسلمين، علماً أن مبدأ حرية الأديان هو مبدأ مقدس في السويد وبموجبه يحق لكل أتباع الديانات أن يمارسوا شعائرهم دون تفرقة عنصرية.

يضاف إلى ذلك أن إقدام المثات من المسلمين على الجنح والإجرام والصراعات والسطو والاتجار بالمخدرات والتحايل على مؤسسات الدولة السويدية، وعدم البحث الجاد عن العمل، والاكتفاء بالعيش على حساب المؤسسات الاجتماعية، أدى إلى بلورة صورة سلبية عن الإسلام.

في الجانب السياسي، فإن مشاركة المسلمين محدودة جداً ولا تتناسب مع عددهم السكاني، وجزء من المشكلة ثقافي.

والجالية المسلمة تفتقد لرؤية واحدة أو مشروع واحد يخدمها ككتلة، وهي تفتقد الأحزاب السياسية - رغم إمكانية تكوينها- التي تمثلها وتعبّر عن قضاياها رغم حرص الدولة على مشاركة المهاجرين السياسية كجزء من الحرص على إدماجهم في المجتمع، أيضاً تفتقد الجالية المسلمة المنابر الإعلامية التي تعبّر عنها وتتكلم باسمها، رغم الدعم المادي المتوافر من وزارة الثقافة لمثل هذه الأعمال.

ورغم انتشار الإلحاد وضعف النصرانية في السويد إلا أن الشأن الثقافي ذو أهمية بالغة، وهذا يتضح من عدد الكتب المنشورة والصحف الصادرة، فضلاً عن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقدرة بالعشرات.

المجتمع السويدي يعيش - كالكثير من المجتمعات الغربية - حالة انهيار اجتماعي وتفكك أسري وانتشار للمخدرات، ولذلك فهو في أمس الحاجة إلى دين يهدي وعقيدة تمنحه الاطمئنان (وهذا ما تفتقده النصرانية اليوم) مما جعل الإسلام محل اهتمام ومتابعة من الشعب السويدي. يقول «ين سامويلون» المستشرق السويدي في كتاب له عن الإسلام في السويد: بأن الإسلام أصبح حقاً ليس ضمن المعادلة السويدية فحسب بل بات جزءاً من المعادلة الأوروبية.

والإشكال، كما يقول بعض المثقفين السويديين: ليس في الإسلام، بل في المسلمين، الذين لم يقدموا النموذج الناصع لدينهم، فهم - أي المسلمين- بدل أن يعطونا محاسن حضارتهم أعطونا مساوئ مجتمعاتهم؛ وبدل أن يأخذوا منا المحاسن أخذوا منا المساوئ، وتلك المفارقة !!

عندما وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية أصيب المسلمون في السويد بارتباك شديد خوفاً على مستقبلهم وعلى وجودهم بشكل

عام في السويد. وقد سارع المسؤولون السويديون^(١) في بعث العديد من الرسائل السياسية إلى المسلمين عبر وسائل الإعلام السويدية المرئية والسمعية والمكتوبة، كما أن وزيرة الاندماج السيدة «مئي سالين» قامت بزيارة إلى مسجد ستوكهولم المركزي والتقت بالمشرفين على المسجد، وطالبت في كلمة لها المسلمين السويديين بأداء شعائرهم وممارسة واجباتهم الدينية دون خوف أو رعب من أحد؛ لأن القوانين السويدية المركزية تولي الحريات الدينية أهمية كبيرة. وبعد ذلك قررت وزيرة الخارجية السويدية السيدة «أنا ليند» أن تطبع وزارة الخارجية كتاباً للتعريف بالإسلام يتم توزيعه على الطلاب السويديين، الذين يجب أن يعرفوا أن نصف زملائهم من المسلمين، ويجب أن يعرفوا أن دينهم الإسلامي متسامح وحضاري، كما ورد في الكتاب الذي طبع منه ٣٠٠,٠٠٠ نسخة. كما أن السلطات السويدية لم تقطع مساعدتها المادية عن المدارس العربية والإسلامية والمساجد المنتشرة في كل المحافظات السويدية.

والسويد لم تتأثر بزواجع سبتمبر عدا بعض التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية مع بعض الأشخاص، الذين كانوا يجمعون أموالاً لتنظيم «القاعدة»، وتحميد حساب جمعية البركة الصومالية بأمر من الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة علاقة هذه الجمعية المالية التي تقوم بتحويل مبالغ مالية من المهاجرين الصوماليين في السويد وإلى ذويهم في الصومال. ولم تسجل اعتقالات على الإطلاق في الوسط الإسلامي، كما حدث في أمريكا.

وقد استمرت المدارس العربية والإسلامية في أداء عملها بكل حرية وبدون تدخل من السلطات السويدية وكأن شيئاً لم يحدث. بل حتى أتباع تنظيم «القاعدة» في السويد، الذين أحصت المخابرات السويدية عددهم بخمسة عشر شخصاً^(٢) لم يجر اعتقالهم رغم أنهم تدرّبوا في أفغانستان، وقد نقلت صحيفة «إكسپرس» نقلاً عن «باتريك جوتون» المسؤول في المخابرات السويدية أن المنتسبين إلى «القاعدة» لن يجري اعتقالهم؛ لأنهم

(١) يحيى أبو زكريا، هل تأثر مسلمو السويد بأحداث سبتمبر، الإسلام اليوم .

(٢) نفسه .

لم يحرقوا القوانين السويدية. وقد طالبت بعض الأحزاب السويدية بسحب السفير السويدي في واشنطن بسبب السويدي المعتقل في «غواتانمو» وهو من أصول جزائرية والذي ترفض واشنطن إطلاق سراحه رغم الطلب السويدي الرسمي بضرورة تحريره. هذا على الصعيد الرسمي السويدي، أما على الصعيد الشعبي فقد أقبل آلاف السويديين على دراسة الإسلام، إلى درجة أن معاهد الدراسات الشرقية والإسلامية باتت مكتظة، ويجب على أي طالب حجز مقعد قبل سنة من بداية العام الدراسي ليحظى بدراسة الاستشراق، وقد أسلم مئات السويديين في خضم هذه السنة، وازدادوا إقبالاً على دراسة الإسلام، وخصوصاً بعد أن أصبح الإسلام والمسلمين مادة إعلامية يدعى لمناقشتها في وسائل الإعلام الرسمية أكفاً المتخصصين من السويديين والعرب.

وعلى صعيد الجالية العربية والإسلامية، فقد نضج وعي إسلامي جديد وسط هذه الجالية، وبدأ يترسخ مبدأ الانتماء الحضاري للإسلام، وقد تمثل ذلك في الاهتمام المتزايد بأخبار العالم العربي والإسلامي وحسن المتابعة لتطورات الأحداث في البلاد العربية والإسلامية، كما تمثل في الإقبال المتزايد على المساجد والمدارس العربية والإسلامية، والمشاركة الفعالة في التظاهرات المناصرة للقضية الفلسطينية، التي بات يشارك فيها آلاف السويديين.

وقد أدى شعور مسلمي السويد بأنهم مستهدفون أيضاً وأن دورهم قد يأتي في أي لحظة، إلى مشاركتهم المكثفة في ترشيح أنفسهم للانتخابات التشريعية السويدية، وهي مشاركة لم يسبق لها مثيل في تاريخ السويد، ولسان حال كل المرشحين العرب والمسلمين هو الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية تحت قبة البرلمان السويدي، كما أن علاقة المسلمين بوسائل الإعلام تضاغت، الأمر الذي أدى إلى تخصيص كبريات الصحف السويدية صفحات عن الإسلام والمسلمين، ويوجد إلحاح من قبل النخب السياسية الحاكمة والمثقفة في السويد على ضرورة أن يسود مبدأ حوار الحضارات وتحديداً بين الإسلام والغرب، ومعروف أن السويد استضافت مؤتمراً بهذا العنوان سنة ١٩٩٤م.

المسلمون في فرنسا

إذا كانت السويد نموذجاً أوروبياً فريداً في التسامح تجاه المسلمين، فإن فرنسا على العكس، من أسوأ النماذج الأوروبية تجاه المسلمين، رغم العلاقة القديمة خصوصاً مع المغرب العربي.

يعود بداية الوجود الإسلامي في الأراضي الفرنسية إلى عام ٧١٦ م^(١)، عندما دخلت أول مجموعة من الجنود المسلمين العرب القادمين من الأندلس، بعد أن قطعوا جبال البيرينييه، إلى مدينة ناربون، ووضعوها تحت الحماية الإسلامية، وتم تحويل كاتدرائية المدينة إلى مسجد (هدم فيما بعد). وفي عام ٧٢١م، وصلت القوات الإسلامية بقيادة السميع بن مالك إلى مشارف مدينة تولوز الفرنسية، واشتبكت مع قوات الكونت أود الفرنسي. وبعد ذلك بخمسة أعوام وصلت القوات المسلمة إلى مدينة ليون وسط فرنسا، واستولت في عام ٧٣١ م على مدينة بوردو. إلا أن الكونت أود تحالف مع شارل مارتل، وهزموا القوات الإسلامية بالقرب من مدينة البواتيه في أكتوبر من عام ٧٣٢م. وتوقفت الفتوحات الإسلامية في الأراضي الفرنسية، ونقل بعض الأسرى العرب إلى شمال فرنسا، واستقروا فيها، واعتبروا بمثابة أول الوجود العربي المسلم الفعلي الذي استقر في فرنسا.

كما حدثت هجرة عربية أخرى إلى فرنسا، بعد سقوط الأندلس، حيث هاجر حوالي ١٥٠ ألف عربي، استقروا في جنوب فرنسا.

وأما الهجرات الحديثة، فقد بدأت منذ مطلع هذا القرن (العشرين)، بسبب الحروب الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي، ووصل طلائع العمال العرب من الجزائر والمغرب ما بين ١٩٠٠م - ١٩٠٥م، وبلغ عددهم حوالي ٣٠ ألفاً. وكانت السلطات الفرنسية تشجع هجرة العمال خلال الحرب العالمية الأولى، بسبب حاجتها

(١) أحمد نوفل، دور العرب في أوروبا، صحيفة الوطن العمانية، ١٠/١٠/٢٠٠٤م.

لهم للعمل في مصانع الأسلحة، والاستفادة منهم في حروبها الاستعمارية في الهند الصينية وأفريقيا والنورماندي، وعمل العمال العرب في وظائف دنيا، ويقال بأنهم هم الذين حفرُوا أنفاق المترو الضخمة في باريس وليون، وارتفع عدد أفراد الجالية العربية ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية إلى ١٣٢ ألف نسمة، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى بناء مسجد في وسط العاصمة الفرنسية في عام ١٩٢٦م.

كانت السمة الغالبة لهؤلاء المهاجرين عدم التخصص العلمي، وضعف الوعي السياسي، وقلة الزاد الثقافي والديني، ونتيجة لهذه المواصفات، أُلقيت على الجيل الأول أعباء القيام باقتصاديات فرنسا، وخاصة في مجال إقامة الجسور والطرق والأنفاق، وأدناها في السلم الوظيفي من قبيل التنظيف والصيانة والحراسة. وقد عاش هؤلاء معاناة قاسية تمثلت في البداية أن يعيش المهاجر بمفرده بعيداً عن عائلته وذويه، وما ينجم عن ذلك من مضاعفات على الصعيدين النفسي والاجتماعي.

وبقي الأمر كذلك حتى صدر قانون «التجمع العائلي» الذي يبيح لأفراد عائلات المهاجرين الانضمام إليهم، وكان ذلك نتيجة مطالبات منظمات إنسانية ونقابية احتجاجاً على الوضع المأساوي الذي يعيشه هؤلاء العمال.. وعلى الرغم من إصدار هذا القانون، فإن حياتهم تحولت إلى معاناة من نوع آخر، تمثلت في حشر عدد كبير منهم في مجمعات سكنية مكتظة ومعزولة لا تتوفر فيها أدنى متطلبات الحياة.. وما زاد من تفاقم مشكلة هؤلاء المهاجرين، حياة التردد التي سادت في أوساطهم بين أن يعود المهاجر إلى وطنه أو أن يبقى على مضض في البلد المهاجر إليه، ولكن الظروف كانت قد أمّلت على معظمهم البقاء في تلك البلاد والاستقرار فيها.

ويتراوح عدد أفراد الجالية الآن، ما بين ٥ و ٦ ملايين، معظمهم من الجزائر والمغرب وتونس، وتوجد بعض التنظيمات العربية والإسلامية في فرنسا، أهمها اتحاد المنظمات الإسلامية الذي تأسس عام ١٩٨٣م، ويضم ٢٠٠ جمعية إسلامية، تقوم

بالدفاع عن المهاجرين العرب والمسلمين أمام السلطات الفرنسية، والرد على عنصرية بعض المؤسسات الفرنسية المعادية للأجانب.

ومشكلة العرب في فرنسا، هي كثرة الخلافات بين الجمعيات التي يشكلونها^(١)، والتي تكون في معظمها قائمة على أساس قطري، لأن كل جالية عربية تشكل جمعية باسمها تكون مرتبطة بالدولة الأم. وبما أنه توجد خلافات بين تلك الدول، فإنها تنعكس على أبناء الجاليات العربية في المهجر وعلى علاقاتهم مع بعضهم بعضاً.

إلى جانب ذلك يوجد نوعان من الجمعيات: الأول يتكون من المعارضين لنظام الدولة العربية القادمين منها، والذين هاجروا إلى فرنسا لأسباب سياسية وهرباً من النظام السياسي الموجود في الدولة الأم؛ والثاني، من الذين هاجروا إلى فرنسا لأسباب اقتصادية ويريدون استمرار العلاقة مع دولهم، وهذا يؤدي إلى إضعاف الجمعيات العربية، ويفتت قدراتها على التصدي للتحديات التي تواجهها في المهجر.

منذ أكثر من ٢٠ سنة^(٢) ووزارة الداخلية الفرنسية تطالب بإنشاء هيئة مركزية تمثل المسلمين؛ لأن الدولة الفرنسية متعودة على العلاقات مع الكنيسة التي تضبط كل الأمور الدينية وتحتكر القضايا الدينية.

يقول د. فؤاد العلوي، الأمين العام لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا^(٣): كانت هناك محاولات عدة لتنظيم وضع الإسلام والمسلمين في فرنسا، وكل هذه المحاولات باءت بالفشل، والمبادرة التي قام بها وزير الداخلية لإيجاد هيئة تمثيلية للمسلمين، مثلت مرحلة طويلة من المفاوضات. يقول د. محمد بشاري: رئيس الفدرالية العامة لمسلمي فرنسا^(٤): الغرض من إنشاء هذا المجلس هو إيجاد مجلس تمثيلي للدين الإسلامي يمكن أولاً أن يكون المخاطب الأساس للحكومة الفرنسية، والسهر على تنظيم أحوال

(١) أحمد نوفل، دور العرب في أوروبا، صحيفة الوطن العمانية ١٠/١٠/٢٠٠٤م.

(٢) صادق سلام، حوار في قناة الجزيرة .

(٣) حوار في قناة الجزيرة.

(٤) المصدر السابق.

المسلمين في ممارستهم للشعائر التعبدية.. ولماذا وزارة الداخلية؟ لأنها الوزارة المكلفة بالأديان؛ وتنص بنود الاتفاقية على حق المسلمين في حرية التدين وممارسة شعائر دينهم في أمان تام، إلى جانب حرية لبس الزي الإسلامي، وأكل اللحم الحلال، وبناء المساجد والمقابر الخاصة بموتى المسلمين، والحق في بناء المدارس الإسلامية.

ولكن ما تحقق لم يبلغ مشاعر القلق والخوف المتبادل بين المسلمين وبعض التيارات السياسية الفرنسية، وهذا ما بانته ملاحظه بوضوح في أعقاب فوز من وصفوا بأنهم أصوليون في انتخابات مجلس إسلامي يمثل المسلمين في فرنسا الكاثوليكية، حيث عبر وزير الداخلية «نيكولاس ساركوزي» عن هذه المفارقة، من أن بلاده لن تسمح بأن يتحوّل المجلس الجديد المنتخب إلى ما أسماه مكاناً للإسلام الثوري، وهو يقصد الإسلام الذي يحتفظون له بصورة سلبية في أذهانهم، وتصويره على أنه يرتكز على العنف وممارسة الإرهاب ضد (الأخر)، ولذلك فإن القوانين الإسلامية - برأيه - لن تطبّق في أيّ مكان؛ لأنها ليست قوانين الجمهورية الفرنسية.

عانى المسلمون في فرنسا^(١) من مشكلات متعددة طوال السنوات الماضية وكانت الجالية الإسلامية من أكثر الجاليات تعرضاً للاضطهاد، وواجه عدد كبير من أبنائها اتهامات متباينة، سواء من قبل اليمين المتطرف بزعماء «لوبيان» الذي نادى بطردهم، أو من قبل اللوبي اليهودي الذي أصبح قلقاً من تنامي المسلمين في المجتمع الفرنسي، وتغلغل مجموعة كبيرة من أبنائهم في النسيج الوطني، من خلال احتراف بعض المهن العلمية الدقيقة أو المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، عبر عدد من المشروعات الاقتصادية والتنموية. الأمر الذي يتقاطع مع الصورة التي أراد أعداء الإسلام الترويج لها، وتقوم على اتهام الإسلام والمسلمين بممارسة العنف والحض على التطرف وحصره في دائرة ضيقة لا تخرج عن الشعائر والعبادات.

(١) جريدة الرياض، تقرير ٣٠/١٠/٢٠٠٣م.

ومن المشكلات التي يعانيها المسلمون هناك الضغوط الرسمية للاندماج، بمعنى التزام قيم العلمانية وعدم إظهار الشعائر الإسلامية وسط الفرنسيين، وهذا ما توج بقانون منع الحجاب في المدارس الفرنسية الذي يرى أنه يناهض قيم الدولة العلمانية وتم تنفيذ هذا القانون بكل صرامة.

وإذا كانت الحكومة والمعارضة في فرنسا تتواجهان حول كل شيء تقريباً، فإن قرار المجلس التأديبي^(١) بفصل أختان محجبتان (من أب يهودي وأم جزائرية)، كان موضع ترحيب من الحكومة والمعارضة الاشتراكية على السواء. ولم تُسمع أصوات الاحتجاج إلا من قبل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، علماً بأن أكثر من ٩٠٠ حالة طرد لفتيات محجبات تمت خلال عام واحد.

وفي ضواحي المدن تعيش الغالبية العظمى من الجالية الإسلامية في «غيتوهات» عنصرية، تجد أن مدارس الأطفال التي سميت بمدارس العزل العنصري، تحفل بالملونين وخالية من الأطفال الفرنسيين، وتعاني تدنياً في الخدمات التعليمية وفي مستويات الدراسة والإهمال الإداري مما يرفع من نسب الإخفاق المدرسي وكثرة المشاكل.

فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي ترفض منح المسلمين موافقات لبناء مساجد لهم. وتشير الإحصاءات إلى عشرات الطلبات لبناء المساجد تنتظر منذ سنوات دون موافقة البلديات المعنية. كما أقدم أحد رؤساء البلديات على هدم مسجد كبير بالبلدوزر، أما رئيس بلدية نيس فقد كتب صراحة^(٢) «ضقت ذرعاً بالمسلمين ولن أسمح ببناء مساجد في دولة علمانية».

ويهدف الرسمىون الفرنسيون من وراء حملتهم لتطويق ظاهرة الحجاب إلى إدماج المسلمين بشكل كامل في المجتمع الفرنسي والثقافة الفرنسية، وهذا ما يفسر فتحهم كل الأبواب للمطربين والممثلين والفنانين والكتاب من أصل مغاربي ومسلم من الذين

(١) شبكة النبا الإخبارية ٢٠٠٣/١٠/١٥.

(٢) قيس الغزوي، صورة الإسلام والمسلمين في فرنسا، موقع بيانات ٢٠٠٤/١٠/١م.

انسلخوا عن قيمهم الحضارية ومبادئهم الإسلامية وصاروا أكثر انحرافاً في مسلكيتهم الأخلاقية من الفرنسيين، ليكونوا قدوة للأجيال الإسلامية المهاجرة والمولودة في فرنسا. وطردت فرنسا في الشهر الماضي إماماً فرنسياً لقوله: إن الإسلام يسمح للأزواج بضرب زوجاتهم غير المخلصات، وطردت إماماً آخر؛ لأنه قدم مواعظ عن الإسلام الأصولي ودافع عن تفجيرات قطارات مدريد .

ويقول الخبير: ^(١) إن حوالي ١٠ في المائة من الأئمة بفرنسا مواطنون فرنسيون، وحوالي نصف الأئمة في البلاد يتحدثون الفرنسية، ومعظمهم يأتون من دول عربية حيث تدرّب بعضهم على وجهات نظر إسلامية تتصادم مع القوانين العلمانية الفرنسية. المستقبل الإسلامي ليس سيئاً تماماً، فهناك ما يقارب ٢٠٠٠ مسجد ومصلى، منها الضخم ومنها الصالات الصغيرة، وهناك حركة وعي وعودة للإسلام بين المسلمين (بعد سبتمبر).. ومع اضطراد عدد الملتزمين بإسلامهم في فرنسا وإقبال المسلمين على أداء فروضهم وواجباتهم الدينية، أصبحت الظاهرة الإسلامية في فرنسا ملفتة للنظر، بل إن المسلمين أصبحوا رقماً مؤثراً في المعادلة السياسية الفرنسية. لكن الدوائر العلمانية، سواء في مراكز القرار أو الإعلام، استطاعت تشريع قانون منع الحجاب في المدارس كجزء من ردة الفعل تجاه التحرك الإيجابي للإسلام في فرنسا.

وذكرت مجلة «لوموند» الفرنسية في استطلاع لها أن ٦٩% ^(٢) من الشعب الفرنسي يهتمون الآن بالإسلام، وأن أكثر من ٥٠% منهم يعتقدون أن محمداً ﷺ نبي مرسل. في السنوات الأخيرة أخذ الإسلام ينتشر بين الأوساط الفرنسية ^(٣) إلى درجة أن الذين اعتنقوا الإسلام من الفرنسيين بلغ ٤٠,٠٠٠ فرنسياً من مختلف الاتجاهات والشرائح، وجزءاً لا بأس به منهم أسلم بعد أحداث سبتمبر.

(١) وكالة رويترز للأخبار، ٢٠٠٤/٤/٥م.

(٢) جريدة الرياض، تقرير عن الجاليات الإسلامية في أوربا، ٢٠٠٤/١٠/٣٠م.

(٣) يحيى أبو زكريا، المسلمون في فرنسا، الإسلام اليوم، ٢٠٠٢/٤/١٤م.

مستقبل المسلمين في الغرب

من المستبعد أن يصبح مستقبل الوجود الإسلامي في الغرب «مظلماً» على المدى المتوسط أو البعيد، بل على النقيض من ذلك ولأسباب عديدة^(١) في مقدمتها ما يمكن وصفه بالمناعة الذاتية، وهي من العوامل الرئيسة التي سبق وحافظت على وجود المسلمين ورسخت هويتهم الإسلامية داخل الغرب، ما بين مرحلة الضياع أو الضعف الشديد إبان الحرب العالمية الثانية والوقت الحاضر، أي في حقبة لم تنقطع خلالها سلسلة المخاطر المتوالية التي هددت الوجود الإسلامي من الأساس، من خلال الجهود المبذولة لتذويب المسلمين في المجتمع، عقدياً وثقافياً وسلوكياً، فضلاً عن الجهود المباشرة للقوى الكنسية والعلمانية للتضييق على العمل الإسلامي. ويمكن تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية:

- ارتفاع نسبة المسلمين من ذوي الأصول الغربية ارتفاعاً مطرداً.
- انتشار التوجه الإسلامي في صفوف الصغار.
- ارتفاع نسبة العاملين في مواقع اجتماعية واقتصادية ذات تأثير كبير.
- تطوّر العمل الإسلامي في اتجاه التقارب، والخروج من «عزلة التميز» في العقود الماضية، والعمل على «تواصل اجتماعي» من خلال انفتاح متوازن.
- غير أن المشكلة تكمن في أن حكومات بعض البلدان الأوروبية لا تعرف من تخاطب من المسلمين؟ فالكل يدعي أنه يمثل الإسلام، والكل ينشئ مؤسسات بمسميات إسلامية، كما أن كثيراً ممن يدعون إلى الإسلام في الغرب قد يعانون من الجهل بالإسلام^(٢)، سواء في فهمه، أو تدريسه، أو سبل تكيف الإسلام مع الواقع.

(١) نبيل شبيب، مستقبل المسلمين في الغرب، إسلام أونلاين.

(٢) مرزوق عبدالله نائب رئيس الجامعة الإسلامية في هولندا في حوار مع صحيفة الوطن القطرية.

لذلك يمكن القول: إن المسلمين في الغرب يواجهون في المرحلة المقبلة عدداً من المخاطر في وقت واحد:^(١)

- توجيه ضربات محتملة إلى مكامن قوة الوجود الإسلامي في الغرب، لا سيما في ميادين التنظيم والتواصل مع البلدان الإسلامية والميدان المالي.

- نشر موجة جديدة من المخاوف من الوقوع في شبهة «الإرهاب» في أوساط المسلمين، لعزل العمل التنظيمي الضروري عن مصدر الطاقة البشرية التي تمثل عموده الفقري.

- مضاعفة سلبيات العلاقات المتفاوتة ما بين الإهمال والاحتواء والخصومة وحتى الملاحقة، بين قطاع كبير من الوجود الإسلامي في الغرب وحكومات البلدان الإسلامية، وذلك من خلال توظيف «شبهة الإرهاب» في تعزيز التناقضات القائمة من الأصل بين تلك الحكومات - لأسباب عديدة معروفة - وسواد القائمين على العمل الإسلامي من الوافدين إلى الغرب خلال العقود الماضية.

- إحداث نكسة يمكن أن تكون مستهدفة بحد ذاتها على طريق تطور فعالية الوجود الإسلامي في الغرب، وما تحقق عبر العقود الماضية من تقدّم ملموس في صفوف العمل الإسلامي، وظهور البوادر الأولى لتأثيره على صناعة الرأي العام وصناعة القرار.

- محاولة الحكومات الغربية إدماج المسلمين في مجتمعاتهم بقيمها الغربية وبمبادئها العلمانية وإطارها النصراني العام، ومثال على ذلك ما تطلبه الحكومة الهولندية اليوم^(٢) من كل الأئمة المسلمين من تعلم اللغة الهولندية، ويتوجب عليهم أيضاً أخذ دروس حول التاريخ الهولندي والقيم السياسية والاجتماعية الهولندية حتى يفهمونها فهماً كاملاً. وفي حال إخفاق هؤلاء الأئمة ورسوهم في الامتحانات المقررة لن يحصلوا على ترخيص بممارسة الوعظ والخطابة، ولن يحصلوا على تأشيرات الإقامة. وهكذا يعتقد

(١) نبيل شبيب، مستقبل المسلمين في الغرب، إسلام أونلاين.

(٢) غراهام فولر، المسلمون والتعددية الثقافية، موقع الجزيرة.

الأوروبيون بضرورة أن تكون للمواطنين في مجتمعاتهم قيم واحدة، هي تلك القيم التي تشكل الثقافة الغربية والمجتمع الغربي.

يرى «تيموثي» الدبلوماسي الأمريكي^(١) (مجلة واشنطن كوارترلي) أن التحدي الإسلامي الذي تواجهه أوروبا اليوم له بعدان: داخلي وخارجي.

التحدي الداخلي، يقتضي من أوروبا إدماج الأقليات الإسلامية التي تعيش في عزلة (في الجيتوهات)، إلا أنها تتزايد ديموجرافياً، بشكل سريع جداً، وهو ما يعتبره كثير من الأوروبيين مهدداً للهوية الجماعية الغربية، ولقيم المجتمع الأوروبي. ويعتقد الدبلوماسي الأمريكي أن التمتع عن الاندماج والوصول إلى صيغ مثلى للتعايش، في وقت تحدث فيه تحولات ديموجرافية داخل أوروبا، وأهمها تنامي عدد المسلمين، من شأنه أن يسلم أوروبا إلى حالة من الاضطراب، والاهتزاز الاجتماعي، بل ويفتح الأبواب أمام صراعات داخلية، تجعل أوروبا ضعيفة أمام التحديات الدولية. ولقد كشفت استطلاعات للرأي عن تنامي أنصار الحركات العنصرية في أكثر من بلد أوروبي. وبالرغم من أن هذه الحركات لم تصل بعد في العديد من الدول الأوروبية إلى أن تصبح خطراً داهماً، فإن التوقعات تشير إلى أنه سيكون لهذه الحركات المتنامية خطر حقيقي في السنين اللاحقة إذا لم تتخذ الإجراءات الكافية للوقوف في وجهها.

علاقة المسلم بغير المسلم:

يقرر الإسلام العلاقة بين البشر^(٢) بأنها للتعارف، يقول المولى عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَعَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣)، وأن تعايش المسلم مع غير المسلم ليس

(١) الدراسة ترجمت ونشرت في العديد من المواقع العربية، نقلاً عن المجلة الصادرة في صيف ٢٠٠٤م.

(٢) عصام البشير، مؤتمر الإسلام والغرب، الخرطوم، ديسمبر ٢٠٠٣م؛ فيصل مولوي، المفاهيم الأساسية للدعوة الإسلامية في بلاد الغرب .

بمستنكر مادام في إطار العلاقة العادية دون تهديد للمسلمين أو اعتداء على الدين، وبين سبحانه وتعالى أساس هذا التعايش بقوله: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتحنة: ٨). بل قد يتطور التعايش إلى أن يكون تعاوناً إذا كان الداعي له أمر خير ونفع للناس، يقول رسول الله ﷺ «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أدي به في الإسلام لأجبت»^(١).

وقرر الإسلام علاقة القومية والوطن، بمعنى انتماء الإنسان إلى بيئته وبلده، ما لم يتحول الآخرون إلى أعداء لهذا الدين ومحارِبين له، لذلك وصف القرآن بعث الأنبياء إلى أقوامهم بالأخوة (الإنسانية): ﴿وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ (الأعراف: ٦٥) (هود: ٥٠)، ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ (الأعراف: ٨٥) (هود: ٨٤) (العنكبوت: ٣٦).

كما أيد الإسلام البر بالوالدين رغم كفرهما، إبقاءً وتأيداً للرحم، رغم أن ذلك يعني المحبة والصلة والعطف، ولكن هذه العاطفة الإنسانية والعلاقة البشرية وليست الحب الإيماني والذي خص به المسلمون. وهذا عبدالله بن عبدالله بن أبي ابن سلول يهدد أباه إن لم يعتذر للرسول ﷺ رغم اعترافه بحبه له وبره به، لكن ليس على حساب الدين. ومن هذا أيضاً جواز الزواج من الكتابية وما قد ينتج عنه من محبة رغم كفر الطرف (الأخر)، لكن المحبة هنا فطرية وليس دينية، بمعنى أنه لا يسمح لها بالتجاوز، وقد ذكر الله حب المؤمنين -العفوي- لغيرهم: ﴿هَتَأْتُمْ أَزْوَاجًا تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ (آل عمران: ١١٩).

وعلى هذا الأساس - أي التفريق بين أنواع الحب من جبلي فطري وإيماني عقائدي- تكون العلاقة مع غير المسلم، بمعنى الحب له والصلة به، وهذا يؤكد أيضاً

(١) سيرة ابن هشام، والكلام عن هذا الحلف ذكر في البداية لابن كثير بإسناد صحيح.

فطرة الله الناس على حب الشهوات . قال تعالى: ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ ﴾ (آل عمران: ١٤) .
ويقول رسول الله ﷺ: « حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ »^(١).

والحبة على أساس الدين هي الأصل وهي أعلى درجات الحب، وهذا يقتضي التبرأ من أعداء الدين، قال تعالى: ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ (المجادلة: ٢٢) .

فالمودة التي نهي الله عنها في هذه الآية هي لمن كفر وحاد الله ورسوله، وليس فقط لمن كفر، بل هو من زاد على كفره أنه يحاد الله ورسوله، ويحارب الإسلام والمسلمين.. ذكر الشوكاني في تفسيره، أن هذه الآية نزلت في أبي عبيدة بن الجراح، رضي الله عنه، عندما قتل والده في غزوة بدر.

ويبقى السؤال: هل كل كافر حربي؟ هناك من طرح هذا المفهوم وأصله وما ينتج عنه من إباحة دمه وماله ومعاملته بأخلاق الحرب كجواز الكذب والاحتيال. الكافر الحربي - كما قرر فقهاء الإسلام - هو من أعلن المسلمون الحرب عليه أو على دولته، وخلاف ذلك، فالأصل في حال الكافر أنه غير حربي. وأحياناً تقع معاهدات بين المسلمين والكفار مما يوجب على جميع رعاياهما (بما فيها المسلمون) الالتزام بها. وهناك حالة ثالثة للكافر وهي (خلاف الحرب وخلاف العهد) احتمالية الحرب.

(١) أخرجه الترمذي وأحمد والطبراني في الأوسط والبيهقي في السنن.

يذكر كثير من الفقهاء أن^(١) (الأصل في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين الحرب) ولكنهم لم يريدوا بذلك ما يتوهمه كثير من الناس اليوم. ولو أردنا أن نخص مقصود الفقهاء في عصرهم حسب لغة عصرنا قلنا: إنهم يقصدون بتلك العبارة (أن الأصل في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين احتمال الحرب) وليس حتمية الحرب. وذلك واضح مما يذكرونه من أحكام تتعلق بنزع صفة الحربي لأقل سبب.

وعند تخصيص علة القتال (للكافر) نجد أنها الحراة وليس الكفر، بمعنى أنه لا يستحق القتل لكفره، ولو كان هذا صحيحاً ما ترك المسلمون في البلدان التي فتحوها أي مخالف للإسلام، ولأبادوهم عن بكرة أبيهم. لذلك فالإسلام ينطلق في تعامله مع (الغير)، ولو كان كافراً، من أن الأصل في العلاقة معه هي السلم لا الحرب. وقد ورد في ذلك الكثير من النصوص الشرعية، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلْتَمَّ يَقْتُلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمْ أَسْلَماً فَأَجْعَلِ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ (النساء: ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٦١)، فالإسلام لا ينزع للحرب ابتداءً، إلا أن يكون ظلم واعتداء ومنع من تبليغ رسالة الإسلام للناس، أما ما عدا ذلك فلا إكراه في الدين؛ فالباعث على القتال هو الاعتداء، وليس مجرد المخالفة. والإسلام يكره الحرب، ويعتبر كفّ المؤمنين عن القتال من المن التي يمن الله بها على عباده: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (الأحزاب: ٢٥).

بل كان النبي الكريم ﷺ، يغيّر من أسماء صحابته الذين تسموا بحرب ومرة^(٢)، لكرهته للحرب وأسمائها، فهذا هو الاتجاه العام أو المسار الذي يضبط علاقتنا مع غير المسلمين. وإلى هذا ذهب كثير من الفقهاء، مسترشدين في ذلك بكتاب ربهم تبارك وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ

(١) فيصل مولوي، المفاهيم الأساسية للدعوة الإسلامية في بلاد الغرب.

(٢) ونيس المبروك، المسلمون في الغرب، أستاذ الفقه بالكلية الأوربية للدراسات الإسلامية، منتدى التاريخ.

سَتَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿المائدة: ٨﴾، ويقول الرسول الكريم ﷺ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مَعَاهِدًا أَوْ اتَّقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

أما واقع بلاد الغرب - بالجملة - فليست دار حرب، كما زعم بعضهم، ذلك أن المعول عليه أن الغرب يميل إلى أن يكون دار عهد ودعوة - بالجملة - رغم غياب دار الإسلام بالمعنى الحرفي لها، وانعدام دار الحرب في الواقع الحقيقي المعاش.

ولمزيد إيضاح القضية ننقل هنا باختصار شديد بحث للشيخ عبد الرحمن ابن عبد العزيز العقل حول الموضوع:

«أن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو السلم، فأما الأدلة من كتاب الله فهي على أربعة أنواع:

- النوع الأول: الآيات التي أمر الله تعالى فيها بالسلم، وحث فيها على قبوله من الكفار، حين اللجوء إليه، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ (البقرة: ٢٠٨)، وقوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٦١)، وقوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقْبَلُواكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٩٠)،

- النوع الثاني: الآيات التي قيد الله فيها الأمر بقتال الكفار في حال اعتدائهم وظلمهم للمسلمين، كقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم وَلَا تَسْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠)، وقوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِإِنْفُسِهِمْ أَنْ يُرَدُّوا وَإِنْ يُبَدِّلُوا دِينَهُمْ فَلْيَرْجِعْ إِلَىٰ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُبَدِّلُونَ دِينَهُمْ فَإِنَّهُمْ كَالَّذِينَ لَمْ يَأْمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَوَلَّوْنَ أُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُبَدِّلُونَ دِينَهُمْ فَإِنَّهُمْ كَالَّذِينَ لَمْ يَأْمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَوَلَّوْنَ أُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُبَدِّلُونَ دِينَهُمْ فَإِنَّهُمْ كَالَّذِينَ لَمْ يَأْمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَوَلَّوْنَ أُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (البقرة: ٢١٧).

(١) أخرجه أبو داوود.

- النوع الثالث: الآيات التي أباح الله فيها صلة وبر الكفار الذين لم يقاتلونا بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتحنة: ٨).

- النوع الرابع: قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾.. قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: جمهور السلف على أنها ليست بمنسوخة ولا مخصوصة، وإنما النص عام، فلا نكره أحداً على الدين، والقتال لمن حاربنا، فإن أسلم عصم ماله ودينه، وإذا لم يكن من أهل القتال لا نقتله، ولا يقدر أحد قط أن ينقل أن رسول الله ﷺ أكره أحداً على الإسلام، لا ممتنعاً ولا مقدوراً عليه، ولا فائدة في إسلام مثل هذا، لكن من أسلم قبل منه ظاهر الإسلام.^(١)

أما الأدلة من السنة فكثيرة، منها قول النبي ﷺ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا اللّٰهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمْهُمْ فَأَصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» أخرجه البخاري في صحيحه حيث فهمي النبي ﷺ عن الرغبة في الحرب وتمني لقاء العدو، وهذا يدل على أن حالة الحرب حالة طارئة، لا يشرع للمسلم أن يتمناها إلا إذا قامت أسبابها. حروب النبي ﷺ التي خاضها ضد المشركين، كان المشركون فيها هم المعتدين أو المتسببين بأسباب مباشرة أو غير مباشرة، وهذا يؤكد أن الأصل مع الكفار السلم لا الحرب، ولو كان الأصل معهم الحرب لكان النبي ﷺ يبدؤهم بذلك، والمتواتر من سيرته ﷺ أنه لم يبدأ أحداً بالقتال^(٢). رسائل النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء، ودعوته لهم بالدخول إلى الإسلام يدل على أن الأصل السلم، ولو كان الأصل الحرب لما أرسل إليهم رسائل، وإنما بعث إليهم جيوشاً للمحاربة؛ وأيضاً الإجماع، حيث نقل اتفاق المسلمين.^(٣)

(١) السياسة الشرعية، ص ١٢٣ - ١٢٥.

(٢) ابن تيمية، رسالة القتال، ص ١٢٥..

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ٤١٤/٢٨.

عملاً بالثابت من السنة، أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان - وزاد الحنفية والمالكية والحنابلة: الرهبان والشيوخ، والعميان، والزمنى، والعجزة، والأجراء، والفلاحين في حرثهم، إلا إذا قاتلوا أو شاركوا برأي أو إمداد، قالوا لو كان الأصل مع الكفار الحرب لحملهم على الإسلام، ما ساغ استثناء هؤلاء، واستثناءهم برهان على أن القتال إنما هو لمن يقاتل دفعاً لعدوانه، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «الصواب أنهم لا يُقاتلون، لأن القتال هو لمن يقاتلنا، إذا أردنا إظهار دين الله فلا يباح قتلهم مجرد ذلك.

إن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو دعوتهم إلى دين الإسلام كمرحلة أولى، فإذا ما قامت بهذا الحمل الدعوي الكبير، ودعت أمم الكفر لدين الإسلام، ففي هذه الحالة ينقسم الكفار إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: من يستجيب منهم لدعوتنا، ويعتق ديننا، فهؤلاء إخواننا، لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ (التوبة: ١١).

القسم الثاني: من لا يقبل الدخول في الإسلام، لكن لا يقف في طريق دعوته، ولا يقاتل من يدعو إليه، ويلقي إلينا السلم، سواء كان من أهل العهد أو لم يكن، فهؤلاء الأصل في حقهم المسالمة، ما لم يعتدوا بقول أو فعل، وعلى هؤلاء تحمل الآيات التي أمر الله فيها بالسلم، وأباح فيها الإحسان للكفار، كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتحنة: ٨).

القسم الثالث: من يرفض الدخول في الإسلام، ويقف في طريق دعوته، أو ينقض عهداً مع المسلمين، أو يعتدي على أحد منهم بقول أو فعل، أو يخطط لذلك مستقبلاً، فهؤلاء الأصل في حقهم الحرب - وهي المرحلة التالية لدعوتهم إلى دين الإسلام -

وعلى هؤلاء تحمل الآيات الواردة بقتال المشركين كقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٣)، وقوله: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ (التوبة: ٢٩)، وقوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُن لِرَبِّكَ إِيكَانٌ فِي شَيْءٍ وَاللَّهُ الْبَاقِي﴾ (البقرة: ١٩٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله: القتال هو لمن يقاتلنا، إذا أردنا إظهار دين الله، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠).

وقال الإمام النووي، رحمه الله: «الناس صنفان، فأما الذين قاتلوا أهل الإسلام أو أجلوهم عن أوطانهم أو أعانوا على شيء من ذلك فمن الظلم المنهي عنه أن يتولاها المسلمون، ويحسبوا إليهم، وهؤلاء وأمثالهم شرع القتال ليفسحوا للدعوة سبيلها، وأما الذين لم يفعلوا شيئاً من ذلك فلا على المسلمين في الإحسان إليهم والبذل لهم، ولو كان هؤلاء ممن أمر بقتالهم لما ساغ ذلك، فعسى أن يكون فيه قوة لهم، مع أن إضعاف العدو بكل وسيلة من أخص ما يعنى به المحاربون»^(١).

وبناء على ذلك، فإن طبيعة العلاقة بين المسلمين المقيمين في الغرب وشعوب تلك البلدان تقتضي التزام قوانينهم - في ما لا يخالف قواعد الإسلام وأحكامه - كجزء من عهد الإقامة بين ظهرانيتهم.. وعلى الرغم من أن هناك بعض الأصوات التي تحذر من الإسلام في الغرب وتهوّل من صراع الحضارات (رغم أن الإسلام منتصر لا محالة كما بين ذلك الصادق الأمين ﷺ) إلا أنه ليس من المصلحة إظهار هذا الأمر، بل قد يكون من الأنسب - لهم - العمل على إزالة الحواجز بينهم وبين الغرب الكافر، ليسهل عليهم البقاء من جانب وإيصال رسالة الإسلام باطمئنان وأمان دون تهديد ووعيد من جانب آخر.

(١) شرح مسلم، ٩٨/١.

حتى ننتهي من العلاقة الخطرة بين الإسلام والمرأة

الدكتورة جوسلين سيزاري (*)

ترجمة: سامية توائي؛ مراجعة: د. العربي كشاط

بُنِيَت النظرة الغربية للإسلام على شكل طبقات متتالية، منذ المواجهات الأولى المتمثلة في الحروب الصليبية.. يُضاف إلى ذلك بروز الإسلام على الساحة الدولية، بحيث أصبحت علامات التدين الإسلامية لا تُفسَّر إلاّ بكونها علامات للشغب السياسي والاجتماعي، الأمر الذي جعل النظر إلى أشكال الانتماء للإسلام من الزاوية الأمنية وحدها، وجعل أية ممارسة لهذه الديانة مشكوكاً فيها.

لقد أصبح الإسلام - وهو الدين الثاني في العالم - العدو الأوّل للغرب. وحتى قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فقد كان هذا الدين، من العراق إلى مصر مروراً بفلسطين وأفغانستان والجزائر، يعتبر أهمّ خطر يستتفر كل حكومة إلى الاحتراس منه في داخل وخارج حدودها.

وهكذا، منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، أصبحت التعابير التي كانت موجودة قبل الاعتداء على «مركز التجارة العالمي» و«البتاغون» والدالة على الصدام بين الإسلام

(**) أستاذة باحثة في المركز القومي للبحث العلمي.. (فرنسا)؛ وفي جامعة هارفارد (الولايات المتحدة الأميركية).

والديمقراطية، أو بين الإسلام والغرب، أو بين الإسلام والحداثة، أكثر رسوخاً من أي وقت مضى، بل أصبحت هي المعيار الذهبي لفهم وتحليل الإسلام. لكن هذه التعارضات تعود جذورها إلى أفكار مُسبِّقة يناهز عمرها آلاف السنين، تروي المُخَيِّلة الجماعية إرواءً يجعلنا نشكّ في إمكانية اجتثاثها يوماً ما، إذ لا يزيداها كل نزاع جديد إلاّ رسوخاً.

وقد بُنِيَت النظرة الغربية للإسلام على شكل طبقات متتالية، منذ المواجهات الأولى المتمثلة في الحروب الصليبية، والتي تبلورت بشكل دائم مع حرب التحرير الجزائرية. وبهذا الصدد، فإن الأفكار السائدة عن الإسلام في فرنسا يعْتَوِرُها بوضوح داء «ما بعد-الاستعمار»، وهو جرح لم يندمل بعد في الذاكرة الوطنية؛ وهذا ما يجعل بعضهم يعتبر ترسّخ المسلمين في فرنسا ظاهرة غير مفهومة بل حتّى غير عادلة. وتُضاف إلى هذه الأسباب الخاصّة بفرنسا أسباب أخرى متعلّقة ببروز الإسلام على الساحة الدولية كتعبير عن المعارضة السياسية^(١). والنتيجة هي أن علامات التدين الإسلامية صارت لا تُفسَّرُ إلاّ بكونها علامات للشغب السياسي والاجتماعي. وهكذا فإن النظر إلى مختلف أشكال الانتماء للإسلام من الزاوية الأمنية وحدها، وفقاً للفكرة المُسبِّقة السائدة، يجعل أيّ شكل من أشكال ممارسة هذه الديانة أو المطالبة بها مشكوكاً فيه. وهكذا، فحتّى آليات الاندماج النفيسة التي يزرع بها هذا الدين تصبح عرضة للشكّ.

ومن نتائج النقاش المصطنع حول «صراع الحضارات»، عدم الشعور بمدى أهمية التحديات الحقيقية التي يطرحها الإسلام اليوم، مثل التفكك التدريجي للغرب، والحداثة، أو الاعتراف بالتعددية.

(١) انظر: ج. سيزاري، «هل علينا الخوف من الإسلام؟»، باريس، ١٩٩٧م.

Cesari, J., *Faut-il avoir peur de l'islam ?*, Paris, Presses de Science Po, 1997.

النساء المسلمات كموضوع للحديث الجوهري (essentialiste) عن الإسلام:

يُنظَرُ إلى العلاقة المركبة بين المرأة والإسلام والأصوليانوية^(١) عبر نفس المؤشر المشوّه. فالنزعة الغالبة على الرأي العام، وأحياناً حتى على التحاليل السوسولوجية (الاجتماعية) التي تهمّ بالنساء المسلمات في فرنسا، تجعل الصحوّة الدينية مُرادفةً دائماً للأصوليانوية وللتطرف^(٢). وباعتبار الدين والأصوليانوية متلازمين بهذا الشكل، أصبح البحث في الاختلافات الموجودة بين الدول الأوروبية بخصوص مكانة المرأة بصفة عامة، والمرأة المسلمة بصفة خاصة، يبدو عديم الفائدة. ولهذا فإن الجهل بهذه الاختلافات الاجتماعية والثقافية يعود إلى التصور المُسبق عن الإسلام والمسلمين كعناصر غير متماشية لا مع حداثة الغرب ولا مع دُنيويّته. ومنطقيّ إذن أن يقوم هؤلاء المحلّلون بربط تحرّر المرأة المسلمة الاجتماعي والثقافي بالمروق من الإسلام والستدين. وفي أغلب الأحيان فإن هذه التحاليل تعتمد على قراءة سطحية للنصوص أو لخطابات بعض الفقهاء، دون النظر إلى الظروف الاجتماعية والتاريخية للملابسة لحياة النساء المسلمات.

ولحسن الحظ توجد طرق تحليل أخرى^(٣)، تحاول تجاوز هذه النظرة المصطنعة إلى مكانة المرأة المسلمة، وتأخذ بعين الاعتبار التاريخ والثقافة والسياق الاجتماعي. وفي

(١) انظر ص ٤٥٦.

(٢) انظر كمثال حديث عن هذا: ميشال تريبالا وهلين كالتباخ، الجمهورية والإسلام بين الخوف والعمى، باريس، ٢٠٠٢م.

Tribala, Michèle et Kaltenbach, Hélène, *La République et l'Islam entre crainte et aveuglement*, Paris, Gallimard, 2002.

(٣) انظر: فرانسواز غاسبار وفرهد خسرخافار، الحجاب والجمهورية (باريس، ١٩٩٥م)؛ نيلوفر جول، مسلمات وعصريات.. الحجاب والحضارة في تركيا (باريس، ١٩٩٣م)؛ نانسي فينل، مسلمات فرنسيات: متدينات متحجبات في الجامعة (باريس، ١٩٩٩م)؛ نادين فينل، من وراء الحجاب: نساء مسلمات في أوروبا (بروكسل: ٢٠٠١م).

Gaspard, Françoise et Khosrokhavar, Farad, *Le foulard et la République*, Paris, la découverte, 1995 ; Göle, Nilufer, *Musulmanes et Modernes, Voile et Civilisation en Turquie*, Paris, la découverte, 1993 ; Venel, Nancy, *Musulmanes Françaises, des pratiquantes voilées à l'université*, Paris, L'Harmattan, 1999 ; Weibel, Nadine, *Par delà le voile : Femmes d'Islam en Europe*, Bruxelles, Complexe, 2001.

إطار المجتمعات الإسلامية، أثبتت هذه الدراسات أن الحجاب أصبح يرمز أثناء فترة الاحتلال إلى المقاومة الثقافية، وصار موضوعاً للتحدي الأيديولوجي القائم بين الإسلام كمستودع لقيم السكان المستعمرين، والغرب كقوة استعمارية. فتحوّل الحجاب إلى رمز للمقاومة وللأصالة الثقافية للمضطهدين.

وحتى في أوروبا اليوم، أكدت بعض الدراسات، مثل تلك التي قام بها «خُسْرُخافار» و«غاسبار»، تعدّد معاني الحجاب، بعد أن سلّطت الأضواء على هذه المعاني الرمزية المختلفة باختلاف الطبقة الاجتماعية، والسّن، والظروف السياسية... إلخ.

ويذهب آخرون إلى الربط بين الحجاب ونوع من النشاط التحرري النسوي الإسلامي، إذ يعتبرونه شكلاً خاصاً من أشكال تحرّر المرأة في العالم الإسلامي^(١)؛ حيث إنه يسمح بكل تأكيد بمواكبة التغيرات الاجتماعية العميقة الناجمة عن التمدين. فالعديد من الفتيات والنساء الشابات في العالم العربي يرتدين الحجاب حالياً في المدن الكبرى. وغالباً ما يكون العمل والتنقل وركوب المواصلات أسهل للمرأة المتحجّبة، بسبب العدوانية التي قد تتعرض لها المرأة التي تغامر في الأماكن العمومية برداء خفيف نوعاً ما. فالحجاب يكون علامةً وضماناً للسلوك المحتشم، ولذا فهو يسمح للفتاة بالخروج من البيت والذهاب إلى الجامعة وإلى عالم الشغل، دون إثارة مخاوف العائلة والمجتمع أو ردود فعلهما السلبية.

فيبدو الحجاب رمزاً للحفاظ على التقاليد، ممّا يجعل المسلمين لا يشعرون أنهم فقدوا كل مقوماتهم الثقافية في مهبّ رياح التغير التي تعصف ببلداتهم منذ ثلاثين سنة. وقد أصبحت مكانة المرأة رهاناً كبيراً في خضمّ هذه الرغبة في الحفاظ على

(١) انظر: ن. جول، المذكور سابقاً.

الهوية الثقافية. ولا يتعلق الأمر، في كثير من الأحيان، بمحاولة الرجوع إلى الوراء حيث اقتحمت النساء ميدان الشغل خلال هذه الفترة، وتولّين أدواراً جديدة بالمقارنة مع وضعية أمهاتهنّ أو جدّاتهنّ. لكن على هذه التغيرات أن تستخدم لغة التقاليد وتندرج في الاستمرارية حتّى لا تُصدّم بما الجماهير.

وهكذا، فالحجاب هو الذي يتولّى بطريقة رمزية مهمّة الانتقال هذه: إن كان السلوك في الأسرة أو في الجامعة أو في العمل يتغيّر، فإن ذلك لا يحدث إلاّ باحترام الطرق والأشكال الثقافية الخاصة بالتقاليد الإسلامية، بفضل الحجاب. ومن هذا المنظور، يمكن اعتباره وسيلة نسوية وإسلامية نمطية للوصول إلى الحدّات، أي هو جواز سفر للحرية. ويصبح الحجاب حينها ليس مرادفاً للرجعية بل دالاً على الأدوار الجديدة التي ما كان للنساء القيام بها لولاه، أو كان عليهن أن يقاومن من أجلها في جوّ مشحون بالعداوة.

أمّا في حالة وجود الإسلام كأقلية، فإن الهوية الإسلامية مرتبطة بتشكيل الطوائف الدينية والعرقية، وبقدرة المرأة على التحرّر في ظروف كهذه. وأمّا النساء الحديثات عهد بالمجرة فإن الحجاب يسمح لهنّ بالمحافظة على طريقة العيش التي ألفنّها في بلدانهمّ الأصلية، وعلى علاقتهنّ ببلدانهمّ. ولهذا نجد أن أكثر المهاجرات اللواتي استمررن في ارتدائه مُسنّات وذوات أصل قرويّ. وحتّى طريقتهم في ارتدائه تبقى تقليدية: إنه الحجاب أو «الحايك» الذي يغطي الشعر وأسفل الوجه؛ وهو يدلّ على استمرار وجود رابط يربطهنّ بمجتمع آخر، حتّى وإن كنّ قد تعودن العيش في المجتمع الفرنسي، ويعرفن من أمور هذا المجتمع الجديد ما يعجز بعض الرجال عن فهمه. والحفاظ على حجابهن يرتبط أيضاً بالعلاقات الموجودة بين سائر الأسر المسلمة في الحيّ الذي تعيش فيه، حيث يوجد ضغط اجتماعي من شأنه تشجيع

ربات الأسر على ارتداء الحجاب، كدليل على شرفهنّ وحسن سلوكهنّ أمام باقي أعضاء الجماعة.

وأما المراهقات اللاتي وُلدن أو درسن في فرنسا، فإنّ الحجاب يكتسب معهنّ معاني مختلفة تماماً. أولاً، منهنّ من ترتديه استجابةً لأمر والديها، وبذلك فقد تشعر بأنه ظلم واضطهاد ولا تستطيع فعل أي شيء لتغيير وضعها. والفتيات اللاتي فرض عليهنّ الحجاب فرضاً دون رغبتهنّ تخلعنه عندما تخرجن من وصاية أسرهنّ عليهنّ. لكن هناك فتيات أخريات تُجربنّ استخدام الحجاب كضمان للتحرّر، إذ هو يسمح فعلاً بالخروج والذهاب إلى المدرسة دون أن تمارس العائلة رقابة صارمة جداً ودون إثارة شكوكها. فهو يلعب دور الجسر بين المحيط الأُسري والمجتمع الفرنسي، إذ يجعل المرور بين هذا وذاك يتم دون صدمات تشعر بها العائلات أو الفتيات. وهو يسهّل أيضاً حلّ المشاكل المتعلقة بالمرور من سنّ البلوغ إلى سنّ الرشد، وهي مرحلة صعبة تشعر فيها الفتيات بعدم الارتياح سواء بخصوص التغيرات الطارئة على أجسامهنّ أو بخصوص العلاقات مع الجنس الآخر. وتلعب المدرسة دوراً مهماً في هذا العبور بين الأوساط والقيم المختلفة. وهكذا، فإنّ تصرّف بعض المعلمين المتسم بالإقصاء وعدم التسامح قد يؤدي إلى رفض هذه الفتيات لقيم المجتمع الفرنسي وجعل بعضهنّ يملنّ إلى الراديكالية.

وأخيراً، هناك الحجاب الذي لا علاقة لارتدائه وتحمل أعبائه بالوسط العائلي. إنه حجاب فتيات من الواضح أنهنّ قطعن أشواطاً لا يستهان بها في الاندماج في المجتمع الفرنسي. وهو يمثّل الملجأ للمحافظة على الذات في مجتمع عجز عن تقديم معالم وقواعد توجيهية لأبنائه. وهذا الحجاب عادةً ما يكون مصحوباً بتوجيه

الانتقادات للإسلام التقليدي الذي يمارسه الأبوان، والتي قد تصل إلى رفضه نهائياً. إنه يدلّ على تديّن من نوع جديد لا مثيل له في الوسط الثقافي والاجتماعي الفرنسي. وقد يبلغ اهتمام هذه الفتيات بالإسلام حدّاً يجعلهنّ يناضلن في سبيل الحجاب ويطالبن به في الفضاء العمومي، إذ هو يمنحهنّ فرصةً للتمييز في عالم غير متميّز، ويثير أسئلة حول القيم التي بُنيَ عليها الرابط الاجتماعي الفرنسي. ولا يرتبط ارتداء الحجاب دوماً بالتطبيق الشديد للإسلام، ففي ما يخصّ المراهقات، منهنّ من لا تقيم الصلاة، أو قلّما تفعل، وهنّ يعترفن بأنهنّ يجهن الكثير من أمور الدين، لكنهن جميعاً يصمن رمضان. فحجائمن يدلّ على أنّهنّ يحاولن التموّج في المجتمع الفرنسي. أمّا الشابات اللاتي يرتدينه عن قناعة ذاتية، فارتباطهنّ بالدين أوثق، وهنّ أقدر على النهوض بأعبائه. ولنذكر مثلاً:

الآنسة «ن.» وعمرها ٢٦ سنة، قررت ارتداء الحجاب في ديسمبر ١٩٩١م، وهي تظن أن حرب الخليج زادتها شعوراً بالوعي واليقظة. وتم تحوّلها هذا من خلال مراحل عديدة: فلقد كان التحاقها بالجامعة بداية للتفكير والحديث مع أصدقائها في موضوع الدين، وشيئاً فشيئاً شرعت في تطبيق تعاليم الإسلام: بدءاً بالصلاة، ثمّ الامتناع عن تناول المحرمات الغذائية، ثمّ الحجاب: «صحيحٌ أنني لم أكل قطّ لحم الخنزير، لكنني لم أكن آبه إن كان اللحم حلالاً أم لا، فكنت لا أجد مانعاً في تناول وجبة تحوي لحمًا ما لم يكن لحم خنزير. لكن أصعب شيء كان تغطية رأسي، ولكن ذلك تمّ حين اقتنعت بالفكرة».

إنّ هؤلاء النساء الشابات يتميّنن بالاستقلالية، ويرفضن جعل مصيرهن بأيدي عائلتهن أو أزواجهن. ونادراً ما أكرهن على الزواج، بل غالباً ما يتمّ زواجهن بمحض اختيارهنّ، بعيداً عن الوساطات والتقديمات الأسرية. وهنّ يؤكّدن أيضاً في

حياتهنّ الزوجية على أنّهنّ شريكات حياة، بكل معنى الكلمة، ويتعاملن مع أزواجهنّ على أساس المساواة. ومنهنّ من ترفض تعدّد الزوجات مُدكّرة أنّ الزواج بالزوجة الثانية مشروط بموافقة الأولى. فهنّ إذن لا يشعرن بوجود أي تناقض بين كونهنّ فرنسيات وكونهنّ مسلمات. (١)

وهكذا، أذى ارتداء مواطنات فرنسيات للحجاب إلى زلزلة الركن «المقدس» للعلمانية، لكن ذلك أظهر جلياً أنه بات من الضرورة بمكان الشروع في حوارٍ - طالما أُجّل أو طُرِح بطريقة خاطئة - بين الإسلام والجمهورية (الفرنسية).

الحجاب ومفعوله المذيب للأيدولوجية الدنيوية:

تعود جذور النظرة الأيدولوجية للدنيوية «sécularisation» إلى صميم فلسفة الأنوار. وتبدو نظرة «أوغست كونت» في كتابه «الدين والإنسانية» (١٨٥١م) مثلاً جيّداً على الإيمان بالقوة المذنيوية التي تجسّد انتصار الفرد العاقل على القوى الدينية، والتي تكون بمثابة النموذج المضاد للاعتقاد الديني. ألم يتحدث عن «قسيسي الإنسانية»، ومهمتهم نشر التطور ونصر السوسيوقراطية (حكم المجتمع) على الثيوقراطية (حكم الدين)؟

ومن المؤكّد أن عهد الوضعية قد ولّى، وأن المعارك ضد الكنيسة قد انتهت، لكن لا ينبغي التهاون بمدى تأثير ماضٍ كهذا على التصور الحالي للظاهرة الدينية في المجتمع. ويكمن القاسم المشترك بين مجمل بلدان أوروبا الغربية في إقصائها للدين من العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، أو تجريده من أي مسوّغ شرعي. والدليل على هذا التفكير الدنيوي هو الانتشار الواسع في أوروبا لفكرة أن الدين لا يمكنه الإسهام

(١) مقتبس من: كتاب ج. سيزاري، أن تكون مسلماً في فرنسا اليوم (باريس: ١٩٩٧م) ص ١٥٨-١٦١.
Cesari, J, *Etre musulman en France aujourd'hui*, Paris, Hachette, 1997, p 158-161.

في الخير العام للمجتمعات، وذلك مهما كان نوع العلاقة التنظيمية بين الدولة والدين. وقد أدى هذا التحريد للدين من أية شرعية، إلى جعل مختلف مظاهر الإسلام في أوروبا لا تُقبل إلا بصعوبة إن لم تُرفض رفضاً قاطعاً.

وتتسبب المطالب الإسلامية - والتي تُعتبر مُسبقاً مشكوكاً فيها دائماً، ومُتخلّفة أحياناً- في ردود أفعال انفعالية للغاية. فارتداء الحجاب يُفسر كعلامة لرفض التقدم والتحرر الشخصي للمرأة، ويثير غضب الجماعات الأكثر دفاعاً عن الأيديولوجية الذنوبية: المعلمين، والمثقفين، والنسويين، والموظفين، وأدى دخول الإسلام إلى الفضاء الأوربي إلى إثارة صراع ضدّ كلّ الأديان، كما أثبتته تلك الجمعية الترويجية الملحدة التي طالبت بالحق في الإعلان كلّ يوم ولمدة بضعة دقائق أن الله لا وجود له، وذلك لثنافس مؤذن أو سلو^(١).

ولقد بلغت هذه الذنوبية الأيديولوجية ذروتها في فرنسا، حيث أصبحت جزءاً من سير منظوماتها، كما تدلّ عليه قضية الحجاب. فبتأثير من الوضعية اكتشف الجمهوريون المؤسسون للعلمانية كياناً جديداً ألا وهو الكائن الاجتماعي الجماعي، وجعلوا من خضوعهم الاختياري لمعطيات العلم الوضعي ولتطورات البشرية مبادئ للنشاط الجمهوري. فهم إذن أبطال انقلاب «ابستيمولوجي» حقيقي مصحوب برفض قاطع لأيّ مفارقة.

وهذا الرفض لا يخصّ حرية الآخرين وحدها، ولا المساواة المدنية أو الحياد، بل هو عبارة عن «رغبة وضع الإنسان كمنبع ومركز لكل الضرورات». ويسبب الظروف التاريخية الخاصة بالجمهورية في فرنسا، فإن هذا الرفض لأيّ مفارقة أضحي

(١) لقد منحتها الحكومة هذا التسريح في نفس الوقت الذي سمحت فيه لجمعية إسلامية تسمى وورد إسلاميك ميشن، برفع الأذان، انظر الخبر في: BBC News, 30 march 2002.

راديكالياً. ونتج عن ذلك تصوّر صارم جداً للعلمانية، إذ ينبغي على العلامات الدينية، وفقاً لهذا التصور، أن تُقصى من الأماكن العمومية. فلم تُلغ الدروس الدينية من المدارس العمومية فحسب - وهذا وحده يجعل من فرنسا استثناءً مقارنة مع باقي الديمقراطيات - بل أصبح حمل العلامات الدينية موضوع مجادلات. فكان من نتائج دخول الحجاب إلى المدرسة الجمهورية إحياء النقاشات الحادة حول العلمانية، التي لم تُطرح في المجتمع الفرنسي منذ الفصل بين الكنيسة والدولة. وهكذا أيضاً سلّط الضوء على التفاوت المُغرض بين النظرة الاجتماعية الثقافية السائدة المتمسكة بالعلمانية من جهة، وبين مضمونها القانوني من جهة أخرى.

وبتعبير آخر، فإن الطريقة التي يفهم بها معظم الفرنسيين العلمانية لا توافق العلمانية كما تنصّ عليها القوانين. وبالفعل، فالقوانين تعني فصل الدولة عن الأديان، وبالتالي حياد الخدمات العمومية من جهة؛ ومن جهة أخرى، فالعلمانية تعني أن السلطات تضمن كل التعبيرات الدينية. وكان على مجلس الدولة، وهو الهيئة المعنية بالحفاظ على القانون، أن يشير مراراً إلى هذا التفاوت، مُذكّراً منذ حكمه المؤرخ يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٨٩م، أن القانون حول العلمانية يرغم عمّال الخدمات العمومية على الحياد الديني وليس المستفيدين منها.

قانونياً إذن، فإن الحجاب - ويا له من حجاب شهير! - كرمز للانتماء الديني لا يعيق احترام واجب الحياد بأي شكل من الأشكال. ولهذا فقد ذكّر مجلس الدولة، بعبارة شاملة تتجاوز حالة الحجاب، بأنه «لا يمكن اعتبار حمل أي علامة دينية شيئاً غير متماسٍ مع القانون»، والحظر الوحيد الذي يمكن تطبيقه، يتعلّق بالإخلال بالنظام العام.

لكن حكم مجلس الدولة هذا يناقض التصور السائد اجتماعياً حول مكانة الدين في المجتمع؛ وهذه هي نقطة الضعف فيه. فقانونياً يقوم مبدأ العلمانية بتنظيم حق كل الأديان دون تمييز في الوصول إلى الفضاء العمومي، ويمنع الدولة من التدخل في هذا النظام. لكن الرغبة الاجتماعية السائدة لا توافق على هذا. فإيراد من العلمانية أن تصبح جهازاً ينزع شرعية التأكيد العلني للانتماء إلى الأديان بصفة عامة، وإلى دين (الآخر) بصفة خاصة. والدليل على هذا، كل الإنذارات التي وجهها مجلس الدولة بإلغائه لقرارات إدارية تعسفية لم تحترم مبدأ العلمانية.

مثلاً يوم ٢ نوفمبر ١٩٩١م حيث كان عليه إلغاء قرار المحكمة الإدارية لباريس التي أكدت على شرعية النظام الداخلي للمدرسة الإكمالية لبلدية «مونفرماي»، وهو نظام داخلي ينصّ على إقصاء كل تلميذة ترتدي الحجاب. وقد برّر مجلس الدولة إلغاءه لحكم المحكمة بأن أي حظر قاطع - خاصة وإن كان فيه تمييز ضد علامة دينية ما (بما أن الحجاب كان العلامة الدينية الوحيدة المذكورة) - ينافي مبادئ العلمانية.

وعرفت هذه الحرب المدرسية أحداثاً جديدة مع تعليمه وزير التربية «فرانسوا بايرو»، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤م، الموجهة إلى مديري المدارس والتي تنصّ على أن «حمل أي علامة رِيائية للانتماء الديني، أو السياسي أو الفلسفي ممنوع في داخل كل مؤسسات التعليم العمومية»، إذ ما المقصود بـ«العلامة الرِيائية»؟ أليست كل علامة رِيائية في حدّ ذاتها؟ أم هل الحجاب هو الوحيد الذي يشار إليه بالأصابع؟ إن دخول الإسلام في الفضاء العلماني الفرنسي ساهم في إضعاف الوظيفة التحديدية للجمهورية. إن مهمة المدرسة الجمهورية تتعدى مجرد تبليغ العلم إلى نشر عالمية الأخلاق المبنية على العلم، خلافاً لخصوصية الأديان. وهي بذلك ترسم أبعاد

«الدولة المُجدِّدة» أي تلك الدولة التي، مع كونها لادينية، تأمل في تحويل الفرد والمجتمع المدني خلال برنامج سياسي-تربوي طموح. فهي تعمل ككنيسة مُضادّة تطمع في أن تصبح احتكارية، جاعلة من عقيدة العلم لاهوتها. لكن هذا لم يعد ممكناً؛ لأن هذه البنى المثالية للحداثة باتت تنهار، مثيرةً التساؤل حول أساس الرباط الاجتماعي بشكل درامي.

ففي مجتمع مُدمّر، أصبحت فيه فكرة التحقيق والاكتمال والتطور عرضة للاهتزازات، ما الشيء الذي يصلح لأن يكون أساساً لجعل الأفراد يجتمعون ويتطارحون مشكل مصيرهم المشترك، وفي نفس الوقت مشكل ذاكرتهم المشتركة أيضاً؟ وللأسف ليس بمقدور المدرسة العمومية أن تجيب نهائياً عن هذا السؤال.

ولقد برزت المجادلات بخصوص الحجاب في أوروبا كلها، ذلك لأن الإسلام اليوم بلور أخيلة مُنفّرة حول وضعية المرأة. فوضعيتها في الإسلام تبدو فعلاً مناقضة تماماً لمبدأ عدم التمييز الذي ينظم علاقات الأفراد في المجتمع الفرنسي. وهذا التصور السلبي يُؤدّي إلى اعتبار الحجاب وبعض العلامات الأخرى كالصليب النازي على قدم المساواة. وقد ذكّر عن حقّ أحد أعضاء مجلس الدولة في تصريح أثار نزاعاً بعده، أن الحجاب في حدّ ذاته لا يعبر عن أيّ شيء، ولذلك فلا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتباره مثل العلامات الاستفزازية كالصليب النازي والتي هي دعوة مباشرة للكراهية. ولهذا فإن الحجاب لا يُعتبر عدواناً على كرامة المرأة إلاّ بعد اللجوء إلى بناء تصوّري لما نعلمه أو نظن أننا نعلمه عن الدين والحضارة الإسلاميين. غير أن هذا التفسير للرموز الدينية دون أي اعتبار لأولئك الذين يؤمنون بها، هو في حدّ ذاته طعن لحرية الاعتقاد.

المواطنة

من الذاتية التدميرية إلى الكينونة التعميرية

الدكتور العربي كشاط (*)

يوم يتألف مسلمو الغرب، ويشاركون في تأليف مجتمع جميل التأليف، متماسك الأعضاء، غزير الإنتاج، مبارك التوزيع، محقق للتكامل الإنساني، مُتَمُّ لبواعث المحبة، ساع نحو الخير العميم، والكمال المسموق، يومئذ يقول مواطنونا من غير المسلمين: «أنا نراكم من المحسنين»، ويومئذ يسعد المسلمون في دنياهم، وسيحمدون -إن شاء الله- في الآخرة عقابهم.

في كل بقعة من بقاع الأرض ترتفع العقائر مطالبة بتحسين أوضاع الإنسان، والذود عن كرامته، وحماية يومه وغده من مُنَغَّصات العيش، وكُدورات الحياة.

يحسن التنبيه إلى أن انشراح الصدر بمثل هذا التعاطف، وإسداء الثناء إلى أعضاء «حلف فضوله» والتشرف بالانتساب إلى ناديه، وتبني مضمونه، وتركية

(*) باحث أكاديمي جزائري... (فرنسا).

موضوعه، وتفعليل شكله، لا يمنعنا ونحن نكرّر «ما أحبّ أن لي به حُمْرَ النَّعَمِ» من التذكير بأنه ينطلق من منطلقات خاصّتها الأساسية تجزيء الكينونة الإنسانية، وتمزيق وحدتها إلى مزق لا صلة لها بما يهشّ له الحس السليم من الحقائق المتصادية في طوايا الضمائر، والشواهد الماثلة للعيان.

وفي سياق هذه المطالب النبيلة يتنادى العقلاء من بني آدم مؤكّدين ضرورة التعريف بالمواطنة فهماً سليماً، وممارسة كريمة، وياله من تأكيد نبيل! وياله من دعوة لا تصدر إلا من نوايا طيبة، ورغبة في الإصلاح الاجتماعي متنامية! لولا أن دعاها درجوا على إدراجها في أدراج مباحث العلوم السياسية؛ وإن في زوايا هذه الأدراج لخبايا، ومن خباياها هذه نشقّ مأخذنا على هذا المنهج، وما هذه المآخذ إلا تطرف هذا المنهج تطرفاً مسرفاً في عملية لا أنسنه الفرد، أي تمحلّ سلخه من خصائصه الإنسانية، وامتهان أشواقه السّامية، وازدراء تطلعاته الراقية، وتكلّف فصم ما بين أبعاده المتعدّدة من روابط، وإقحامه في فشّاش⁽¹⁾ المواطنة. وتجدر الإشارة إلى أن الذي زجّ بالمجتمع المدني في أتون هذه التخريقات، وجحيم هذه الاختلاقات، إنما هو نزوع مرّضيّ إلى الانتباز عن (الغير)، ونبذ (الآخر)، واعتبار التعدّدية الثقافية بُزّة تستوجب تضريب أصحابها بضروب من الألقاب المسيئة، وإقذاعهم بألوان من المقذّعات المهينة.

ومثل هذه الشنائع تسوقنا إلى أن نُعالن بأنّ هذا المنهج قد جاء بالعُجْر والبُجْر، وما زال يكذب ويتحرّى الكذب حتى كُتب عند الله وعند ذوي الحِجى

(1) الفشّاش = كساء غير محكم النّسج، رقيق الغزل.

كذّاباً؛ وهاهو يُزكّم العقول بمئاته^(١) المنبئنة من سَوَاءٍ^(٢) تقطيعه لأوصال الكينونة الإنسانية؛ تلك التي نستشف ملامحها من خلال اللوحة الأفلاطونية ثلاثية متناغمة العقل والقلب والطبيعة، تنأغم وعي عارف، وشعور إدراك ووجود ونزوع، وغرائز حافظة مُنمية؛ تتناسق فتتقي الانغمار في غمرات عنف تُذكي أواره حيوانية متعرّمة، وتُصعق خواره شهوات مُضطففة^(٣)، وترتفع إلى سموات استلهام العقل الذي يستمدّ نور هدايته المحكومة من ضياء شمس حقائق الوحي الحاكمة.

وفي ضوء هذه الحقائق تستعلن^(٤) هذه العُجْر والبُجْر، فإذا هي شعبة شعراء^(٥)، وحيلة صلفاء^(٦) تتوكأ على منسأتها المتأكلة كلّ الديمقراطيات الحديثة عساها أن تبلغ مبتغاها من الإجهاز على إنسانية الإنسان.

ويتمثل ذلك الإجهاز في :

- تَتْرِيه^(٧) لينحشر دون عناء في القالب المَقْوَلب المعروف بالمواطنة،
- وَسَلَّتْه^(٨) لإجبار البيئة الطبيعية والاجتماعية على التماهي مع المفاهيم
- التأحيدية التي فَسَفَسَ^(٩) المشروع الثقافي الغربي في ابتعاث فسفاسها^(١٠)، وبهرجة

(١) المنائن = خبث الرائحة.

(٢) السواء = الخلّة القبيحة.

(٣) مُضطففة = مضطربة.

(٤) استعلن الأمر = تعرّض لأن يعلن به.

(٥) شعراء = شديدة، عظيمة.

(٦) سحاب صلف = كثير الرعد، قليل الماء.

(٧) تَرَبُّب = اعتبر البعد الترابي في الإنسان على حساب بعده الروحي.

(٨) وسَلَّتْه الإنسان = اعتبره مجرد وسيلة.

(٩) فسفس فلان = اشتد حمقه.

(١٠) الفسفس = حشرة مُضِرّة خبيثة الرائحة.

خطاباتها، وخطف الأبصار بتهاويلها، وإلهاء شمال الأرض وجنوبها بالاستحارة من رمضاء أحقابها بنار ألقابها.

وفي هذه الأجواء المتلبدة بتعكّب الهموم وازدحامها، أجلبّ شياطين التهشيم وتألّبوا، وتتابعَت جَوالب^(١) تقصيب الفرد وتقطيعه إلى ما ورائية خافية، وطبيعة ظاهرة، وأرخت ليالي العبثية ولا جدوى الحياة سدولها الخانقة، فإذا الإنسان خنّيق، وادلّمت الهموم فأهّمت الإنسان وأثارت اهتمامه فإذا هو كمّ مُهْمَلٌ مقذوف به وسط أهُمام^(٢)، تيهان، ضيّع بَوَصَلته السماوية فتاه في «الأرض اليباب» وتيّه ذاته، وفقد الوعي بكينونته.

وعندما أغلقت دارة التَشَرُّق، واشتغرت^(٣) الأمور تشغراً^(٤) أساطين التفكيك في ارتكاب فواحش حَيَوَنَة^(٥) الإنسان، فانفتحت أبواب التبريرات على مصاريعها، وارتكست اللاهوتيات الذنيوية^(٦) تفتري على الله الكذب: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكَيْبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾

(البقرة: ٧٩)، وتعجرت اللاهوتية الإنسانية، وهاجت تصاريف رياحها المتقلّبة، وتعاشق الدّين المحرّف بالعقل المحرّف، وتمخّض تسافحهما عن يوم سوء؛ يوم اقتلاع الإنسان من مرابع وطنيته الكينونية فهام على وجهه في

(١) الجالبة = الألفة والشدة.

(٢) الهم = القديم المتكسر.

(٣) لشتغرت = اتسع وتفاقم.

(٤) تشغرت في القبيح = تمادى فيه.

(٥) حَيَوَنَة الإنسان = اعتباره حيواناً.

(٦) الذنيوية = نسبة إلى الدين الباطن.

مُتَاهَاتِ الاغتراب، تارة يُطَيِّرُهُ فِي فَرَاحَاتِ مِيتَافِيزِيْقِيَّةِ اسْتَفْرَغَتْ بِمُجْهَوْدِهِ فِيمَا أُنْحَلِ الْأَشْبَاحَ، وَأَدَى الْأَرْوَاحَ، وَأَحْيَانًا يُتَيِّهُهُ فِي مَفَاوِزِ أُيْدِيُولُوجِيَّةِ لَمْ يَفْزَ مِنْهَا إِلَّا بِمَا فُوزَ وَأَهْلَكَ؛ وَذَلِكَ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَشَائِمٍ^(١) فَكِرَ قَاطِعَ السَّمَاءِ فَاانْقَطَعَ إِلَى الْأَرْضِ، فَلَمْ يَجْنِ مِنْ تِلْكَ الْمَقَاطِعَةِ وَذَلِكَ الْانْقِطَاعَ إِلَّا تَقَطَّعَ الْكَيْنُونَةَ الْإِنْسَانِيَّةَ الَّتِي لَا سَبِيلَ لاسْتِنْقَاذِهَا إِلَّا بِتَحْفِيفِ مَنَابِعِ تَصَوُّرَاتِ هَذِهِ الثَّقَافَةِ الْمَقْطُوعَةِ الْقِطْعَاءِ.

أَجَلٌ، لَقَدْ انْقَطَعَتْ هَذِهِ الثَّقَافَةُ عَنِ مَنَابِعِهَا السَّمَاوِيَّةِ فَتَسَفَّلَتْ تَسْفَلُ تَسَعُّسُ^(٢) وَتَسْفِيفٌ، وَمَا هَذَا التَّسْفِيفُ إِلَّا تَسْكَعُهَا فِي مَسَاكِعِ^(٣) الْأَفْكَارِ الْخَرْمَاءِ^(٤) وَرُكُوبِ تَعَاسِيفِ^(٥) التَّصَوُّرَاتِ الْهَوِجَاءِ^(٦)، وَالتَّخَبُّطِ فِي حَلَائِبِ^(٧) الْأَعْمَالِ الْخَرْقَاءِ؛ وَمِنَ الْبَدَائِهِ أَنْ ضَلَّالَ الْأَفْكَارِ يَنْتَهِي حَتْمًا إِلَى طَيْشَانِ السَّهَامِ، وَأَنَّ الْأَظْطَانِينَ الْوَاهِيَّةَ مَزَلَقَ إِلَى الْهَآوِيَّةِ، وَأَنَّ بَلَآيَا هَذِهِ الثَّقَافَةِ مِنْ خَيَالِهَا وَخَيَالِئِهَا^(٨).

فَلَقَدْ خَيَّلَ إِلَى هَذِهِ الثَّقَافَةِ الْمَخْتَالَةَ الْخَبْلَاءَ^(٩) أَنَّهَا أَنْجَزَتْ إِنْزَالَ اللَّامْتِنَاهِي مِنْ سَمَاءِ الْمَفَارِقَةِ إِلَى أَرْضِ الْحَايِثَةِ، فَلَمْ تَجْنِ مِنْ خَيَالِهَا وَخَيَالِئِهَا إِلَّا انْقِلَاقَ عَنَانِ

(١) أَشَائِمٌ - ج. مَشْوُومٌ.

(٢) تَسَعُّسٌ - انْحِطَاطٌ.

(٣) مَسَاكِعٌ - ج. مَسْكَعَةٌ - مَوْضِعُ التَّسْكَعِ وَمُدْعَاةُ الْحَيْرَةِ وَالْاضْطِرَابِ.

(٤) خَرْمَاءٌ - ضَعِيفَةٌ.

(٥) تَعَاسِيفٌ - اللَّامْسْتَقِيمُ.

(٦) الْهَوِجَاءُ - الْحَمَقَاءُ.

(٧) حَلَائِبٌ - ج. حَلِيْبَةٌ - مَوْضِعُ الْمَلَامِكَةِ وَالْمِصْرَاعَةِ.

(٨) الْخَيَالُ - التَّكْبِيرُ وَالْعُجْبُ.

(٩) الْأَخْبَلُ - فَاسِدُ الْعَقْلِ.

هذا اللامتناهي المستأرض يصلى نار فيافي لانهائية المتناهيات المتطاحنة في أدغال محايثة، قلبت ظهر المَجَنِّ لحقائق مخابرها وروابط مناظرها، وسفّهت مُسَلِّمات عَقَلَنَتِهَا، وطلّست بدائه مفاهيمها، وسفّلت ثريّات الفكر فتمحّض للسُفليّات، ودحرجت التجوهر الأنطولوجي إلى مستنقع الصيرورة، ومرّغت قيم الحق والخير والجمال، في أوصال أذواق ليس لها من حقيقة الذوق إلا اسمه، وليس لها من شكله إلا رسمه.

خَيَّلَ إلى هذه الثقافة المختالة الخبلاء، أنّ هامانها قد بنى لها صرحاً فاطلعت إلى ما تنوّهه متعالياً فخلّصته من ربة مُفَارَقَتِهِ، واستلّته من بين أنياب خموديته، وكشفت عنه حجب ضبايئته، فلم تجن من خيلائها وخيلائها سوى تحدير الأحاسيس، وغيبوبة الضمائر، وتكوّر شمس الحقيقة، وانكدار نجوم الرشاد، وانطماس معالم الهداية في عالم وصفه نيّتشه بأنّه «...فقد ثقة المتعالى مُفَارِقاً ومُحايثاً» فتهاوى إلى مهاوي «إرادة القوة أو الاقتدار».

خَيَّلَ إلى هذه الثقافة المختالة الخبلاء، أنّها طوت نهائياً صفحة المتعالى، فلم تجن من خيلائها وخيلائها سوى تورّطها المضني في تلفيق أسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فلا «فكر» هيجل ولا «حياة» شوبنهاور ونيّتشه وبرغسون، ولا «كمال» ديكارت، ولا «ارتواء» فرويد، وغيرها من التهاثر^(١) المتجعّعة ولا طحين، استطاعت أن تقطع الصلة الحميمة بين الفطرة وبين مصدر إيجادها وإمدادها.

(١) التهاثر = الشهادات .

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، أن مفاصلَها البائنة للمتعالى المفاقر قد أخرجتها من الضيق إلى السَّعة، ومن الجور إلى العدل، فلم تجن من خيلائها وخيلائها إلا الانهماك المُخزي في مضايق المقتنيات، ومخائق الممتلكات، ومكبات الاستهلاكات.

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، أنها بلغت أشدها واستوت حين كفرت بالله (ها) البرّاني، المتحافى عن جوانبتها، المطلق، المتصامم عن حاجات محدوديتها، الثابت، لا يأبه لمقتضيات تطورها، فلم تجن من خيلائها وخيلائها سوى تعرّثها في غياهب إنسانية نسيت إلهها فأنساها نفسها، وبالفِضاعة الفسوق! وبالمهانة الذات! ذات «فيورباخ» الذي لا يرى الدين رزقاً تجود به السماء على الأحياء، بل إفرازات أحشاء، وتلفيقات أهواء.

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، أنها وثبت وثبات رافعة حين هشمت الأغصان التي كانت ترتفع عليها، فلم تجن من خيلائها وخيلائها سوى ارتطامها بجلاميد النُظُم الاجتماعية تستبقي مما تعتبره ديناً شكلايتها لشرعنة سلطاتها، وهدئة روع رعاياها، الذين شعر الشعرون منهم بلذعات جوع العقيمة فراحوا يتساءلون عن النبأ العظيم، نبأ نوع الصلة بالمغايرة المفارقة (الله سبحانه وتعالى) والمغايرة المحايثة (الطبيعة والإنسان).

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، أنها بلغت أوج عظمتها حين فجرت ثورة التعلّم الذي آذن السماء بالحرب، وجاهر باعتباره المرجعية الإلهية رجعية لا تليق بمقامه، فلم تجن من خيلائها وخيلائها سوى تعمق أحاديدهم الفراغ، تملؤها أشباح العدمية الوجودية المتهارشة في الكهوف العلمانية.

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المختالة الخبلاء، أَمَا نَسَخَتْ حديث الدين بأحداث الدنيا، فلم تجن من خيالاتها وخيالاتها سوى انجرافها العُصَّابي إلى ما يُروى غُلَّتْها إلى الدين كحاجة حيوية، وضرورة اجتماعية؛ ونلفت الأنظار إلى أن استشعار هذه الحاجة يتجلَّى من خلال كثير من الظواهر، من أهمها:

- اهتمام المراكز العلمية بدراسة ظاهرة تأصل التدين اهتماماً يركّز على قليل من جوانبها المضيئة، وكثير من جوانبها المعتمة كغوغائية الأصوليانوية^(١).
- تكاثر حوادث التعصب الديني الذي يَنُمُّ على استبعاد (الآخر) المختلف.
- هيمنة الأساليب العنفيّة التي يسوّد بها المتعاملون العلمانيون صفحات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والمرأوية.
- اضطراد مظاهر حوادث التلازمات الشعبية.
- استكشاف سجلات الديانات العريقة، ولفت الأنظار إلى تراثاتها المغنية المُسَغِبة، وإنارة بعض زوايا زوائدها المظلمة الظالمة من فاشية تفسّت قروحها، ونازية انتزت على الأنفس فأعدمتهما، وعلى الأرواح فأزهقتها، وشيوعية صحّرت البلاد، وأدّقت^(٢) العباد.

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المختالة الخبلاء، وهي في شُبوب علمانويتها، أَمَا استأصلت شأفة المفارقة، وأنزفت معين المرجعية الدينية، فلم تجن من خيالاتها

(١) الأصوليانوية: كلمة للتعبير عما يُسمّى خطأً بالأصولية، إذ النسبة إلى الأصول شيء محمود، ويقصد بها شيء مضموم هو التشدد والتطرف في فهم الأصول والمطالبة بالعودة إليها بأسلوب بعيد عن الحكمة. فأضفنا إلى كلمة «أصول» ألفاً ونوناً للتعبير عن الزيادة السرطانية الفائقة، إذ العرب تقول مثلاً نسبة إلى اللحية: «لحيي»، وتقول: «لحياني» لعظيم اللحية، أما الواو والياء والتاء المربوطة فقد أضيفت للتعبير عن مبدأ فكري أو أيديولوجي، وتقابلها بالإفرنجي اللاحقة «Suffix»: «-ism».

(٢) أدّقت-أذل.

وخيلائها سوى انبحارها في جحور سفاهة ألهنة الإنسان؛ قال تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ وَأَصْلَهُ اللَّهَ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ عِشْوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (الجاثية: ٢٣).

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، وقد بلغ سيل اغترارها الزبي، أما قدرة على الأرض، فلم تجن من خيلائها وخيلائها سوى استوبائها واستوخامها؛ وصدق الله في كتابه العزيز: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الروم: ٤١).

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، التي لا ينتهي العجب من إثارها للعوراء على العيناء، أن ما لا تراه عيونها الحولاء، لا وجود له وإن وثقه خرايرت فجاج الغبراء، وأكدته نحرير بروج السماء، فلم تجن من خيلائها وخيلائها إلا أن تنزتر بزنانير التقديس، تتقي بها حمارة القيظ المنبعث من كفرانها بإنسانية الإنسان، وإهدارها لقيمتها المتقومة بقيم الإيمان، وتجهّمها للمشئية المطلقة، وحرصها على حياة منطلقة مع تيار الحتميات المُجعفة^(١).

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، التي اعتقلت العقل دون تهمة ولا محاكمة، أن الصواب ما استصوبه الفكر الذي لا يستمد قيمته إلا من فاعليته، وما فاعليته إلا إبداعاته، وما هذه إلا ممهّدات لتوكيد الذات لا لتحقيقها، وما توكيدها سوى هيمنتها على كل مفردات الوجود، فلم تجن

(١) أجمعه = صرعه.

من خيالاتها وخيالاتها سوى الكفر بالفكر ذاته، ولم تعد من هذا العمل المكفور^(١) إلا بأفائك^(٢) تأليه هذا الفكر العفين^(٣)، يَرْتَمُ حُثَالَةَ عقل أفين.

خَيْلٌ إلى هذه الثقافة المُختالَةَ الخبلاء، أن فكرها هذا الذي تَوَلَّهه يملك قدرة خارقة على تشكيل الواقع تشكيل تمطية وتمديد، أو تشكيل تقبُّض وتقميط، فلم تجن من خيالاتها وخيالاتها إلا ما يجنيه المستجير من الرمضاء بالنار، وما الرمضاء المُرْمِضَةُ الموجعة المُحرقة إلا تفاقم ظواهر العنف الذي يتفنن الإعلام التلعيبي في إثارة رِوامِس^(٤) أكاذيبه، عساها أن ترمس بواعثه الخسيسة، وتطمس فواقره^(٥) الكاسرة.

وَيُزَخِّفُ سَماسرة الثقافة في الكلام ويكثرون، وتَزَخِّفُ هذه البواعث وتزئِن، وكلما تزخَّفت وتحسَّنت، انبعث زَخْمُها رائحةً خبيثة مُنتنة؛ ولما تفرَّي الليل عن صبحه وانشقَّ، وأدبرت ساعة التغطية، وأقبلت ساعة التجلية، افتضحت الفرية، فرية اختلاق هوية تتشبت بقولبة الواقع على هواها، تُشْنَأُ الاختلاف وتبغضه، وتتفانى في إلغاء (الآخر) المغاير، إلغاء ترويع تارةً، وتطويع أخرى، وإفناء جسدي أحياناً، ومعنوي دائماً.

وشواهد هذا الإلغاء أكثر من أن تُحصى، تتشابك حلقاتها الحالقة فتنسج مناسباً جرباءً، تتهلل شَنَاناً يعدل بضحاياه عن طريق العدل والاعتدال،

(١) المكفور = الذي لا يُحمد.

(٢) أفائك = ج. أفكة = الكذبة العظيمة.

(٣) عفن الشيء = فسد وتغيرت صفاته.

(٤) الرامسة = الريح التي تثير التراب، وتنفن الأتار.

(٥) الفاقرة = الداهية.

وكراهيةً تستكره أحلاسها على الكرائه، وتعصبًا اغصُوصبت عصابه لتعصيب المستضعفين وتجويعهم وإهلاكهم.

خُيِّلَ إلى هذه الثقافة المُختالة الخبلاء، أَمَا قَادِرَةٌ عَلَى صَعْبَةِ الْفَطْرَةِ وَإِكْرَاهِهَا عَلَى جُحُودِ بَارِئِهَا، فَلَمْ تَجْنِ مِنْ خِيْلَانِهَا وَخِيْلَانِهَا إِلَّا الْاجْتِيَاْسَ وَالتَّرَدُّدَ، وَلَمَّا أَمْهَكَهَا صَدُورُهَا^(١) عَنِ وِرْدِ الْإِيْمَانِ وَالْأَمَانِ، اسْتَسَلَمَتْ مَذْعُورَةً إِلَى فِكْرَةِ التَّقْدِيسِ، تَنْتَسِمُ مِنْ خِلَالِ مُتَّفَذِهِ نَسِيمٍ وَسَاعَةَ الْآفَاقِ الرَّوْحِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ، وَتَسْتَشْفِي طَيْبِهِ مِنْ عِلَّةِ خَوَانِيْقٍ^(٢) النُّظْرَةَ الطَّبِيعَانَوِيَّةَ لِلْإِنْسَانِ، وَتَصَوَّرَهُ الْمُفْحَلْسَ^(٣) لِعِلَاقَتِهِ بِاللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فِي شَكْلِ عِبَارَاتٍ مِتْفَاحِشَةٍ^(٤) تُخَرَّبِشُهَا أَقْلَامٌ مُثْلَخَةٌ^(٥) بِأَقْدَارِ الْفَسَالَةِ^(٦)؛ لَا يَلْفِظُهَا إِلَّا لِسَانٌ أَقْدَعٌ^(٧) «كَلْسَانِ فَيُورِبَاخَ»: «إِلَهِ صُورَةَ لِمَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ اللَّامْتِنَاهِيَّةِ»، وَلِسَانٌ كَلٌّ مِنْ تَقْمَصِّ مِثْلِ هَذَا السُّلُوكِ الْأُرْعَنِ مِنْ كُلِّ مِصْدُورِ خِمِيرٍ.

خُيِّلَ إِلَى هَذِهِ الثَّقَافَةِ الْمُخْتَالَةِ الْخَبْلَاءِ، أَمَا بَارْتِكَايَا أَضْلُوْلَةَ أُنْسَنَةِ الْإِلَهِ قَدْ قَرَّبَتِ الْمَسَافَةَ بَيْنَ إِلَهٍ (هَآ) ذَلِكَ الْمِتْبَاعِدِ فِي عِلْيَانِهِ وَإِنْسَانٍ (هَآ) هَذَا الْمِتْسَكِّعِ فِي بِيْدَائِهِ، فَلَمْ تَجْنِ مِنْ خِيْلَانِهَا وَخِيْلَانِهَا إِلَّا لَعْنَةَ التَّعَثَّرِ فِي عَوَاثِرِ^(٨) الْحَايِثَةِ.

(١) صَدُورُهَا = انْصِرَافُهَا.

(٢) خَوَانِيْقٍ = ج. خُنَاقٌ = دَاءٌ يَمْتَنِعُ مَعَهُ نَفُوزُ النَّفْسِ إِلَى الرِّئَةِ.

(٣) الْمُفْحَلْسُ = الْقَبِيْحُ، السُّجُجُ.

(٤) مِتْفَاحِشَةٌ = شَدِيدَةُ الْقَبِيْحِ.

(٥) مُثْلَخَةٌ = مِلْطَخَةٌ بِالْقَنْزِ.

(٦) الْفَسَالَةُ = الضَّعْفُ وَسُوءُ الرَّأْيِ وَقِلَّةُ الْمُرُوءَةِ.

(٧) الْكَلَامُ الْأَقْدَعُ = الْقَبِيْحُ الْمَتِيءُ.

(٨) الْعَاثِرُ = حِبَالَةُ الصَّانِدِ.

وما المحايثة إلا رفض للترفع، وتمحض للتسفل، واختشاش^(١) لخشاش الزرائب^(٢)، زرائب المادّية الصلداء^(٣)؛ فتعلقت وجدانات الآحاد، وتحنظلت علاقات الجماعات؛ وأوجس أمثال «غوستاف لوبون» من طوارق البربرية التي لن يأتي برابرتها «من الخارج، بل يخرجون من تلك الجموع التي تخلفت عن اللحاق بالحضارة، وهي سائرة في طريق رقيها».

وزجرت عواصف هذه البربرية فأضمرت فحيح^(٤) المعايب النفسية، وهبت وقود المثالب الاجتماعية، وسنتت حباتل اليأس وأسباب القنوط، ونعقت نواعق الفتنة على لسان «نيتشة» نعيق تحسّر وإنذار: «تلك حياتي: إحراق واحتراق». ولا ريب أن استتباب جوائح الإحراق والاحتراق إنما هو نتيجة حتمية لجنون معاندة الأشواق الفطرية، أشواق السّموم والارتفاع، ونهاية مُزرية لسفاهة مهاودة شدوذات التسفل والانبطاح^(٥).

وتكشفت أفاعيل مدايرة الفطرة التي فطر الله الناس عليها، فإذا هي عَجْزٌ عن الصعود، وإعجاز في الهبوط؛ وتلك لفحة من لوافح الثقافة المختالة الحبلاء التي مَفْهَمَت مفاهيمها الفصامية، وشكّلت ممارساتها الافتراضية حول أقنوم، الغربانوية^(٦) التي تكثّفت حول أساطير المركزانوية العنصرانوية والدينيوية والأيدولوجية التي استفحلت نوائبها باستنزال اللامتناهي اللاهوتي

(١) اختش من الأرض - أكل من خشاشها (حشرات الأرض).

(٢) الزرائب - ج. الزريبة - حفرة الصائد، حظيرة الماشية، مأوى السبع.

(٣) الصلداء - الشديدة الصلابة.

(٤) فحّت الأفعى - صوتت.

(٥) الانبطاح - الانكباب على الوجه.

(٦) الغربانوية - تغريب العالم بكل وسائل العنف.

وَمَحِيَّتَهُ^(١)؛ تلك التي جسّدها الإنسان الأبيض الذي نصّب ذاته مركزاً تفتنّ في تحويل ما عداها إلى محيطات طبيعية يستملكها ويسيطر عليها، وإنسانية يقلّم أظافر «بربريتها» بتمدينها!! ذلك التمدين الذي اعتمر^(٢) قلنسوة الاستعمار فخرّب العمران؛ وقصد^(٣) إلى المستعمرات فأقصد^(٤) اقتصادها؛ وثاقف^(٥) من استخفّهم فأعطب مفاصل ثقافتهم؛ وتغوّل في استيعاب (الآخر) واستهلاكه واستنزافه...

ودالت دولة الاستدمار، وتمالكت الحدود الجغرافية، وفقدت الذاتية التدميرية مبررات وجودها؛ وانفتحت العيون على تمازج الشعوب، وتشابك الثقافات، وطلع نهار الكينونة التعميرية.

وآن للمسلمين الغربيين أن يعبروا من خلال تجسيد التصورات الإسلامية، أنّ المواطنة ليست قطعة أرض يتعفّر المتعفّرون بترابها، ولا أديم رقعة يتطيّن الطينيون بطينها. ولكنها فكرة سماوية الأصول، فطرية الفروع.. تحرّر من دواعي الأهواء، وتنعش العلاقات الاجتماعية برحيق الفضائل الخلقية، وتكيف التصرفات تكييفاً يوائم بين مصلحة الفرد والجماعة، ويفجّر طاقات التعاون في مدار البرّ والتقوى، ويشحذ الهمم فتتنافس في تحقيق مقتضيات حقوق العباد، وما هي إلاّ المصلحة الخاصة، وحقوق الله سبحانه، وما هي إلاّ النفع العام أو المصلحة المجتمعية، وتعمق الوعي بالاضطلاع بمهام الاستخلاف في الأرض،

(١) المحيئة = إضفاء صفة المفارقة على المحايئة.

(٢) اعتمر = لبس الغمارة.

(٣) قصد = توجه عامداً.

(٤) أقصد(ه) = طعنه فلم يخطئ مقاتله.

(٥) ثاقف = جالّد بالسلاح.

وما هي إلا التزامات إيجابية بمطالب الشريعة التي مبنها جلب المصالح ودرء
المفاسد، ومشروعية تقديم درء المفاسد على جلب المصالح.
ويوم يتألف مسلمو الغرب، ويشاركون في تأليف مجتمع جميل التأليف،
متماسك الأعضاء، غزير الإنتاج، مبارك التوزيع، محقق للتكامل الإنساني، مُنمِّ
لبواعث المحبة، ساعٍ نحو الخير العميم، والكمال المرموق، يومئذ يقول مواطنونا
من غير المسلمين: «إنا نراكم من المحسنين»، ويومئذ يسعد المسلمون في دنياهم،
وسيحمدون - إن شاء الله - في الآخرة عقباهم.

المراجع:

- (1) BATAILLE Georges, «Théorie de la religion», ed. Gallimard, Paris, 1973.
- (2) FERRY Luc, «L'Homme-Dieu ou le sens de la vie », Paris, 1997.
- (3) HEIDEGGER Martin, «L'Etre et le temps», ed. Gallimard, Paris,

الإسلام والديموقراطية

تناغم أم تنافر؟

الدكتور مراد فيلفر د هوفمان^(*)

ترجمة: سامية توائي؛ مراجعة: د. العربي كشاط

ما زال الغرب بمعرفته المعهودة يعتبر نفسه الحارس العالمي للأخلاق، ويطلب من العالم بأسره أن يوافق على حقوق الإنسان ويمارسها حسب التعريف والصبغة الأوروبية والأمريكيتين.. وفي سياق المساعدة من أجل تنمية العالم الثالث، يتم استعمال حقوق الإنسان أحياناً كهراوة.

لقد أصبح انعالم الإسلامى والغرب منذ الحادى عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م يعيشان أكثر من ذى قبل فى مواجهة ثقافية، إن لم تكن عسكرية. لكن أساس النزاع ليس عقائدياً ولا فلسفياً. فمع ممثلى الحداثة أو مابعد الحداثة فإن الجدل لا يدور حول وجود الله أو عدم وجوده، ولا عن صورته، بل عن قضايا أخلاقية واجتماعية. ومن خلال هذه التبادلات فإن المسلمين عادة ما يجدون أنفسهم فى وضعية دفاعية فيما يخص ثلاث قضايا كبرى هي: الديمقراطية؛ حقوق الإنسان

(*) مغير سابق.. اعتنق الإسلام (ألمانيا).

عامّة؛ وحقوق المرأة، بوجه أخصّ. ولست أبالغ إن جزمت بأن مستقبل الإسلام في الغرب متوقف على الأجوبة المعطاة في هذه الميادين الثلاثة.

إن المسلمين عادة ما يلاحظون - مندهشين - عند شروعهم في التحوار حول حقوق الإنسان أن زملاءهم الغربيين يعتقدون أنهم أصحاب فكرة حقوق الإنسان أساساً، كأنهم هم الذين اخترعوها أو وجدوها بمفردهم. والأسوأ من ذلك أن المسلمين يكشفون أن زملاءهم في الغرب مقتنعون أن حقوق الإنسان لا تُحترم سوى في الغرب، وأنها تُنتهك في الشرق بصفة مطلقة.

ويمكن فهم أوّل هذين الخطأين أكثر من الثاني. ففي الحقيقة، فإن صياغة دستور لحقوق الإنسان قد تم إنجازها فعلاً في الغرب، وخاصة في إنجلترا. في ذلك الوقت كان الأمر يتعلّق خاصّة بحماية المواطن من تعسف الدولة. وكان الكلام حينها يدور حول «الحرية» من شيء ما، أي عدم الخضوع لسلطان ذلك الشيء، ولم يكن التفكير بمطالب قانونية موجهة للدولة تخصّص «حرية فعل» شيء ما أو الحصول عليه، معروفاً بعد.

إن مراحل هذا التطور التاريخي الفريد معروفة:

في بريطانيا، هناك الوثيقة العظمى للحریات (Carta Libertatum Magna, 1215) متبوعة بقانون الإحضار (Habeas Corpus, 1679) وقانون الحقوق (Rights of Bill, 1689)؛ في الولايات المتحدة الأمريكية إعلان الاستقلال (1776م)؛ وفي فرنسا الإعلان الشهير لحقوق الإنسان والمواطن (1789م). هذه الوثائق تمثل الأساس الذي تم الاعتماد عليه في الصياغات اللاحقة لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة (1948م) والمعاهدتين الدوليتين للحقوق المدنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في 19 كانون الأوّل (ديسمبر) 1966م.

غير أن هذا التطور لم يحدث بفضل المسيحية، بل على العكس لقد تمّ على الرغم من معارضة الكنائس والفاتيكان الشديدة لفكرة حقوق الإنسان في حدّ ذاتها، كما لم يحدث في فضاء ثقافي فارغ. وأمّا الفقه الإسلامي، الذي أساسه القرآن والسنة، فإنه لم يكن يجهل فكرة وجود حقوق لفائدة الفرد. وإنّها فعلاً لشيمة أن يتم الإصرار على أن البلدان الإسلامية عاجزة جوهرياً عن احترام حقوق الإنسان. وفي الواقع لو أردنا استخلاص دروس من التاريخ العالمي، فإن الأشخاص البسطاء كانوا تقريباً في كلّ مكان وكلّ زمان ضحايا للأثرياء وللأقوياء. واليوم كذلك هناك انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان المقتّنة، وذلك ما نراه ليس فقط في الصين أو كوريا الشمالية، وإفريقيا السوداء أو أميركا اللاتينية، بل حتّى في روسيا (الشيخان)، والولايات المتحدة الأميركية (خليج غوانتانامو) وإسرائيل. إن البلدان المدعوة بـ«الإسلامية» لا تحتلّ المقدّمة في هذه القائمة.

ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أن حقوق الإنسان عادة ما ينتهكها مسلمون، ليس فقط أولئك الذين يوصفون بالإرهابيين. فكثيراً ما نجد بين المسلمين: التعذيب، إرهاب الدولة، القمع البوليسيّ، تزوير الانتخابات، الرقابة، ومنع الرأي الحر. غير أنه يجب التأكيد أن الإسلام لا يدفع إلى أيّ من هذا كله، ولا حتّى يبرّره.

ولو أجرينا مقارنة، بين الاعتداءات والتطبيق السيء لحقوق الإنسان عند المسلمين وعند (الآخر)، فإننا لا نستطيع غضّ النظر على أن أكثر الانتهاكات لحقوق الإنسان فتكاً وفضاعةً كان الغربيون هم الذين قاموا بها، في القرن الماضي. إنّي أتحدّث عن الحربين العالميتين، واستعمال الأسلحة الكيماوية والنووية،

والرعب الستاليني (في شبه جزيرة الكولاك)، والإبادة الجماعية في ألمانيا، والمجازر الأخيرة التي قام بها الصرب في البلقان (سربرينيشه) أثناء حملتهم للتصفية العرقية مستهدفين الكروات والمسلمين في البوسنة وكوسوفو. إن أيًا من هذه الفظائع لم يقترفها بلد إسلامي.

وما زال الغرب بعجرفته المعهودة يعتبر نفسه الحارس العالمي للأخلاق، ويطلب من العالم بأسره أن يوافق على حقوق الإنسان ويمارسها حسب التعريف والصياغة الأوروأمريكيين.

وفي سياق المساعدة من أجل تنمية العالم الثالث فإنه يتم استعمال حقوق الإنسان أحياناً كهراوة. هذا الذي جعل «بارفز منظور» يقول سنة ١٩٩٤م: «إن الحديث عن حقوق الإنسان حديث عن القوة». (أي أنه حديث متسلط)، هذا يعني أنه كلما ذُكرت حقوق الإنسان فذلك في الواقع تذكير بالقوة السياسية والعسكرية.

ولكن لن يجني المسلمون شيئاً من ملازمتهم للشكوى أو من صياغة إحدى نظرياتهم المرصية حول مؤامرة عالمية ضدهم. بل يجب عليهم أن يقفوا موقفاً واضحاً من حقوق الإنسان: معها أو ضدها.

إن أول موقف اتخذته المسلمون، بل أقول أول خط دفاع، كان يتعلّق بعلاقة التلازم الموجودة بين الحقوق الأساسية المدنية من جهة والحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وبالطبع، فإنه من غير الممكن أن تكون هناك انتخابات حرة وديموقراطية حقيقة في مجتمع، أغلبية أفراده أميين، على سبيل المثال. وبتعبير آخر، فإن الديمقراطية تحتاج إلى مجتمع مدني، وهو بدوره يحتاج إلى حدّ

من الرفاهية الاقتصادية. بهذه الطريقة، تمكنت دول العالم الثالث من إدخال «حقوقها» الخاصة في تقنين حقوق الإنسان، بإضافة حق الإنسان في العمل، في التعليم، وفي القوت.

وكانت هذه الدول تأمل أن تتمكن من إيقاف الهراوة المذكورة، بأن تثبت أن حقوق الإنسان ليست كلها عالمية. بل هي بالعكس تصور قانوني مركزي- عرقي، بل مركزي - أوروبي، وهو غير متجانس إطلاقاً مع العالم الإسلامي إن لم يكن مضاداً لطبيعته. علينا أن نعلم أن هناك بعضاً مما يُدعى أنه حقوق للإنسان، وهو في الواقع مضخم، مثل «الحق في الشعور بالخوف»، أي حق معارضة سياسة التسليح النووي بسبب قلق شخصي. كما سبق أن دار نقاش حول «الحق في التسمم»، أي حق تناول المخدرات؛ و قد طالب مثليو الجنس بالحق في زواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة.

غير أن الحديث عن عالمية حقوق الإنسان لا يُقصد به هذه الحماقات، بل النواة الصلبة للحقوق الحقيقية، مثل الحق في الحياة، وحرية الرأي، والاعتقاد، والسكن، والحق في منع التعذيب. فإن أنكر المسلمون بشدة القوة القانونية لهذه المعايير فإنهم يضرّون أنفسهم بأنفسهم. إنه من الأحسن استراتيجياً للمسلمين أن يتبنوا إشكالية حقوق الإنسان على أساس قيمهم، أي في الإطار الإسلامي.

ولنلاحظ أولاً أن مصطلح «حقوق الإنسان» لم يبرز لا في اليهودية ولا في المسيحية ولا في الإسلام. ففكرة «حقوق الإنسان» لا توجد في أي من الكتب السماوية.. كما أن فكرة أن يكون واحد من مخلوقات الله هو المالك الأصلي لِحَقِّ من الحقوق فكرة يكون ردّ فعل الإنسان المؤمن بالنسبة لها حساساً؛

وجود حقّ ربانيّ للإنسان نعم، أمّا حقّ الإنسان مباشرة فلا. وليس من الصدفة أن يعود مصطلح حقوق الإنسان إلى عصر الأنوار، أي القرن الثامن عشر، وهو العصر الذي ساد فيه الاقتناع (لأول مرة في الغرب) بأنّ الإنسان هو المعيار المستقلّ لكل شيء آخر، وتبّاً لأولئك الذين يحتفظون بروابط عليا مع حقيقة فوق-طبيعية، أي مع الله!!

إنّ الفقهاء المسلمين لم يطوّروا فكرة حقوق الإنسان لسبب إضافي : ذلك أن القوانين الإسلامية بما أنّها مستمدة من القرآن المنزّل والسنة النبوية الصحيحة، فإن إعداد ترتيب تدريجي للأحكام، بحيث تكون هناك معايير ربانية عليا وأخرى دنيا، يعدّ تقريباً نوعاً من الإشكالية⁽¹⁾. وبدلاً من ذلك فإنّ كبار الفقهاء المسلمين عرضوا كل عناصر الشريعة على قدم المساواة. فعوضاً عن أن يفصل الفقه الإسلامي بين مقاييس القانون الدولي، وبين القواعد الدستورية والقوانين والمراسيم والقرارات الإدارية بنظام تدريجي للقيمة القضائية كما في الغرب، فإنه يعرض كل المواضيع والأحكام بطريقة متساوية: من قواعد الوضوء، إلى حدود الجرائم وتحريم الربا... وهكذا، فإنه لا مكان لفكرة أن «حقوق الإنسان» معيار أعلى من سائر المعايير في نظام قضائي منزّل كهذا.

غير أن غياب مصطلح وفكرة حقوق الإنسان لم يكن له أن يعيق تطوّر مدوّنة قانونية حول هذا الموضوع في الإسلام بهذه الصفة المطلقة. ولسوء الحظ، فإنّ هذا التطوّر لم يحدث، والنتيجة هي أن الإسلام يثير الشكوك حول كونه

(1) قد يبدو في هذا التصور الكثير من الغرابة والمغالطة، ففي الأحكام الشرعية مراتب، من فرض، وواجب، وسنة، ومندوب، ومباح، ومحرم، ومكروه... وهكذا، وفي العقوبات مراتب، وفي الجرائم والاعتداء مراتب، وهكذا سائر الأحكام الشرعية .

معارضاً بطريقة أساسية لفكرة حقوق الإنسان أصلاً. وقد كان الأجدد والأسهل إثبات أن الإسلام لا يعرف هذه الحقوق من حيث جوهرها منذ ١٤٠٠ سنة قمرية فحسب، بل إن هذه الحقوق راسخة بثبات في القرآن الكريم أكثر منها في الصياغات الورقية الغربية.

وها هي خطة للحجج التي كان على الفقهاء المسلمين أتباعها:

مثلاً كان من السهل أن يكون موقف المسلمين مؤيداً لأن يكون لكل شخص الحق في الحياة، إذ أن الله تعالى يحرم قتل النفس، ويشبه قتل نفس واحدة بجريمة ضد الإنسانية جمعاء، قال تعالى: ﴿... مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسًا أَوْ فَسَادًا فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ (المائدة: ٣٢)، وقال: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً...﴾ (النساء: ٩٢)، فالحق في الحياة هو انعكاس لحرمة القتل.

وبالطريقة نفسها، فإن الله تعالى يأمر أن تدار أمور المجتمع بواسطة الشورى، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: ٣٨)، فنستطيع أن نستنتج من هذا: الحق في المشاركة السياسية. وبما أن الخلفاء الثلاثة الأوائل تم انتخابهم بطريقة أو بأخرى دون أن تربطهم بالرسول ﷺ روابط دم، فنستطيع استخلاص أن الدولة الإسلامية يمكنها أن تكون ديموقراطية.

فعلينا إذاً أن نتجنب التعثر في مصطلح حقوق الإنسان حيث إنه من الممكن إيجاد تصوّر إسلامي لجوهره.

إنّ حقوقاً مستوحاة من الشريعة، منحها الله تعالى لعباده، ويكون عزّ وجلّ هو الشهيد على احترامها من عدمه، لراسخة بعمق أكبر من حقوق أساسها معاهدة

أو اتفاقية بين الدول، ذلك أن العهود والاتفاقيات - وهي منتوجات إنسانية - عرضة لأن يلغيها الدبلوماسيون، إما بالإجماع أو حتى بقرار أحادي الطرف؛ كما أن خرق معاهدة دولية لا تنجم عنه النتائج الخطرة التي تنجم عن خرق أمر من أوامر الله.

وعلى كل حال، فإن الإنسانية لم تنجح أبداً في الاتفاق على نظامٍ لما يسمّى بالحقوق الطبيعية يعتمد على العقل البشري. ولتقلّ بوضوح: إن الإنسانية عاجزة عن ذلك لولا وجود الوحي.

ومؤخراً جداً، لكن قبل فوات الأوان، اتفق في مؤتمر المنظمة الإسلامية يوم ٥ آب (أغسطس) ١٩٩٠م على إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام. وللأسف كان هذا الإعلان سياسياً محضاً دون أدنى قيمة قانونية. وقد كان هناك إعلان إسلامي سابق بخصوص حقوق الإنسان أصدره مجلس إسلامي في أوروبا يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١م، لكن أهميته كانت أقل بكثير من إعلان مؤتمر المنظمة الإسلامية.

وهناك شخصيات مسلمة ذات علم ومكانة اجتماعية رفيعة، أعلنت عن موقفها بخصوص موضوع حقوق الإنسان بصفة إيجابية. فقد صرح الأمير الحسن: «فيما يتعلق بحقوق الإنسان نحن نحتاج إلى إجماع شامل... إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يبرز الضابط الأدنى للوجود الإنساني. إنني أعتقد أن ديني، الإسلام، له نفس الهدف. وكل مادة من المواد الثلاثين للإعلان لها ما يقابلها في القرآن والحديث وسنة الرسول». وكانت أول نتيجة لهذا المؤتمر هي أن: «كل الناس يحملون في أنفسهم حقوق الإنسان».

وهناك مسلمون آخرون شاركوا في شرح وضعية الإسلام في النقاش عن حقوق الإنسان.

وبفضل هذه الأعمال التمهيدية، فإنه من السهل اليوم تقديم الاختلافات القليلة، التي تبدو موجودة بين فهرسي حقوق الإنسان الغربي والإسلامي، وهي متعلقة بـ:

١- الردة.

٢- الرق.

٣- وضعية الذمي.

٤- حقوق المرأة.

٥- الحدود الجسدية.

وبفضل الاجتهاد المعاصر لشخصيات إسلامية مؤثرة فإن الفارق بين النظامين أصبح أقل فداحة مما كان يُظنّ.

فيما يخصّ الردّة، فليس في الموضوع خلاف إطلاقاً. بل إن القرآن يتحدث عن حالات عديدة لارتدادات عن الإسلام كهذه دون أن يربطها بأيّ عقاب دنيوي. فحرمة الإكراه في ميدان الاعتقاد ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ تطبّق بنفس الشكل سواء على العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، أو على علاقات المسلمين بعضهم ببعض. ووفقاً للسنة الشريفة، فإن المرتدين عن الإسلام الذين تعرّضوا للعقاب هم فقط أولئك الذين شرعوا بعد ارتدادهم في أعمال معادية للدين الإسلامي أو للمسلمين. فجرمتمهم إذاً ليست الكفر بحدّ ذاته بل التمرد والخيانة العظمى كما هو واضح من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ

فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِمَّنْ خَلَفِ
 أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ
 عَظِيمٌ ﴿المائدة: ٣٣﴾. والعقاب - بمقتضى قانون العقوبات - على الخيانة أثناء
 الحرب بالعقوبة القصوى شيء معمول به في العالم بأسره. صحيح أن من نتائج الردة
 أيضاً فقدان المرتد حقه في الميراث، ذلك أن المسلم لا يرثه إلا مسلم. لكن هذا
 التمييز يبدو لي مقبولاً لو قبلنا أن قانون الميراث يتأثر بجنسية الوارث، وهذا شيء
 طبيعي. وهنا يجب المقابلة بين الإسلام وفكرة الجنسية. وهذا ما فعله غالباً حين
 نترجم كلمة «أمة» بـ «قومية nation».

وليس في الرِّقِّ مشكلة أيضاً. إننا لن نبحث طبعاً من نص القرآن الآيات التي
 تذكر الرِّقِّ. المهم أن القرآن يتحدث عن الرِّقِّ بوضوح كشيءٍ مصيره الزوال شيئاً
 فشيئاً. ولأجل هذا فإن أي دولة مسلمة تستطيع المصادقة اليوم على المعاهدات
 الدولية التي تحرم الرِّقِّ دون أي مشكلة. ولكن في الأماكن التي بقيت فيها العبودية
 موجودة بالفعل، فإن على المسلمين أن يحافظوا على حقوق أولئك المساكين باحترام
 المكانة التي منحهم إياها الإسلام، وهي مكانة أعلى بكثير من وضعية الرق، التي
 أعلن أنها ضد القانون، في روما في العصور القديمة، أو في الولايات المتحدة الأمريكية
 إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر. وهذا سبب آخر جيد لعدم المساس بالآيات
 القرآنية المذكورة.

أما حماية الأقليات الدينية (أهل الذمة) في الإسلام فهي قوية جداً، بل هي أقوى
 حتى من وضعية الأقليات في المعاهدات الدولية الأكثر حداثة. إذ أن الأقليات المحمية
 اليوم، محرومة من الجنسية الكاملة، فهي تأسف لكونها دائماً في مكانة «من الدرجة

الثانية». والشريعة لا تعارض، حسب فتحي عثمان، المواطنة الكاملة للأقليات المحمية، إن اعتبرت الدولة المسلمة نفسها كقومية، على غرار القومية الأوروبية^(١). ولا شيء يمنع الدولة المسلمة من منح كل الحقوق الحديثة المتعلقة بالجنسية، شريطة أن يطالب الذميون بذلك. وفي حالة كهذه، فإنه من الطبيعي أن يخضع غير المسلمين لنفس الضريبة العامة والخدمة العسكرية التي يخضع لها المسلمون. ولقد قامت مصر والسودان، بالسير على هذا الدرب منذ مدة.

هذا التطور يثير السؤال التالي: هل يمكن لغير المسلم أن يصبح رئيس دولة مسلمة؟ وهذا السؤال افتراضي جداً؛ لأن احتمال انتخاب غير مسلم على رأس مجتمع مسلم ضئيل جداً. وفي نفس الوقت علينا أن نعرف أن حتى الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح لأي أمريكي بأن يكون رئيسها. فالمواطنون الأمريكيون المولدون في الخارج كلهم مقصون بمقتضى دستور البلاد. وبخلفية كهذه، من يستطيع اعتبار جعل وظيفة رئاسة الدولة في بلد إسلامي حكراً على المسلمين، شيئاً غير قانوني أو غير دستوري؟

ولنتطرق الآن إلى (حقوق المرأة)، إنه من المفيد منذ البداية أن نذكر أن مبدأ المساواة يقتضينا أن نساوي في معاملة شيئين متماثلين. وهكذا فإن الأشياء غير المتماثلة يجب، مبدئياً، أن تُعامل بطريقة خاصة. وعلى كل حال، علمياً، فإن الرجل والمرأة مختلفان، ليس فقط جسدياً بل نفسياً أيضاً، فإن المسلمين والمسلمات يقبلون أن الجنسين غير متطابقين. وبشكل واضح، يقرّ القرآن أن الذكر ليس كالأنثى، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ (آل عمران: ٣٦). ولهذا فإن وجود قوانين خاصة بالرجال أو بالنساء شيء شرعي ما دام ينبثق من الفوارق البيولوجية الحقيقية.

(١) Fathi Osman, The Children of Adam - An Islamic Perspective on Pluralisme, Washington 1996.

لكن المذهب الغربي لحقوق الإنسان يتغاضى عن هذه الفوارق، ويفضّل الاعتماد على الخيال القانوني للمساواة التامة التي يدافع عنها بجزم أنصار الحركات النسوية. ولكن من حيث التطبيق، فإن الخلاف بين النظامين الغربي والإسلامي ليس ضخماً إطلاقاً.

وفقاً لقانون الميراث الإسلامي: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...﴾ (النساء: ١١)، فإن حصة الأخت تعادل نصف حصة أخيها فقط^(١). ووفقاً للفقهاء الإسلامي فإن المورث لا يملك أن يغيّر نظام القسمة المبدئي لفائدة ابنته. ورغم هذا فإن المسلمين لا يرون في ذلك أيّ تمييز جائر على المرأة لفائدة الرجل، ذلك أن قانون الأسرة في الإسلام يجعل واجب القيام بالأعباء المالية والاقتصادية للأسرة كلها حكراً على الذكور من الأبناء دون الإناث.

وحسب قانون الإجراءات المدنية الإسلامي، واعتماداً على قوله تعالى: ﴿...وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضُونَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى...﴾ (البقرة: ٢٨٢-٢٨٣)، فإن شهادة امرأة تعدل نصف شهادة رجل.

لكن هاتين الآيتين تصوران حالة خاصة، وهي نشوب خلاف تجاري بسبب معاملة أساسها دين. إذاً فالقضية تخص ميداناً أكثر المتعاملين فيه هم رجال التجارة، سواء أكان ذلك اليوم أو في عصر الرسول ﷺ. وبالنسبة، فإن القرآن لا يعرف أي تمييز ضد شهادة المرأة في الإجراءات الخاصة بالعقوبات، وهذا يؤكد أن العنصر الفاصل في القضية هو كفاءة الشاهد أو الشاهدة وليس جنسه.

(١) إني أتحدث هنا عن أبسط الحالات: وجود أخ وأخت فقط حتى أشرح هذه النقطة.

وفي الماضي كان تصور تقسيم الأدوار بين الزوجين مبنياً على القراءة التقليدية لقوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَرِيضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَنَعُوْلَهُنَّ أَحْسَنُ بِرَيْدِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَهُنَّ مِثْلُ الْذِي عَلَيْنَهُ بِالْمَعْرُوفِ وَاللِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿البقرة: ٢٢٨﴾، وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ...﴾ (النساء: ٣٤).. ففي أولى هاتين الآيتين، يبدو أن الرجال يتمتعون «بدرجة» أعلى من النساء. لكن هذا، للأسف، هو تعميم مغرض وإخراج للنص من سياقه. فآية سورة البقرة لا تتحدث البتة عن مكانة المرأة في الأسرة، بل تعالج حالة خاصة بالطلاق. وفي هذا السياق، فإن الآية تؤكد فقط على حق الرجال - إن رغبوا في الصلح- في إرجاع نسائهم خلال أشهر العدة الثلاثة، ولا شيء أكثر من ذلك.

أما آية سورة النساء، فلطالما فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ بطريقة ذكورية. أجل، فقد كانت الرغبة النمطية شديدة في فهم القوامية على أنها «سلطة» للرجال على النساء، أي أن الرجل هو «مدير» المرأة أو «رئيسها». ونجد هذه النزعة مثلاً في ترجمات القرآن إلى الإنجليزية والفرنسية والألمانية التي قام بها كل من: ماكس هانينغ، لازاروس غولدشميدت، رودري باريت، محمد رسول، مرمدوك بيكتنهال، محمد حميد الله، حمزة أبوبكر، دنيز ماسون، وباسل تيجاني.

ولحسن الحظ، فإننا نجد، أكثر فأكثر، ترجمات للقرآن بهذه اللغات الثلاث يكون فهمها للكلمات الأربع المذكورة سابقاً مختلفاً تماماً: «الرجال يسهرون على رعاية النساء» أي ليست وضعية الرجال أعلى من النساء، بل عليهم أن يكونوا في وضعية

حماية لمن. ونحن هنا أيضاً بصدد قاعدة تطبيقية وليست قاعدة تأسيسية. ونجد هذا التفسير عند عصابة من المترجمين منهم: يوسف علي، محمد أسد، ت.ب. آيرفينغ، الهلالي ومحسن خان، جاك بيرك، أحمد فون دنفر، أمير زيدان، وترجمة نديم إلياس وعبد الله فرنك بوبنهايم وهي بالألمانية وقد نشرت سنة ١٤٢٢هـ بالمدينة المنورة: وفي هذا دليل على النجاح الفائق الذي تحققه هذه النزعة الجديدة. من هذه الزاوية إذاً فإن الآيتين، آية البقرة (٢٢٨) وآية سورة النساء (٣٤) متماشيتان جداً مع فكرة المساواة بين الرجل وزوجته في الزواج.

وبقيت هناك قضية الزواج المختلط، أي زواج المسلمين بالنصارى أو اليهود والعكس، التي يعامل فيها الفقه الإسلامي المرأة بطريقة خاصة. فالفقهاء المسلمون يرفضون زواج المسلمة بنصراني أو يهودي، وفقاً للاستنتاج المنطقي بعدم وجود مقابل نسوي لما تقتضيه آية سورة المائدة: ﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ...﴾ (المائدة: ٥)، في الوقت الذي يقبلون بزواج الرجل المسلم بنصرانية أو يهودية. إن هذه النتيجة تعكس الدور التقليدي للرجل. إن كان الزوج هو الزعيم المطلق في الأسرة، فكيف للزوجة المسلمة أن تنتظر من رجل نصراني أن يقدّس دينها ورسولها؟.

أما تعدد الزوجات فهو في المخيلة الغربية أكبر عائق في الإسلام، دون أيّ مبرر. وبالتأكيد فإن الشرق لا يتسم لوحده بتعدد الزوجات، ولا الغرب يتسم لوحده بالزواج بامرأة واحدة. ففي الواقع تعدد الزوجات في الشرق نادر جداً، أمّا في الغرب فعدد الزيجات التي تستمرّ لمدة طويلة يتضاءل يوماً بعد يوم. والأغلبية العظمى من المسلمين يتزوجون بامرأة واحدة لأسباب اقتصادية، ولكن هذه الأسباب

لا تكفي لشرح القضية، بل ما يشرحها هو إرادة الله عز وجل: إذ أن السماح بتعدد الزوجات في القرآن مشروط، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاُنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرَبْعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنٌ أَلَّا تَعُولُوا﴾ (النساء: ٣).

والسياق الذي وردت فيه الآية يتعلق بالإحسان إلى اليتامى، والآية واضحة في هذا المجال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاُنْكِحُوا...﴾ وإنه لأمر رهيب أن نجد دائماً مقالات تتحدث عن الموضوع وتقتصر على ذكر الآية بالطريقة الآتية: ﴿فَاُنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرَبْعٌ﴾.

وبهذا الشكل، فهذه الآية تتعرض للبت، ليس فقط في بدايتها، بل في نهايتها أيضاً، إذ يتم ترك الجملة المتممة: ﴿... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً...﴾؛ وهكذا، فعدم الإدراك الكامل للنص القرآني كرية جداً خاصة وأن الآية (١٢٩) من السورة نفسها غالباً ما تُنسى تماماً، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾!

وأمام هذا الدليل، لنا أن نتساءل: كيف أمكن أن يكون للنساء ذلك الدور الذي اضطلعن به في تاريخ الإسلام؟

ولكن علينا أن نذكر تلك الحالات المعزولة التي يصبح فيها السماح بتعدد الزوجات بركة حقيقية. بعد الحرب العالمية الأولى مثلاً، انخفض عدد الرجال انخفاضاً هائلاً في ألمانيا إذ قتل منهم خمسة ملايين أثناء الحرب. في تلك الفترة لم يكن من النادر أن تتقاسم امرأتان الرجل نفسه، طبعاً بشكل غير رسمي. وليس من الصعب تصور حالات أخرى يكون فيها تعدد الزوجات المحدود والاستثنائي أفضل حل

لعلاج أزمة عائلية. والمسلمون سيدافعون دائماً عن الرسالة القرآنية بكل ما تحتويه، ليس فقط من أجل هذه الحكمة، بل من حيث المبدأ. وبهذه الخلفية التي شرحتها يستطيع المسلمون أن يدحضوا تهمة أن القرآن - في آيته الثالثة من سورة النساء - مضاداً للحقوق العالمية للإنسان.

لكن هذه التهمة لا يمكن تفاديها فيما يخص (الحدود الجسدية) المذكورة في القرآن، بما أن أي حد منها يعتبر اليوم أساساً كعقاب قاسٍ ومُقَبَّح. ويا للغرابة! إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ترى نفسها المرشد الأخلاقي للعالم، تقبل بل وتطبق العقاب الجسدي الأكثر قساوة وتقييحاً: الإعدام.

إن أكثر ما يشتكى منه، عن حق، هو رجم الزناة في الإسلام. أقول عن حق؛ لأن رجم الزاني موجود في الكتاب المقدس، ولا وجود له في القرآن الذي لا يذكر بخصوص حد الزنى إلا الجلد بالسوط لكن دون القتل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهِ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً...﴾ (النور: ٢). وزيادة على ذلك، يمكن إثبات عدم شرعية إعدام الزاني بالرجوع إلى نص الكتاب الذي يؤمن به المسلمون، والذي ينص على أن الزاني العبد يعاقب بنصف حد الزاني الحر (٤: ٢٥). فما هو نصف عقوبة الإعدام؟

إننا لن نستطيع الحديث عن العقوبات الجسدية حديثاً مفيداً دون معرفة نظام الحماية الاجتماعية في حضارة تكون فيها الجواهرات والنقود، خاصة الذهبية منها، الضمان الوحيد والحماية الأكيدة للوضعية المالية للمرأة المتزوجة، بعيداً عن الحسابات والكنوز البنكية. ففي مجتمعات كهذه، تكون السرقة ضربة موجهة إلى نظام الحماية الاجتماعية كله.

لكنه يمكننا السفر في أرجاء العالم الإسلامي لمدة سنين دون العثور على شخص مقطوع اليد. هذا لا يدل على انعدام السراق، بل على فقه رحيم عرف كيف يفرغ القضية من خطورتها من خلال تعاريف دقيقة محددة ومحدودة، وقواعد واضحة لإجراءات العقوبات.

فالسرقه بالمعنى القرآني هي نزع شيء غالٍ محميٍّ موجود داخل ملكية فردية لشخص ما (وليس ملكاً للدولة). فالسطو غير الخطر لا يعتبر سرقة. وفي سنوات الجذب، في عهد الخليفة عمر، رضي الله عنه، بعد أن طالت المحنة العامة وعمت الجماعة.. تمّ تعليق تطبيق حدّ السرقة، وهذا هو المعمول به عادةً. وحتى من غير جماعة.. لهذا فإن المحاكمات على السرقة نادرة، والأندر منها تطبيق الحدّ.

وها أنا ذا أقرر من جديد أن الخلاف بين النظامين القانونين أقل أهمية مما نظن. لكنني أعرف أيضاً أن المسلمين حين يحاورون الغرب يجدون أنفسهم عادةً في وضعية لا رابح فيها، فإن اقتنع الناقدون بأن المعايير القرآنية نموذجية ولا غبار عليها - كآية ٢٥٦ من البقرة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾ أو الآية ٤٨ من المائدة: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّبًا عَلَيْهِ فَاَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا...﴾ - يقولون لنا: إن ما يهم ليس النظرية بل التطبيق، وليس القانون بل الواقع؛ لكنهم إن وجدوا التطبيق، أي الواقع مقبولاً في العالم الإسلامي، كما هو الحال في موضوع تعدد الزوجات والسرقة، يقولون لنا: إن المعايير غير المقبولة للإسلام هي التي تمّمهم.

وفي نظري، على كل حال، هذه النظرة السريعة على حقوق الإنسان في الإسلام تبدي لنا أن الفوارق بين النظام الغربي والإسلامي ليست ضخمة، دون أن

تكون قزمة. لكن الفوارق الكبرى موجودة في تصور كل واحد للآخر. وبالفعل فإن الإسلام يستطيع، لو أردنا ذلك، أن يصبح نظاماً مُتمماً لحماية حقوق الإنسان. وقد رأينا أن بعض المجتهدين المعاصرين تمكنوا باجتهادهم من التقليل من التشنجات التي لم يسببها الإسلام بل سببتها الحضارة الإسلامية في الماضي.

لكن لهذه الطريقة حدود، لأن الشريعة الإسلامية هي في الأساس نتيجة لتشريع رباني يجب الالتزام به إلى الأبد. فعلى أن نعيش إذاً بشيء من التنافر بانتظار أن تهب ريح معاكسة للحدثة أو لما بعد - الحدثة فتديرها باتجاه مابعد - مابعد - الحدثة post-post-modernité !

وهذا ما يحدث فعلاً مع السرعة التي يتغير بها الرأي العام بخصوص العلاقات بين الرجال والنساء، على سبيل المثال. إن مؤشر الميزان لا بد وأن يعود يوماً ما إلى الوسط، إلى الفطرة السليمة. ومن هذا المنظور، علينا أن نتحلى بالصبر. ألم يكن الصبر دوماً الميزة الأساسية للمسلمين؟

المراجع

- Le Saint Coran, al-Madina : complexe du Roi Fahd, 1410 A. H.
- Ahmad, Mumtaz, Islam and Democracy, in : Middle East Affairs Journal, Vol. 2, No. 4, 1996, pp. 29 ff.
- Ali, Yusuf, The Meaning of the Holy Qur'an, Beltsvill, MD : amana, 8th ed. 1996.
- Asad Muhammad, The Message of the Qur'an, Gibraltar 1980.
- Bielefeldt, Heiner, Schwächlicher Wertelerativismus ? Zur Notwendigkeit des interkulturellen Dialogs über Menschenrechte, in : Kai Hafez, Der Islam und der Westen, Frankfurt : Fischer 1978, S. 56 ff.
- Denffer, Ahmad von, Der Koran, München : Isl. Zentrum 1996.
- Doi, 'Abdur Rahman I., Shari'ah : the Islamic Law, London : Ta HA, 1984.
- Elyas, Nadeem. / Abdullah Bubenheim, Der edle Qur'an, al-Madina : King Fahd Komplex, 1422 A.H.
- Engineer Ashar, The Rights of Women in Islam, London : Sterling Publ. 1992.
- Ghannouchi, Rachid, Towards Inclusive Strategies for Human Rights Enforcement in the Arab World, Encounters, Vol. 2, No. 2, 1996, p. 190.
- Hamidullah, Le Saint Coran, Beltsvill, MD : amana 1989.
- Hicks, Nell, Islam and Human Rights, in : Muslim Politics Report. No. 12, N.Y. : Council on Foreign Relations, 1997.
- Hilal, Muh. / Muhsin Khan, Interpretation of the Meanings of the Noble Qur'an, Riyad : Dar-us-Salam 1993.
- Izetbegovic, Alija, Islamic Declaration, 1979 (anonymous).
- Jaweed, Najma, Human Rights in Islam, in : Al-Mizan, Vol. 2, No. 1, 1996, pp 65.
- Lemu, Aisha, and Fatima Heeren, Women in Islam, Leicester. Islamic Council of Europe 1978.
- Little, David et al., Human Rights and the Conflicts of Culture, Univ. of South Carolina Press 1989.
- Masson, Denise, Le Coran, Paris : Pléiade 1967.
- Masrul, Ali, Islam and the End of History, in : The American Journal of Islamic and Social Sciences, Vol. 10, No. 4, Herndon, VA, 1993, p. 534.

- Masrul, Ali, Human Rights between Ruanda and Reparations, in : Encounters, Vol. 2, No.1, 1996, pp.3.
- Masrul, Ali, Islamic and Western Values, in : Iqra, Vol. 18, No.1, 1998, p. 13.
- Manzoor, Parvez, Human Rights : Secular Transcendence or Cultural Imperialism, in : The Muslim World Book Review, Vol. 8, No.3, Markfield, LE, 1994, pp. 3.
- Muzaffar, Chandra, Human Rights and the New World Order, Penang : JUST 1994.
- Na'im, Abdullah, Human Rights in Cross-Cultural Perspective, Philadelphia : Pennsylvania Press 1992.
- Naseef, Fatima, Droits et Devoirs de la Femme en Islam, Amman : Tawhid 1997.
- Ophuls, William, Requiem for Modern Politics, Boulder, CO : Westview 1997.
- Osman, Fathi, Sharia in Contemporary Society, Los Angeles : Multimedia Vera International 1994.
- Osman, Fathi, the Children of Adam, Washington : Georgetown Univ. Press 1996.
- Osman, Fathi, Human Rights on the Eve of the 21st Century, London : Islam & Modernity, 1996.
- Pichtahll, Marmaduke, The Glorious Qur'an, Istanbul Cagri Yayinlari 2002.
- Rassoull, Muhammad, Al-Qur'an al-Karim, Köpln : Islam. Bibliothek, 26th ed., 2000.
- Schmidt, Helmut, Allgemeine Erklärung der Menschenpflichten, Munich : Piper 1997.
- Sinnar, Reflections on the 50th Anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, in : Commentary, No. 19. Petaling Jaya, Selangor, Malaysia, Dec. 1998, pp. 1-5.
- Turabi, Hassan, Women, Islam and the Muslim Society, London : Milestones 1991.
- Zaidan, At-Tafsir, Offenbach : ADIB 2000.

الفرق الإبراهيمية وملتقيات الإسلام نماذج للحياة المشتركة في أوروبا

الدكتور يورغن مكش (*)

ترجمة: د. نديم محمد عطا إلياس

تقتصر معرفة المجتمع الألماني بالإسلام والمسلمين على التعريف المتحيز الذي تمنح به الكعب المدرسية، وتُجنى كتب التاريخ على الإسلام ووصفه بالتحدي والتهديد.. فالجهل بالآخر هو أكبر معوقات التعايش.. ولدى الأديان رصيد كبير يوهلها لتأصيل العدل وترسيخ السلام، وهذه رسالتها ومهمتها التي أرادها الله لها. لذا فإن الواجب الملقى على عاتقها هو دعم التعايش الإيجابي في كل مجتمع، ودرء المخاطر والأهوال عنها.

لقد كان من آثار الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ازدياد الاهتمام بالإسلام، في ألمانيا وفي سائر الدول الأوروبية الأخرى.. اهتمام متزايد بالإسلام في الإذاعات والتلفزة والصحافة، وعقد لقاءات متكررة لحوار الأديان. وما لبث هذا الاهتمام أن ضُمّر بعد قليل. كانت لقاءات الحوار محدودة العدد والأثر، ولم يصل تأثيرها إلى الأعماق.

(*) رئيس مجلس التبادل الحضاري.. (ألمانيا).

وعلى الرغم من تأكيد المسلمين المتكرر أن الفرص المتاحة لنشاطهم وبروزهم الديني في ألمانيا تفوق الفرص المتاحة في معظم دول العالم الإسلامي، وأن الحرية الدينية التي يتمتعون بها مُتقدّدة في مواطنهم الأصلية، إلا أنهم يعانون من كثير من صور الرفض والتمييز، في ألمانيا وفي أوروبا. إنهم يلمسون بوضوح أنهم غير مرغوب فيهم، ويواجهون مختلف المصاعب من الإدارات البلدية لمنعهم من بناء مساجدهم، ويفاجأون بمبادرات شعبية تتأسس خصيصاً لإفشال مشاريع بناء المساجد.

وعلى الرغم من تصريحات رؤساء حكومات جميع المقاطعات بضرورة إدخال مادة التعليم الإسلامي، إلا أن جهود المنظمات الإسلامية المطالبة بتحقيق تلك المطالب تجد نفسها أمام رفض متكرر مدعوم بحجج واهية تحول دون ذلك.

وإذا ما أرادت مسلمة أن تلتزم بقواعد لباسها الإسلامي أو التقليدي وجدت رفض توظيفها، بشكل خاص في المدارس أو المستشفيات، بحجة لباسها الشرعي. ولقد مرت إحدى المسلمات بهذه التجربة حيث رفض ناد رياضي توظيفها، بسبب حجابها الإسلامي. وقامت بعض المحاكم فوق ذلك بإضفاء القانونية على هذا السلوك التمييزي.

لقد استمرت العلاقات الحسنة، حيث كانت قائمة قبل الحادي عشر من سبتمبر بين المسلمين وغير المسلمين، دون أن تتأثر سلبياً. إلا أن الحادي عشر من سبتمبر شكل شرارة تفجير ومعول هدم للصلة بين المسلمين وسواهم في الأوساط التي افتقدت تلك التربة المهيئة سابقاً، وزاد في إحجام الآخرين عن مواصلتهم، وزاد في الريبة والشك فيهم.

لقد لفتنا النظر في دراستنا الصادرة بعد الحادي عشر من سبتمبر بعنوان: «الإسلام في القرى الأوروبية» إلى أن عدداً من المساجد قد حرق في هولندا، وعانى

المسلمون في دول أخرى مما أطلقنا عليه مصطلح «الرفض الصامت»، و«التهميش الاجتماعي»، و«بتر براعم الحوار الغضة». وسبب ذلك كله الجهل بالإسلام وبأبنائه القاطنين معنا.

لقد اقتصرنا معرفة المجتمع الألماني بالإسلام والمسلمين - على الرغم من وجود أكثر من ثلاثة مليون مسلم في ألمانيا، مليونان منهم من تركيا- على التعريف المتحيز الذي تعج به الكتب المدرسية، وتحتوي كتب التاريخ على الإسلام ووصفه بالتحدي والتهديد، الذي يترى بأوروبا. وهذا لا يخدم بالطبع الصلة الإيجابية والتعايش المشترك.

والوافدون - من جهة أخرى - لم يكونوا مهيين لمثل هذه الظروف، فكان رد فعل الكثير منهم التخوف من المجتمع الجديد ورفض المواطن الأوروبي. لقد كانت معلوماً عن النصرانية محدودة للغاية، وجزئية غير متوازنة، ولم تكن لديهم غالباً أي تجربة سابقة مع النظام الديمقراطي، وفوجئوا بمظاهر ترفضها نفوسهم، وتصرفات نابية من الشباب والنساء في الوسط العام. دفع هذا الكثير منهم إلى الانكماش والتقوقع. وزاد من عزلتهم إلغاء كثير من الحصص الإذاعية التي كانت مخصصة بلغات الوافدين، مما دفعهم إلى الاعتماد على إذاعات مواطنهم الأصلية والتي لا تهتم بخصوصيات هذا المجتمع الجديد، ولا تعمل على ربط صلتهم به.

كل هذا يزيد من مشكلات التعايش.. ويزيد الطين بلة الأخبار المروجة حول أعمال العنف والإجرام، التي يقوم بها بعض من يتسبب للإسلام.

ما أحوالنا في ضوء ذلك كله إلى نماذج جديدة للتعايش الإيجابي البناء؟

أولاً: الفرق الإبراهيمية

انهالت عليّ الطلبات بعد الحادي عشر من سبتمبر لإلقاء محاضرات عن الإسلام، وكان أحدها من مُدرّسة كاثوليكية في مَدْرَسَة في مدينة (هاناو)، وعندما أبديت استعدادي لإرسال محاضر مسلم أحابت المدرسة بكل ذعر: « إن أبناءنا وآبائهم في خوف شديد من الحرب ومن المسلمين عموماً». واستطعت بعد إلحاح شديد إقناعهم بقبول ثلاثة محاضرين: نصراني ويهودي ومسلم.. وعدت المدرّسة بإعادة النظر والحديث مع أولياء الأمور.. لم ألتق رداً من هذه المدرسة.. ولكن نشأت بذلك فكرة «الفرق الإبراهيمية» المكونة من متخصصين أكفاء من النصارى واليهود والمسلمين، والتي تقوم بإلقاء محاضرات مشتركة عن أديانهم، والدخول في حوار ونقاش عام - كل من وجهة نظره - وكان اختيار التسمية «الإبراهيمية» لهذه الفرق انطلاقةً من التقاء الأديان الثلاثة في إبراهيم، أبي الأنبياء، عليه السلام.

خضنا التجربة الأولى في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١م في مدرسة بمدينة (ماينز)، وتركزت أسئلة الخمسين طالباً وطالبة، الذين شاركوا في هذا اللقاء، على المحاضر المسلم (أمير زيدان)، وكانت تجربة شيقة لهؤلاء الطلبة الذين تمكنوا من طرح أسئلتهم بكل وضوح وصراحة، وزاد إعجابهم بتجاوبه مع طلبهم ترتيب بعض الآيات من القرآن الكريم. وبالمقابل تركزت أسئلة المدارس الأخرى ذات الأغلبية العربية والتركية على المحاضرين النصراني واليهودي.

عاجلت «الفرق الإبراهيمية» مواضيع شتى أثناء تجوالها، كان أهمها قضايا التعايش المشترك. ولكنها تطرقت كذلك لأسئلة حول مفهوم كل دين لإبراهيم عليه السلام، ومفهوم النبوة، ودور المرأة، وتفسير النصوص الدينية، ومفهوم الخير والبشر، ومفهوم الحرب والسلام، ومستقبل حوار الأديان، والتعايش في المجتمعات المتعددة الأديان والثقافات.

تم الاتفاق بيننا على أن نجيب عن سؤال واحد فقط - إذا ما طرح - حول القضية الفلسطينية، وأن نلفت النظر بعد ذلك إلى أن هدف الحوار إنما هو القضايا المتعلقة بالتعايش في هذا المجتمع الألماني.

وقد نظم «مجلس التبادل الحضاري» إلى الآن أكثر من مائة لقاء لهذه «الفرق الإبراهيمية» في المدارس وروابط الآباء والكنائس والأكاديميات ودوائر الشرطة وثكنات الجيش والجامعات. قام بهذه الفعاليات أكثر من ستين محاضراً من الشخصيات الإسلامية واليهودية والنصرانية ذات الكفاءة والتجربة على المستوى الاتحادي بكامله.

وجدت هذ «الفرق الإبراهيمية» اهتماماً كبيراً وإعجاباً خاصاً، نظراً لجو التفاهم والانسجام والصدقة الذي يربط المحاضرين من الأديان الثلاثة، والذي نشأ من خلال تجربة الحوار السابقة.. ونمى لدى المحاضرين الاستعداد لمعالجة قضايا حرجة بموضوعية وانفتاح.. وساهمت هذه التجربة في تعميق التفهم والاحترام بين أبناء الأديان الثلاثة.. اليهودية والنصرانية والإسلام. وقام مجلس التبادل الحضاري بالتعاون مع جمعية (غروين) الخيرية، والكنيسة البروتستانتية في «هسن» و«ناساو»، ووزارة

الداخلية الاتحادية، والمفوضية الأوروبية، بتغطية نفقات هذه الفعاليات لعجز المؤسسات المستضيفة عن تغطية نفقات سفر المحاضرين.

- الأهمية الإبراهيمية:

لقد برزت الفروق بين اليهودية والنصرانية والإسلام بما يكفي خلال القرون الماضية، وينبغي أن نركز في القرن الحادي والعشرين بشكل واضح على القواسم المشتركة بين هذه الأديان. ومن أهم ما تلتقي عليه هذه الأديان الثلاثة أن إبراهيم عليه السلام هو أب العقيدة لليهود والنصارى والمسلمين، الذين يعبدون كلهم رباً إبراهيم عليه السلام. ولقد ورد دعاء إبراهيم لخلفه في التوراة والإنجيل والقرآن. ومن الممكن، بل ومن الضروري، أن ندعو لنشوء وحدة إبراهيمية في أوروبا، التي انصبغت بصبغة هذه الأديان الثلاثة، وحيث يقيم في نطاق الوحدة الأوروبية مئات الألوف من اليهود وحوالي عشرين مليون مسلم وأكثر من سبعين مليون مسلم في حدود أوروبا الجغرافية. ويعد تحجيماً تاريخياً لأوروبا أن نصفها بأوروبا النصرانية اليهودية .

لقد لعب الإسلام دوراً مهماً في تاريخ أوروبا.. عاش المسلمون عدة قرون في الأندلس، ويعيش المسلمون التتر إلى يومنا هذا في فنلندا ودول البلطيق، واستمر الحكم الإسلامي قروناً عديدة في دول شرق أوروبا، ولا يزال قسم كبير من مواطني قبرص مسلمين.. والبوسنا وألبانيا وكوسوفا وتركيا أقطار مسلمة. فأوروبا صبغت ثقافياً ودينياً بالأديان الإبراهيمية، اليهودية والنصرانية والإسلام. ويشكل الإسلام في يومنا هذا الدين الثاني في أوروبا، بعد النصرانية.

تلتقي أديان التوحيد الثلاثة على عناصر دعوة إبراهيم، فالعدل من قيمها الأساسية وواجباتها الرئيسة، وكذلك مكافحة الفقر، وهم جميعهم يعملون على إقرار السلام بين البشر، وينطلقون من قيم أديانهم لدرء الحرب والمحافظة على البيئة والخلقية، والوصايا العشر المتأصلة في أديانهم هي أساس حقوق الإنسان المعمول بها عالمياً، وإكرام الضيف ومحاربة العنصرية والعرقية من أسمى قيمهم... وحيث تكون هذه القيم العليا فلا مكان لصراع الحضارات والثقافات.

- الروحانية الإبراهيمية:

نعم هناك روحانية إبراهيمية مشتركة تمكن من الالتقاء على التذكير بالأسس المشتركة في الأديان الثلاثة والمنصوص عليها في كتبهم. ومن الممكن عقد احتفالات إبراهيمية كالاحتفال الذي عقد لأول مرة في ديسمبر ٢٠٠١م في مطار فرانكفورت بمناسبة عيد الفصح اليهودي وعيد الميلاد النصراني وبمناسبة رمضان. ومطار فرانكفورت يتيح الفرصة لذلك، حيث يوجد في القاعة الثانية معبد يهودي وبجواره كنيسة نصرانية ومسجد، فقام أبناء الأديان الثلاثة بزيارة المعبد اليهودي وإشعال الشموع بمناسبة العيد اليهودي، ثم توجهوا إلى الكنيسة حيث رتل قساوسة كاثوليك وبروتستانت نصوص عيد الميلاد، وتوجهوا بعد ذلك إلى المسجد حيث أقام الإمام صلاة المغرب ودعا الجميع إلى إفطار مشترك. واختتم الحفل بجلسة ثقافية، تحدث فيها ممثلو الأديان حول أهمية تلك المناسبات لديهم، ثم استضافتهم إدارة المطار في عشاء مشترك، واستمر إحياء هذه المناسبة كل عام منذ ٢٠٠١م في مطار فرانكفورت.

وما أكثر المناسبات التي يمكن أن يستفاد منها مثل هذه الاحتفالات، ومنها مناسبة «يوم المسجد المفتوح» ومناسبة رمضان، حيث تترك دعوات المسلمين لخير انهم ومعارفهم للإفطار أو لزيارة المسجد أكبر الأثر في نفوسهم.

لقد نشأ الكثير من فرص التلاقي الروحي انطلاقاً من الروحانية الإبراهيمية المشتركة، ولا تزال تتكرر عاماً بعد عام، ومنها تبادل التهاني بالأعياد، والمشاركة فيها بإلقاء الكلمات، والترحيب بالأئمة والقساوسة الجدد في أماكن عملهم.

- واجبات المجتمع:

التواصل بين الأديان يعود بالخير على المجتمع ككل، وعلى الطوائف ذاتها. إلا أن الدور الأساس لكل طائفة إنما هو المحافظة على الذات والهوية. وساورت بعض كبار المسؤولين في الطوائف شكوك ومخاوف من أن الحوار والتواصل يدعو إلى فقدان الذات وإضعاف الهوية. إلا أن التجربة تؤكد بكل وضوح أن الحوار يعمق إيمان كل طرف ويزيد من ثقته بنفسه وفهمه لدينه، ونلمس حالياً توجهاً لدى بعض المسؤولين عن الكنائس، بشكل خاص، إلى رفض العمل المشترك والتعاون خوفاً على المكاسب التاريخية التي حصلت عليها الكنيسة وخوفاً على صدارة مركزها.

إن دعم «الفرق الإبراهيمية» يتم في الدرجة الأولى عن طريق جمعيات خيرية وإدارات محلية واتحادية، وعن طريق المفوضية الأوروبية. ومن المفيد أن يتم تبادل الخبرات المكتسبة من هذا النموذج الإيجابي ليتم نشره بشكل سريع في النطاق الأوروبي، وأن يتم تبادل الخبرات حول نماذج مشابهة في العالم الإسلامي.

- الملتقى الإبراهيمي في ألمانيا:

«الملتقى الإبراهيمي» في ألمانيا مؤسسة تابعة «لمجلس التبادل الحضاري» في ألمانيا، ويتم دعمه من قبل (جمعية غروبن الخيرية) وهو يشكل شبكة حوار وتلاق لشخصيات من المجلس الأعلى لليهودية في ألمانيا، والمجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، واتحاد الكنائس الألمانية، واتحاد الجمعيات التركية الإسلامية، ووزارة الداخلية الاتحادية، وجمعيات خيرية وعلماء وعاملين في مجال التواصل والحوار بين الأديان الثلاثة.

- أهداف الملتقى الإبراهيمي:

- ١- التعايش المشترك، المنطلق من الثقة المتبادلة، والاحترام، والصداقة بين البشر بمختلف أديانهم، والشبيبة بشكل خاص.
- ٢- كسب الخبرة في التعامل والتعارف والاعتراف المتبادل.
- ٣- العمل الإيجابي الفعال والتواصل الأوروبي.
- ٤- مواجهة الأحكام المسبقة والمخاوف المحففة ضد اليهودية، والنصرانية، والإسلام بشكل خاص، ومكافحة العنصرية والعرقية.

- الوسائل:

- ١- المشاريع التربوية والثقافية الإبراهيمية في رياض الأطفال والمدارس والجامعات.
- ٢- الأعياد الإبراهيمية والمناسبات الدينية.
- ٣- الندوات الثقافية ولقاءات الحوار حول القيم المشتركة.
- ٤- الملتقيات الأخرى والنشاطات المختلفة في مجال التبادل الشبائي.

وكان أول أهداف «الملتقى الإبراهيمي» في ألمانيا إنشاء «ملتقيات إبراهيمية» محلية لتعميق التعايش على المستوى المحلي. ولكن هذا الهدف ووجه بصعوبات كبيرة. كان منها إعراض الطائفة اليهودية عن المشاركة بسبب قلة عدد أفرادها العاملين، وانشغالهم بشؤون اليهود الوافدين بأعداد كبيرة من روسيا. وكان هناك إحجام بسبب مشكلات القضية الفلسطينية والخلاف الإسرائيلي.

ومن الجانب النصراني، كان يُفسر الإحجام بسبب الحرص على تنمية الذات والهوية قبل الدخول في حوار وتلاق مع الأديان الأخرى، بالإضافة إلى الأثر السلبي لتجارب سابقة غير موفقة.

وأدى تعدد المؤسسات الإسلامية وتفرقتها إلى الحذر من التعامل مع بعض منها دون الآخر لما يسبب ذلك من امتعاض لدى كل طرف، بالإضافة إلى عدم تمكن معظم الأئمة من اللغة الألمانية وافتقارهم إلى التكوين الديني المؤهل للحوار مع الأديان الأخرى.

مشكلات شتى على الصعيد المحلي، تتطلب صبراً ووقتاً وجهداً لإنشاء الملتقيات الإبراهيمية المحلية.

ولقد أثبتت التجارب إلى الآن، على الرغم من ذلك كله، أن التعايش والتواصل بين أبناء الأديان الإبراهيمية أمر يمكن تحقيقه، وهناك معطيات إيجابية متوفرة في ألمانيا تسمح بالتعاون والتنسيق، ويمكن تنميتها مستقبلياً.

هناك إقبال وطلب متزايد على ندوات لمعالجة موضوعات يشارك في معالجتها يهود ونصارى ومسلمون في آن واحد. ويمكن معالجة قضايا الأخلاق والتاريخ

والعبادات والمعاملات والتربية والطب - التي تشغل كل إنسان في وقتنا هذا - من وجهة النظر اليهودية والنصرانية والإسلامية. وأثبتت التجربة تجاوب الشخصيات من سائر الطوائف مع هذه المتطلبات الاجتماعية. ومن شأن هذه اللقاءات المشتركة إزالة الأحكام المسبقة ضد المسلمين وضد اليهود كذلك، والتي تجد رواجاً كبيراً في مجتمعاتنا. وتتيح هذه اللقاءات الفرصة لاتخاذ موقف ناقد من التطرف السياسي المنسوب للأديان عموماً.

فما أخرجنا إليها لدعم الأمن الداخلي والسلم الاجتماعي!؟

ويجب التنويه في هذا المضمار إلى وجود «ملتقيات إبراهيمية» في بعض الأقطار الأوروبية الأخرى، حيث يوجد في فرنسا، منذ عام ١٩٦٧م، ما يسمى بـ «الأخوة الإبراهيمية Franite d'Abraham» والتي تضم كبار الشخصيات من الأديان الإبراهيمية، والذين أخذوا على عاتقهم واجب «دعم وتنمية القيم الروحانية والأخلاقية والثقافية المنبثقة عن التراث الإبراهيمي».

ونشأ في بريطانيا «ملتقى الأديان الثلاثة Three Faith Forum» الذي يضم شخصيات دينية مرموقة. ويوجد في «سرايفو» بالبوسنا والمهرسك «مشروع إبراهيم» الذي يعمل ضمنه شباب من الأديان الثلاثة بوجه خاص.

ونأمل أن تنمو هذه البدايات في أوروبا، وأن يتم تبادل الخبرة بينها وبين أمثالها في العالم العربي.

ثانياً: ملتقيات الإسلام

لقد كان واضحاً قبل الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أن هناك خط تماس مليئاً بالمشكلات بين المواطنين المسلمين والمواطنين غير المسلمين في ألمانيا.. ازداد هذا الأمر وضوحاً بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وتعمق الموقف الرفض للمسلمين أكثر من ذي قبل، وساعد على تعميقه الكثير من المقالات والبرامج ذات النظرة المتحاملة الجزئية. كما ساعد على ذلك ما كان موجوداً من قبل من مخاوف وأحكام مسبقة. ولمسنا انكماشاً من قبل بعض المنظمات الإسلامية عن المجتمع، مما أساء إلى التواصل بين كلا الطرفين. وازدادت المخاوف من أن هذا الموقف السلبي قد ينمي بدوره التوجهات الإسلامية المتطرفة لدى بعض الجماعات، مما يزيد هو الآخر من مخاوف المجتمع من الإسلام.

تحدثت بعد عدة أشهر من الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م مع بعض المسؤولين عن الجمعيات التركية والحكومة الاتحادية والنقابات والإعلام عما يمكن عمله لكسر هذه الحلقة المعيبة. وكان نتيجة المشاورات أن توصلنا إلى فكرة إنشاء ملتقى يتيح فرصة الحوار بين المسلمين وغير المسلمين، ويمكن من مناقشة سائر القضايا الحرجة الساخنة مع مسؤولي الدولة في نطاق ضيق وبشكل صريح منفتح. ولعل هذا يمكن ممثلي المنظمات الإسلامية من مفاخرة المسؤولين بما يجدون من مشكلات، وما لديهم من حلول تساعد على الاندماج وتعمل على وضع مخطط متوسط وبعيد المدى لتنفيذ ذلك.

عُقد اللقاء الأول «الملتقى الإسلام» في ٢٦ يونيو ٢٠٠٢م في فرانكفورت، وكان من مظاهره الإيجابية السارة أن شارك فيه كبار الشخصيات الممثلة للمنظمات

الإسلامية التي يُعتد بها، حيث شارك فيه المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، ورابطة المراكز الإسلامية (VIKZ)، واتحاد المراكز الإسلامية التركية في أوروبا (ATIB)، ورابطة المسلمين الألمان، ومجلس المواطنين الأتراك المتجنسين، والجماعة التركية في ألمانيا. وكان أطراف الحوار من الجانب (الأخر) مسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الداخلية الاتحادية، ووزارات الداخلية للمقاطعات، والنقابات، والطوائف الدينية الأخرى، وعدد من العلماء. وطُرحت موضوعات للنقاش مثل «الدستور والإسلام»، «الديمقراطية والإسلام»، «المسلمون والدولة الألمانية.. نقاط الخلاف وتطلعات المستقبل»، «المخابرات والإسلام والجماعات المتطرفة» بالإضافة إلى مشكلات التعليم والحجاب.

ولا تزال «ملتقيات الإسلام» تعمل منذ يونيو ٢٠٠٢م على دعم الشخصيات المستعدة للحوار في النطاق الإسلامي.

لقد كانت دعوة المجموعات الراضية للديمقراطية والدستور موضع خلاف منذ البداية، لذلك لم ندع ممثلي منظمة (مللي غوروش) الذين لا يزالون متمسكين بالمخطط السياسي لرئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان، ولكننا قمنا بدعوة رئيس «مجلس الإسلام» والذي كان أميناً عاماً سابقاً لهذه الجماعة في ألمانيا. وكان هذا موضع نقد من بعض الجهات. إلا أننا وجدنا أن وجود مجموعات أخرى تعمل ضمن «مجلس الإسلام» وتعارض في الوقت نفسه التوجهات الراضية للدستور يبرر دعوتنا له. ولا يزال الأمر هذا في حاجة إلى نقاش أعمق. فالنقاش الصريح المنفتح بإمكانه إيجاد جو أفضل من التفاهم المتبادل وتفويت القرص على القوى المتآمرة على الديمقراطية والدستور.

لقد شجعتنا التجربة الإيجابية في مجال «ملتقى الإسلام»، على المستوى الاتحادي، على إنشاء ملتقيات مشابهة على مستوى المقاطعات، حيث يمكن التغلب على كثير من المشكلات اليومية بين المسلمين وغير المسلمين على الصعيد المحلي بشكل أسرع وأكثر فعالية مما لو طرحت في الصعيد الاتحادي.

وهكذا أنشئ في مقاطعة (شمال الراين- وست فاليا) وهي أكبر مقاطعة في ألمانيا «ملتقى للإسلام» في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣م، وبعد شهر من هذا التاريخ أنشئ «ملتقى الإسلام» في مقاطعة (هسن) بفرانكفورت. وفي نوفمبر ٢٠٠٣م أنشئ «ملتقى الإسلام» المحلي في مدينة (دورن). وفي يونيو ٢٠٠٤م أنشئ «ملتقى الإسلام» في مدينة (لا يبرغ) ليغطي حاجات المقاطعات الشرقية التي انضمت إلى ألمانيا بعد توحيدها، حيث تلتقي شخصيات من تلك المقاطعات عدا مقاطعة (برين). ولا تزال الجهود قائمة لإنشاء ملتقيات أخرى.

لقد أظهرت التجربة أن للمسلمين اهتماماً ورغبة كبيرة للمشاركة في هذه الملتقيات، فهي تتيح لهم الفرصة للحوار المباشر مع المسؤولين، وتطرح اقتراحات لحل مشاكلهم على مستوى الدولة والمقاطعة والمدينة. وهي تتيح في الوقت نفسه الفرصة لمواجهة المسلمين ومنظماتهم بالعديد من الأسئلة الحرجة التي تشغل المجتمع والدولة، ليزداد تفهم المسلمين لحاجات محيطهم ومخاوف مجتمعهم. وكثيراً ما يدور النقاش بشكل حاد متصادم، إلا أن هذا يفتح أمام المسلمين فرصة أخرى - سوى القضاء - ليصلوا إلى مطالبهم من خلال كسب تفهم الآخرين ونيل تأييدهم.

ثالثاً: تأهيل الأئمة

يعد تأهيل وتكوين الأئمة والدعاة من أكبر مشكلات التعايش في هذا المجتمع، فمعظمهم لا يجيدون إلا اللغة التركية، ولم يتم إعدادهم للتعامل مع الظروف القائمة في ألمانيا. وهم يُستقدمون من تركيا عن طريق أكبر رابطة تركية (الاتحاد التركي الألماني لإدارة الشؤون الدينية) (DITIB) ثم يُستبدل بهم سواهم من تركيا بعد أربع سنوات. وهم لا يستوعبون الوسط الذي يعيشون فيه، ولا يمكنهم تفهم ظروف الشبيبة الناشئة في هذه البلاد، ولا مخاطبتهم، فهم بذلك يُصعّبون اندماج هذا الجيل بدلاً من أن يكونوا عامل إنجاحه وتسريعه.. وتجد الجهات الألمانية صعوبات كبرى في الاتصال بمؤلاء الأئمة، مما يدعو إلى قطع الصلة واستمرار المخاوف والأحكام المسبقة.

ولقد لفتُ نظر إدارة الشؤون الدينية في أنقرة إلى هذا الوضع، خلال زيارتي لتركيا في أكتوبر ٢٠٠٢م، ووجدت تفهماً لديهم واستعداداً لحل المشكلة. وتم الاتفاق مع الإدارة على تأهيل الأئمة قبل بيجئهم إلى ألمانيا، للتكيف مع محيط عملهم وعلى إقامة مؤتمرات لهم في ألمانيا لتحسين صلتهم بالمجتمع الألماني.

وهكذا أقمنا في يونيو ٢٠٠٣م أول مؤتمر لأئمة هذه الرابطة، شارك فيه (٥٥) إماماً، بالإضافة إلى شخصيات من الطائفة اليهودية والنصرانية وشخصيات حكومية لمناقشة تحسين التعايش في المجتمع الألماني.

واعتبر هذا المؤتمر الذي شاركت الحكومة الاتحادية في تغطية نفقاته مؤتمراً مفيداً وناجحاً. وخطط لعقد أربعة مؤتمرات أخرى يتم خلالها ترجمة المداولات ترجمة فورية باللغتين التركية والألمانية.

ومن مستلزمات تأهيل الأئمة والدعاة، بالإضافة إلى تعلمهم اللغة الألمانية، معرفتهم بأساسيات الدين والدولة والمجتمع في هذا المحيط الجديد.. وإذا لم يتم تأهيلهم بهذا المستوى فإنهم سيلجأون إلى الانكماش من المجتمع الأوروبي والانطلاق دونه.

لذا فإننا نقدر أن لهذا التأهيل أولوية كبرى، ومن الضروري كذلك إنشاء كراسي لتعليم الإسلام في الجامعات الألمانية تمكّن من تأهيل وتكوين الأئمة ومدرسي مادة الإسلام في المدارس الألمانية.

وهناك بوادر في هذا المجال في جامعة «فرانكفورت» وجامعة «مونستر». يجب على المستوى البعيد تأهيل وتكوين الأئمة في ألمانيا، أو في أقطار أوروبية أخرى، فهذا وحده مظنة إيجاد جو من التفهم الناقد للمجتمع الألماني وللجماعات الإسلامية المقيمة فيه، ومظنة تبين طريق التعامل والتعايش المشترك.

رابعاً: مهام وواجبات

الجهل بالآخر - وهو موجود لدى الطرفين - هو أكبر معوقات التعايش، لذا لا بد من إجراء حملة توعية مكثفة في المدارس والمساجد والكنائس والجامعات والإعلام. ولا يمكن الاستغناء عن التبادل الحضاري والحوار الديني للقضاء على المخاوف وإزالة الأحكام المسبقة. وهذا يؤكد أهمية «الفرق الإبراهيمية» و«ملتقيات الإسلام» و«مؤتمرات تأهيل الأئمة»، ويؤكد كذلك أهمية «يوم المسجد المفتوح» والدعوات المتبادلة في رمضان وعيد الميلاد والأعياد الأخرى.

وهناك مستلزمات أساسية لضمان نجاح الجهود من أجل التعايش المشترك:

١- يجب القبول بأسس الدستور، وقواعده الأساسية، وفصل الدين عن الدولة، وعدم محاولة نقض هذه الأسس.. وحرية الدين الشاملة لإمكانية اعتناق دين، أو تغيير الدين، أو عدم اعتناق أي دين، هي من الحقوق التي يضمنها الدستور لكل إنسان.

٢- يجب احترام تعددية الثقافات في ظل النظام الديمقراطي. فألمانيا مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأديان، وهذا حال معظم الأقطار الأوروبية الأخرى. وهذه التعددية سمة المجتمع الحديث، ويجب احترامها.

٣- الحوار الصريح حول سائر المشكلات أمر لا بد منه. فمن الطبيعي أن تنشأ تصورات مختلفة في المجتمع التعددي، ويجب أن نتعود على العيش في مجتمع يضم تصورات عديدة وقد تكون متعارضة. وهذه التعددية هي صورة معبرة عن حيوية هذا المجتمع ومرونته.

٤- يجب أن يدور الحوار بين ممثلي الأديان على قاعدة التساوي بين الجميع، فليس للكنائس النصرانية أفضلية مجرد اعتمادهم على أغلبيتهم العددية، ولا يجوز أن يُضطهد المسلمون لكونهم أقلية.

٥- يجب مقارنة المثل بالمثل والتطبيقات بالتطبيقات، وليس من المقبول أن يخلط بين ذلك أثناء التفاوض والنقاش.

٦- الإخلاص وحسن النية من مقومات نجاح الحوار، وكل ما يجانب ذلك مرفوض، ولا أمل في نجاحه؛ وليس من الصدق والإخلاص أن يطرح في مجال الحوار من الحجج والآراء عكس ما يطرح خلف الأبواب المغلقة. وكثيراً ما تتولد الصراحة والصدق والإخلاص من خلال التجربة على موائد الحوار.

٧- يجب أن تتولد الثقة بين أطراف الحوار، وأن توضع القواعد لحوار مستمر فعال. ولن يستمر الحوار ويكتب له النجاح إلا إذا وجدت الثقة المتبادلة بين ممثلي كافة الأطراف.

٨- يجب أن يوجد الاستعداد للنقد الذاتي، وإعادة النظر في الموقف الديني الذاتي، ففي تاريخ جميع الأديان إنجازات عظيمة خالدة، وفيها كذلك أحداث مظلمة يجب الحديث حولها بكل انفتاح وصراحة.

٩- من مقومات نجاح العيش المشترك والحوار البناء رفض التطرف والعنف والتمييز والعنصرية والعرقية، وفي كل دين شيء من ذلك، مع شديد الأسف. ويجب أن يؤدي الحوار إلى كبح هذه التصرفات المغالية والمتطرفة.

الأديان معرضة لاستغلالها من قبل (العض) لتأجيج نار الخلاف ولتبرير الصدام.. ولدى الأديان رصيد كبير يؤهلها لتأصيل العدل وترسيخ السلام، وهذه رسالتها ومهمتها التي أرادها الله لها. لذا فإن الواجب الملقى على عاتقها هو دعم التعايش الإيجابي في كل مجتمع، ودرء المخاطر والأهوال عنها. وسيُحكم على كل دين بقدر نجاحه في القيام بهذا الواجب العظيم.

- المراجع:

- Micksch, Jürgen; Schwier, Anja: Islam in europäischen Dörfern, Frankfurt/M. 2002
- Micksch, Jürgen: Abrahamische und Interreligiöse Teams, Frankfurt/M. 2003

المسلمون في أمريكا

سبيل الخروج من تداعيات الكارثة

الدكتور محمد وقيع الله أحمد^(*)

في أمريكا تقاس قيمة كل أقلية بمدى إسهامها في عالم الفكر والبحث والتأليف، وهي جوانب ما تزال ضامرة في نشاطات المسلمين، ونحتاج إلى جهد حتى تبرز، فيقرأ الأمريكيون نسم بدلاً من أن يقرأوا عنهم ما يكتبه «الغير».. إن مسلمي أمريكا يحتاجون إلى فقه دعوي، يستنبطه فقهاؤهم، الذين تعمقوا في العلم الشرعي، وعاشوا بهذه البلاد، ومارسوا الدعوة على هدى وبصيرة، واكتسبوا خبرات ثرة في هذا المجال.

مقدمة:

لقد أُتيح للإسلام أن ينداح بسرعة وسهولة نسبية إلى شتى أنحاء العالم، وأن يستقر فيها استقراراً راسخاً، وذلك فيما عدا استثناءات قليلة تمثلها الأندلس وبعض جزائر البحر الأبيض المتوسط. أما انتقال الإسلام إلى العالم الجديد فقد تأخر كثيراً واكتنفته وما تزال تكتنفه صعوبات جمة، أخّرت وما تزال تؤخّر عملية تغلغله وتأصله في تلك الأنحاء.

(*) باحث أكاديمي.. أستاذ العلاقات الدولية بفرجينيا.. (الولايات المتحدة الأمريكية).

وليس من غرض هذه الدراسة التعرض التفصيلي لأطوار وصول الإسلام إلى أمريكا، ولكنها تتخذ من أثر العوامل المعاكسة، أو المعوقات، التي أسهمت في تعطيل انتشار الإسلام في الولايات المتحدة الأمريكية، إطاراً نظرياً للتحليل، وذلك ليتسنى النظر فيما إذا كان الوقت الحالي - لا سيما في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر - هو الوقت الأنسب لدراسة تلك العوامل المعاكسة وتحديد ملامح الأسلوب الأمثل للتعامل معها والحد من قوتها التأثيرية السلبية، وفتح المجال من ثم لاستقرار الإسلام، سلمياً وحضارياً، وبلا مشاكل مزعجة في البلاد.

تأثير العوامل المعاكسة

إن المستقرئ لتاريخ موجات الهجرة الأولى التي جاءت بالمسلمين إلى القارة الأمريكية عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، يلاحظ أنه قد صاحبها ظروف عصية لم يتمكن أولئك المهاجرون من تطويعها، بل تمكنت من تطويعهم وتذويهم في المصهر الأمريكي، حتى غدوا مواطنين أمريكيين بلا هوية أصلية يعتدون بها، والقلائل منهم ممن أُتيح لهم الاحتفاظ بشيء من معالم الهوية الأصلية فإن حديثهم عنها لم يعد سوى حديث الذكريات البعيدة التي يحملها شتى المهاجرون المتأمركون عن أوطانهم الأولى.

- المستكشفون الأوائل:

لقد جاء المسلمون الأوائل إلى أمريكا مستكشفين لهذه الديار القصية عن العالم القديم، بيد أنهم لم يأتوا في ظروف نهضة صناعية ولا أوضاع تفوق علمي باهر، ولا جاؤوا بأعداد كبيرة بحيث تتم لهم الغلبة التامة، والسيطرة على المحيط الذي انتهوا إليه.

وقد أكثرت الوثائق التاريخية من ذكر أخبار الأقوام الذين هبطوا العالم الجديد قبل كولومبوس، فتحدثنا الوثائق الصينية القديمة التي تعرضت للحديث عن مختلف الهجرات العالمية التي انتهت إلى أمريكا، مفصلة القول في هجرة بعض العرب المسلمين من أتباع دولة المرابطين المغربية، التي دامت بين القرنين الحادي والثاني عشر الميلاديين، فتقول: إن تلك الهجرة قطعت بجزراً كبيراً خالياً من الجزر، ومخرت أمواهه لأكثر من مائة يوم حتى انتهت إلى ما يعرف اليوم بأمريكا. وتعرضت الوثيقة للحديث عن حجم السفن التي امتطهاها العرب، فذكرت أنها كانت أضخم عشرات المرات من السفن التي أتى بها المستكشف الإيطالي «كريستوفر كولومبس»^(١). وبقية ما جاء من تفاصيل الوثيقة يتفق تماماً مع ما أورده المؤرخ الإسلامي «الشريف الإدريسي» عن رحلة عربية أخرى في كتابه: «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، الذي نال شهرة ضافية في السنوات الأخيرة، بشكل خاص، في أوساط بعض الباحثين والمؤرخين الغربيين.

والواضح في أمر هاتين الرحلتين أن أصحابهما رجعوا أدراجهم حتى بلغوا ديارهم، وحدثوا أهاليهم أنهم قد التقوا بأمريكا أقواماً، كانوا قد وصلوها قبلهم، وأفوههم يتحدثون العربية مثلهم تماماً، وتولوا أمر الترجمة بينهم وبين السكان المحليين.. وهنالك تفاصيل أخرى اهتم بسردها «الإدريسي» بخاصة لا نتمنا في هذا السياق^(٢).. ولم نتحدث أي وثيقة لا حقة عن مصير العرب الأوائل، الذين استوطنوا أمريكا منذ القرن العاشر الميلادي، فيما تثير الافتراضات المرجحة بأنهم ربما اندمجوا تدريجياً في

(١) راجع تفاصيل ما جاء في الوثائق الجغرافية الصينية القديمة، التي يرجع تاريخها إلى القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين في ترجمتها إلى الإنجليزية بقلم:

W. W. Rockhill & Friedrich Hirth, «Chau Ju-Kua: His Work on The Chinese and Arab Trade in The Twelfth and Thirteen Centuries», entitled: Chu - Fan Chi (St. Petersburg, 1911) .

(٢) الشريف الإدريسي، صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبع في مدينة ليدن المحروسة، بمطبعة بريل، ١٩٩٨م، ص ١٨٣-١٨٥.

السكان المحليين، وفقدوا مقوماتهم وثقافتهم الذاتية، أو ربما اندثروا بفعل الحروب الطاحنة التي كانت تدور بين المجموعات الإثنية بأمريكا في ذلك الأوان.

وفي أوائل القرن الرابع عشر الميلادي طرقت بعثة استكشافية إسلامية إفريقية أخرى شواطئ أمريكا، يقودها ملكٌ من مالي يسمى «أبو بكر»، كان غنياً غنى أسطورياً تحدث عنه الرحالة «ابن بطوطة» والموسوعي «القلقشندي» والمؤرخ «ابن فضل الله العمري». وقد قرر ذلك الملك أن يستخدم تلك الثروة الأسطورية فيركب ثبج البحر ليكتشف ما وراءه من الآفاق، وقد حكى المؤرخ «ابن فضل الله العمري» أنه سأل الملك ابن أبي بكر هذا المسمى «منسا موسى» عن سرّ انتقال الملك إليه، فأفاده قائلاً: «إن الذي كان قبلي يظن أن البحر المحيط له غاية تدرك، فجهز مئتين سفن، وشحنها بالرجال والأزواد التي تكفيهم سنين، وأمر من فيها أن لا يرجعوا حتى يبلغوا نهايته أو تنفد أزوادهم، فغابوا مدة طويلة، ثم عاد منهم سفينة واحدة، وحضر مقدمها، فسأله عن أمرهم، فقال: سارت السفن زماناً طويلاً حتى عرض لها في البحر في وسط اللجة واد له جرية عظيمة، فابتلع تلك المراكب، وكنت آخر القوم، فرجعت بسفينتي، فلم يصدقها، فجهز ألفاً للرجال وألفاً للأزواد، واستخلفني وسافر بنفسه ليعلم حقيقة ذلك، فكان آخر العهد به وبمن معه»^(١).

وقد حقق في تفاصيل ما جرى لهاتين البعثتين الاستكشافيتين الإفريقيتين عالم الأنتروبولوجيا المعاصر البروفسور «إيفان فان سيرتима» فأكد أن البعثة الأولى تحطمت على التيار المائي الاستوائي الذي يجري داخل المحيط قرابة سواحل فلوريدا، ورجَّح بشواهد أثرية لقبور أشخاص سود ترجع إلى تلك الفترة بالتحديد وصول البعثة الثانية واستقرارها في نواحي فلوريدا والمكسيك واختلاطها بالهنود الحمر هناك^(٢).

(١) أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (القاهرة: دار الكتب الخديوية، ١٩١٥م) ٢٩٤/٥-٢٩٥.

(٢) Ivan Van Sertima, They Came before Columbus: The African Presence in Ancient America (Random house, 1976).

وربما كان بقايا هؤلاء الرجال هم أولئك السود الذين التقاهم «كريستوفر كولومبس» وتحدث عنهم في مذكراته عن الرحلة الثالثة، ووصفهم بأنهم كانوا سود البشرة، ويحملون أسلحة مذهبة، وأنهم أغنياء بما لهم من متاع^(١) وأدوات، وربما تمت إبادة هؤلاء السكان لاحقاً ضمن الأقوام والسكان المحليين الذين أجهز عليهم المهاجرون الأوروبيون، الذين توافدوا على القارة الأمريكية على إثر «كولومبس». وربما كانت المساجد الأثرية التي اكتشفت في كل من «نيفادا» و«تكساس» و«المكسيك» من بقايا آثارهم.

وقد ذكر «كولمبس» أيضاً في مذكراته، بتاريخ الحادي عشر من أكتوبر ١٤٩٢م، أنه ربما رأى مسجداً بمنارة طويلة قبالة الساحل الكوبي^(٢).. و«كولومبس» يعرف المساجد جيداً؛ لأنه أتى من الأندلس المسلمة في عام سقوطها في يد النصارى^(٣)؛ فإن كان ما رآه مسجداً بالفعل فلعله كان أيضاً من آثار أولئك الأفارقة المسلمين الذين هبطوا أمريكا قبل «كولومبس».

وأما غناهم الذي وصفه «كولومبوس»، ووصفه من قبله ابن بطوطة والقلقشندي وآخرون، فمع أنه أوصلهم إلى حواشي العالم الجديد، إلا أنه ظل غني «شيئاً» - بلغة مالك بن نبي، رحمه الله - لم يغن عنهم شيئاً، إذ لم يتحول إلى مادة ثورة صناعية تنتج ما يقابل ويكافئ السلاح الأوربي الحديث، الذي استخدم لاستئصال وجودهم من على التراب الأمريكي!

(١) Samuel E. Morison, *Journals and Other Documents on the Life and Voyages of Christopher Columbus*, Heritage Press, New York, 1963, P. 237.

(٢) *The Journal of Christopher Columbus*, Translated By Cecil Jane, Clarkson N. Potter, New York, 1969, P. 41-42.

(٣) وكان كولومبوس في الحقيقة طليعة حملة صليبية جديدة، نوعية الطابع، رنت إلى الوصول إلى القمم عن طريق الهند، فوصلت من حيث لم تتوقع إلى ما يعرف بأمريكا اليوم! راجع في تفاصيل ذلك:

Rafael A. Guevara Bazan, *Some notes For History Of Relations Between Latin America, The Arabs And Islam* " *The Muslem World*, October, 1971, P. 286-287.

- آثار الموريسكيين:

وفي ظروف التضيق على مسلمي الأندلس، من قبل محاكم التفتيش النصرانية، فرت أعداد متكاثرة منهم إلى المغرب العربي، حيث استقروا هناك. بيد أن أعداداً وفيرة أخرى قطعت المحيط الأطلسي واستقرت في أمريكا. وهؤلاء وُجِدَت آثار لغتهم العربية مختلطة - حتى اليوم! - بلغة الهنود الحمر، سكان أمريكا الأصليين، كما أكد ذلك بشكل قاطع أستاذ جامعة هارفارد الأسبق البروفسور «ليو واينر» الذي كان معروفاً بإجاداته لعلم اللغات وإجاداته لأكثر من اثني عشر لغة عالمية.

وقد ذكر «كولبس» أيضاً أنه رأى أقواماً يشبهون أهل الأندلس، واستغرب من انتشار الحجاب في أوساط نساءهم. وذكر مكتشف أسباني آخر هو «هيرناندو كورتيز» أن أولئك النسوة كن يرتدين «البراقع» التي كانت ترتديها نساء الأندلس. وذكر المكتشف الإسباني «فيرناند كولومبس» أنهن كن يرتدين ملابس تماثل ملابس نساء غرناطة، بينما كان أطفالهن يرتدون أيضاً أزياء أطفال غرناطة. (١)

وبدهي أن أمثال أولئك المستضعفين الفارين بدينهم ودنياهم لا يرتجى لهم مستقبل آمن في ظل ما دهمهم بوصول حملات أعدائهم الأسبان إلى الدنيا الجديدة، فقد استؤصل وجودهم بعد ذلك بوقت قليل، وقد تم ذلك قبل أن يتم استئصال أصدقائهم الذين أنسوا بهم في الغربية من الهنود الحمر. فمن أولئك الأندلسيين المعذيين من استتيب، وقبل اعتناق النصرانية، على مستوى الظاهر على الأقل، ومنهم من أُعِدِمَ حرقاً بالنار، ومنهم من أعيد إلى أسبانيا ليحاكم هنالك أمام محاكم التفتيش. فقد كان المطلوب، كما تقول الوثائق: «ألا يوجد أي مجال لنشر الدين المحمدي» (٢)

(١) Youssef Mrouch, Pre - Columbian Muslims in America, "The Message" July, 1997. P. 19.

(٢) جاء هذا النص في خطاب رسمي أرسله المسؤولون الأسبان إلى أحد ولايتهم بأمريكا، وقد ضمه الكتاب الوثيقي القيم: «الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون: المجابهة الجدلية (١٤٩٢-١٦٤٠م)» مع ملحق بدراسة عن الموريسكيين بأمريكا، من تأليف لوي كاردياك، ترجمة عبد الجليل التميمي (تونس- زغوان: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، ١٩٨٩م) ص ١٥٢.

عن طريقهم في أمريكا. وكما يقول «لوي كاردياك» فإن: «ديوان التحقيق لم يفتش فقط عن القضايا المتعلقة بالمسلمين، بل ما وراء كل أثر إسلامي لدى الفرد المسيحي» في العالم الجديد^(١). فكان المقصود في الجملة منع تأثير المسلمين في عقائد النصارى الأمريكيين ولو من بعيد.

- استرقاق الأفارقة المسلمين:

وبعد استقرار أوضاع المهاجرين الأوروبيين على نحو ما في أمريكا، اجتلب هؤلاء، عن طريق تجارة الرقيق، ملايين السود الإفريقيين إلى هناك، ثم اصلوا مهمة اقتلاع الإسلام ولغته العربية من أوساط أولئك المسترقين، فقد كان أكثر من نصف أولئك الأرقاء الأفارقة مسلمين، انتزعوا من ممالك غرب أفريقيا، التي كانت حواضر عامرة في ذلك الحين. وقد صمد أكثر أفراد الجيل الأول من المسترقين على دينهم، إلا أن أهوال الرق وأحكامه المذلة المهينة، التي بعثرت أسرهم وبددت وحدانهم الصغيرة، بدأت تززع انتماء الأجيال اللاحقة منهم إلى دين الإسلام، و ذلك إلى أن اندثر انتماءهم إليه نهائياً مع مطلع القرن العشرين!

وقد حفظت لنا وثائق قليلة سيراً ذاتية مثيرة، كتبت باللغة العربية، لأفراد من الجيل الإفريقي المسلم الأول الذي اجتلب إلى أمريكا وحافظ على إيمانه^(٢)، كما حفظت لنا وثائق أخرى قصص تحول ذرايرهم عن دين الإسلام.. وتحفظ سجلات أسماء السود الأمريكيين الحاليين - وغالبيتهم من غير المسلمين - أسماءً عربية كثيرة في أوساطهم، تشير إلى أصولهم الإسلامية العربية القديمة المندثرة.

(١) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) يمكن مراجعة نماذج من السير الذاتية للرقيق الإسلامي في أمريكا في عدة كتب صدرت خلال العقدين الأخيرين أهمها وأوسعها:

Austin Allan D. African Muslims in Antebellum America: A Sourcebook, Garland Publishing, New York, 1984.

- الهجرات العربية الأولى:

وفي نهایات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين جاءت الهجرات العربية الأولى من سوريا القديمة «تعاذل لبنان وفلسطين وسوريا والأردن في الجغرافيا الحالية» بأفواج كبيرة من الفارين من القهر السياسي التركي والراغبين في تحسين أوضاعهم المعيشية، وكانت غالبية أولئك المهاجرين من أشباه الأميين وأنصاف المتعلمين، وانخرط معظمهم في الأعمال الهامشية والتجارة بالفرق، وتزوج الكثير منهم بالأمريكيات، وأنجبوا منهن جيلاً هشاً واهناً لم يتزود بالمقومات الثقافية العربية الإسلامية التي تكفي لصموده في بوتقة الإذابة الثقافية الأمريكية، وكان نفوذ الأمهات أكبر بكثير من نفوذ الآباء على ذلك الجيل، فلم يكتب لأكثره أن يحافظ على تراث الآباء.

وتذكر بعض الأدبيات التي تناولت بالتحليل أحوال ذلك الجيل، أن معظم أفرادهم لم يهتموا بشيء يذكر من الشعائر الدينية، ولو على سبيل المحافظة التقليدية على المظاهر والأعراف؛ ولما اتخذ بعض المحللين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين من أداء صلاة الجمعة وصوم رمضان معيارين لأدنى درجة من درجات الالتزام الديني، كانت حصيلة ذلك الجيل منها ضعيفة للغاية، و بذلك ترشحوا بجدارة لقدر الذوبان^(١).

ويذكر بعض من درسوا تلك المرحلة أن أبناء المسلمين فقدوا بسرعة ملكة التحدث باللغة العربية، واتخذوا أسماءً نصرانية اتقاءً لمشاعر التمييز، وتزوجوا من غير المسلمات، وبخروج أولئك الأبناء عن نطاق أسرهم نسوا كل ما يتعلق بالعروبة أو الإسلام، وكانت المحصلة أن هُجرت المساجد القليلة التي بناها جيل الآباء، بحيث لم تجد من يغشاها في أواخر الأربعينيات.

(١) Sameer Abraham & Nabeel Abraham, Eds Arabs in The New World : Studies on Arab American Communities, Wayne State University , Detroit , 1981 P. 114.

ويذكر البروفسور «نبييل إبراهيم» الذي عاش منذ طفولته بديترويت أن مساجد تلك الناحية أضحت أماكن للتسلية واللهو والمكاء والتصدية والرقص، حيث استغلت ساحات المسجد الواسعة لتلك الأغراض^(١). وقد أُتيح لكاتب هذه السطور في عام ١٩٨٩م أن يزور مسجدين قديمين بالشمال الأمريكي، يبع أحدهما وتحول جزء منه إلى صالة رقص، وآخر خصصت إحدى قاعاته للرقص المختلط. وقد تمكن المسلمون بحمد الله من تطهير المسجد الثاني، واستخلاصه للصلاة من جديد، وتبقى عليهم أن يستعيدوا المسجد الأول عن طريق الشراء، بعد أن باعه أحفاد المهاجرين الألبان تخلصاً منه، بعد أن هجروا فرض الصلاة واتبعوا الشهوات.

هذا وقد استغلت جهات التنصير الأوضاع اللاهية بالمساجد، كما يذكر بعض من تابعوا تاريخ تلك الفترة، فدخلوها من أجل أن ينصروا المسلمين من داخلها، فكانت تلك ذروة المأساة أن يُلاحق المسلمون في مساجدهم، وأن يُذوبوا من هناك في المصهر الأمريكي^(٢).

- أمة الإسلام الضائعة في أمريكا:

وفي هذا الأوان، الذي شهد تساقط المسلمين المهاجرين و ذوبانهم، كانت تنشأ في أمريكا حركات إسلامية داخلية وسط الأقلية السوداء، فقد وجد الإسلام قبولاً لدى كثير من السود، الذين كانوا قد خرجوا لتوهم من ربة الرق في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وتأسست عدة حركات لنشر الإسلام وسطهم، من أهمها حركة المسلمين الموريسكيين التي تأسست بنواحي «نيو آرك» في عام ١٩١٣م، وقد تزعمها «نوبل ودرو علي» الذي قام بترجمة القرآن ترجمة زائفة أفسدت مراميه

(١) Nabeel Abraham & Andrew Shryoch ,Eds. Arab Detroit :From Margin to Mainstream, Wayne state University Press , Detroit, 2000, P. 296.

(٢) El- Kholly, M. M. The Arab Muslims in the United States of America: Religion and Assimilation, College University, New Haven, Conn, 1966, p.296.

ومعانيه جلها^(١). ثم أفسد رسالته جميعاً بادعائه للنبوثة بعد ذلك، زاعماً أنه رسول الله إلى السود مثلما كان محمد ﷺ، رسول الله إلى العرب!

ولم تحل بقية الحركات الإسلامية وسط السود من مثل هذا التخليط الغليظ، لا سيما تلك الحركة التي حملت أسماء متعددة أهمها «أمة الإسلام الضائعة»، وقد تزعمها «أليجا محمد» في ديترويت، وقد تأسست في ١٩٣٤م على أساس رد فعل عنصري واضح يقول بتفوق الجنس الأسود على الجنس الأبيض، ويقصر اعتناق الرسالة الإسلامية عليه، حيث لا يجوز للبيض اعتناق الإسلام، ولا دخول «معابد» تلك النحلة العجيبة التي نزعت فيما بعد نحو العنف والتمرد وإنشاء مجتمع منعزل تماماً عن المجتمع الأمريكي الأبيض، وشوشت بتلك النزعات الوخيمة على مضامين الرسالة الإسلامية ومستقبل الدعوة إليها، حيث بدا لكثير من الأمريكيين أن الإسلام دين عنصري خاص بالجنس الأسود وحده.

وظلت الدعوة الإسلامية في أمريكا مرتبطة لزمان طويل بالأقلية السوداء، حتى توهم الكثيرون أن الإسلام دين عنصري المنزع، فعاق ذلك حركة انسياب الدعوة في أوساط البيض، كما عاقها أيضاً ترفع أوساط البيض في الزمان الماضي عن كل ما يتعلق بثقافة السود وأنماط ثقافتهم وسلوكياتهم. ولم يقصر كثير من قادة الحركة الإسلامية التي تدعى «بالسوداء» بدورهم في مجهود تنفير البيض من الإسلام عندما أعلن بعض غلاتهم أن إسلام البيض غير مقبول على الإطلاق؛ لأنهم جنس «ملعون» عوقب ببياض اللون ومسوخ خلقه بعد أن كان أسود سوياً يوم الخلق الأول.

(١) عنوان تلك الترجمة هو: «The Holy Koran of the Moorish Science Temple of America» والغريب أن بعض الدارسين يستخدمها على أنها ترجمة صحيحة للقرآن الكريم!

وقد حاول بعض الدعاة المسلمين الجسورين في صفوف البيض أن يتجاوزوا تلك العقبات العصية، لكن من غير كثير توفيق. وأول هؤلاء بلا ريب هو الشيخ الداعية «محمد الكسندر رسل ويب، ١٨٤٧-١٩١٦م»، ذلك الرائد الذي لم تدرس إسهاماته التاريخية جيداً حتى الآن.

ولد «محمد الكسندر» في نيويورك في عام ١٨٤٧م لأب كان يعمل بنشر الصحف. ولما كان الوالد غنياً مقتدرًا فقد بعث بابنه إلى المدارس الخاصة ذات المستوى التعليمي والثقيفي الراقى، وهناك طور الابن حساً أدبياً متميزاً واستولى عليه غرام القراءة والكتابة البحثية والفكرية والأدبية. ونشر عدداً وفيراً من المقالات والأبحاث والقصص القصيرة، وورث مهنة أبيه في نشر الصحف، وزاد عليها بشرائه لصحيفة «The Missouri Republican» وهي إحدى كبريات الصحف الأمريكية في ذلك الأوان، وظل يصدرها لمدة ثلاث سنوات، ورأس تحرير عدة صحف بعد ذلك في كل من «سانت لويس» و«شيكاغو».

وفي عام ١٨٨٦م دخل في إطار خدمة السياسة الخارجية الأمريكية عندما عينه الرئيس الأمريكي «كليفلاند» قنصلاً بالبعثة الدبلوماسية الأمريكية في الفلبين، ولم يستغرق العمل الدبلوماسي اهتمامات «رسل» جميعاً إذ طغى عقله الفياض فشمل بتأملاته الأديان الشرقية التي تعرّف عليها لأول مرة هناك، وانفعل بصورة خاصة بعقائد الدين الإسلامي ومبادئه التشريعية، فخصّها بمزيد من الدرس والفحص، وقرر على إثر ذلك أن يعتنق الإسلام، ولم يرُدّه عن ذلك لا منصبه الدبلوماسي الراقى، ولا وهلة قومه البيض واستغرابهم لما اعتراه، وخطا خطوة أخرى باتخاذ قراراً بالاستقالة من العمل الدبلوماسي المرموق ليتفرغ بالكلية لنشر العقائد الإسلامية في الولايات المتحدة.

وقد تزود «رسل» لتلك المهمة بزاد فكري وعلمي واسع، وعقد حلقة اتصالات شملت مفكرين إسلاميين هنود مثل الشيخ «بدر الدين عبد الله خير»، ودعاة من الجزيرة العربية مثل الشيخ «الحاج عبد الله عرب» وهو تاجر من المدينة المنورة تبرع بثلاث ثروته لصالح مشروع نشر الإسلام في أمريكا.. وأنشأ «محمد» عقب رجوعه إلى بلاده منظمة خيرية دعوية سماها: «The American Islamic Propaganda» وألف كتاباً لطيفاً من نحو سبعين صفحة أسماه: «Islam in America»^(١) كرسه بكامله لتعريف الأمريكيين بالإسلام ودحض الشبهات المنتشرة بينهم عن عقائد الإسلام وشرائعه.

ولكن على الرغم من قوة العارضة الفكرية لمحمد رسل، واقتداره الصحفي العالي، وكثرة الأموال التي كانت بمجوزته، ومكانته الملحوظة في طبقات المجتمع الأمريكي، فقد كان حظ دعوته من النجاح ضئيلاً جداً، ولم يتمكن من تأسيس حركة إسلامية يعتد بها، ولا بناء مساجد أو مؤسسات تعليمية ثابتة، ولم يخلف أنصاراً أقوياء يحملون دعوته من بعده. وكل ما بقي من آثاره هو كتابه ذو القيمة التاريخية، والأثر الريادي لتلك المحاولة الجسورة لاقتحام عالم البيض بدعوة الإسلام.

- مؤشرات التأسيس والتوطين:

وظل حظ الدعوات الإسلامية بكافة أطرافها من النجاح ضئيلاً في المعترك الأمريكي إلى ستينيات القرن الماضي، حيث بدأ نمط الهجرات الإسلامية إلى أمريكا يأخذ في التحول الإيجابي، فأصبح الغالب على المهاجرين أنهم من أصحاب التعليم الأفضل، حتى بالمقارنة مع المستوى الأمريكي العام، ونال الكثيرون منهم مراكز مهنية وعملية مرموقة، وتمتعوا بمستويات اقتصادية ممتازة. وقد كانت تلك هي الحقبة

Mohammed Alexander Russell Webb, Islam in America: A Brief Statement of Islam and Outline (١) of American Islamic Propaganda, Edit. by Muhammed Abdullah al-Ahari Bektashi Magribine Press of Chicago.

التي انبثق وتعالى فيها نور الصحوة الإسلامية في المشرق، فحمله أختيار المهاجرين معهم إلى المغرب.

وعلى أيدي هؤلاء المهاجرين من أصحاب الحظوظ التعليمية العليا بدأت مجهودات تأسيس وتوطين العمل الإسلامي بالمهجر، حيث ترسخ وجوده بعد مجاهدات كثيرة بمنظمات قوية مثل اتحاد الطلاب المسلمين «The Muslim student's Association of The United States & Canada» والحلقة الإسلامية لشمال أمريكا «The Islamic Circle of North America» واتحاد العلماء الاجتماعيين المسلمين «The American Muslim Social Scientists» واتحاد الأطباء المسلمين، «The Islamic Medical Association».. ونشأت المدارس الإسلامية ذات الدوام الكامل، من صف الحضانة إلى صفوف الدكتوراه.

وتوجد بأنحاء الولايات المتحدة الأمريكية اليوم نحو ثلاثمائة مدرسة إسلامية للتعليم العام، وست مؤسسات للدراسات الجامعية وفوق الجامعية، هي الجامعة الأمريكية المفتوحة، والجامعة الإسلامية العالمية، وجامعة الإنترنت، والجامعة الإسلامية بشيكاغو، ومعهد العلوم الإسلامية والعربية بأمريكا، ومدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية والإسلامية، كما توجد عدة مراكز بحوث متقدمة متخصصة في الفكر الإسلامي بتحليلاته السياسية والاجتماعية، أهمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرجينيا.

وازداد عدد المساجد والمراكز الإسلامية في خلال العشرين عاماً الماضية بأكثر من مائتين بالمائة، حيث بلغ قريباً من ألفي مسجد ومركز إسلامي، وتزايد عدد حضور المؤتمرات الإسلامية الكبيرة متضاعفاً بنحو عشرة أضعاف عما كان عليه نحو عشرين عاماً فقط.

كارثة سبتمبر.. سبيل الخروج

ولكن عندما بدا أن الوجود الإسلامي قد أخذ يترسخ فعلاً ، ووجد الاعتراف المطلوب على الأصعدة السياسية والعلمية والدينية كافة، جاءت كارثة الحادي عشر من سبتمبر، لتصيب ذلك الوجود. تمثل الهزة الصاعقة التي أصابت بما الأبراج والمباني الشاهقة التي دمرتها، وقد أصيب الوجود الإسلامي. يمثل ما أصيب به المجتمع الأمريكي من علامات الحيرة والتخبط والتراجع، وأصبح المسلمون محل الاشتباه لفترة من الزمن، وتباينت رؤاهم وخططهم في سبيل الخروج من أجواء الأزمة المحدقة بوجودهم، والمهددة لمستقبلهم في الصميم.

وقد تباينت تلك الرؤى والخطط، من حيث التشاؤم والتفاؤل، ومن ثم من حيث اللجوء إلى العزلة، والحذر، أو الإقدام نحو ساحة الدعوة والتفاعل الحي مع المجتمع الواسع الذي يعيشون بين ظهرانيه. وفيما يلي نحاول رصد بعض الرؤى والخطط، ومتابعة بعض خطوات ردود الفعل الإسلامي على عقابيل كارثة سبتمبر، لتبين بعض محاولات مسلمي أمريكا لتجاوز ذلك الحدث الفادح، ومعالجة سلبياته القاتلة.

لقد كانت أهم سبل الخروج من الكارثة تلك التي جاءت من طرف العقلاء، فقبل أن يفيق الأمريكيون من هول الحادي عشر من سبتمبر بادر بعض أعيان المسلمين ووجوههم بفتح باب التواصل والتفاكر مع مختلف الأوساط الأمريكية، واشتد السعي الحثيث لإقامة مؤتمرات الحوار عبر الأديان « Interfaith Dialogue »، وافتتاح جلسات الاستقبال في المساجد والمراكز الإسلامية « Open - Mosque »، وتكاثرت لقاءات المسلمين التداولية مع منظمات حقوق الإنسان، وجمعيات حماية الحقوق المدنية، والمنظمات المناهضة للترفة العنصرية، والمنظمات الكنسية واليهودية، وسارعوا بتقديم العون للفقراء، والترع بالدم للمصابين والمرضى، وأسهموا في بناء

بعض المساكن لمحدودي الدخل، وازداد اهتمامهم بشؤون السياسة الداخلية والشؤون المحلية والاحتكاك بالمواطن الأمريكي العادي، على مستوى أماكن الدراسة، والعمل، والسكن، والتسوق، وأبدوا اندماجاً أكبر في المجتمع الأمريكي، من خلال رفع الأعلام الأمريكية أحياناً على السيارات والمنازل وبعض المدارس والمراكز الإسلامية. ولم يكن من اليسير على الجاليات الإسلامية بأمريكا أن تمضي قدماً في اتخاذ كل تلك الخطوات، إذ لم يخل الأمر من جدل شديد بشأن مشروعيتها، وجدوى استخدامها، ولكن تمخض الجدل بالحسنى في النهاية عن حلول وسطى ناجعة، وكان نتاج الجدل إيجابياً من ناحية أخرى مهمة، إذ أدى إلى منع الأقلية الإسلامية المتشددة والمتطرفة من احتكار تمثيل المسلمين بآرائها الشاذة وأفعالها الشنيعة على المستوى القومي الأمريكي، فتعرف الأمريكيون من ثم، على نحو واسع، وربما لأول مرة، على الآراء الإسلامية المعتدلة، وغير المنفصلة بأجواء العداء والصراع.

- نحو مزيد من الاتحاد:

وبينما ظلت غالبية المسلمين يفتحون بإقدام على المجتمع المحيط، فقد قرروا كذلك تقوية صفوفهم من الداخل، وهكذا تمخضت رجّة سبتمبر عن قدر كبير من التلاحم والتوحد بين مكونات المجتمع الإسلامي الأمريكي، حيث انتبه الجميع لوجود الثغرات وأوجه القصور، وتأهبوا لتلافي الأخطار والخطوب، ونأوا عن دواعي الفرقة والشقاق التي مزقت صفوفهم شر ممزق في الماضي، وغدوا يصونون قوتهم بتلك الوحدة المكيّنة، ويقدمون بها أنموذجاً مثالياً في التآلف والتآخي للمجتمع الأمريكي.

وهذا جهد كان قد بدأ سلفاً ولكنه تطور كثيراً في الآونة الأخيرة، بحيث أصبح كل مسجد أو مركز إسلامي أميركي يشهد ما كان يسميه من قديم «مالكولم إكس» بعمى الألوان البشرية في الإسلام، حيث ترى في صف الصلاة الواحد الأشقر

يقف جنباً إلى جنب مع الأسمر والأصفر، والأخضر، والأحمر، هذا بينما لا تزال أكثر كنائس أمريكا منقسمة على أسس لونية وعرقية صارخة، فكنائس للسود، وأخرى للبيض، وأخرى للصينيين، وأخرى لليابانيين وغيرهم، وفيما لا تزال أديان أخرى تختص بعناصر عرقية وقومية معينة لا تتعدها ولا تجد في معابدها سوى أفراد من تلك الأعراق والقوميات، وهنا يمكن أن نذكر في سياق هذه الملل ذات القومية الواحدة ملة منسوبة إلى المسلمين هي جماعة «أمة الإسلام The Nation Of Islam» بقيادة «لويس فراكان»، حيث لا تزال تصرُّ أن الإنسان الأبيض غير مؤهل لاعتناق الإسلام. ولكن تبذل جهود كبيرة من قبل المسلمين لحمل تلك النحلة المتعصبة على التخلي عن ذلك التعصب العرقي الذميم، بحسبانها نحلة محسوبة على الإسلام والمسلمين في النهاية، ويمكن أن يؤدي تطرفها في هذا المنحى إلى ضرر شديد بدعوة الإسلام.

وفي سبيل تدعيم جهود التلاحم والتوحد بين المكونات الإسلامية الأمريكية انعقد في أول سبتمبر ٢٠٠٤م، أضخم مؤتمرين في تاريخ الوجود الإسلامي بأمريكا، الأول هو مؤتمر الحلقة الإسلامية لشمال أمريكا: «Islamic Circle of North America» والثاني: مؤتمر الجمعية الأمريكية الإسلامية «American Society of Muslims»، وقد حضرهما معاً نحواً من ثمانين ألف مسلم، وكان الهدف الأكبر من عقدهما في وقت واحد، ومكانين متقاربين، على بعد ثلاثة أميال من بعضهما بعضاً، بمدينة شيكاغو، تمكين أفراد كل مجموعة من التعرف الوثيق على ما يدور في المجموعة الأخرى من أفكار ونشاطات، وتنسيق الجهود السلمية القانونية لمحاولة تعديل القوانين الأمنية الجديدة التي تستهدفهم أو تضيق عليهم، والعمل على تحديد محاور العمل المشترك في سبيل الدعوة، مع مراجعة الخطاب الدعوي مراجعة جادة آمنة، بحيث لا يتخلى عن الثوابت الشرعية، ولا يتفوق في دوائر الجمود المشتط.

- الغلو في مفهوم البراءة:

وقد تجلّى واضحاً أن كفكفة الخطاب الغالي يأتي كمتطلب قبلي لاستئناف مسار الدعوة كما كان، فهناك طائفة من أهل التشدد، بعضها من المسلمين الجدد الذين لم تستقر حقائق الإسلام على نحو صحيح في أذهانهم، وبعضها من القدامى من هوة الغلو ومدمنيه، تنحو نحو إقامة الفوارق بين الإسلام وأنماط الحياة الأمريكية، حتى المقبول منها، وتجاوز ذلك لتنكر على الأمريكيين ركائز حياتهم السياسية والاجتماعية. ولا يكاد يحس بعض هؤلاء بأنهم أضياف طارئون على المجتمع الأمريكي، ولا أنهم سبق ووقعوا على تعهدات باحترام دستور البلاد وقوانينها، ولذلك تراهم لا يجدون فرصة سانحة إلا وعبروا عن شجبهم واستهجانهم للديمقراطية، والإبانة عن اختلافها عن النظام السياسي الإسلامي، وأن التصويت كفر، و ما أشبه ذلك من الفتاوى الجرافية.

وتتجاهل هذه الطائفة كل ما يجمع بين المسلمين وغيرهم، وتشكك في أي مسعى للتعاطف مع أهل الديانتين الكتابيتين بدعوى أنها تتضمن تفریطاً في حق الإسلام ومبادئه، وذلك على الرغم من أن المشتركين في تلك الملتقيات الحوارية ما فتئوا يحرصون على الإعلان في كل لقاء عن أن تلك اللقاءات لا تهدف إلى مزج الأديان بعضها ببعض، ولا لتقديم التنازلات المتبادلة للوصول إلى حلول وسطى، وإنما للتعاون فيما يتفق فيه الناس ابتداءً كمقاومة الفواحش وعلى رأسها الخمر، والمخدرات، والشذوذ الجنسي، ووباء حمل الياضات، وعصابات الإجرام التي يقودها الأحداث الجانحون، وغير ذلك مما يتأذى منه جميع المؤمنين المحتشمين المحافظين.

وليس لطائفة التشدد من أهل الإسلام أدنى حجة لوقوف ذلك الموقف المعارض، طالما أن لرسول الله ﷺ سنة ماضية فيه، في حلف الفضول، الذي وقف فيه مع كفار

قريش لمنع الظلم، وأعلن ﷺ بعد النبوة: أنه لو دعي إلى مثله في الإسلام لأجاب، وطالما اتضحت فوائد التفاهم مع أهل الأديان الأخرى لصالح المسلمين، حيث يتعرف غير المسلمين عبر تلك الطرق على طرف من أديبات المسلمين وأفكارهم وتوجهاتهم في مكافحة الفساد، بوصفهم مواطنين مسؤولين مثلهم مثل سائر المواطنين الحاديين على مصالح البلاد التي يقطنونها.

ولطالما اشتتت مواقف هؤلاء الغلاة وعلت أصواتهم في صخب شديد في شجب الآخرين المبادرين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحسنى في المجتمع الأمريكي. ولطالما اعتقدوا أنهم وحدهم الممثلون للإسلام الصحيح، ودأبوا على نصب أجندة الخلاف والشقاق والدعوة إلى البراء، والتمييز، والاستعلاء، والمنازعة، والاستعداد، وطرح القضايا غير المألوفة بين الناس، وذلك إلى أن دهمتهم عقابيل أحداث سبتمبر فأدركوا حينها أنهم مجرد ظاهرة صوتية ما عاد المجتمع الإسلامي يأبه لها ولا يرحو منها خيراً كثيراً، بل يحذر من شرها على توجهاته ونشاطاته السلمية الإيجابية في الوسط الحضاري التعددي الأمريكي.

هذا وإذا كان استثناء خطاب الغلو (الغالين) قد انكمش بتهديد العامل الأمني في المقام الأول، إلا أن فكره الكامن يبقى في حاجة إلى علاج جذري. فالمعالجات الجزئية المقدمة لبيان حدود مفاهيم ومرامي ودلالات قضايا الولاء والبراء، والعزلة الشعورية، هي معالجات نظرية لا تنظر إلى الواقع المحيط ولا تلامسه إلا قليلاً. ويحتاج مسلمو أمريكا إلى فقه دعوي جديد، يستنبطه فقهاؤهم المحليون، الذين تعمقوا في العلم الشرعي، وعاشوا طويلاً بهذه البلاد، ومارسوا الدعوة على هدى وبصيرة، واكتسبوا خبرات كثيفة وثررة في هذا المجال. وتشتد الحاجة لذلك الفقه الدعوي على أساس أن مسلمي أمريكا لا يزالون مجرد أقلية صغيرة تمارس حياتها في وسط غير

إسلامي، وتحتاج إلى أن تحدد علاقتهما بشكل صحيح مع ذلك الوسط، حتى تتحرك نحوه تحركاً محسوباً راشداً، وتتجنب بذلك مزالق الفهم الخاطئ للنصوص، ومواقف التطرف التي لا يجني منها المسلمون سوى المعاطب والخسران.

- أخطار العزلة:

وبجانب معالجة أخطار الغلاة المتدفعين، فقد توجب على مسلمي أمريكا أن يعالجوا أيضاً وضع المنسحقين اليائسين.. فمن الأثار السلبية لكارثة سبتمبر أن بعض المسلمين أصبحوا يحجمون عن الإسهام في أي عمل إسلامي عام سوى الصلاة والاحتفالات الإسلامية، خوفاً من أن يتعرضوا للشبهات والاتهامات والملاحقات الأمنية، خاصة وأن كتابات مغرزة كثيرة طفحت بالعداء لكل مظهر إسلامي، وحرست غيبه. وصورت المسلمين على أنهم خطر داهم على الغرب ونمط الحضارة الحديثة، وأغرى ذلك بعض الرجرجة و الدهماء الأمريكية فغدت تتعرض للمسلمين بالعدوان، ولم تسلم حتى النساء المحجبات من تحرش وإرهاب هؤلأ.

وقد قام أحد المحللين بإعداد دراسة عن المجتمع الإسلامي بمدينة شيكاغو، وهي أحد أكبر مجتمعات المسلمين في أمريكا، خرج منها بأنهم أصبحوا بعد حوادث سبتمبر يحملون شعوراً متناقضاً حيال آراء الشعب الأمريكي حول المسلمين. فبينما تنادي طوائف من الشعب الأمريكي على المسلمين لكي يدخلوا في التيار العام ويصبحوا أعضاء فاعلين به، تدعوهم طوائف أخرى على أنهم متطرفون أصوليون ذوو تقاليد مناهضة لقواعد التمدن الأمريكي، وينسبون إليهم أي فعل متطرف يقوم به مسلم في أي مكان آخر من العالم. وهكذا تسرب إلى قطاع من مسلمي شيكاغو بأنهم مراقبون حيث حلوا وتحركوا، وأنهم محكوم عليهم بمقاييس تختلف عن مقاييس

العدالة الأمريكية، وقد أثار وضعهم هذا قلق بعض جماعات حقوق الإنسان فسيرت بعض التظاهرات للاحتجاج على ما يلقون^(١).

وما ينطبق على مسلمي شيكاغو ينطبق على مجموعات أخرى من مسلمي أمريكا، وربما بنسب أعلى، إذ يرجح أن ترتفع درجة التوجس والتردد والإحجام كلما صغر حجم المجتمع الإسلامي بحواضر أمريكا الأخرى. وهكذا استبد الرعب بقطاعات مقدّرة من مسلمي أمريكا، وتهاوى الإيمان من قلوبهم، حتى اختلط عليهم، واختلط بعضهم تياراً جديداً قديماً هو تيار الاندماج إلى حد الذوبان في المجتمع الأمريكي مع الاحتفاظ بالإيمان في القلب، كما يزعمون.

وقد أصدرت إحدى ممثلات هذا التيار كتاباً عقب تلك الأحداث تحذر فيه من أن الإمعان في تطبيق الإسلام يؤدي إلى القطيعة والعداء مع المجتمع، وتقول: إن على مسلمي أمريكا أن يكونوا مثل مواطني أمريكا من أتباع الأديان الأخرى يقيمون ويغشون احتفالات الرقص المختلط، ويقرون ممارسة الجنس قبل الزواج، ولا يصدون عنها أبناءهم وبناتهم، فإن ذلك مما لا يتصادم مع حقيقة الإيمان متى ما رسخت في القلب، كما تقول!

وعلى هذ الدعوة الواهنة يرد المهتدي الأمريكي «يحيى إيميريك» قائلاً: «عندما أسمع مثل هذه الآراء تصدر من وسط إسلامي أكاد أن أصاب بارتجاج عقلي، ولكن عندما أتذكر جزءاً من تاريخي الثقافي، وأنا شاب نصراني، أستمع لبني قومي يسخرون فيما بينهم من دينهم، حينها أتمكّن من تفكيك أطراف المعادلة، وأدرك على وجه اليقين لماذا أمسى بعض المسلمين يسخرون علناً هنا من دينهم»^(٢).

(١) Noreen S. Ahmed-Ullah, Don Terry and Ted Gregory ,Muslims Witness Support Amid Anger "The Chicago Tribune ", 15 September 2001.

(٢) Yahiya Emerick, What Kind of Islam Will Last in America, " The Message", July, 2004, p.51.

الذي ينبغي ألا يفرطوا فيه، إذ في القيام به دفعٌ للباطل المغرض، وإظهارٌ للحق الإسلامي، وانتصار له بأقل التكاليف.

وفي الأونة الأخيرة، بادر قطاع معتبر من المثقفين المسلمين، يظهرونهم عدد من المستشرقين الشرفاء من أمثال البورفسور «جون فول»، والبروفسور «جون سوسيتو»، والبروفسورة «إيفون حداد»، والبروفسورة «جين سميث»، والبروفسورة «ماري أرمسترونغ» للتصدي للإرجاف الإعلامي حتى أُلجأوه إلى بعض الحذر والاعتدال، فأصبح يُسمع للمسلمين وأنصارهم صوتٌ معقول يوازن - إلى حدٍ ما - ما يقولون، ويصوّبه، ويخرجه، ويبين عوّاره إن اشتط في النفور وفي اللجاج.

وفي المدى البعيد، فرمما انصاع الإعلام الأمريكي، بفضل الضغط المتواصل عليه، للاعتراف بحق المسلمين، وتقديره، ورعايته، تماماً مثلما أُجئحت حركة الاستشراق القديمة أخيراً، بفضل الاعتراض عليها ونقدها، إلى بعض الموضوعية والرشد والتناول المعتدل الجاد لشؤون الإسلام والمسلمين، وأصبحت حركة أكاديمية تنقيد بالأعراف الجامعية، وتنأى شيئاً فشيئاً عن أهدافها القديمة في التبشير بالنصرانية، وتبرير سياسات الاستغلال السياسي والاقتصادي للقوى الغربية المهيمنة.

٣- جماعات المصالح ومراكز الضغط:

ومع تنامي الكثافة البشرية لمسلمي أمريكا، وتساعد إمكاناتهم العلمية والمهنية والاقتصادية، فقد أصبحوا مؤهلين لممارسة الحياة العامة «بالميكانيزمات» التي يتواضع المجتمع الأمريكي على استخدامها، وهي «ميكانيزمات» الضغط والتدافع «Checks and Balances» التي يعتمدونها للوصول إلى حالة التوازن والتوفيق بين مصالح ومطالب الفئات والجماعات والطبقات المختلفة، التي تكوّن النسيج القومي الأمريكي.

ومراكز الضغط وجماعات المصالح هي مجموعات من الأفراد، تربطهم مع بعضهم أنساق معينة من الرغبات الضيقة، التي لا تتعداهم، بل قد تتعارض مع رغبات سواهم من المواطنين، ولكن ليس إلى الحد الذي يسبب الصدام والخلل في

- مسلمون تقدميون:

وتقدم ظاهرة ما يسمى بالمسلمين التقدميين مثلاً ساطعاً لما ينكره المسلم المهتدى «يحيى إيميريك»، فمن ردود الفعل المتطرفة على مغبات الحادي عشر من سبتمبر ما تقوم به طائفة صغيرة ترأسها الصحفية الأمريكية من أصل هندي «إسراء نعماني» وهي طائفة تدعو للاندماج الكامل في المجتمع الأمريكي على غرار اندماج الطوائف الدينية الأخرى غير الإسلامية فيه. وتحظى هذه الطائفة بدعم كبير من الأوساط الأمريكية الرسمية والعامّة، كما تحظى نشاطاتها بتغطيات إعلامية واسعة، بقصد ترويجها بين المسلمين.

وقد شرحت «إسراء نعماني» قصتها على صدر صحيفة «واشنطن بوست» قائلة: إنها تريد الحرية للجميع، وتريد إبطال العقد وسلاسل المحرمات والأحكام الشرعية التي «تتكبد» حياة المسلمين وتعزلهم وتميزهم عن غيرهم من المجتمعات المتحضرة. وقد تولدت تلك الدعوة لديها عقب ما أنجبت ابنتها «شيلي نعماني»، من دون زواج، واضطرت للهرب من موطنها بالهند خشية أن يقام عليها حد الرجم^(١)، الذي ذكرت أنه يقام عادة على النساء ولا يقام على الرجال، إذ أن النساء مضطهدات في جميع أقطار العالم الإسلامي، ومضطهدات كذلك وسط مجتمعات الأقلية الإسلامية حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك صعّدت «إسراء» حملتها من داخل المساجد لتوحيد صفوف الصلاة وخلط النساء بالرجال^(٢)، فيما أقامت تجربة لذلك في أحد مساجد فرجينيا بقصد تعميمها في المساجد الأخرى.

(١) Asra Q. Nomani, She Shouldn't Be Stoned to Death. None of Us Should , The Washington Post , 1 June, 2003; P. B01.

(٢) Asra Q. Nomani , Rebel in the Mosque: Going Where I Know I Belong, The Washington Post, December 28, 2003, P.1,5.

- مراجعة الخطاب الدعوي:

وظهرت ردود أفعال أخرى أخذت مظهراً أمريكياً واضحاً و لكن من غير تفريط في الجوهر الإسلامي، فمن أكثر آثار كارثة الحادي عشر من سبتمبر إيجابية توجه الكثير من مسلمي أمريكا إلى مراجعة الخطاب الدعوي، والعمل على تعميقه لمخاطبة الوسط الفكري الأمريكي بمستواه. ونتج عن ذلك عدة أدبيات فذة لم تشهد الساحة الإسلامية الأمريكية مثيلاً لها من قبل، وبعضها كتب له الانتشار والذيعوع على مستوى قومي متسع.

وقد كان آية من آيات التوفيق أن عهدت جامعة «هارفارد» العريقة لأحد طلابها المسلمين أن يلقي بالنيابة عن زملائه خريجي عام ٢٠٠٢م كلمتهم في احتفال التخريج فسامها «جهادي الأمريكي، My American Jihad» وأبان فيها عن معنى هذا المصطلح الإسلامي، الذي أسئ فهمه في الغرب من قديم الزمان، وذكر أن كلمة «جهاد» في معناها الحقيقي النقي، الذي يرنو جميع المسلمين الحقيقيين إلى التحقق به، هو العزم لإنجاز الأعمال الشريفة القويمية، وإثبات دعائم الحق المحض المحصر، حتى ولو كان ضد مصالح الفرد الشخصية، وأنه نضال على عدة مستويات لتوعية الذات وتنقيتها وتسخيرها لخدمة العدالة وخدمة المجتمعات، على المستويات المحلية والقومية والعالمية، والتعاون مع البشر من كل الأعمار والألوان والمعتقدات من أجل السيطرة على مراكز اتخاذ القرارات الكبرى، ليس في سبيل الحصول على قطعة أرض أو ابتزاز وطن، وإنما في سبيل توفير الأمن والدواء والطعام لكل محتاج، وذلك ما يتعهد الإسلام بإنجازه للبشرية بمختلف قطاعاتها^(١).

وقد أتيج لتلك الكلمة المتعمقة أن تذاغ من محطات التلفزة الأمريكية المختلفة، وأن تنعقد حولها النقاشات ما بين مستغرب ومستفسر ومؤيد ومنكر ومخاصم، ولم يجد المخاصمون سوى أن ينكروا معرفة هذا الفتى بالإسلام ومعرفة مدير جامعة «هارفارد»

(١) يوجد نص الكلمة كما توجد تعليقات ومناقشات حولها على عشرات المواقع على الإنترنت. راجع على سبيل

المثال: http://www.beliefnet.com/story/107/story_10725_1.html

بما يقول الفتي المسلم، رغم أن مدير الجامعة اطلع على الخطاب مسبقاً، وأجازه، ونال رضی مجلس الجامعة، ونال استحسان القطاع الأوسع من الرأي العام الأمريكي.

وقد جاءت مخاطبات إسلامية شتى تخاطب الأمريكيين بما يفهمون، فهناك فرقة «آخر الشعراء» الفنية التي تقدم عروضها الغنائية بقيادة «سليمان الهادي» على بعض مسارح نيويورك، وهي تتغنى بالقيم الإسلامية الطهور، التي تقي المجتمع الإسلامي الأسود من شرور الخمر والمخدرات والإباحية الجنسية، وتكافح الإرهاب. وهي عروض تلاقي إقبالاً شديداً من الجمهور، وكثيراً ما يعلن بعض الأفراد إسلامهم إثر استماعهم إليها، وقد أسلم سبعون شخصاً من أسرة قائد الفرقة متأثراً بالمعاني التي تبثها أغاني الفرقة. وتقتفي الفرقة بشكل عام تجربة «مالكولم أوكس» الإيمانية في ذروتها، بعد أدائه لفريضة الحج، وتخلصه من آثار العنصرية والتعصب ضد البيض، واجتهاده في التطهر والتسامي بقيم الإسلام.

ويرتدي أعضاء الفرقة أزياء مميزة، هي أقرب إلى أزياء المسلمين الشرقيين التقليدية، وعندما يصعدون على خشبة المسرح يجيئون الجمهور بالتحية الإسلامية، ويتحدثون قليلاً حديث الوعظ، فيذكرون الله تعالى بالحمد والثناء، ويذكرون الحضور بالآلاء الإلهية وبنعيم الجنة الموعد وبأحوال القيامة والحشر وضرورة الالتزام بعقائد الإسلام وشرائعه. ويقول «سليمان الهادي» في تبرير خطته الفنية: «إن رسول الإسلام كان يقول: حدثوا الناس بما يفهمون. ونحن لا نفعل شيئاً غير ذلك. فإن أهل أمريكا يحبون الفن والغناء حباً جماً، ولذلك نصوغ لهم المواعظ في اللغة التي يحبونها ويحسون فهمها». (1)

وعلى الصعيد السينمائي، يستمر التواصل مع الوسط الثقافي الأمريكي عبر أفلام قوية، من حيث المحتوى والحبكة الفنية، حيث يتوقع صدور فيلم شامل عن تجربة إيمان المستشرق النمساوي «ليوبولد فايس» الذي تسمى بـ «محمد أسد»،

(1) لأخذ فكرة عن خلفية و أفكار هذه الفرقة الفنية النيويوركية، راجع كتاب:

Steven Barboza, The American Jihad: Islam After Malcom X, Image Book, New York, 1994, p.33-35.

وذلك أخذاً عن سيرته الذاتية الروائية الرائعة التي صدرت في عام ١٩٥٤م في كتابه: «The Road to Mecca» المترجم إلى العربية ترجمة مثالية نفيسة بقلم البعلبكي بعنوان: «الطريق إلى الإسلام»، ويتوقع أيضاً صدور فيلم آخر للمخرج السوري الشهير «مصطفى العقاد» عن جهاد البطل «صلاح الدين الأيوبي»، وهو فيلم يخاطب الضمير الغربي مباشرة باستعراضه لجرائم الصليبيين في اقتحام العالم الإسلامي وتذريح أهله، وتصدي صلاح الدين لهم، وانتصاره عليهم، ثم عفوه عنهم، ومعاملته لهم بإحسان. وقد صدر مباشرة بعيد عيد الفطر لهذا العام فيلم «محمد رسول الله» الذي أنتجته شركة «Rich Crest Animation» لصالح مجموعة «بدر»^(١) وهو وإن كان موجهاً أساساً لأطفال المسلمين، إلا أنه موجه كذلك للأسر الإسلامية بكاملها، وموجه كذلك للجمهور الأمريكي العريض، حيث تم عرضه في كثير من دور العرض السينمائي على امتداد الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأمور ذات المغزى أن مادة الفيلم تمت إجازتها في وقت واحد من قبل علماء مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، ومن قبل علمين من أساطين حركة الاستشراق الحديثة وهما «د. جون فول» و«د. جون أسبوسيتو»، الأستاذين بجامعة «جورجتاون» ومركز الحوار الإسلامي النصراني.

- الإسلام في الدوائر الثقافية والشعبية:

وقد قوبل هذا الانفتاح الأدبي الإسلامي على «الغير» بانفتاح أكبر من الأوساط الثقافية الأمريكية، فأصبح الإسلام بعد أحداث سبتمبر موضوعاً أساسياً للبحث والتساؤل الجدي في الدوائر الثقافية والشعبية الأمريكية، لا سيما تلك التي تشهد وجود تجمعات إسلامية كبرى فيها، وتمافت الأمريكيون على قراءة الكتب الإسلامية، أو التي تتناول الظاهرة الإسلامية بالرصد والتحليل، وأصبح هذا النوع من الكتب من أشد الكتب رواجاً في سوق النشر.

وبدلاً من أن تُرصد الكتب الإسلامية أو التي تتحدث عن الإسلام في نطاق كتب الأديان الشرقية، كما كان مألوفاً في الماضي، فقد غدت المكتبات التجارية الكبرى تفرد مكاناً خاصاً لعرض هذا النوع من الكتب تحت عنوان: «Islam»، وقد أحصيت في مكتبة تجارية واحدة هي دار نشر: «Barnes&Nobles» أكثر من خمس عشرة ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية، فضلاً عن كتب السيرة والتاريخ الإسلامي، القلم والحديث، وغير ذلك مما يندرج تحت هذا العنوان العريض.

وأتاح تلك النشرات الكثيرة عن الإسلام مجالات أوسع لكي يتعرف الأمريكيون على هذا الدين، ويتواصلوا مع معطياته العقائدية والحضارية والاجتماعية بشكل موضوعي مركز. لكن يلاحظ على أكثر الكتابات التي نشرت مؤخراً عن الإسلام، أنها ركزت بشكل خاص على موضوع الإرهاب، وما إذا كانت له صلة قوية بالإسلام أم لا، وربما كان ذلك اهتماماً طبيعياً في ظل ما دهم القوم من خطب سبتمبر، أو باعتبار أن البحث ما زال في أشواطه الأولى. وعلى العموم، فبإمكان المؤلفين المسلمين أن يلحقوا بذلك الركب، ويسددوا وجهته، بتقديم أبحاث منهجية قوية، تستند إلى المصادر الشرعية القويمة، وتمسّ قضايا العصر الحديث، ومشاكل الواقع الأمريكي بخاصة، بصورة مباشرة، وتنفذ إلى أعماق القضايا، وتقدم المعالجات الإسلامية بأسلوب مقنع.

وقد يتطلب ذلك وقتاً طويلاً، ولكنه أمر لا معدى عنه، فمجتمعات الغرب تعيش بالتوجيه الفكري بالدرجة الأولى، وفي الولايات المتحدة بخاصة تقاس قيمة كل أقلية عرقية أو دينية بمدى إسهامها في عالم الفكر والبحث والتأليف والتعليم الجامعي، وهذه بعينها هي الجوانب التي ما تزال ضامرة في نشاطات مسلمي أمريكا، وتحتاج إلى التفات خاص حتى تبرز اجتهاداتهم وآراؤهم بصورة واضحة للرأي العام، فيقرأ الأمريكيون لهم مباشرة بدلاً من أن يقرأوا عنهم ما يكتبه «الغير»، وأكثرهم مخاصمون!

توطين الإسلام في أمريكا

وقد أثار موضوع خطاب (الأخر) غير المحايد والخطاب غير الدقيق عن الإسلام، وخطاب المسلمين الدعوي غير المناسب لغيرهم مجدداً للبحث سؤال توطين الإسلام في التراب الأمريكي، وضرورة فهم الواقع والانطلاق منه، وأهمية الموازنة بين اهتمامات مسلمي العالم ومسلمي أمريكا، وبين اهتمامات المهاجرين والمواطنين من بين هؤلاء الأخيرين، ذلك أن ما جرى من عدوان كثيف على التراب الأمريكي عدداً في نظر بعضهم عدواناً حتى على مسلمي أمريكا.

فمن ناحية راح ضحية الهجوم على برجي «ماهاتن» قرابة الخمسمائة مسلم، أي ما يزيد على ١٥% من ضحايا ذلك الحادث المشؤوم. ومن ناحية ثانية تحمل مسلمو أمريكا عبئاً كبيراً في أعقاب الحادث، سواء على الصعيد الأمني أو الأدبي، إذ مال «البعض» إلى اتهمهم على الجملة على أنهم ظهير وطابور خامس للإرهابيين، ومورست ضدهم تحرشات وملاحقات أمنية كثيرة، حتى أن بعضهم طفق يخشى أن يلحق بالمسلمين الأمريكيين ما لحق باليابانيين الأمريكيين في أعقاب الهجوم الياباني على «بيرل هاربر» في أوائل أربعينيات القرن المنصرم، وراحوا يستعرضون مفاصل ذلك الحدث التاريخي الاستثنائي، ويدرسونه بجدية ليستلهموا منه الدروس والعبر لصالح حاضر المسلمين الأمريكيين^(١) ومستقبلهم.

وكانت مشاكل عديدة عاناها مسلمو أمريكا قبل هزة سبتمبر قد طرحت سؤال توطين الدعوة في الماضي، ودعت إلى ضرورة تصفيتها من مجموع الآثار والتلوثات العالقة، التي اجتلبها بعضهم من الشرق، حيث حمل بعضهم الدعوة جملة من المفاهيم المختلة والإشكالات المصطنعة والأولويات المعكوسة التي تركز على غير قضايا

Ama F.Shabazz, History's Lessons: Treatment of Japanese - Americans during W.W.II, (١)
The Message, July, 2004, P. 25-28.

المسلمين الأمريكيين، بل توجب أحياناً النزاعات بين الأقطار الإسلامية في مناطٍ خارج على محيط تلك الأقطار.

وقد تأذت الدعوة كما تأذت المجتمعات الإسلامية الأمريكية كثيراً من تلك الرزايا والأوزار، وجاءت كارثة سبتمبر لتعجل بحسم ذلك السؤال الحاد، حيث ترجح بشكل قاطع مبدأ توطين الدعوة بأمريكا، وضرورة التركيز على أولويات مسلمي أمريكا، والواقع الأمريكي، لا سيما أن التحديات أخذت تتكاثر وتتكشف في الأفق، وذهب التصدي لها بمعظم الإمكانات والجهود.

وأهم تلك التحديات، التي يدور حولها البحث والحديث، هي:

١- استكمال (مأسسة) العمل الإسلامي:

حيث تفترض البيئة الأمريكية مأسسة أي عمل عام بشكل جيد. ولا يرجى عائد طيب لأي جهد في المجال العام ما لم يصدر عن مؤسسات قوية راسخة ومرنة ومتطورة تستجيب للطوارئ و تتواءم مع المتغيرات.

وقد عبّر المسلمون الأمريكيون خلال تاريخهم الحديث تجارب متعددة من العمل المؤسسي وغير المؤسسي، وتبينوا جيداً فوائد العمل المؤسسي المتجاني عن الطابع الشخصي أو الحزبي أو الطائفي أو القومي، حيث تتضاءل هنا فرص الخلاف والشجار والانقسام وأثر العوامل الوييلة المحلوبة من الشرق. وتحقق مسلمو أمريكا جيداً أن أكثر إنجازات العمل الدعوي قد تمت بسبب الالتزام بالمؤسسية الراشدة، ومن ثم غدواً لا يرتضون بما بديلاً، ومضوا في سعي جاد متجرد لاستكمالها وإحكامها، حتى تصبح سمة لسائر ضروب العمل الإسلامي، بدءاً بدور العبادة، مروراً بمدارس التعليم العام والعالي ومراكز البحوث ودور النشر، وانتهاءً بمؤسسات الوقف والاستثمار.

ويقع التركيز حالياً في مجال العمل المؤسسي على ترسيخ وتطوير مراكز البحث العلمي، حيث تأكدت الحاجة إلى وجود دوائر أبحاث متقدمة للتخطيط للعمل الإسلامي المتسع، والتنسيق بين أجنحته وفروعه المتكاثرة، وتحديد الأولويات بشكل

منطقي مقنع، وتقديم المشورة العلمية للمؤسسات الإسلامية الأخرى. والمأمول أن تتمخض هذه المؤسسات البحثية المتطورة عن سياسات عليا راشدة تحكم العمل الإسلامي في أمريكا، وتجنّب نزعات الغلو الهدامة، التي أنجبت مأساة سبتمبر وما دونها من المآسي التي عوقت مسار تقدم المسلمين الأمريكيين.

٢- الولوج إلى الساحة الإعلامية:

إن الإنسان الأمريكي العادي توجّهه الآلة الإعلامية إلى حد كبير، فهو يستمد منها معظم معلوماته عن النشاطات السياسية، والدينية، والاجتماعية، والفكرية، في بلاده وفي العالم أجمع.. وفيما يتصل بالإسلام، فإن تلك المعلومات تأتي في غالب الأحيان مغلوطة أو مصوغة بما يوحي بإجاءات سلبية عن الإسلام والمسلمين، سواءً على مستوى النظرية أو التطبيق؛ ويستوي في استخدام تلك الأساليب الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، فالمسيطرون عليه هم نخبٌ توظفهم مراكز مصالح وقوى ذات عدااء راسخ للإسلام والمسلمين، وتحذر تصاعد نفوذهم، وسماع صوتهم، وتبين أفكارهم للرأي العام الأمريكي.

وإذ لم يكن في إمكان مسلمي أمريكا، في الوقت الراهن، أن ينشئوا إمبراطوريات إعلامية تضاهي تلك المتخصصة في تشويه عقائدهم ومبادئهم، فإن في إمكانهم أن يتصدوا بالرد- قدر الإمكان - على ما يقال ويكتب عنهم، واستثمار أدنى فرصة متاحة للرد لتقدم معلومات إيجابية عن الإسلام، والقيام بالتشكيك في مصداقية تلك الإمبراطوريات الإعلامية في تناولها لشؤون الظاهرة الإسلامية، الأمر الذي يكشف خبيثتها لمستهلكي المواد الإعلامية الغافلين.

والحق يقال: فإن المواطن الأمريكي إنسان منفتح الذهن إلى أبعد الحدود، ومعتدل النظر، ويميل إلى الموازنة بين المصادر، وفحص المواد التي تقدمها له وسائط الإعلام؛ ولكن في غياب الردود النقدية الرصينة يتعذر عليه مضاهاة المواد المتلقاة وموازنتها بعضها ببعض، واتخاذ موقف عقلائي معين بإزائها، وهذا واجب المسلمين،

نظام المجتمع العام^(١).. وكل ما يتطلبه تحقيق تلك الرغبات هو أن يتعاون أفراد كل مجموعة مصلحة معينة لتحديد تلك المصلحة تحديداً جيداً، وتبينها للآخرين، والدفاع عنها بقصد تبرير مشروعيتها، ومن ثم المطالبة بتحقيقها، وممارسة الضغط السلمي على صناع القرار، في الجهازين التشريعي والتنفيذي، حتى يعتمدوها ويحققوها. وبذلك تختلف جماعات المصالح ومراكز الضغط عن تنظيمات الأحزاب السياسية، فالأخيرة تمثل قطاعات واسعة من المواطنين، وتنادي بتحقيق مصالح على المستوى القومي العام؛ وتلك تمثل قطاعات محدودة من المواطنين، وتطالب بتنفيذ رغبات لا تتعدى حدود تلك الجماعة الضيقة من الشعب.

وهذا الضرب من النشاط المصلحي هو أكثر ما يلائم وضع المسلمين، من حيث إنهم أقلية صغيرة في أمريكا، فيتعين عليهم من ثم أن ينشطوا في سبيل تكوين اللوبي الإسلامي النافذ لتمثيل رغبات المسلمين ومصالحهم، والمطالبة الملحة بها، وممارسة الضغط القوي على نواب الكونجرس وقادة الجهاز التنفيذي لإجبارهم على وضعها موضع القبول والاعتبار والتحقيق.

وقد نحت معظم جماعات الأقليات العرقية والدينية في أمريكا باتجاه إنشاء مراكز ضغط خاصة لتحقيق مصالحها، فتوجد جماعات أقلية صغيرة جداً، بالمقارنة بحجم الوجود الإسلامي في أمريكا، كجماعة الصينيين التايوانيين، والأرمن، واليونانيين، والقبرصيين، وغيرهم، تتمتع بنفوذ هائل على صناع القرار، وتعرف بتجارها الطويلة كيف تستميلهم لتحقيق مطالبها، بل أحياناً تجد هؤلاء السياسيين هم الذين يسعون لاستكشاف رغبات ومصالح تلك الجماعات الصغيرة وتحقيقها ابتداءً وبمبادرة منهم، وذلك حتى يتفادوا ضغوطها وإحراجها وتهديداتها بحجب الأصوات عن النواب في أثناء الانتخابات.

(١) Richard H. Curtiss, American Muslims Ready to Fight Back Against U.S.A. Patriot Ac. Washington Report on Middle East Affairs, November, 2003, p. 29.

وأصوات المسلمين الانتخابية ينبغي ألا تذهب هدراً، وإنما تجتلب بها المصالح الكبرى، لخدمة وجودهم، وحمايتهم، وتجديره في التراب الأمريكي، فتلك هي الصفة التي تتحقق بما مطالب الفئات في هذه البلاد .

وإذا كانت إسهامات المسلمين في المجال الانتخابي الرئاسي لم يحالفها التوفيق في التجريبتين الانتخابيتين الأخيرتين، حيث صوتوا لصالح مرشح في آن، ثم صوتوا ضده في آن آخر، فليس في ذلك أدنى ضرر، فتلك هي طبيعة العمل السياسي بمفارقاته وملابساته الحرجة الحادة، وليس للمسلمين الأمريكيين من رصيد التجارب مايسعفهم ليستخدموا الخيارات القليلة المبذولة أمامهم استخداماً أمثل، فلا يوجد في الساحة السياسية سوى خيارين الحزبين الرئيسيين، وخيار الحزب الهامشي غير الواعد، وخيار حجب الأصوات الإسلامية وتعطيل واجب الإسلام في العمل السياسي الديمقراطي.. فتلك أربعة خيارات صعبة، يحتاج المسلمون إلى تأمل معطيائهما وفحصها فحصاً متأنياً، ولا يؤدي الاستعجال فيها إلا إلى تنكُّب السبل، وإهدار الطاقات، وإجهاض النتائج. فعلى المسلمين أن يؤدوا واجبهم أولاً في هذا المقتضى، وهو واجب شاق مرهق، و بدونه لا يمكن أن يحصلوا النتائج المتوخاة.

وقبل هذا وبعده يظل التركيز على أداء اللوبي الإسلامي، الذي يستخدم وسائل الضغط المعهودة، أكثر تأثيراً، ويبقى مرجحاً بصفة خاصة لدعم المجاهدات الاقتصادية والعلمية والدعوية لمسلمي أمريكا، وحمايتها من اجترارات الخصوم الشائنين.

- المرأة المسلمة.. عطاء في سبيل التوطين:

هذا ولا يمكن إنهاء الحديث عن واقع الإسلام في أمريكا دون الإشارة إلى عطاء المرأة المسلمة، على وجه الخصوص، وهو عطاء يصب في النهاية في خدمة توطين الإسلام في أمريكا.. فللمرأة المسلمة الأمريكية نشاطات واسعة ملحوظة في خدمة الدعوة والمجتمع. والنساء في أمريكا أكثر إقبالاً على الإسلام من الرجال بكثير، وهن يكتشفن الإسلام في العادة من خلال أزواجهن، حتى ولو لم يكونوا على

تدين شديد، حيث ما بقي من سليقة التدين في سجايهم يكون كافياً في أحيان كثيرة لنيل إعجاب الزوجات، ودفعهن لمزيد من التقصي، لعقائد الإسلام وتعاليمه وشريعته، والانتهاه من رحلة البحث في الغالب باعتناق الإسلام عن اقتناع وحماسة متأججة لتأصيله في نطاق الأسرة ونشره على نطاق المجتمع.

وهكذا ظهرت داعيات على حظ كبير من قوة التفكير، يكثرن من التأليف والمحاضرة، في طبيعتهن ولا ريب المفكرة «مريم جميلة» التي تعتبر أعظم المفكرات الإسلاميات طراً في هذا العصر، وهي وإن لم تكن تعيش في أمريكا حالياً إلا أن نفوذها الفكري فيها من القوة بمكان، لا سيما كتبها في علم اجتماع الدعوة، ونقد المجتمع الأمريكي، وتقديم البديل الحياتي النفسي والاجتماعي الإسلامي.

وسوى «مريم جميلة» توجد مفكرات إسلاميات كثر كـ«أنجريد واتسون» التي تحتل مقعداً لتدريس الإسلام في جامعة قامت أساساً للتبشير النصراني «هارتفورد سيميناري»؛ و«سوزان دوغلاس» التي قامت بنخل مواد الدراسات الاجتماعية في المدارس الأمريكية، التي تتعرض تعرضاً مغلوطاً للإسلام، وقامت بإعداد مواد إرشادية تصحيحية اعتمدت من قبل المدارس، بل وأسهمت في صياغة كتاب يتناول الإسلام اعتمد في كثير من المدارس الحكومية الأمريكية كمقرر إلزامي للطلاب، والبروفسور «عزيزة الحبري» أستاذة القانون، التي أخذت على عاتقها عبء الدفاع عن حقوق المرأة المسلمة، لاسيما بعد تكاثر الاعتداءات الأثيمة عليها بعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر.

وتتولى النساء بصفة أساسية حمل عبء التعليم في المدارس الإسلامية النظامية، كما يتولين عبء التعليم الإسلامي غير النظامي للأطفال بالمساجد، ويتعرضن بسبب نشاطهن الدائب ومظهرهن الكاسي المميز للمتاعب والأخطار بأكثر مما يتعرض له الرجال، وقد كان نصيبهن من ذلك في الأيام التي تلت كارثة سبتمبر هو النصيب الأوفى، ولكن تلك أيام قد تصرمت وانقضت أكثر ما احتملته من الشر، وبقيت المرأة المسلمة الداعية المثابرة أملاً ووعداً بعطاء كبير على مسار ومعتك الدعوة الأمريكي.

خاتمة

لقد استعصت ساحة العالم الجديد كثيراً على الإسلام، وصدت دعوته، واستحوذت على أتباعه الذين ذابوا بالتدريج في المصهر الأمريكي الرهيب، كما عملت البيئة الأمريكية على مزج العقائد الإسلامية بما لا يتفق مع أصولها، كما تبدى ذلك في أصول العقائد التي تبنتها النحل الإسلامية الأمريكية التي ظهرت في العقود الأولى للقرن العشرين، كـنحلة «المعبد الموريسكي» التي تولاهما «نوبل درو علي»، ونحلة «أمة الإسلام» التي تزعمها «أليجا محمد»، ويتزعمها الآن «لويس فراكان».

ولكن العقود الخمس الماضية أتت إلى الساحة الأمريكية بما تحدى تلك النحل التي كانت تزعم تمثيل الإسلام، كما رقد ساحة العقائد الأمريكية، التي يتبارى الدعاة فيها على الترويج لما يزيد عن خمسة آلاف نحلة ودين، بعقيدة جديدة برهنت على متانة ورسانة وجاذبية فائقة مكنتها من اكتساح النحل القديمة التي كانت تدعي النسبة إلى الإسلام، والقيام بالدعوة إليه، ومكنتها كذلك من مباراة ذلك الكم الهائل من النحل والدعوات، والتفوق عليها جميعاً، حتى أصبح الإسلام بذلك الدين الأكثر انتشاراً على الرقعة الجغرافية الأمريكية، مثلما هو الأكثر انتشاراً على الرقعة الجغرافية العالمية.

ولكن جاءت نذر الصدام الحضاري مع الإسلام عقب حوادث سبتمبر، لتذكر بشرط التاريخ الطويل، ومحكات الشدة المتعددة التي ترامت فيه، ولتضع مسلمي أمريكا مجدداً في مواقف الحذر والتراجع والمراجعة. غير أنهم تعدوها - بحمد الله - تعدوها سراعاً، ليتخذوا على إثرها مواقف أجدى تمثلت في تنظيم صفوفهم في مؤسسات متساندة، تتبنى خط الاعتدال، والحكمة، والتخطيط طويل المدى، والمثابرة على الأداء، مع الاستفادة من معطيات العمل الإداري وتجارب المؤسسات الأمريكية المختلفة لصالح مؤسسات تنافح عن قضايا الإسلام، وتلتزم بأحكامه ومثله العليا، وتقدمه في إطار حضاري متحرك لغير المسلمين.

وبذلك أصبحت الدعوة الإسلامية تتوطن في أمريكا وتعمق، وتتبنى قضايا المسلمين الأمريكيين بالدرجة الأولى، مع عدم إهمال قضايا العالم الإسلامي، وأصبح أكثر دعايتها من أصحاب الخبرة الوثيقة بالواقع الأمريكي.. كما انبثق جيل جديد من

أبناء المهاجرين يتحدث الإنجليزية بطلاقة، ويكتبها بإجادة، ويتحاور باقتدار مع خصوم الإسلام وناقديه على الساحات الأكاديمية والفكرية والأدبية والإعلامية.

وتأتى من ذلك الحوار السجالي دعم قوي لصالح دعوة الإسلام، حيث أخرج خصوصاً لُدًّا، واكتسب إلى الإسلام مساندة كبرى من أوساط الرأي العام.. ولعل نتائج آخر استبيانات الرأي العام الأمريكي، التي أشارت إلى أن ربع الأمريكيين فقط هو الذي يحمل فهماً سلبياً للإسلام، هو أفضل دلالة على فاعلية تيار التواصل الإسلامي مع الأمريكيين، سواء على صعيد الحوار الفكري، أو الحوار الديني، أو التعامل الإنساني العام.

وهكذا برهن تيار التواصل مع «الغير» على فاعليته وجدواه، في مقابل تيار المفاصلة العدائية المستفزة، الذي أراد أن يهاجر بمسلمي أمريكا هجرة أخرى خاسرة في داخل أمريكا نفسها. وهو تيار لم يجن منه المسلمون سوى الأضرار البليغة، المادي منها والأمني والأدبي.. وقد نفر المسلمون من دعاوى ذلك التيار، مثلما نفر منها الأمريكيون، فلم يعد له من مصير سوى أن ينزوي ويتضاءل وينحسر، أو يتشكل في إطار نخلة شاذة مستهجنة مثل النحل المتطرفة الأخرى، التي كانت تدعي قديماً احتكار تمثيل الإسلام في أمريكا، وليس له حتى بذلك منجاة من مصير التلاشي والزوال.

هذا وإن أكثر ما يمكن أن يُحكّم به في تقدير قوة التيار المؤسسي المعتدل، الذي يتعلق به مسلمو أمريكا حالياً، هو ذلك الدعم القوي الذي يتمتع به، والحضور الحاشد في مؤتمراته، وقد بلغ حجم ذلك الحضور، رغم المحاذير الأمنية الكثيرة، التي قد ترهد بعض الناس في القدوم والمشاركة، مستوى استثنائياً غير متوقع، حيث بلغ عدد الحضور في مؤتمرين أقيما بالقرب من بعضها بعضاً بشيكاغو قبل أشهر، قرابة ثمانين ألف شخص - كما سلف القول - وهو رقم ضخم بكل المقاييس، وفيه الدلالة الأقوى على تكريس نهج الوسطية العقلانية الواقعية نهجاً أمثل للتعامل مع المجتمع الأمريكي، وهو النهج المرجو لتخليص المسلمين من عقابيل ذلك الحادث الوييل، وتجاوزها جميعاً، والسعي بعد ذلك نحو تمكين الإسلام منارة للهدى والرشاد في هذا البلاد.

أحداث سبتمبر دعوة للمراجعة.. وإمكانية التجاوز

(*) الأستاذ عمر عبيد حسنه

المسلمون في الغرب جزء من البناء الحضاري والنسيج الاجتماعي، وإسهاماتهم الحضارية واضحة للعيان.. والأمل معقود، رغم الإصابات، التي لحقت بهم، والنزعات العنصرية التي تحاصرهم، أن يشكلوا جسور التواصل الثقافي والحوار الحضاري، ويصوبوا ذهنية تلك المجتمعات، لتراهم من المحسنين.. وإن أخشى ما نخشاه ألا تأخذ أحداث سبتمبر ما تستحقه من التحليل والدراسة والمراجعة، على مستوى الذات (والآخر)، والتعرف إلى الأسباب الحقيقية والموضوعية التي تكمن وراءها، واكتشاف الفجوات والعمل على تجاوزها.

أرى، شأن الكثير في العالم، أن أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) شكلت زلزالاً ما تزال حممه تجتاح العالم بأكمله، ومنعطفاً تاريخياً ما تزال ملامحه تظهر وتتضح شيئاً فشيئاً. لكن هذه المرة بشكل متسارع الإيقاع والآثار، بسبب ما تمتلك الدول الأقوى من تكنولوجيا الاتصال والأدوات الإعلامية المتفوقة، إلى درجة يمكن القول معها: إن هذا الحدث سوف يعتبر بداية لحقبة تاريخية عالمية جديدة واضحة البصمات على مسيرة الحضارة العالمية، والعلاقات الإنسانية عامة، قد

(*) مدير مركز البحوث والدراسات.. (دولة قطر).

لا تقل في أهميتها وتأثيراتها عن الحربين العالميتين اللتين أعادتا تشكيل العالم، ورسم تحرائطه السياسية والجغرافية والتربوية والاجتماعية والمفاهيمية وفق إرادة الأقوى المنتصر وتحقيقاً لمصلحته.

وقد لا نجافي الحقيقة ونقع في التهويل والمجازفة الفكرية إذا قلنا: إن أحداث أيلول (سبتمبر) كانت إيذاناً بانفلاق الحرب العولمية أو العالمية الثالثة وإيجاد مسوغاتها، وإن اختلفت أدواتها وأسلحتها ووسائلها وأهدافها، وميادنها، وأن هذه الحرب سوف تشمل العالم كله والمجالات كلها بشكل أو بآخر، إن لم تكن وصلتها بعد.

فهل يمكن لنا في ضوء الكثير من الحقائق والملاحظات والمعطيات أن نطلق عليها مصطلح حروب «العولمة» أو «عولمة» الحروب والهيمنة، سواء بالنسبة لمجالاتها المتعددة والشاملة أو أهدافها التي لم تعد خافية على أحد؟ إنها حرب سياسية، وحرب فكرية واقتصادية وحضارية، حرب تغيير للعالم وإعادة تشكيله وتنميته وفق إرادة الأقوى.

ولئن كان ميدان الحرب العالمية الأولى والثانية، في الأعم الغالب، الدول الأوروبية على وجه الخصوص، وإن امتدت نتائجها وآثارها إلى العالم كله، فإن ميدان هذه الحرب الرئيس هو العالم كله بشكل عام وعالم المسلمين بشكل أخص، حيثما كانوا، ولا نقول العالم الإسلامي جغرافياً، لأن مسلمي الغرب كانوا خط المواجهة الأولى، وإن كانت الصورة تبدو أكثر ظهوراً والأهداف أكثر تجلياً ووضوحاً في بعض أنحاء العالم الإسلامي الأخرى.

وقد لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا: إن أحداث أيلول (سبتمبر) اعتبرت، عند بعض الحاقدين والعنصرين، واستغلت كفرصة عظيمة للثأر من المسلمين، وإنعاش الأحقاد التاريخية، وتجديد الذاكرة الغربية التي مرت بحقب من العنصرية والصليبية، ومحاولة

استرجاعها لمناخ الحروب الصليبية التي شنتها، ومن بعدها الاستعمار الحديث، ومن ثم صناعة العمالة السياسية والثقافية في عصر ما بعد الاستعمار على العالم الإسلامي. لذلك يمكن، من بعض الوجوه، اعتبار هذه الأحداث وتدايعاتها هي أشبه بالكواشف الكيميائية، التي تحدد خصائص وصفات وتفاعلات المواد، وتبرز الحقيقة الكامنة خلف الصورة المزيفة، وتسقط الأقنعة، وتسفر عن الوجه الحقيقي للكراهية والعداوة، وتخرج الأضغان، لذلك فهي تحتاج إلى المراقبة الدقيقة، شأنها في ذلك شأن معظم الأزمات الكبرى التي تخرج المخبوء عادة، بعيداً عن التكيف وصور النفاق الاجتماعي والسياسي، إنما تمثل المرآة الحقيقية للواقع، والزاوية الدقيقة للنظر والمعرفة، على الرغم من ادعاءات ودعايات الرحمة والإنسانية، واحترام حقوق الإنسان، وإشاعة قيم الحرية، والحرص على إشاعة الحرية الدينية، ونشر قيم الديمقراطية، والعدل، وعدم الاعتداء، وإقرار الحق في تقرير المصير، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول والشعوب، والجنوح إلى الحوار بدلاً عن المواجهة.

ونحن هنا لا نريد أن نعمم بأحكامنا هذه على سائر الحقب التاريخية وسائر الناس، شأن ساسة وقادة بعض الدول الغربية اليوم، الذين باتوا يجيشون الجيوش، ويحشدون الأقلام والإعلام والأموال لمعاقبة المسلمين جميعاً، وأخذهم بجريرة بعض الآحاد، أو بعض الأفراد، على شكل لا يمكن تفسيره إلا أنه محاولة لإحياء الروح الصليبية، وبعث الأصولية الحاقدة من جديد، وتغذية نزعات التعصب، والتعبئة ضد المسلمين، إلى درجة التشكيك بالإسلام ونبى الإسلام والقيم الإسلامية، وإشاعة أحاديث الإفك، ومجافة الحقيقة التاريخية في الادعاء أن القيمة الإسلامية عاجزة ومتخلفة بطبيعتها عن صناعة الحضارة، بهذا الشكل المقيت والفتج من عمى الألوان، الذي يقود إلى التعميم بالأحكام، ومحاولة رمي المسلمين بداء التعصب والعنصرية الذي يعانون هم منه.

مؤثرات مناخ الكراهية

وقد يكون من المفيد أن نفتح بعض النوافذ للإطالة منها على المناخ الثقافي والسياسي، الذي يحكم الذهنية والإدارة الغربية المعاصرة، التي رضيت لنفسها أن تكون، سواء بفلتات لسانها أو بممارساتها المتنوعة، وريثة الحروب الصليبية والاستعمار الحديث، وحاملة لواء الهيمنة على العالم باسم «العولمة»، وفرض الأنماط الغربية في المجالات المتعددة، السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي باتت تمثل اليوم الاستعمار الأحدث.

وسوف نشير إلى بعض من خروج هذه الأضغان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر ٢٠٠١م) حيث كثرت الكتابات الغربية عن علاقة الغرب بالإسلام، وجاءت تلك الكتابات تحت عدد من العناوين المتشابهة من أمثال: الإسلام والغرب، الصراع بين الحضارات، المسلمون خلف الحصار الغربي، انتهزوا الفرصة، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد السلام، الأصولية الإسلامية، نهاية التاريخ... إلخ.

وقد تزعم تلك الحملات المسعورة وأوجد لها مسوغاتها الفكرية والاستراتيجية بعض الكتاب من أصحاب الخلفية التوراتية، من أمثال: برنارد لويس، وصموئيل هنتنغتون، ومن موظفي الأمن والاستخبارات الأمريكية من أمثال: جراهام فوللر، وأيان ليسر.

ولعل ما صرح به «جون كالفن» السكرتير العام السابق لحلف شمال الأطلسي بعد هدم جدار برلين - ولم تقع أحداث بعد - الذي اعتُبر نصراً للإمبريالية الرأسمالية، يشكل إشارة واضحة لوجهة معظم منظري السياسة الغربية، الذين يقبضون على السلطة اليوم؛ يقول «جون كالفن» ما ترجمته: لقد كسبنا الحرب

الباردة بين الشرق والغرب، ولكن هناك خلافاً قديماً سوف يتجدد (إن عاجلاً أو آجلاً) بيننا وبين الإسلام، ولا ندري من الذي سيكسب المعركة؟! وما صرح به «مايكل ساللا» من أساتذة الجامعة الأمريكية في واشنطن، الذي ذكر أن العلاقات بين السياسة الخارجية الغربية وبين الإسلام سوف تكون علاقات عدائية واستتصالية، على غرار الاستراتيجية التي اتبعتها الرأسمالية مع الشيوعية حتى اسقطت الاتحاد السوفيتي.

و«ساللا» هذا مصاب بعمى الألوان أيضاً، فهو لا يرى إسلاماً متطرفاً وآخر معتدلاً، فالفرق بينهما عنده بالتكنيك لا أكثر، ومن ثم فإنه يرى، شأن عدد غفير من الباحثين، ضرورة دعم حكومات المسلمين التي تقوم على قمع الحركات الإسلامية، لما لتلك الحركات من خطر - في زعمهم - على الحضارة الغربية.

وهذه الوجهه قد لا تحتاج إلى دليل، لأنه الواقع الذي يكاد يكون مشهوداً ومستمراً منذ إسقاط الخلافة والإتيان بالعسكر للحكم، لأنهم الأقدر على ممارسة الظلم والاستبداد السياسي، وإن استبدلوا ألبستهم، لقمع حركات الوعي الإسلامي.

أما «هنتجتون» صاحب كتاب «صراع الحضارات» فيحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأولى في انتشار الغرب من وضعه الراهن، وفي فرض الحضارية الغربية كحضارة عالمية.

ونعاود القول: إننا بالإتيان على مثل هذه النماذج من المفكرين والساسة والزعماء، الذين لا هم لهم إلا إثارة الكراهية، وبعث الأحقاد، والإغراء بقتل المسلمين ومحاصرتهم، ومحاولة إقصائهم وإغائهم حضارياً، ومواصلة الحروب الصليبية المقنعة، والترويج لها، والتحريض ضد الإسلام والمسلمين في المجتمعات التي تدعي

العلمانية، وإقامة ودعم أنظمة الاستبداد السياسي، وهي تدعي الديمقراطية، لا تهدف إلى المساهمة بصناعة مناخ الكراهية والتحضير للمواجهة، ولا حتى التعميم بالأحكام على أهل حضارة الغرب كلهم، وإنما هي نوافذ على حمالين الخطب، لإدراك السبب الحقيقي الكامن وراء المواجهة.

إننا لا نريد أن نقع بما وقعوا به من التعميم والحكم على العالم الإسلامي بأكمله والمسلمين أينما كانوا، وتجريمهم، ومعاقبتهم، وغمط الحضارة الإسلامية بفعل نفر منهم، ذلك أن التعميم لا يخرج عن أن يكون ضرباً من العمى الألوان وعدم التمييز، حتى ولو كان يختفي وراء ألقاب علمية وفكرية، لأن التعصب والحقد هو المحرك، الذي كثيراً ما يجعل العلم والفكر مطية له، فالعلم مع التعصب يقود إلى البغي والتعسف والكثير من التجني.

وفي يقيننا أن هذه الموجة العاتية التي يقودها اليمين المتطرف - وإن صح التعبير: المتصهين - ضد الإسلام والمسلمين، سوف تتكسر، مهما طال بما الأمد؛ لأنها محض ظلم، وضد سنن الله في الأنفس والآفاق، وإن انتصرت إلى حين، والعبرة دائماً بالعواقب، حيث لا يصح إلا الصحيح، شأنها في ذلك شأن سائر العداوات التاريخية، ومصيرها سيكون ذات مصير سائر الإمبراطوريات التي حاولت الهيمنة والاستيلاء على العالم، لكن لا بد أن نشير إلى أن سنن الله سبحانه وتعالى إنما تتحرك من خلال عزائم البشر واستشعار التحدي والمدافعة الحضارية، فالعبء الأكبر يقع على عاتق المسلمين، وقدرتهم على فهم الصورة واستيعابها، وكيفية التعامل معها.

ولا شك أن من التعميم الشائن اعتبار أن هذه الموجة العاتية المتعصبة تمثل مجتمعات الغرب كلها، وإن كانت اليوم تطفو على سطحها، ذلك أن الكثير من العقلاء والمفكرين والعلماء وحتى أفراد الشعب العاديين باتوا يبصرون المخاطر كلها

التي سوف تترتب على هذه المسالك الرعناء، ويحذرون بكل ما يستطيعون من خطورة النتائج.

إن صور الحقد والكراهية للغرب باتت تتسع، حيث بدأ الغرب يفتقد مصداقيته في عمق الشعوب الإسلامية التي بدأت تشعر يوماً بإهانة الغرب لها بمختلف الصور، ولا عبرة هنا بالأنظمة الرسمية، التي تبدو موالية للغرب، ذلك أن الكثير من تلك الأنظمة الرسمية ما يزال يعتمد عليها الغرب، هذه الأنظمة وإن استطاعت أن تتحول إلى الغرب لكنها لم تستطع أن تحول شعوبها، الأمر الذي جعل المواجهة مع الذات، حيث باتت الدولة في مواجهة الأمة في كثير من بلدان العالم الإسلامي، مما أهلك الدولة وأهلك الأمة، وهياً المناخ المناسب لنمو بعض تنظيمات التطرف والغلو واللجوء إلى المواجهة.

ذلك أنه بمعادلة بسيطة وساذجة من قبل المتطرفين، فإن الكثير منهم أصبح يتوهم أن الدولة إنما تمارس القهر والغلبة والإقصاء بما تمتلك من السلطة والقوة، فلماذا لا يلجأ إلى استعمال القوة وممارستها للخلوص من حالة الإحباط واليأس والاحتقان والمحاصرة، فوقع بمعالجة الخطأ والانحراف بخطأ وانحراف، وبذلك قدم المسوغات والمبررات للدولة ومن وراءها - دون أن يدرك - لمحاربة القيم الإسلامية باسم محاربة التطرف والإرهاب.

وليس هذا فقط، فقد تكون ممارسة التطرف والإرهاب صناعة دخيلة وغريبة عن الإسلام، وقد تكون ثمرة لاختراقات خارجية لتشويه صورة الإسلام وإيجاد المسوغ لمواجهته بعد أن تزايد عدد معنقيه، ولتسويغ العدوان والاجتياح، باسم محاربة التطرف والإرهاب.

من محاذير الفكر الدفاعي

وفي غمرة هذه الهجمة الشرسة، والصورة الضبابية، واختلاط الأوراق، والألوان، وعدم التمييز في المواجهة والمسؤولية بين البرئ والجاني، هنا قضية قد يكون من المفيد بل من الضروري التوقف عندها ولو بقدر، على الرغم من الكتابات الكثيرة التي صدرت عن الداخل الإسلامي بعد أحداث أيلول (سبتمبر) لمواجهة كَيْل الاتهامات لعموم المسلمين وتجريمهم، وليس ذلك فقط بل محاولة إدانة القيم الإسلامية، واعتبارها المسؤولة، الأمر الذي يدعو للشفقة ويتجاوز كل عقل وعدل ومنطق وتاريخ، ذلك أنه يمكن تصنيف جميع الكتابات والأدبيات الصادرة بعد الحادي عشر من سبتمبر في خانة الفكر الدفاعي، أو الأدب الدفاعي، الذي قد يصل أحياناً إلى مرحلة المرض، ويساهم سلباً بغلبة العدو وتكريس الهزيمة والوصول إلى حالة من الهوان التي يرضى فيها القتل وليس يرضى القاتل، وأن الجريمة المرتكبة تنتهي دائماً بالقبض على القاتل.

وليس الغاية هنا أن نقلل من قيمة وأهمية الفكر الدفاعي لحماية القيم الإسلامية والدفاع عن الحقيقة وكشف الزيف والتجني ونصرة عالم المسلمين، ولكن الذي نريده أن لا يتجاوز الفكر الدفاعي المساحة المحددة والمقدرة حتى لا يُلقى (الآخر) القبض على عقولنا ويغتصبها، ويحدد نشاطها مسبقاً، ويتحكم بإنتاجها، على حساب الكثير من قضايانا الملحة على الأصدعة المتعددة، كما اغتصب أرضنا وسياساتنا واقتصادنا، ذلك أن الاتهامات المتتابعة تجعلنا مشغولين فكراً بما يشغلنا به، وهذه من أخطر دوائر التحكم الفكري والثقافي.

ونستطيع القول: إن إلقاء نظرة على الأدبيات الصادرة في عالم المسلمين، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تكشف عن أنها لم تخرج في معظمها عن هذا الفكر

الدفاعي ورد التهم، والكثير يشعر أنه على الرغم من ذلك فلا يزال الأمر بحاجة إلى المزيد، الذي قد يكون على حساب قضايانا الأخرى.. فالتهم، والمفردات الإعلامية، والمصطلحات السياسية، التي تُقذف بها كالحمم من (الأخر) استطاعت عملياً التحكم والتوجيه لنشاطنا الذهني وإنتاجنا الفكري.

هذه الهجمة على القيم الإسلامية، والتشجيع على عالم المسلمين، وإن اشتد أوارها، بعد أحداث أيلول (سبتمبر)، واستخدمت لها كل الأسلحة، إلا أنها قديمة قدم الإسلام نفسه، حتى لتكاد تصبح سنة ماضية ومسلّمة لا تحتاج إلى مراجعة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: ٢١٧)، ﴿هَآئِنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ (آل عمران: ١١٩).. وسوف لن يرضى عنا بعضهم مهما حاولنا، والواقع شاهد على ذلك، حتى نتبع نهجهم وقيمهم وثقافتهم وحضارتهم؛ لأنهم يعتبرونها المعيار لكل حضارة وتقدم وسياسة واقتصاد واجتماع وفن وقيم وعادات، حتى الطعام والشراب... لن يرضوا حتى نتبع ملتهم.

وهذه ليست وجهة نظر، جاءت ثمرة لرد فعل، وإنما هي حقيقة تاريخية وحضارية، تؤكدها الحروب الصليبية، وحروب الاستعمار الحديث، وأنماط الاستعمار الأحدث، وحروب «العولمة» التي تكاد تكتسح العالم كله، لفرض قيم النظام العالمي الجديد، أو إقصاء كل ما عداها، حتى بات يحكم عالمنا اليوم بشكل واضح مقولة: «يرضى القليل وليس يرضى القاتل».

وقضية المواجهة وإيجاد العدو وتجييش الجيوش وتحويل مسار العلم والتقنية لإنتاج وسائل القوة والتسلط، وتحريك الجيوش تجاه (الأخر) تحت مسميات متعددة، من حروب صليبية إلى حروب الاستعمار إلى حروب عالمية، والحلم بالإمبراطوريات،

يكاد يكون نسق الحضارة الغربية وحلمها وكيانها وهاجسها الدائم، فإذا لم يكن هناك عدو يصبح الأمر المطروح كيف نصنع عدواً، حتى لو لم تكن هناك معارك وحروب ساخنة، فالإعداد والاستعداد والهواجس تبقى تحكم العقلية في ما أسمى الحرب الباردة.

وتغيير الأسلحة والتحول إلى مجال الإنتاج الإعلامي والمعلوماتي والإلكتروني، واعتبار المعرفة هي القوة المرنة وقوة المستقبل، هو تطوير للوسيلة، وبقاء للعقلية، وتمكين للمناخ الثقافي، الذي يربي على السيطرة والتفوق والصراع والغلبة على (الآخر)؛ لأن ذلك في زعمهم يوحد الصف، ويقوي الجبهة الداخلية، ويجمع الأمة لحماية نفسها وتجاوز مشكلاتها وأزماتها الداخلية، دون أن تدري أن التداعيات الخارجية للمواجهة وتوسيع دائرتها وإقامة الإمبراطوريات يؤدي إلى نشوء الأزمات الداخلية القاتلة.

لذلك فمسلسل المواجهة والاستهداف لم يتوقف وإن تغيرت وسائله، فمن الحروب الصليبية إلى الحروب العالمية، إلى حروب الاستعمار الحديث، إلى مواجهة الشيوعية ومؤسساتها، إلى حروب ما بعد سقوط الشيوعية، كلها مؤشرات على أن المواجهة واصطناع العدو والصراع معه هو نسق حضاري ثقافي معاً.

ولعل استهداف القيم الإسلامية والعالم الإسلامي لم يغب عن الذهنية وبعض الإدارات والقادة والمفكرين الغربيين، في كل مراحل المواجهة، التي بدأت بالحروب الصليبية، مروراً بالحروب العالمية التي أدت إلى تقسيم العالم الإسلامي وتفخيخ المنطقة بإقامة إسرائيل، وانتهاءً بحروب الاستعمار الحديث، التي أدت إلى احتلاله، وكانت غالباً ما تصفى الحسابات بدماء المسلمين، وكان المسلمون وعلى الأخص من المغرب العربي هم وقود الحروب العالمية في كثير من الأحيان، كما كانوا السواعد لبناء ما خلفته الحرب من دمار.

ولا يغيب عن بال أحد من المتابعين والمراقبين كيف استخدمت القيم الإسلامية كسلاح لمواجهة الشيوعية والإلحاد في العالم، وجندت لذلك الكثير من الأنظمة والحكومات والأموال في عالم المسلمين لمواجهة الشيوعية، عدو الرأسمالية اللدود، باسم محاربة الإلحاد وحماية العقيدة الإسلامية، مما أدى إلى تقسيم العالم الإسلامي إلى دول ثورية اشتراكية ودول يمينية محافظة، وكان بأسها بينها شديداً، الأمر الذي أهلك الأمة ولم يقتصر على إنحناك الدولة.

لقد استخدمت التضحيات الإسلامية، والأموال الإسلامية، والأنظمة في البلاد الإسلامية، وحتى بعض التنظيمات الإسلامية، لمواجهة الاتحاد السوفيتي في أشرس المعارك في أفغانستان، وزوّد المجاهدون بأموال المسلمين وسلاح الغرب ودعمه لدحر الاتحاد السوفيتي، حتى لنكاد نقول: بأن أفغانستان والمجاهدين كانوا أحد الأسباب الرئيسية لسقوط الاتحاد السوفيتي، ثم تحولوا بعد ذلك إلى متطرفين إرهابيين يجب مطاردتهم، لما سوف يشكلون من خطر على الحضارة الغربية وعلى الأنظمة وحكومات المسلمين (!)

هذا عدا عن إقامة الأنظمة الديكتاتورية، ودعمها ودفعها لخوض المعارك الطاحنة لصالح (الآخر) ومن ثم يجيء الوقت للتضحية بهذه الأنظمة واستبدالها؛ لأن العملاء هم الأرخص دائماً، وسوف يُلفظون بعد أداء الدور المنوط بهم.. وقبل ذلك وبعده ما قام به الغرب، الذي يدعي العلمانية والديموقراطية، من تفخيخ العالم الإسلامي - كما أسلفنا - بإقامة الكيان الصهيوني العنصري القائم على الرؤية الدينية في قلبه، ينهك قواه، ويهدر طاقاته، ويصنع أزماته، ويساهم بعدم استقراره، ويستنزف ثرواته، ويكرس تخلفه.

ونستطيع القول: بأنه على الرغم من التحدي والاستفزاز الذي صنعه الكيان الصهيوني، والذي ساهم إلى حدٍ كبير بحركة الوعي والعودة إلى الذات والاحتفاء بالجزور والقيم الإسلامية، وكشف الانحياز وتغييب الحق والعدل عن المواقف الدولية، الأمر الذي أسقط الأفتعة عن الوجوه، وأفقد الكثير من دول الغرب مصداقيته، وساهم بشكل أساس في صنع التطرف والتشدد والغلو لمواجهة إرهاب الدولة المحتلة، والتأثر من الدول المنحازة لها، التي تكيّل بمكياين أو أكثر، إلا أن الحقيقة التي لا مجال لتجاوزها أن الكيان الصهيوني ومن ورائه اليمين المتصهين، كان فحاً محكماً ومخططاً له بذكاء ودهاء، أدى الدور المنوط به بشكل محكم ولا يزال.

فالتميهة لشيوخ الاستبداد السياسي في العالم العربي والإسلامي، وما يمكن أن ينتجه من الغلو والتطرف والمواجهة، سُوغ لوجوده بذريعة مواجهة الاحتلال، وكان الشعار الدائم الذي يجرس الناس: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، حيث أحرست الأصوات، فتخلف المجتمع وكنمت الأنفاس وصودرت الحريات، وبدأ مسلسل «العسكر من أجل حماية الوطن وأمل التحرير للأرض المحتلة»، واستمر مسلسل الانقلابات العسكرية المتبادلة باسم ثورات التحرير، التي قضت على الحرية، وقسم العالم العربي إلى دول تقدمية جعلت من نفسها وصية على القضية أو قضايا الأمة، ودول رجعية اهتمت بالعمالة والتأمر على القضية؛ ولا تسأل عن الإهالك الذي تركته هذه المساجلات، التي لم تزد المنطقة إلا تخلفاً وعجزاً.

حتى الجيوش، التي تشكلت من أجل التحرير وحماية الوطن استنفدت خيرات البلاد، وأهككت اقتصادها، وتحولت من حماية الوطن إلى حماية الأنظمة وسدانة

الاستبداد السياسي وممارسة القهر للعباد والبلاد، وتحولت إسرائيل من كيان هزيل إلى أسطورة في القوة التي لا تقهر، وبذلك لم تقتصر الخسارة على فلسطين وإنما امتدت الخسائر والعوارض لتصيب جميع أنشطة الحياة.

أما الاقتصاد وإصاباته المزمنة في بعض بلدان العالم العربي والإسلامي فحدث عنها ولا حرج، فمعظمه تعرض للنهب العام، وما بقي انتهى إلى تكديس الأسلحة التي تضر ولا تنفع.. حيث أصبحت الأموال والأسواق العربية محلاً لأسلحة الخردة، إضافة إلى أن الأنظمة التي ادعت الثورة السياسية والاجتماعية وتخليص البلاد من الفقر والطبقية، لم تنجح إلا في تعميم الفقر بعد أن كان هناك فقراء وأغنياء، لتحقيق مبدأ المساواة، ونشوء طبقات جديدة استأثرت بالثروة والحكم (كان قلبها على اليسار لكن جيوبها كانت في اليمين) كما يقال، وأصبح الناس يقتاتون بالشعارات ويرددونها: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، «لا حرية لأعداء الشعب»، «كل الخصوم، من كل الأطراف، عملاء لإسرائيل ومن وراءها»، حتى يكاد لا يبقى شريف في الأمة، والقهر والتسلط والطردهم والتهجير القسري والاختياري، وتفريغ البلاد من كل الطاقات، هو السياسة المعتمدة.

هذا إضافة إلى ما تركته نكبة فلسطين من الدفع بآلاف المحرومين واللاجئين والمطرودين والعاطلين عن العمل إلى بلاد العالم الإسلامي والعالم، في الوقت الذي كانت إسرائيل تسهر على بناء نفسها، وتكريس ديمقراطيتها، وتقوية جيشها، وإطلاق الصواريخ، وبناء مؤسسات أسلحة الدمار الشامل، وإطلاق المصطلحات والمفردات والمفاهيم والمذلولات التي يعاد إنتاجها في الغرب وتسويقها إلى العالم بشكل عام والعالم العربي والإسلامي بشكل خاص،

ومحاسبته عليها، ويستمر فينا التراجع والتقهر، وتسودنا مقولة: «يرضى القتل وليس يرضى القاتل».

فكيف والحال هذه، والمناخ هذا، لا يكون التطرف، ولا يكون الإرهاب، ولا يكون الغلو؟!!

فالغريب أن لا يكون هناك إرهاب وتطرف وحرركات يائسة وتصرفات محبطة؛ لأن أسبابها جميعاً متوفرة، وضاعطة، وقد يكون من التعسف والظلم والمجازفة أن يعتبر بعض الباحثين والقادة السياسيين أن سبب التطرف والإرهاب والغلو، مع تحفظنا على الكثير من مدلول هذه المصطلحات، هو الإسلام، ومن ثم يعتمد هذا التسويغ، الذي لا يمت لعقل أو علم أو استقصاء أو دراسة موضوعية جادة، لظواهر الغلو والتطرف والإرهاب، فالأسباب التي قد لا تخصي هي المسؤولة عن مثل هذه الظواهر، اللهم إلا إذا كان الكثير منها مصنوعاً، وكان أصحابها مُخترقون، وأما صنعت لتتخذ ذريعة للنيل من الإسلام والقيم الإسلامية وحضارة المسلمين، ذلك أن رفع اللوحات والشعارات الإسلامية على مثل هذه الظواهر والممارسات لا يغير شيئاً من الحقيقة، فالاسم مهما كان لا يغير حقيقة المسمى، ولا أدل على ذلك من هذا التعميم الرهيب الرعيب، الذي يفتقر لكل منطق وعقل ودليل، على المسلمين جميعاً، بل وعزو سبب التطرف إلى القيم الإسلامية.

فالنظر لمثل هذه الظواهر، وعنونتها بالإسلام، فيه الكثير من الظلم والتجني ومجافاة الحقيقة؛ ومحكمة الإسلام والمسلمين على هذه الظواهر هو الخطر، الذي لا بد من التفكير الكثير بكيفية التعامل معه.

والعجيب الغريب أيضاً أن ينساق وراء هذه التفاسير والتحليل لظواهر العنف والتطرف والإرهاب، الكثير من الساسة والمفكرين وأهل الرأي والعلماء، الذين تحول

العلم على يدهم إلى لون من البغي: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا اَلْكِتَابَ اِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ اَلْعِلْمُ بَعْثًا بَيْنَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٩)، وتناسوا الأسباب الحقيقية لهذه الظواهر، لحاجة في نفس يعقوب، واعتبروا القيم الإسلامية هي المسؤولة عنها، والمسلمين هم الإرهابيون والمجرمون.

وبذلك أعطوا أنفسهم الحق في الحرب على الإسلام والمسلمين، وإعادة احتلال بلادهم، وتجاوز سيادتهم، والتدخل بل والضغط عليهم لتغيير أسلوب حياتهم ومنهجهم وعاداتهم وتاريخهم وتعليمهم ودينهم وأنظمتهم السياسية والاجتماعية والإعلامية، وبدأت الدعوات إلى ضرورة التغيير، وامتلاك حق التدخل، ووضع التشريعات التي تسوغ ذلك، وتشريع قوانين الأدلة السرية، كسيوف مسلطة على رأس كل إنسان والتي لا يجوز الإطلاع عليها لدواع أمنية؛ لأن في ذلك إخلالاً بالقضية الأمنية وإضراراً بالأمن القومي، وتشريعات لحق التدخل باسم ضرورة توجيه الضربات الاستباقية أو الحروب الدفاعية، وافترض أعداء، وتعميم هذا الافتراض، وعدم قصره على من يقوم بالإرهاب - حسب رأيهم- وتجنيد الكثير من القادة والزعماء والمفكرين والمشرعين لتسويق هذه الممارسات لإرهاب الدولة الأقوى، التي تتدخل بالعالم كله باسم الحرب على الإرهاب وتعقبه، واعتماد المؤسسات السياسية والتشريعية الخاصة بالدول الأقوى، ومنحها الحق وإطلاق يدها في العالم بدل مؤسسات الأمم المتحدة.

إن مرحلة جديدة، أو حقبة جديدة من حقبة التاريخ، بدأت بالحدادي عشر من سبتمبر، مهما حاولنا التهوين من الأمر، أو التهويل لأسبابه وآثاره، وأن المستهدف الأول في ذلك يكاد يكون هو الإسلام والمسلمين، مع الأسف.

الهجرة إلى أرض العدل والحرية

هناك حقيقة يعتبر إدراكها على غاية من الأهمية، على مستوى الدعوة والحركة والتعامل مع (الآخر)، وهي أن المسلم يعتقد أن الأرض كلها لله، يورثها من يشاء من عباده، وهي فضاء الحركة ومجالها.. والهجرة إلى أرض الله الواسعة اعتبرها الإسلام سبيلاً للخروج من حالات الضغط والمعاناة، وتجاوزاً لحالات الاستضعاف: ﴿ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ (النساء: ٩٧)، ﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَمًا كَثِيرًا وَسِعَةً ﴾ (النساء: ١٠٠).

لذلك فالمسلم لا يعاني من عقدة الاغتراب، كما أنه لا يعاني من عقدة الأغراب والأغيار؛ لأنهم محل لدعوته، فهم أمة الدعوة ومجالها، والهدف هو إلحاق الرحمة بهم وإنقاذهم، والمسلم مواطن عالمي في أمة الإسلام، ومن ثم في دولة الإسلام، حيثما كان وكانت جنسيته، فالإسلام فكرة أمة قبل أن يكون كيان دولة.

والهجرة ليست هروباً وفعالاً سلبياً وإنما هي بالنسبة للمسلم خطة وحركة إيجابية، مجاهدة وفرصة عطاء، وإتاحة مجال لتوصيل قيم الإسلام وإلحاق الرحمة بالعالمين، استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء: ١٠٧) فالمهاجرون رسل الدعوة والرحمة للناس حيثما تحركوا وأينما كانوا، والأصل أن المسلم رسول رحمة ودعوة قبل أن يكون رجل دولة وسلطة؛ فالدولة والسلطة وسيلة لتحقيق كسب أكبر من الخير وليست غاية في نهاية المطاف.

فالمهجرات في تاريخ الإسلام بشكل خاص والنبوة بشكل عام، وإثارة الاقتداء عند (الآخر)، كانت ولا تزال هي الوسيلة الأهم في مسيرة الدعوة إلى الله.. وإذا كان الإسلام دين الإنسان، وقرآنه خطاب الإنسان، أينما كان، فذلك يفتح آفاقاً للدعوة والحركة واتساع دائرة الأخوة الإنسانية بشكل يتجاوز كل الحدود والفوارق القسرية، والبعد عن التعصب والانغلاق والعنصرية، ولعل هذا هو السبب الرئيس في انتشار الإسلام والإقبال عليه وقبوله من أبناء بلاد المهجر، حتى ولو كان دعائه من المهاجرين إليهم.

والمهجرة كانت ولا تزال منبع عطاء وخير وجهاد، سواءً أكانت هجرة المسلم إلى (الآخر) أم هجرة (الآخر) إلينا. لذلك فالمهجرة ليست تولية دبر بقدر ما هي استراتيجية تتجاوز لمجال أفضل وعطاء دائم ومستمر.

ولا بد من الاعتراف أن أمريكا، حتى بدايات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت تتمتع بأقدار من الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وتوفير فرص العمل.. كانت حريصة على استقطاب الكفاءات العالمية النادرة للمساهمة في بنائها الحضاري، ولذلك كانت محل جذب وإغراء بالهجرة إليها من العالم الإسلامي والعالم، رغبة في الحرية والتمتع بالكرامة والعدل، خاصة وأن معظم أنحاء العالم الإسلامي يسوده الاستبداد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان.

فالمهجرة إلى أمريكا والغرب لم تقتصر على هجرة السواعد فقط، وإنما تجاوزتها إلى هجرة العقول والكفاءات، حتى غدت أمريكا محلاً لاستقطاب الكفاءات وتقديرها، ومحلاً لطلب العلم والمعرفة والخبرة في معاهدها وجامعاتها، الأمر الذي أتاح فرصاً ذهبية للتعريف بالإسلام، والتعرف عليه، واستقراره، وانتشاره، واعتناقه من عدد

ملفت من السكان الأصليين، إضافة إلى قيام المراكز والمدارس والمؤسسات الإسلامية على أصعدة متعددة، حتى لقد فضلها كثير من المسلمين على بلدانهم الأصلية.

ولعل قولة الرسول ﷺ للمسلمين الأوائل الذين عانوا ما عانوا في بلدانهم: «إن بأرض الحبشة ملكاً لا يُظلم أحد عنده، فالحقوا ببلادهم حتى يجعل الله لكم فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه» تشكل رؤية دقيقة ومنهجاً خالداً، وحالة مجردة عن حدود الزمان والمكان، ومستمرة في حياة المسلمين.

فأمريكا، قبل الأحداث، كانت تتمتع بمنأى من إشاعة العدل والموضوعية والسمعة الطيبة؛ وقد وجد المهاجرون أنفسهم وكرامتهم فيها، وهذا لا يمكن ولا يجوز بحسه بحال من الأحوال، ولا يمكن أن يطمسه أو يتجاوز به بعض أصحاب الأنظار الكليية والاجتهادات المحزنة، الذين قد لا يكونون مدركين للقيم الإسلامية وكيفية التعامل معها وتنزيلها على الواقع بشكل صحيح، ولا يدركون العصر ومتغيراته ومتطلباته ومشكلاته، ولا طبيعة المجتمعات وتكوينها وكيفية التعامل معها من خلال القيم الإسلامية، ولا حتى أمور المواطنة وعهودها وموآثيقها، لذلك نجد الكثير منهم يتعسف في استعمال فرص الحرية بحماسات ونزقات وغيوبة وعي تسيء للإسلام، وتدعوا إلى النفور منه، وتحمل (الآخر) على دمغة بالتطرف والإرهاب، واتهامه بعدم الاعتراف بالتنوع وإقصاء (الآخر).

هذا واقع قد يضيق في فترات الوعي بالإسلام والعصر، وقد يتسع في فترات التعصب وقلة الفقه والإدراك، لكنه لا ينقطع بإطلاق، شأن حالة الخلق وطبيعته في كل المجتمعات والأديان والأقوام.

- المشكلة ثقافية:

لذلك يمكن القول: بأن الإشكالية الحقيقية بالنسبة لمسلمي الغرب، وخاصة الوافدين منهم، إشكالية ثقافية، تتمظهر تجلياتها واضحة في المجالات المختلفة، السياسية والاجتماعية والإعلامية والفكرية والمؤسسية... إلخ، ذلك أن معظم المهاجرين، في الغالب وعلى الرغم من الوصول إلى الجيل الثالث أو الرابع، ما يزال مسكوناً بمشكلات وأزمات مواطنهم الأصلية، التي خرجوا منها، وإن كان عملياً ساكناً في الغرب. وما تزال تلك المشكلات تشكل قوتهم اليومي، وتستغرقهم وتغلق عليهم، وتشكل جدلاً مستمراً يستنزف الطاقات، ويهدر الإمكانيات دون كبير جدوى، ودون أن يدركوا بأن التباين الحضاري والثقافي والتنموي والتقني والديني واضح بين بلدانهم الأصلية وبلاد المهجر، ولعل ذلك هو السبب الأساس في أنهم لم يؤديوا رسالتهم بشكل جيد، ولم يكن تأثيرهم كبيراً، كما هو مأمول، وكان غيرهم أقدر منهم على فهم المجتمع والاندماج به، والحصول على مفاتيحه الحقيقية في العلم والمعرفة والمواطنة.

وما لم يدرك مسلمو الغرب هذا التباين والاختلاف في السوية والتنمية وطبيعة المشكلات، ويصبروا آليات التعامل الحضارية، والمنابر الفاعلة في المجتمع، ويعرفوا كيف يرتادونها، ويرتقون من خلالها بعلم وفقه وموضوعية، أو بعبارة أخرى ما لم يدركوا أن المشكلة ثقافية، وأن المطلوب قبل كل شيء إعادة التشكيل الثقافي للذهنية المسلمة في ضوء مكونات مجتمعات الغربية، وتحديد الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة، فسوف يستمر الضرب في الحديد البارد، مهما طال الزمن، وتستمر المحازقات العميقة، التي لا تحمل إلا البلاء، ونحن نظن أننا نحسن صنعاً.

ولا شك أن للمسلمين، سواء كانوا من سكان البلاد الأصليين أم من المقيمين الوافدين، حقوقاً كفلتها دساتير وقوانين تلك البلاد، لكن مع شديد الأسف ما يزال الكثير منا يتعسف في استعمالها، وبذلك نحول فرص الحرية من فضاء متاح للخيار

والعمل والفهم وإدراك (الآخر) وكيفية التعامل معه، وهدايته، وإلحاق الرحمة به، إلى بيئة تستتبت الكثير من المشكلات والخلافات التي كانت مكبوتة قبل الهجرة إلى أمريكا والغرب، ويستمر صراخنا وإدانانا وقتالنا في غير عدو، ويحتل نفوسنا ورؤوسنا مناخ التخلف والتعسف، ويستصحبنا ويسيطر علينا التشكيل الحزبي الناشئ في مناخ الاستبداد السياسي، بكل مشكلاته، وتحتل ذهنيتنا الاجتهادات الفقهية التي لم تعد تصلح حتى لمجتمعها وعصرها، ونعاود اجترار وإنتاج الأدبيات الفكرية الناشئة في مجتمعات التخلف، دون القدرة على تجاوزها، وفهم مكونات المجتمع الجديد، وفقهه، وفكره، ودوائر الاستطاعة فيه.

والعقل المهاجر اليوم، وبعد هذه العقود المتطاولة، والتجارب المتعددة، ما يزال يعاني الكثير من الارتباك وضباب الرؤية، فهو يتأرجح ويتراوح بين الانسلاخ من القيم الإسلامية بإطلاق ليدخل في مجتمع الاغتراب بكل ما فيه، وبذلك يدخل مرحلة الضياع والذوبان والغيوبة الحضارية، التي قد تلغي الذات نهائياً وتفقد الفاعلية، وبين ما يعانيه من الأوهام وأحلام اليقظة في قراءة مناخ الحرية، وسوء استخدامها، والدعوة إلى تشكيل أجسام غريبة تنكفي على نفسها، تمارس التعصب والتشنج، وتعجز عن فهم القيم الإسلامية وتنزيلها بشكل سليم على الواقع، وامتلاك القدرة على التمييز بين الارتقاء والانكفاء، بين الذوبان المذموم والاندماج المطلوب، وما يتطلبه الاندماج من إدراك فقه العهود والمواثيق وحقوق وواجبات المواطن واللاستيطان، وما يترتب على ذلك؛ فيغريه مناخ الحرية بالدعوة إلى مواجهة تلك المجتمعات، وإقامة الخلافة الإسلامية حتى ولو كان ذلك حركة في فراغ، وإيغاراً لصدور الخصوم، وإيقاظاً لعداوتهم بدون فائدة.

ونحن بذلك لا ندعو لإلغاء الارتكاز الحضاري لأمة الإسلام، وحضارتها، وتاريخها، وعدم التفاعل مع قضاياها العادلة، والانتصار لها، وتشكيل طلائع متقدمة تحاول إقناع

(الآخر) بحقها وشرف مقصدها، وإنما ندعو لأهمية الإدراك لطبيعة تلك المجتمعات، وثقافتها، والإحاطة بعلمها، ومن ثم رسم المداخل الحقيقية والمجدية لكيفية التعامل معها، والإفادة من علومها وتقنياتها وإنجازها، ومحاولة إبراز الصورة الحضارية للإسلام البعيد عن التعصب والانغلاق وعدم الاعتراف بـ (الآخر)، وتقديم صورة للتعايش والشراكة في البناء الحضاري، والقدرة على تحويل مسار الحضارة إلى خير البشرية.

وفي اعتقادي أن المشكلة التي لحقت بالمسلمين، في أمريكا والغرب، بعد أحداث أيلول (سبتمبر)، على الرغم من كل المضاعفات والتداعيات، وما خلف ذلك من آلام وآثار ومن أحقاد ونزعات عنصرية، ودفع إلى تصرفات وممارسات وتشريعات غاضبة وتصرفات طائشة، قد يكون لها بعض المبرر، إلا أن الإشكالية في التعميم بالأحكام والعقوبات والممارسات لتنال المخطئ والمصيب والجاني والبرئ، ومحاسبة الناس على نواياهم المفترضة، مهما قيل عن أهمية تلك التحولات، حتى تجاوزت في عنصريتها وتعصبها إلى النيل من القيم الإسلامية نفسها، واعتبارها سبباً في إنبات جرائم القتل والاعتداء والتطرف والإرهاب، والتحول إلى حرب على القيم الإسلامية والمسلمين أينما كانوا.

هناك تكمن الخطورة الكبيرة، ليس بالنسبة للمسلمين فقط وإن كان المسلمون أولى ضحاياها، وإنما بالنسبة لأمريكا، التي تمثل هذه الممارسات والتعميمات وعمى الألوان والعوار العقلي إنما تقوم بتعبئة المسلمين في العالم على الكراهية والعمل ضدها والشماتة ببعض العمليات المتطرفة التي تشكل ثأراً منها؛ إن الكثير في العالم الإسلامي، وبسبب رد الفعل، سوف يتعاطفون مع التطرف، ويعممون أحكامهم ليقابلوا الخطأ والانحراف بخطأ وانحراف مماثل، وهنا تبدأ الكارثة والدوران في حلقة جهنمية مغلقة.

ومهما يقال عن قوة أمريكا، وقدرتها على تغيير وتطوير الأنظمة، والضغط عليها، واحتوائها، فإنها تبقى عاجزة عن تطوير الأمم، وقد تحاول الأنظمة التي تدور

في فلك أمريكا تحويل ولاء الأمة، لكن التجارب التاريخية تدل على أن الأنظمة بذلك تتحول إلى مواجهة الأمة، ولا يتحول إلا ولاؤها هي. لذلك نقول: لا بد من تجاوز ردود الأفعال، والتفكير بكيفية احتواء الموجة، واستيعاب المتغيرات، ووضع الخطط لكيفية التعامل معها، وعدم معالجة الانحراف بانحراف مماثل.

والأمر المخيف حقاً، أن الكثير من حكومات بلدان العالم الإسلامي طاب لها المقام، لذلك فهي مصرة على تكريس التخلف، ومحاربة الإصلاح، وعدم الاعتبار بمن حولها وما حولها، تخوفاً من أن الإصلاح سوف ينال من مصالحها. فلا مانع عندها أن تأخذ كل شيء من الغرب تقريباً، من بضائع وتقنيات، وحتى الطعام والشراب والركاب والثياب والعادات، وحتى الإباحيات؛ فإذا جاءت سيرة الإصلاح تنور فيها عزتها ووطنيتها وتأخذها العزة بالإثم، خوفاً على مصالحها، لذلك ترفض دعاوى الإصلاح والديمقراطية؛ بحجة أنها قادمة من الخارج (!)

والمنطق والواقع يقول: إن المهم الإصلاح وليس المهم من أين تأتي دعوات الإصلاح؛ المهم الإجابة عن الأسئلة الكبيرة التي ينتظرها الناس جميعاً: ما هي طبيعة الدعوات؟ وما فائدتها؟ وما أهدافها؟ فالمشير قد لا يكون مهماً بعد اختبار أهمية وفائدة المشار إليه؛ لذلك لا بد من استيعاب المرحلة، والتكيف معها، من خلال الأصول والقيم الحضارية الإسلامية، القائمة على الحوار، والتبادل الثقافي، والحرص على التفتيش عن الحكمه نفسها، أكثر من الوعاء الذي جاءت منه، وأخذ العبرة من كل ظاهرة، سواء أكانت سلبية أو إيجابية، على مستوى الذات و(الآخر)، تحت شعار: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢) حتى لا نخرب بيوتنا بأيدينا بسبب الإصابة بالعمه وغياب الوعي.

ملاح وإضاءات هادية

وعلى الرغم من حرصنا تجنب السقوط في مواقع الفكر الدفاعي، ما أمكن، التي أعادتنا إليها أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) إلا أن تلك الأحداث وتداعياتها، واستمرار النيل من القيم الإسلامية وعالم المسلمين، يقتضي ولو إشارات سريعة على الطريق، لعلها تشكل إضاءات لمن أراد أن يبصر.

وفي مقدمة هذه الإشارات، أن ندرك:

- أن الغاية من النبوة إلحاق الرحمة بالعالمين، يقول تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وأن الإسلام جاء تهدياً للناس وليس تعدياً وعتناً لهم.

- أن حضارة المسلمين وتاريخ المسلمين لا يمكن أن يُختزل بموقف أو جماعة أو ادعاء أو حدث أو شخص، وأن تاريخهم الحضاري يشهد على أن القيم الإسلامية بريئة من التعصب والعنصرية والعدوان وترويع الآمنين بطبيعتها؛ لأنها ليست قيماً لشعب مغلق أو جنس أو لون أو جغرافيا؛ وأنها حضارة إنسانية شاركت فيها الأمم والشعوب؛ وحتى غير المسلمين وجدوا أنفسهم فيها، ولم يغير مجراها بعض الحوادث والممارسات الشاذة.

- أن الإسلام دين الإنسان أينما كان، لم يكن ولن يكون حكراً على أحد.

- أن تاريخ المسلمين لم يُلوث باعتداءات وحروب صليبية واحتلالات واستعمار وتحريك حروب عالمية وإبادة للجنس البشري بأسلحة دمار ذرية ونووية وبيولوجية وكيميائية، ما يزال بعد أكثر من نصف قرن ضحاياها يعانون على أسيرة المرض في المستشفيات.

- أن المسلمين كانوا محلاً للعدوان والاعتداء والاحتلال والاستعمار، ومع ذلك يُتهمون بالإرهاب!

- أن القيم الإسلامية تعتبر أن الناس جميعاً، من لدن آدم إلى قيام الساعة، مؤمنهم وكافرهم، أفراد أسرة واحدة: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ﴿١٣﴾﴾ (الحجرات: ١٣)، هذه الحقيقة الأسرية تؤهلهم للتعايش والتفاهم، وأن العلة من التنوع في الخلق التعارف والتكامل.

- أن الإسلام اعترف بالتنوع، واعتبره سبيلاً لإثراء الحضارة والتفاعل والتكامل والتعايش والتعارف: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴿١٣﴾﴾ (الحجرات: ١٣).

- أن الإنسان، في القيم الإسلامية، مكرم بأصل خلقه كإنسان، كائناً من كان: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ... ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء: ٧٠).

- أن التدين يعتبر أعلى أنواع الحرية والاختيار وأرقاها، لذلك فشعار الإسلام الكبير لمعتنقيه: ﴿لَا إِكْرَاهَ ﴿٢٥٦﴾﴾ (البقرة: ٢٥٦)، ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ (الغاشية: ٢٢)، ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴿٤٥﴾﴾ (ق: ٤٥)، فالإكراه والتمس والإجبار، ممارسات خارجة عن القيم الإسلامية.

- أن الإسلام شرع الجهاد لحماية حرية الاختيار، ومنح الإنسان الحرية الكاملة، والخيولة دون إكراه الإنسان أو إجباره أو فتنته: ﴿وَقَنِيلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ... ﴿١٩٣﴾﴾ (البقرة: ١٩٣)، وليس لإجبار الناس على اعتناق الإسلام.

- أن مشروعية الجهاد لدفع الظلم ورد العدوان، وتحقيق حرية الاختيار ونسخ الظلم والطغيان.

- أن سبيل العلاقة الإنسانية هو الحوار والتفاهم واحترام (الأخر): ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ... ﴿٦٤﴾﴾ (آل عمران: ٦٤)؛

وأن التبادل المعرفي سبيل النمو والارتقاء: «... الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا»^(١).

- أن من آداب الجهاد، حتى على أرض المعركة، بعد أن تتوفر شروطه ومقوماته، عدم قتل النساء والأطفال، وعدم قطع الأشجار والتعرض للشيوخ والرهبان وأماكن العبادة وترويع الأمنين، وعدم المعاملة بالمثل ومعالجة الخطأ من (الآخر) بخطأ من الذات، فلو مثل الأعداء أثناء الحرب والمعركة بموتانا وعذبوا أسرانا لا يجوز لنا أن نسيئ إلى الأسرى أو نمثل في القتل، فالميزان عندنا في الإسلام: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الأنعام: ١٦٤).

- أن الأسير محل لرعاية كاملة، والمعاملة الكريمة للأسير هي ميزان الإيمان والصدق والعطاء: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْدٍ مِّسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (الإنسان: ٨).

- أن الجهاد، بالمعنى الخاص، له مواصفاته وشروطه ومقوماته وقياداته وأهدافه وآدابه، فلا يمكن إعلانه وممارسته من كل إنسان.

- أن الأصل في الإسلام السلم والأمن، وأن الحرب استثناء: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٦١).

- أن الإعداد والاستعداد إنما شرع لترهيب الظالمين والطغاة من ممارسة العدوان والإرهاب وترويع الأمنين.

- أنه لا يجوز القتل والعدوان بغير الحق: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢).

(١) أخرجه الترمذي.

- أنه لا يجوز قتل حتى الحيوان لغير هدف، «مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا عَبَثًا، عَجَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّ فُلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا، وَلَمْ يَقْتُلْنِي لِمَنْفَعَةٍ»^(١).

- أن الإسلام حض على احترام المعاهدات والعهود والمواثيق: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: ١)، ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٤)، «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مَعَاهِدًا، أَوْ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

- أن الإسلام لم ينتشر بالحروب والاحتلالات والاستعمار، ويُقيم دولة وأمة بالسلطة، وإنما هو أمة الفكرة التي تتجاوز الحدود والسدود، فالإسلام اليوم موجود حيثما وجد الإنسان، لذلك فإن الكثير من المقدمات التي نراها اليوم خاطئة سوف تقود إلى نتائج خاطئة، من مثل مصطلح الإسلام والغرب، حيث لا يمكن مقارنة فكرة وثقافة بجغرافيا، خاصة وأن في الغرب إسلاماً ومسلمين، مهاجرين مقيمين ومن سكان البلاد الأصليين، وفي الشرق إسلاماً ومسلمين وغير مسلمين.

- أن فترات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي المناخ الطبيعي الذي ينتشر فيه الإسلام، وأن الإسلام انتشر في فترات السلم والحرية أكثر مما انتشر في فترات الظلم والاستبداد السياسي، وهو اليوم ينمو في بلاد الحرية وينكمش في بلاد الاستبداد السياسي، لذلك أعداء الإسلام عرفوا كيف يحاصرونه، فحوّلوا الكثير من الأنظمة إلى مخافر ومؤسسات أمن، وعمموا حكم العسكر والطوارئ في مجتمعات المسلمين، لإثارة الخوف والرعب في عالم المسلمين ومحاصرة نمو الوعي الإسلامي.

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى» وفي «الكبرى»، وابن حبان، والطبراني، وغيرهم.. وفي إسناده ضعف، نظر مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط. مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.

(٢) أخرجه أبو داود.

- أن العدوان على الإسلام والمسلمين أصبح واضحاً، مهما افتُعل من الذرائع، لأن بلاد المسلمين هي ميدان المعركة على ما يسمى بالإرهاب، وأن الكثير من معارك الإرهاب تُصفي بدماء المسلمين وأموالهم وتنظيماته، التي انتهى معظمها ليكون أدوات بيد (الآخر) يستعملها حسب اللزوم.

- أن ما يسمى بـ«الحرب العالمية على الإرهاب» أمر ملغم بمصالح اقتصادية واستثمارية وسياسية، إلى درجة يمكن القول معها: إنها حروب «العولمة».

- أن احتمال وقوع المسلمين، أو بعض فئاتهم وأفرادهم، بالخطأ أمر وارد، هذا إن صحت نسبة الكثير من الأعمال المتطرفة للمسلمين، لكن أين موقع هذا الخطأ وحجمه وقيمته من فعل الآخرين وعدوانهم وتعميمهم الخطأ والعقوبة على عموم المسلمين؟

- أن الاعتراف بالخطأ وعدم معالجته بخطأ مماثل قيمة إسلامية، تتمثل في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِيهِ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وذلك قاعدة خالدة لا بد من إدراكها والتحلي بها.. لقد اعترف القرآن بالخطأ الذي وقع، وهو حرمة القتل في الأشهر الحرم، ودفع الرسول ﷺ دية القتل، لكن في الوقت نفسه طرح في المقابل فظاعة جرائم الآخرين، التي لا تقاس بخطأ المسلمين، حتى لا يكون هناك عور عقلي.

لكن يبقى السؤال المطروح: ما قيمة هذا الخطأ ونسبته من الكبائر والجرائم التي ترتكب بحق المسلمين؟

أين موقع الخطأ بالقتال في الشهر الحرام من جرائم فتنة الناس وإرهابهم وسلبهم حريتهم ومطاردتهم في عقيدتهم، ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ٢١٧)؟

من شروط البناء الاعتراف بالخطأ

ولا شك عندي أن الاعتراف بالخطأ بيني الأمة، ويصوب طريقها، ويمنحها القدرة على اكتشاف عللها ومعالجتها قبل أن تحيط بما خطيئتها.. والتعلل بأن ذلك يمكن أن يكون في صالح العدو وتبصيره بمواطن الضعف وإثناك المجتمع وخلخلة الصف الإسلامي، فهي ذرائع غير ذات قيمة شرعية وعملية، ففي معركة أحد، وعلى أرض المعركة، التي استشهد فيها سبعون من الصحابة، نزلت الآيات تبين الأخطاء وتحدد أسباب الهزيمة: ﴿مِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾ (آل عمران: ١٥٢)، ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ...﴾ (آل عمران: ١٦٥) ولم يفهم أحد من جيل القدوة وخير القرون أن ذلك إنما للمجتمع وتبصير للعدو بمواطن الضعف.

وهنا حقيقة قد تكون غائبة عن ذهن كثير من الناس، وقد تغييبها الحزبيات عن عمد، وهي أن المجتمع والأمة والجماعة التي لا تحمل النقد والمناصحة ومعالجة الأخطاء وتجاوزها، أمة لا يوثق بها.

وإذا كان المسلم في مستوى إسلامه، اعترافاً بالخطأ وثباتاً على الحق وإنكار الباطل حيثما كان، كان مؤثراً في خصومه، مؤهلاً لإثارة الاقتداء.

ولعل الشيء الحزن الخطير، في الوقت نفسه، أن الغرب بعامة وأمريكا بخاصة، ماتزال تتجاهل الأسباب الحقيقية للعنف والتطرف والإرهاب، وترتكز وتقتصر في رؤيتها ومعالجتها على الحل الأمني العسكري الاستخباراتي، مدفوعة إلى ذلك بعقلية اليمين المتطرف، بل المتصهين، دون الدراسة الحقيقية للأسباب المنشئة

للتطرف، وقد تكون الإشكالية في ذلك أنه يستوي المفكر السياسي والقائد العسكري ومسؤول الأمن.

إن تجاهل الأسباب الحقيقية للتطرف والإرهاب والعنف سوف يوسع دائرته، ويجند له الكثير من المظلومين، ويأخذ بجريرته الكثير من البراء، ويصيب بعمى الألوان والتعميم في المواجهة المحرم والبرئ، ويفتح أبوابه جميعاً، ويزيد من الكراهية وإحلال الصراع محل الحوار.

ونحن هنا لسنا ضد الحل الأمني، الذي يعالج الآثار ويتعقبها ويحمي الأمنين وينقذ الأرواح والأموال والإنسان، فهو ضروري وضروري جداً، لكننا ضد الاقتصر على الحل الأمني وعدم تجاوزه، وخاصة من المفكرين والعقلاء، إلى دراسة الأسباب المنشئة للتطرف والإرهاب والعنف، من القهر والاستعباد والإذلال والانحياز والهيمنة.

إن غياب الاستقرار، وشيوع الاستبداد السياسي، وإقامة الدكتاتوريات العميلة، وتحريكها لكثير من الحروب الخاسرة، وفقدان فرص الحرية، التي ساهم فيها الغرب وأمريكا بشكل خاص، إضافة إلى إقامة إسرائيل، والانحياز لها بالمطلق، وتشريد الملايين، وسلبهم كل حقوقهم، هو مدعاة للتطرف والإرهاب والإقدام على محاولات يائسة للانتقام والثأر، التي قد يعمى معها البصر، ويفشل صاحبها في التحقق من شرعية العمل.

حتى أن الكثير من حالات القهر واليأس والإحباط والظلم يدفع بالكثير من الناس إلى السؤال: أين الإرهابيون؟ لعل الخلاص يكون على أيديهم، تحت شعار: «علي وعلى أعدائي»!

ونحن بدعوتنا إلى دراسة الأسباب الحقيقية للتطرف والإرهاب والعنف، بشكل موضوعي وعلمي وبعيد عن الخلفيات الأيديولوجية العنصرية والمتعصبة والبغضة والوقوع في الفخاخ الصهيونية، باعتبار الصراع هو الأصل، انطلاقاً من الأساطير الدينية في الصراع مع الآلهة ومع الناس، وعدم الاقتصار على الحل الأمني، لا نريد بذلك أن نسوغ الإرهاب والتطرف ونوجد له الذرائع، ولا العدول عن الحلول الأمنية.

فالتطرف والإرهاب مدان، مهما كان سببهما، وعلى المسلمين إدانتها، دون تخوف أو تردد؛ لأن ذلك يزرى بالقيم الإسلامية التي ينتسبون إليها، والتيقن أن الإسلام يمتد وينتشر في أجواء الحرية والعدل وتكافؤ الفرص، وتشمل حركته في مناخات الاضطراب وعدم الاستقرار، لذلك نراه يمتد في الغرب من خلال وجود الهوامش الديمقراطية، وينمو ويكثر معتقوه، ويكفي هنا أن ننقل بعض ما أورده مجلة «دير شبيجل» الألمانية في عدد لها عن النبي محمد ﷺ: أن في أمريكا وحدها يكسب الإسلام سنوياً أكثر من ٢٢ ألف معتنق جديد، حسب رواية قناة «ديسكفري».

ولا غرو في ذلك، فإن امتداد الإسلام وانتشاره واستقراره واستمراره من قبل أبناء البلاد الأصليين حرك كوامن اليمين المتطرف والعنصري، وأثار الأحقاد التاريخية، مما اضطر المسؤولين لمتابعة وتعقب المسلمين، وإبراز الصور المشوهة، بتعصب وانحياز، ولو كان ذلك على حساب القيم الغربية نفسها.

والذي يحرك العداوة ضد الإسلام والمسلمين اليوم، دوائر معروفة بنواياها وأعمالها وأحقادها، لكن لا يصح إلا الصحيح في النهاية.

الضارة.. النافعة

وحسبنا أن نردد القول: «رب ضارة نافعة»، ضارة في النتائج القريبة، نافعة في العواقب والمآلات، فأحداث ١١ أيلول (سبتمبر) على بشاعتها وفضاعتها وآثارها السلبية، التي تركزت في بلاد المسلمين، والتي لا يعلم إلا الله متى تنتهي، إلا أنها من وجه آخر استدعت الإسلام إلى بؤرة الاهتمام والدراسة والتحليل والاكتشاف، سواء على مستوى الذات أو (الآخر)، حتى يكاد اليوم يحتل الساحة السياسية والثقافية والأمنية، وعادات الجدلية حول النص الإسلامي ومدلولاته والحضارة الإسلامية ونسقها المعرفي من جديد، فهو اليوم محور الاهتمام العالمي، سواء أكان ذلك بالمواجهة أم بالحوار أو بالدفاع، الأمر الذي استدعى الكثير من المراجعة، خاصة وقد كثر الإقبال على الإسلام والاعتناق له؛ لأن الإنسان دائماً عدو ما يجهل.

فهل تتحول النقم إلى نعم، وينقلب السحر على الساحر، وينخر هنالك المبتلون؟

نعود إلى القول: بأن أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) كانت أشبه بالزلازل المدمر، الذي خلف الكثير من الضحايا والإشكاليات وخلط الأوراق، سواء على مستوى الذات أو (الآخر).

ومما لا شك فيه أن العالم بعد أحداث سبتمبر قد تغير، وأن العالم بدأ يتشكل على صورة جديدة، على الأصعدة المتعددة، السياسية والثقافية والاجتماعية والإنسانية، وأبرز الحدث الكثير من المفاهيم والسياسات، وأخرج الكثير من الأضغان التي ما كانت لتخرج لولا هذا الزلزال الكبير، ودلل على مواطن الضعف والخلل في واقع

المسلمين، وأبان الكثير من الاجتهادات البائسة لتزليل أحكام الشرع على واقع الناس، سواء أكانوا أقلية أو أكثرية، فالعلل تكاد تكون واحدة.

كما دلل على تبثر رقة التفكير، والفجوات الكبيرة في التشكيل الثقافي، وكان فرصة تستدعي الكثير من التأمل في صور التدين وعلل التدين والكثير من الفهوم المعوجة للقيم الإسلامية والأحكام الشرعية، وكيفية التعامل معها.

ودلل كذلك على تقطع الأمة إلى أمم، والجماعة إلى جماعات، والجماعات إلى آحاد، وكيف أن الاجتهادات البئسة والنظرات الكليلة والعلم القليل وغياب الوعي والبصيرة دفع بعضنا إلى تصرفات كارثية، حيث ما نزال نحسن الموت ونعجز عن إحسان الحياة.

وهذه التصرفات، لم تقتصر آثارها على أصحابها، وإنما تجاوزتهم إلى الأمة والقيم والدين نفسه، وأدت إلى هدر الطاقات والإمكانات، والاستمرار في تقديم الضحايا والتضحيات في المعارك الخطأ، حتى أن الكثير من الحسابات الإقليمية والدولية تصفى اليوم بدم أبناء المسلمين - كما أسلفنا - دون أن يعون أو يدرون، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعا.

لقد كان الحدث أشبه بالكواشف الكيميائية التي تبين خصائص وصفات المواد، وتشير إلى طبيعة التفاعلات، الأمر الذي يستدعي الكثير من النظر والمراجعة والنقد وإعادة النظر بالكثير من المسلمات، والكثير من الحماسات والخطابات، التي ما تزال تحقن الشباب بالحماس وتجعله يعيش على الشعارات الكبيرة، دون أن تضع له الخطط في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة والأوعية الشرعية لحركته، حتى لا يهلك نفسه ويقع بانفجارات اجتماعية وسياسية تحمل السوء له ولدينه وأمته، وقد يصبح هذا الشباب المسكين محل نقد بل وجلد ممن ساهموا بدفعه واندفاعه غير

المحسوب، حتى أصبح في كثير من الأحيان يظن، لسوء تقديره، أنه يطلق النار على (الآخر) وفي الحقيقة إنما يطلق النار على نفسه، نتيجة لانعدام الفقه والخبرة وسوء التقدير للتداعيات والمآلات والإمكانات، حيث تختلط عنده الأمنيات بالإمكانات، إذا سلمنا أن الأمنيات والنوايا صائبة.

هذا على مستوى الذات، أما على مستوى (الآخر) فلقد شكلت الأحداث نافذة مهمة، إن لم نقل نوافذ، على (الآخر) حتى ليكاد المتأمل يبصر قاع (الآخر) ويحيط بعلمه ومسالكه، بل والتعرف إلى نواياه وطبيعته وتركيبته الذهنية والاجتماعية، ودوافعه، والعوامل المؤثرة فيه.

هذه الخارطة أو هذا الدليل، الذي قدمته لنا أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، كيف نعيه وندركه، بل أقول: كيف نستوعبه ونستوعب تداعياته المستقبلية، فنعيد النظر في أوضاعنا وثقافتنا ومناهجنا التربوية وإعلامنا وأعمالنا وزعاماتنا وقياداتنا ووسائلنا، التي أنتجت تلك الصور للتعامل مع الذات وهذه الصور للتعامل مع (الآخر)؟

فهل نغلب التفاؤل، ولا دليل على ذلك، بأننا سوف نستوعب الحدث ونستوعب تداعياته، التي بدأت على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي، العالمي والإقليمي، ونقوم بالمراجعة المطلوبة لكل وسائلنا ومصطلحاتنا واجتهاداتنا وتربيتنا، وقبل ذلك وبعده كيفية تعاملنا مع (الآخر) الذي حملناه على الإساءة إلينا، وساهمنا بصنع الكثير من عداوته لنا، وذلنا أنفسنا لأعدائنا والكائدين لنا؟

وقد تكون الإشكالية الكبيرة، والكبيرة جداً، أن هذه الأحداث الكبرى لا تعدوا أن تكون موضوع خطبة حماسية وومضات حماس لا تلبث أن تنتهي، ومن ثم نعود إلى مألوفنا ومعروفنا وواقعنا المتردي والتفتيش عن موضوعات أخرى لخطبنا القادمة، بعيداً عن دراسة الحدث وتحليله، والتعرف إلى أسبابه،

واكتشاف مواطن الخلل في حياتنا الفكرية والشرعية والثقافية، وتحديد أسباب القصور، ومن ثم وضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجة الأسباب وترميم الآثار وكيفية التجاوز وتحقيق الاعتبار.

صحيح أن الصدمة الأولى للأحداث دفعت إلى الكثير من التصرفات العنصرية الطائشة، والحملات المجنونة، وعمى الألوان، والمساواة بين القاتل والقَتيل، والإساءة للمسلمين في الغرب، ومحاصرتهم، ومراقبتهم، بعد أن كانوا يتمتعون بفرص وهوامش من الحرية والمساواة، إلى حد ما، يمارسون فيها أقداراً مهمة من النشاط والدعوة للإسلام، حتى لنكاد نقول: إن الحرية التي كان يتمتع به المسلم، في الشوارع والمؤسسات والمعاهد والجامعات، في الغرب وأمريكا بالذات، قد يفقدها أمثاله حتى في بعض مؤسسات العبادة والعمل الإسلامي؟

لكنها الموجة العاتية التي تكاد تنكسر الآن وتبدأ بالتراجع، ويدرك العقلاء أن المسلمين هم أهل حضارة وثقافة وعطاء، وأن تاريخهم يشهد لهم بالعدل حتى مع الأعداء، والتسامح وحسن المعاملة مع غيرهم، وأن حقيقة إسلامهم تختلف عن الصورة الموروثة أو المرسومة من قبل أعداء الإسلام أو ممارسات بعض المسلمين، وأن المسلمين في الغرب لم يعد وجودهم موقوتاً، وإنما هو وجود مستقر ومستمر، وأن الكثير من سكان البلاد الأصليين اعتنقوا الإسلام، وأن المسلمين في الغرب هم جزء من البناء الحضاري والنسيج الاجتماعي والوطني لتلك المجتمعات، وأن إسهاماتهم في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التنموية والحضارية، والمعامل والمصانع، واضحة للعيان.

ولعلنا نقول أيضاً: إن مسلمي الغرب مدعوون قبل غيرهم للقيام بالمراجعة لفكرهم، وفقههم، وخطابهم، وأدبياتهم، وعلاقاتهم، وأدواتهم، وفهمهم للعهود

والمواثيق وحقوق وواجبات المواطنة، وكيفية التعامل مع (الآخر)، بعد أن كانت الأحداث فرصتهم لمعرفة أنفسهم ومن حولهم، حتى يقول أبناء المجتمع من حولهم: «إننا نراهم من المحسنين»، وبذلك يغرون باعتراف الإسلام، الذي يمكن أن يصبح دين (الآخر) كما هو دينهم، فالإسلام ليس حكراً عليهم ولا على غيرهم، هو دين الإنسان أينما كان، وأن هذه الموجات العاتية سوف تنكسر ويعود الناس إلى رشدهم، وتاريخ هذا الدين شاهد على ذلك.

فعمربن الخطاب، رضي الله عنه، الذي ذهب مغاضباً كائناً للإسلام والمسلمين عاد مؤمناً مناصراً للإسلام، متحدياً لأعدائه، وحسبنا أن نقول: بأن واقع المسلمين اختلف قبل إسلام عمر عنه بعد إسلامه، رضي الله عنه.

والمغول جاءوا إعصاراً مدمراً، لتدمير كل شيء، وعاثوا في الأرض فساداً وظلماً، ومن ثم تحولوا إلى فاتحين ينشرون الإسلام، ويدافعون عنه.

نعود إلى القول: إن الهجرة والاعتراب، ليست حركة انسحاب سلبية، وإنما هي خطة استراتيجية، في محاولة لتأمين الحركة والدعوة، وتحقيق كسب أكبر لنشر الإسلام، واغتنام ما يتمتع به المهاجر من الحرية والعدل، الذي كان ولا يزال فرصة لنشر قيم الدين وإلحاق الرحمة بالعالمين:

فالهجرة إلى الحبشة، كانت فرصه لحماية حمائر العمل وأجنة الإسلام الأولى.

والهجرة إلى المدينة، معقل يهود ومكان هيمنتهم، كانت إيذاناً بقيام المجتمع الإسلامي وانطلاقه إلى العالم.

والهجرة إلى الأندلس، من قبل فرد، حملت الإسلام إلى أوروبا، وأقامت حضارة الإسلام في الأندلس.

أبعاد النية.. والعمل الحسن

ويمكن القول، إلى حد بعيد: بأن الكثير من الأعمال والممارسات التي ترفع شعار الإسلام أو الإسلامية، قد تتوافر لها الرغبات الصادقة، والأمنيات الكبيرة، والرغائب العريضة، لكنها في معظمها قد تفتقر إلى الإحاطة بعلم ما تقدم عليه، وإلى تقدير التداعيات المحتملة له، وبعبارة أخرى تفتقر إلى إدراك أبعاد النية، التي تعني الرؤية المحيطة قبل الحركة، والفكر النضيج قبل الفعل، وحسن التقدير للإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة، والتداعيات والمآلات المتوقعة، أو بشكل عام تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية، بكل ما في الكلمة من معنى.

ذلك أنه لا يكفي في العمل، أي عمل، سواء أكان فردياً أو جماعياً - وإن كانت المسؤولية على العمل الجماعي أكد وأعظم - أن يتوفر له النوايا الصادقة، والنفوس المخلصة، والحماس المتوقد، والشجاعة الملقطة، والجرأة النادرة، والاستعداد للتضحية بالنفس والمال؛ بل لا بد له أن يتوفر، إلى جانب ذلك كله، على الخطط المدروسة والموضوعية، والتقدير الدقيق للإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة والإصابات المحتملة، والنظر في العواقب والتداعيات الموصولة إلى الصواب، والحيلولة دون الإصابات والمفاسد؛ بمعنى أنه لا بد أن تتوافر له الإرادة والقدرة؛ الأمانة والقوة؛ الإخلاص والصواب؛ والأمنيات والإمكانات.

ولعلنا نقول: إن معظم الأعمال اليوم، التي ترفع شعار الإسلام، إن لم نقل كلها، تنطلق من عنصر الحماس، وتوهم أنه الحل الصحيح، وتمحور حول النوايا والأمان، لكنها في الأعم الغالب تفتقر إلى التخطيط ودراسة الجدوى، وذلك لغياب أهل الخبرة والاختصاص، ومن يسمون بأهل الحل والعقد، حيث ما زلنا لا نقدر

الاختصاص حق قدره، ولا ندرك أهميته، بل إن الكثير من ممارساتنا تقلل من قدره، والكثير الكثير أيضاً من العاملين في الحقل الإسلامي غادروا اختصاصاتهم، التي يحسنونها من طب وهندسة وعلوم وكيمياء... إلخ وعجزوا وفشلوا في أن يوظفوها لخدمة دعوتهم وأمتهم، إلى منابر الوعظ والإرشاد، فقدموا مثلاً رديئاً للأجيال، وساهموا بتكريس الهزائم والفشل وهدر التضحيات والإمكانات.

وقبل ذلك كله لا بد من النظر والاجتهاد في كون العمل مشروعاً، بوسائله وأهدافه، منضبطاً بالمعايير الشرعية، ومحققاً للمقاصد الشرعية، جالباً للمصالح، دارئاً للمفاسد، مستخدماً الأدوات والوسائل الشرعية؛ لأن الغاية لا تبرر الوسيلة، فلا بد أن تكون الغاية مشروعة والوسيلة مشروعة أيضاً، وإن أي تجاوز في ذلك، أو اجتهاد باسم مصلحة الدعوة وادعاء تحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية والمجاهدة في رفع المعاناة عن المسلمين، يؤدي إلى الانفلات وفتح أبواب المفاسد على مصراعها، حيث لا يبقى أمامنا في مراحل الهزيمة والفشل والإحباط من ذرائع ومعاذير إلا القول: بأنه تشفع لأصحابها النوايا الطيبة، وكان الأصل بالنية الطيبة أن تكون عمياء وساذجة بعيدة عن أي تبين، وكأنا قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (النساء: ٩٤) نزل لغيرنا.

والكثير من علمائنا تنبه إلى هذه القضية الخطيرة في العمل والسلوك بشكل مبكر، حيث أدرك من قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الملك: ٢) أن العمل لا يكون حسناً ما لم يتوفر له عنصر الإخلاص والصواب معاً.

وإن كنت أرى - والله أعلم - أن النية الطيبة، التي هي عزم القلب على العمل والإخلاص فيه، تتطلب، أو تتضمن، أو من لوازمها، الرؤية المحيطة لأبعاد العمل قبل الحركة صوبه وانعقاد العزم على فعله.

فارسول ﷺ عندما ناط الأعمال بالنيات فقال: «الأعمالُ بالنيةِ، ولكلِّ امرئٍ ما نوى...» بين أبعاد النية والرؤية المطلوب توافرها قبل الحركة، فقال تمة الحديث: «... فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

أي أنه لا بد أن يبصر أبعاد الحركة قبل البدء بها، فالنية ليست عزم القلب والصدق في ذلك فقط، بل لا بد لها من التبصر في الأهداف والوسائل قبل حركة الجوارح، ومن هنا كان نهي الرسول ﷺ عن الجهاد والقتال تحت راية «عمية» - وهي التي التبس أمرها وعميت أهدافها ووسائلها على الإنسان - واعتبر من مات تحت هذه الراية أنه يموت ميتة جاهلية: «وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ»^(٢).

لذلك فإن فحص العمل، واختباره، والنظر في عواقبه ومآلاته، وما يحقق من مصالح، ويدرأ من مفسد، من أهم الشروط للعمل الحسن.

فهل ندخل العقل الناقد لصور التدين وفقه أحكام الشرع لساحة العمل الإسلامي اليوم، ليغير في الذهنية، ويوفر المناخ المطلوب لتحقيق الصواب، إلى جانب الإخلاص، ونعتبر النقد هو أحد ركني البناء والتصويب، ومن ثم نُقبَلُ يد المخلصين، الذين يفتقدون مقومات الصواب، ونجلهم، لكن لا نُقبَلُ أحاديثهم وأفعالهم، وبذلك نحمي مكاسبنا، ونسد خطانا، ونثير الاقتداء؟

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

مخاوف.. مشروعة

إن أخشى ما يخشاه الإنسان اليوم: السقوط في محذور قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ (يوسف: ١٠٥)، وما يمكن أن يكون من انتقال علل التدين من الأمم السابقة إلى المسلمين، بحيث لا تأخذ أحداث سبتمبر ما تستحقه من التحليل والدراسة والمراجعة، والعكوف على مستوى الذات و(الأخر)، وتستشعر الأمة مسؤوليتها تجاه الأحداث وتداعياتها، وتجتهد بشكل منهجي للتعرف إلى الأسباب والقابليات الحقيقية والموضوعية التي تكمن وراءها، واكتشاف الفجوات الكبرى في حياتنا التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية، وبشكل عام الحضارية، وجميع الممارسات والاجتهادات والأمر التي أورثتنا هذا الفراغ الكبير، الذي مكن للخصوم والأعداء أن يمتدوا في داخلنا، ويوظفوا الحدث وغيره كثير لمصلحتهم، ومراجعة الفهم المعوجة التي مكنت له ولا تزال، فلئن كان غيرنا يستكبر بالقوة فالكثير منا يستكبر بغير الحق، الأمر الذي جعل منا أمة هشة سريعة العطب، تعاني من إشكالية الوهن الحضاري، والكثير من التحركات اليائسة والعشوائية، على الأصعدة المتعددة، بحيث نستمر في الإقدام على فعلها حتى صارت سبباً في أن تدور علينا الدوائر.

وحالة الوهن الحضاري، وما تستدعيه من تداعي الأمم علينا، وما تورثه من تخلف يطبع ذهنية الأفراد، لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة، بل هي حالة عامة تنعكس على كل شيء، والأخطر في ذلك كله أن تصيب بالدرجة الأولى كيفية فهم قيم الدين، وتساهم في نشوء صور من التدين المغشوش، الذي يعفي من مسؤولية النظر والدرس والتحليل والبحث والخلوص إلى الأسباب الحقيقية للمعاناة

والاهتداء إلى كيفية التعامل لتجنب الأزمات وإدارتها في الوقت نفسه، ومعالجة الأسباب وترميم الآثار.

ذلك أن الوهن الحضاري، وذهنية التخلف والعجز التي يورثها، تتمحض رؤيتها للعلاج بإعفاء النفس والإلقاء بالتبعة على (الآخر)، أو ما يسمى هذه الأيام بنظرية المؤامرة.. — (الآخر) يصبح هو السبب في المصائب والبلايا والأزمات كلها، ويتسع فينا الفكر الذرائعي بقدر اتساع فجوة التخلف الذي يكرس حالة الوهن والعجز، حتى يصبح موروثاً اجتماعياً، أو وباءً اجتماعياً، يزيد من تمكين الخصم، وينشئ رموزاً وزعامات غير مؤهلة وغير مسؤولة، تعيش وتقتات وتستمر في زعاماتها بنظرية المؤامرة، ومع الأسف يفوقها أن تدرك أنه لو كان ذلك كذلك، أي لو كان الخصوم والأعداء هم سبب بلائنا كله، وأنا في الواقع كمسلوب الإرادة -ولا أقول كالمعاق؛ لأن المعاق طاقات كامنة وليس طاقة واحدة- لا فاعلية لنا البتة، إذن فما معنى هذه الزعامات، وما قيمتها، التي رضيت بادعاءاتها تلك التي تسويها بالعدم، وتجعلها عاجزة عن التعامل مع الصورة وإدراك ما يراد لها؟

وليس ذلك فقط، بل قد يمتد الأمر أو الخطر إلى اللجوء إلى التسويغ والتبرير الديني لحالات الفشل التي نعاني منها، وهذا هو الأخطر، حيث تتحول القيم الإسلامية التي تمثل سفينة الإنقاذ والنهوض والحل إلى معوق ومشكلة، وبذلك نفتقد كل أمل.. فإذا أعجزتنا حيلة الإلقاء بالتبعة على العدو والخصم فالبدليل جاهز، وهو أن الله قدر علينا ذلك، وأن ذلك هو قدرنا، فالله هو الذي قدر لنا وعلينا ذلك (!) وبذلك لا نترك أية مساحة للمراجعة والتقويم والدراسة والتحليل، بل قد يصل التفكير في ذلك إلى مستوى التحريم والتأميم؛ لأنه ليس بإمكاننا ولا من حقنا مواجهة القدر (!؟)

وبذلك نحول قيم الدين، بفهم مغشوش وتدين سلمي، إلى أن تكون السبب في مصائبنا وأزماتنا، وندفع الناس دفعاً، حتى من على بعض منابر المسلمين، للهروب من قيم الدين، التي نحمّلها مسؤولية تخلفنا وتراجعنا.

نقع في هذا الفهم السقيم الحزن والتدين المغشوش، دون أن ندرك الوجه الإيجابي والفاعل للقدر، ودون أن ندرك أن من مسؤولية المسلم فهم الأقدار والأسباب، ومن ثم مدافعة قدر بقدر، وسنة بسنة، فالمسلم الحق هو الذي يدفع القدر بقدر أحب إلى الله.

والخشية الأخرى، أن ننكفي على أنفسنا، ونتوقع، ونكتفي بأن نلحق جراحنا، ونستمر في حالة الاحتضار والانتظار، دون أن نبصر (الآخر) الذي يعيش معنا، ويشاركنا الحياة، ويدافعنا المصالح والأفكار، ويحاول الغلبة والهيمنة، ويتخذ لذلك كل الذرائع والأسباب، لدرجة أننا نتحول لنصبح نحن أداةً وسبباً لتسلطه علينا.

وفي تقديري، أن أخطر المراحل التي تمر بها الأمة من العطالة وانطفاء الفاعلية والتقطيع في الأرض أمماً، هي مرحلة عدم الإبصار، وتعطل أدوات النظر والتفكير، الذي يساهم بغياب الوعي والإدراك، وعندها نتحول من أمة قادرة على النظر والتفكير والاعتبار بذاتها و(الآخر)، لتصبح حياتنا عيرة لغيرنا؛ نصبح محلاً للاختبار، وميداناً للدرس والتجربة، ومثلاً ووسيلة للآخرين، فتصبح الأمة عيرة بدل أن تكون معتبرة، وهذه هي المرحلة الأخطر في التحلل والانقراض، حيث تصبح الأمة عدوة نفسها، تخرب حضارتها وبيتها بأيديها وأيدي خصومها، والله سبحانه وتعالى يقول عن الأمم والحضارات البائدة: ﴿يُخْرِطُونَ يُؤْتِيهِم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢).

فالعاقل من يعتبر بغيره، والأحمق من يكون عيرة لغيره.

وما لم يكن شعارنا الدائم: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ...﴾ (آل عمران: ١٦٥)، فسوف يستمر فينا الفكر الذرائعي، وتكرس فينا القيادة الفاشلة، ويعمنا الوهن الثقافي، وتسود في حياتنا صور التدين المغشوش.

والأمل معقود على المسلمين في الغرب، رغم هذه الإصابات البالغة، التي لحقت بهم، والنزعات العنصرية التي تحاصرهم، وما وقعوا فيه من أخطاء أصبحت تحيط بهم، أن يكونوا جسور التواصل، وأدوات الحوار الحضاري والثقافي، ومرآة الإسلام الذي يرى من خلالها، ومرقاة الحضارة، وخبرات الارتقاء بعالم المسلمين، من خلال تخصصاتهم... أن يكونوا قادرين على استيعاب أحداث (سبتمبر) وغيرها، والإفادة منها، وتحويل النقم إلى نعم، والقيام بالمراجعة وإعادة النظر، وتحديد مسؤوليتهم عن الأحداث بشكل شجاع، وتجاوز كل الظروف القاسية، والاستجابة لله ورسوله بشكل صحيح سليم، من بعد ما أصابهم القرح، وأن يصوبوا ذهنية تلك المجتمعات، لتراهم جزءاً أصيلاً منها، تراهم من المحسنين، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٧٢).

فأين الإحسان، وكيف نسلك سبيله، فلقد كان الصحابة، رضي الله عنهم، يسألون النبي ﷺ عن الخير ليفعلوه، بينما كان بعضهم يسأل عن الشر خشية أن يدركه.

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

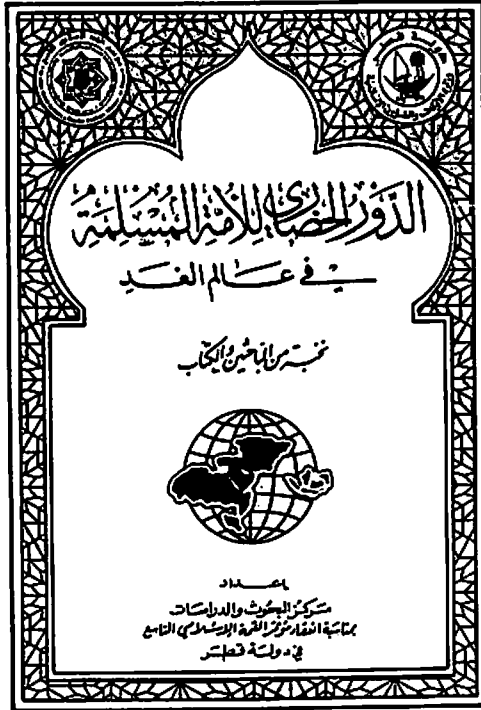
الصفحة	الموضوع
٧	- تقديم سعادة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية محمد بن عبد اللطيف المانع
١٣	- هذا الكتاب
٢١	- تجاوز الأزمة إلى مستقبل أكثر إشراقاً
	د. عبد الرزاق خليفة الشايجي
٥١	- مسلمو الغرب والعالم الإسلامي
	د. عبد العزيز بن عثمان التويجري
٧٧	- دور مسلمي الغرب في نهوض العالم الإسلامي
	الشيخ د. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني
١١١	- المسلمون الأمريكيون.. الواقع وإمكانيات النمو
	الأستاذ نهاد عوض
١٤٥	- عندما يتفوقُ المخيالُ على الواقع
	د. خيما مرتين - مَنبُوز
١٦٩	- معركة المصطلح
	د. زيد بن عبد المحسن الحسين
١٩٩	- بن لادن على الخط السريع
	د. نديم محمد عطا إلياس
٢٢٥	- الخطر الإسلامي.. عصر الحصون
	الأستاذ آلان غراش

- ٢٤٧ - دعوة إلى تحرير المفاهيم والمصطلحات الشرعية
د. سعيد عبد الله حارب
- ٢٩٥ - دور مسلمي الغرب في الشهادة على الناس
د. عبد المجيد عمر النجار
- ٣٣٩ - مؤسسات المسلمين في أمريكا الشمالية بين الدور الغائب.. والفاعلية المطلوبة
د. مازن موفق هاشم
- ٣٨٧ - المسلمون في الغرب قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر
د. مالك بن إبراهيم الأحمد
- ٤٣٧ - حتى ننتهي من العلاقة الخطرة بين الإسلام والمرأة
د. جوسلين سيزاري
- ٤٤٩ - المواطنة من الذاتية التدميرية إلى الكينونة التعميرية
د. العربي كشاط
- ٤٦٣ - الإسلام والديموقراطية.. تناغم أم تنافر؟
د. مراد هوفمان
- ٤٨٣ - الفرق الإبراهيمية وملتقيات الإسلام.. نماذج للحياة المشتركة في أوروبا
د. يورغن مكش
- ٥٠١ - المسلمون في أمريكا.. سبيل الخروج من تداعيات الكارثة
د. محمد وقيع الله أحمد
- ٥٣٥ - أحداث سبتمبر.. دعوة للمراجعة وإمكانية التجاوز
الأستاذ عمر عبيد حسنه
- ٥٧٧ - الفهرس

الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد

صدر كتاب : (الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد) ، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، عن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في رحاب دولة قطر (تشرين

أول /نوفمبر ٢٠٠٠م)، مساهمة في إحياء عملية الاجتهاد والتجديد وإعادة بناء مشروع النهوض، لتستأنف الأمة المسلمة دورها في الشهود الحضاري وإحقاق الرحمة بالعالمين ، وما يتطلبه ذلك من معرفة الذات، وما تمتلكه الأمة من الإمكان الحضاري والتخطيط لحسن استثماره، ومعرفة (الآخر)، المعرفة التي تمكن من كيفية التعامل معه ودعوته إلى كلمة سواء ، وتحقيق المشترك الإنساني .



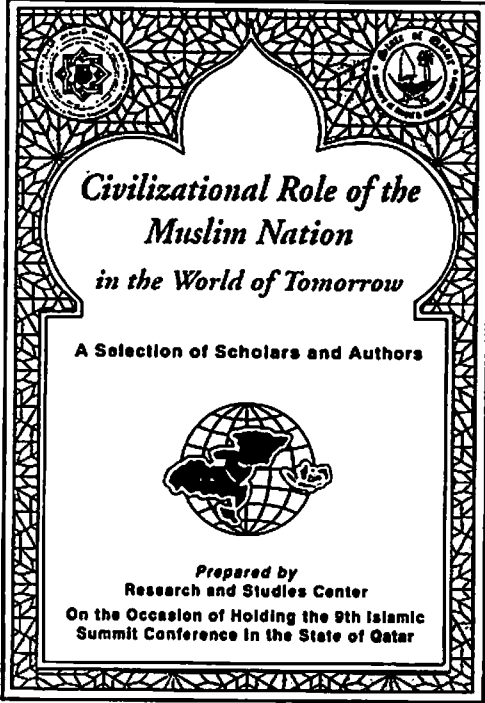
ويأتي الكتاب - الذي تقع نسخته

العربية (٧٥٢) صفحة من الحجم

المتوسط (٢٤X١٧سم)- في إطار محاولة لتقديم رؤية مستقبلية، لما يمكن الاصطلاح على تسميتهم : (أهل الاجتهاد والفكر والرأي)، بحيث تشكل هذه الرؤية أحد أدلة

العمل أمام أصحاب القرار للوصول إلى تحقيق الانسجام والتكامل والتصالح بين أهل الرأي وأصحاب القرار.

وكان الهدف الأساس من هذا المشروع الثقافي الممتد، التعرف على الإمكان الحضاري الذي



تتوفر عليه الأمة، والرؤية الاستراتيجية لتفعيله، وكيفية استرداد الدور الغائب للأمة لتستأنف من جديد رسالتها في الشهود ومعالجة أزمة الحضارة، وتحقيق الغاية التي من أجلها جاءت الرسالة .

ولقد كان الحرص على أن تأتي المساهمات من مواقع ثقافية وجغرافية ومدارس فكرية ومذهبية متنوعة، ممثلة، إلى حد كبير، لجميع بلاد العالم الإسلامي الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، إضافة إلى مساهمات ممن يعيشون ضمن منظومة الثقافة الغربية المعاصرة ومؤسساتها .

وقد تركز الكتاب حول أربعة محاور أساس :

* أهم مقومات وشروط النهوض التي تمتلكها الأمة ، في إطار التعرف على الذات (الإمكان الحضاري) .

* أسباب عتالة الأمة وعدم فاعليتها: المعوقات (التعرف على مواطن الخلل) .

* أزمة الحضارة العالمية وحاجتها إلى الرؤية الإسلامية (معرفة الآخر وتحديد الحاجة والمداخل الفاعلة) .

* أولويات مشروع النهوض على مستوى الأمة، والرؤية الاستراتيجية لمستقبل العمل الإسلامي العام (دليل عمل، أو سنبل الخروج) .

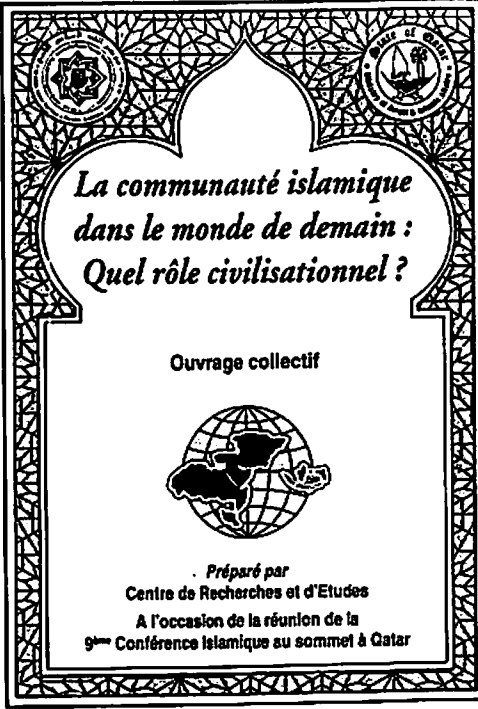
وكان التوجه إلى عدم تحديد المحاور التي تدور حولها المساهمات، حتى لا يشكل ذلك محددات مسبقة لرؤية الباحث، فترك الموضوع لكل باحث يتناوله من الزاوية التي يرى أهميتها، دون تحديد مسبق أو مداخلة لاحقة، ومن ثم المحافظة على نص

الباحث، على الرغم مما يمكن أن يوجد فيه - أحياناً - من بعض الملاحظات أو التحفظات القابلة للمناقشة .

لذلك جاءت الآراء والاجتهادات الواردة في الكتاب تعبيراً حقيقياً عن وجهة نظر أصحابها. وهي تشكل في محصلتها محاولة لتقديم رؤية عن الواقع الموجود، بكل ما فيه، الذي تمر به الساحة الفكرية، ونوافذ مهمة تمكن من الإطلالة على هذا الواقع الثقافي القائم.

وتتمثل المحصلة الثقافية لهذا المشروع-

الكتاب في أهمية طرح الأمر، والتأكيد على الرؤية المستقبلية واستدعائها إلى مجال الهم الثقافي العام وساحة تفكير النخبة المثقفة بشكل أخص، وذلك بغض النظر عن نوعية بعض المساهمات وقدرتها على إثراء الموضوع من جوانبه المتعددة وتحقيق الهدف المأمول، حيث إنها تعتبر باكورة لدراسات مستقبلية متكاملة ونضيجة .



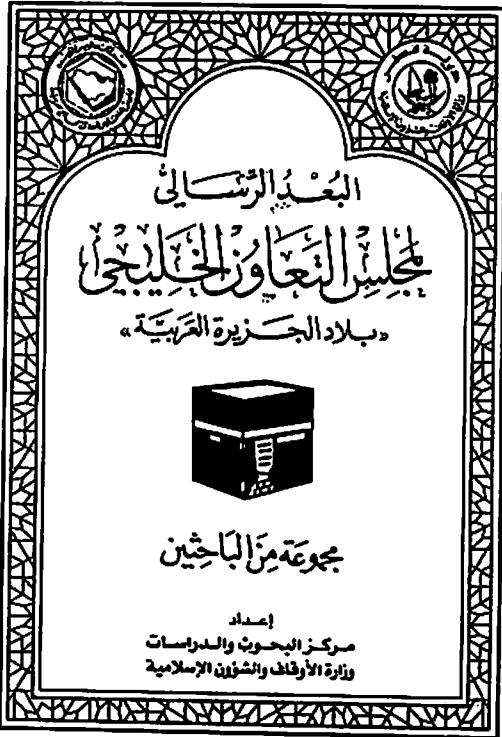
البعد الرسالي

لمجلس التعاون الخليجي

«بلاد الجزيرة العربية»

صدر كتاب: «البعد الرسالي لمجلس التعاون الخليجي.. بلاد الجزيرة العربية»،
عن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بمناسبة انعقاد

الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في
دولة قطر، في كانون الأول (ديسمبر)
٢٠٠٢م، إسهاماً في الدعوة إلى تجديد
الانتماء وإعادة النظر والمراجعة والتقوم
للواقع، في محاولة لاستشراف الماضي
وإبصار المستقبل، وسعياً للارتقاء والتنمية
والنهوض على مختلف الأصعدة، وتأكيداً
على أهمية الاضطلاع بالدور الرسالي
لببلاد الجزيرة العربية، التي اختارها الله
أرضاً للرسالة الخاتمة وشرفها بالإسلام.



ويشكل الكتاب، الذي جاءت نسخته العربية في (٤٣٢) صفحة من الحجم المتوسط، رؤية للبعد الرسالي، وأحد أدلة العمل المستقبلي أمام إنسان المنطقة وأصحاب القرار، والاستشعار بالمسؤولية الحضارية نحو الذات (والآخر)، بحيث يكون استشراف الماضي هو السبيل لتقوم الحاضر وإبصار المستقبل، والارتقاء بإدارة الموارد البشرية، وإدارة الموارد المادية، للعطاء الأفضل.

وشارك في هذا العمل الثقافي، الذي جاء تحت شعار قوله تعالى:

﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ نخبة من الباحثين على مستوى دول الخليج العربية.

وقد اشتمل على ثلاثة محاور أساس:

المحور الأول: استشراف الماضي (التجربة الحضارية التاريخية):

- الجزيرة العربية أرض النبوة الأولى (إبراهيم أبو الأنبياء عليه الصلاة والسلام) والرسالة الخاتمة (محمد ﷺ)؛

- النص السماوي، وخاتمة وخلود الرسالة، وقدرتها على الإنتاج والنهوض تاريخياً؛

- عطاء التجربة التاريخية (القيادة الحضارية العالمية): عبرة الماضي ورؤية المستقبل.

المحور الثاني: الإمكانيات المذخورة:

- الإمكانات التاريخية: مهبط الوحي؛ وراثته النبوة؛ التجربة الحضارية التاريخية؛ امتلاك النموذج التطبيقي (السيرة النبوية، وخير القرون)؛ العطاء الإنساني على مستوى الذات (والآخر).

- الإمكان الثقافي والاجتماعي: عالمية الرسالة وإنسانيتها؛ امتلاك الطاقة الروحية(الحرمين)؛ الرصيد الإسلامي في العالم؛ قبلة المسلمين (توجه المسلمين اليومي صوب الجزيرة العربية(دول مجلس التعاون) واستمرار الارتحال للحج والعمرة؛ عوامل التجانس والتشكيل المشترك، والتي تؤهل للدور الرسالي: العقيدة (القرآن)، اللغة واللهجات، التاريخ المشترك، العادات والتقاليد وطبيعة الوحدات الاجتماعية (الأسرة والقبيلة)، الوحدة الجغرافية، الظروف الطبيعية (الجغرافيا)؛ التزاوج؛ التداخل السكاني (الديموغرافي).

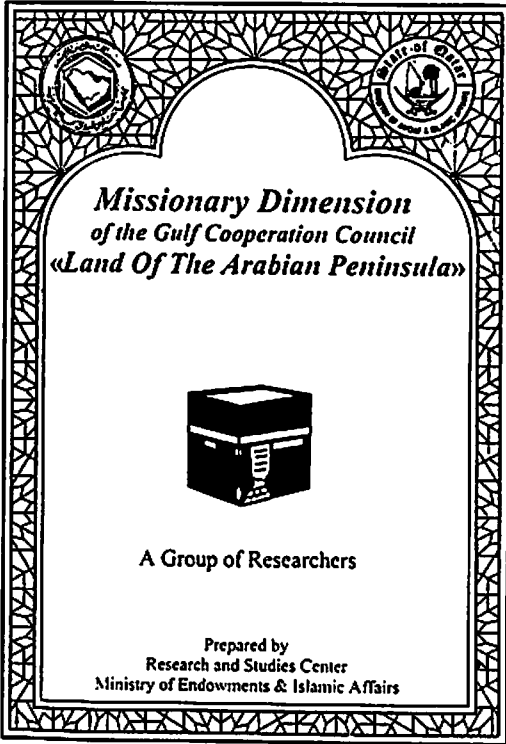
- الإمكان الاقتصادي: امتلاك الطاقة المادية(النفط، المحرك الأساس لعجلة

الحضارة العالمية)؛ الموقع الجغرافي؛ ارتفاع مستوى الدخل؛ توفر الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثالث: إِبصار المستقبل (الرؤية المستقبلية للاضطلاع بالدور الرسالي):

الحاجة الإنسانية الحضارية المتأزمة للدور الرسالي؛ مواطن الخلل وأسباب القصور وعوامل الإعاقة؛ السبيل إلى الخروج ومعاودة الإحياء والبعث لأمة الرسالة، لإلحاق الرحمة بالعالمين.

** تمت ترجمة الكتاب حديثاً إلى اللغة الإنجليزية.

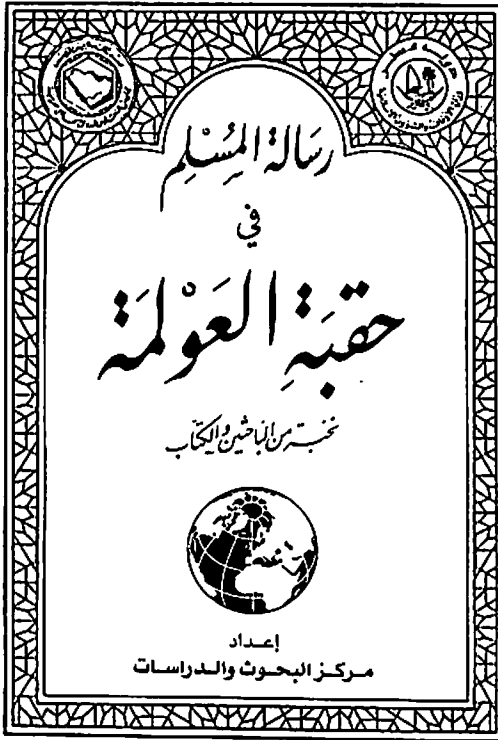


رسالة المسلم في حقبة العولمة

صدر عن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، باللغتين العربية والإنجليزية، كتاب: **(رسالة المسلم في حقبة العولمة)** في إطار سلسلة المشروعات الثقافية المستمرة، التي صدر منها: كتاب **(الدور الحضاري للأمم المسلمة في عالم الغد)**، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في رحاب دولة قطر (تشرين أول/نوفمبر ٢٠٠٠م)، وكتاب **«البعث الرسالي لمجلس التعاون الخليجي.. بلاد الجزيرة العربية»** باللغات العربية والإنجليزية الذي صدر بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دولة قطر (نوفمبر ٢٠٠٢م)

ويأتي هذا الكتاب، الذي يقع في (٧٦٠) صفحة من الحجم المتوسط، مساهمة في محاولات الارتقاء بالوعي الإسلامي، وتبصير المسلم برسائله الإنسانية، والمهمة التي لا بد أن يضطلع بها في كل الظروف والمتغيرات، لإحياق الرحمة بالعالمين، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)،

وما يتطلب ذلك من الوعي بالذات أولاً، وما تمتلك من قيم خالدة، قادرة على العطاء، والتعامل مع نوازل العصر، ومتغيراته، وما تركز إليه من مخزون تراثي، وشخصية حضارية تاريخية، حملت قيم الحق، والعدل، والخير للإنسانية جمعاء، وشاركت فيها جميع الأجناس، والألوان، والثقافات، فجاءت نسيجاً إنسانياً عالمياً، ولم تكن حكراً على أحد، فبرئت بذلك من أدواء الهيمنة والجمود والتعصب والانغلاق.

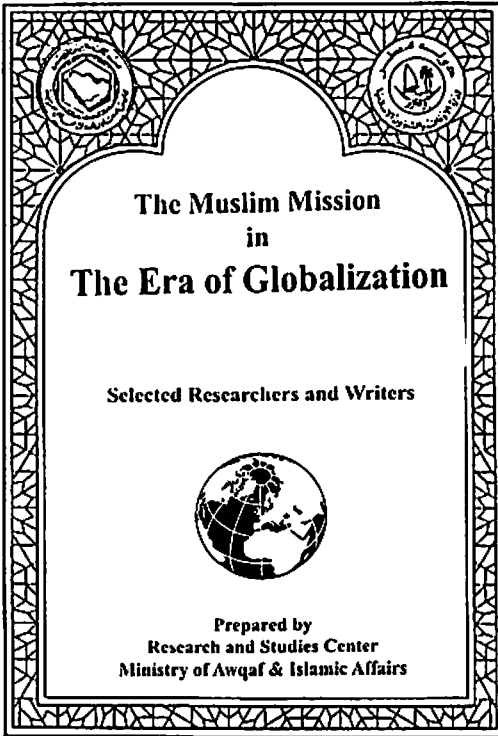


كما يتطلب ذلك الوعي (بالآخر)، بعقائده، وتاريخه، وحاضره، ومكوناته الثقافية، حتى يشكل ذلك بصيرة، ودليلاً، لكيفية التعامل معه، من خلال معايير واضحة، تشكل أساساً للحوار، والتعاون، وبناء المشترك الإنساني، بعيداً عن الإكراه والتسلط والاستبداد، والإقصاء السياسي، والاعتصاب الثقافي.

حيث تشتد الحاجة لهذا الوعي،

بالذات و(الآخر)، أكثر فأكثر، في هذه الحقبة، من تاريخ الإنسانية : «حقبة العولمة»، بكل ما ترافق معها من إزالة الحدود والسدود، وما ترتب عليها، من محاولات الهيمنة والمغالبة الحضارية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وإخضاع العالم لثقافة الأقوى، أو لثقافة القوة، وإذابة الخصوصيات وإلغاء التنوع الثقافي.

وكان الهدف الأساس من هذا المشروع الثقافي الممتد، الذي سعى المركز لفتح ملفه واستدعائه إلى ساحة الهمم الإسلامي، تقديم بعض الملامح، والمعالم، التي يمكن أن تشكل خميرة الإنجاز وسبيل استرداد الفاعلية والنهوض، وتمثل إحدى اللبنيات في البناء المأمول، كما تشكل نوافذ للإطالة منها، والامتداد بها، وتبصير المسلم، بأبعاد هذه الحقبة، والاجتهاد في تقديم ما يمكن أن يسمى: «دليل عمل وتعامل» مع هذه المرحلة، ومحاولة تحقيق الوقاية الحضارية، إضافة إلى التفكير



بكيفية التقاط فرص «العولمة» والإفادة من أدواتها، وآلياتها، ومجالاتها المتاحة، وحتى من أزمتها، لطرح قيم الإسلام، وتحقيق كسب أكبر، وذلك من خلال الوصول بالرسالة الإسلامية، وإبلاغها إلى العالم، وامتلاك القدرة على تجاوز السلبيات، التي تحملها «العولمة»، وتوظيف إيجابياتها.

وحيث إن البعد الثقافي، هو الأخطر دائماً، وأنه المناخ، والرحم،

الذي تنشأ وتنمو «العولمة» من خلاله، كان لا بد من إدامة التفكير والاجتهاد في استنهاض همم الباحثين، والمفكرين، والنخب الفكرية، التي من المفترض أن تمثل عقل الأمة، للمساهمة في تقديم رؤية، أو دليل عمل، وتعامل، لكيفية التعااطي مع حقبة «العولمة».

و كما هو الحال في المشروعات الثقافية السابقة، جاءت المساهمات، من مواقع ثقافية وجغرافية، ومدارس فكرية ومذهبية متنوعة، إضافة إلى مساهمات من غير المسلمين أيضاً، أو من الذين يعيشون ضمن منظومة الثقافات الغربية، ومؤسساتها. وحرصاً على تقديم فكرة واضحة عن الموضوع المطروح، وضعت له عدة محاور، عليها تحدد الإطار المطلوب للمساهمات، وتأتي البحوث قاصدة إلى حد ما، وملتزمة بالمحاور المطروحة، ومستصحبة الإطار الموضوع.. والمحاور هي:

المحور الأول: دلالة المصطلح والتجليات التاريخية في المجالات

المختلفة « الثقافي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الإعلامي، ... ».

المحور الثاني: العولمة وسنن المدافعة الحضارية وبناء المشترك الإنساني.

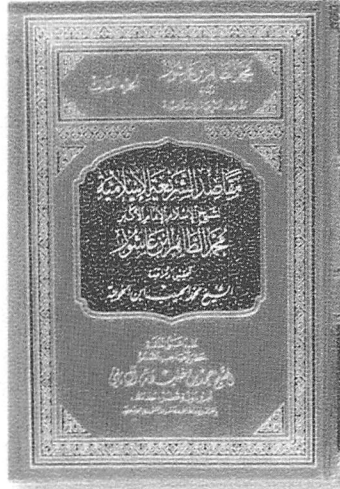
المحور الثالث: كيفية التعامل مع حقبة العولمة، من خلال القيم الإسلامية، واغتنام الفرص المتاحة، تنمية، وعطاء، وبلاغاً، وتحقيقاً للوقاية الثقافية.

المحور الرابع: العولمة بين الحوار والمواجهة ومحاولات الهيمنة والاعتصاب الحضاري.

المحور الخامس: المسلم والعولمة: رؤية مستقبلية (بصائر وبشائر).

مقاصد الشريعة الإسلامية

للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (رحمه الله)
تحقيق الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة
الأمين العام لجمع الفقه الإسلامي



طبع محققاً للمرة الأولى بمجلداته الثلاثة على نفقة

حضرة صاحب السمو

الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إن الشريعة مبناهها وأساسها مصالح العباد ، في المعاش والمعاد ، وهي عدلٌ
كلها ، ورحمةٌ كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة
إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ،
فليست من الشريعة ... (ابن قيم الجوزية) .

جائزة الشيخ
علي بن عبد الله الثاني
في العلوم الشرعية والفكر الاسلامي

جائزة محكمة

إسهاماً في تشجيع البحث العلمي، والسعي إلى تكوين جيل من العلماء في ميادين العلوم الشرعية المتعددة، تنظم أمانة جائزة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني «رحمه الله» العالمية، مسابقة بحثية في مجال الدراسات الإسلامية، جائزتها (١٠٠) ألف ريال قطري. شروط الجائزة:

- ١- يُشترط في البحوث المقدمة، أن تكون قد أعدت خصيصاً للجائزة، وألا تكون جزءاً من عمل منشور، أو إنتاج علمي حصل به صاحبه على درجة علمية جامعية.
- ٢- أن تتوفر في البحوث المقدمة خصائص البحث العلمي، من حيث الإطار النظري للبحث، و المنهج العلمي ، والإحاطة والشمولية، والجدة والابتكار.
- ٣- يحق للجنة التحكيم التوصية بمنح الجائزة مشتركة بين اثنين أو أكثر من الباحثين، كما يجوز اشتراك باحثين أو أكثر في كتابة بحوث الجائزة.
- ٤- يحق للجهة المشرفة سحب قيمة الجائزة، إذا اكتشفت أن البحث الفائز قد نشر سابقاً، أو قدم إلى جهة أخرى، لغرض آخر، أو مستلاً من رسالة علمية، كما يحق لها حجب الجائزة في حالة عدم ارتقاء البحوث المقدمة للمستوى المطلوب.
- ٥- لا تمنح الجائزة لمشارك واحد أكثر من مرة خلال ثلاث سنوات.
- ٦- يقدم الباحث ملخصاً لبحثه في حدود خمس صفحات باللغة العربية، والإنجليزية إن أمكن.
- ٧- يُقدم البحث باللغة العربية من ثلاث نسخ، مكتوباً على الحاسوب، على ألا يقل عدد صفحاته عن (٢٠٠) صفحة، ولا يزيد على (٢٥٠)

صفحة (A4×20 سطرًا×10 كلمات)، حوالي (4000) كلمة .

٨- يُرفق مع البحث ترجمة ذاتية لصاحبه، وثبًا بإنتاجه العلمي المطبوع وغير المطبوع، بالإضافة إلى صورة جواز السفر وصورة شخصية حديثة، وصورة من القرص الذي طبع منه البحث .

٩- تُعرض البحوث على لجنة من المحكمين.

وقد أعلن عن موضوع: «الشورى ومعاودة إخراج الأمة» كعنوان لجائزة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، وفق الأطر العامة الآتية:

- الشورى مفهوماً ومردوداً: القيم والبرامج، أهل الحل والعقد، مجالات الشورى وآفاقها؛ الشورى والتنمية؛ الشورى والمرأة.

- التأصيل الإسلامي للشورى: الشورى بين الإلزام والإعلام؛ التجربة الحضارية الإسلامية.

- أزمة الشورى في واقع المسلمين: الأسباب والمظاهر.

- الاستفادة من التجارب العالمية: آلياتها وموازينها؛ الشورى والديمقراطية (التحانس الغائب).

- رؤية مستقبلية لكيفية استعادة الشورى في الحياة الإسلامية.

آخر موعد لاستلام البحوث نهاية شهر آدب (أغسطس) ٢٠٠٥م.

العنوان البريدي:

* ترسل البحوث بالبريد المسجل على العنوان التالي:

مركز البحوث والدراسات - أمانة الجائزة

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة - قطر

للاستفسار يرجى الاتصال على: هاتف : ٤٤٤٧٣٠٠ - ٤٤٢٠٠٦٦

فاكس: ٤٤٢٠٠٩٩ / ٩٧٤+

البريد الإلكتروني: E-Mail: Sheikhali_award@awqaf.gov.qa



كتاب الأمّة

سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . قطر

تهدف إلى:

- * العودة بالأمّة إلى الكتاب والسنة، ومعالجة أسباب الغلو والتشدد.
- * تأصيل الرؤية الشرعية للقضايا والمشكلات المعاصرة.
- * تجديد أمر الدين، ونفي نوابت السوء.
- * إحياء مفهوم فروض الكفاية، وبيان أهمية التخصص.
- * التعريف بأهم مقومات النهوض، ومعالجة أزمة الحضارة.
- * إعادة تشكيل العقل المسلم في ضوء معرفة الوحي.
- * إبراز دور الطائفة القائمة على الحق.

ربع قرن من العطاء

